

من التراث الإسلامي
الكتاب الخامس



جامعة الملك عبد العزيز
مركز البحث العلمي وأبحاث التراث الإسلامي
مكتبة الشريعة والدراسات الإسلامية
مكتبة المكتبة

شرح الکوکب المنیر

المستشفى فمخيم عين الحارثية

91

الْحَبْرُ الْمُبْنِي كَرِشُخِ الْمَخْصَرُ

فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

بِأَلْفٍ

العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي

الفَوْحِي الحَسْبَلِي المَعْرُوفِ بَابِ النَجَّارِ

المؤلف: محمد بن عبد الله

۷۵

الدكتور محمد الزحبي و الدكتور زهير حماد

المجلد الأول



اهداءات ٢٠٠١

الدكتور / القطب محمد طلبة
القاهرة

شرح الكوكب المنير



بإسناد الملك عبد العزيز
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
مكتبة الشريعة والأوقاف الإسلامية
مكة المكرمة

شرح الكوكب المنير

المصنف الشيخ محمد بن عبد العزيز بن باز

أو

المختار الشيخ محمد بن شريح المختصر

في أصول الفقه

تأليف

العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي
النفوس الحنبلي المعروف بابن النجار
المؤلف سنة ١٢٧٢ هـ

تحقيق

الدكتور محمد الزحيلي و الدكتور زهير حماد
المجلد الأول



١٤٠٠ جريدة
١٩٨٠ ميثاقية

طبع بطريقة الصف التصويري الإلكتروني والأوفست
في دار الفكر بدمشق

دار الفكر بدمشق - شارع سيد الله الجابري - ص . ب ٩٦٢
هاتف ١١١٠٤١ - ١١١١٦٦ - برقية فكر



بسم الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ، فهذه مقدمة موجزة ، وعجالة مختصرة . تنتظم تعريفاً بالشيخ العلامة تقي الدين ابن النجار الحنبلي وكتابه « شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير » في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل . كما تتناول بياناً لميلنا ومنهجنا في تحقيقه .

المؤلف : أما المؤلف فهو الفقيه الحنبلي الثبت ، والأصولي اللغوي المتقن . العلامة . قاضي القضاة تقي الدين . أبو البقاء . محمد بن شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى المصري الحنبلي . الشهير بابن النجار .

ولد بمصر سنة ٨٩٨ هـ ونشأ بها . وأخذ العلم عن والده شيخ الإسلام وقاضي القضاة . وعن كبار علماء عصره . . وقد تبحر في العلوم الشرعية وما يتعلق بها . وبرع في فني الفقه والأصول . وانتهت إليه الرياسة في مذهب الامام المبجل أحمد بن حنبل . حتى قال عنه ابن بدران : « كان منفرداً في علم المذهب » .

وقد كان صالحاً تقياً غنياً زاهداً معرضاً عن الدنيا وزينتها . مهتماً بالآخرة وصالح الأعمال . لا يشغل شيئاً من وقته في غير طاعة .. ومن هنا كانت حياته كلها تعلقاً وتعلماً وإفتاء وتصنيف ، مع جلوسه في إيوان الحنابلة للقضاء وفصل الخصومات .. ويحكى عنه أنه لم يقبل ولاية القضاء إلا بعد أن أشارَ عليه كثير من علماء عصره بوجوب قبولها وتغيبه عليه . وبعدما سأله الناس اياها وألخوا عليه في قبولها . وقد كان خلفاً لوالده في الافتاء والقضاء بالديار المصرية . وحج قبل بلوغه عندما كان بصحبة والده في الحج . ثم حج حجة الفريضة في عام ٩٥٥ هـ على غاية من التشف والتقلل من زينة الدنيا . وعاد مكباً على ما هو بصدده من الفتيا والتدريس لانفراده بذلك .

قال الشعراني ، « صحته أربعين سنة . فما رأيت عليه ما يثنيه في دينه . بل نشأ في عفة وصيانة وعلم وأدب وديانة . وما رأيت أحدا أحلى منطقاً منه . ولا أكثر أدباً مع جلسه منه . حتى يؤد أنه لا يفارقه ليلاً ولا نهاراً » .

وبالجملة . فلم يكن هناك من يضا فيه في زمانه في مذهبه . ولا من يماثله في منصبه . وهو الإمام البار في الفقه الحنبلي وأصوله . وصاحب اليد الطولى والباع الكبير في تحرير الفتاوى وتهذيب الأحكام . وقد ظل مكباً على العلم . ينهل من معينه . ويترس ويصنف ويفتي ويقرر مذهب الإمام أحمد . ويحرره إلى أن أتاه المرض الأخير الذي وافته المنية فيه . وذلك غصّر يوم الجمعة الثامن عشر من صفر سنة ٩٧٢ هـ . فولى عليه ولده موفق الدين بالجامع الأزهر . ودفنه بقرافة المعجورين .

أما مصنفاته . فأشهرها كتاب « منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات » في فروع الفقه الحنبلي . وهو عمدة المتأخرين في المذهب . وعليه الفتوى فيما بينهم . إذ حرر مسائله على الراجح والمعتمد من المذهب . وقد اشتغل به عامة طلبة الحنابلة في عصره . واقتصروا عليه . ثم شرحه شرحاً مفيداً يقع في ثلاث مجلدات . أحسن فيه وأجاد . وكان غالب استمداده فيه من كتاب « الفروع » لابن مفلح . وقد طبع هذا الكتاب طبعة علمية مدققة بتحقيق الاستاذ الشيخ عبد الغني محمد عبد الخالق جزاء الله خيراً . ومن أبرز شروح المنتهى وأجودها شرح العلامة منصور بن يونس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ . شيخ الحنابلة في عصره . وذلك في ثلاث مجلدات كبار . وهو مطبوع مشهور متداول .

وأما في أصول الفقه . فله كتاب « الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير » ذكر أنه اختصره من كتاب « تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول » للقاضي علاء الدين علي بن سليمان بن أحمد المرادوي المقدسي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ . محرر أصول المذهب وفروعه . قال الفتوحى : « وإثماً وقع اختياري على اختصار هذا الكتاب دون بقية كتب هذا الفن . لأنه جامع لأكثر أحكامه . حاو لقواعده وضوابطه وأقسامه . قد اجتهد مؤلفه في تحرير نقوله وتهذيب أصوله » .

وقد ضمّ هذا المختصر مسائل أصله . مما قلّعه المرادوي من الأقوال . أو كان

عليه الأكثر من الأصحاب . دون ذكر لبقية الأقوال إلا لفائدة تقتضي ذلك وتدعو إليه . وكان اصطلاحه فيه أنه متى قال « في وجه » فإنما يعني أن القول المقدم وللعمد هو غيره . ومتى قال « في قول » أو « على قول » فمعناه أن الخلاف قد قوي في المسألة . أو اختلف الترجيح دون مصرح بالتصحيح لأحد القولين أو الأقوال . .

ثم شرح ابن النجار مختصره شرحاً قيماً نفيساً سماه ب « المختبر المبكر شرح المختصر » وهو الكتاب الذي بين يديكم .

أما الكتب التي ترجمت لهذا الإمام الجليل . فهي قليلة جداً . إذ لم يترجم له العيدروس في « النور السافر في أعيان القرن العاشر » ولا الغزي في « الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة » ولا الشوكاني في « البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع » ولا ابن العماد في « شذرات الذهب في أخبار من ذهب » .. وإنا لم نشر على ترجمة له إلا في كتاب « السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة » لابن حميد وكتاب « مختصر طبقات الحنابلة » للشيخ جميل الشطي . وقد وجدنا تنقاً من ترجمته في « المندخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل » لعبد القادر بدران وفي « الاعلام » لخير الدين الزركلي . وفي « معجم المؤلفين » لعمر رضا كحالة . ولكنها في غاية الاختصار .

الكتاب « وكتاب « شرح الكوكب المنير » الذي تقدمه اليوم كتاب علمي قيم نفيس . حوى قواعد علم الأصول ومسائله ومعانده فصوله بأسلوب سلس رصين . لاتعقيد فيه ولاغموض في الجملة .. وقد جمع المصنف مادته وتقله من مئات المجلدات والأسفار . كما يتبين لمطالعيه وداريه ..

وعلى العموم . فالكتاب زاخر بالقواعد والفوائد الأصولية . والمسائل والفروع الفقهية واللغوية والبلاغية والمنطقية . ومادته العلمية غزيرة جداً . إذ اطلع مصنفه قبل تأليفه على أكثر كتب هذا الفن وما يتعلق به . وأفاد منها . وتقل عن كثير منها .

أما سلاسة الكتاب وحلاوة أسلوبه وجلاء عرضه . فإن كل بحث من بحوثه لينطق بها . حتى أن المتن قد اندمج بالشرح . فلا تكاد تحس بينهما فرقاً . وإنك لاتجد بينهما إلا التواصل والتآلف .. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن صاحب المتن

هو نفس الشارح لاغيره .. ومن هنا انضم الشرح الى المتن ، وانسجما وسارا في طريق واحد وعلى نسق واحدة وبروح واحدة . حتى إننا لو حنفنا الأقواس التي تميز الشرح عن متنه . لما شعرنا أنَّ هناك شرحاً ومتناً . كما هي عادة الشروح مع المتن ... ولجزمنا أنَّ الكتاب كله قطعة واحدة . نُسجت نسجاً حقيقاً . وأُحكمت إحكاماً فائقاً . ولا يخفى ماقي ذلك من دلالة على تمكن مؤلفه في العلم . وعلو شأنه فيه . وبراعته في التصنيف . واطلاعه الواسع على أكثر الكتابات السابقة له في هذا الفن . واستفادته منها استفادة الناقد البصير الواعي .. وربما ساعده على بلوغ هذا المقام تأخر زمانه . حيث كانت العلوم ناضجة في عصره وقبل عصره . بالإضافة الى ماوقفه الله عليه من العلم . وما منحه اياه من الفهم والتحقيق .

وهذا الكتاب الذي نذكره قد سبق الى نشره لأول مرة الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله تعالى حيث قام بطبعه بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٣ م عن نسخة الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ مفتي المملكة العربية السعودية الأسبق رحمه الله تعالى . ولكن هذه النسخة كانت مخرومة خروماً كبيراً يبلغ ثلث الكتاب . فطُبعت على حالها . ثم قُتِرَ للشيخ الفقي أن يطلع على نسخة مخطوطة أخرى للكتاب في المكتبة الأزهرية بالقاهرة . فطبع القدر الناقص عنها . وأكمل الكتاب . فجزاه الله كل خير .

وبعد الاطلاع على الطبعة المذكورة ودراستها تبين لنا أنها مشحونة بالأخطاء والتصحيقات والخروم في أكثر من خمسة آلاف موضع . مما يجعل الاستفادة منها وهي بهذه الحالة غير ممكنة .. لهذا كان لا بد من تحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً على أصوله المخطوطة . حيث إن تلك الطبعة لاتغني عن ذلك شيئاً ... وقد يظن بعض الناس أنَّ في كلامنا هذا شيئاً من المبالغة . ولكنهم لو قارنوا بين تلك الطبعة وبين طبعتنا . أو نظروا في هوامش كتابنا - حيث أشرنا فيها الى فروق وخروم الطبعة الأولى - لعلموا مبلغ الدقة في هذا الكلام .

ومن طريف ما يذكر أنَّ الشيخ عبد الرحمن بن محمد الدوسري قد اطلع على طبعة الشيخ الفقي كما اطلع على نسخة مخطوطة للكتاب وقعت تحت يده في مكتبة خاصة بخط عبد الحي بن عبد الرحيم الحنبلي الكرمي نسخت سنة ١٣٧٧ هـ وكتب

عليها أنها مقابلة على نسخة مصححة على خط المؤلف ، فقابل المطبوعة عليها ، فمشر على ٢٧٥٨ غلطة في المطبوعة . فطبع بياناً بهذه الأغلط وتصويبها على الآلة الطابعة^١ . وقد راجعنا ذلك البيان وصورناه من مكتبة الشيخ عبد الله بن حميد رئيس مجلس القضاء الأعلى جزاء الله خيراً . ثم أشرنا في هوامش طبعتنا الى تلك التصويبات ..

من أجل ذلك كانت الحاجة ملحة الى تحقيق الكتاب ونشره بصورة علمية آمنة ، فضلاً عن احتياج طلبة كلية الشريعة بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة اليه باعتباره أحد الكتب الدراسية المقررة .

وهذا مادعا العالمين الفيورين . الدكتور محمد بن سعد الرشيد عنيد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية والدكتور ناصر بن سعد الرشيد رئيس مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة أن يهتما بتحقيق الكتاب ونشره . فنهضا - جزاءهم الله خيراً - لجلب أصوله المخطوطة بكل جد وإخلاص . ثم كلفانا بتحقيقه طناً منهم أننا من فرسان هذا الميدان . وأضرا علينا بلزوم القيام بهذا العمل . خدمة للعلم وأهله . وحرصاً على الفقه الحنبلي الثمين وأصوله . مع اعتذارنا بضيق الوقت وخطورة العمل وقلة البضاعة ..

فشرعنا بتحقيقه مستمينين بالله ، معتمدين عليه وحده أن يميننا على هذه المهمة الكبيرة والأمر الجلل . وسرنا في هذا الطريق حتى أذن الله بكرمه وفضله أن ينتهي الى صورة قريبة من القبول . بعيدة عن لوم العنول .

أما النسخ التي اعتمدنا عليها في التحقيق فهي :

١ - نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد . وتقع في مجلد كبير . كتبت بخط معتاد مقروء . ومجموع أوراقها (٢٦٢) ورقة . ومسطرتها ٢٧ سطراً . وقد تم نسخها يوم الأحد في ٦ شوال سنة ١٣٣٧ هـ على يد إبراهيم بن يحيى النابلسي الحنبلي . وهي نسخة جيدة عليها تصحيحات وتصويبات تدل على أنها مقروءة مقابلة مصححة . وهي موجودة في مكتبة أوقاف بغداد برقم ١٤٣٢ / ٤٠٨٧ . وقد رمزنا لها بـ « ب » .

٢ - نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة . وهي تقع في مجلد كبير . كتبت بخط

معتاد . وعدد أوراقها (١٤٧) ورقة . ومسطرتها ٤٠ سطراً تقريباً . ويوجد على هوامشها ما يدل على أنها مقروءة مقابلة مصححة . وقد كتب على صفحة العنوان وعلى آخر صفحات النسخة أنها بخط القاضي برهان الدين . بن مفلح . وليس هذا بصواب لأن القاضي برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح توفي سنة ٨٨٤ هـ أي قبل ولادة ابن النجار الفتوحى بأربعة عشر عاماً . حيث إنه ولد سنة ٨٩٨ هـ كما سبق أن أشرنا في ترجمته . وهذه النسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية تحت رقم ٢٨٧ / ١٠٦٣٤ . وقد رمزنا لها بـ « ز » .

٣ - نسخة في مكتبة الرياض العامة . ختم عليها « وقف الشيخ محمد بن عبد اللطيف سنة ١٣٨١ هـ » وتقع في ٣٣٧ ورقة مسطرتها ٣٦ سطراً . وهي مقابلة مصححة . وقد كتب في آخر صفحاتها أنها نسخت بخط عبد الله الرشيد الفرج سنة ١٣٤٦ هـ . وهي محفوظة في مكتبة الرياض العامة بدخنة تحت رقم ٥٢٩ / ٨٦ . وقد رمزنا لها بـ « ع » .

٤ - نسخة في مكتبة الرياض العامة أيضاً . وتقع في ٢٢٥ ورقة . مسطرتها ٢٧ سطراً . وقد تم نسخها في يوم الأربعاء ١٦ من ربيع الثاني سنة ١٣٧١ هـ على يد عبد الرحمن بن عبد العزيز بن محمد بن فوزان . وكتب في آخرها . نقل الأصل من خط عبد الحمى بن عبد الرحيم الحنبلي وذكر أنه كتبها سنة ١١٣٧ هـ . وهي نسخة جيدة مصححة أيضاً . ورقمها في مكتبة الرياض العامة ٨٧ / ٨٦ . وقد رمزنا لها بـ « ض » .

ومما يؤسف له أن كل واحدة من هذه النسخ الأربع لم تغل من سقط في الكلام وتصحيحات وتحريفات وأخطاء كثيرة . ومن أجل ذلك لم نتمكن من الاعتماد على واحدة منها بعينها وإعتبارها أصلاً . ثم مقابلة باقي النسخ عليها كما هو متبع لدى كثير من المحققين . وأشرنا أن نقوم بتحقيق الكتاب على نسخة الأربع معاً على طريقة النص المختار . كما هو متبع فريق من المحققين . بحيث تثبت الصواب من الكلمات والعبارات عن أي نسخة أو نسخ وجد فيها الصواب . ثم نشر في الهامش إلى ما جاء في بقية النسخ .

وقد أخذنا من تصحيحات الشيخ عبد الرحمن الدوسري الألفه الذكر عن النسخة

المخطوطة التي وقمت تحت يده من الكتاب . وهي تعتبر الأصل الذي نقلت عنه النسخة « ض » ، ولزيد الفائدة أثبتنا كل ما جاء فيها في هوامش كتابنا عند مخالفتها للنص الموثق . ورمزنا لها بـ « د » .

ونظراً لعدم عثورنا - مع بذل الوسع والجهد - على النسخة المخطوطة التي طبع عنها الشيخ محمد حامد الفقي . فقد اعتبرنا طبعته نسخة عنها . فقابلناها على نصنا . وذكرنا فروقها وتصحيقاتها وما وقع فيها من الخروم في الهوامش إماماً للفائدة . ورمزنا لها بـ « ش » .

منهاج التحقيق : يتلخص عملنا في تحقيق هذا الكتاب في الأمور التالية :

١ - عرض نص الكتاب مصححاً مقوماً مقابل على النسخ الأربعة المخطوطة وعلى تصحيحات الشيخ البوسري وعلى طبعة الشيخ الفقي . والإشارة في الهوامش إلى فروق النسخ .

٢ - تخريج الآيات القرآنية .

٣ - تخريج الأحاديث النبوية .

٤ - تخريج الشواهد الشعرية .

٥ - الترجمة للأعلام الوارد ذكرها في الكتاب . بحيث يُترجم للفلم عند ذكره أول مرة .

٦ - تخريج النصوص التي نقلها للؤلف عن غيره من أصولها للطباعة . والإشارة إلى مكان وجودها فيها مع إثبات الفروق بين ما جاء في كتابنا وبين ماورد في أصولها إن وجد .

٧ - الإشارة عند كل مسألة أو قضية أو بحث من بحوث الكتاب إلى المراجع التي استفاد منها المصنف أو استقى . والمراجع التي فيها تفصيل تلك المسائل . ولو لم يطلع عليها للؤلف . مع بيان أجزائها وأرقام صفحاتها . ليسهل على القارئ أو الباحث التوسع والتعمق فيها إن رغب .

٨ - التعليق على كل كلمة أو عبارة أو قضية تقتضي شرحاً أو تحتاج إلى إيضاح وبيان . بما يزيل غموضها . ويوضح للراد بها . ويكشف عما فيها من لبس . وقد

تضمنت بعض هذه التعليقات مناقشة للمصنف فيما اعتمده من آراء أو ساقه من أفكار أو حكايا من أقوال العلماء .. وكان منهجنا في تعليقاتنا على النص - عند النقل عن أي مرجع أو الاستفادة منه - أن نشير إليه مع بيان جزئه ورقم صفحته . ابتغاء الأمانة في النقل ، والدقة في العزو . وليمكن للطالع من مراجعته دون عناء كلما أراد ..

٩ - وقد اقتضى سياق الكلام في بعض اللواتن من الكتاب إضافة كلمة أو عبارة لا يتم للمنى إلا بها . فأضفناها ووضعناها بين قوسين مربعين [] تمييزاً لها عن نص الكتاب . وإشارة الى أنها قد أضيفت لاقتضاء اللقام وداعي الحاجة .

وعلى الرغم مما نبهنا في هذا التحقيق من جهد . ومافرغنا من وسع . محاولين بذلك أن يصل هذا العمل الى الكمال أو يقرب منه . فلما نعرض لما صنعنا بتزكية أو ثناء . اقتداء بسنة المطف الصالح . وتأسياً بقول أبي سليمان الخطابي في ختام مقدمته لـ « تفسير غريب الحديث » حيث يقول ،

« فاما سائر ما تكلمنا عليه . فإننا أحقاه بالأنزكية والآن نؤكد الثقة به . وكل من عثر منه على حرف أو معنى يجب تغييره . فنحن نناشده الله في إصلاحه وأداء حق النصيحة فيه . فإن الإنسان ضعيف لايسلم من الخطأ إلا أن يعصم الله بتوفيقه . ونحن نسأل الله ذلك . ونرغب إليه في دركه . إنه جواد وهوب » .

وختاماً نقدم شكرنا الى كل من أسدى إلينا عوناً خلال عملنا في تحقيق هذا الكتاب . وعلى الخصوص سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز . لتكرمه بإعارتنا النسختين للخطوطتين المحفوظتين في المكتبة العامة بالرياض . وفضيلة الدكتور عبد الله التركي . وفضيلة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة . لتفضلهما بتقديم النسخة للصورة عن المكتبة الأزهرية بالقاهرة . وفضيلة الشيخ عبد الرحمن الموسري لإفادتنا من تصحيحاته وتصويباته .

والله نسأل أن يتقبل عملنا هذا بحسن الجزاء . إنه نعم اللوى ونعم الوكيل

الحققان

مكة المكرمة في غرة رجب سنة ١٣٩٨ هـ

هذا شرح مختصر القواعد التي هي في
 مجموع القواعد التي هي في
 القواعد التي هي في

هذا شرح مختصر القواعد التي هي في

هذا شرح مختصر القواعد التي هي في



هذا شرح مختصر القواعد التي هي في

هذا شرح مختصر القواعد التي هي في

هذا شرح مختصر القواعد التي هي في

هذا شرح مختصر القواعد التي هي في



وانما تختلف معاركة في صيده اي حاصل الزرع لا تنجم وذلك لان شارات الطيور
 التي في الزرع والزرع نفسه خفاصها فيبقى لا يلاحظ اعتبارها في الزرع او في الزرع
 من غير ما يقع في المرات من نفس الملاك ويقدمها في الزرع والزرع نفسه ما يقع في نفس
 الاثر الحدود من مزارعها لم تكن بعضها خفاص او لا يلاحظ في مزارعها من مزارعها
 وهو كما في الزرع والزرع والزرع والزرع
 وهو كما في الزرع والزرع والزرع والزرع

و في طريقه من القاموس ما في له في من عصبه الذي سلم من ما في
 له محمد بن علي وسلم والده مني ما في له في من عصبه الذي سلم من ما في
 مسعود بن محمد بن علي لا في له في من عصبه الذي سلم من ما في
 ١٠٠ له من عصبه الذي سلم من ما في له في من عصبه الذي سلم من ما في
 له من عصبه الذي سلم من ما في له في من عصبه الذي سلم من ما في
 له من عصبه الذي سلم من ما في له في من عصبه الذي سلم من ما في
 له من عصبه الذي سلم من ما في له في من عصبه الذي سلم من ما في
 له من عصبه الذي سلم من ما في له في من عصبه الذي سلم من ما في
 له من عصبه الذي سلم من ما في له في من عصبه الذي سلم من ما في

الكتاب الثاني



1941-1942

THE

مجلسه

31

11

• 1991

الشيخ محمد بن عبد الله

الحمد لله رب العالمين

1944

... ..

1990

—

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة التوبة

المعاني والآثار

۱۴۰۱

الله سبحانه وتعالى

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منبراً للعلماء والفقهاء

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

قد حضر على قس الامم

وَلَا يَأْتِيهِمْ فِيهَا الْمَوْتُ الَّذِي يُمَوِّتُكُمْ سَأَلَ الْمَلَائِكَةَ تَتَذَكَّرُونَ

٢٠٠٠

100

1990

10

21. 11. 1951

0.00

صفحة العنوان من النسخة « ض »

هذا شرح الكوكب المنير المشتمل بمختصر التحرير في اصول
عقته السادة الحنابلة تاليف شيخ الاسلام قد تقي
الدين ابي البقا محمد بن اقصي القضاة المصري
شهاب الدين ابي العباس احمد بن عبد العزيز بن علي

ابن ابراهيم الفتوح القتيبي الاموي

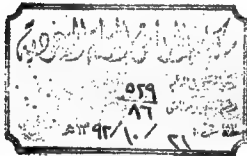
طبع في المطبعه وجره وجره

وغيره وجره وجره

وجميع السليم

امين

في مكتبه محمد بن عبد الله بن
حفظه الله



٢٠٣٢

الم والاعادة ومع اعتراف بالعجز جعلني الله ومن نظر
اليه بعين التفاضي اذ يات احد غير من عظمته

العظيم، شر الملوك
الذين هم في

Li Fengshu

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِزَيْنَتَيْنِ

الحمد لله الذي أحاط بكل شيء علماً . وأعطى مَنْ شاء مِنْ عباده عطاءاً جَمّاً ، القديم الحكيم ، الذي شرع الأحكام ، وجعل لها قواعد ، وهدى مَنْ شاء لحفظها ، وفتح لمن شاء مِنْ عباده مألَق من الأدلة ، ووفَّقهُ لفهمها . والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، المبین لأميته طرق الاستدلال . المقتدى به فيما كان عليه ، وفيما أمرَ به أو نهى عنه من أفعالٍ وأقوالٍ . وعلى آله وأصحابه ثَقَلَةُ الشرع وتفصيل أحكامه من حَرَامٍ وحلالٍ .

أما بعد ، فهذه تعليةٌ على ما اختصرته من كتاب « التحرير » في أصول الفقه ، على مذهب الإمام الرباني ، والصديق الثاني ، أبي عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل الشيباني^(١) رضي الله تعالى عنه ، تصنيف الإمام العلامة علاء الدين علي بن سليمان المرداوي الحنبلي^(٢) . عفا الله تعالى

(١) هو الإمام الجليل أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الوثلي . أحد الأئمة الأربعة الأعلام . ولد ببغداد . ونشأ بها . وطلب العلم وسمع الحديث فيها . وسافر في سبيل العلم أسفاراً كثيرة . فضائله ومناقبه وخصاله لا تكاد تمذ . من كتبه « للسند » و « التاريخ » و « التلخيص والمنسوخ » و « للناسك » و « الزهد » و « علل الحديث » . توفي سنة ٢٤١ هـ (انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٤ / ٤٢٢ ، وفيات الأعيان ١ / ٤٧ ، حلية الأولياء ٩ / ١٦١ ، للمهجر أحمد ١ / ٥ وما بعدها) .

(٢) هو الإمام علي بن سليمان بن أحمد دمشقي الصالح الحنبلي . المعروف بالمرداوي . ولد في ميردا . قرب نابلس . ونشأ بها . وحفظ القرآن . وتعلم الفقه . ثم تحول إلى دمشق . وقرأ على علمائها الفنون . وتصدى للإقراء والإفتاء . من كتبه « الانصاف في معرفة الرابع من الخلاف » في الفقه و « تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول » في أصول الفقه . وقد شرحه في

عني وعنه أمين . أرجو أن يكون حجمها بين القصير والطويل . وأستعين
الله على إتمامها . وهو خَشِينَا ونعم الوكيل . ^(١) وسميتها « بالمختبر » ^(٢) المبتكر
شرح المختصر . وعلى الله أتعتمد . ومنه المعونة أستمد ^(٣)

(بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ المصنفون كتبهم بالبسملة . تبركاً
بها . وتأسياً بكتاب الله جل ثناؤه . واتباعاً لسنة نبينا محمد
حيث ابتدأ بها في كتبه إلى الملوك وغيرهم . وعملاً بقوله ﷺ في بعض
الروايات « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ . لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . فَهُوَ
أَبْتَرُ » ^(٤) .

(الحمد) المستغرق لجميع أفراد المعاميد مُسْتَحَقُّ (الله) جَلَّ ثَنَاؤُهُ .
وثنوا بالحمد . لحديث أبي هريرة فيما رواه ابن حبان ^(٥) . في
« صحيحه » وغيره « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ . لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ . فَهُوَ

== مجلدين ونساء « التعبير في شرح التحرير » توفي سنة ٨٨٥ هـ . (انظر ترجمته في الضوء
اللامع ٥ / ٢٢٥ . البدر الطالع ١ / ١١٦) .

(١) ساقطة من ض ز ب .

(٢) في ش . بالمختصر .

(٣) أخرجه أبو دلود في سنته والرهاوي في الأربعين والخطيب البغدادي في تاريخه عن أبي
هريرة . قال النووي . « وهو حديث حسن . وقد روي موصولاً ومرسلأ . ورواية للوصول جيدة
الإسناد . وإذا روي الحديث موصولاً ومرسلأ فالحكم الاتصال عند الجمهور . وذكر المجولني أنه
ورد بلفظ فهو أبتر . ولفظ فهو أقطع . ولفظ فهو أجزم . (انظر كشف الخفا ٢ / ١١٩ . فيض
التقدير للنووي ٥ / ١٤) .

(٤) هو محمد بن حبان بن أحمد . أبو حاتم البستي التميمي . قال الحاكم . « كان من أوعية
العلم في الفقه واللفظ والحديث والوعظ . ومن عقلاء الرجال » . ألف التصانيف الثاقمة كـ
« السند الصحيح » و « الجرح والتعديل » و « الثقات » وغيرها . توفي سنة ٣٥٤ هـ . (انظر
ترجمته في طبقات الشافعية لابن السبكي ٣ / ١٣٦ . شفرات الذهب ٣ / ١٦) .

أقطع « (١) . ومعنى أقطع : ناقص البركة . أو قليلها .

وفي ذكر الحمد عقب البسمة اقتداء بكتاب الله تعالى أيضاً .

ولهم في خذ الحمد لغة عبارتان ،

إحداهما : أنه الثناء على الله تعالى بجميل صفاته ، على قصد التعظيم .

والاخرى ، أنه الوصف بالجميل الاختياري (٢) . على وجه

التعظيم (٣) . سواء تعلّق بالفضائل أو بالفواضل (٤) .

والشكر لغة ، فعل ينيء عن تعظيم المنعم . لكونه منعماً على

الشاعر (٥) - يعني (٦) بسبب إنعامه - ويتعلّق بالقلب واللسان والجوارح :

(١) أخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقي في السنن وأبو عوف الاسفراييني في مسنده عن أبي هريرة . وألف الحافظ السخاوي جزءاً فيه . قال النووي ، يستحب البسمة بالحمد لكل مصنف ودارس ومدرس وخطيب وخطيب وبين يدي جميع الأمور للهمة . (انظر كشف الغطا ١٩٢ / ٢ . فيض القدير ١٣ / ٥) .

(٢) أي الحاصل باختيار للمحمود . وقد خرج بقيد « الاختياري » الوصف بجميل غير اختياري للمحمود . كطول قامته وجماله وشرف نسبه . (انظر حاشية عlish على شرح إيساغوجي ص ١٠) .

(٣) خرج بهذا القيد الوصف بالجميل الاختياري على جهة التهكم والسخرية . (حاشية عlish ص ١٠) .

(٤) الفضائل ، جمع فضيلة . وهي الصفة التي لا يتوقف إثباتها للمتصف بها على ظهور غيرها في غيره . كالعلم والتقوى . (حاشية عlish ص ١١) .

(٥) الفواضل ، جمع فاضلة . وهي الصفة التي يتوقف إثباتها لموصوفها على ظهور غيرها في غيره . كالشجاعة والكرم والعفو والحلم . (حاشية عlish ص ١١) والتمريف الأول للحد أكثر ملاءمة في حق البارئ جل وعلا . والثاني أكثر مناسبة في حق العباد .

(٦) في ض د ب ، الشاعر أو غيره .

(٧) ساقطة من ز .

فالقلب للمعرفة والمحبة . واللسان للثناء . لأنه محلّه . والجوارح لاستعمالها في طاعة المشكور . وكفها عن معاصيه ^(١) .

وقيل : أن الحمد والشكر في اللفظة بمعنى واحد ^(٢) .

ثم ان معنى الحمد في الاصطلاح هو معنى الشكر في اللفظة ^(٣) .

ومعنى الشكر في الاصطلاح : هو صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه به الى ما خلق لأجله . من جميع الحواس والآلات والقوى ^(٤) .

وعلم مما تقدّم أن بين الحمد والشكر اللفويين عموماً وخصوصاً من وجه ^(٥) . فالحمد أعم من جهة المتعلق . ^(٦) لأنه لا يعتبر في مقابلة نعمة ^(٧) . وأخص من جهة المورد . الذي هو اللسان . والشكر أعم من جهة المورد . وأخص من جهة المتعلق . وهو النعمة على الشاكر ^(٨) .

وفي قرن الحمد بالجلالة الكريمة . دون سائر أسمائه تعالى . فائدتان ،

(١) انظر لسان العرب ٤ / ٢٣ وما بعدها . الفائق ١ / ٢٩١ . معترك الأقران ٢ / ٦٣ .

(٢) قاله اللحياني (لسان العرب ٣ / ١٥٥) .

(٣) وذلك لأن الحمد في الاصطلاح ، فعل يشعر بتعظيم النعم بسبب كونه منعماً . أعم من أن يكون فعل اللسان أو الأركان (تعريفات الجرجاني ص ٩٨) .

(٤) التعريفات للشريف الجرجاني ص ١٣٣ .

(٥) انظر معنى الموم والخصوص من وجه في ص ٧١ . ٧٢ من الكتاب .

(٦) ساقطة من ض ز ب .

(٧) انظر لسان العرب ٤ / ٤٢٤ . معترك الأقران ٢ / ٦٣ . الأخصري على السلم ص ٣١ .

الأولى : أن اسم الله عَلمٌ^(١) للذات^(٢) . ومختص به . فيعمُ جميع اسمائه الحسنى .

الثانية : أنه لِسْمُ الله الأعظم عند أكثر أهل العلم . الذي هو مُتَصِفٌ بجميع المحاميد^(٣) .
(كما أثنى على نفسه) تبارك اسمه وتعالى جلّه .

ولما كانت صِخَّة الوصف متوقفةً على إحاطة العِلم بالموصوف . وقد قال جلُّ ذِكْرُهُ ﴿ يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ، ولا يحيطون به علماً ﴾^(٤) ضَحَّ قولنا (فالعبد لا يحصى ثناءً على ربه) لأنَّ وصف الواصف بحسب ما يمكنه إدراكه من الموصوف . والله سبحانه أكبرُ من أن تُدْرَكَ حقائق صفاته كما هي . جلُّ ربُّنا وعزُّه ليس كمثله شيء . وهو السميع البصير^(٥) .

و (الصلاة) التي هي من الله الرحمة والمغفرة والثناء على نبيه عند الملائكة . ومن للملائكة الاستغفار والدعاء . ومن الآمنين والجنى التضرع والدعاء .

(والسلام) الذي هو تسليمُ الله سبحانه^(٦) . ولمرنا به في قوله تعالى :

(١) في ش . علم جامع .

(٢) في ض ب . على الذات .

(٣) ساقطة من ز .

(٤) الآية ١١٠ من طه .

(٥) الآية ١١ من الشورى .

(٦) الآية ٥٦ من الأحزاب .

﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١) (على أَفْضَلِ خَلْقِهِ) بلا تردد،
لأَحَادِيثٍ دَالَّةٍ عَلَى ذَلِكَ.

٢٧) فَمَا يَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّتِهِ، قَوْلُهُ ﷺ «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا
فَخْر»^(٢)، وَمَا خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. فَفِي الدُّنْيَا، كَوْنُهُ
يُعَيِّنُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَوْلُهُ ﷺ «فُضِّلْتُ
عَلَى مَنْ قَبْلِي بِسِتٍّ وَلَا فَخْر»^(٣). وَفِي الْآخِرَةِ، اخْتِصَاصُهُ بِالشَّفَاعَةِ،
وَالْأَنْبِيَاءُ تَحْتَ لَوَائِهِ، سَيِّدُنَا وَمَوْلَانَا^(٤) وَخَاتَمُ رِسَالِهِ (مُحَمَّدٌ) ﷺ.

أَلْهَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَهْلَهُ أَنْ يُسَمَّوْهُ بِذَلِكَ، لِمَا عَلِمَ سُبْحَانَهُ بِمَا فِيهِ مِنْ
كَثْرَةِ الْخِصَالِ لِلْحَمْدَةِ، وَهُوَ عَلَمٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْحَمْدِ^(٥)، مَنَقُولٌ مِنَ
التَّحْمِيدِ، الَّذِي هُوَ فَوْقَ الْحَمْدِ.

(١-٢) - ساقطة من ع ز ب.

(٣) - ساقطة من ع ض ز ب.

(٤) أخرجه مسلم وأبو حنبل من حديث أبي هريرة، وأخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري. (انظر كشف الغطا / ١ / ٢٠٣).

(٥) ورد الحديث بلفظ «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ، أُعْطِيتُ جَمَاعَةَ الْكَلَمِ، وَنُصِرْتُ بِالرَّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِي الْفَنَاقِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهْرًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلَتْ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخَتَمَ بِي النَّبِيُّونَ». وقد أخرجه مسلم والترمذي عن أبي هريرة، ورواه أبو يعلى وغيره. (انظر فيض التقدير ٤ / ٤٣٨).

(٥) في ع ب، الحميد.

(و) على (آله) والصحيح أنهم أتباعه على دينه^(١) . وأنه تجوز إضافته للضمير . والآل ، اسم^(٢) جمع ، لا واحد له من لفظه .

(و) على (صحبه) وهم الذين لقوا النبي ﷺ مؤمنين ، وماتوا مؤمنين^(٣) .

وعطف الصحب على الآل من باب عطف الخاص على العام . وفي الجمع بين الآل والصحب مخالفة للمبتدعة ، لأنهم يؤالون الآل دون الصحب .

(أما) أي مهما يكن من شيء (تعد) هو من الظروف البنية للنقطة

عن الإضافة . أي ، تعد الحمد والصلاة والسلام^(٤) . والعامل في « بعد »

(١) قال النعموري ، آل النبي في مقام الدعاء كل مؤمن تقي - (إيضاح للبهيم ص ٤) . وقال شمس الدين البجلي ، « والآل يطلق بالاشتراك اللفظي على ثلاثة معان . أحدها ، الجند والأتباع . كقوله تعالى (آل فرعون) [البقرة ٥٠] أي ، أجناده وأتباعه . والثاني ، النفس . كقوله تعالى (آل موسى وآل هارون) [البقرة ٢٤٨] بمعنى ، نفسيهما . والثالث ، أهل البيت خاصة . وآله ، أتباعه على دينه . وقيل ، بنو هاشم وبنو المطلب . وهو اختيار الشافعي . وقيل ، آله أئمه . (الطلع على أبواب التفتيح ص ٣) .

(٢) ساقطة من ش ز . وفي ج ، جمع اسم .

(٣) انظر تعريف الصحابي وما يتعلق به في (التقييد والإيضاح للمراتي ص ٢٨١ وما بعدها . تدريب الراوي للسيوطي ص ٣٩٤ وما بعدها) .

(٤) قال الشيخ زكريا الأنصاري ، « أما بعد » يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر . وكان النبي ﷺ يأتي بها في خطبه . والتقدير ، مهما يكن من شيء بعد البسمة وما بعدها . (فتح الرحمن ص ٨) .

« أما » لنياتها عن الفعل . والمشهور ضَمُّ دالٍ بعد . وأجاز الفراء^(١) نَضْبَهَا وَرَفْعَهَا بالتونين فيهما .

وحين تَضَمَّتْ « أما » معنى الابتداء^(٢) ^(٣) لَزِمَهَا لصوق الاسم .
وَلِتَضَمُّهَا معنى^(٤) الشرط . لَزِمَتْهَا الْفَاءُ . فَلَاجِلَ^(٥) ذَلِكَ قُلْتُ .

(فهنا) المَشْرُوعُ (مختصر) أي كتابٌ مختصرُ اللفظ . تأمَّ المعنى (محتوم) أي مشتملٌ ومحيطٌ (على مسائل) الكتاب المسمى (تحرير المنقول) وتهذيب علم الأصول^(٦) في أصول الفقه . جمع الشيخ العلامة علاء الدين المرادوي^(٧) الحنبلي تغمده الله تعالى برحمته . وَأَسْكَنَهُ فسيحَ جَنَّتَيْهِ (منتقى) مما قُلْتُ (من الأقوال التي في السَّأَلَةِ) (أَوْ كَانَ) القول (عليه الأكثر من

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي المعروف بالفراء . قال ابن خلكان ، كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب . من كتبه « معاني القرآن » و « البهاء فيما تلحن فيه العلامة » و « المصادر في القرآن » و « الحدود » توفي سنة ٢٠٧ هـ . (انظر ترجمته في بنية الوعاة ٢ / ٣٣٣ . وفيات الأعيان ٥ / ٢٢٥ . طبقات المفسرين للعلوي ٢ / ٣٦٦) .

(٢) في ب ع ، الابتداء والشرط .

(٣) ساقطة من ش ز .

(٤) في ش ، فلذلك . وفي ع ، ولأجل ذلك .

(٥) كتاب « تحرير المنقول » للمرادوي أكثره مستمد من كتاب العلامة محمد بن مفلح الحنبلي المتوفى سنة ٧١٣ هـ في أصول الفقه . حيث يقول المرادوي عن كتاب ابن مفلح ، وهو أصل كتابنا - يضيي تحرير المنقول - فإن غالب استعملنا منه . (للدخل إلى منهج الإمام أحمد لبرهان ص ٢٤١) .

(٦) في ش ، المرادوي السعدي .

اصحابنا . دون (ذكر بقية (الأقوال . خال) هذا المختصر (من قول ثان)
أذكره فيه (إلا) من قول أذكره^(١) (لفائدة تزيد) أي زائدة (على معرفة
الخلاص) لا ليُعلم أن في المسألة خلافاً فقط .

(و) خال هذا المختصر أيضاً (من عزو مقال) أي قول منسوب (إلى
من) أي شخص . (إيّاه) أي إنا للقال (قال) أي قاله .

(ومتى قلت) في هذا المختصر بعد ذكر^(٢) حكم مسألة . أو قبله هو
كذا^(٣) (في وجه . فاللقدّم) أي فاللتمتد (غيره) أي غير ماقلت إنه كذا في
وجه (و) متى قلت هو كذا ، أو ليس بكذا (في)^(٤) قول (أو على قول .
فإذا قوي الخلاف) في المسألة (أو اختلف الترجيح . أو) يكون ذلك
(مع^(٥) إطلاق القولين أو الأقوال . إذ لم أطلع على مخرج بالتحصيل) لأحد
القولين أو الأقوال .

وإنما وقع اختياري على اختصار هذا الكتاب . دون بقية كتب هذا
الفن . لأنه جامع لأكثر أحكامه . حارم لقواعده وضوابطه وأقسامه . قد اجتهد
مؤلفه في تحرير نقوله وتهذيب أصوله .

(١) في ش . أذكره فيه .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) في ش . هكذا .

(٤) في ش . في قوله .

(٥) في ش . من .

ثم القواعد. جمع قاعدة. وهي ، « أمر كلي ينطبق على جزئيات كثيرة . تفهم أحكامها منها » . فمنها ما لا يختص بباب . كقولنا « اليقين لا يرفع بالشك » ^(١) . ومنها ما يختص . كقولنا « كل كفارة سببها مفسدة . فهي على الفور » .

والغالب فيما يختص بباب . وقصد به نظم صور متشابهة يُسمى « ضابطاً » . وإن شئت قلت ، ماعم صورياً . فإن كان ^(٢) المقصود من ذكره القدر المشترك الذي به اشتركت الصور في الحكم . فهو « للذكر » . وإلا فإن كان القصد ضبط تلك الصور بنوع من أنواع الضبط ، من غير نظر في ما بينها . فهو « الضابط » . وإلا فهو « القاعدة » ^(٣) .

ومن القواعد الأصولية قولهم « الأمر للوجوب والفور » و « دليل الخطأ حجة » . و « قياس الشيء دليل صحيح » . و « الحديث المرسل يحتاجُ به » ونحو ذلك .

(و) أنا (أرجو) من فضل الله سبحانه وتعالى (أن يكون) هذا المختصر (مغنياً لحفاظيه) عن غيره من كتب هذا الفن ^(٤) (على) ما انصف به من (وجازة ألفاظه) أي تليها .

(١) قال السيوطي ، هذه القاعدة تدخل في جميع أبواب الفقه . وللأسئلة للخرجة عليها تبلغ ثلاثة أرباع الفقه وأكثر . (الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥١ . وانظر الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٥٦) .

(٢) ساقطة من ش

(٣) قال ابن نجيم ، « والفرق بين الضابط والقاعدة . أن القاعدة تجمع قرواً من أبواب شتى . والضابط يجمعها من باب واحد . هذا هو الأصل » . (الأشباه والنظائر ص ١٦٦) .

(٤) ساقطة من ش

وإيجاز اللفظ، اختصاراً مع استيفاء المعنى. ومنه قوله وَلَا يَجْزِيكَ ،
« أوتيت جوامع الكلم . واختصر لي الكلام ^(١) اختصاراً » ^(٢) .

وإنما اختصرته ^(٣) لمعانٍ . منها ، أن لا يحصل اللئال بإطاليته . ومنها ،
أن يشهل على من أراد حِفْظَهُ . ومنها ، أن يكثر علمه مع قلة حُجْجِهِ .

(وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يعصمني و) يُعْصِمَ (مَنْ قَرَأَهُ مِنْ
الزَّلَازِلِ) أي من السقطه ^(٤) في للنطق والخطيئة ^(٥) (وأن يوفقنا) أي يوفقي
وَمَنْ قَرَأَهُ (والسلمين لما يُرضيه) أي يُرضي الله ^(٦) عَنَّا (من القول
والعمل) إنه قريب مجيب ، وبالإجابة جدير .

وَرَبَّيْتُهُ كَأُضْلِهِ عَلَى مَقْدَمَةِ وَثَمَانِيَةِ عَشَرَ بَاباً ، لا فيما سوى ذلك مِنْ
عَدَدِ الْفُصُولِ ، ونحو ذلك ، كالتنبيه والتذنيب .

(١) في ع ب ، الكلم .

(٢) أخرجه البيهقي في الشعب وأبو يعلى في مسنده عن عمر بن الخطاب ، وأخرجه الدارقطني عن
ابن عباس . وقد روي هذا الحديث بألفاظ مختلفة ، فأخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة
بلفظ « بعثت بجوامع الكلم » وأخرجه أحمد عن عمرو بن العاص بلفظ « أوتيت فوائج
الكلم وخواتمه وجوامعه » (انظر كشف الخفا ١ / ١٥ ، فيض القدير ١ / ٥٦٣ ، جامع العلوم
والحكم ص ٢) .

قال النواوي ، ومعنى أصطيت جوامع الكلم ، أي ملكة اقتصر بها على إيجاز اللفظ مع سعة
المعنى ، ينظم لطيف لامتقيد فيه يثمر الفكر في طلبه . ولا اتواء يحار النهن في فهمه .
واختصر لي الكلام اختصاراً ، أي صار ماالكلم به كثير للمعاني قليل الألفاظ . (فيض القدير
١ / ٥٦٣) .

(٣) في ع ب ، اختصرت ذلك .

(٤) في ض ، السقط .

(٥) في ض ، الخطب . وفي ع ، الخطبه .

(٦) ساقطة من ز .

أما المقدمة، فتشتمل على تعريف هذا العلم وفائده واستعماده . وما يتصل بذلك من مقدمات ولواحق . كالدليل والنظر والإدراك والعلم والعقل والحد واللغة ومبادئها وأحكامها وأحكام خطاب الشرع وخطاب الوضع وما يتعلق بهما وغير ذلك .

فأقول ومن الله استمدد للمؤنة ،

« مقدمة »

للمقدمة في الأصل صفة . ثم استعملوها اسماً لكل ما وجد فيه التقديم . كمقدمة الجيش والكتاب . ومقدمة الدليل والقياس ، وهي القضية التي (١) تنتج ذلك مع قضية أخرى . نحو « كل مسكر خمر » و « كل خمر حرام » ونحو ذلك . و « العالم مؤلف » و « كل مؤلف محدث » ونحو ذلك . ثم إن مقدمة العلم هي (٢) اسم (٣) لما (٤) تقدم أمانة . ولما تتوقف عليه مسائله . كمعرفة حدوده وغايته وموضوعه . ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه تقدم أمام المقصود ، لارتباط له بها . وانتفاع بها فيه . سواء توقفت عليها العلم أو لا (٥) .

وهي - بكسر الدال - : من قدم بمعنى تقدم . قال الله سبحانه وتعالى ،

(١) ساقطة من ش .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) ساقطة من ع ز .

(٤) في ع ، ما . وبعبارة : لما تقدم أمامه ساقطة من ز .

(٥) انظر معنى المقدمة في (تعريفات الجرجاني ص ٢٤٢ . شرح الروضة لبهران ١ / ٢٣ . تحرير القواعد للمنطقي للرازي ص ٤ وما بعدها)

(٦) في ب . يعني .

﴿لَاتَقْلُبُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(١) أي : لاتتقلّبوا . وفتحتها . لأن صاحب الكتاب أو أمير الجيش قلّمها . ومنع بعض العلماء الكسر ، وبعضهم اقتصر عليه .

ولما كان كل علم لا يتميز في نفسه عن بقية العلوم إلا بتمييز^(٢) موضوعه . وكان موضوع أصول الفقه أخص من مطلق الموضوع . وكان العلم بالخاص مسبقاً بالعلم بالعام^(٣) . بدأ بتعريف مطلق الموضوع بقوله ،

(موضوع كل علم شرعياً كان أو عقلياً (ما) أي الشيء الذي (يبحث فيه) أي في ذلك العلم (عن عوارضه) أي عوارض موضوعه (الذاتية) أي الأحوال^(٤) العارضة للذات . دون العوارض اللاحقة لأمر خارج عن الذات^(٥) .

ومسائل كل علم معرفة الأحوال^(٦) العارضة للذات موضوع ذلك العلم^(٧) .

فموضوع علم الطب مثلاً ، هو بدن الإنسان . لأنه يبحث فيه عن الأمراض اللاحقة له . ومسائله ، هي معرفة تلك الأمراض .

(١) الآية ١ من الحجرات .

(٢) في ش ز ب ، يتميز .

(٣) في ش ، العام .

(٤) في ز ، الأصول .

(٥) انظر في موضوعات العلوم (تعريفات الجرجاني ص ٢٥٦ . إرشاد الفحول ص ٥ . فوائح الرحموت ٨ / ١ ، تحرير القواعد للمنطقيّة ص ٣٣) .

(٦) انظر في مسائل العلوم التعريفات للجرجاني ص ٢٢٥ .

وموضوع علم النحو ، الكلمات . فإنه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الإعراب والبناء . ومسائله ، هي معرفة الإعراب والبناء^(١) .

وموضوع علم الفرائض ، التركات . فإنه يبحث فيه^(٢) من حيث قسمتها . ومسائله ، هي معرفة حكم قسمتها .

والعلم بموضوع علم ليس بداخل في حقيقة ذلك العلم ، كما قلنا في بدن الإنسان والكلمات والتركات .

إذا علمت ذلك ، فالعارض الذاتية ، هي التي تلحق الشيء لما هو هو - أي لذاته - كالتعجب اللاحق لذات الإنسان ، أو تلحق الشيء لجزئه . كالحرية بالإرادة اللاحقة للإنسان^(٣) بواسطة أنه حيوان ، أو تلحقه بواسطة أمر خارج عن المعرض مساو للمعرض . كالضحك العارض للإنسان^(٤) بواسطة التعجب^(٥) .

وتفصيل ذلك ، أن العارض إما أن يكون لذات الشيء ، أو لجزئه ، أو لأمر خارج عنه^(٦) . والأمر الخارج إما مساو للمعرض ، أو أعظم منه ، أو أخص ، أو مباين .

أما الثلاثة الأول - وهي العارض لذات المعرض . والعارض لجزئه .

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش زدع ض ب ، فيها .

(٣) ساقطة من ز .

(٤) قاله الشريف الجرجاني . (التعريفات ص ١٦٤) .

(٥) في ب ، عنه مساو .

والعارض المساوي^(١) - قُتْسِمَ^(٢) ، أعراضاً ذاتيةً ، لاستنتاجها إلى ذات^(٣) المعروض .

أما العارضُ للذاتِ فظاهراً .

وأما العارضُ للجزءِ ، فلأنَّ الجزءَ داخلٌ في الذاتِ ، وللمستندِ إلى ما في الذاتِ مستندٌ إلى الذاتِ في الجملة^(٤) .

وأما العارضُ للأمر^(٥) ، للمساوي ، فلأنَّ للمساوي^(٦) يكونُ مستنداً إلى ذاتِ المعروضِ ، والعارضُ مستندٌ^(٧) إلى المساوي ، والمستندُ إلى المستندِ إلى الشيءِ مستندٌ إلى ذلك الشيءِ . فيكونُ العارضُ أيضاً مستنداً إلى الذاتِ .

والثلاثةُ الأخيرةُ لعارضُ لأمر خارج غير مساوٍ للمعروض تسمى « أعراضاً غريبة » لما فيها من الغرابة بالقياس إلى ذاتِ المعروضِ .

ثم تارةً يكونُ الأمرُ الخارج^(٨) أعمُ من المعروضِ ، كالحركةِ اللاحقةِ للأبيضِ بواسطةِ أنه جسمٌ ، وهو أعمُ من الأبيضِ وغيره . وتارةً يكونُ أخصُّ ، كالضحكِ العارضِ للحيوانِ بواسطةِ أنه إنسانٌ ، وهو أخصُّ من

(١) أي العارض للأمر الخارج للمساوي .

(٢) في ع ز ض ب ، تسمى .

(٣) في ش ، نغية .

(٤) في ش ، جملة .

(٥) أي للأمر الخارج للمساوي .

(٦) ساقطة من ز .

(٧) في ش ز ، مستنداً .

(٨) للراد ، العارض لأمر خارج .

الحيوان . وتارة يكون مبانياً للمعروض ، كالحرارة العارضة للماء بواسطة النار^(١) . إذا غَلِمْتَ ذلك ،

(فموضوع ذا) أي هذا العلم الذي هو أصول الفقه (الأدلة^(٢)) الموصلة إلى الفقه من الكتاب والسنة والإجماع والقياس ونحوها . لأنه يُبحث فيه^(٣) عن المعارض اللاحقة لها ، مِنْ كونها عامة أو خاصة ، أو مطلقة أو مقيدة ، أو مجملة أو مبينة ، أو ظاهرة أو نصاً ، أو منطوقة أو مفهومة ، وكون اللفظ أمراً أو نهياً ، ونحو ذلك من اختلاف مراتبها ، وكيفية الاستدلال بها^(٤) . ومعرفة هذه الأشياء هي^(٥) مسائل أصول الفقه .

وموضوع علم الفقه أفعال العباد . مِنْ حيث تعلق الأحكام الشرعية بها . ومسئلة معرفة أحكامها مِنْ واجب وحرام ومستحب ومكروه ومباح .
(ولا بُدَّ) أي لا فراق (لِمَنْ طَلَبَ علماً) أي^(٦) . حاول أن يعرفه مِنْ ثلاثة أمور :

(١) وهي مبانة للماء . ونظر الكلام على المعارض الذاتية والغريبة في تحرير القواعد للنطقية وحاشية الجرجاني عليه ص ٢٢ .

(٢) في ب ، الدلالة .

(٣) في د ع ض ز ب ، فيها .

(٤) انظر الإحكام للأمدى ١ / ٧ . ويقول الشوكاني ، « وجميع مباحث أصول الفقه راجعة إلى إثبات أعراض ثمانية للأدلة والأحكام . مِنْ حيث إثبات الأدلة للأحكام . وثبوت الأحكام بالأدلة . بمعنى أن جميع مسائل هذا الفن هي الإثبات والثبتوت » . (ارشاد الفحول ص ٥) .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) ساقطة من ب .

أحدها : (أن يتصوره بوجه ما) أي بوجه من الإجمال . لأن طلب الإنسان ما لا يتصوره محالٌ ببدية^(١) العقل . وطلب ما يعرفه من جهة تفصيله محالٌ أيضاً ، لأنه تحصيلُ الحاصل .

(و) الأمر الثاني : أن (يعرف غائته) لئلا يكون^(٢) سعيه في طلبه عبثاً^(٣)

(و) الأمر الثالث : أن يعرف (مآلته) أي ما يستمد ذلك العلم منه ، ليرجع في جزئياته إلى مغلها .

وأصل هذه القاعدة : أن كل معدوم يتوقف وجوده على أربع علل^(٤) ، - صورية ، وهي التي تقوم بها صورته . فتصور المركب متوقف على تصور أركانه وانتظامها على الوجه المقصود . - وغائية ، وهي الباعثة على إيجادها . وهي الأولى في الفكر ، وإن كانت آخراً في الوجود الخارجي . ولهذا يقال : « مبدأ العلم منتهى العمل » . - ومادية^(٥) ، وهي التي تستمد منها المركبات أو ما في حكمها .

(١) في ب ، بديه .

(٢) في ش ، في طلبه عبثاً .

(٣) جاء في لقطه السجلان وشرحها للأنصاري ، كل موجود ممكن لابد له من أسباب - أي علل - أربعة ، للادة ، وهي ما يكون الشيء موجوداً به بالقوة . وتسميتها مادة باعتبار تولد الصور المختلفة عليها . والصورة ، وهي ما يكون الشيء موجوداً به بالفعل . والفاعلية ، وهي ما يؤثر في وجود الشيء . والغائية ، وهي ما يصير الفاعل لأجله فاعلاً . ويقال هي الداعي للفعل . كالسير ، مآله الخشب . وصورته الانسطاح - أي انسطاحه - . أي هيئته التي هو عليها . وفاعليته التجار . وغايته الاضطجاع عليه . (فتح الرحمن ص ٣٩ وما بعدها) .

(٤) في ب ، إلى .

(٥) في ش ، ومآله . وفي د ض ب ، وماديته .

ـ وفاعلية ، وهي للؤثرة في إيجاد ذلك .

ثم اعلم أنّ لفظ « أصول الفقه » مركّب من مضاف ومضاف إليه . ثم صار لكثرة ^(١) الاستعمال في عرف الأصوليين والفقهاء له معنى آخر ، وهو العلمية . فينبغي تعريفه من حيث معناه الإضافي ، وتعريفه من حيث كونه غلماً . فبعض للصنفين بدأ ^(٢) بتعريف كونه ^(٣) مركباً . وبعضهم بدأ ^(٤) بتعريف كونه ^(٥) مضافاً كما في المتن .

إذا علمت ذلك ،

(فأصول ، جمع أصل . وهو) أي الأصل (لغة) أي في اللغة (ما يبنى عليه) أي على الأصل (غيره) . قاله الأكثر ^(٦) .

وقيل ، أصل الشيء ما يبنى الشيء ^(٧) . وقيل ، ما يتفرع عليه غيره ^(٨) . وقيل ، منشأ الشيء . وقيل ، ما يستند تحقق الشيء إليه ^(٩) .

(و) الأصل (اصطلاحاً) أي في اصطلاح العلماء (مائة فرع) لأن الفرع لا ينشأ إلا عن أصل .

(١) في ش ز ع ، بكثرة .

(٢) في ش ، بتعريفه .

(٣) كالجويني والحلي والشراف الجرجاني والعضد والشوكاني وابن عبد الشكور وأبي الحسين البصري . (انظر للحلي على الورقات ص ٩ . فوائح الرحموت ١ / ٨ . إرشاد الفحول ص ٣ . العضد على ابن الحاجب ١ / ٢٥ . للعميد للبصري ١ / ٩ . التعريفات للجرجاني ص ٢٨) .

(٤) قاله الطوفي (مختصر الروضة ص ٧) .

(٥) في ش ، غيره . وقيل ما يحتاج إليه .

(٦) قاله الأمدي (الإحكام ١ / ٧) .

(ويطلق) الأصل على أربعة أشياء ^(١) ،
 الأول ^(٢) : (على الدليل غالباً) أي في الغالب ، كقولهم « أصل هذه
 المسألة الكتاب والسنة » أي دليلها . (و) هذا الإطلاق (هو المراد هنا) أي
 في علم ^(٣) الأصول .

(و) الإطلاق الثاني : (على الزخائن) أي على الراجح من
 الأمرين . كقولهم ، « الأصل في الكلام الحقيقة دون اللجاز » ^(٤) و « الأصل
 براءة النمة » ^(٥) و « الأصل بقاء ما كان على ما كان » ^(٦) .

(و) الإطلاق الثالث : على (القاعدة المستمرة) كقولهم « كُئِلَ للينة
 على ^(٧) خلاف الأصل » أي على خلاف الحالة المستمرة .

(١) انظر معنى الأصل في الاصطلاح في (فوائد الرحموت ١ / ٨ ، إرشاد الفحول ص ٣) .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) انظر الكلام على هذه القاعدة وفروعها في (الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٣ ، للدخل الفقهي
 للزرقاء ص ١٠٣) .

(٥) انظر تفسير هذه القاعدة وما يتفرع عليها من المسائل في (الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٣ ،
 المدخل الفقهي للزرقاء ص ٩٧٠)

(٦) انظر في الكلام على هذا الأصل وما يتفرع عنه من المسائل التمهيد للأسنوي ص ١٩٩ . وهنا
 الأصل يسمى في الاصطلاح بالاستصحاب . وهو اعتبار الحالة الثابتة في وقت ما مستمرة في
 سائر الأوقات حتى يثبت انقطاعها أو تبديلها . (انظر للدخل الفقهي للزرقاء ص ٩٦٨) .

(٧) ساقطة من ض ب .

(و) الإطلاقي الرابع : على (المقيس عليه) وهو ^(١) ما يقابل الفرع في باب القياس ^(٢) .

(والفقه لغةً) أي في اللغة ، (الفهم) عند الأكثر ^(٣) . لأنَّ العَلَمَ يكونُ عنه . قال الله تعالى ﴿فَمَا لَهُوَلَاءِ الْقَوْمَ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ ^(٤) .

(وهو) أي الفهم ، (إدراكُ معنى الكلام) لجوْدة ^(٥) الذهن مِنْ جهة تهيئِهِ لاقتباس ^(٦) ما يُؤدُّ عليه مِنْ للطالب .

والذهنُ ، قوَّةُ النَّفْسِ للمستعدة لاكتساب العلوم ^(٧) والآراء ^(٨) .

(١) في ش ، صورة وهو .

(٢) وعلى هذا عرف الباجي الأصل بقوله ، « ماقيس عليه الفرع بعلة مستنبطة منه » . أي من الأصل . (الحدود للباجي ص ٧٠) .

(٣) قاله الأَمَدِيُّ وابن قدامة والطوفي والجويني والشوكاني وغيرهم . (انظر الإحكام للأَمَدِيِّ ١ / ٦ روضة الناظر ص ٤ ، إرشاد الفحول ص ٣ ، شرح الحلبي على الورقات ص ١٢ ، مختصر الروضة ص ٧) .

(٤) الآية ٧٨ من النساء .

(٥) في ش زع ض ب ، لاجودة . وهو خطأ ، انظر الإحكام للأَمَدِيِّ ١ / ٦ .

(٦) كذا في ش زع ض ب . وفي الإحكام للأَمَدِيِّ ، لاقتصاص .

(٧) في ش زع ض ب ، الحدود .

(٨) وقد عرف الشريف الجرجاني الذهن بأنه ، قوَّةُ للنفس تشمل الحواس الطاهرة والباطنة . معدة لاكتساب العلوم . ثم أورد له تعريفاً آخر بأنه ، الاستعداد لتنام إدراك العلوم والمعارف بالفكر . (التعريفات ص ١١٣ وما بعدها) .

وقيل ، إن الفقه هو العلم^(١) . وقيل ، معرفة قصد التكلم^(٢) . وقيل ، فهم ما يدق . قيل ، استخراج الغوامض والإطلاع عليها .
(و) الذم (شرعاً) أي في اصطلاح فقهاء الشرع ، (معرفة) الأحكام الشرعية (دون العقلية) الفرعية (لا الأصولية)^(٣) . ومعرفتها إما (بالفعل) أي بالاستدلال ، (أو) ب (القوة القرينية) من الفعل ، أي بالتهيؤ لمعرفة بالاستدلال . وهنا الحد لأكثر أصحابنا للتقدمين .
وقيل ، هو العلم بأفعال للكافرين الشرعية - دون العقلية - من تحليل وتحريم وخطأ وإباحة . وقيل ، هو العلم بالأحكام الشرعية . وقيل ، معرفة الأحكام الشرعية^(٤) . وقيل ، معرفة كثير من الأحكام عرفاً .
وقيل ، معرفة أحكام^(٥) جمل كثيرة عرفاً من مسائل الفروع العلمية من أدلتها . الحاصلة بها . وقيل ، العلم بها عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال .
وكل هذه الحدود لا تخلو عن مؤاخذات وأجوبة يطول الكتاب بذكرها من غير طائل^(٦) .

(١) انظر الأحكام للامدي ٦ / ١ ، للتصفي ٤ / ١ ، لسان العرب ٣ / ٥٢٢ .

(٢) قاله الشريف الجرجاني وأبو الحسين البصري . (التعريفات ص ١٧٥ ، للتمند ١ / ٨) .

(٣) في ش ، (معرفة) للجهت جميع .

(٤) كأصول الدين وأصول الفقه . (القواعد والفوائد الأصولية ص ٤) .

(٥) قاله الباجي (انظر الحدود ص ٣٥ وما بعدها) .

(٦) سابقة من ش .

(٧) انظر تعريف الفقه في الاصطلاح لشرعي في (الإحكام للامدي ٦ / ١ ، الروضة وشرحها لبهران

١ / ١٩ . التمهيد لأسنوي ص ٥ وما بعدها . إرشاد الفحول ص ٣ . المبادي على شرح الوراقات

ص ١٢ وما بعدها . التواعد والفوائد الأصولية ص ٤ . الحدود للباجي ص ٣٥ وما بعدها .

للتصفي ٤ / ١ وما بعدها . فوائح الرحموت ١ / ١٠ وما بعدها . للتمند للبصري ٨ / ١ ، المضد

على ابن الحاجب ١ / ٢٥ ، للحلي على جمع الجولوع وحاشية البناي عليه ١ / ٤٢ وما بعدها .

مختصر الروضة للطوفي ص ٧ وما بعدها . التعريفات للجرجاني ص ١٧٥) .

ثم الحكم الشرعي الفرعي ، هو الذي لا يتعلق بالخطأ في اعتقاد مقتضاه ، ولا في العمل به قدح في الدين ، ولا وعيد في الآخرة . كالنية في الوضوء ، والنكاح بلا ولي ، ونحوهما .

(والفقيه) في اصطلاح أهل الشرع ، (مَنْ عَرَفَ جُمْلَةً غَالِبَةً) أي كثيرة (منها) أي من الأحكام الشرعية^(١) الفرعية (كذلك) أي بالفعل ، أو بالقوة القرينية من الفعل - وهي التهيؤ لمعرفتها - عن أدلتها التفصيلية . فلا يطلق الفقيه على مَنْ عَرَفَهَا على غير هذه الصفة ، كما لا يطلق الفقيه على محدث ولا مفسر ولا متكلم ولا نحوي ونحوهم .

وقيل ، الفقيه^(٢) مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةٌ تَامَّةٌ ، يعرف الحكم بها إذا شاء . مع معرفته^(٣) جُمْلًا كثيرة من الأحكام الفرعية ، وحضورها عنده بأدلتها الخاصة والمائة^(٤) .

فخرج بقيد « الأحكام » الذوات والصفات والأفعال^(٥) .

(١) فخرج بقيد « الشرعية » الأحكام العقلية ، ككون الواحد نصف الاثنين ، والحسية ، ككون النار محرقة ، واللغوية ، ككون الفاعل مرفوعاً . وكذلك نسبة الشيء إلى غيره إيجاباً ، كقام زيد ، أو سلباً ، نحو لم يقم . فلا يسمى شيء من ذلك فقهياً . (انظر التمهيد للأستوي ص ٥ . المبادئ على شرح الوردقات ص ١٥) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) في ش ، معرفة جمل .

(٤) انظر للسودة ص ٥٧١ . صفة الفتوى والفتي ولستغني ص ١٤ .

(٥) مراده احتريز بالأحكام « عن العلم بالذوات ، كزيد . وبالصفات ، كسواده . وبالأفعال ، كقيامه . (التمهيد للأستوي ص ٥) .

والحكم هو النسبة بين الأفعال والنوات، إذ كل معلوم إما ألا يكون محتاجاً إلى محل يقوم به، فهو الجوهر، كجميع الأجسام. وإما أن يكون محتاجاً. فإن كان سبباً للتأثير في غيره، فهو الفعل، كالضرب مثلاً. وإن لم يكن سبباً، فإن كان لنسبة بين الأفعال والنوات، فهو الحكم. وإلا فهو الصفة. كالحمرة والسواد.

وخرج بقيد «الفعل» الذي هو الاستدلال علم الله سبحانه وتعالى ورسله فيما ليس عن اجتهدهم صلى الله عليهم وسلم^(١)، لجواز اجتهدهم على ما يأتي في باب الاجتهاد.

وخرج بقيد «الفرعية» الأدلة الأصولية الإجمالية للمستعملة في فن الخلاف، نحو: «ثبت الحكم بالمتقضي، وانتفى بوجود النافي». فإن هذه قواعد كلية إجمالية تستعمل في غالب الأحكام، إذ يقال مثلاً، وجوب النية في الطهارة حكم ثبت بالمتقضي، وهو تمييز^(٢) العبادة عن العادة. ويقول الحنفى: غدم وجوبها، والاقتصار على مسنونيتها حكم^(٣) ثبت بالمتقضي، وهو أن الوضوء مفتاح الصلاة، وذلك متحقق بدون النية. ونحو ذلك.

واعلم أن المطلوب في فن الخلاف^(٤)، إما إثبات الحكم، فهو بالدليل المثبت، أو نفيه، فهو بالدليل النافي، أو بانتفاء الدليل للثبوت، أو بوجود المانع، أو بانتفاء الشرط. فهذه أربع قواعد ضابطة لمجاري الكلام على تعدد جريانها وكثرة مسائلها.

(١) كما خرج بهذا التيد علم للالكة، لكونه غير حاصل بالاستدلال.

(٢) في ج، تمييزه.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) قال ابن بدران، أما فن الخلاف، فهو علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية، ودفع الشبهة وقواعد الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية. وهو الجدل الذي هو قسم من أقسام للنطق، إلا أنه خص بالمقاصد الدينية. (للدخل إلى منهج الإمام أحمد ص ٣٣).

وخرج بقيد « الأدلة التفصيلية » علم للقلد ، لأن معرفته ببعض الأحكام ليست عن دليل أصلاً ، لإجمالي ولا تفصيلي (١) .

ولما قرع من الكلام على تعريف « أصول الفقه » من حيث معناه الإضافي ، شرع في تعريفه من حيث كونه علماً ، فقال ، (وأصول الفقه علماً) أي من حيث كونها صارت (٢) لقباً لهذا العلم ، (القواعد التي يُنَوَّلُ) أي يقصد الوصول (بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية) (٣) .

وقيل ، مجموع طرق الفقه إجمالاً ، وكيفية الاستفادة منها ، وحال المستفيد . وقيل ، معرفة دلائل الفقه إجمالاً ، وكيفية الاستفادة منها ، وحال المستفيد . وقيل ، ما تُبْنَى (٤) عليه مسائل الفقه ، وتُعلم أحكامها به . وقيل ، هي أدلته الكلية التي تُفِيدهُ بالنظر على وجه كلي .

إذا علمت ذلك ،

فالقواعد ، جمع قاعدة . وهي هنا ، عبارة عن صور (٥) كلية تنطبق

(١) يذكر في فوائح الرحموت (١١ / ١) أنه يخرج بقيد « الأدلة التفصيلية » علم للقلد وعلم جبريل وعلم الله عز وجل . حتى أنه لا يحتاج لزيادة قيد « بالاستدلال » إلا لزيادة الكشف والإيضاح .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) انظر تعريف أصول الفقه بمعناه اللغوي في (للتصفي ١ / ٤ ، المص ٤ . فوائح الرحموت ١ / ١٤ ، الحدود للباي ص ٣٦ وما بعدها . روضة الناظر وشرحها لبدرا ١ / ٢٠ ، إرشاد الفحول ص ٣ ، مختصر الروضة ص ٦ ، الإحكام للأمني ١ / ٧ . التعريفات للجرجاني ص ٢٨ ، للعمدة ١ / ٩ ، للحلي على جمع الجوامع ١ / ٣٢ وما بعدها ، المضد على ابن الحاجب ١ / ١٩) .

(٤) في ش : ما تُبْنَى .

(٥) صور ، جمع صورة . والراد بها في هذا المقام « القضية » أو « الأمر » . (انظر إيضاح اللهم ص ٤ ، التعريفات ص ١٧٧) .

كلٍّ واحدةٍ منها على جزئياتها التي تحتها . ولذلك لم يُحتجْ إلى
تقييدها ^(١) بالكلية ، لأنها لا تكون إلا كذلك . وذلك كقولنا ، « حَقُوقُ
العقدِ تتعلّقُ بالموكِّلِ دونَ الوكيلِ » وكقولنا ، « الحيلُ في الشرعِ باطلةٌ » .
فكلُّ واحدةٍ من هاتين القضيتين يُتعرّفُ بالنظرِ فيها قُضايا متعددة .

فمما يُتعرّفُ بالنظرِ في القضية الأولى ، أنَّ عَهْدَةَ المشتري على الموكِّلِ
دونَ الوكيلِ ، وأنَّ مَنْ خَلَفَ لافِعْلُ شَيْئاً ، فوَكَّلَ مَنْ فَعَلَهُ خِنثٌ ، وأنه
لو وَكَّلَ مُسْلِمٌ ذِمِّيًّا في شِرْزِهِ خُمِرَ أَوْ خنزيرٌ لم يصح .

ومما يُتعرّفُ بالنظرِ ^(٢) في القضية الثانية ، عدمُ صحةِ نكاحِ المحلِّلِ
وبيعِ البيّنةِ ، وعدمُ سقوطِ الشفعةِ بالحيلةِ على إبطالها ، وعدمُ جُلِّ
الخمرِ ^(٣) بتخليطها علاجاً ^(٤) .

وكذا قولنا - وهو المراد هنا - ، « الأمرُ للوجوبِ والفورِ » ^(٥) ونحو
ذلك .

واحترز بقوله « إلى استنباطِ الأحكام » عن القواعد التي يتوصَّلُ بها
إلى استنباطِ غيرِ ^(٦) الأحكام ، من الصنائع والعلوم بالهيئات والصفات .

(١) أي تقييد كلمة « القواعد » التي جاءت في التعريف . .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) في ب ، الخمرة .

(٤) أي بمعالجة الخمر حتى تصير خلأ .

(٥) في ش ، للفور .

(٦) ساقطة من ب .

و « بالشرعية » عن الاصطلاحية^(١) ، والعقلية ، كقواعد علم الحساب والهندسة .

و « بالفرعية » عن الأحكام التي تكون من جنس الأصول ، كمعرفة وجوب التوحيد من أمره تعالى لنبيه ﷺ في قوله تعالى ﴿ فَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٢) .

(والأصولي) في عَرَفَ أهل^(٣) هذا الفن (من عَرَفَهَا) أي عَرَفَ القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية . لأنه منسوب إلى الأصول . كنسبة الأنصاري إلى الأنصار ونحوه ، ولا تصح النسبة إلا مع قيام معرفته^(٤) بها وإتقانه لها . كما أن من اتقن الفقه يُسَمَّى فقيهاً ، ومن اتقن الطب يُسَمَّى طبيباً ، ونحو ذلك^(٥) .

(وغايتها) أي غاية معرفة أصول الفقه . إذا صار المشتغل بها قادراً على استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها (معرفة أحكام الله تعالى والعمل بها) أي بالأحكام الشرعية^(٦) . لأن ذلك موصول إلى العلم . وبالعلم يتمكن للتصفُّ به من العمل للوصول إلى خيري الدنيا والآخرة^(٧) .

(١) ككون الفاعل مرفوعاً .

(٢) الآية ١٩ من محمد .

(٣) ساقطة من ش ز .

(٤) في ب ز د ، معرفتها به .

(٥) انظر للمحلي على جمع الجولج وحاشية البناني عليه ١ / ٣٤ وما بعدها .

(٦) في ش ، الشرعية قال .

(٧) انظر الإحكام للأمدى ١ / ٧ . إرشاد النحول ص ٥ .

(ومعرفتها) أي معرفة أصول الفقه (فرض كفاية^(١)، كالفقه).
قال في «شرح التحرير»^(٢)، «وهذا^(٣) الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب.
قَالَ في «آداب للفتي»^(٤)، «واللهب أنه فرض كفاية كالفقه»^(٥) اهـ.

وقيل، فرض عين. قال ابن مفلح^(٦) في «أصوله» - لما حكي هذا القول -، والمراد للاجتهاد. فعلى هذا للراد يكون الخلاف لفظياً.

(والأولى) وقيل، يجب (تقديمها) أي تقديم تعلل أصول الفقه

(١) وهو ما اختاره العلامة تقي الدين أحمد بن عبد العظيم بن تيمية. (انظر للسودة ص ٥٧).

(٢) المراد به كتاب «التحبير في شرح التحرير» للإمام علي بن سليمان الرادوي الحنبلي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ. شرح فيه كتابه «تحرير للنقول وتهذيب علم الأصول». (انظر الضوء السامع ٥ / ٢٢٥ البدر الطالع ١ / ٤٤٦، للدخل إلى منهج الإمام أحمد ص ٢٣٩).

(٣) في ش، وهنا هو.

(٤) كتاب «آداب للفتي» - للعلامة أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي المتوفى سنة ٦٩٥ هـ. وتذكره كتب الفقه والتراجم بهذا الاسم وباسم «صفة للفتي والمستفتي». وقد طبع بدمشق سنة ١٢٨٠ هـ باسم «صفة الفتوى والفتي والمستفتي».

(٥) صفة الفتوى والفتي والمستفتي ص ١٤.

(٦) هو محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج القيسي الحنبلي، شمس الدين، أبو عبد الله، شيخ الإسلام، وأحد الأئمة الأعلام. قال ابن كثير، «كان بارعاً فاضلاً متقناً في علوم كثيرة» وقال ابن القيم، «ما نعت قبة الفلك أعلم بمنهجه الإمام أحمد من ابن مفلح». وهو صاحب التصانيف النافعة في «الفروع» في الفقه و«الآداب الشرعية» و«شرح للفتن» الذي بلغ ثلاثين مجلداً. وله كتاب قيم في الأصول ذكره ابن العماد فقال، «وله كتاب جليل في أصول الفقه. حنا فيه حنو ابن الحاجب في مختصره». وقد اعتمد عليه الرادوي. وجعله أسلاً لكتابه «التحرير». توفي سنة ٧١٣ هـ. (انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٥ / ٣٠، شذرات الفهب ٦ / ١٩٩، للدخل إلى منهج الإمام أحمد ص ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٤١).

(عليه) أي على تعلم الفقه . ليتمكن بمعرفة الأصول إلى استفادة معرفة الفروع^(٢١) .

قال أبو البقاء المكي^(٢٢) : « أبلغ^(٢٣) ما يتوصل^(٢٤) به إلى إحكام الأحكام إتقان أصول الفقه . وطرف من أصول الدين »^(٢٥) .

(ويستمد) علم أصول الفقه من ثلاثة أشياء : (من أصول الدين . و) من (العربية . و) من (تصور الأحكام) . ووجه الحصر الاستقراء^(٢٦) .

وأيضاً ، فالتوقف إما أن يكون من جهة ثبوت حجية الأدلة . فهو أصول الدين . وإما أن يكون التوقف من جهة دلالة الألفاظ على الأحكام . فهو العربية بأنواعها . وإما أن يكون التوقف من جهة تصور ما يُدَلُّ به

(١) في ش ، من معرفة .

(٢) قال تقي الدين بن تيمية : « وتقديم معرفته - أي أصول الفقه - أولى عند ابن عقيل وغيره ، لبناء الفروع عليها . وعند القاضي - أي أبي يعلى - ، تقديم الفروع أولى ، لأنها الثمرة للزراعة من الأصول » . (للسودة ص ٥٧١ . وانظر صفة الفتوى للفتى والمستفتي ص ١٤ وما بعدها) .

(٣) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله المكي البغدادي الجنبلي . كان فقيهاً مفسراً فرضياً نحويّاً لغوياً . قال الداودي : « كان صديقاً ، غزير الفضل ، كامل الأوصاف ، كثير الحفوظ ... وكان لامتضى عليه ساعة من نهار أو ليل إلا في العلم » . ألف كتباً كثيرة منها « تفسير القرآن » و « البيان في إعراب القرآن » و « التعليق في مسائل الخلاف في الفقه » و « اللام في نهاية الأحكام » و « مناهج الفقهاء » . توفي سنة ٦١٦ هـ . (انظر ترجمتي في ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ١٩٠ وما بعدها ، وفيات الأعيان ٢ / ٢٨٦ ، بنية الوعاة ٢ / ٣٨ . طبقات للفسرين للداودي ١ / ٢٢٤ وما بعدها) .

(٤) في ب : أكبر .

(٥) في ش ز ح : توصل .

(٦) انظر صفة الفتوى للفتى والمستفتي ص ١٤ .

(٧) انظر الإحكام للآمدي ١ / ٧ ، إرشاد الفحول ص ٦ .

(٨) في ش ، الأكلة وهو علم الكلام .

عليه ، فهو ^(١) تصور الأحكام .

أما توقُّفه من جهة ثبوت حجِّية الأدلة ، فلتوقُّف معرفة كون الأدلة ^(٢) الكلية حجةً شرعاً على معرفة الله تعالى بصفاته ^(٣) ، وصدق رسوله ﷺ فيما جاء به عنه ^(٤) . وبتوقُّف صدِّقه على دلالة المعجزة .

أما توقُّفه من جهة دلالة الألفاظ على الأحكام ، فلتوقُّف فهم ما يتعلق بها من الكتاب والسنة وغيرهما على العربية . فإن كان من حيث للدلول ، فهو علم اللغة ^(٥) . أو من أحكام تركيبها ^(٦) ، فعلم النحو ^(٧) . أو من أحكام أفرادها ، فعلم التصريف ^(٨) . أو من جهة مطابقتها لمقتضى الحال .

(١) في ش ز ، وهو .

(٢) في ب ، أدلة .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ش ز ، فلتتعلق .

(٦) علم اللغة ، هو علم باحث عن مدلولات جواهر للفردات وهيئاتها الجزئية التي وضعت تلك الجواهر معها لتلك المدلولات بالوضع الشخصي . وعما حصل من تركيب لكل جواهر . وهيئاتها الجزئية على وجه جزئي . وعن معانيها للوضوعة لها بالوضع الشخصي . (مفتاح السعادة ١ / ١٠٠) .

(٧) في ز ، تركيبها .

(٨) النحو ، هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية . من الاعراب والبناء وغيرهما . وقيل ، هو علم بأصول يعرف بها صحيح الكلام وفلسفه . (التصريفات للجرجاني ص ٢٥٩ وما بعدها) .

(٩) قال ابن الحاجب ، التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب . (انظر الشافية وشرحها للاسترايباني ١ / ١ وما بعدها . مفتاح السعادة ١ / ١٣٠ . تهذيب الفوائد ص ٢٩٠ . الطراز ١ / ٢١) .

وسلامته من التقيد . ووجوه الحسن . فعلم البيان^(١) بأنواعه الثلاثة^(٢) .

وأما توقُّفه من جهة تصوُّر ما يندل به عليه . من تصور أحكام التكليف^(٣) ، فإنه إن لم يتصورها . لم يتمكن من إثباتها ولا من نفيها^(٤) . لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره .

واعلم أنه لما كان لا بُدَّ لكل من طلب علماً أن يتصوره بوجه ما . ويعرف غايته ومآلته ، دُكر في أول^(٥) هذه المقدمة خد^(٦) أصول الفقه . من حيث إضافته . ومن حيث كونه علماً . وحدِّ التصف بمعرفته . ليتصوره طالبة من جهة تعريفه بحده . ليكون على بصيرة في طلبه . ثم دُكر غايته . لئلا يكون سعيه في طلبه عبثاً . ثم دُكر ما يستمد منه . لينرجع في جزئياته إلى مَحَلِّها^(٧) . وبه ختم هذا الفصل^(٨) .

(١) علم البيان . هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بترتيب مختلفة في وضوح الدلالة على المقصود . بأن تكون دلالة بعضها أجل من بعض . (كشف الطنون ١ / ٢٥٩ . الإيضاح للقزويني ص ١٥٠) .

(٢) وهي التشبيه والمجاز والكناية (الإيضاح ص ١٥١) .

(٣) ذكر الأصوليون أن لستمداد أصول الفقه من ثلاثة أشياء . علم الكلام . واللفظ العربية . وتصور الأحكام الشرعية بالمعنى الذي يعم الأحكام التكليفية والأحكام الوضعية . لا الأحكام التكليفية وحدها كما اقتصر المصنف . (انظر الإحكام للآمدي ١ / ٨ . إرشاد الفحول ص ٦) .

(٤) لأن المقصود إثباتها أو نفيها . كقولنا . الأمر للوجوب . والنهي للتحريم . والصلاة واجبة . والربا حرام . وما إلى ذلك . (إرشاد الفحول ص ٦) .

(٥) ساقطة من ش ب . وفي ز . في هذا الفصل .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) ساقطة من ش .

« فَضْلٌ »

الفصلُ لفظةٌ ، الحَجَرُ بينَ شَيْئَيْنِ . ومنهُ فَضْلُ الرَّبِيعِ ، لأنَّهُ يحَجَرُ بينَ الشتاء والصيفِ . وهو في كُتُبِ العِلْمِ كذلك . لأنه يحَجَرُ بينَ أَجْنَاسِ المسائلِ وأنواعِها^(١) .

ولما كانَ موضوعُ عِلْمِ أَصُولِ الفِقهِ الأدلَّةُ الموصلةُ إلى الفِقهِ ، ولم يتقدَّمْ ما يُتَدَلُّ على معنى الدليلِ ولا على ناصِيهِ ، أَخَذَ في تعريفِ ذلكَ بقوله ،
(الدالُّ ، الناصِبُ للدليلِ)^(٢) وهو اللهُ سبحانه . قاله الإمامُ أحمدُ رضي اللهُ تعالى عنه ، وأنَّ الدليلَ القرآنُ^(٣) .

وقيل ، إنَّ الدالَّ والدليلَ بمعنى واحد . وعلى هذا القولُ أَكْثَرُ المتأخِرِينَ . وإنَّ « دليل » فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ ، كعَلِمَ وسمِعَ ، بمعنى عالمٍ وسامِعٍ^(٤) .

(وهو) أي والدليلُ (لفظةٌ) أي في اللِغَةِ ، (المرشِدُ) يعني أَنَّهُ يطلقُ على المرشِدِ حَقِيقَةً ، (و) على (ما) يحصلُ (به الإِرشادُ) مجازاً ، فالمرشِدُ ، هو الناصِبُ للعلامةِ . أو الذَّاكِرُ لها . والذي يحصلُ به الإِرشادُ ، هو العلامةُ التي نُصِبَتْ للتعريفِ^(٥) .

(١) انظر للطلع للبلي ص ٧ .

(٢) قاله الأمدِي والشيرازي والباحي والباقلاني وغيرهم (انظر الإحكام للأمدِي ٩ / ١ ، اللع ص ٣ ، الحدود ص ٣٩ ، الإنصاف ص ١٥) .

(٣) في ش ، هو القرآن .

(٤) حكاه الشيرازي والأمدِي . (انظر الإحكام للأمدِي ٩ / ١ ، اللع ص ٣) .

(٥) انظر تفصيل الموضوع في (العبادي على شرح اللوِّقات ص ٤٧ ، اللع ص ٢ ، المضد على ابن الحاجب ٣٩ / ١ ، الحدود ص ٣٧ ، التمرينات ص ٣٩) .

(و) الدليل (شراً) أي في اصطلاح علماء الشريعة : (ما) أي الشيء الذي (يُمكن التوصلُ بصحيح النظر) - متعلق بالتوصل - أي بالنظر الصحيح ، من باب إضافة الصفة إلى الموصوف (فيه) أي في ذلك الشيء (إلى مطلوب خبري)^(٢) متعلق بالتوصل .
وقوله « خبري » أي تصديقي .

وإنما قالوا « ما يمكن » ولم يقولوا « ما يتوصل » للإشارة إلى أن الاعتبار التوصل بالقوة ، لأنه يكون دليلاً ، ولو لم يُنظر فيه^(٣) .
وخرج بقوله « ما يمكن » مالا يمكن التوصلُ به إلى المطلوب .
كالمطلوب نفسه . فإنه لا يمكن التوصلُ به إليه . أو^(٤) يمكن التوصلُ [به] إلى المطلوب . لكن لا بالنظر . كسلوك طريق يمكن التوصلُ بها إلى مطلوبه .

(١) في ش : أهل .

(٢) هذا التعريف الاصطلاحي للدليل حكاه الأمدي وابن الحاجب والسبكي والعبادي وزكريا الأنصاري والشوكاني وغيرهم (انظر الأحكام ١ / ٩ ، العبدي على شرح الوراقات ص ٤٨ ، المحلي على جمع الجوامع ١ / ١٢٤ ، المضد على ابن الحاجب ١ / ٣٦ ، إرشاد الفحول ص ٥ ، فتح الرحمن ص ٣٣) وحده الباجي بأنه « ماصح أن يرشد إلى المطلوب الغائب عن الحواس » (الحدود ص ٢٨) وعرفه البقلاني بأنه « ما يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى معرفة ما لا يعلم باضطراره » (الإنصاف ص ٥) وقال الزركشي : « هو ما يتوقف عليه العلم أو الظن بثبوت الحكم بالنظر الصحيح » (نقطة المجلان ص ٣٣) وقال الشريف الجرجاني : « هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر » . (التعريفات ص ١٠٩) .

(٣) قال الباجي : « إن الدليل هو الذي يصح أن يُستدل به ويسترد ويتوصل به إلى المطلوب . وإن لم يكن استدلالاً ولا توصل به أحد . ولو كان الباري جل وعلا خلق جماداً ، ولم يخلق من يستدل به على أن له محدثاً ، لكان دليلاً على ذلك وإن لم يستدل به أحد . فالدليل دليل لنفسه . وإن لم يُستدل به » . (الحدود ص ٢٨) .
(٤) في ش : و .

وخرج بقوله « بصحيح النظر » فاسدة^(١) ككاذب المائة في اعتقاد الناظر.

وخرج بوصف « المطلوب الخبري » للمطلوب التصوري ، كالحد
والرسم^(٢) .

ويدخل في « المطلوب الخبري » ما يفيد القطع والظن . وهو منهج
أصحابنا وأكثر الفقهاء والأصوليين^(٣) .

والقول الثاني : أن^(٤) ما^(٥) أفاد القطع يسمى دليلاً ، وما^(٦) أفاد
الظن يسمى أمانة^(٧) .

(١) لأن النظر الفاسد لا يمكن التوصل به إلى المطلوب ، لانتهاء وجه الدلالة عنه . (الطلي على
جمع الجوامع ١ / ١٢٨) وفي ش ، فاسد .

(٢) بعد أن ذكر الأمدي حد الدليل في الاصطلاح الشرعي ونزعه قال ، وهو منقسم إلى قطعي
محض ، وسمي محض ، ومركب من الأمرين . فالأول ، كقولنا في الدلالة على حدوث العالم ،
العالم مؤلف ، وكل مؤلف حادث ، فيلزم عنه ، العالم حادث . والثاني ، كالنصوص من الكتاب
والسنة والإجماع والقياس كما يأتي تحقيقه . الثالث ، كقولنا في الدلالة على تحريم النبيذ ،
النبيذ مسكر ، وكل مسكر حرام لقوله ﷺ « كل مسكر حرام » . فيلزم عنه ، النبيذ حرام .
(الإحكام للأمدي ٩ / ٩ وما بعدها) .

(٣) حكاه الأمدي عن الفقهاء (الإحكام ١ / ٩) واختاره الزركشي ومجد الدين بن تيمية . (انظر
فتح الرحمن ص ٢٣ ، للسودة ص ٥٧٣) .

(٤) ساقطة من ع ز .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) في ش ، وإن .

(٧) قاله أبو الحسين البصري (المعتمد ١ / ١٠) وحكاه اللجد بن تيمية عن بعض للتكلمين . ثم
أضاف ولده شهاب الدين بن تيمية فقال ، إنه ظاهر كلام القاضي في « الكفاية » أيضاً
(السودة ص ٥٧٣ وما بعدها) وحكاه الأمدي عن الأصوليين وأطلق (الإحكام ١ / ٩) وحكاه
الباجي عن بعض للكتبة ورواه (الحدود ص ٢٨) وحكاه الشيرازي عن أكثر للتكلمين ثم
قال ، وهذا خطأ . لأن العرب لا تفرق في تسمية بين ما يؤدي إلى العلم أو الظن ، فلم يكن لهذا
الفرق وجه . (اللع ص ٣) .

ويحصل المطلوب المكتسب بالنظر الصحيح في الدليل (عقبة) أي
عقب النظر (عادة) أي في العادة. وعلى هذا القول أكثر العلماء، لأنه قد
جزت العادة بأن يفيض^(١) على نفس للمستدل بمقد النظر الصحيح مائة
مطلوبه، وصورة مطلوبه الذي توجه بنظره إلى تحصيله.

والقول الثاني: أن المطلوب يحصل عقب النظر ضرورة^(٢). لأنه
لا يمكنه تركه^(٣).

(والمستدل)، هو الطالب له (أي للدليل^(٤)) من سائل ومسئول.
قاله القاضي^(٥) في «العدة»^(٦) وأبو الخطاب^(٧) في «التمهيد» وابن

(١) في ش، يفيد.

(٢) أي من دون اختياره وقصد، ولا قدرة له على دفعه، أو الانفكاك عنه.
(٣) انظر تحقيق الموضوع وآراء العلماء فيه في (الحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ /

١٢٩ وما بعدها، فوائح الرحموت ٣٣ / ١ وما بعدها، فتح الرحمن ص ٦١).

(٤) في ش، الدليل.

(٥) هو القاضي محمد بن الحسين بن محمد، أبو يعلى الفراء الحنبلي، كان عالم زمانه وفريد
عصره، إماماً في الأصول والفروع، عارفاً بالقرآن وعلومه والحديث وفنونه والفتاوى والجدل،
مع الزهد والورع واللمعة والفتنة. ألف التصانيف الكثيرة في فنون شتى، فمما ألفه في أصول
الفقه «العدة» و«مختصر العدة» و«الكفاية» و«مختصر الكفاية» و«للمتمد» و
«مختصر للمتمد»، وله «أحكام القرآن» و«عيون للأسال» و«الأحكام السلطانية» و
«شرح الخرقى» و«المجرد في للذهب» و«الخلاص الكبير» وغيرها. توفي سنة ٤٥٨ هـ
(انظر ترجمته في طبقات الحنابلة ٢ / ١٩٣ - ٣٣٠، المنهج الأحمد ٢ / ١٥ - ١٨، للطلع للبجلي
ص ٤٥٤، للدخل إلى منهب أحمد ص ٣٢ - ٢٤١).

(٦) في د ض، المدة.

(٧) هو مخلوط بن أحمد بن الحسن الكلوناني، أبو الخطاب البغدادي الحنبلي، أحد أئمة
للذهب وأعيانه. كان فقيهاً أصولياً فرضياً أديباً شاعراً عدلاً ثمة. صنف كتباً حسناً في الفقه
والأصول والخلاف، منها «التمهيد» في أصول الفقه، سلك فيه مسالك للتقدمين، وأكثر من
ذكر الدليل والتعميل، و«الهداية» في الفقه، و«الخلاص الكبير» و«الخلاص الصغير»، و
«التهذيب» في الفرائض. توفي سنة ٥١٠ هـ (انظر ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة لابن

عقيل^(١) في « الواضح » ، وذلك لأنَّ السَّائِلَ يطلبُ الدليلَ مِنَ المسؤول .
والمسؤول يطلبُ الدليلَ مِنَ الأصول^(٢) .

إذا علمتَ ذلك ،

(فالدَّالُّ ، اللهُ تعالى ، والدليلُ ، القرآنُ ، واليُتَنَبَّأُ ، الرسولُ ، والمستَدِلُّ ،
أولو العلم .. هذه قواعدُ الإسلام) قال ذلك الإمام أحمد رضي الله عنه .

رجب ١ / ١١٦ ، للنهج الأحمد ٢ / ١٩٨ ، للطبع ص ٤٥٢ ، للدخل إلى منعب الإمام أحمد ص
٣١١ ، ٣٣٩) .

(١) هو أبو الوفا علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي ، للقرىء الفقيه الأصولي
الواضح المتكلم ، أحد الأئمة الأعلام . قال ابن رجب ، « كان رحمه الله بارعاً في الفقه
وأصوله ، وله في ذلك استنباطات عظيمة حسنة ، وتحريرات كثيرة مستحسنة ، وكانت له يد
طولى في الوعظ والمارف » . له مؤلفات قيّمة ، أكبرها كتابه « الفنون » ويقع في مائتي
مجلدة - كما قال ابن الجوزي - جملة مثلها لغواطره وواقعاته ، وضَّئته الفوائد الجليلة في
المعلوم المختلف . وله كتاب « الواضح » في أصول الفقه ، وهو كتاب كبير ضخم . قال عنه ابن
بدران ، « أبان فيه عن علم كالبحر الزاخر ، وفضل يُفهم من في فضله يكابر ، وهو أعظم
كتاب في هذا الفن ، حنا فيه حلو للجتهدين » . وله كتاب « الفصول » و « للتذكرة » و
« عمدة الأدلة » في الفقه ، وله كتب كثيرة غيرها . توفي سنة ٥١٣ هـ (انظر ترجمته في ذيل
طبقات الحنابلة ١ / ١٤٢ - ١٦٦ ، للنهج الأحمد ٢ / ٢١٥ - ٢٢٢ ، للطبع ص ٤٤٤ ، للدخل إلى
منعب أحمد ص ٢٠٩ ، ٣٣٩) .

(٢) قاله الشيرازي . (الملح ص ٣) . وعرف البقلائي للستدل بأنه ، « الناظر في الدليل ،
ولستدلاله نظره في الدليل ، وطلبه به علم ماغاب عنه » . (الإنصاف ص ١٥) وقال الباجي ،
(للستدل في الحقيقة هو الذي يطلب ما يُستدل به على ما يريد الوصول إليه ، كما يُستدل
للكلف بالحدثات على محدثها . ويُستدل بالأدلة الشرعية على الأحكام التي جعلت أدلة
عليها . وقد سمى الفقهاء للتحج بالدليل مستدلاً ، ولعلمهم أرادوا بذلك أنه محتج به الآن . وقد
تقدم لستدلاله به على الحكم الذي توصل به إليه . ويحتج الآن به على ثبوته » . (الحدود ص
٤٠) .

ولما أُخِرَ ذلكَ بعضُ المصنفين^(١) لِيَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى صِحَّةِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .
وتبركاً بِنَصِّ الإمام .

وقوله « هذه قواعد الإسلام » . قَالَ فِي « شرح التحرير » ، الذي يظهرُ
أَن مَعْنَاهُ أَنَّ قواعدَ الإسلامِ ترجعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى . وَإِلَى قَوْلِهِ^(٢) وَهُوَ
الْقُرْآنُ^(٣) . وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ . وَإِلَى عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ . لَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ مِنْ
أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ وَالْإِسْلَامِ عَنْهَا^(٤) . ١ . هـ .

(وَلِلْمُسْتَدَلِّ عَلَيْهِ) أَي عَلَى الشَّيْءِ بِكَوْنِهِ خِلَافاً أَوْ حَرَاماً أَوْ وَاجِباً أَوْ
مُسْتَحَبّاً ، (الْحَكْمُ) بِذَلِكَ^(٥) .

(وَ) لِلْمُسْتَدَلِّ (بِهِ ، مَا يُوجِبُهُ) أَي الْعِلَّةُ الَّتِي تَوْجِبُ الْحَكْمَ .

.. (وَلِلْمُسْتَدَلِّ لَهُ) أَي لِخِلَافِهِ وَقَطْعِ جِدَالِهِ ، (الْخُصْمُ) . وَقِيلَ ،

(١) فِي ش ، النَّاسُ .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) حكاية الشيرازي . (اللع ص ٣) وذكر الباجي أَنَّهُ يَقَعُ عَلَى الْحَكْمِ . وَقَدْ يَقَعُ عَلَى السَّائِلِ
أَيْضاً . ثُمَّ قَالَ ، « حَقِيقَةُ الْمُسْتَدَلِّ عَلَيْهِ هُوَ الْحَكْمُ ، لِأَنَّ الْمُسْتَدَلَّ إِنَّمَا يَسْتَدِلُّ بِالْأَدْلَةِ عَلَى
الْأَحْكَامِ ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ هَذَا بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَرَفٍ لِلْخُلَاطِيينَ الْفُقَهَاءِ . فَقَدْ يُسْتَدَلُّ بِأَثَرِ الْإِنْسَانِ عَلَى
مَكَانِهِ . وَلَيْسَ ذَلِكَ بِحَكْمٍ ، لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْأَدْلَةِ الَّتِي يُرِيدُ الْفُقَهَاءُ تَحْدِيدُهَا وَتَمْيِيزُهَا مَا
لَيْسَ بِالْأَدْلَةِ . بَلِ الْأَدْلَةُ عَنْدهُمْ فِي عَرَفِ تَخَاطُبِهِمْ مَا شَمَلَتْ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِّ مَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ
أَدْلَةٌ عَنْدهُمْ . وَقَدْ يُوصَفُ لِلْحُجَّتِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مُسْتَدَلٌّ عَلَيْهِ . لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ وَصْفِ الْمَحْتَجِّ بِأَنَّهُ
مُسْتَدَلٌّ . فَلِذَا كَانَ لِلْحُجَّتِ مُسْتَدَلّاً . صَحَّ أَنْ يُوصَفَ الْمَحْتَجُّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مُسْتَدَلٌّ عَلَيْهِ . (الْهَدُودُ
ص ٤٠) .

(والنظر هنا) أي في اصطلاح أهل الشرع ، (فَنُكْرُ يُطْلَبُ بِهِ) أي بالفكر (عِلْمٌ أَوْ ظَنٌّ) (١٢) . وإنما قلتُ « هنا » لَأَنَّ النظر له مسمياتٌ غير ذلك .

(والفكر هنا ، حركة النفس من المطالب إلى المبادئ . ورجوعها) أي حركة النفس (منها إليها) أي من المبادئ إلى المطالب .

وَيُزَسَمُ الْفَكْرُ بِهَذَا الْمَعْنَى « بترتيب أصول حاصلة في الذهن . ليتوصل بها إلى تحصيل غير الحاصل » .

وقد يُطْلَقُ عَلَى حَرَكَةِ النَّفْسِ ، الَّتِي يَلِيهَا الْبَطْنُ (١٣) الْاَوْسَطُ مِنَ الدِّمَاغِ الْمُسَمَّى بِالِدَوْدَةِ . وَتُسَمَّى فِي الْمَقُولَاتِ فِكْرًا (١٤) . وَفِي الْمَحْسُوسَاتِ تَخْيِيلًا .

(١١) حكى الشيرازي أن المستدل له يقع على الحكم ، لأن الدليل يطلب له . ويقع على السائل - الذي هو أعم من الخصم - . لَأَنَّ الدليل يطلب له . (اللع ص ٣) .

(١٢) قاله الشوكاني (إرشاد الفصول ص ٥) وحكاها الأمدي عن القاضي أبي بكر الباقلائي . وعرفه الشيرازي بقوله ، « هو الفكر في حال المنظور فيه » (اللع ص ٣) ونهب الأمدي إلى أن النظر « عبارة عن التصرف بالعقل في الأمور السابقة بالعلم والظن . للنسبة للمطلوب بتأليف خاص قصداً . لتحصيل ما ليس حاصلًا في العقل » . (الإحكام ١/١٠) وحكى القرافي للنظر تعريفات أخرى وأفاض في الكلام عليها في كتابه « شرح تنقيح الفصول » ص ٢٩ ، وما بعدها .

أما شروط النظر . فقد ذكر الشيرازي له شروطاً ثلاثة ، (أحدها) أن يكون الناظر كامل الآلة . (والثاني) أن يكون نظره في دليل لا في شبهة . (والثالث) أن يتوفى الدليل ويرتبه على حقه . فيقدم ما يجب تقديمه . ويؤخر ما يجب تأخيرهِ . (اللع ص ٣) .

(١٣) في ش ، البطن .

(١٤) وعلى هذا حكى العبادي تعريف الفكر بأنه « حركة النفس في العقولات . أي انتقالها فيها انتقالاً تدريجياً تصدياً » وَتَرْجَحَهُ . (انظر العبادي على شرح الورقات ص ٤٤) .

(والإدراك) أي إدراك ماهية الشيء (بلا حكم) عليها بنفي أو إثبات (تصور) لأنه لم يحصل سوى صورة الشيء في الذهن . (وبه) أي وبالحكم ، يعني أن تصور ماهية الشيء مع الحكم عليها بإيجاب أو سلب (تصديق) أي يسمى تصديقاً^(١)

وقد ظهر من هذا أن التصور إدراك الحقائق مجردة عن الأحكام . وأن التصديق [إدراك] نسبة حكمية بين الحقائق بالإيجاب أو السلب .

وانما سمي التصور تصوراً ، لأخذه من الصورة . لأنه حصول صورة الشيء في الذهن . وسمي التصديق تصديقاً ، لأن فيه حكماً . يُصدق فيه أو يُكذب . سمي بأشرف لازمي الحكم^(٢) في النسبة^(٣) .

^(٤) فكل تصديق متضمن من مطلق التصور ثلاث تصورات ، تصور المحكوم عليه . والمحكوم به من حيث هما^(٥) . ثم تصور نسبة أحدهما للآخر . فالحكم يكون تصوراً رابعاً ، لأنه تصور تلك النسبة موجبة ، أو تصورها منفية^(٦) .

(١) انظر تفصيل الكلام على التصور والتصديق في (إيضاح اللبهم ص ٦ . فتح الرحمن ص ١٣ . للتلق لحمد المبارك عبد الله ص ١٢ وما بعدها) .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) في ع ، الحكمة .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ش . هو .

(٦) وهذا على منهب الحكماء . وذلك أننا إذا قلنا « زيد قائم » . فقد اشتمل قولنا على تصورات أربعة ، ١- تصور للوضع ، وهو زيد . ٢- تصور للمحمول ، وهو قائم . ٣- تصور النسبة

وَكُلٌّ مِنَ التَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ ضَرُورِيٌّ وَنَظَرِيٌّ (١) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



بينهما ، وهو تعلق للحمول بالموضوع ، أي تصور قيام زيد . ٤ - تصور وقوعها ، أي تصور وقوع القيام من زيد ، فالتصور الرابع يسمى تصديقاً . ولثلاثة قبله شروط له . وهذا مذهب الحكماء . وخالف الإمام الرازي في ذلك وقال إن التصديق هو التصورات الأربعية . وعلى هذا يكون التصديق بسيطاً على مذهب الحكماء ، لأن الشروط خارجة عن اللامعية . ومركباً على مذهب الرازي من الحكم والتصورات الثلاثة ، باعتبارها أجزاءً له . (انظر فتح الرحمن ص ٤٣ ، إيضاح للبهيم ص ٦ ، للنطق للمبارك ص ١٤ ، تحرير القواعد للمنطقية للرازي ص ٨ وما بعدها) ...

(١) النظري من كل من التصور والتصديق ، مالتحاج للتأمل والنظر . والضروري عكسه ، وهو مالا يحتاج إلى ذلك . ومثال التصور الضروري ، إدراك معنى البياض والحرارة والصوت . ومثال التصور النظري ، إدراك معنى العقل والجوهر الفرد والجاذبية وعكس التقيض . ومثال التصديق الضروري ، إدراك وقوع النسبة في قولنا « الواحد نصف الاثنين » و « النار محرقة » . ومثال التصديق النظري ، إدراك وقوع النسبة في قولنا « الولد نصف سدي الاثنى عشر » و « العالم حادث » . (انظر إيضاح للبهيم ص ٦ ، للنطق للمبارك ص ١٥) .

« فَضْل »

(العلم لا يُخَدُّ^(١) في وجه) قال بعضهم^(٢) ، لمرسه^(٣) . ويُفَرِّزُ
بتمثيل^(٤) وتقسيم^(٥) . وقال بعضهم^(٦) ، لأنَّه ضروري^(٧) . وقد علمت

(١) أي بالحد الحقيقي للكون من الجنس والفصل . (فتح الرحمن ص ٤١) .

(٢) وهو الجويني والفزالي ، واعتبرا العلم نظرياً لا ضرورياً (انظر الأحكام للأدي ١١ / ١ .
للتصفي ٢٥ / ١ ، فتح الرحمن ص ٤١) .

(٣) أي بسبب عسر تصويره بحقيقته ، إذ لا يحصل إلا بنظر دقيق لخفاه . (للحلي على جمع
الجوامع ١٠٩ / ١) .

(٤) في ش د ع ض ب ، يبحث . وليس بصواب . والصواب ما ذكرناه . والراد بالتمثيل ، كأن
يقال ، العلم إدراك البصيرة للشابه لإدراك الباصرة . أو يقال ، هو كاعتقادنا أن الواحد نصف
الآخرين . (انظر المضد على ابن الحاجب وحواشيه ٤٧ / ١ ، للتصفي ٢٥ / ١ وما بعدها ،
إرشاد الفحول ص ٣ ، الأحكام للأدي ١١ / ١ ، فتح الرحمن ص ٤١) وعبارة « ويميز يبحث
وتقسيم » ساقطة من ز .

(٥) فالتقسيم « هو أن نميزه عما يلتبس به » . ولما كان العلم يلتبس بالاعتقاد ، فإنه يقال ،
الاعتقاد إما جازم أو لا ، والجازم إما مطابق أو لا ، والمطابق إما ثابت أو لا . فخرج من
القسم « اعتقاد جازم مطابق ثابت » وهو العلم بمعنى اليقين . وخرج بالجزم الظن .
وبالمطابق الجهل للركب . وهو الاعتقاد الفاسد . وبالثابت تقليد للصيب الجازم ، وهو الاعتقاد
الصحيح ، لأنه قد يزول بالتشكيك . (انظر فتح الرحمن ص ٤١ ، للتصفي ٢٥ / ١ ، إرشاد
الفحول ص ٣) .

(٦) وهو الرازي في للحصول وجماعة . (للحلي على جمع الجوامع ١٠٥ / ١ ، إرشاد الفحول ص ٣ .
فتح الرحمن ص ٤١) .

(٧) قال الشيخ زكريا الأنصاري ، أي يحصل بمجرد التفات النفس إليه من غير نظر واكتساب .
فيستحيل أن يكون غيره كالشفا له . (فتح الرحمن ص ٤١ ، وانظر للحلي على جمع الجوامع
١٠٥ / ١) .

من خطبة الكتاب . أنه^(١) متى قلت عن شيء^(٢) في وجه^(٣) ، فالقندم
واللعمدة غيرة .

إذا تقرّر هذا ،

فالصحيح عند أصحابنا والأكثر ، أنه يَحْدُ . ولهم في حده عبارات .
(و) المختار منها أن يقال ، (هو صفةٌ يُمَيِّزُ المتصف بها) بين الجواهر
والأجسام والأعراض والواجب والممكن والممتنع (تمييزاً جازماً مطابقاً) أي
لا يحتمل النقيض^(٤) .

(فلا يدخل إدراك الحواس) لجواز^(٥) غلط الحس . لأنه قد يُدركُ
الشيء لا على ماهو عليه . كالمستدير مستوياً . وللتحرك ساكناً ونحوهما .

(ويتفاوت) العلم على الأصح من الروايتين عن إمامنا^(٦) رضي الله
تعالى عنه . قال في « شرح التحرير » : وهو الصحيح . وعليه الأكثر .

قال ابن قاضي الجبل^(٧) في « أصوله » : الأصحُ التفاوت ، فإننا نجدُ

(١) في ش ، أين .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) انظر تعريفات الأصوليين للعلم وتفصيل الكلام عليها في (إرشاد الفحول ص ٤ ، للمتمد ١ / ٢ .
المبادي على شرح الورقات ص ٣٤ . فتح الرحمن ص ٤٢ . اللغ ص ٢ . اللوحة ص ٥٧٥ .
الإحكام للأمدى ١ / ١١ . الحدود ص ٢٤ . التعريفات ص ١٦٠ . للتصلي ١ / ٢٤ وما بعدها .
مفردات الرغب الأصبهاني ص ٣٤٨ وما بعدها . أصول الدين للبغدادي ص ٥ وما بعدها) .

(٤) في ش ، بجواز .

(٥) في ش ، إمامنا أحمد .

(٦) هو أحمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي عمر القنسي الحنبلي . من تلامذة شيخ الإسلام ابن

بالضرورة الفرق بين كون الواحد نصف الاثنين . وبين ما علمناه من جهة التواتر . مع كون اليقين حاصلًا فيهما^(١) .

(كالمعلوم) أي كما تتفاوت للعلومات (و) كما يتفاوت (الإيمان) .

قال في « شرح التحرير » : « وقال ابن مفلح في « أصوله » - في الكلام على الواجب - : قال بعض أصحابنا - يعني به الشيخ تقي الدين^(٢) - : « والصواب^(٣) : أن جميع الصفات المشروطة بالحياة^(٤) تقبل التزايد .

== تيمية . قال ابن رجب : « كان من أجل البراعة والفهم والرياسة في العلم . متقناً عالماً بالحديث وعلمه والنحو والفقه والأصول والمنطق وغير ذلك » . وهو صاحب كتاب « الفائق » في الفقه . وله كتب كثيرة منها كتابه في « أصول الفقه » يقع في مجلد كبير . لكنه لم يتمه . ووصل فيه إلى أوائل القياس . توفي سنة ٧٧١ هـ . (انظر ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٤٥٣ . النهل الصافي ١ / ٣٦٨ . للدخل إلى منهج أحمد ص ٢٥٥) .

(١) ولما الرواية الثانية بمنع تفاوت العلوم فهي مذهب إليه إمام الحرمين الجويني والأبياري وابن عبد السلام . وعليها فليس بعض العلوم ولو ضرورياً أقوى في الجزم من بعضها ولو نظرياً . (فتح الرحمن ص ٤٤) .

(٢) هو أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي . تقي الدين . أبو العباس . شيخ الإسلام وبحر العلوم . كان واسع العلم محيطاً بالفنون والمعارف العقلية والنقلية . صالحاً تقياً مجاهداً . قال عنه ابن الزمكاني : « كان إذا شغل عن فن من الفنون . ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن . وحكم أن أحداً لا يعرف مثله » . تصانيفه كثيرة قيمة منها « الفتاوى » و « الإيمان » و « الموافقة بين المعقول والمنقول » و « منهاج السنة النبوية » و « اقتضاء الصراط المستقيم » و « السلسلة الشرعية » و « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » وغيرها . توفي سنة ٧٢٨ هـ . (انظر ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٣٨٧ . فوات الوفیات ١ / ٦٢ . البدر الطالع ١ / ٦٣ . طبقات للفيروزين للناودي ١ / ٤٥ . النهل الصافي ١ / ٣٣٦) .

(٣) في ش : والصحيح .

(٤) في ب : في الحياة .

وعن أحمد رضي الله تعالى عنه في المعرفة الحاصلة في^(١) القلب في الإيمان ، هل تقبل التزايد والتنقص؟ روايتان^(٢) . والصحيح من مذهبنا ومنهجه جمهور^(٣) أهل السنة إمكان^(٤) الزيادة في جميع ذلك « ا هـ .

ثم اعلم أن العلم يطلق لغة وعرفاً على أربعة^(٥) أمور .

أحدها : إطلاقه حقيقة على ما لا يحتمل النقيض . وتقدم .

الأمر الثاني : أنه^(٦) يُطلق (ويُراد به مُجَرَّد الإدراك) بمعنى سواء كان الإدراك (جازماً ، أو مع احتمال راجح ، أو مرجوح ، أو مسالٍ) على

(١) في ش ، بالقلب .

(٢) أشار إلى ذلك الشيخ تقي الدين بن تيمية في « للسودة » ص ٥٥٨ ، وإن كانت الرواية للشهرة والراجحة عند الإمام أحمد أن الإيمان يزيد وينقص . ذكرها في كتابه « السنة » وأقام على صحتها الصحيح والبراهين والأدلة في أكثر من ثلاثين صفحة . ونصها ، قال عبد الله بن أحمد ابن حنبل ، سمعت أبي سئل عن الإرجاء فقال : « نحن نقول الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص . إذا زنا . وشرب الخمر نقص إيماننا » . وقد ذكر ابن الجوزي في كتابه « مناقب الإمام أحمد » مذهب الإمام أحمد في الإيمان . فلم ينقل عنه إلا قولاً واحداً بأن الإيمان يزيد وينقص . ونص الرواية ، عن سليمان بن الأشعث . قال سمعت أحمد بن حنبل يقول : « الإيمان قول وعمل . ويزيد وينقص . والبر كله من الإيمان . وللمعاصي تنقص من الإيمان » . (انظر كتاب السنة للإمام أحمد ص ٧٢ - ٧٦ . الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ٧٢ وما بعدها . الإيمان لابن تيمية ص ١٨٦ - ١٨٨ . مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ١٥٢ . أصول مذهب أحمد بن حنبل للدكتور عبد الله التركي ص ٨٥ وما بعدها . للدخل إلى مذهب أحمد لبران ص ٩ وما بعدها) .

(٣) ساقطة من ض .

(٤) في ع ، ان إمكان .

(٥) في ش ، ثلاثة .

(٦) في ش ، ان .

سبيل المجاز . فشمل الأربعة قوله تعالى ﴿ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ﴾^(١) إذ المراد نفي كل إدراك .

الأمر الثالث : أَنَّهُ يُطْلَقُ (و) يُرَادُ بِهِ (التصديق ، قطعيًا) كَانَ التصديقُ (أَوْظَنِيًّا) .

أما التصديقُ القطعي ، فإطلاقه عليه حقيقة . وأمثله كثيرة .

وأما التصديقُ الظني ، فإطلاقه عليه^(٢) على سبيل المجاز . ومن أمثله قوله تعالى ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾^(٣) .

الأمر الرابع : أَنَّهُ يُطْلَقُ (و) يُرَادُ بِهِ (معنى المعرفة) . ومن أمثله ذلك قوله تعالى ﴿ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾^(٤) .

وتطلق المعرفة (ويُرادُ بها) العلم . ومنه قوله تعالى ﴿ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ ﴾^(٥) أي علموا .

(و) يراد العلمُ أيضاً (يَظُنُّ) يعني أَنَّ الظَّنَّ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ العلم . ومنه قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾^(٦) أي يعلمون .

(١) الآية ٥١ من يوسف .

(٢) ساقطة من ع .

(٣) الآية ١٠ من الممتحنة .

(٤) الآية ١١ من التوبة .

(٥) الآية ٨٣ من المائدة .

(٦) الآية ٤٦ من البقرة .

(وهي) أي المعرفة (من حيث إنها علمٌ مُستحدثٌ أو انكشافٌ بعد لبس . أخصُّ منه) أي من العلم ، لأنه يشملُ غيرَ المستحدث ، وهو علمُ الله تعالى . ويشملُ المستحدث ، وهو علمُ العباد (ومن حيث إنها يقينٌ وظنٌّ أعمُّ) من العلم لاختصاصه حقيقةً باليقيني (١) .

وقال جمعٌ ، إن المعرفة مرادفةٌ للعلم . قال في « شرح التحرير » : « فلما أن يكونَ مراتبهم غيرَ علمِ الله تعالى ، ولما أن يكونَ مراتبهم بالمعرفة أنها (٢) تُطلقُ على القديم . ولا تطلقُ على المستحدث . والأولُ أولى ، اهـ .

(وتطلقُ) المعرفة (على مجرد التصور) الذي لا حَكَمَ معه (فتقابلهُ) أي تقابلُ العلم . وقد تقدَّم أن العلم يُطلقُ على مجرد التصديق الشامل لليقيني والظني . وإذا أُطلقت المعرفة على التصور المجرد عن التصديق ، كانت قسيماً للعلم . أي مقابلةً (٣) له .

(وعلمُ الله) سبحانه وتعالى (قديمٌ) لأنه صفةٌ من صفاته ، وصفاته قديمةٌ (ليس ضرورياً ولا نظرياً) بلا نزاع بين الأئمة . أحاط بكل (٤) موجود ومعدوم على ما هو عليه (٥) .

(ولا يوصفُ) سبحانه وتعالى (بأنَّهُ عارفٌ) (٦) . قال ابن

(١) في ب ع ز ، باليقين .

(٢) في ش ز ح ، بأنها .

(٣) في ش ، مقابلةً .

(٤) في ب ، بكل شيء .

(٥) انظر الجمع ص ٢ .

(٦) انظر إرشاد الفحول ص ٤ ، التعريفات للجرجاني ، ص ٢٣٦ .

حمدان^(١) في « نهاية المبتدئين » ، « عِلْمُ اللَّهِ تعالى لَا يُسَمَّى معرفة . حكاة القاضي إجماعاً » . ا هـ .

(وعِلْمُ المخلوق مُخَدَّث ، وهو) قسمان ،

- قسَمَ (ضروري) (٢) ، وهو ما (يُعْلَم مِنْ غيرِ نظرٍ) كتصورنا معنى النار ، وأَنَّهَا حَارَّةٌ .

- (و) قسَمَ (نظري) ، وهو ما لَا يَعْلَم إِلَّا بنظرٍ . وهو (عكسُهُ) أي عكسُ الضروري .

(١) هو أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان الحراني الحنبلي . نجم الدين . أبو عبد الله . الفقيه الأصولي الأديب ، نزول القاهرة ، وصاحب التصانيف النافعة . من كتبه « نهاية المبتدئين » في أصول الدين و « اللقن » في أصول الفقه و « الرعاية الكبرى » و « الرعاية الصغرى » في الفقه . وفيهما نقول كثيرة ولكنها غير محررة و « صفة المفتي والمستفتي » . توفي سنة ٦٩٥ هـ (انظر ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة ٣٣١ / ٢ . للنهل الصافي ١ / ٢٧٢ . شذرات الذهب ٥ / ٤٢٨ ، للدخل إلى منهب أحمد ص ٢٥٥ . ٢٢٩ . ٢٤١) .

(٢) قال الباجي ، « وصف هذا العلم بأنه ضروري معناه أنه يوجد بالعالم دون اختياره ولا قصده . ويوصف الإنسان أنه مضطر إلى الشيء على وجهين ، (أحدهما) أن يوجد به دون قصده . كما يوجد به العسى والخرس والصحة والمرض وسائر للماني الوجودية به وليست بموقوفة على اختياره وقصده . (والثاني) ما يوجد به بقصده . وإن لم يكن مختاراً له . من قولهم ، اضطر فلان إلى أكل الميتة وإلى تكفئ الناس . وإن كان الأكل إنما يوجد به بقصده . وَوُضِعْنَا لِلْإِنسَانِ أَنَّهُ ضروري من القسم الأول . لأن وجوده بالعالم ليس بموقوف على قصده » . (الحدود ص ٢٥ وما بعدها) .

وقال الأكثر ، الضروري مالا يتقدمه تصديق يتوقف عليه . والنظري
بخلافه .

ثم اعلم أن خذ العلم^(١) الضروري في اللغة ، الحمل على الشيء والإلجاء
إليه . وخذّه في الشرع ، ما لزم نفس المكلف لزوماً لا يمكنه الخروج عنه^(٢) .



(١) ساقطة من ش .

(٢) أي لا يمكنه دفعه عن نفسه بشك ولا شبهة . قال الشيرازي ، • وذلك كالمعلم الحاصل عن
الحواس الخمس التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس . والمعلم بما تواترت به الأخبار
من ذكر الأمم السالفة والبلاد النائية . وما يحصل في النفس من العلم بحال نفسه من الصحة
والسقم والقوى والفرج . وما يعلمه من غيره من النشاط والفرج والقوى والفرج وتحتل الفضل
ووجيل الوجيل وما أشبهه مما يضطر إلى معرفته . والكتسب - أي النظري - ، كل علم يقع عن
نظر واستدلال . كالمعلم بحدوث العالم واثبات الصانع وصدق الرسل ووجوب الصلاة وأعادها
ووجوب الزكاة ونصها . وغير ذلك مما يعلم بالنظر والاستدلال • . (اللمع ص ٢ وما بعدها)
وانظر تفصيل الكلام على العلم الضروري والنظري في (الحدود للباحي ص ٢٥ وما بعدها .
المبادئ على شرح الوراق ص ٤٠ وما بعدها . فتح الرحمن ص ٤٢ وما بعدها) .

« فُضِّلَ »

لما كان العلم لا يَدُّ أَنْ يتعلقَ بمعلوم . ناسبَ أَنْ نذكرَ في هذا الفصل
 « طرفاً من »^(١) أحوالِ المعلوم^(٢) . ولم يُذكرْ ذلك في الأصل^(٣) إلا في باب
 الأمر . « وَوجهُ للناسِبةِ في ذكره هناك أَنَّ القائلَ بأنَّ الأمرَ عَيْنُ النهي
 قال : لو لم يكن عيناً^(٤) لكان ضِدّاً أو مثلاً أو خلافاً^(٥) .
 إذا علمت ذلك ،

فـ (المعلومان إما تقيضان ، لا يجتمعان ولا يرتفعان) كالوجود والعدم
 المضافين إلى معيّن^(٦) واحد .

(أو خلافان : يجتمعان ويرتفعان) كالحركة والبياض في
 الجسم^(٧) الواحد .

(أو ضِدَّان : لا يجتمعان^(٨) . ويرتفعان لاختلافِ الحقيقةِ) كالسواد
 والبياض ، لا يمكنُ اجتماعَهُما ، لأنَّ الشيءَ لا يكونُ أسوداً^(٩) أبيضَ في زمنٍ
 واحدٍ ، ويمكنُ ارتفاعَهُما معَ بقاءِ المحلِّ لا أسودَ ولا أبيضَ^(١٠) لاختلافِ
 حقيقتَهُما .

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش ، المعلوم .

(٣) أي في أصل المختصر . وهو كتاب التحرير للمرداوي .

(٤) في ز ، ولم أعرف وجه للنسبة في ذكره هناك .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) في ش ، حين .

(٧) في ش ، الجسد .

(٨) في ش ، لا يجتمعان ويختلفان .

(٩) في ب ، سوداً .

(١٠) في ش ب ع ض ، ولا أبيض في هذا المثال . والحركة والسكون في كل جسم . وهذه الزيادة

كلها غير موجودة في ز .

(أو مثلاً ، لا يجتمعان ، ويرتفعان «التساوي الحقيقية»^(١)) كيباض وبياض . ولا يخرُجُ فرض وجود معلومين عن هذه الأربع صور^(٢) .
 ودليل الحصر ، أنَّ^(٣) للمعلومين إما أن يمكن اجتماعهما أو لا . فإن
 أمكن اجتماعهما ، فهما الغلافان . كالحركة والبياض . وإن لم يمكن
 اجتماعهما ، فإما أن يمكن ارتفاعهما أو لا .
 [ف] الثاني ، النقيض . كوجود زيد وعدمه . «وجود الحركة
 مع السكون» .

والأول ، لا يخلو . إما أن يختلفا في الحقيقة أو لا . [ف] الأول ،
 الضدان . كالسواد والبياض . لاختلاف الحقيقة . والثاني ، المثالان . كيباض
 وبياض .

لكن الغلافان قد يتمتُر ارتفاعهما . لخصوص حقيقة غير كونهما
 خلافين ، كذات واجب الوجود سبحانه مع صفاته . وقد يتمتُر افتراقهما .
 كالقشرة مع الزوجية ، خلافان ويستحيل افتراقهما ، والخمسة^(٥) مع
 الفردية ، والجوهر^(٦) مع الألوان ، وهو كثير .

(١) ساقطة من ش .

(٢) انظر الكلام على هذا الموضوع في (شرح تنقيح الفصول ص ١٧ وما بعدها ، فتح الرحمن ص ٤٠ وما بعدها) .

(٣) في ش ، ان هذين .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ش ، والخمس .

(٦) قال في كشاف اصطلاحات الفنون (١ / ٢٠٣) ، « والجوهر عند التكلمين ، هو الحادث للتحيز

بالذات . والتحيز بالذات هو القابل للإشارة الحسية بالذات بأنه هنا أو هناك . ويقابله

العرض . والعرض - كما قال الشريف الجرجاني - هو الوجود الذي يحتاج في وجوده إلى

موضع - أي محل - يقوم به . كاللون للحناج في وجوده إلى جسم يحمله ويقوم هو به .

(التعريفات ص ١٥٣) .

ولا تنافي بين إمكان الإفتراق والإرتفاع بالنسبة إلى الذات . وتعذر الإرتفاع [والافتراق] بالنسبة إلى أمر خارجي عنهما (١) .

وهذا الذي ذكر كله في ممكن الوجود . أما الله سبحانه وتعالى وصفائه . فإنه لا يقال بإمكان رفع (٢) شيء منها . لتعذر رفعه بسبب وجوب وجوده (٣) .

(وكلّ شيئين حقيقتاهما (٤) إما متساويتان ، يلزم من وجود كل واحد (وجود الأخرى . وعكسه) يعني ، ويلزم من عدم كل واحد منهما عدم الأخرى . كالإنسان والضاحك بالقوة ، فإنه يلزم من وجود كل واحد منهما وجود الآخر . ومن غنمه غنمه . فلا إنسان إلا وهو ضاحك بالقوة . ولا ضاحك بالقوة إلا وهو إنسان (٥) .

ونعني بالقوة كونه قابلاً . ولو لم يَقَعْ . ويقابل الضاحك (٦) بالفعل ، وهو المباشر للضحك .

(أو) إما متباينتان (٧) ، لا تجتمعان في محل واحد) كالإنسان والفرس . فما هو إنسان ليس بفرس . وما هو فرس (٨) فليس (٩) بإنسان . فيلزم من صدق أحدهما على محل عدم صدق الآخر .

(١) في ض . عنها .

(٢) في ش . دفع .

(٣) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٩٨ .

(٤) في ش . حقيقتين .

(٥) فيصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر . (انظر فتح الرحمن ص ١٠ . تحرير القواعد

للنطقية ص ٦٣) .

(٦) في ز . الضحك .

(٧) في ش ب ع ض . متباينتان .

(٨) في ب ص . بفرس .

(٩) في ش . ليس .

(أو) إما (إحداهما أعمُ مطلقاً ، والأخرى أخصُ مطلقاً ، توجد إحداهما مع وجود كل^(١) أفراد الأخرى) كالحيوان^(٢) والإنسان . فالحيوان أعمُ مطلقاً لصِدْقِهِ على جميع أفراد الإنسان ، فلا يوجد إنسان بدون حيوانية البتة . فيلزمُ مِنْ وجود الإنسان - الذي هو أخصُ^(٣) - وجود الحيوان الذي هو أعمُ^(٤) (بلا عكس) ، يعني ، فلا يلزمُ مِنْ عدم الإنسان الذي هو أخصُ عدم الحيوان الذي هو أعمُ^(٥) ، لأن الحيوان قد يبقى موجوداً في الفرس وغيره .

(أو) إما (كلٌ واحدة^(٦) منهما) أي من الحقيقتين (أعمُ مِنْ وجهه وأخصُ^(٧) مِنْ) وَجْهِه (آخَرُ توجدُ كُلُّ) واحدةٍ من الحقيقتين (مع الأخرى وبدونها) أي وينتوِن الأخرى .

ومعنى ذلك ، أنَّهُمَا يجتمعان في صورة ، وتنفردُ كُلُّ واحدةٍ منهما عن الأخرى بصورة ، كالحيوان والأبيض^(٨) . فإن الحيوان يوجد بدون

(١) ساقطة من ش .

(٢) المراد بالحيوان في هذا المقام ، الجسم النامي الحساس للتحرك بالارادة . (انظر التعريفات ص ١٠٠ ، حاشية الجرجاني على تحرير القواعد للنطقية ص ٦٢ ، كشف الأسرار على أصول البزدي

٢١ / ١) .

(٣) في ز ، أخصُ مطلقاً .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ز ، احدا أعم من وجهه والأخرى أخص .

(٦) في ش ب ، واحد .

الأبيض^(١) في السودان^(٢) . ويوجد الأبيضُ بدوِيّ الحيوانِ في الثلجِ والقطنِ
وغيرهما^(٣) مما ليس بحيوانٍ . ويجتمعانِ في الحيوانِ الأبيض . فلا يلزمُ من
وجودِ الأبيضِ وجودُ الحيوانِ . ولا^(٤) من وجودِ^(٥) الحيوانِ وجودُ الأبيض .
ولا من عَنَمِ^(٦) أَخْبِيهَما عَدَمُ الآخرِ^(٧) .

ففائدةُ هذه القواعدِ الاستدلالُ ببعضِ الحقائقِ على بعضِ^(٨) . والله
أعلم .



(١-٥) ساقطة من ش .

(٢) في ع ، السواد .

(٣) في ش ، ونحو غيرهما .

(٤) في ز ، ولا يلزم .

(٥) ساقطة من ز .

(٦) في ش ، أحدهما عَدَمُ الأخرى . وفي د ، أحدهما عَدَمُ الآخر .

(٧) انظر موضوع النسب بين الحقائق في (شرح تنقيح الفصول ص ٩٦ وما بعدها . فتح
الرحمن ص ٤٠ ، تحرير القواعد للنطقية ص ٦٣ وما بعدها) .

« قُضِلَ »

(ماغنة الذكر الحكمي) أي للمنى الذي يُعْبَرُ عنه بالكلام الخبري ،
مِنْ إِبْطَاءٍ أَوْ نَفْيٍ تَخِيلُهُ أَوْ لَفْظٍ بِهِ . فما عنه الذكر الحكمي : هُوَ مَفْهُومُ
الكلام الخبري^(١) .

قال القاضي عضد الدين^(٢) ، « الذكر الحكمي^(٣) ينْبِئُ عَنْ » أمر
في نَفْسِكَ ، مِنْ إِبْطَاءٍ أَوْ نَفْيٍ . وهو ماغنة الذكر الحكمي^(٤) .
وإنما لَمْ يُجْعَلِ الحَكْمُ موردَ التَّسْمِيَةِ ، لِئَلَّا يُلْزَمَ خُرُوجُ الوَهْمِ وَالشَّكِّ عَنْ
موردِ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ مَنْ مَنَعَ مَقَارِنَتَهُمَا لِلْحَكْمِ .

وقال أيضاً ، « إِنَّمَا جُعِلَ لِلوَرْدِ » ماغنة الذكر الحكمي « دُونَ الاعتِقَادِ
أَوْ الحَكْمِ ، لِيَتَنَاولَ الشَّكُّ وَالوَهْمُ مِمَّا لَا اعتِقَادَ وَلَا حَكْمَ لِلذَّهْنِ فِيهِ »^(٥) .

(إِمَّا أَنْ يَحْتَمِلَ مُتَعَلِّقُهُ) أي مُتَعَلِّقُ ماغنة الذكر الحكمي ، وهو النسبةُ
الواقعةُ بَيْنَ طَرَفِي الْخَبَرِ فِي الذَّهْنِ (النَقِيضُ بوجوه) من الوجوه ، سواءَ كَانَ
فِي الْخَارِجِ أَوْ عِنْدَ الذَّاكِرِ ، إِمَّا بِتَقْدِيرِهِ بِنَفْسِهِ ، أَوْ بِتَشْكِيكِ مُشَكِّكِ إِيَّاهُ
(أَوْ لَا) يَحْتَمِلُ النَقِيضُ بوجوه من الوجوه أصلاً .

(١) فإذا قلت « زيد قائم » أو « ليس بقائم » فقد ذكرت حكماً . فهذا القول هو الذكر الحكمي .
(العضد وحاشية الجرجاني عليه ٥٨ / ١) .

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الأيجي الشافعي . قال الحافظ ابن حجر ، « كان
إماماً في القول . قائماً بالأصول والمبادئ والعربية ، مشاركاً في الفنون » . أشهر كتبه « شرح
مختصر ابن الحاجب » في أصول الفقه و « اللواقظ » في علم الكلام و « الفوائد النيلية » في
المعاني والبيان . توفي سنة ٧٥٦ هـ (انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٢ / ٢٩٩ ، بغية الوعاة
٧٥ / ٢ ، شذرات الذهب ٦ / ١٧٤ ، البدر الطالع ١ / ٣٢٦) .

(٣) في ش ، يبنى على .

(٤) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ١ / ٥٨ .

(٥) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ١ / ٦١ .

(والثاني) وهو الذي لا يحتمل النقيض بوجهه هُوَ (العِلْمُ) .
(والأوّل) وهو الذي يحتمل متعلّقة النقيض (إمّا أَنْ يحتمله) أي
يحتمل النقيض (عند الذّاكر لو قُدِّرَ) أي بتقدير الذّاكر النقيض في نفسه
(أو لا) يحتمل النقيض عند الذّاكر لو قُدِّرَ .
(والثاني) وهو الذي لا يحتمل متعلّقة^(١) النقيض عند الذّاكر لو قُدِّرَ
في نفسه هو (الاعتقاد)^(٢) .
(فَمَنْ طابَقَ) هذا الإعتقاد لما في نفس الأمر (فـ) هو اعتقاد
(صحيح ، وإلا) أي وإنْ لَمْ يكن الإعتقاد مطابقاً لما في نفس الأمر
(فـ) هو اعتقاد (فاسدٌ) .
(والأوّل) وهو الذي يحتمل النقيض عند الذّاكر لو قُدِّرَ (الراجحُ
منهُ) وهو الذي يكون متعلّقة راجحاً عند الذّاكر على احتمال النقيض
(ظنٌّ) ويتفاوت الظنُّ حتى يُقَالَ غَلَبَةُ الظَّنِّ .
(وللرجوح) وهو للقابل^(٣) للظنِّ (وَهُمَّ) .
(والساوي) وهو الذي يتساوى متعلّقة واحتمال تقيضه عند الذّاكر
(شَكٌّ)^(٤) .

إذا عَلِمَ ذلك ، فالعلمُ قسيمةُ الإعتقاد الصحيح والغايِدُ ، والظنُّ قسيمةُ
الشكِّ والوهم .

(١) ساقطة من ش زح .

(٢) انظر في الكلام على الاعتقاد وأقسامه كتاب الحدود للباجي ص ٢٨ وما بعدها .

(٣) في ع ، القابل .

(٤) انظر المضد على ابن الحاجب ١ / ٦١ .

وأشار^(١) بقوله (وقد عَلِمْتُ حدوثها) إلى أَنَّ ماغثة الذِّكْرَ الحكمي .
الذي هو مؤدُّرُ القسمة . لما قَيَّدَ كُلَّ قسَمٍ منه بما يميِّزُهُ عَنْ غيره من
الأقسام . كَانَ ذلكَ حَدًّا لكل واحدٍ من الأقسام ، لأنَّ الحدَّ عِنْدَ
الأصوليين ، كُلُّ لَفْظٍ مركَّبٍ يميِّزُ للماهية عَنْ أغيرها . سواءَ كَانَ بالذاتيات
أو بالعرضيات أو بالمركبِ منهما^(٢) .

فيتفرَّعُ على ذلكَ أَنَّ يكونَ حَدُّ العِلْمِ ، ما^(٣) غَنَتْهُ ذَكَرَ حكمي ، لا
يَحْتَمِلُ متعلِّقَةً التقيُّضَ بوجهٍ ، لا في الواقع ، ولا عِنْدَ^(٤) الذَّاكِرِ ، ولا
بالتشكيكِ^(٥) .

ويكونَ حَدُّ الاعتقادِ الصحيح ، ماغثة ذَكَرَ حكمي . لا يَحْتَمِلُ
متعلِّقَةً التقيُّضَ عِنْدَ الذَّاكِرِ بتشكيكِ مشككِ إياه ، ولا يَحْتَمِلُهُ عِنْدَ الذَّاكِرِ لو
قُدِّرَ^(٦) .

(١) في د ض ، وأشار إليه .

(٢) وقد اُحتَرِزَ بقوله « عند الأصوليين » مما عليه للنطقيين من أَنَّ الحدَّ لا يكونُ إِلَّا بالذاتيات ،
ولأنَّه يُقَابَلُ الرسمي والنطقي . (انظر في الفرق بين اصطلاح للتالفة والأصوليين في المراد
بالحد حاشية التفتازاني على شرح المضد ٦٨ / ١ ، للمطلي . على جمع الجوامع وحاشية البناني
عليه ١٣٣ / ١ ، حاشية الجرجاني على تحرير القواعد للنطقية ص ٨٠) .

(٣) في ع ، مما .

(٤) في ش ، في .

(٥) في ض ، بتشكيكِ . وانظر المضد على ابن الحاجب وحواشيه ٦٢ / ١ . وقد سبق الكلام على حد
العِلْمِ في ص ٦١ من الكتاب .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) في د ض ، قدره إِلَّا بتقدير الذَّاكِرِ فقط .

ويكون خذ الاعتقاد القاسد^(١) ، مانعة ذكر حكمي لا^(٢) يحتمل متعلقة النقيض عند الذاكر بتشكيك مشكك^(٣) لا بتقدير^(٤) الذاكر إياه . مع كونه غير مطابق لما في نفس الأمر^(٥) .

والظن ، مانعة ذكر حكمي ، يحتمل متعلقة النقيض بتقديره^(٦) . مع كونه راجحاً^(٧) .

والتوهم ، مانعة ذكر حكمي ، يحتمل متعلقة النقيض بتقديره . مع كونه مرجوحاً .

والشك ، مانعة ذكر حكمي ، يحتمل متعلقة النقيض^(٨) . مع تساوي طرفيه عند الذاكر^(٩) .

(١) في ش ، غير الصحيح .

(٢) سابقة من ش .

(٣) في ش ، لا يتغير .

(٤) انظر في الكلام على الاعتقاد الصحيح والفساد (الحدود للباي ص ٢٨ وما بعدها ، شرح الأخصري على السلام ص ٢٨) .

(٥) أي لو قدر الذاكر النقيض لكان محتملاً عنده .

(٦) انظر المضد على ابن الحاجب ١ / ٦٢ ، الأحكام للأمني ١ / ١٢ ، اللع ص ٣ ، الحدود ص ٣٠ ، فتح الرحمن ص ٤٠ ، التمرينات ص ١٤٩ .

(٧) سابقة من ش .

(٨) انظر اللع ص ٣ ، التمرينات ص ٣٤ ، القباي على شرح الورقات ص ٤٩ ، الحدود ص ٢٩ ، المضد على ابن الحاجب ١ / ٦١ .

ولما انتهى^(١) الكلام على العلم ، وكان الجهل ضدًا له ، استطرده الكلام إلى ذكرهم وذكر ما يتنوع إليه ، فقال ، (والاعتقاد الفاسد) من حيث حقيقته ، (تصور الشيء على غير هيئته . و) من حيث تسميته ، (هو الجهل المركب) لأنه مركب من عدم العلم بالشيء ، ومن الاعتقاد الذي هو غير مطابق لما في الخارج .

٢١) والجهل نوعان ،

مركب ، وهو ما تقدم ٢٢ .

(و) الثاني من نوعي الجهل هو (البسيط) ، وهو (عدم العلم) وهو انتفاء إدراك الشيء بالكلية .

فمن سئل ، هل تجوز الصلاة بالتيميم عند عدم الماء ؟ فقال ، لا . كان ذلك جهلاً مركباً من عدم العلم بالحكم ، ومن الفتيا بالحكم الباطلي^(٢) . وإن قال ، لأعلم . كان ذلك^(٣) جهلاً بسيطاً .

(ومنه) أي ومن الجهل البسيط (سهو ، وغفلة ، ونسيان) والجميع (بمعنى) واحد عند كثير^(٤) من العلماء (و) ذلك للمعنى (هو دُخُول القلب عن معلوم)^(٥) .

(١) في ش ، انتهى .

(٢) ساقطة من ز .

(٣) في ع ه ض ، البطل جهلاً .

(٤) ساقطة من ز .

(٥) في ض ، الأكثر .

(٦) انظر تفصيل الكلام على الجهل البسيط والمركب في (الحلبي على جمع الجوامع وحاشية البستاني عليه ١ / ١٦٦ وما بعدها ، المبادي على شرح الوراقات ص ٢٧ وما بعدها) .

قال الجوهري^(١) ، السهو الغفلة^(٢) . وقال في القاموس ، سَهَا في الأمر نَسِيَهُ وَغَفَلَ عنه ونَهَبَ قَلْبَهُ إلى غيره ، فهو سَاهٍ وسهوان^(٣) . وقال ، غَفَلَ عنه غُفُولًا ، تَزَكُّهُ وَسَهَا عَنْهُ^(٤) . ا هـ .



(١) هو اسماعيل بن حماد الجوهري ، أبو نصر الفارابي اللخوي . قال ياقوت ، « كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفضيلة وعلماً » أشهر كتبه « الصحاح » في اللغة . توفي في حدود سنة أربع مائة .
(انظر ترجمته في بغية الوعاة / ١ / ٤٤٦ ، إنباء الرواة / ١ / ١٩٤ ، شذرات الذهب / ٣ / ١٤٢) .

(٢) الصحاح / ٦ / ٢٣٨٦ .

(٣) القاموس المحيط / ٤ / ٣٤٨ .

(٤) القاموس المحيط / ٤ / ٣٦ .

« فَضْل »

لما كانت العلوم الضرورية والنظرية لا تُترك بدون العقل، أخذ في الكلام عليه، فقال :

(العقل ما يحصل به اللئز) أي بين للعلوم. قال في «شرح التحرير» : قاله صاحب «روضة الفقه» من أصحابنا، وهو شامل لأكثر الأقوال الآتية^(١).

(١) اختلف العلماء في تعريف العقل وحقيقته اختلافاً كثيراً. ولعل أجمع وأدق ما قيل فيه قول الغزالي ومن وافقه بعدم إمكان حده بعد واحد يحيط به، لأنه يطلق بالاشتراك على خمسة معانٍ : (أحدها) إطلاقه على الفريضة التي يتيم بها الإنسان لدرك العلوم النظرية وتدير الأمور الخفية. (والثاني) إطلاقه على بعض الأمور الضرورية. وهي التي تخرج إلى الوجود في ذات الطفل للميز بجواز الجائزات وإستحالة التحيلات. (والثالث) إطلاقه على العلوم المستفادة من التجربة. فإن من حكنه التجارب يقال عنه إنه عاقل. ومن لا يتصف بذلك يقال عنه غبي جاهل. (والرابع) إطلاقه على ما يوصل إلى ثمرة معرفة عواقب الأمور. يقع الشهوات الداعية إلى اللذات المأجلة التي تمضيها النسيمة. فإذا حصلت هذه القوة سمى صاحبها عاقلاً. (والخامس) إطلاقه على الهدوء والوقار. وهي هيئة محبوبة للإنسان في حركاته وكلامه. فيقال : فلان عاقل. أي عنده هدوء ورياسة. (انظر للستيفي ١/ ٣٣. إحياء علوم الدين ١/ ١٨. صفة القاري ٣/ ٢٧١. للسودة ص ٥٥٨).

وقد ذكر الرافض الأصهباني وغيره أن العقل يطلق على القوة للتهيئة لقبول العلم : كما يقال للعلم الذي يستفاده الإنسان بتلك القوة. فكل موضع ذم الله الكفار بعدم العقل، فإشار إلى الثاني. وكل موضع رفع التكليف من العبد لعدم العقل، فإشار إلى الأول. (للفردات في غريب القرآن ص ٣٤٦. الكلبيات ص ٢٤٩).

ولمعرفة أقوال العلماء وتفصيلاتهم في موضوع العقل انظر (إحياء علوم الدين ١/ ١٧ وما بعدها. كشف اصطلاحات الفنون ٤/ ٣٢٧ وما بعدها. المنجد للبايجي ص ٣١ وما بعدها. الكلبيات ص ٢٤٩. الترميزات للرجزاني ص ١٥٧ وما بعدها. للسودة ص ٥٥٦ وما بعدها. صفة القاري ٣/ ٢٧٠ وما بعدها. كشف الأسرار للبخاري ٢/ ٣٩٤. ٤/ ٣٢٢. مفردات

وعن الإمام الشافعي^(١) رضي الله تعالى عنه أنه قال ، آله التمييز والإفراز^(٢) .

(وهو غريزة) نصاً . قال في « شرح التحرير » ، قال الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه ، العقل غريزة^(٣) . وقاله الحارث المحاسبي^(٤) . فقال ، العقل غريزة ، ليس مكتسباً^(٥) ، بل خلقه الله تعالى . يفارق به الإنسان البهيمة ، ويستعذ به لقبول العلم وتدبير الصنائع الفكرية ، فكأنه نور يقدف

== الرافض ص ٣٤٦ . فتح الرحمن وحاشية المليبي عليه ص ٢٠ ، ٢٣ ، ثم الهوى لابن الجوزي ص ٥ ، مائة العقل للمحاسبي ص ٢٠١ وما بعدها ، أدب الدنيا والدين للماوردي ص ٢ وما بعدها ، أعلام النبوة للماوردي ص ٧) .

(١) هو أبو عبد الله ، محمد بن ابراهيم بن العباس بن شافع القرشي المطلبي ، الإمام الجليل ، صاحب للنهج المرفوع وللنائب الكثيرة ، أشهر مصنفاته « الأم » في الفقه و « الرسالة » في أصول الفقه و « أحكام القرآن » و « اختلاف الحديث » و « جماع العلم » . توفي سنة ٢٠٤ هـ (انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٤٤ ، طبقات الشافعية للسبكي ١ / ١٢ ، شذرات الذهب ٢ / ٩ ، للنهج الأحمدي ١ / ٦٣ ، وفيات الأعيان ٣ / ٢٠٥ ، طبقات المفسرين للمداودي ٢ / ٩٨ ، الديباج للذهب ٢ / ١٥٦ ، صفة الصفوة ٢ / ٣٤٨) .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) رواه عنه ابراهيم الحري . ونص قول الإمام أحمد ، « العقل غريزة ، والحكمة فطنة ، والملم سمع ، والرغبة في الدنيا هوى ، والزهد فيها عفاف » . (انظر للسودة ص ٥٥٦ ، ثم الهوى ص ٥) .

(٤) هو الحارث بن أسد المحاسبي ، أبو عبد الله ، قال ابن الصلاح ، « كان إماماً للمسلمين في الفقه والتصوف والحديث والكلام » . له مصنفات كثيرة في الزهد وأصول الدين والرد على المعتزلة والرافضة ، وأشهر كتبه « الرعاية لحقوق الله » و « مائة العقل » توفي سنة ٢٤٣ هـ . (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٢ / ٣٧٥ ، وفيات الأعيان ١ / ٣٤٨ ، صفة الصفوة ٢ / ٣٧٧ ، شذرات الذهب ٢ / ١٧٣) .

(٥) في ش . بمكتسب .

في القلب ، كالمعلم الضروري ، والصبا^(١) ونحوه حجاب له^(٢) .

قال القاضي أبو يعلى ، إنه غير مكتسب كالضروري . وقال الحسن بن علي البربهاري^(٣) - من أئمة أصحابنا - : ليس بجوهر ولا عرض ولا اكتساب ، وإنما هو فضل من الله تعالى^(٤) . قال الشيخ تقي الدين ، « هذا^(٥) يقتضي أنه القوة للدركة . كما دل عليه كلام أحمد . لا الإدراك^(٦) » .

(و) هو أيضاً (بعض العلوم الضرورية) عند أصحابنا والأكثر^(٧) . قال في « شرح التحرير » ، وقد ذهب بعض أصحابنا والأكثر إلى أنه « بعض العلوم الضرورية ، يستعد بها لفهم دقيق العلوم ، وتدير الصنائع الفكرية » .

(١) للراد بالصبا حجاب له « أن العقل يكون ضعيفاً في مبتدأ العمر ، فلا يزال يربى حتى تتم الأربعون ، فينتهي نماؤه لاكماله » قبل اكتماله يكون الصبا حجاباً له . كما يكون حجاباً له طوره بعض العوارض كالجنون والمته ونحوها . (انظر للسودة ص ٥٥٩) .

(٢) قول المعاصي هذا موجود بمناه لا بلفظه في كتابه « مائة العقل ومناه واختلاف الناس فيه » ص ٢٠٩ - ٢٣٨ .

(٣) هو الحسن بن علي بن خلف ، أبو محمد البربهاري ، شيخ الحنابلة في زمانه . قال ابن أبي يعلى « كان أحد الأئمة المارفين والحفاظ للأصول للتقنين والثقات المؤمنين » . أشهر مصنفاته « شرح كتاب السنة » ، توفي سنة ٣٢٩ هـ . (انظر ترجمته في طبقات الحنابلة ١ / ٢ ، ٨ . للنهج الأحمد ٢ / ٣١ ، شذرات الذهب ٢ / ٣٩٩ ، للتنظيم ٦ / ٢٢٣) .

(٤) انظر طبقات الحنابلة ٢ / ٣٦ ، للسودة ص ٥٥٩ .

(٥) وعبارة للسودة ، « والبربهاري كلامه يقتضي ... الخ » .

(٦) للسودة ص ٥٥٨ .

(٧) انظر للسودة ص ٥٥٦ وما بعدها . والمراد بالعلوم الضرورية ، كالمعلم باستحالة اجتماع الضدين ، وتقصان الواحد عن الاثنين . والعلم بجواز الجائزات واستحالة المستحيلات . (للتصفي ١ / ٢٣ ، إحياء علوم الدين ١ / ١٨) .

وَمَنْ قَالَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَصْحَابِنَا ، الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ^(١) ، وَابْنُ الصَّبَاحِ^(٢) ، وَسُلَيْمُ الرَّازِي^(٣) . فَخَرَجَتِ الْعُلُومُ الْكَسْبِيَّةُ^(٤) . لِأَنَّ الْعَاقِلَ يَتَصَفَّ بِكَوْنِهِ عَاقِلًا مَعَ انْتِفَاءِ الْعُلُومِ النَّظَرِيَّةِ .

وَأِنَّمَا قَالُوا « بَعْضُ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ » ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَمِيعُهَا ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْقَائِدُ لِلْعِلْمِ^(٥) بِالْمَذْرُوكَاتِ . لَعَدِمَ الْإِدْرَاكُ لِلْمَلُوقِ عَلَيْهَا . غَيْرَ

(١) هو محمد بن الطيب بن محمد ، القاضي أبو بكر الباقلي ، البصري ، المالكي الأشعري ، الأصولي للتكلم ، صاحب للصفات الكثيرة في علم الكلام وغيره . قال ابن تيمية ، « وهو أفضل للتكلمين للتنسبين إلى الأشعري ، ليس فيهم مثله ، لا قبله ولا بعده » . توفي سنة ٤٠٣ هـ . (انظر ترجمته في الديباج للنهب ٢ / ٢٢٨ ، شذرات النخب ٣ / ١٦٨ ، وفيات الأعيان ٢ / ٤٠٠ ، ترتيب للبازك ٤ / ٥٨٥) .

(٢) هو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد ، أبو نصر المعروف بابن الصباح الشافعي ، فقيه العراقي في عصره . قال ابن عقيل ، « لم أدرك فيمن رأيت وحاضرت من العلماء على اختلاف مذاهبهم من كملت له شرائط الاجتهاد للطلق إلا ثلاثة ، أبا يعلى بن الفراء ، وأبا الفضل الهمناني الفرضي . وأبا نصر بن الصباح » . أشهر كتبه « الشامل » و « الكامل » في الفقه و « المدة » في أصول الفقه . توفي سنة ٤٧٧ هـ . (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٥ / ١٢٢ ، وفيات الأعيان ٢ / ٢٨٥ ، شذرات النخب ٣ / ٢٥٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٢٩٩) .

(٣) هو سُلَيْمُ بْنُ أَبِي يُونُسَ بْنِ سُلَيْمٍ ، أَبُو الْفَتْحِ الرَّازِي ، الفقيه الأصولي ، الأديب اللغوي للفسر . قال النووي ، « كان إماماً جامعاً لأنواع من العلوم ومحققاً على أوقاته لا يصرفها في غير طاعة » . من مصنفاته « ضياء القلوب » في التفسير و « التقريب » و « الإشارة » و « اللجره » و « الكافي » في الفقه . توفي سنة ٤٤٧ هـ . (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٤ / ٣٨٨ ، إنباء الرواة ٢ / ٦٩ ، وفيات الأعيان ٢ / ١٣٣ ، طبقات للفريرين للناودي ١ / ١٩٦ ، تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٣٦٦ ، شذرات النخب ٣ / ٢٧٥) .

(٤) في ش : السببية .

(٥) في ز : العلوم .

عقل^(١)

(ومَحَلُّهُ) ^(٢) أي محلُّ العقل (الْقَلْبُ) عند أصحابنا^(٣) والشافعية والأطبياء. واستدلوا لذلك بقوله تعالى ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ ^(٤) أي عقل. فعبَّرَ بالقلب عن العقل، لأنه مَحَلُّهُ. وبقوله تعالى ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ ^(٥) وبقوله تعالى ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ ^(٦) فجعلَ العقلَ في القلب^(٧). وقد تقدَّم أنَّه

(١) قال الجبجي: «ولما ماخذ به العقل» بأنه بعض العلوم الضرورية «فمنهني أنه ينتقض بخبر أخبار التواتر وما يدرك بالحواس من العلوم، فزنت بعض العلوم الضرورية، ومع ذلك فزنت ليس بهقل. وأيضاً، فإن هذا ليس بطريق للتحديد، لأن التحديد إنما يراد به تفسير للحدود وتبيينه. وقولنا «عقل» أبين وأكثر تمييزاً مما ليس بهقل من قولنا «بعض العلوم الضرورية» فإنه لا يفهم من لفظ الحد ولا يتميز به عن غيره. ولذلك لا يجوز أن يقال في حد الجواهر إنه بعض للحدثات». ولهنا إجماع الجبجي في تعريفه إلى أنه «العلم الضروري الذي يقع ابتداءً ويمم العقلاء» ليخرج بقيد «يقع ابتداءً ويمم العقلاء» العلم الواقع عن إدراك الحواس، وعلم الإنسان بصحته وسقمه وفرجه وحزنه؛ فإنه لا يقع ابتداءً، وإنما يقع بعد أن يوجد ذلك به، كما أنه لا يمم العقلاء، وإنما يختص بمن وجد به. وكذلك خبر أخبار التواتر، فإنه لا يمم العقلاء، وإنما يقع العلم به لمن سمع بذلك الخبر دون غيره. (انظر الحدود ص ٣٦ - ٣٤).

(٢) في ب، وأصل.

(٣) قاله أبو الحسن التميمي والقاضي أبو يعلى وابن عقيل وابن البنا. وغيرهم. (انظر للسودة ص ٥٥٩ وما بعدها).

(٤) الآية ٢٧ من ق.

(٥) الآية ٤٦ من الحج.

(٦) الآية ١٧٩ من الأعراف. وفي ش ب ع ض، (لم لهم قلوب يعقلون بها) وفي ز، (لم لهم قلوب يعقّلون بها) وليس في القرآن آية كذلك.

(٧) فلولاً لأن العقل موجود في القلب لما وصف بذلك حقيقة في قوله تعالى (فتكون لهم قلوب

بعض العلوم الضرورية . والمعلوم الضروري لا تكون إلا في القلب .

(و) مَعَ هَذَا (لَه اتصَالَ بِالدِّمَاغِ) قَالَهُ التَّمِيمِيُّ ^(١) وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ .

قال في « شرح » التحرير : « والمشهور عن أحمد أنه في الدماغ ^(٢) . وقاله الطوفي ^(٣) والحنفية .

يقولون بها) إذ لا يتصور أن توصف الأذن بأن يرى بها أو يشم بها ، لأن الأصل إضافة منفعة كل عضو إليه ، ألا ترى تنمة الآية (.. قلوب يقولون بها أو أذان يسمعون بها) . وكذا في قوله تعالى (أَلَمْ يَرَأِ أَرْجُلَ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَمْ يَأْيِدْ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَصِيرَةٌ بِهَا أَمْ لَمْ أَذَانَ يَسْمَعُونَ بِهَا) [١٥٠ الأعراف] ، فقد أضاف الله سبحانه إلى كل عضو للمنفعة المخصوصة به ، مما يثبت أن العقل منفعة القلب ومختص به . ومن ذهب إلى أن العقل محله القلب الإمام مالك والتكلمون من أهل السنة . (انظر الحدود للباي ص ٣٥) .

(١) في ز ، الاتصال .

(٢) هو عبد العزيز بن الحارث بن أسد ، أبو الحسن التميمي . قال ابن أبي عمير : « صحب أبا القاسم الخرقى وأبا بكر عبد العزيز ، وصنف في الأصول والفروع والفرائض » توفي سنة ٣٧١ هـ (انظر ترجمته في طبقات الحنابلة ٢ / ٣٩ ، للنهج الأحمد ٢ / ٦٦) .

ونص كلام أبي الحسن التميمي : « والذي نقول به إن العقل في القلب . يعلو نوره إلى الدماغ . فيفيض منه إلى الحواس ما جرى في العقل » . (انظر للسودة ص ٥٥٩) .

(٣) ساقطة من ع ز .

(٤) نص على ذلك أحمد فيما ذكره أبو حفص بن شاهين بإسناده عن الفضل بن زياد . وقد سأله رجل عن العقل ، أين متناه من اليدين ؟ فقال ، سمعت أحمد بن حنبل يقول ، العقل في الرأس . أما سمعت إلى قولهم « وافر الدماغ والعقل » . (انظر للسودة ص ٥٥٩ وما بعدها ، ثم الهوى ص ٥ وما بعدها) .

(٥) هو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم . نجم الدين الطوفي الحنبلي ، الفقيه الأصولي للثنتين . قال ابن رجب ، « وكان شيعياً منحرفاً في الاعتقاد عن السنة » . له مصنفات كثيرة في فنون شتى . منها « مختصر روضة الناظر » في أصول الفقه ، وقد شرح هذا المختصر في مجلدين

وقيل^(١) ، إن قلنا جوهر ، وإلا في القلب^(٢) .

(ويختلف) العقل^(٣) (كالمذكور^(٤) به) أي بالعقل ، لأننا نشاهد قطعاً آثار العقول في الآراء والحكم والحيل وغيرها متفاوتة^(٥) ، وذلك يدل على^(٦) تفاوت العقول في نفسها . وأجمع العقلاء على صحة قول القائل ، « فلان عقل من فلان أو أكمل عقلاً » وذلك يدل على^(٧) اختلاف ما يذكرك^(٨) به .

== و « معراج الوصول إلى علم الأصول » في أصول الفقه ، و « بنية السائل في أمهات للسائل » في أصول الدين و « الأكسير في قواعد التفسير » و « الرياض النواضر في الأشباه والنظائر » و « دفع التعارض عما يومم التناقض » في الكتاب والسنة . توفي سنة ٧١٦ هـ (انظر ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٣٦٦ ، الدرر الكامنة ٢ / ٢٤٩ ، شذرات الذهب ٦ / ٣٩ ، بنية الوعاة ١ / ٥٩٩) .

(١) قال للابريدي ، « وكل من نعى أن يكون العقل جوهرًا أثبت محله في القلب ، لأن القلب محل العلوم كلها » . (أحب الدنيا والدين ص ٤) .

(٢) وتظهر ثمرة الخلاف في محل العقل في مسألة من الفقه ، وهي ما إذا شج رجل آخر موضحة (كشفت عظم رأسه) فذهب عقله ! فالإمام مالك القائل بأن محله القلب ألزم الجانب دية العقل وأرشد للموضحة . لأنه أُلُفَّ عليه منفعة ليست في عضو الشجة فلا تكون الشجة تبعاً لها . والإمام أبو حنيفة الناهب إلى أن محله الدماغ جعل عليه دية العقل فقط ، لأنه لما شج رأسه وأُلُفَّ عليه العقل الذي هو منفعة في العضو المشجوج ، دخل أرشد الشجة في الدية . (الحدود للبايجي ص ٣٤) . وانظر في الكلام على محل العقل (التكميلات للكفوي ص ٢٥٠ ، فتح الرحمن ص ٢٢ ، ذم الهوى ص ٥ ، عمدة القاري ٢ / ٣٧٠) .

(٣) في ز : ما يدرك .

(٤) ساقطة من ش ز .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) في ش : و .

(٧) القول بتفاوت العقول وأن بعضها أكمل وأرجح من بعض ذهب إليه أبو محمد البربراري والقاضي أبو يعلى وأبو الحسن التميمي من الحنابلة وغيرهم (انظر للسودة ص ٤١٠ ، التكميلات ص ٢٥٠ ، طبقات الحنابلة ٢ / ٣٦) .

ولحديث أبي سعيد^(١) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلنِّسَاءِ : « أَلَيْسَ شَهَادَةُ إِحْدَاكُنَّ مِثْلَ^(٢) نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ ؟ قُلْنَ ، بَلَى . قَالَ ، فَذَلِكَ مِنْ تَقْصَانِ عَقْلِهَا »^(٣) .

وقال ابنُ عقيل والأشاعرة والمعتزلة ، العقل لا يختلف ، لأنه حُجَّةُ عَامَّةٍ يَرْجِعُ إِلَيْهَا النَّاسُ عِنْدَ اخْتِلَافِهِمْ . ولو تَفَاوُتَتِ الْعُقُولُ لَمَا كَانَ كَذَلِكَ^(٤) .
وقال للماوردي^(٥) - من أصحاب الشافعي - : « إِنَّ الْعَقْلَ الْغَرِيزِيَّ

(١) هو الصحابي الجليل سعد بن مالك بن سنان . أبو سعيد الخدري الأنصاري الخزرجي . استُشِيرَ يومَ أحدٍ ، فُرِدَ ، ثم غزا بعد ذلك مع النَّبِيِّ ﷺ اثنتي عشرة غزوة ، وروى عنه الكثير من الأحاديث . قال ابن عبد البر ، « كان من نجباء الأنصار وعلمائهم وفضلائهم » توفي سنة ٧٤ هـ وقيل غير ذلك . (انظر ترجمته في الإصابة ٢ / ٣٥ ، الاستيعاب ٢ / ١٧ ، صفة الصفوة ١ / ٧٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٣٢٧) .

(٢) في ش ز س ب ، شهادة نصف .

(٣) روى هذا الحديث عن النَّبِيِّ ﷺ أبو سعيد الخدري وأبو هريرة وابن عمر . وقد أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد في مسنده . ولفظ البخاري ، عن أبي سعيد الخدري قال ، خرج رسول الله ﷺ في أُنْحَى لَوْ فُطِرَ إِلَى الْمَصَلِ ، فَمُرَّ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ ، يَامَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَلُّقْنَ ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ . فَقُلْنَ ، وَبِمَ يَارَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ ، تَكْثُرُنَّ اللَّعْنَ ، وَتُكْفِرُنَّ الْعَشِيرَ . مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ . قُلْنَ ، وَمَا تَقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلُنَا يَارَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ ، أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ ؟ قُلْنَ ، بَلَى . قَالَ ، فَذَلِكَ مِنْ تَقْصَانِ عَقْلِهَا . أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تَصِلْ وَلَمْ تَصُمْ ؟ قُلْنَ ، بَلَى . قَالَ ، فَذَلِكَ مِنْ تَقْصَانِ دِينِهَا . (انظر صحيح البخاري وشرحه للميني ٣ / ٢٧٠ ، سنن أبي داود ٤ / ٢١٩ ، تحفة الأحوف ٧ / ٣٥٨ ، مسند الإمام أحمد ٢ / ٦٧ ، ٣٧٤) .

(٤) انظر للسودة ص ٥٦٠ .

(٥) هو علي بن محمد بن حبيب ، القاضي أبو الحسن الماوردي البصري الشافعي ، أحد الأئمة الأعلام . صاحب للصفات القيمة في مختلف الفنون . قال ابن العماد ، « كان إماماً في الفقه

لا يختلفُ . وإنَّ التجريبيَّ^(١) يختلفُ^(٢) . وَخَمَلَ الطوفاني الخلافَ على ذلك^(٣) .

و (٧) يختلفُ ما يُدْرَكُ (بالحواس . ولا)^(٤) يختلفُ أيضاً (الإحساسُ)^(٥) . قال القاضي أبو يعلى : « الإحساسُ وما يُدْرَكُ بالحواسُ

والأصول والتفسير . بصيراً بالمرية » . أهم مصنفاته « الحاوي » في الفقه و « النكت » في التفسير و « الأحكام السلطانية » و « أدب الدنيا والدين » و « أعلام النبوة » . توفي سنة ٤٠٠ هـ (انظر ترجمته في طبقات المفسرين للبلددي ١ / ٤٢٣ . طبقات المفسرين للسيوطي ص ٢٥ . شذرات الذهب ٣ / ٢٨٦ . وفيات الأعيان ٢ / ٤٤٤ . طبقات الشافعية للسبكي ٥ / ٣٦٧) .
(١) في ش . التجزؤ . وهو خطأ . والرد بالتجريبي . ما يستفاد من التجارب . فإنه يسمى عقلاً .
حكى ذلك الشهاب بن تيمية في السودة ص ٥٥٩ . وذكره الفزالي فقال . يطلق العقل على العلوم المستفادة من التجربة . حتى إن من لم تحنكه التجارب بهذا الاعتبار لا يسمى عقلاً .
(المستصفى ١ / ٢٣ . وانظر عمدة القاري ٣ / ٣٧٨) :

(٢) ونص كلام اللاوردي : « وإعلم أنه بالعقل تعرف حقائق الأمور . ويفصل بين الحسنات والسيئات . وقد ينقسم قسمين . غريزي ومكتسب . فالغريزي . هو العقل الحقيقي . وله حد يتعلق به التكليف . لا يجاوزه إلى زيادة . ولا يقصر عنه إلى نقصان . وبه يمتاز الإنسان عن سائر الحيوان . فلذا تم في الإنسان سمي عقلاً . وخرج به إلى حد الكمال ... ولما العقل المكتسب : فهو نتيجة العقل الغريزي . وهو نهاية المعرفة وصحة السياسة وإصابة الفكرة . وليس لهذا حد . لأنه ينمو إن استعمل . وينقص إن أهمل ... الخ » (أدب الدنيا والدين ص ٣ .)
(٥) .

(٣) قال الشيخ زكريا الأنصاري : « وفي تفاوت العقل قولان (أحدهما) نعم . نظراً إلى كثرة التعلقات . لتفاوت العلم بها . وعليه للمحققين . (والثاني) لا . لأن العقل في ذاته واحد . وفي الحقيقة لا خلاف . لأن الأول ينظر إلى التعلقات . والثاني لا ينظر إليها » . (فتح الرحمن ص ٢٢) وقد بحث الفزالي في « الإحياء » موضوع تفاوت العقل بحثاً مستفيضاً . وخلصه أن العقل متفاوت إذا أردنا بالعقل التفرقة التي ينتجها بها الإنسان لإدراك العلوم النظرية . أو أردنا به علوم التجارب . أو أردنا به استيلاء القوة على قمع الشهوات الفضية إلى النبل . أما إذا عنيّا به العلم الضروري بجواز الجائزات واستحقاق المستحبات . فإنه لا ينطرق إليه التفاوت بهذا المعنى . (انظر إحياء علوم الدين ١ / ٣٦ وما بعدها) .

(٤) في ز . ما يدرك بالإحساس .

لا^(١) يختلف ، بخلاف ما يدرك بالعقل^(٢) . فإنه يختلف ما يُدرك به . وهو التمييز والفكر . [فيقول في حق بعضهم . ويكثر في حق بعض]^(٣) ، فلهذا يختلف^(٤) . ا هـ .

قال الشيخ تقي الدين ، « [وهذا]^(٥) يلزم منه أن العلم الحسي ليس من العقل » . قال ، « ولنا في للعرفة الإيمانية في القلب ، هل تزيد وتنقص ؟ روايتان .

فإذا قيل ، إن النظري لا يختلف ، فالضروري أولى .

وهذه المسألة من جنس مسألة الإيمان . وإن الأصوب ، أن القوى التي هي الإحساس^(٦) وسائر العلوم والقوى تختلف^(٧) . ا هـ .



(١) في ش ، لا وقال الشيخ تقي الدين يختلفان .

(٢) في ز ، العقل .

(٣) زيادة من الرواية عن أبي يعلى للذكورة في « للسودة » ص ٥٥٨ .

(٤) انظر للسودة ص ٥٥٧ وما بعدها .

(٥) زيادة من للسودة .

(٦) في للسودة ، الاحساس .

(٧) للسودة ص ٥٥٨ . ونص الشيخ تقي الدين بن تيمية بكامله ساطع من زع ض . .

« فُضِّلَ »

(الحدُّ لغةً) . أي في اللغة ، (المنع) ومنه سُمِّيَ البَوَابُ حَدَاداً ، لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مَنْ يَدْخُلُ الدَّارَ ، وَالْحُدُودُ حَدُوداً ، لِأَنَّهُا تَمْنَعُ مِنَ الْعُودِ إِلَى الْمَصِيَّةِ . وَإِحْدَاثُ الْمَرَاةِ فِي عَدَّتْهَا ، لِأَنَّهُا ^(١) تَمْنَعُ ^(٢) مِنَ الطَّيِّبِ وَالزَّيِّنَةِ . وَسُمِّيَ التَّعْرِيفُ حَدّاً ، لِمَنْعِهِ الدَّخَلَ مِنَ الْخُرُوجِ . وَالْخَارِجُ مِنَ الدَّخُولِ ^(٣) .

(و) الحدُّ (اصطلاحاً) أي في الاصطلاح ، (الوصف المحيط بموصوفه) . وفي « التحرير » ، « للمحيط بمعناه » . أي بمعنى للحدود . فَكَأَنَّهُ قَالَ ، حَدُّ الشَّيْءِ الْوَصْفُ لِلْحَيْطِ بِمَعْنَاهُ (المميز لهُ) أي للمحدود (عَنْ غَيْرِهِ) ^(٤) . وكلا اللفظين بمعنى واحد ، لَكِنَّ مَاقْلَانَهُ أَوْضَحَ . وَمَا فِي التَّحْرِيرِ حِكَاةٌ عَنِ الْعَسْكَلَانِيِّ ^(٥) شَارِحِ الطُّوْفِيِّ ^(٦) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) في د ض ب ، تمتنع .

(٣) انظر القاموس المحيط ١ / ٢٩٦ . للمصباح للنير ص ٩٤ وما بعدها . مفردات الراغب ص ١٨ .

(٤) تعريف الحد الذي عناه للتحرير هو قول الراغب الأصبهاني (انظر للفردات ص ١٨) .

(٥) هو علاء الدين علي بن محمد بن علي الكتاني العسقلاني الحنبلي ، قاضي دمشق . قال ابن العماد ، « كان فاضلاً متواضعاً ديناً عفيفاً » . توفي سنة ٧٣٦ هـ . وذكر السخاوي في ذيله على رفع الإصر أنه شرح مختصر الطوفي ، ومات عنه مسودة . فيبيضه بعد وفاته حفيده من ابنته القاضي عز الدين أبو البركات أحمد بن إبراهيم بن نصر الله الكتاني العسقلاني الحنبلي للتوفي سنة ٨٧٦ هـ . (انظر ثمرات الذهب ٦ / ٢٤٣ . للذيل على رفع الإصر ص ٢٩ . للدخل إلى منهج أحمد ص ٣٣٩) .

(٦) للشيخ الطوفي سليمان بن عبد القوي للتوفي سنة ٧١٦ هـ . مختصر لروضة ابن قدامة في أصول الفقه . قال الحافظ ابن حجر عنه ، « إنه اختصره على طريقة ابن الحاجب . حتى أنه استعمل أكثر ألفاظ المختصر . وشرح مختصره شرحاً حسناً » . كما شرحه أيضاً القاضي علاء الدين العسقلاني : (انظر الدرر الكامنة ٢ / ٢٥٠ . للدخل إلى منهج أحمد ص ٣٣٨ وما بعدها) .

وقال الفزالي^(١) ، « قِيلَ حَدَّ الشَّيْءِ نَفْسُهُ^(٢) وَذَاتُهُ . وَقِيلَ ، هُوَ اللَّفْظُ الْمَشْرُوعُ لِمَعْنَاهُ عَلَى وَجْهِ يَجْمَعُ وَيَمْنَعُ^(٣) » ا هـ .
 وقيل ، هُوَ شَرْحُ مَادَّلٍ عَلَيْهِ اللَّفْظُ بِطَرِيقِ الْإِجْمَالِ^(٤) .
 وَقَدَّمَ^(٥) فِي^(٦) « نَهَايَةِ الْمُتَدَلِّينَ » ، أَنَّهُ قَوْلٌ يَكْشِفُ حَقِيقَةَ الْحُدُودِ . وَذَكَرَ فِيهِ ثَمَانِيَةَ أَقْوَالٍ^(٧) .

(وَهُوَ) أَيِ الْحَدِّ (أَصْلُ كُلِّ عِلْمٍ) . قَالَ الْفَخْرُ إِسْمَاعِيلُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ^(٨) - مِنْ أَصْحَابِنَا - ، الْحَدُّ عَلَى^(٩) الْحَقِيقَةِ أَصْلُ كُلِّ عِلْمٍ ، فَمَنْ لَا^(١٠)
 (١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَزَالِيُّ الطُّوسِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو حَامِدٍ ، لِلْقَبْلِ بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ .
 قَالَ ابْنُ السَّبْكِ ، « جَامِعُ لُشَاتِ الْعُلُومِ ، وَلِلْبَزْزِ فِي التَّنْقُولِ مِنْهَا وَالْمَفْهُومِ » ، صَاحِبُ تَصَانِيفَ
 لِلْفَيْدَةِ فِي التَّنَوُّنِ الْعَدِيدَةِ كَـ « لِلتَّصْنُفِ » وَ « لِلتَّنْخُولِ » فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَ « الْوَسِيطِ » وَ
 « الْبَسِيطِ » وَ « الْوَجِيزِ » وَ « الْخُلَاصَةِ » فِي الْفَقْهِ وَ « إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ » وَ « تَهَاةِ الْفَلَاسِفَةِ »
 وَ « مِيزَارِ الْعِلْمِ » وَ « التَّنْقِذَ مِنَ الضَّلَالِ » . تَوَفَّى سَنَةَ ٥٠٥ هـ (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَةِ
 لِلْسَّبْكِ ١٩١ / ٦ - ٣٨٩ ، وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ ٣ / ٣٥٣ ، شُرُوطُ النَّهْبِ ٤ / ٦) .
 (٢) لِلتَّصْنُفِ ، حَقِيقَتُهُ .
 (٣) لِلتَّصْنُفِ ١ / ٢١ .

(٤) قَالَ الْفَرَّافِيُّ . (شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ٤) .
 (٥) أَيِ ابْنِ حَمْدَانَ ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ بْنِ شَيْبِ بْنِ الْحَنْبَلِيِّ لَتَوَفَّى سَنَةَ ٦٩٥ هـ .
 (٦) فِي شِ ، فِي طَرِيقِ .

(٧) انْظُرْ تَفْصِيلَ الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِّ وَأَصْلَاهُ وَشُرُوطَهُ (لِلتَّصْنُفِ ١ / ١٣ ، رُوضَةُ النَّظَائِرِ وَشَرْحُهَا
 لِبَدْرَانَ ١ / ٢٦ ، الْمَضِدُّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ ١ / ٦٨ ، لِلْحَلِيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ ١ / ١٣٣ ، شَرْحُ
 تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ٤ ، تَحْرِيرُ التَّوَاغِدِ لِلنَّطَاقِيَةِ ص ٧٨ ، فَتْحُ الرَّحْمَنِ ص ٤٥ ، إِيْضَاحُ الْبَهْمِ ص
 ٩ ، كَشَفُ الْأَسْرَارِ ١ / ٢١ ، مَفْرَدَاتُ الرَّافِعِ ص ٦٨ ، التَّمْرِيفَاتُ ص ٨٧ ، الْمُلْعَمُ ص ٢ ، الْحُدُودُ
 ص ٢٣ ، عِلَاشٌ عَلَى شَرْحِ إِيْسَافُوجِيِّ ص ٦٠) .

(٨) هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبَغْدَادِيُّ الْأَزْهَجِيُّ الْحَنْبَلِيُّ ، الْفَقِيهُ الْأَصُولِيُّ النَّظَّارُ لِلتَّكْلَامِ ،
 لِلْقَبْلِ بِغَيْرِ الدِّينِ ، وَلِلشُّهُورِ بِفِلَاحِ ابْنِ اللَّثِّي . قَالَ لِلنَّزْرِيِّ ، « وَكَانَتْ لَهُ مَعْرِفَةٌ حَسَنَةٌ بِالْفَقْهِ
 وَالْجَدَلِ ، وَتَكَلَّمَ فِي مَسَائِلِ الْكَلَامِ ، وَكَانَ حَسَنَ الْكَلَامِ » . لَهُ تَصَانِيفٌ فِي الْخِلَافِ وَالْجَدَلِ ،
 مِنْهَا « التَّصْلِيْقَةُ » لِلشُّهُورَةِ وَ « الْفَرَحَاتُ » وَ « جَنَّةُ النَّظَائِرِ وَجَنَّةُ النَّظَائِرِ » فِي الْجَدَلِ . تَوَفَّى سَنَةَ
 ٦١٠ هـ (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي ذَيْلِ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ٢ / ٦٦ ، شُرُوطُ النَّهْبِ ٥ / ٤١ ، التَّكْمِلَةُ
 لَوْفِيَاتِ الثَّقَلَةِ ٤ / ٥٩) .
 (٩) فِي ضِ ، فِي .

يُحِيطُ بِهِ عِلْمًا ، لَا نَفْعَ ^(١) لَهُ بِمَا عِنْدَهُ . وَقَالَ أَيْضًا غَيْرُهُ . وَهُوَ صَحِيحٌ .
 (وَشَرْطُهُ) أَي شَرْطُ الْحَدِّ الصَّحِيحِ (أَنْ يَكُونَ مُطَرَّدًا ، وَهُوَ) أَي
 وَالْمُطَرَّدُ ، هُوَ (الْمَانِعُ) وَالْمَانِعُ ، هُوَ الَّذِي (كُلَّمَا وُجِدَ) الْحَدُّ (وَجِدَ
 لِلْحَدُودِ) .
 وَأَنْ يَكُونَ أَيْضًا (مُنْعَكِسًا ، وَهُوَ) أَي لِلْمُنْعَكُسِ ، هُوَ (الْجَامِعُ) الَّذِي
 (كُلَّمَا وُجِدَ لِلْحَدُودِ وَجِدَ) الْحَدُّ ، فَإِنَّهُ عَكْسُ الْأَطْرَادِ الَّذِي هُوَ كُلَّمَا وُجِدَ
 الْحَدُّ وَجِدَ لِلْحَدُودِ .

(وَيَلِزَمُ) مِنْ ذَلِكَ (أَنَّ كُلَّمَا انْتَفَى الْحَدُّ انْتَفَى لِلْحَدُودِ) قَالَ فِي
 « شَرْحِ التَّحْرِيرِ » ، وَفَسَّرَهُ ابْنُ الْعَاجِبِ ^(٢) وَغَيْرُهُ بِإِلَازِمِهِ فَقَالَ ، لِلْمُنْعَكُسِ
 كُلَّمَا انْتَفَى الْحَدُّ انْتَفَى لِلْحَدُودِ ^(٣) . وَالتَّحْقِيقُ الْأَوَّلُ .
 وَكَوْنُ الْمَانِعِ تَفْسِيرًا لِلْمُطَرَّدِ ، وَالْجَامِعِ تَفْسِيرًا لِلْمُنْعَكُسِ هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي
 عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ . وَعَكْسُ الْقَرَأَنِيِّ ^(٤) وَأَبُو عَلِيٍّ التَّمِيمِيُّ ^(٥) فِي « التَّذَكُّرَةِ فِي أَصُولِ
 (١) فِي شَرْحِ زَيْدٍ ، لَا نَفْعَ .

(٢) هُوَ عُمَانُ بْنُ عَمْرِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، أَبُو عَمْرٍو ، جَمَالُ الدِّينِ ، الْفَقِيهُ لِلْأَلَكِيِّ الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ
 الْعَاجِبِ . قَالَ أَبُو شَامَةَ ، « كَانَ رَكْنًا مِنْ أَرْكَانِ الدِّينِ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ ، بَارِعًا فِي الْعُلُومِ
 الْأَصُولِيَّةِ وَتَحْقِيقِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَذْهَبِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ » لَهُ تَصَانِيفٌ مُفِيدَةٌ مِنْهَا « الْجَمْعُ بَيْنَ
 الْأُمَمَاتِ » ، « الْمَخْتَصَرُ » فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَ« الْكَافِيَّةُ » فِي النُّحُوِّ وَ« الشَّافِيَّةُ » فِي الصَّرْفِ . تَوَفَّى
 سَنَةَ ٦٤٦ هـ (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الدِّيْبَاجِ لِلزَّهَبِ ٢ / ٨٦ ، شُعْرَاتُ الزَّهَبِ ٥ / ٣٢٤ ، وَفَيَاتُ
 الْأَعْيَانِ ٢ / ٤١٣ ، بِغِيَّةُ الْوُجَاهَةِ ٢ / ١٣٩) .

(٣) انْظُرْ مَخْتَصَرَ ابْنِ الْعَاجِبِ مَعَ شَرْحِ الْعَصْدِ ١ / ٦٨ ، كَشَفُ الْأَسْرَارِ عَلَى أَصُولِ الْبَزْدَوِيِّ ١ / ٢١ ،
 اللَّامِعُ ص ٢ .

(٤) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ شِهَابِ الدِّينِ ، أَبُو الْبَيْهَقِيِّ الصَّنْعَابِيُّ لِلْأَلَكِيِّ ، لِلشُّهُورِ بِالْقَرَأَنِيِّ . قَالَ
 ابْنُ فَرَسُوحٍ ، « كَانَ إِمَامًا بَارِعًا فِي الْفَقْهِ وَالْأَصُولِ وَالْمَعْلُومِ الْعَقْلِيَّةِ ، وَلَهُ مَعْرِفَةٌ بِالْتَّهْنِيرِ » . أَلَفَ
 الْكُتُبَ الْقِيَمَةَ كـ « الذَّخِيرَةُ » فِي الْفَقْهِ وَ« شَرْحُ الْمَحْصُولِ » وَ« تَنْقِيحُ الْفُصُولِ وَشَرْحُهُ » فِي
 أَصُولِ الْفَقْهِ وَ« الْفُرُوقُ » وَغَيْرَهَا . تَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٤ هـ (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الدِّيْبَاجِ لِلزَّهَبِ
 ١ / ٢٣٦ ، لِلنَّهْلِ الصَّافِي ١ / ٢٦٥) .

(٥) كُنَّا فِي شَرْحِ زَيْدٍ بَاضٍ ، وَلَمَلٌ لِلصَّنْفِ أَخْطَأَ فِي اسْمِهِ ، حَيْثُ إِنَّمَا لَمْ نَعْمُرْ لَهُ عَلَى تَرْجُمَةٍ ، وَلَا

الدين » والطوفي في « شرحه »^(١) فقالوا ، كونه مُطَرِّدًا هو الجامع ، وكونه منعكسًا هو للمانع^(٢) .

ويجب مساواة الحد للمحدود . لأنَّه إن كان أعم فلا دلالة له على الأخص ولا يفيد التمييز . وإن كان أخص فلأنَّه أخفى . لأنَّه أقل وجوداً منه . ويجب أيضاً أن لا يكون في لفظه مجاز ولا مشترك ، لأنَّ الحد مميز للمحدود . ولا يحصل اليز^(٣) مع واحد منهما^(٤) .
(وهو) أي الحد خمسة أقسام :

الأول : (حقيقي تام)^(٥) وهو الأصل . وإنما يكون حقيقياً تاماً (إن

لكتابه « التذكرة » على ذكر أو تعريف في كتب التراجم المختلفة أو مدونات أسامي الكتب والفنون .. ولربما كان صوابه أبا الفضل التميمي . حيث إن له كتاباً اسمه « أصول الدين » .. أشار إليه ابن تيمية في « للسودة » (ص ١٦٥) . ومن المحتمل أن يكون هو « التذكرة في أصول الدين » .

أما أبو الفضل التميمي . فهو عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد . الفقيه الحنبلي المروفي ... ذكره الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » وأثنى عليه ثناء عالياً . توفي سنة ٤١٠ هـ . (انظر ترجمته في طبقات الحنابلة ١٧٩ / ٢ . للتنظيم ٢٩٥ / ٧ . تاريخ بغداد ١٤ / ١) .

(١) بعد أن اختصر الطوفي روضة ابن قدامة . شرح مختصره هذا في مجلدين . قال الحافظ ابن حجر عنه ، انه شرح حسن . وقال ابن بدران ، « إنه حقق فيه فن الأصول . وأبان فيه عن باع ولسع في هذا الفن ولطالع وافر . وبالجمله فهو أحسن ما صنف في هذا الفن وأجمعه وأتممه . مع سهولة العبارة وسبكها في قالب يدخل القلوب بلا استئذان » . (انظر المدخل إلى منهج أحمد ص ٢٣٨ . الدرر الكامنة ٢ / ٢٥٠) .

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٧ .

(٣) في ش د ع ، للميز .

(٤) إذ الاشتراك مخل بنهم للمنى التصود . كما أن الغالب تبادر للمعاني الحقيقية إلى الفهم دون المجازية . يُدَّعى أنَّ للحققين من الأصوليين وللتكلميين ذهبوا إلى جواز دخول الألفاظ المجازية وللمشتركة في الحمود إذا كانت هناك قرينة تدل على المراد . (انظر المستقصى ١ / ١٦٠) . شرح تنقيح الفصول ص ٩ . تحرير القواعد للمنطقية ص ٨١ . إيضاح للبهيم ص ٩ . فتح الرحمن ص ٤٧ . المضد علي ابن الحاجب ١ / ٨٣ . كشف الأسرار ١ / ٢١) .

(٥) ويتركب من الجنس والفصل والتعيين . وإنما سُمِّي تاماً لذكر جميع النشآت فيه . (انظر ٩٢)

أُنْبَأَ عَنْ ذَاتِيَّاتٍ^(١) لِلْحُدُودِ الْكَلِّيَّةِ^(٢) لِلرَّكِبَةِ^(٣) (كقولك ، ما الإنسان ؟
فيقال ، حيوانٌ ناطقٌ^(٤) . (ولذا) أي ولهذا القسم (حَدٌّ وَاحِدٌ) لِأَنَّ ذَاتَ
الشيء لا يكون لها حَدَّانِ .

فإن قيل ، جميع ذَاتِيَّاتِ الشيء عين الشيء ، والشيء لا يَفْرُقُ نَفْسَهُ ؟
فالجواب ، إِنَّ دَلَالََةَ لِلْحُدُودِ مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ . ودلالة الحدِّ مِنْ حَيْثُ

= تحرير القواعد للمنطقي ص ٧٩ . شرح زكريا الأنصاري على إيساغوجي ص ٣٣ . فتح الرحمن
ص ٤٥ .

(١) المراد بالذاتي ، كل وصف يدخل في ماهية الشيء وحقيقته دخولا لا يتصور فهم مناه بدون
فهمه . كالجمعية للفرس ، واللونية للسواد . فإن من فهم الفرس . فقد فهم جسماً مخصوصاً ،
فالجمعية داخلة في ذات الفرسية دخولاً به قوامها في الوجود والعقل . بحيث لو قُدِّرَ عدمها في
العقل ، لبطل وجود الفرس . ولو خرجت عن الذهن لبطل فهم الفرس . وقد احتز الصنف
بقوله « ذَاتِيَّاتِ لِلْحُدُودِ » عن عرضياته . (انظر للتصفي ١ / ١٣ . المضد على ابن الحاجب
١ / ٣٣ . روضة الناظر وشرحها لبيدران ١ / ٢٩) .

(٢) المراد بالكلي ، مالا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشك فيه . بحيث يصح حمله على
كل فرد من أفرادهِ ، كالإنسان ، فإن مفهومه إذا تصور لم يمنع من صدقه على كثيرين . بأن
تقول ، زيد إنسان . وعمرو إنسان . وبكر إنسان .. الخ (شرح الأنصاري على إيساغوجي
وحاشية عليش عليه ص ٣٩ . فتح الرحمن ص ٥٣) . قال الجرجاني ، وقد احتز بالكلية عن
المشخصات التي هي ذاتيات للأشخاص من حيث هي لأشخاص . إذ لا يتركب الحد منها . فإن
الأشخاص لا تحد . بل طريق إدراكها الحولس الظاهرة أو الباطنة . وإنما الحد للكليات
المرتبعة في العقل دون الجزئيات للمنطعية في الآلات . (حاشية الجرجاني على شرح المضد
١ / ٦٩ وما بعدها) .

(٣) المراد بالركبة ، أي التي رُكِبَ بعضها مع بعض على ما ينبغي . لأنها فرداى لا تنفد الحقيقة
لفقد الصورة . فينتهي الحد الحقيقي التام . (انظر شرح المضد وحاشية الجرجاني عليه ١ / ٦٩
وما بعدها) .

(٤) سبق أن بينا المراد بالحيوان في ص ٧٩ . لما التالطق . فالمراد به في هذا المقام ، الحصل للعلوم
بقوة الفكر . وليس للقصد به النطق اللساني . لأن الأخرس والساكت يعتبر إنساناً . (شرح
تنقيح الفصول ص ١٣) .

التفصيل، فليس عينه^(١) مِنْ كُلِّ وَجِهٍ. فصَحَّ تعريفه به. ولذلك لم يُجعل اللفظان مترادفين إلا إذا كَانََ الْحَدُّ^(٢) لفظياً على ما يأتي.

(و) القسم الثاني: حقيقي (ناقص)^(٣). وله صورتان. أشير إلى الأولى منهما بقوله (إِنْ كَانََ بِفَصْلٍ قَرِيبٍ فَقَطْ) كقولنا، ما الإنسان؟ فيقال، الناطق. وأشير إلى الصورة الثانية بقوله (أو مع جنس بعيد) أي إِنْ كَانََ الْحَدُّ بِفَصْلٍ قَرِيبٍ مع جنس بعيد. كقولنا، ما الإنسان؟ فيقال، جسمٌ ناطق. فالجنس البعيد، هو الجسم. والفصل القريب، هو الناطق^(٤).

في ش: عليه.

(٢) في ش: للحدود.

(٣) وإنما سمي ناقصاً لعدم ذكر جميع الذاتيات فيه. (شرح الأنصاري على إيساغوجي ص ٦٦. تحرير القواعد للمنطيق ص ٨٠).

(٤) تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الكلي إن كان دافعاً في الذات. بحيث يكون جزءاً من المعنى للدلول لللفظ. فيقال له كلي ذاتي. كالحيوان الناطق بالنسبة للإنسان. وإن كان خارجاً عن الذات بأن لم يكن كذلك. فيسمى كلياً عرضياً. كاللشي والضحك بالنسبة له. والكلي الذاتي، إما أن يكون مشتركاً بين اللاهية وبين غيرها وإما أن يكون مختصاً بها. فالأول يسمى «جنساً». كالحيوان بالنسبة للإنسان. والثاني يسمى «فصلاً». كالناطق بالنسبة له. والكلي العرضي إما أن يكون مشتركاً بين اللاهية وبين غيرها وإما أن يكون مختصاً بها. فإن كان مشتركاً بين اللاهية وغيرها، فيسمى «عرضاً عاماً» كاللشي بالنسبة للإنسان. وإن كان خاصاً بها فيسمى «خاصة». كالضحك بالنسبة له. والكلي الذي هو عبارة عن نسب اللاهية، كالإنسان. فإنه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق. فيسمى «نوعاً».

فهذه هي الكليات الخمس التي هي مبادئ التصورات. ثم إن الجنس ثلاثة أقسام، قريب، كالحيوان بالنسبة للإنسان. وبعيد، كالجسم بالنسبة له. ومتوسط، كالجسم النامي بالنسبة له. أما الفصل فينقسم إلى قسمين، قريب وبعيد. فالقريب كالناطق بالنسبة للإنسان. والبعيد كالجناس بالنسبة له. (انظر تفصيل للوضع في تحرير القواعد المنطقية ص

(و) القسم الثالث : (رسمي) أي ليس بحقيقي ، وهو تام ، إن كان بغاضة مع جنس قريب (كقولنا : ما الإنسان ؟ فيقال : حيوان ضاحك . فالجنس القريب ، هو الحيوان . والخاصة ، هو الضاحك .

(و) القسم الرابع : رسمي (ناقص) وله صورتان ، أشير إلى الأولى منهما بقوله (إن كان بها) أي بالخاصة (فقط) كـ « الإنسان »^(١) ضاحك^(٢) . وأشير إلى الصورة الثانية من الرسمي الناقص بقوله (أو مع جنس بعيد) أي إن كان الحد بالخاصة مع جنس^(٣) بعيد ، كـ « الإنسان جسم ضاحك » .

(و) القسم الخامس من أقسام الحد ، (لفظي ، إن كان) الحد (ب) لفظ (مرادف أظهر) أي هو أشهر عند السائل من المسؤول عنه . كما لو قال قائل ، ما الخندريس ؟ فيقال له ، هو^(٤) الخمر . ونحو ذلك . (ويزد عليه) أي على الحد في فن الجدل (النقض والمعارضة) . قال في « شرح التحرير » عند الأكثر .

قال القرافي في « شرح التنقيح » : « فإن قلت : إذا لم يطالب على صحة الحد بالدليل^(٥) . ونحن نعتقد بطلانه ، فكيف الحيلة في ذلك ؟ قلت ، الطريق في ذلك أمران ،

== ٤٦ وما بعدها . شرح الأنصاري على إيساغوجي وحاشية عليش عليه ص ٤٢ وما بعدها .
إيضاح البهم ص ٧ . المضد على ابن الحبيب ٧٦/١ وما بعدها . فتح الرحمن ص ٥٤ .
اللتحق لمحمد للبارك عبد الله ص ٣٧ وما بعدها .

(١) في ش ، كالإنسان جسم .

(٢) ساقطة من ع .

(٣) في ب ، الجنس .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ش ، بدليل .

أحدهما : النقض . كما لو قال : الإنسان عبارة عن الحيوان .
فيقال [له] ^(١) ، ينتقض عليك بالفرس ، فإنه حيوان مع أنه ليس
بإنسان .

وثانيهما : المعارضة . كما لو قال ، الفاصب من الفاصب يضمن . لأنه
غاصب . أو وَلَدُ للفصوب مضمون . لأنه مفصوب ، لأن ^(٢) خذ الفاصب
« مَنْ وَضَعَ يَدَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ » . وهذا وضع يده بغير حق ، فيكون غاصباً .
فيقول الخصم ، أعارض هذا الحدّ بحدّ آخر . وهو أن خذ الفاصب « مَنْ رَفَعَ
اليَدَ لِلْحَقَّةِ » ، وَوَضَعَ اليَدَ الْمَبْطُلَةَ « وهذا لم يرفع اليد للحقة ، فلا يكون
غاصباً » ^(٣) .

(لا للنع) يعني أنه لا يَرُدُّ للنع على ^(٤) الحدّ . قال في « التحرير » ،
في الأصح . ثم قال في « الشرح » ، وما قيلَ بالجواز فخطأ . لعدم الفائدة
غالباً . ولهذا لا يجوزُ مَنْعُ النقلِ لتكذيب ^(٥) الناقلِ ، ولأنه لا يمكنُ إثباته
إلا بالبرهان ، وهما مقدمتان . فطالبُ الحدّ يطلبُ تصوّرَ كُلِّ مفرد ، فإذا
أتى للسؤال بحدّه وَمَنْعَ ، احتاج في إثباته إلى ^(٦) مثل ^(٧) الأول . وتَسَلَّسَل .
ثم للمجدل اصطلاح يجب الرجوع إلى أربابه .

(١) زيادة من شرح التنقيح .

(٢) في ع ض ، لأن بيان .

(٣) شرح تنقيح الفصول ص ٧ . ٨ . والفقرة السابقة لهذا النص ، « قاعدة ، أربعة لا يقام عليها
برهان . ولا يطلب عليها دليل . ولا يقال فيها لم ؟ فإن ذلك كله نمط واحد . وهي ، الحدود
والموارد والإجماع والاعتقادات الكائنة في النفوس . فلا يطلب دليل على كونها في النفوس . بل
على صحة وقوعها في نفس الأمر . فإن قلت ، ... الخ » .

(٤) في ش ، في .

(٥) في ب ض ع ، كتكذيب .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) ساقطة من ب .

(فصل) في اللغة

وأصلها لغوة . على وزن فعلة . من لغوت . إذا تكلمت . وهي توقيفٌ ووحى . لاصطلاح وتواطؤ على الأشهر^(١) . وذلك لما روى وكيع^(٢) في « تفسيره » بسنده إلى ابن عباس^(٣) في قوله سبحانه وتعالى ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾^(٤) قال : « عَلَّمَهُ اسْمَ كُلِّ شَيْءٍ . حَتَّى عَلَّمَهُ الْقِصَّةَ وَالْقِصَّةَ . وَالْفُسُوءَ وَالْفُسَيْتَةَ »^(٥) . ولما روى ابن جرير^(٦) في « تفسيره » مِنْ

(١) انظر تحقيق مسألة اللغة هل هي توقيف أم اصطلاح في (الزهر ١ / ١٦ وما بعدها . للمستصفي ٣٨ / ١ وما بعدها . إرشاد الفحول ص ١٢ وما بعدها . السودة ص ٥٦٢ . للحلي على جميع الجوامع ٢٦٦ / ١ وما بعدها . نهاية السؤل ٢١١ / ١ . المضد على ابن العاجب ١٩٤ / ١ وما بعدها . الخصائص ٤٠ / ١ وما بعدها . الإحكام للامني ٧٣ / ١ وما بعدها . الصاحبى ص ٣١ وما بعدها . فوائح الرحموت ٨٣ / ١ . التمهيد للأستوي ص ٣٦) .

(٢) هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤس . أبو سفيان الكوفي . الإمام الحافظ الثبت . محدث المراق . قال أحمد : « مارأيت أَوْصَى لِلْعِلْمِ وَلَا أَحْفَظُ مِنْ وَكِيعٍ » . أشهر مصنفاته « التفسير » توفي سنة ١٩٧ هـ (انظر ترجمته في طبقات الفسرين للداودي ٢ / ٣٥٧ . طبقات الحنابلة ٣٩١ / ١ . شذرات الذهب ١ / ٣٤٩) .

(٣) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب . ابن عم النبي ﷺ . حبر الأمة . وترجمان القرآن . وأحد الستة للكثيرين من الرواية عن النبي ﷺ . دعا له النبي عليه الصلاة والسلام بقوله « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ (انظر ترجمته في الإصابة ٢ / ٣٢٠ . الاستيعاب ٢ / ٣٥٠ . شذرات الذهب ١ / ٧٥ . طبقات الفسرين للداودي ١ / ٣٣٢ . تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٢٧٤) .

(٤) الآية ٣١ من البقرة .

(٥) تفسير الطبري ١ / ٣١٥ .

(٦) هو محمد بن جرير بن يزيد . أبو جعفر الطبري . الإمام الجليل والجهند المطلق . قال الخطيب البغدادي : « كان أحد أئمة العلماء . يحكم بقوله ويرجع إلى رأيه لمرته وفضله .

طريق الضحاك^(١) إلى ابن عباس في قوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ قال: «هي هذه الأسماء التي يتعارف بها الناس الآن نحو^(٢)» : إنسان ، دابة ، أرض ، سهل ، بحر ، جبل ، حمار ، وأشباه ذلك من الأسماء^(٣) وغيرها^(٤) .

ثم إن ألفاظ اللغة^(٥) تنقسم إلى متواردة وإلى مترادفة .

فالمترادفة : كما تسمى الخمر عَقَاراً تسمى^(٦) صُهْبَاءً وقهوة ، والسبع ليثاً وأسدأ وضرغماً .

والمترادفة : هي التي يُقام لفظ مقام لفظ ، لمعانٍ متقاربة ، يجمعها معنى واحد . كما يقال ، أَصْلَحَ الفاسِدَ ، وَلَمْ الشَّعْثَ ، وَرَتَّقَ الفتَقَ ، وَشَعَبَ الصَّدْعَ^(٧) . وهذا يحتاج إليه البلِغُ في بلاغته ، فيحسِّن الألفاظ واختلافها

== وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره . له كتاب «التفسير» و «التاريخ» و «اختلاف العلماء» و «التبصير في أصول الدين» وغيرها ، توفي سنة ٣١٠ هـ (انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣ / ٣٣٢ ، طبقات الشافعية للسبكي ٣ / ١٢٠ ، شذرات الذهب ٧ / ٢٦٠ ، تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٧٨ ، للتنظيم ١٧٠ / ٦) .

(١) هو الضحاك بن مزاحم الهلالي ، أبو القاسم الخراساني للفسر ، روى عنه تفسيره عبيد بن سليمان . توفي سنة ١٢٢ هـ (انظر ترجمته في طبقات المفسرين للدودي ١ / ٢١٦ ، شذرات الذهب ١ / ١٢٤) .

(٢) ساقطة من ش زع .

(٣) في ش ، الأم .

(٤) تفسير الطبري ١ / ٢١٥ .

(٥) أي التي بمعنى واحد . (للزهر ١ / ٤٠٦) .

(٦) في ش : تسميه .

(٧) تقسيم الألفاظ التي بمعنى واحد إلى متواردة ومترادفة قاله الكيا الهراسي في تعليقه في الأصول ، ونقله عنه السيوطي في الزهر وقال عنه ، إنه تقسيم غريب . (انظر للزهر ١ / ٤٠٦) .

على المعنى الواحدِ تَرْصَعُ المعاني في القلوب ، وتلتصقُ بالصدور . وتزيدُ حُسْنَهُ وحلاوته بضربِ الأمثلةِ والتشبيهاتِ للجازية^(١) .

ثُمَّ تنقسمُ الألفاظُ أيضاً إلى مشتركة وإلى عَائِدَةٌ مطلقة - وتسمى مستفرقة - وإلى ماهو مفردٌ بإزاء مفرد . وسيأتي بيان ذلك^(٢) .

والداعي إلى ذكر اللغة ههنا لكونها من الأمور المستند منها هذا العلم . وذلك أنه لما كان الاستدلالُ من الكتابِ والسنةِ اللذين هُما أصلُ الإجماع والقياس ، وكانا أفصحَ الكلامِ العربي ، احتيج إلى معرفة لغة العرب ، لتوقف الاستدلالُ منهما عليها .

فَإِنْ قِيلَ ، مَنْ سَبَقَ نَبِينَا مُحَمَّدًا ﷺ من الأنبياء والمرسلين ، إِنَّمَا كَانَ مَبْعُوثًا لِقَوْمِهِ خَاصَّةً ، فهو مَبْعُوثٌ بلسانهم . وَنَبِينَا مُحَمَّدٌ ﷺ^(٣) مَبْعُوثٌ لَجَمِيعِ الْخَلْقِ ، فَلِمَ لَمْ يُنْعَثْ بِجَمِيعِ الْأَلْسِنَةِ ، وَلِمَ يَبْعَثُ إِلَّا بِلِسَانٍ بَعْضُهُمْ ، وَهُمْ الْعَرَبُ ؟

فالجواب ، أنه لو بُعِثَ بِلِسَانٍ جَمِيعُهُمْ ، لَكَانَ كَلَامُهُ خَارِجاً عَنِ الْمَعْرُوفِ ، وَيَتَعَدَّى - بَلْ يَسْتَحِيلُ - أَنْ تَرَدَّ كُلُّ كَلِمَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ مَكْرُورَةً بِكُلِّ الْأَلْسِنَةِ ، فَيَتَعَيَّنُ الْبَعْضُ . وَكَانَ لِسَانُ الْعَرَبِ أَحَقُّ ، لِأَنَّهُ أَوْسَعُ وَأَفْصَحُ . وَلِأَنَّهُ لِسَانُ الْمُخَاطَبِينَ ، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى غَيْرِهِمْ .

(١) انظر الزهر ١ / ٣٧ .

(٢) انظر الزهر ١ / ٣٨ .

(٣) في ش . مثلهم .

وَلَمَّا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى النُّوعَ الْإِنْسَانِي . وَجَعَلَهُ مُحْتَاجاً لِأُمُورٍ لَا يَسْتَقِلُّ بِهَا . بَلْ يَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى الْمَعَاوَنَةِ . كَانَ لَا بُدَّ لِلْمَعَاوِنِ مِنَ الْإِطْلَاعِ عَلَى مَا فِي نَفْسِ الْحَاجِّ بِشَيْءٍ يَذُلُّ عَلَيْهِ مِنْ لَفْظٍ أَوْ إِشَارَةٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ مِثَالٍ أَوْ نَحْوِهِ ^(١) .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَ (الْلُغَةُ) فِي الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ (أَقْيَدُ) أَي أَكْثَرُ فَائِدَةً (مِنْ غَيْرِهَا) لِأَنَّ اللَّفْظَ يَقَعُ عَلَى الْمَعْدُومِ وَالْمَوْجُودِ وَالْحَاضِرِ الْحَسِّيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ (وَأَيْسَرُ لِحِفْظِهَا) لِأَنَّ الْحُرُوفَ كَيْفِيَّاتٌ تَعْرِضُ لِلنَّفْسِ الضَّرُورِيِّ . فَلَا يُتَكَلَّفُ لَهَا مَا يُتَكَلَّفُ لغيرِهَا ^(٢) .

(وَسَبِّحُهَا) أَي سَبِّبْ وَضْعَهَا (حَاجَةً النَّاسِ) إِلَيْهَا . قَالَ ^(٣) الْكِنَا الْهَرَّاسِيُّ ^(٤) : « إِنَّ الْإِنْسَانَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مَكْتَفِياً بِنَفْسِهِ فِي مَهْمَاتِهِ وَمَقِيمَاتِ مَعَايِشِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنْ أَنْ يَسْتَرْفِدَ الْمَعَاوَنَةَ ^(٥) مِنْ غَيْرِهِ . » * وَلِهَذَا الْمَعْنَى اتَّخَذَ النَّاسُ لِلدَّنِّ لِيَجْتَمِعُوا وَيَتَعَاوَنُوا ^(٦) » ا هـ .

(١) انظر إرشاد الفحول ص ١٤ ، نهاية السؤل ١ / ٢٠٨ .

(٢) انظر المحلى على جمع الجوامع ١ / ٣٦١ . نهاية السؤل ١ / ٢٠٥ . إرشاد الفحول ص ١٤ .

(٣) من هنا حتى نص للأوردى في الصفحة التالية ساقطة من ز .

(٤) هو علي بن محمد بن علي . أبو الحسن . عماد الدين الطبري المعروف بالكينا الهزلي . أحد فحول العلماء فقهاً وأصولاً وجدلاً وحفظاً للحديث . له كتاب في أصول الفقه وله كتاب في الجدل سماه « شفاء المسترشدين » وله كتب غيرها . توفي سنة ٥٠٤ هـ (انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢ / ٤٤٨ ، طبقات الشافعية للسبكي ٧ / ٢٣١ . شفرات الذهب ٤ / ٨ ، المنتظم ٩ / ١٦٧) .

(٥) في ش ع ، للماون .

(٦) انظر للزهر ١ / ٣٦ .

قال بعضهم ^(١) ، « ولهذا المعنى توزعت الصنائع وانقسمت الحرف على ^(٢) الخلق . فكل واحد قَصَر وقته على جرقة يستقل ^(٣) بها ، لأن كل واحد من الخلق لا يمكنه أن يقوم بجملة مقاصده ، فحينئذ لا يخلو من أن يكون محل حاجته حاضرة ^(٤) عنده أو غائبة بعيدة عنه . فإن ^(٥) كانت حاضرة ^(٥) أشار إليها ، وإن كانت غائبة . فلا بُد له من أن يدل بشيء ^(٦) على محل حاجته . فوضعوا الكلام دلالة . ووجدوا ^(٧) اللسان أسرع الأعضاء حركةً وقَبُولاً للترداد . وكان الكلام إنما يدل بالصوت . وكان الصوت إن ترك سدى امتد وطال ، وإن قُطِع تقطع . فقطعوه ^(٨) وجزعوه على حركات أعضاء الإنسان التي تخرج منها الصوت - وهي من أقصى الرئة إلى منتهى الفم - فوجدوه تسعة وعشرين حرفاً . قسموها على الخلق والضمر والشَّفة واللثة .

ثم لما رأوا ^(٩) أن الكفاية ^(١٠) لا تقع بهذه الحروف ركبوا منها ثنائياً وثلاثياً ورباعياً وخماسياً . واستثقلوا ^(١١) ما زاد على ذلك ^(١٢) .

(١-٢) ساقطة من ش .

(٢) في ش ، الى .

(٣) في ب ، يشتغل .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) في ض ، شيئاً .

(٧) في ش ، وجعلوا .

(٨) في ش ، قطعوه .

(٩) في ش ، رأي .

(١٠) في ش ، الكناية .

(١١) فلم يضعوا كلمة أصلية زائدة على خمسة أحرف إلا بطريق الإلحاق والزيادة لحاجة . (الزهر

١ / ٣٧) .

(١٢) انظر الزهر ١ / ٣٦ وما بعدها .

وقال الماوردي ، « وإنما كان نوع الإنسان أكثر حاجة من جميع الحيوانات ، لأن غيرة قد يستقل بنفسه عن جنسه . أما الإنسان فمطبوع على الافتقار إلى جنسه في الاستعانة . فهو صفة لازمة لطبيعته . وخلقة قائمة في جوهره » .

وقال ابن مفلح وغيره ، « سبب وجودها حاجة الناس . ليعرف بعضهم مراد بعض . للتساعد^(١) والتعاصد^(٢) بما لا مئونة فيه لخفتها وكثرة فائدتها ولا محذور . وهذا من نعم الله تعالى على عباده . فمن تمام نعيمه علينا أن جعل ذلك بالنطق دون غيره »^(٣) .

(وهي) أي حقيقة اللغة (ألفاظ وضعت لمعان) يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . فلا تدخل الهمل . لأنه لم يوضع لمعنى^(٤) .
(فما الحاجة إليه) أي فالمعنى الذي يحتاج الإنسان إلى الاطلاع عليه من نفسه دائماً . كطلب ما يدفع به عن نفسه من ألم جوع أو عطش أو حر أو برد (والظاهر أو كثرت) حاجته إليه كالمعاملات (لم تخل من) وضع لفظ له) .

(ويجوز خلوها من لفظ لعكسهما^(٥) وهما^(٦) : مالا يحتاج إليه البتة . أو تقل الحاجة إليه .

(١) في ز ، للمساعد .

(٢) في ش ، والتضاد . وفي ز ، وللعاضد .

(٣) انظر شرح العبد على ابن الحاجب ١ / ١١٥ . للحلي على جمع الجوامع ١ / ٣٦١ .

(٤) انظر إرشاد الفحول ص ١٤ . للحلي على جمع الجوامع ١ / ٣٦١ .

(٥) في ش ب ، كعكسهما . وفي ع ض ، لمعكها .

(٦) في ع ، وهي .

قال ابن حمدان في «مقنمه» : «ماحتاج الناس إليه لم تخلُ اللغة^(١) من لفظ يُفِيدُهُ . وما لم يحتاجوا إليه ، يجوز خلوها عما يدل عليه . وما دُعِت الحاجة إليه غالباً ، فالظاهر عدم خلوها عنه^(٢) . وعكسه بمكسبه ا هـ .

قال في «شرح التحرير» ، وحاصله^(٣) أن معنا أربعة أقسام ،

أحدها : مااحتاجة الناس واضطروا إليه . فلا بُدَّ لَهُمْ مِنْ وَضْعِهِ .

الثاني : عكسه ، مالا يحتاج إليه البتة ، يجوز خلوها عنه . وخلوها - والله أعلم - أكثر .

الثالث : ماكثرَت الحاجة إليه ، الظاهر عدم خلوها ، بل هو كالمقطوع به .

الرابع : عكسه ، ماقلَّت الحاجة إليه ، يجوز خلوها عنه^(٤) ، وليس بممتنع .

(والصوت) الحاصل عند اصطكاك الأجرام (عَرَضُ مسموع) وسببه انضغاط الهواء بين الجرمين . فيتموج تموجاً شديداً ، فيخرج فيقرع^(٥) صماخ الأذن ، فتدركه قوة السمع .

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش ، منه .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) في ش ز ، منه .

(٥) في ب ، يقرع . وفي ز ، ليقرع ..

فصوتُ للتكلم غَرَضٌ خَاصِلٌ عند ^(١) اصطكاك ^(٢) أجرام الفم - وهي مخارج الحروف - ودفع ^(٣) النفس للهواء متكيفاً ^(٤) بصورة كلام التكلم إلى أذن السامع .

وقولهم « الصوتُ غَرَضٌ » يتناول جميع الأعراض ، وقولهم « مسموعٌ » أخرج ^(٥) جميعها ، إلا ما يذكرك بالسمع .
(قلت ، بل) الأخلص في العبارة أن يقال ، الصوت (صِفَةُ مَسْمُوعَةٍ . والله أعلم) .

قال في « شرح التحرير » ، وإنما بدأنا ^(٦) بالصوت ، لأنه الجنس الأعلى للكلام الذي نحن بصدد الكلام عليه .

(واللفظ) في اللفية ، الرمي . وفي الاصطلاح ، (صوتٌ معتمدٌ على بعض مخارج الحروف) لأن الصوت لخروجه من الفم صار كالجوهر للرمي منه . فهو ملفوظ . فأطلق اللفظ عليه من باب تسمية المفعول باسم المصدر . كقولهم ^(٧) ، نَسَجَ اليمين ، أي منسوجة .

(١) في ش زع ، عن .

(٢) في ش ، انصكاك .

(٣) في ع ض ، ودفع .

(٤) في ش ، مكيفاً . وفي ع ، متكيف .

(٥) في جميع النسخ ، خرج .

(٦) في ش ، بدأ .

(٧) في ش ، كقوله .

إذا تقرر هذا ، فاللفظ الاصطلاحي نوع للصوت ، لأنه صوت مخصوص .
ولهذا أخذ الصوت في حد اللفظ ، وإنما يؤخذ في حد الشيء جنس ذلك
الشيء .

(والقول) في اللفظة ، مجرد النطق . وفي الاصطلاح ، (لفظ وضع لمعنى
ذهني) . لما كان اللفظ أعظم من القول لشموله للمعنى والاستعمل
أخرج^(١) للمعنى بقوله « وضع لمعنى » .

واختلف العلماء في قوله « وضع لمعنى » على ثلاثة أقوال^(٢) .

أحدها ، مافي للشيء . وهو المعنى الذهني ، وهو ما يتصوره العقل . سواء
طابق مافي الخارج أو لا ، لدوران الألفاظ مع للمعاني الذهنية وجوداً
وعتقاً^(٣) .

وهذا^(٤) القول اختاره الرازي^(٥) وأتباعه وابن حمدان وابن قاضي
الجبل من أصحابنا .

(١) في ش ، خرج .

(٢) انظر تفصيل الكلام على هذه الأقوال في (الزهر ١ / ٤٢ . نهاية السؤل ١ / ٢٠٦ . إرشاد الفحول
ص ١٤ . للحلي على جمع الجولوع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٦٦ . وما بعدها) .

(٣) فإن من رأى شيئاً من بعيد . وظنه حجراً . أطلق عليه لفظ الحجر . فلما دنا منه . وظنه
شجراً . أطلق عليه لفظ الشجر . فلما دنا منه وظنه فرساً . أطلق عليه اسم الفرس . فلما تحقق
أنه إنسان . أطلق عليه لفظ الإنسان . فبان بهذا أن إطلاق اللفظ دأب مع المعاني الذهنية دون
الخارجية . فدل على أن الوضع للمعنى الذهني لا الخارجي . وأجيب عن هنا بأنه إنما دل مع
للمعاني الذهنية لاعتقاد أنها في الخارج كذلك . لا لمجرد اختلافها في الزمن . (انظر للزهر
١ / ٤٢ . نهاية السؤل ١ / ٢٠٦ . للحلي على جمع الجولوع ١ / ٢٦٦) .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) هو محمد بن عمر بن الحسين . أبو عبد الله . فخر الدين الرازي الشافعي . المعروف بابن

والقول الثاني : أنه وضع للمعنى^(١) الخارجي . أي الموجود في الخارج . وبه قطع أبو إسحاق الشيرازي^(٢) .

والقول الثالث : أنه وضع للمعنى من حيث هو . من غير ملاحظة كونه^(٣) في الذهن أو في الخارج . واختاره السبكي الكبير^(٤) .
ومحل الخلاف في الاسم النكرة^(٥) .

== الخطيب . قال الداودي عنه . « للفسر للتكلم . إمام وقته في العلوم العقلية . وأحد الأئمة في العلوم الشرعية . صاحب الصفات المشهورة . والفضائل الفزيرة المذكورة » أشهر مؤلفاته « التفسير » و « المحصول » و « المعالم » في أصول الفقه و « لطالب المالية » و « نهاية العقول » في أصول الدين . توفي سنة ٦٠٦ هـ (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٨١ / ٨ . وفيات الأعيان ٣ / ٢٨١ . شذرات الذهب ٥ / ٢١ . طبقات للفسرين للداودي ٢ / ٢١٤) .
(١) في ضى ، لمعنى .

(٢) هو إبراهيم بن علي بن يوسف . جمال الدين القيروزي أباذي الشافعي . قال النووي ، « الإمام للحقق للثقل للبدق . ذو الفنون من العلوم للتكررات والتصانيف النافعة للمستجدات » . أشهر مصنفاته « المذهب » و « التنبيه » في الفقه و « النكت » في الخلاف و « الممع » و شرحه و « التبصرة » في أصول الفقه . توفي سنة ٤٧٦ هـ (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٤ / ٢١٥ . شذرات الذهب ٣ / ٢٤٩ . وفيات الأعيان ١ / ٩ . للتنظم ٩ / ٧ . تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ١٧٣) .
(٣) ساقطة من شى .

(٤) هو علي بن عبد الكافي بن علي . أبو الحسن . تقي الدين السبكي الشافعي . كان فقيهاً أصولياً مفسراً محققاً مدققاً نظاراً جليلاً بارعاً في العلوم . له في الفقه وغيره الاستبانات الجلية والبدقائق اللطيفة والقلوع للحررة التي لم يسبق إليها . أشهر كتبه « التفسير » و « الابتهاج في شرح للنهاج » في الفقه و « شفاء السقام في زيارة خير الأنام » توفي سنة ٧٥٦ هـ (انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٣ / ١٣٤ . شذرات الذهب ٦ / ٨٠ . بغية الوعاة ٢ / ١٧٦ . البدر الطالع ١ / ٤٦٧ . طبقات للفسرين للداودي ١ / ٤١٣) .

(٥) لأن العرقه منه ماوضع للمعنى الخارجي ومنه ماوضع للذهني . (الحلبي على جمع الجوامع ١ / ٢٦٧) .

(والوضع) نوعان^(١) .

وضع (خاص) وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى (الموضوع له ، أي جعل اللفظ متهياً لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال التكلم له على وجه مخصوص .

وقولنا (ولو مجازاً) ليشمل^(٢) للنقول من شرعي وعرفي^(٣) . قال في

« شرح التحرير » ، وهذا هو الصحيح .

(و) نوع (عام) وهو تخصيص شيء بشيء يدل عليه . كالقادر (

أي كجعل القادر دالةً على قدراتها من مكيل وموزن ومعدود ومنزوع^(٤) وغيرها^(٥) .

وفي كلا النوعين ، الوضع أمر متعلق بالواضع .

(والاستعمال ، إطلاق اللفظ وإرادة المعنى) أي إرادة مسمى اللفظ .

بالحكم ، وهو الحقيقة . أو غير مسماه لملاقة بينهما ، وهو المجاز . وهو من صفات التكلم^(٦) .

(١) انظر تعريف الوضع وأنواعه وشروطه في (للزهر ١ / ٢٨ ، ٣٩ ، ٤٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠

وما بعدها . للمعلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٦٤ ، التعريفات للجرجاني ص

٣٧٣ ، نهاية السؤل ١ / ٢٩٦) .

(٢) في ع ض ، يشمل .

(٣) أما الشرعي فنحو الصلاة والصيام والحج . وأما العرفي فهو نوعان ، عرفي عام ، نحو الدابة .

وعرفي خاص ، نحو الجوهر والعرض عند المتكلمين . وقد سمي العرف خاصاً لاختصاصه ببعض

الفرق كالمتكلمين والنحاة وما إلى ذلك . بخلاف العرف العام ، فإنه يسم الجميع . وللرأد

بالوضع في هذه للنقولات غلبة استعمال اللفظ في المعنى للنقول إليه ، حتى يصير هو للتأثير إلى

الذهن ، ولا يعمل على غيره إلا بقرينة . فتصير للنقولات حقائق عرفية وشرعية مع كونها

مجازات لغوية . (انظر شرح تنقيح الفصول ص ٢٠ وما بعدها) .

(٤) في ش ، ومنزوع .

(٥) في ش ، وغيرها .

(٦) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٢٠ ، نهاية السؤل ١ / ٢٩٦ .

(والحملُ ، اعتقادُ السامع مرادَ التكلم مِنْ لفظِهِ) أو ما اشتملَ على مرادِهِ . فالمرادُ ، كاعتقادِ الحنبلي والحنفي أَنَّ الله تعالى أرادَ بلفظِ القُرءِ ، الحيضُ ، والمالكِي والشافعي أَنَّ الله تعالى أرادَ بِهِ ، الطهرُ^(١) . وهذا من صفاتِ السامع^(٢) .

فالوضعُ سابقٌ ، والحملُ لاحقٌ ، والاستعمالُ متوسطٌ .

(وهي) أي اللغةُ نوعانِ^(٣) ،

(مفردةٌ ، كزيدٍ ، ومركبةٌ ، كعبِدِ الله) . أما المفردةُ ، فلا نزاعَ في وضعِ العربِ لهُ . وأما المركبةُ ، فالصحيحُ أَنه من اللغةِ ، وعليه الأكثرُ ، وأنَّ للمركبةِ مرادفَ للمؤلفِ ، لترادفِ التركيبِ والتأليفِ .

ثم اعلم أَنَّ للمفردةِ في اصطلاحِ النحاةِ ، هو الكلمةُ الواحدةُ ، كما مثَّلْنَا في المتن . وعندَ للناطقَةِ والأصوليين ، لفظٌ وضعُ لمعنى ، ولا جُزءٌ لذلك اللفظِ يدلُّ على جُزءٍ^(٤) للمعنى الموضوع لهُ^(٥) . فَشَمِلَ ذلك^(٦) أربعةَ أقسامٍ^(٧) .
الأولُ : ما لا جُزءَ له البتةُ . كباءِ الجر .

(١) وأما للشمثل على المراد فنحو حمل الشافعي اللفظ المشترك على جملة معانيه عند تجرده عن القرآن ، لا شتماله على مراد التكلم احتياطاً . (شرح تنقيح الفصول ص ٢١) .

(٢) انظر تفصيل الكلام على الحمل في (شرح تنقيح الفصول ص ٢٠ - ٢٢ . نهاية السؤل ١ / ٢٩٦) .

(٣) في ز ، منها . وفي ع ، نوعان منها .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) ساقطة من ش ز .

(٧) انظر تفصيل الكلام على هذه الأقسام الأربعة في (تحرير القواعد للمنطقية وحاشية الجرجاني عليه ص ٣٣ وما بعدها ، فتح الرحمن وحاشية المليمي عليه ص ٤٩ وما بعدها ، شرح الأنصاري على إيساغوجي وحاشية عليش عليه ص ٣٣ وما بعدها ، الإحكام للأمندي ١ / ١٤) .

الثاني : مائة جزء : ولكن لا يدلّ مطلقاً^(١) . كالزاي من زيد .
الثالث : مائة جزء يدلّ ، لكن لا على جزء للمعنى . كإن من حروف
إنسان ، فإنها لا تدلّ على بعض الإنسان . وإن كانت بانفرداها^(٢) تدلّ على
الشرط أو النفي .

الرابع : مائة جزء يدلّ على جزء للمعنى . لكن في غير ذلك الوضع .
كقولنا « حيوان ناطق » غلماً على شخص .

واعلم أيضاً أن المركب عند النحاة ما كان أكثر من كلمة . فشمّل
التركيب الزججي كعبلبك وسيبويه وخمسة عشر ونحوها وللضاف ولو غلماً ،
كما مثّلنا في المتن .

وعند الناطقة والأصوليين ، مادلّ^(٣) جزؤه على^(٤) جزء معناه الذي
وضّع له . فشملّ الإسنادي ، كقام زيد ، والإضافي كغلام زيد ، والتقديدي
كزيد العالم^(٥) .

وأما نحو « يضرب » فمفرد على منهي النحاة . ومركب على منهي
الناطقية والأصوليين ، لأنّ الياء منه تدلّ على جزء معناه وهو المضارعة^(٥) .

(والمفرد)^(٦) من حيث هو^(٦) قسمان :

(١) أي على معنى .

(٢) في ش ، بإيرادها .

(٣) ساقطة من ز .

(٤) في ش ، العلم .

(٥) انظر تفصيل الكلام على المفرد والمركب في الاصطلاحين في (المضد على ابن الحاجب وجوليه
١١٧ / ١ وما بعدها ، تحرير القواعد للنطقية ص ٣٣ وما بعدها . فتح الرحمن ص ٤٩ وما
بعدها ، نهاية السؤل ١ / ٢٣٣ وما بعدها) .

(٦) ساقطة من ز .

قسم^(١) (مهمل): كُأسماء حروف الهجاء. لأن مدلولاتها هي^(٢) عينها. فإن مدلول الألف «أ» ومدلول الباء «ب» وهكذا إلى آخرها. وهذه للدلالات لم توضع بإزاء شيء.

قال ابن المراكبي^(٣) وغيره، ألا ترى أن الصاد موضوع لهذا الحرف. وهو مهمل لا معنى له، وإنما يتعلّق الصغار في الابتداء للتوصيل به إلى معرفة غيره !

(و) قسم (مستعمل)^(٤).

إذا تقرّر هذا، (ف) للفرد للمستعمل (إن استقل^(٥)) بمعنى. فإن^(٦) دلّ بهيئته^(٧) على زمن من الأزمنة (الثلاثية) وهي الماضي والحال والاستقبال^(٨) (ف) هو (الفاعل)^(٩).

(١) ساقطة من ش.

(٢) في ع، هو.

(٣) هو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، ولي الدين. أبو زرعة بن الحافظ زين الدين المراكبي الشافعي. كان حلياً بارعاً بالحديث وعلموه والفقه وأصوله واللغة وفنونها. من كتبه «شرح جمع الجوامع» و«شرح للنهаж» في أصول الفقه و«شرح البهجة» و«مختصر للمذهب» و«التكت» في الفقه و«مختصر الكشاف» في التفسير مع تخريج أحاديثه. توفي سنة ٨٢٦ هـ (انظر ترجمته في النهل الصافي ١/ ٣٧٢، طبقات للفرسين للبلادي ١/ ٤٩، شذرات الذهب ٧/ ١٧٣، البدر الطالع ١/ ٧٢).

(٤) وهو مادل على معنى. بخلاف للمهل، فإنه لا يدل على معنى. (انظر تفصيل الكلام على الفرد للمهل والمستعمل في معجم الهوامع ١/ ٣٩، الصاحبى ص ٨٢، نهاية السؤل ١/ ٢٤٣، للحلى على جمع الجوامع ١/ ٣٦٣، فتح الرحمن ص ٤٩، اللع ص ٤).

(٥) في ز، استعمل.

(٦) في ز، وطل.

(٧) في ع، بهيئة.

(٨) في ع ز ض، وللتقبل.

(٩) انظر معجم الهوامع ١/ ٦١، وما بعدها، تهليل التوالتد ص ٦٠٣، الصاحبى ص ٨٥، الإحكام للأمدى ١/ ٦٠، التعريفات للجرجاني ص ١٧٥.

(وهو) ^(١) أي الفعلُ ثلاثَةُ أنواعٍ .

أحدها : (ماضٍ) كقام ونحوه (ويعرضُ له الاستقبالُ بالشرط)
نحو : « إن قام زيدٌ قمتُ » . فاصلٌ وضعه للماضى ، وقد يخرجُ عن أصله لما
يُفرضُ له ^(٢) .

(و) النوعُ الثاني : (مضارعٌ) كيقوم ونحوه (ويعرضُ له المضيّ
بالم) نحو : « لم يقم زيدٌ » . فاصلٌ وضعه للحالِ والاستقبالِ ، وقد يخرجُ
عن أصله لما يعرضُ له .

وللعلماء فيما وضع له للمضارعِ مذاهبُ خمسة ^(٣) .

المشهورُ منها : أَنَّهُ مشتركٌ بينَ الحالِ والاستقبالِ . قال ابن
مالك ^(٤) : « إلا أنَّ الحالَ يرجعُ عند التجردِ » ^(٥) .

الثاني : أَنَّهُ حقيقةٌ في الحالِ ، مجازٌ في الاستقبالِ .

الثالث : أَنَّهُ حقيقةٌ في الاستقبالِ ، مجازٌ في الحالِ .

الرابع : أَنَّهُ حقيقةٌ في الحالِ ، ولا يستعملُ في الاستقبالِ أصلاً ، لا
حقيقةً ولا مجازاً .

(١) ساقطة من ش .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) انظر تفصيل الكلام على هذه المذاهب في (مع اللوامع للسيوطي) ١ / ٧ ، التمهيد للأسنوي ص
(٣٣) .

(٤) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله ، جمال الدين الطائي الجبائي الشافعي ، الإمام الحجة في
اللغة والنحو والصرف والفرائد وعلماؤها وأعلام العرب . من تصانيفه « تهويل الفوائد » في النحو
و « الكافية الشافية » و « إعراب مشكل البخاري » وغيرها . توفي سنة ٦٧٢ هـ . (انظر ترجمته
في طبقات الشافعية للسبكي ٨ / ٦٧ ، فوات الوفيات ٢ / ٤٥٢ ، بغية الوعاة ١ / ٣٠ ، شذرات
الذهب ٥ / ٢٣٩ ، البلغة ص ٢٣٩) .

(٥) تهويل الفوائد ص ٥ .

الخامس : أنه حقيقة في الاستقبال . ولا يستعمل في الحال أصلاً . لا حقيقة ولا مجازاً . وأما استعماله فيما يفرض له فمجازاً وفاقاً .
 (وأمر) أي والنوع الثالث من الأفعال فعل^(١) الأمر^(٢) . كقم .
 (وتجردة) أي تجرد الفعل (عن الزمان) أي عن أحد الأزمنة الثلاثة (للإنشاء) كزوجت وقبلت (عارض) بوضع العرف .
 (وقد يلزمه) أي يلزم الفعل التجرد^(٣) عن^(٤) الزمان (كعمى) فإنه وضع أولاً للماضى . ولم يستعمل فيه قط . بل في الإنشاء . قال القاضي عضد الدين ، وكذا « حبنا » فإنه لا معنى لها في الأزمنة .
 (وقد) يتجرد الفعل عن الزمان و (لا) يلزمه التجرد^(٥) (كنعم) وبئس . فإنهما تارة يستعملان على أصلهما كـ « نعم زيد أمس » و « بئس زيد أمس » وتارة يستعملان لا بنظر إلى زمان . بل لقصد^(٦) للدج أو الذم مطلقاً . كنعم زيد . وبئس زيد .
 (وإلا) أي وإن لم يدل للفرد المستعمل بمعناه^(٧) بهيئته على أحد الأزمنة (فـ) هو (الاسم)^(٨) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) في ش ، أمر .

(٣) في ب ، تجرد .

(٤) في ج ، من .

(٥) في ب ، تجرد .

(٦) في ش ، بقصد . وفي ب ، لقصد .

(٧) في ش ب ، بمعناه و .

(٨) انظر في الكلام على الاسم (مع المولع ٧ / ١ وما بعدها . الصاحبى ص ٨٢ . فتح الرحمن ص

٥٠ . اللع ص ٤ . تهليل الفوائد ص ٣ . شرح العضد وحاشية الجرجاني عليه ١٢٠ / ١

التعريفات للجرجاني ص ٢٤ . وفي ض ، لم .

فَصَبَّوحٌ^(١) . وَغَبُوقٌ^(٢) . وَأَمْسٌ . وَغَدٌ . وضاربٌ أمسٍ . وضاربٌ اليوم ، ونحو ذلك يدلُّ بنفسه على الزمان ، لكنَّ لم يدلَّ وضْعاً ، بل لعارض^(٣) . كاللفظ بالاسم ومدلوله ، فإنه لازمٌ . كالمكان . ونحو : صه . ذلُّ على « اسكت » وبواسطته على سكوتٍ مقترنٍ بالاستقبال^(٤) . والمضارع إن قيل ، مشتركٌ بين الحال والاستقبال ، فوضعه لأحدهما واللبس عند السامع .

(وإن لم يستقلَّ اللفظ للفرد بمعنىناه . كفنَّ ولُنَّ (ف) هو (الحرف) .

والصحيح أنه يُخَدُّ (وهو ، فاذلَّ على معنى في غيره) ليخرج الاسم والفعل^(٥) . وقيل ، لا يحتاج إلى خدٍّ ، لأنَّ ترك العلامة له^(٦) علامة . وزدَّ بأن الحذف لتعريف حقيقة المحدود ، ولا تُفَرَّقُ حقيقةً بترك تعريفها .

(و) أما (للركب)^(٧) من حيث هو أيضاً^(٨) قسمان ،

(١) الصُّبُوح ، هو الشرب بالفناء . (فتح الرحمن ص ٥٠) .

(٢) الغَبُوق : هو الشرب بالمشي . (فتح الرحمن ص ٥٠) .

(٣) والمبرة بالدلالة بأصل الوضع . (معجم الهولمع ٨ / ١) .

(٤) لكنَّ هذه الدلالة على الزمن معين ليست دلالة وضعية أولية (فتح الرحمن ص ٥٠) .

(٥) انظر في الكلام على الحرف (اللع ص ٤) . فتح الرحمن ص ٥٠ . المضد على ابن الحاجب ١٨٥ / ١ وما بعدها ، تسهيل الفوائد ص ٢ . التعريفات للجرجاني ص ٩٠ . الصاحبي ص ٨٦ . الإحكام للأصمدي ٦١ / ١ ، معجم الهولمع ٦ / ١) .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) ساقطة من ز .

قسم (مهمّل) : وهو^(١) (موجود) في اختيار البيضاوي^(٢) والتاج السبكي^(٣) . ومثلاً بالهذيان . فإنه لفظ مدلوله لفظ مركّب مهمّل^(٤) .
وقال الرازي ، والأشبه أنه غير موجود . لأنّ الفرض من التركيب^(٥) الإفادة^(٦) . وهذا إنما يدلّ على أنّ المهمّل غير موضوع ، لا على

(١) ساقطة من ز .

(٢) هو عبد الله بن عمر بن محمد ، أبو الخير ، ناصر الدين البيضاوي الشافعي . قال الدودي ، « كان إماماً علامة ، عارفاً بالفقه والتفسير والأصول والعربية والنطق نظاراً صالحاً » أشهر مصنفاته « مختصر الكشف » في التفسير . و « للنهاج » وشرحه في أصول الفقه و « الإيضاح » في أصول الدين و « شرح الكافية » لابن الحاجب . توفي سنة ٦٨٥ هـ (انظر ترجمته في طبقات للفرسين للدودي ٢٤٢ / ١ . بغية الوعاة ٥٠ / ٢ . ذخرات الذهب ٣٩٢ / ٥ . طبقات الشافعية للسبكي ١٥٧ / ٨) .

(٣) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي . أبو نصر . تاج الدين السبكي الشافعي . الفقيه الأصولي اللغوي . صاحب التصنيفات النافذة ك « شرح منهاج البيضاوي » و « رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب » و « جمع الجوهر » وشرحه في أصول الفقه و « الأشباه والنظائر » و « طبقات الفقهاء » الكبرى والوسطى والصغرى . توفي سنة ٧٧١ هـ . (انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٣٩ / ٣ . البدر الطالع ٤١٠ / ١ . ذخرات الذهب ٣٢١ / ٦) .

(٤) سواء كان هذا للدلول مركباً من لفظتين مهملتين أو من لفظة مهمة ولفظة مستعملة . وهو غير دال على المعنى للركب . (حاشية العلمي على فتح الرحمن ص ٤٩) وانظر للحلي على جمع الجوهر وحاشية البهائي عليه ١٢ / ٢ . نهاية السؤل ٢٤٣ / ١ . مناهج العقول ٢٤١ / ١ .

(٥) في ض ، التراكيب .

(٦) فإذا انتفت الإفادة فلا تركيب . وكلام الفخر الرازي حقّ إن غني بالركب « ما يكون جزؤه دالاً على جزء للمعنى الذي وضع له » إذ لا يتصور بهذا الاعتبار وجود مركب مهمّل لا يدل على معنى . أما إذا غني به « ما يكون لجزئه دلالة في الجملة ولو في غير معناه ، وما يكون مؤلفاً من لفظين كيف كان التأليف ، ولو لم يكن لشيء من أجزائه دلالة » فلا يكون نهي الرازي لوجوده صحيحاً . ولا يخفى أن للصنف في ص ١٠٩ عرّف للركب بالمعنى الأول . فكان ينبغي عليه أن يختار قول الرازي . لأنه القول للنسجم مع ما استعمله في تعريف للركب . (انظر العلمي على فتح الرحمن ص ٤٩ . حاشية البهائي ١٢ / ٢ . نهاية السؤل ٢٤٣ / ١) .

أَنَّهُ لم يَوْضَعْ له اسمٌ ^(١) .

واتفقوا على أَنَّ المهمل (لم تضعهُ العربُ قطعاً) ^(٢) .

(و) القسم الثاني : (مستعملٌ وضعته) العرب . خلافاً للرازي

وابن مالك وجمع .

ويدل على صحة وضعه أَنَّ له قوانينَ في العربية لا يجوزُ تغييرها ، ومتى غَيَّرْتَ حَكِيمَ عليها بأنَّها ليستُ عربيةً ، كتقديم المضافِ إليه على المضافِ ، وإنَّ كَانَ مَقْلَباً في غير لَفْظِ العربِ ، كتقديم الصِّلَةِ أو معمولها على الموصولِ ، وغير ذلك مما لا ينحصر . فحجروا ^(٣) في التركيبِ كما في المفرداتِ ^(٤) .
قال القرافي ، وهو الصحيح . وعزاه غَيْرُهُ إلى الجمهورِ ^(٥) .

والقول الثاني ، أَنَّ العربَ لم تضع المركبَ ، بدليل أَنَّ مَنْ يعرف لفظين لا يفتقرُ عند سماعهما مع إسنادٍ إلى معرفٍ لمعنى الإسناد . بل يدركُهُ ضرورةً ^(٦) . [و] لأنَّهُ لو كَانَ المركَّبُ موضوعاً ، لافتقرَ كُلُّ مركبٍ إلى سماعٍ من العربِ كالمفردات ^(٧) .

(١) انظر نهاية السؤل ١ / ٢٤٣ .

(٢) انظر للطي على جمع الجوهر ٢ / ٦٢ .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) فقالوا ، من قال « إِنَّ قائمٌ زيداً » فليس من كلامنا . ومن قال « إِنَّ زيداً قائمٌ » فهو من كلامنا ، ومن قال « في الدار رجلٌ » فهو من كلامنا . ومن قال « رجلٌ في الدار » فليس من كلامنا ... إلى مالا نهاية له من تراكيب الكلام . وذلك يدل على تعرضها بالوضع للمركبات .
(الزهر ١ / ٤٥) .

(٥) انظر للزهر ١ / ٤٠ - ٤٥ .

(٦) فإن من عرف مسمى « زيد » وعرف مسمى « قائم » وسمع « زيد قائم » بإعرابه للخصوص . فهم بالضرورة معنى هذا الكلام . وهو نسبة القيام إلى زيد . (الزهر ١ / ٤٤) .

(٧) انظر للزهر ١ / ٤٠ - ٤٤ .

قال البرماوي^(١) ، « والتحقق أن يقال ، إن أريد أنواع المركبات ،
فالحق أنها موضوعة . أو جزئيات النوع ، فالحق المنع . وينبغي أن ينزل
المذهبان على ذلك »^(٢) .

قال في « شرح التحرير » ، « وما يتفرع على »^(٣) الخلاف ماسيأتي أن
المجاز هل يكون في التركيب ؟ وأن العلاقة هل تُشترط في أحاده ؟ ونحو
ذلك .

(وهو) أي المركب الذي وضعته^(٤) العرب نوعان ،
أحدهما : (غير جملة ، كمشى) لأنه مركب من مفردِه ومن علامة
التثنية (وجمع)^(٥) لتركيبه^(٥) من المفرد وعلامة الجمع^(٦) .

(١) هو محمد بن عبد البايم بن موسى النعيمي ، شمس الدين البرماوي الشافعي . قال
الشوكاني ، « كان إماماً في الفقه وأصوله والعربية وغير ذلك » . من كتبه « شرح البخاري » و
« شرح العمدة » و « ألفية » وشرحها في أصول الفقه ، توفي سنة ٨٣٦ هـ (انظر ترجمته في البدر
الطالع ٧ / ٧٨١ ، شذرات الذهب ٧ / ٧٧٧) .

(٢) قال الزركشي ، « والحق أن العرب إنما وضعت أنواع المركبات . أما جزئيات الأنواع فلا .
فوضعت باب الفاعل ، لإسناد كل فعل إلى من صدر منه . أما الفاعل للخصوص فلا . وكذلك
باب « إن وأوفاها » . أما اسمها للخصوص فلا . وكذلك سائر أنواع التركيب . وأحالت للمنى
على اختيار المتكلم ، فإن أراد الفاعل بوضع للمركبات هذا المنى فصحيح ، وإلا فممنوع » .
(الزهر ١ / ٤٥) .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) في ز ض ، وجميع .

(٥) في ش ز ب ض ، لتركيبه .

(٦) انظر المعتمد على ابن الحاجب ١ / ١٣٦ . .

(و) النوع الثاني : (جملة ، وتنقسم (الجملة (إلى ما) أي إلى لفظ (وُضِعَ لإفادَةِ نسبة . وهو) أي واللفظ الذي وُضِعَ لإفادَةِ نسبة هو (الكلام) لا غيره .

(ولا يتألف) الكلام (إلا مِنْ اسمين) نحو « زيد قائم » (أو مِنْ (اسم وفعل) نحو « قامَ زيدٌ » لأنَّ الكلامَ يتضمنُ الإسنادَ ، وهو يقتضي مُسْنَدًا ومُسْنَدًا إليه .

ولما كان الاسمُ يصحُّ^(١) أن يُسْنَدَ^(٢) وأن يُسْنَدَ^(٣) إليه . صحَّ تأليفُ الكلامِ^(٤) مِنْ جنس الاسمِ فقط . ولَمَّا كَانَ الفعلُ يصلحُ أن يُسْنَدَ . ولا يصلحُ أن يُسْنَدَ إليه . صحَّ تأليفُ الكلامِ منه^(٥) إذا كانَ مع اسمٍ لا بدوئيه^(٥) . بشرط أن يكونَ المسندُ والمسندُ إليه (مِنْ) متكلِّم (واحد) قاله الباقلاني والفرالي وابن مفلح وغيرهم^(٦) .

وقال جمعٌ ، يجوزُ أن يكونَ مِنْ متكلِّمين فأكثر . بأنَّ يتفقاً على^(٧) أن يذكُرَ أحدهما الفعلَ والآخرَ الفاعلَ . أو أحدهما المبتدأ والآخرَ الخبرَ^(٨) .

(١) في ش . يصلح .

(٢) ساقطة من ش . وفي ع ز ، ويسند .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) في ض ، معه .

(٥) انظر المضد على ابن الحاجب ١ / ٣٥٠ . للستفي ١ / ٣٣٤ . الإحكام للأندي ١ / ٧٣ . مع

الهوامع ١ / ٣٣ .

(٦) ساقطة من ض .

(٧) ساقطة من ز .

(٨) حكى السيوطي في إشتراط اتحاد الناطق في الكلام قولين (أحدهما) أنه يشترط كون المسند والمسند إليه من متكلم واحد . فلو اختلف رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً والآخر فاعلاً أو مبتدأ والآخر خبراً . لم يسمَ ذلك كلاماً ؛ لأنَّ الكلامَ عمل واحد . فلا يكونَ عامله إلا واحداً . (والثاني) أنه لا يشترط . وصححه ابن مالك وأبو حيان . قياساً على الكاتب ، فإنه لا يعتبر

وزد بأن الكلام لا بُدُّ له من إسناد، وهو لا يكون إلا من واحد، فإن
وجد من كل واحد منهما إسناداً بالإرادة، فكل واحد منهما متكلم بكلام
مركب، ولكن خُذِفَ بعضُهُ لدلالة الآخر عليه، فلم يوجد كلام من
متكلمين، بل كلامان من اثنين، اهـ.

قال في «شرح التحرير»، وهو التحقيق^(١)، ثم قال، وذكر
أصحابنا فرغاً مترتباً على ذلك، وهو ما إذا قال رجل، امرأة فلان طالق،
فقال الزوج، ثلاثاً.

قال الشيخ تقي الدين، هي تشبه ما لو قال، لي^(٢) عليك ألف، فقال،
صاح، وفيها وجهان، قال، وهذا^(٣) أصل في الكلام من اثنين، إن أتى
الثاني بالصفة ونحوها، على أن يكون متمماً للأول أم لا؟ اهـ.

(وحيواناً ناطقاً وكاتباً في «زيد كاتب» لم يُفدْ نسبة) قال في
«شرح التحرير»، هذا جواب عن سؤالٍ مقررٍ تقديره، إن الحذف المذكور
للجملة غير مطرد ضرورة صدقه على المركب التقييدي وعلى نحو «كاتب» في
قوله^(٤) «زيد كاتب».

والمراد بالمركب التقييدي، للمركب من اسمين أو من اسم وفعل، بحيث
يكون الثاني قيداً في الأول، ويقوم مقامهما لفظ مفرد، مثل «حيوان

اتجاهه في كون اللفظ خطأ، وقال ابن أم قلم للرازي، صدور الكلام من ناطقين لا يتصور،
لأن كل واحد من المتكلمين إنما يقتصر على كلمة واحدة إكمالاً على نطق الآخر بالآخرى
فكانها مقترنة في كلامه، (مع الهوامع ١/ ٣٠ وما بعدها، وانظر التمهيد للأسنوي ص ٢٥).

(١) انظر القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٥.

(٢) ساقطة من ش.

(٣) في ع، فهذا.

(٤) في ش، نحو قولك.

ناطقٌ « و » الذي يكتبُ « فإنه يقوم مقام الأول « الإنسان » ومقام الثاني « الكاتب » .

وإنما قلنا^(١) ، الحدُّ يَصْنُقُ عليهما ، لأنَّ الأولَ لفظٌ وضع لإفادَةِ نسبةٍ تقييدية^(٢) ، والثاني وضع لإفادَةِ نسبةٍ اسمِ الفاعلي إلى الضمير الذي هو فاعلهُ .

والجوابُ عن السؤالِ للمقتر أن يقال ، لا نُسَلِّمُ أنَّ الحدَّ يَصْنُقُ عليهما ، لأنَّ المرادَ بإفادَةِ النسبةِ إفادَةُ نسبةٍ^(٣) يَحْسُنُ السكوتُ عليها ، وهما لم يوضعا لإفادَةِ نسبةٍ كذلك^(٤) . اهـ .

ولمَّا تَقَدَّمَ أنَّ الجملةَ تنقسمُ إلى ماوُضِعَ لإفادَةِ نسبةٍ^(٥) وإلى غير ماوُضِعَ لإفادَةِ نسبةٍ^(٦) ، وانتهى^(٧) الكلامُ على الأولِ ، شَرَعَ في الكلامِ على الثاني^(*) فقال ،

(١) في ش ، قلت .

(٢) في ش ، مقيدية .

(٣) في ع ، نسبه .

(٤) وأجاب المضد على توهم صدق الحد عليهما بأنه غير وارد ، لأن كل واحد من هذين للثانين لم يوضع لإفادَةِ النسبة . بل وضع لثابت باعتبار نسبة ، وهذه النسبة إنما تفهم منهما بالعرض . وقال الشريف الجرجاني ، ولا شك أن اللفظ إنما وضع لإفادَةِ ما يفهم منه بالثابت لا ما يفهم منه بالعرض . (انظر المضد على ابن الحاجب وحاشية الجرجاني عليه ١ / ١٢٥ وما بعدها . الأحكام للامدي ١ / ٧٣) .

(٥) في ع ، نسبه .

(٦) في ع ، نسبه .

(٧) في ز ، وانتهى .

(والى غيره) أي غير ما وضع^(١) لإفادة نسبة^(٢) . وذكر مثاله بقوله
(كجملّة الشرط) بدون جزاء. (أو) جملة (الجزاء) بدون شرط
(ونحوهما)^(٣) أي ونحو ذلك^(٤) . فيندرج فيه للركبات التقييدية
وكاتب^(٥) في «زيد كاتب» و«غلام زيد» ونحو ذلك^(٦) .

(ويُراد بمفرد) في بعض إطلاقاته (مقابلها و^(٧)) يراد به^(٨) في
بعض (مقابل مثنى وجمع و) يُراد به في بعض (مقابل مركب) فيقال ،
مفرد وجملة ، ومفرد ومثنى ومجموع ، ومفرد ومركب . ويكون
إطلاقة في^(٩) الصور الثلاث إطلاقاً متعازفاً .

(و) يُراد (بكلمية ، الكلام) في الكتاب والسنة وكلام العرب^(١٠) .
قال سبحانه وتعالى ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ . لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ ،
كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴿١١﴾ . فسمي ذلك كلمة .

(١) في ش ، وذكر .

(٢-٣) ساقطة من ز .

(٣) ساقطة من ز ض ، وفي ع ، أي .

(٤) ساقطة من ش ع .

(٥) ساقطة من د .

(٦) في ز ، كلام .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) في ش ، على .

(١٠) انظر مع الهمع ٣/١ وما بعدها ، مفردات الرافض الأصبهاني ص ٤٥٤ - ٤٥٦ .

(١١) الأيتان ٩٩ ، ١٠٠ من المؤمنين .

وقال رسول الله ﷺ : « أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ ، كَلِمَةُ لَبِيدٍ ^(١) .
أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَخْلُوعٌ بِاللَّهِ بَاطِلٌ ^(٢) » فَسَمِيَ ذَلِكَ كُلُّهُ كَلِمَةً .

وهو مجاز . مهملٌ في عرف النحاة ، فقيل ، هو من تسمية الشيء باسم
بعضه . وقيل ، لما ارتبطت أجزاء الكلام بعضها ببعض ، حصل له ^(٣) بذلك
وحدة ، فشابه به ^(٤) الكلمة ^(٥) . فأطلق عليه كلمة .

(و) يُرَادُّ بِهِ ، أَيْ بِالْكَلَامِ (الْكَلِمَةُ) عَكْسَ مَا قَبْلَهُ ، فَيُقَالُ ، تَكَلَّمْتُ
بِكَلَامٍ ، وَمَرَأَتُهُمْ بِكَلِمَةٍ ^(٦) . قَالَ سَبْيُوهُ ^(٧) فِي قَوْلِهِمْ ، « مَنْ أَنْتَ ،
زَيْدٌ » ، مَعْنَاهُ ، مَنْ أَنْتَ ، كَلَامُكَ زَيْدٌ .

(١) هو الصحابي الجليل لبید بن ربیعہ العامري . أبو عقيل . من فحول الشعراء للجودين . كان
شريفاً في الجاهلية والإسلام . وكان فارساً شجاعاً سخياً . وقد عد على الرسول ﷺ . فأسلم
وحسن إسلامه . وروي أنه لم يقل شراً بعد إسلامه . توفي سنة ٤١ هـ . (انظر ترجمته في
الإصابة ٣ / ٣٢٦ . الاستيعاب ٣ / ٣٢٤ . تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٧٠) و « كلمة لبید » في
النص ساقطة من ش .

(٢) رواه البخاري وسلم عن أبي هريرة بهذا اللفظ . ورواه أحمد والترمذي عن أبي هريرة بلفظ
« أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبید » وعجز البيت : ... وكل نعيم لا محالة زائل .
(انظر كشف الغطاء ١ / ١٣٦ . الإصابة ٣ / ٣٢٧) .

(٣) في ش ، لك .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ش ، لكلمة .

(٦) انظر مع الوصل ١ / ٢٩ . الإحكام للأمنی ١ / ٧٢ .

(٧) هو عمرو بن عثمان بن قنبر . إمام البصريين . أبو بشر . قال الأزهري : « كان سبويوه علامة
حسن التصنيف . جالس الخليل وأخذ عنه » صنف « الكتاب » في النحو . وهو من أجل ما ألف
في هذا الشأن . توفي سنة ٨٠ هـ . (انظر ترجمته في بنية الوعاة ٢ / ٢٢٩ . شذرات الذهب
١ / ٢٥٢ . إنباء الرواة ٢ / ٣٤٦ . طبقات النحويين واللفويين ص ٦٦ . البلغة ص ٧٣) .

(و) يُزَادُ بالكلام أيضاً (الكَلِمُ الذي لم يُفْعَلْ) ^(١) . ومنه حديث ^(٢) البراء رضي الله تعالى عنه ^(٣) ، « أَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ ، وَنَهَيْنَا عَنْ الكلامِ » ^(٤) . فَيُشْمَلُ الكلمة الواحدة ، والكَلِمُ الذي لم يُفْعَلْ .
والحالفُ أَنْ لا يَتَكَلَّمُ ، يَحْنُثُ بِمَطْلَقِ اللَّفْظِ .

(وَتَنَاقُلُ الكلام والقول عند الإطلاقي للفظ والمعنى جميعاً ، كالإنسان)
أي كتناول لفظ الإنسان (للروح والبدن) . قال الشيخ تقي الدين ، عند السلف والفقهاء والأكثر ^(٥) .

وقال كثيرٌ من أهل الكلام ، مُسَمَّى الكلام هو اللفظُ ، وأما المعنى فليس جُزْأُهُ ، بل مدلولُهُ . وقاله النحاةُ ، لتَمَلُّقِ صِنَاعَتِهِم بِاللَّفْظِ فَقَطْ ^(٦) .

(١) انظر معجم الهولم ١ / ٣٦ .

(٢) في ش ، البراء . وهو تصحيح قبيح .

والذكر هو الصحابي الجليل البراء بن عازب بن الحارث الأنصاري ، أبو حمارة ، من كرام الصحابة وخيارهم . أتى النبي ﷺ يوم بدر ، فردّه عنها لصغر سنّه ، فلم يشهد بها ، ثم شهد أحداً وغيرها من المشاهد مع النبي ﷺ . وقد روى عن النبي عليه الصلاة والسلام كثيراً من الأحاديث . توفي سنة ٧٢ هـ (انظر ترجمته في الإصابة ١ / ١٤٢ ، الاستيعاب ١ / ١٣٩) .

(٣) هذا الحديث لم يُعرف من رواية البراء ، بل من رواية زيد بن أرقم . وقد أخرجه البخاري ومسلم وأبو دلود والترمذي عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال ، كنا نتكلم في الصلاة ، يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة ، حتى نزل قوله تعالى (وقوموا لله قانتين) [البقرة ٢٣٨] « فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام » وليس في رواية البخاري « ونهينا عن الكلام » . وقد أشار للجد بن تيمية في « منتقى الأخبار » إلى أنه أخرجه النسائي أيضاً عن زيد بن أرقم . قال الشوكاني ، « وفي الباب عن جابر بن عبد الله عند الشيخين ، وعن حماد عند الطبراني ، وعن أبي أمامة عند الطبراني أيضاً ، وعن أبي سعيد عند البزار ، وعن معاوية بن الحكم وابن مسعود » . (انظر صحيح البخاري ٢ / ٧٩ ، ٦ / ٢٨ ، صحيح مسلم ١ / ٢٨٢ ، تحفة الأحرف ٨ / ٣٣٠ ، سنن أبي دلود ١ / ٣٤٤ ، نيل الأوطار ٢ / ٧٥٤) .

(٤) فتاوى ابن تيمية ١٢ / ٣٥ .

(٥) انظر فتاوى ابن تيمية ١٧ / ٦٧ .

وعكس عبد الله بن كُلاب^(١) وأتباعه ذلك ، فقالوا ، مسمى الكلام للمنى فقط^(٢) .

وقال بعض أصحاب ابن كُلاب ، الكلام مشترك بين اللفظ والمنى ، فيسمى اللفظ كلاماً^(٣) حقيقة ، ويسمى للمنى كلاماً حقيقة^(٤) .

وروي عن الأشعري^(٥) وبعض الكَلَّابية أَنَّ الكلام حقيقة في لفظ الادميين ، لأنَّ حروف الادميين تقوم بهم ، مجازاً^(٦) في كلام الله سبحانه وتعالى ، لأنَّ الكلام العربي عندهم لا يقوم به تعالى^(٧) .

وقال الشيخ تقي الدين ، « اتفق المسلمون على أَنَّ القرآن كلام الله تعالى^(٨) فإن كان^(٩) كلمة هو للمنى فقط ، والنظم العربي الذي يدلُّ

(١) هو عبد الله بن سعيد بن محمد بن كُلاب . القطن البصري . أحد أئمة للتكلمين . توفي بعد سنة ٢٤٠ هـ بقليل . (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٣٩٩ / ٢ . لسان اليزان ٢٩٠ / ٣) .

(٢) انظر فتاوى ابن تيمية ١٢ / ٦٧ .

(٣) في ع ، الكلام .

(٤) انظر الإحكام للأمنى ١ / ٧١ ، القواعد والقوائد الأصولية ص ١٥٤ ، التمهيد للأسنوي ص ٣٠ .
(٥) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق ، أبو الحسن الأشعري البصري . للتكلم النظر الشهير . من كتبه « الملح » و « مقالات الإسلاميين » و « الأسماء والصفات » و « الرد على الجسة » و « الفصول في الرد على الملحدين » وغيرها . توفي سنة ٣٢٤ هـ وقيل غير ذلك . (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٣٤٧ / ٢ : ٤٤٤ . وفيات الأعيان ٢ / ٤٤٦ ، المنتظم ٦ / ٣٣٢ . شذرات الذهب ٢ / ٣٠٣ ، طبقات الفسرين لللودي ١ / ٣٩٠ ، الدباج للذهب ٢ / ٩٤) .

(٦) في ع ، مجازاً .

(٧) انظر فتاوى ابن تيمية ١٢ / ٥٢٦ . وفي ش ، تعالى بل كلام غيره ومن العلوم .

(٨) في ش ، لا أن .

على للمنى ليس كلام الله تعالى ، كَانَ مخلوقاً ، خَلَقَهُ الله تعالى في غيره .
 فيكون كلاماً لملك الغير ، لأن الكلام إذا خُلِقَ في محل . كَانَ كلاماً لذلك
 للمحل . فيكون الكلام العربي ليس كلام الله تعالى ، بل كلام غيره .

ومن للملوم بالإضطرار من دين الإسلام أَنَّ الكلام العربي الذي بَلَّغَهُ
 محمد ﷺ عن الله تعالى ، أَعْلَمُ أَثْنُهُ أَنَّهُ كلام الله تعالى ، لا كلام
 غيره . (١) . ا هـ .



(١) نظر فتاوى ابن تيمية ١٢ / ٧٤ ، ٢٩٧ ، ٤٠٧ . ويقول ابن تيمية في هذا المقام ، « ولهذا قال
 تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه
 مأمنه) [التوبة ٦] فأخبر أن ما يسمعه المستجير هو كلام الله ، وللتجوير يسمعه بصوت
 القاري . فالصوت صوت القاري . والكلام كلام الباري ... الخ » (الرد على المنطقيين ص
 ٥١٢) ويقول المز بن عبد السلام ، « ومنهينا أن كلام الله سبحانه قديم أزلي قائم بذاته ،
 لا يشبه كلام الخلق ، كما لا تشبه ذاته الخلق ، ولا يتصور في شيء من صفاته أن تفارق
 ذاته ، إذ لو فارقته لصار ناقصاً ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، وهو مع ذلك
 مكتوبه في المصاحف ، محفوظ في الصدور ، مقروء بالألسنة ، وصفة الله للقدسية ليست بمداد
 الكتابين ، ولا ألفاظ اللفظيين . » (طبقات الشافعية للسبكي ٢٣٣ / ٨ ، طبقات المفسرين
 للبلودي ٣٢٠ / ١) .

« فُضِّلَ »

(الدلالة) بفتح الدال - على الأفصح - مصدر كلُّ يُدَلُّ دَلَالَةً .

(وهي) أي الدلالة للرائدة هنا (ما) يعني التي (يلزَمُ مِنْ فَهْمِ شَيْءٍ) أي شيء كَانَ (فَهْمٌ) شيء (آخر) يعني كون الشيء يلزَمُ مِنْ فَهْمِهِ فَهْمُ شيء آخر . فالشيء الأول ، هو الدال ، والشيء الثاني ، هو للدلول ^(١) .

(وهي) أي الدلالة المطلقة ثلاثة أنواع ^(٢) .

الأول : مادالته (وضعيَّة) كدلالة الأقدار على مقدوراتها . ومنه ، دَلَالَةُ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ ، كالدلول ^(٣) على وجوب الصلاة ، وكدلالة المشروط على وجود الشرط ، كالصلاة على الطهارة ، وإلا لما صَحَّتْ .

(و) النوع الثاني : مادالته (عَقْلِيَّة) كدلالة الأثر على المؤثر . ومنه ، دَلَالَةُ الْعَالَمِ عَلَى مُوجِدِهِ ، وهو الله سبحانه وتعالى .

(١) انظر تعريف الدلالة في (شرح تنقيح الفصول ص ٢٢ ، التعريفات للكوجاتي ص ٣٩ ، شرح الأنصاري على إيساغوجي وجاهية عيش عليه ص ٢٧ وما بعدها ، تحرير القواعد للمنطية ص ٢٨ ، إيضاح للهم ص ٦ ، للمنطق لمحمد المبارك العبد لله ص ٣٦) .

(٢) جرت عادة للمنطقة في بحث الدلالة تقسيمها إلى قسمين ، دالة لفظية ، ودالة غير لفظية . وتقسم كل منهما إلى ثلاثة أقسام ، وضعية ، وعقلية ، وطبيعية . وقد فات المصنف في تقسيمه هذا ، الدلالة الطبيعية غير اللفظية ، كدلالة الحمرة على العجل ، والصفرة على الوجل ، ودلالة الأعراض الخاصة بكل مرض عليه ، ونحوها . (انظر للراجع للمنطية السابقة) .

(٣) في ش ، كاللدلول .

(و) النوع الثالث : مادالته (لَفْظِيَّةٌ) أي مستندة^(١) إلى وجود اللفظ . (و) هذه اللفظية (ثلاثة أقسام ،

- (طبيعية) ، كدلالة ، أُنْخ .. على وجع الصدر .

- (و) القسم الثاني (عقلية) ، كدلالة الصوت على حياة صاحبه .

- (و) القسم الثالث (وضعية ، وهذه) الدلالة الوضعية التي هي أخذ أقسام اللفظية (كون اللفظ إذا أُطْلِقَ فُهِمَ) من إطلاقه (ماوُضِعَ له)^(٢) .

(وهي) أي ودلالة اللفظ الوضعية (على مسماء) أي مسمى ذلك اللفظ (مطابقةً) أي دالة مطابقة ، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق .

ولإنما سَمِيَتْ هذه الدلالة مطابقةً ، لأنَّ اللفظ موافقٌ لتام ماوُضِعَ له ، مِنْ قَوْلِهِمْ « طابَقَ النَّعْلُ النَّعْلَ » إذا توافقتا . فاللفظ موافقٌ للمعنى ، لكونه موضوعاً بِإِزَائِهِ .

(وَجِزْئِهِ^(٣)) أي^(٤) ودلالة اللفظ الوضعية على جزء مسماء (تَضَمَّنَ)

أي دالة تَضَمَّنَ ، كدلالة الإنسان^(٥) على حيوانٍ فقط^(٦) ، أو على ناطقٍ فقط . سَمِيَتْ بذلك لأنَّ اللفظ كُلُّهُ على ما في ضِمْنِ السَّمَى .

(١) في ع ض ب ، مستند . وفي ز ، مستند .

(٢) انظر تعريفات الجرجاني ص ١١٠ . الأنصاري على إيساغوجي وحاشية عيش عليه ص ٢٩ . تحرير القواعد للفظية ص ٢٩ .

(٣) في ع ض ، جزئية .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) في ع ، إنسان .

(٦) في ز ، ناطق .

(ولازمه) أي ودلالة^(١) اللفظ على لازم مسماه (الخارج) كدلالة الإنسان^(٢) على كونه ضاحكاً أو قابلاً صنعاً الكتابة (التزام) أي دلالة التزام^(٣) .

(وهي عليه ^(٤)) أي، ودلالة اللفظ على لازم مسماه الخارج عنه دلالة عقلية^(٥)) .

وكون دلالة للطابقة والتضمن لفظيتين . ودلالة الالتزام عقلية . هو الذي^(٦) قلّمه في « التحرير » واختاره الأمدى^(٧) وابن الحاجب وابن مفلح وابن قاضي الجبل^(٨) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ع ، إنسان .

(٣) انظر تفصيل الكلام على دلالة للطابقة والتضمن والالتزام في (شرح تنقيح الفصول ص ٢١ . للستفي ٣٠ / ١ ، الإحكام للأمدى ٥ / ١ ، شرح المضد وحواليه ١٢٠ / ١ وما بعدها ، الأنصاري على إيسافجي وحاوية عيش عليه ص ٣٣ وما بعدها ، للحلي على جمع الجولج وحاوية البناني عليه ٣٣٧ / ١ وما بعدها ، فتح الرحمن ص ٥٢ وما بعدها ، تحرير الأقوال المنطقية ص ٢٩ ، إضاح للهم ص ٦) .

(٤) في ع ز ، عقلية .

(٥) انظر فتح الرحمن ص ٥٣ .

(٦) في ش ، ما .

(٧) هو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي ، أبو الحسن ، سيف الدين الأمدى ، الفقيه الأصولي للتكلم . قال سبط ابن الجوزي ، « لم يكن في زمانه من يجاريه في الأصولين وعلم الكلام » . من كتبه « أبكار الأفكار » في علم الكلام و « الإحكام في أصول الإحكام » في أصول الفقه وغيرها ، توفي سنة ٦٣٦ هـ (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٣٦١ / ٨ ، وفيات الأعيان ٤٥٥ / ٢ ، شذرات الذهب ١٤٤ / ٥) .

(٨) انظر شرح المضد على ابن الحاجب ١٢١ / ١ وما بعدها ، الإحكام للأمدى ١٥ / ١ .

(٩) الكوكب للثير

وقيل ، الثلاث لفظية^(١) . وحكاه في « شرح التحرير » عن الأكثر .
وقيل ، المطابقة لفظية ، والتضمن والالتزام عقليتان^(٢) .

(والمطابقة) أي ودلالة للمطابقة (أعم) من دلالة التضمن والالتزام .
لجواز كون المطابقة بسيطة لا تضمن فيها . ولا لها^(٣) لازم^(٤) خارجي .

(و) قد (يوجد معها تضمن بلا التزام) بأن يكون اللفظ موضوعاً
لمعنى مركب . ولا يكون له لازم خارجي ، فيوجد^(٥) مع المطابقة دلالة
تضمن بدون دلالة التزام^(٦) . (وعكسه) بأن يكون اللفظ
موضوعاً^(٧) لمعنى بسيط^(٨) ، وله^(٩) لازم خارجي ، فيوجد^(١٠) مع المطابقة
دلالة التزام بدون دلالة التضمن^(١١) .

(والتضمن) أي ودلالة التضمن (أخص) من دلالة للمطابقة ودلالة
الالتزام . قال ابن مفلح ، دلالة الالتزام مساوية لدلالة للمطابقة ، وهما أعم

(١) انظر فتح الرحمن ص ٥٣ ، الأنصاري على إيساغوجي ص ٣٦ .

(٢) للحلي على جمع الجوامع ١ / ٣٢٨ ، الأنصاري على إيساغوجي ص ٣٦ ، الطراز ص ١ / ٣٨ ، فتح
الرحمن ص ٥٣ .

(٣) في ش ، ودالتها .

(٤) في ش ، لزوم .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) في ش ز ، الالتزام .

(٧) والمعنى البسيط لا جزء له . (تحرير القواعد للنطقية ص ٣٢) . وفي ش ، من بسيط الكلام .

(٨) في د ع ، ولا له .

(٩) انظر تحرير القواعد للنطقية وحاشية الجرجاني عليه ص ٣٢ ، الأنصاري على إيساغوجي
وحاشية عيش عليه ص ٣٠ ، فتح الرحمن ص ٥٣ .

من التضمن . لجواز كون الدلول^(١) واللازم بسيطاً لا جزء له^(٢) . ا هـ .
وإذ قد^(٣) فرغنا من الكلام على دلالة اللفظ . فلنشرع الآن^(٤) على
الدلالة باللفظ .

(والدلالة باللفظ : استعماله) أي استعمال اللفظ في موضوعه الأول .
وهو المراد بقوله (في الحقيقة) أو^(٥) استعماله في غير موضوعه الأول لعلاقة
بين الغير وبين موضوعه الأول . وهو المراد بقوله (والمجاز)^(٦) .
وبالهاء في قوله « باللفظ » للاستعانة والسببية . لأن الإنسان يدلنا على

(١) في ش ، للضمون .

(٢) هذه الفقرة مناقضة للفقرة التي سبقتها . حيث ذكر في الأولى أن دلالة الطائفة أهم من دلالة
الالتزام . إذ قد توجد للطائفة بلا التزام . وذكر في الثانية أن دلالة الطائفة مساوية لدلالة
الالتزام . ومقتضاه استلزام الطائفة للالتزام .

ومنشأ هذا التناقض أنه جرى في الأولى على رأي عموم للناطق من أن للطائفة أهم من
التضمن والالتزام . وجرى في الثانية على رأي ابن مفلح بأن بين للطائفة والالتزام تساوي . وهو
منهـب الفخر الرزقي الذي خالف فيه عامة للناطق .

وقد كان الأولى بالمنصف بعد أن سار على رأي جمهور للناطق في الفقرة الأولى أن يسير عليه
في الثانية . فيقول . إن التضمن والالتزام أخص من الطائفة . أو أن يبدأ للفقرة الثانية بـ
« قيل » دفعا للتناقض والالتباس .

(انظر تحرير القواعد للطائفة وحاشية الجرجاني عليه ص ٣٢ . فتح الرحمن ص ٥٣ .
الأصاري على إيساغوجي وحاشية عيش عليه ص ٣٠) .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) في ش ، الآن في الكلام .

(٥) في ض ب ج ، و .

(٦) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٣٦ .

ما في نفسه بإطلاق لفظه ، فإطلاق اللفظ^(١) آلة للدلالة ، كالقلم للكتابة .
 إذا عُلِمَ ذلك ، فالفرق بين دلالة اللفظ والدلالة باللفظ من وجوه^(٢) .
 أولها : من جهة الحل ، فإن محل دلالة اللفظ القلب ، ومحل الدلالة
 باللفظ اللسان .
 الثاني : من جهة الوصف ، فدلالة اللفظ^(٣) صفة للسامع ، والدلالة
 باللفظ صفة للمتكلم .
 الثالث : من جهة السبب ، فالدلالة باللفظ سبب ، ودلالة اللفظ
 مسبب عنها .
 الرابع : من جهة الوجود ، فكلما وجدت دلالة اللفظ ، وجدت الدلالة
 باللفظ ، بخلاف العكس .
 الخامس : من جهة الأنواع ، فدلالة اللفظ ثلاثة أنواع ، مطابقة ،
 وتضمن ، والتزام . والدلالة باللفظ نوعان ، حقيقة ومجاز .
 (والملازمة) التي تكون بين مبدول اللفظ ولازمه الخارج أنواع ،
 - (عقلية) : كالزوجية اللازمة للإثنين .
 - (شرعية) : كالوجوب والتحريم اللازمين للمكلف .
 - وعادية : كالارتقاء اللازم للسريـر .

(١) في ش ، لفظه .

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٣٦ .

(٣) في ش ، الوصف .

(و) قد تكون (اللازمة) قطعية (كالوجود اللازم للموجود) (و) قد تكون اللازمة (ضعيفة ^(١)) جداً (كالعادة اللازمة لزيد ، من كونه إذا أتى لمحل كذا يحجبهُ عمرو ^(٢)) .

(و) قد تكون اللازمة (كلية) كالزوجية اللازمة لكل غُدد له نصف صحيح (و) قد تكون اللازمة (جزئية) كملازمة المؤثر للأثر حال حدوثه .



(١) في ب ، وضعية .

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٢٥ .

« فُضِّلَ »

(إذا اتخذ اللفظ ومعناه) الذي هو مدلول اللفظ (واشترك في مفهومه) أي مفهوم لفظه (كثير) يُحْمَلُ اللفظ عليهم ^(١) إيجاباً ^(٢) لأنه للعتبر (ولو) كان الاشتراك (بالقوة) دون الحقيقة ، بأن لم يمنع تصوُّره من وقوع الشرَكَة فيه ^(٣) . ولم تتفاوت أفراده باستغناء واقترار ، أو شذوَة وضغف ، أو نحو ذلك (فـ) هو (كلّي) كالحيوان الصادق على جميع أنواع الحيوانات ^(٤) .

(وهو) أي الكلّي قسمان ،

- قسم (ذاتي) : وهو الذي لم يُخْرَجْ عَنْ حَقِيقَةِ ذات الشيء ، مثل الحيوان بالنسبة إلى الإنسان ^(٥) .

- (و) قسم (عرضي) : منسوب إلى القَرَض ، مثل الضاحك .

(١) في ش . على .

(٢) قال الشريف الجرجاني ، أي يمكن حمله عليهم . بأن يشترك في مفهومه كثيرون ، لا في نفس الأمر . بل بمجرد ملاحظة النقل لذلك للفهوم . وإنما قَيَّدَ الحمل بالإيجاب . لأن الجزئي يمكن حمله على كثيرين سلباً . (حاشية الجرجاني على شرح المضد ١ / ١٢٦) .

(٣) أي من اشتراكه بين كثيرين وصفه عليهم . (تحرير القواعد للمنطقية ص ٤٥) .

(٤) انظر تفصيل الكلام على الكلّي في (تحرير القواعد للمنطقية وحاشية الجرجاني عليه ص ٤٤ وما بعدها . للحلي على جمع الجوامع ١ / ٢٧٤ . الأحكام للأندلسي ١ / ١٦ . شرح تنقيح الفصول ص ٢٧ وما بعدها . فتح الرحمن ص ٥٢ وما بعدها . الأنصاري على إيساغوجي وحاشية عيش عليه ص ٣٩ وما بعدها) .

(٥) فُرِقه داخل في حقيقة جزئياته ، لتركيب الإنسان من الحيوان والناطق . (عيش على إيساغوجي ص ٤٤) .

بالنسبة إلى الإنسان . لأن الضحك خارج عن حقيقة الإنسان^(١) .

إذا تقرر هذا ، (فإن تفاوت^(٢)) أي تفاوتت أفراد الكلي بقلة وكثرة ، كنور السراج والشمس^(٣) ، أو بإمكان التغير^(٤) واستحالته^(٥) ، كالوجود بالنسبة إلى الواجب والممكن^(٦) ، أو الاستثناء والافتقار ، كالوجود^(٧) بالنسبة إلى الجوهر والعرض^(٨) ، أو بشئة وضعف ، كيباض الثلج وبياض العاج ، أو تقدم وتأخر ، كالوجود للمخالف والمخالف (فمشكك^(٩)) لأنه يشكك^(١٠) الناظر فيه ، هل هو متواطئ^(١١) لوجود الكلي^(١٢) في أفراديه . أو مشترك لتغاير أفرادها ؟ فهو ليس فاعل من « شكك »

(١) انظر تفصيل الكلام علم الفاني والعرضي في (المضد على ابن الحاجب ١/ ٧ ، ٨٠ ، الإحكام للأسيدي ١/ ٧ ، تحرير القواعد للمنطقية ص ٤٦ - ٦٠ ، شرحا إيساغوجي للأصاري وطيش ص ٤٤ وما بعدها) .

(٢) في ش ع ، تفاوتت .

(٣) فإن أفراد النور في الشمس أكثر وفي السراج أقل . (شرح تنقيح النصول ص ٣٠) .

(٤) في ز ، التغير .

(٥) في ع ، واستحالة .

(٦) فإن الوجود الواجب لا يقبل التغير ولا الفناء ولا المدم ولا الزوال ، والوجود الممكن بخلاف ذلك . (شرح تنقيح النصول ص ٣٠) .

(٧) في ش ، كالوجود .

(٨) فالجوهر مستغن عن محل يقوم به ، والعرض مفتقر إلى محل يقوم به . (شرح تنقيح النصول ص ٣١) .

(٩) في ش ع ب ، يشكك .

(١٠) في ش ، منوط .

(١١) في ش ، بوجود .

في ع ، الكل .

للمضاعف « ١ من شك » ، إذا تردّد^(١) .

وقال في « شرح التحرير » ، وتمثّلنا بالوجود للخالق والمخلوق
للمشكك ذكره بعض أصحابنا وغيرهم تبعاً للامدي^(٢) وابن الحاجب^(٣) .
لكونه حقيقة فيهما عند أصحابنا وغيرهم ، وذكره الأمدي إجماعاً .

(و) أي وإن لم تتفاوت أفراد الكلّي (ف) هو (متواطىء)^(٤) .
لأنه الذي تتساوى^(٥) أفرادُه باعتبار ذلك الكلّي الذي تشاركت فيه .
كالإنسان بالنسبة إلى أفرادِه ، فإن الكلّي فيها - وهو الحيوانيّة والناطقيّة -
لا يتفاوت فيها بزيادة ولا نقص . وسَمّيَ بذلك من التواطؤ ، وهو
التوافق^(٦) .

[و] لا يقال ، إنه لا حقيقة للمشكك ، لأنّ ما حصل به
الاختلاف ، إنّ دخل في التسمية كان اللفظ مشتركاً ، وإلا كان متواطئاً
لأنّا نقول ، إنه داخل في التسمية . ولا يلزم أن يكون مشتركاً ، لأنّ المشترك
ماليس بين معنييه قلتر مشترك ، كلفظ العين الصادق بالباصرة والذهب ،

(١) ساقطة من ض .

(٢) انظر تفصيل الكلام على الشكك في (تحرير القواعد المنطقية ص ٣٩ ، شرح تنقيح الفصول ص
٣٠ ، للحلي على جمع الجوامع ١ / ٢٧٥ ، إرشاد الفحول ص ١٧ ، فتح الرحمن ص ٥٢) .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ١ / ١٧ .

(٤) مختصر ابن الحاجب وشرحه للمضد ١ / ١٣٦ .

(٥) في ب ، للتواطىء .

(٦) في ض ، تساوي .

(٧) وذلك لتوافق أفرادِه في معناه . انظر تفصيل الكلام على التواطىء في (للحلي على جمع الجوامع
١ / ٢٧٤ ، تحرير القواعد المنطقية ص ٣٩ ، فتح الرحمن ص ٥٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٠ ،
حاشية عيش على شرح إيساغوجي ص ٤١) .

سمي بذلك الاسم . ولا يكون خارجاً من المتواطىء^(١) . لأن المتواطىء^(٢) أعم مما تساوت أفراده أو تفاوتت . إلا أنه إذا كان فيه تفاوت فهو مشكك^(٣) .

(وإن لم يشترك) في مفهوم اللفظ كثير^(٤) (كمضمر) في الأصح عند الأكثر^(٥) . لوجهين .

الأول : إن الصحيح أنه أعرف المعارف . فلو كان مسماء كلياً . لكان نكرة .

الثاني : إن مسمى المضمحل لو كان كلياً . كان دالاً على ماهو أعم من الشخص المعين . والقاعدة العقلية . « أن الدال على الأعم غير دال على

(١) في ش ، التواطؤ .

(٢) في ش ، التواطؤ .

(٣) قال الشيخ عيش : « قال ابن التلمساني ، لا حقيقة للمشكك لأن ما به التفاوت إن دخل في التسمية فمشترك . وإلا فمتواطىء ! وأجاب عنه القرافي بأن كلاً من التواطىء والمشكك موضوع للقب المشترك . لكن التفاوت إن كان بأمر من جنس للشيء فمشكك . وإن كان بأمر خارجة عنه كالذكورة والأنوثة والعلم والجهل فمتواطىء . وسمي مشككاً لأن الناظر فيه إن نظر لأصل المعنى عرف أنه متواطىء . وإن نظر إلى تفاوته ظن أنه مشترك . فيشكك في كونه متواطئاً أو مشتركاً » . (انظر حاشية عيش على شرح إيساغوجي ص ٤٢ ، حاشية البناني على شرح جمع الجوامع ١ / ٢٧٥ . حاشية العلمي على فتح الرحمن ص ٥٢) .

(٤) ساقطة من ع .

(٥) اختلف للناطقة في كون الضمير جزئياً أو كلياً على ثلاثة أقوال . (أحدها) أنه جزئي كالأعلام . وهو قول أكثر الناطقة . (والثاني) أنه كلي لصدقه على كثيرين من حيث هو . وهو قول القرافي . (والثالث) أنه كلي وضماً وجزئياً استملاً . وهو قول أبي حيان . (انظر فتح الرحمن وحاشية العلمي عليه ص ٥٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤ وما بعدها) .

الأخص ، فيلزم أن لا يدل المضمَر على شخص خاص، البتة ^(١) . وليس كذلك ^(٢) .

ومثل زيد وعمرو وهذا الإنسان (جزئي) ^(٣) لاندراجيه تحت الكلّي .
(ويسمى النوع) للندرج تحت الجنس . مثل نوع الإنسان للندرج تحت جنس ^(٤) الحيوان (جزئياً إضافياً) ^(٥) .

فكل جنس، ونوع - عالٍ أو وسط أو سافل - كلي لما تحته . جزئي لما فوقه . لكن لا بُد في الجزئي من ملاحظة قيد الشخص والتعيين في التصور . وإلا لصدق أنه لم يمنع تصوّره من وقوع الشرّكة ، إذ لا بُد من اشتراك ^(٦) ولو في أخص صفات النفس ^(٧) .

(و) للعين الذي هو (متعدّد اللفظ فقط) أي دون أن يتعدّد معناه . كالبر والقمح للسمى به الحبّ المعروف ، وكالليث والأسد (مترادف) لترادف اللفظين بتواردتهما على محل واحد ^(٨) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٢٤ .

(٣) أي جزئي حقيقي بقرينة مقابله بالكلي . (شرح العضد على ابن الحاجب ١ / ١٢٦) .

(٤) في ش ، جزئي .

(٥) أي بالإضافة إلى جنسه الذي هو أم منه . (الجرجاني على شرح العضد ١ / ١٢٦ . عيش على

شرح إيساغوجي ص ٤٢) .

(٦) في ش ، اشترك .

(٧) انظر تفصيل الكلام على الجزئي الحقيقي والإضافي في تحرير القواعد للمنطقية وحاشية الجرجاني عليه ص ٦٩ وما بعدها .

(٨) انظر تفصيل الكلام على للترادف في (الزهر ١ / ٤٠٢ وما بعدها ، الإحكام للآمدي ١ / ٢٣ وما بعدها ، للحلي على جميع الجوامع ١ / ٢٧٥) .

(و) متعدّد (المعنى فقط) أي دون اللفظ (مشترك) كالذهب
والباصرة ، فإنهما يشتركان في لفظ « العين » لصديقه عليهما^(١) .

ولا يُسمّى مشتركاً إلا (إن كان) اللفظ وُضع (حقيقةً للمتعدّد) كما
مثّلنا (وإلا) أي وإن لم يكن وُضع حقيقةً للمتعدّد ، بل كان موضوعاً
لأحدهما ، ثم نُقل إلى الثاني لمناسبة (ف) هو (حقيقةً) بالنسبة إلى
الموضوع له^(٢) (ومجازً) بالنسبة إلى النقول إليه ، كلفظ « السماء » فإنه
حقيقةً في السماء المعهودة ، ومجازً في المطر . قال الشاعر^(٣) :

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَغِينَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا^(٤)
وكالأسيد ، فإنه بالنسبة إلى الحيوان المفترس حقيقةً ، وبالنسبة إلى
الرجل الشجاع مجازً^(٥) .

(وهما) أي ومتعدّد اللفظ وللمعنى ألفاظ (متباينة) لمعانٍ متباينة .

(١) انظر تفصيل الكلام على للشتراك في (شرح تنقيح الفصول ص ٢٩ ، الضد على ابن الحاجب
١٣٧ / ١ وما بعدها ، الزهر ١ / ٣٦٩ وما بعدها ، الإحكام للأمندي ١ / ١٩ وما بعدها) .

(٢) ساقطة من ع .

(٣) هو سُفُوْدُ الحكماء ، معاوية بن مالك بن جعفر بن كلاب كما في لسان العرب ٣٩٩ / ١١
والاقتضاب ص ٣٢٠ والفضليات ص ٣٥٩ ومعجم الشعراء ص ٣٩١ وغيرها (انظر تحقيق الملائة
السيد أحمد صقر لتأويل مشكل القرآن ص ١٣٥) .

(٤) جاء في بعض الروايات ، إذا سقط السماء ، وفي بعضها ، إذا نزل السحاب .

(٥) قال ابن السيد البطلاني في « شرح أدب الكاتب » ، للراد « إذا نزل المطر بأرض قوم
فأخصبت بلادهم وأجدت بلادنا سرنا إليها فرعيناً نباتها ، وإن غضب أهلها لم نبالي بغضبهم
لعمركنا ومنعتنا » . (الاقتضاب ص ٣٢٠) .

(٦) انظر المحلى على جمع الجوامع وحاشية البستاني عليه ١ / ٣٦٦ ، إرشاد الفحول ص ١٧ .

سواء (تفاضلت) تلك المعاني^(١) . كسمى إنسان . وسمى فرس (أو
تواصلت) بأن كان بعض المعاني صفةً للبعض الآخر .
كالسيف^(٢) والصارم . فإن «السيف» اسمٌ للحديدة المعروفة . ولو مع كونها
كالة . و«الصارم» اسمٌ للقاطعة^(٣) . و«الناطق»^(٤) والفصيح والبليغ .

والمراد بتواصلها^(٥) أنه يمكن اجتماعها^(٦) في شيء واحد .
ونحو^(٧) ذلك لو^(٨) كان أحدهما جزءاً من الآخر . كالإنسان والحيوان .

(وكلها) أي وكلّ اللفاظ من حيثية الاشتقاق وعدمه قسماً :

- قسم (مشتق) ، وهو ما دلّ على ذي صفة معينة . كضارب وعالم
ونحوهما .

- (و) قسم (غيره) أي غير مشتق . وهو ما لم يدلّ على ذي صفة
معينة ، كالجسم والإنسان والفرس .

(و) من حيث إنه وصف أو غير وصف قسماً أيضاً .

(١) في ش : للمعاني أي لم يرتبط أحدهما بالآخر كضرب زيد عمراً و .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) في ش : للقاطع .

(٤) في ش : والناطق .

(٥) ساقطة من زع .

(٦) في ش زع ، بتواصلهما .

(٧) في ش زع : اجتماعهما .

(٨) في ض ب ، ونحوه .

(٩) في ش ، ولو .

- قسّم (صفة) ، إن دلّ على معنى قائم بذات ، كالحياة والعلم . وقال
العضد ، « هنا الصفة مائدلّ على ذات غير معيّنة ، باعتبار معنى معين ،
كضارب ^(١) » .
- (و) قسّم (غيرها) أي غير صفة ^(٢) ، إن لم يكن كذلك ، كالإنسان
وزيد ^(٣) ونحوهما .

(ويكون اللفظ الواحد متواطئاً مشتركاً) باعتبارين ، كإطلاق لفظ
« الخمر » على التمر والمنب . فيكون لفظ « الخمر » باعتبار نسبة التمر
والمنب إليه متواطئاً ، وباعتبار عدم النسبة مُشترَكا .

(و) يكون (اللفظان متباينين مترادفين باعتبارين) كلفظي
« صرم » و « مهند » ، فإنهما متباينان بالنسبة إلى ^(٤) الصفة ، مترادفان
بالنسبة إلى ^(٥) صدقهما على الحديدية للسماة بالسيف . وكذا « ناطق » و
« فصيح » ، فإنهما متباينان بالنسبة إلى الاختلاف في المعنى ، مترادفان
لصدقهما على موصوفهما من إنسان أو لسان .

(و) اللفظ (المشترك) فيه (واقع لغة) أي في اللغة عند أصحابنا
والشافعية والحنفية والأكثر من طوائف العلماء في الأسماء - كالقرء ، في
الحيض والطهر ، والعين ، في الباصرة والجارية والذهب وعين الشمس وعين
الميزان وغير ذلك - و في الأفعال - كتمسّس ، لأقبل ، وأدبر ، وعسى ،
لترجي والإشفاق ، وللضارع ، للحال والاستقبال ، ووقع للماضي خبراً
ودعاءً ، كففر الله لنا - و في الحروف ، كالباء ، للتبميز . وبيان الجنس

(١) شرح العضد على ابن الحاجب ١ / ١٢٨ .

(٢) في ش ز ، الصفة .

(٣) (٤) ساقطة من ش .

والإستعانة والسببية ونحوها .

(جوازاً) لأنه لا يمتنع وضع لفظ واحد^(١) لمعنيين مختلفين على البدل من واضح واحد أو أكثر ويشتهر الوضع .

وَمَنَعَ جَمْعُ وَقُوعٍ لِلشَّرَكِ فِي اللِّغَةِ . وَزَكُوا مَقَالِ الْأَكْثَرِ أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ^(٢) إِلَى^(٣) التَّوَالُطِ أَوْ^(٤) الْحَقِيقَةِ وَالْجَازِ .

وعلى الصحيح ، وهو كَوْنُ الْمُشْتَرَكِ واقِعاً فِي اللِّغَةِ . لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ مَفْهُومِيَةٍ (تَبَايُنًا) وَهُوَ أَنَّ لَا يَصْدُقُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ . فَإِنْ لَمْ يَصْحُ اجْتِمَاعُهُمَا فَهُمَا مُتَضَادَّانِ ، كَالْقُرْءِ لِلْوَضْعِ لِلطَّهْرِ وَالْحَيْضِ . وَإِنْ صَحَّ اجْتِمَاعُهُمَا فَهُمَا مُتَخَالِفَانِ .

قال في « شرح التحرير » عن الأسنوي^(٥) ، إِنَّهُ لَمْ يَظْفَرْ لِهَما بِمِثَالِ^(٦) .

(أو) بَيْنَ كَوْنِ مَفْهُومِيَةٍ (تَوَاصُلًا) يَصْدُقُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش ، اشترك .

(٣) في ش ، في .

(٤) في ش ، و .

(٥) هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي . جمال الدين . أبو محمد . الأسنوي المصري الشافعي ، الفقيه الأصولي للفسر النحوي ، أشهر كتبه « نهاية السؤل » شرح للنهاج في أصول الفقه و « الكوكب النري في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية » و « التمهيد في تخريج الفروع على الأصول » و « طبقات الشافعية » . توفي سنة ٧٧٢ هـ (انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٢ / ٤١٣ ، خيرات النخب ٦ / ٢٣٣ . الجبر الطالع ١ / ٣٥٢ . بغية الوعاة ٢ / ٩٢) .

(٦) انظر نهاية السؤل ١ / ٢٨٧ .

(بكونه) أي بكون أحد المفهومين (جزء) للفهوم (الآخر) كلفظ
« الممكن » فإنه موضوع للممكن بالإمكان العام والممكن بالإمكان
الخاص^(١) .

(أو) بكونه (لازمه) أي لازم الآخر . كقولهم : طلعت الشمس .
وجلسنا في الشمس . فإن المراد بقولهم « جلسنا في الشمس » ضوء الشمس
اللازم لها .

(٢) وكذا مترادف^(٢) وقوعاً) يعني وكذا^(٣) الخلاف في وقوع المترادف
في اللغة . والصحيح الذي عليه أصحابنا والحنفية والشافعية أنه واقع في اللغة .
في الأسماء والأفعال والحروف . فمن أمثله في الأسماء ، الأسد والسبع والليث
والفضنفر ، فإنها كلها للحيوان للفتس المعروف . وفي الأفعال ، فقد
وجلس ، وكذا ، مضى وذهب ، وفي الحروف ، إلى وحتى لانتهاه الغاية .
قال ابن القيم^(٤) في « روضة المحبين » ، « الأسماء الدالة على مسمى
واحد نوعان ،

(١) انظر نهاية السؤل ١ / ٢٨٧ .

(٢) في ش ، ولنا يترادف .

(٣) في ش ، وقوع .

(٤) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي النمشي . شمس الدين ، أبو عبد الله ، ابن قيم
الجوزية الحنبلي ، الفقيه الأصولي للفسر النحوي . قال عنه الشوكاني : « برع في جميع
العلوم ، وفاق الأقران ، واشتهر في الآفاق ، وتبحر في معرفة مناهج السلف » . من كتبه
« منارج المسكين » و « زاد للماد » و « إعلام للوقفين » و « الطرق الحكمية » و « روضة
المحبين ونزهة للشقائق » توفي سنة ٧٥١ هـ (انظر ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ١١٧ .
البدر الطالع ٢ / ١٤٣ ، شذرات الذهب ٦ / ١٦٨ ، المعر الكفاية ٤ / ٣٦ ، طبقات للسرير
للداودي ٢ / ٩٠ ، بغية الوعاة ١ / ٦٢) .

أحدهما : أنْ تَدُلُّ عليه باعتبار الذات فقط . فهذا هو المترادفُ ترادفاً محضاً ، كالحنطة والبر والقمح ، [والاسم والكنية]^(١) واللقب إذا لم يكن فيه^(٢) مدح ولا ذم ، وإنما أتى^(٣) لمجرد^(٤) التعريف .

والنوع الثاني : أنْ تَدُلُّ على ذات واحدة باعتبار تباين صفاتها ، كأسماء الرب ، وأسماء كلامه ، و [أسماء]^(٥) نبيه ، وأسماء اليوم الآخر . فهذا النوع مترادفٌ بالنسبة إلى الذات ، متباينٌ بالنسبة إلى الصفات .

فالربُّ والرحمنُ والعزیزُ والقديرُ ونحوها تدلُّ على ذات واحدة باعتبار صفات متعددة ، وكذلك البشيرُ والنذيرُ والحاشرُ والعاقِبُ ونحوها ، وكذلك يومُ القيامةِ ويومُ البعثِ ويومُ الجَمْعِ ويومُ التغاينِ ويومُ الآزفةِ ونحوها ، وكذلك القرآنُ والفرقانُ والكتابُ والهدى ونحوها ، وكذلك أسماءُ السيفِ ، فإنْ تعددها بحسبِ^(٦) أوصافِها ، وأوصافِها^(٧) مختلفة ، كاللهندِ والقضبِ^(٨) والصارمِ ونحوها .

قال ، وقد أنكرَ كثيرٌ من الناسِ المترادفَ في اللغة ، وكأنهم أرادوا هذا المعنى ، وأنة مَامينِ اسمين لسمي واحدٍ إلا وبينهما فرقٌ في صفةٍ أو نسبةٍ أو إضافةٍ ، سواء علمت لنا أو لم تُعلم .

(١) زيادة من روضة اللعين .

(٢) في ض ، به .

(٣) في روضة اللعين ، انتهى به .

(٤) في ش ، بمجرد .

(٥) زيادة من روضة اللعين .

(٦) في روضة اللعين ، أوصافٍ وإضافات .

(٧) في ش ، للمضب .

وهذا الذي قالوه صحيحٌ باعتبار الواضع الواحد . ولكن قد يقع الترادفُ باعتبار واضعين مختلفين . يسمى أحدهما للسمى باسم . ويسميه الواضع الآخر باسم غيره . ويشتهر الوضعان عن^(١) القبيلة الواحدة . وهذا كثير .

ومن هنا^(٢) يقع الاشتراك أيضاً . فالأصل في اللغة هو التباين . وهو أكثر اللغة^(٣) . اهـ .

(ولا ترادف في حد غير لفظي ومحدود) أما الحد اللفظي كالحنطة والقمح ، فقد تقدم الكلام أنه من المترادف . وأما غير اللفظي كالإنسان والحيوان الناطق ، فالصحيح أنه غير مترادف ، لأن الترادف من عوارض المفردات ، لأنها الموضوع ، والحد مركب . ولأن دلالة الحد والمحدود على المعنى غير متحدة ، فإن الحد يدل على أجزاء للحدود بالمطابقة ، وللحدود يدل عليها بالتضمن . ولأن للحدود يدل عليها من حيث الجملة والوحدة^(٤) للجمعية ، والحد يدل عليها من حيث التفصيل بذكر الالفة والصورة من غير وحدة .

(ولا) ترادف أيضاً في نحو (شَرَر مَنَر)^(٥) على الصحيح . ونحو شَرَر مَنَر ، حَسَن بَسَن ، وعَطَشَان نَطَشَان ، وشَقَر بَقَر^(٦) ، وشَيْطَان

(١) في ز ، عند .

(٢) في روضة اللجين ، هنا .

(٣) روضة اللجين ص ٦١ ، ٦٢ .

(٤) في ع ، والواحدة ، وفي ض ، ولوحد .

(٥) يقال ، ذهب ماله شَرَر مَنَر ، أي تفرق في كل وجه . (الإتياع للطي ص ٨٧) .

(٦) يقال ، تفرق الغنم شَقَر بَقَر ، إذا تفرقت في كل وجه . (الإتياع للطي ص ١٧) .

التركيب للغير (١)

لَيْطَانٌ^(١) ، وَخَارٌ يَارٌ^(٢) ، وَجَائِعٌ نَائِعٌ ، وَتَقِفٌ لَقِفٌ ، وَخِيَاكُ اللَّهِ وَنِيَاكُ ،
وَأَسْوَانٌ أَتْوَانٌ^(٣) ، أَي حَزِينٌ ، وَتَافَةٌ نَافَةٌ^(٤) ، وَحَلٌ^(٥) بِلٌ ، وَخَفِيرٌ نَقِيرٌ ،
وَعَيْنٌ حَذْرَةٌ بَذْرَةٌ ، أَي عَظِيمَةٌ ، وَغَضٌ بَضٌ^(٦) ، وَخَرَابٌ يَبَابٌ ، وَسَبِجٌ
لَمِجٌ^(٧) ، وَسَبَعٌ لَبَعٌ ، وَشَكِسٌ لَكِسٌ^(٨) ، وَيَوْمٌ عَاكٌ أَاكٌ^(٩) ، إِذَا كَانَ
حَارًا^(١٠) ، وَغَفِيرَتٌ نَفِيرَتٌ ، وَكَثِيرٌ تَثِيرٌ ، وَشَقِينٌ^(١١) لَقِينٌ ، وَثَقَةٌ نَقَةٌ^(١٢) ،
وَهُوَ أَشَقُّ أَمَقُّ خَنْقٌ ، لِلطَّوِيلِ^(١٣) ، وَفَعَلْتُ ذَلِكَ عَلَى رَغْمِهِ وَدَغْمِهِ ، لِأَنَّ
الَّذِي^(١٤) بَعْدَ الْأَوَّلِ تَابِعٌ^(١٥) لَا يَفِيدُ شَيْئًا غَيْرَ التَّقْوِيَةِ ، وَشَرَطُ التَّرَادُفِ أَنْ
يَفِيدَ أَحَدُ لِلتَّرَادُفَيْنِ لَوْ اتَّفَقَا ، لِأَنَّهُ مِثْلُ^(١٦) مُرَادِفِهِ فِي الرِّبَةِ^(١٧) .

-
- (١) يُقَالُ ، هُوَ شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ ، وَهُوَ الَّذِي يَلْزُقُ بِالْشَرِّ ، مِنْ تَوَلَّكُ ، مَا يَلِيطُ بِهِ هَذَا ، أَي
مَا يَلْزُقُ . (الإِتْبَاعُ لِلْحَلْبِيِّ ص ٧٥) .
- (٢) فِي ش ، حَانَ بَانٌ ، وَفِي ز ، جَانُ بَانٌ ، وَفِي ع ض ب ، جَاَزُ بَاَزُ .
- (٣) فِي ش ز ع ض ، أَتْوَانٌ .
- (٤) يُقَالُ لِلشَّيْءِ تَافَةٌ نَافَةٌ ، إِذَا كَانَ قَلِيلًا حَقِيرًا . (الإِتْبَاعُ لِلْحَلْبِيِّ ص ٩٣) .
- (٥) فِي ز ع ض ، وَكَلٌ .
- (٦) كَلَا فِي الإِتْبَاعِ لِلْحَلْبِيِّ ص ٢٧ ، وَفِي ش ، حَضٌ مَضٌ ، وَفِي ز ع ض ب ، خَضٌ مَضٌ .
- (٧) فِي ش ز د ع ، سَمَحٌ لَمَحٌ .
- (٨) يُقَالُ ، إِنَّهُ لَشَكِسٌ لَكِسٌ ، إِذَا كَانَ ضَيْقُ الْخَلْقِ . (الإِتْبَاعُ لِلْحَلْبِيِّ ص ٧٨) وَفِي ز ع ب ض ،
شَكْسٌ لَكْسٌ .
- (٩) فِي ش ز ع ب ض ، لَكٌ .
- (١٠) فِي ش ، حَلَا .
- (١١) فِي ش ز ع ب ض ، فَسِجٌ .
- (١٢) فِي ز ، بَقَةٌ ، وَفِي ش ، لَقَةٌ ، وَفِي ض ، تَقَةٌ نَقَةٌ ، وَفِي ع ، تَقَةٌ لَقَةٌ .
- (١٣) فِي ش ، الطَّوِيلُ .
- (١٤) فِي ز ، بِمَدٍّ .
- (١٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ش .
- (١٦) انْظُرْ تَفْصِيلَ الْكَلَامِ عَلَى الإِتْبَاعِ وَالْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّرَادُفِ فِي (الزَّهْر ١ / ٤١١ - ٤٢٥) ، نَهَايَةُ
السُّوْلِ ١ / ٣٨) وَانْظُرْ كِتَابَ الإِتْبَاعِ لِأَبِي الطَّيِّبِ الْحَلْبِيِّ وَالتَّرَادُفِ وَالْمُزَاوَجَةِ لِابْنِ فَارِسٍ .

(ولا) ترادف أيضاً في (تأكيد) لأن اللفظ المؤكد به تابع للمؤكد .
 فلا يرافقه لعدم استقلاله (وأقارن التابع التقوية) لأنه لم يوضع عيناً^(١) .
 (وهو) أي التابع (على زنة متبوعه) حتى لو وجد ما ليس على زنته .
 لم يُحكَمْ بأنّه من هذا الباب (و) اللفظ (المؤكّد) لمتبوعه (يقوي)
 متبوعه ، لأنّ التأكيد هو التقوية باللفظ (و) يزيد على التقوية بكونه
 ينفي احتمال المجاز^(٢) .

وأنكرت للملاحة كون القرآن كلام الله تعالى بسبب وقوع التوكيد
 فيه ، لزعهم القصور عن تأدية^(٣) ما في النفس ، والله تعالى منزّه عن ذلك .
 وجعلوا^(٤) كون الله تعالى وتقديس خاطب عبادة على نهج لغة العرب .

(ويقوم كلّ مترادف) من مترادفين^(٥) (مقام الآخر في التركيب)
 لأنّ المقصود من التركيب إنّما هو للمعنى دون اللفظ ، فإذا صحّ للمعنى مع
 أحد اللفظين ، وجب أن يصحّ مع الآخر ، لاتحاد معناه^(٦) . ولا يردّ على
 ذلك ما تمبّد^(٧) بلفظه ، كالتكبير ونحوه ، لأنّ اللغ هناك لعارض
 شرعي^(٨) . والبحث هنا من حيث اللغة .

(١) انظر للزهر ١ / ٤٠٢ وما بعدها .

(٢) انظر نهاية السؤل ١ / ٣٧ ، للزهر ١ / ٤٧١ .

(٣) في ش ، تأكيد .

(٤) في ش ، وجعلوا .

(٥) في ش ، المترادفين .

(٦) في ش ، معناه من حيث اللفظ .

(٧) في ش ، تمند .

(٨) في ج ب ، شرع .

« فائدة »

الفائدة في الأصل ، الزيادة تحصل للإنسان ، اسم فاعله من قولك « فابت له فائدة » من باب باع . وأفدت إفادة ، أعطيتة ، وأفدت^(١) منه مبالاً ، أخذتة ، وفائدة العلم والأدب من هذا .

(العلم) من أقسام الجزئي لا الكلّي . وهو (اسم يعين مُسماه) .
فقولنا « اسم » جنس مخرج لما سواه من الأفعال والحروف ، وقولنا « يعينُ مسماه » فصل مخرج للتركيب ، وقولنا (مطلقاً) مخرج لما سوى العلم من المعارف ، فائدة لا يعينة إلا بقرينة ، إما لفظية مثل « أل » ، أو معنوية كالحضور والغيبة^(٢) في أنت^(٣) وهو . وهذا الحد لا ين مالِك^(٤) .
وهو قسمان ،

- قسم شخصي ، وهو الموضوع للحقيقة بقيد الشخص الخارجي ، وهو المراد بقوله (فإن كان التعيين خارجياً فعلم شخص) كجعفر ، علم رجل ، وخرنق ، علم امرأة .

- وأشير^(٥) إلى القسم الثاني بقوله (وإلا) أي وإن لم يكن التعيين خارجياً ، بأن لم يوضع على شخص موجود^(٥) في الخارج ، وإنما وُضع

(١) في ع ، وأفدت .

(٢) في ش ، كانت .

(٣) عُرِفَ أبْن مالِك في « التسهيل » الاسم العلم بقوله ، « هو المخصوص مطلقاً ، غلبة أو تطبيقاً يسمى غير مقدر الشياخ أو الشائع الجاري مجراه » . (تسهيل الفوائد ص ٣٠) ولعل للصف نقلاً تعريفه عن بعض كتبه الأخرى .

(٤) في ش ، وأشار .

(٥) في ش ، موضوع .

للماهية بقيد الشخص^(١) الذهني (ف) عَلمَ (جنس) كإسامة . فإنه عَلمٌ على الأسد بقيد تشخص ماهيته في ذهن الواضع . وكذا ثَقالة على الثعلب . فإن كلاً منهما لم يوضع على واحد من جنسه^(٢) بعينه .^(٣) فتشمل الماهية كُلُّ^(٤) أفراد الجنس . ولا يختص ذلك بما لا يُولَف من الوحوش . بل يكون أيضاً لبعض اللوافيت . كأبي المضاء لجنس الفرس^(٥) .

(و) الاسم (للوضع للماهية مِنْ حيث هي) أي لا بقيد تشخيصاً في^(٦) ذهن ولا عَدَم تشخيصاً^(٧) - كإسد - فهو (اسم جنس)^(٨) .

إذا تقرر هذا . فَعَلمُ الجنس يساوي عَلمَ الشخص في أحكامه اللفظية . مِنْ كونه لا يضاف . ولا يدخل عليه حرف التعريف . ولا ينعتُ بنكرة . ولا يقبح مجيئه مبتدأ . ولا انتصاب النكرة بعده على الحال . ولا يُصرف منه ما فيه سبب زائد على العَلَمية .

ويفارقه من جهة للمنى لمعومه . إذ هو خاص شائع في حالة^(٩) واحدة . فخصوصه باعتبار تمييزه الحقيقة في ذهن . وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قطعاً مِنْ تلك الحقيقة في الخارج^(١٠) .

(١) في ش . التشخص .

(٢) في ع . جنس .

(٣) في ز . فتشمل للماهية على .

(٤) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٣٢ وما بعدها . للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢٧٨ / ١ .

(٥) (١) في ض . شخصاً .

(٦) انظر للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢٧٨ / ١ .

(٨) في ش . جهة .

(٩) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٣٢ .

وأما الفرقُ بينَ عَلمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ ، فقال بعضهم ، إنَّ اسمَ الجنسِ الذي هو أَسَدٌ ، موضوعٌ لفردٍ مِنْ أَفرادِ النوعِ لا^(١) بَمِثْلِهِ ، فالتمدُّدُ فيه مِنْ أَصْلِ الوَضْعِ . وإنَّ عَلمَ الجنسِ الذي هو أَسَامة ، موضوعٌ للحَقِيقَةِ لِلتَّحْدِيدِ فِي الذَّهْنِ . فَإِذَا أُمْلِقَتْ أَسَداً عَلَى وَاحِدٍ ، أُمْلِقَتُهُ عَلَى أَصْلِهِ وَضِيعِهِ ، وَإِذَا أُمْلِقَتْ أَسَامةٌ عَلَى الْوَاحِدِ^(٢) ، فَإِنَّمَا أُرِدَّتِ الْحَقِيقَةُ ، وَيُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ التَّمَدُّدُ فِي الْخَارِجِ . فَالْتِمَدُّ^(٣) فِيهِ ضَرْبَانَا لَا قَصْدًا بِالْوَضْعِ .

وَيَتَسَاوَيَانِ فِي صَدَقَتِهِمَا عَلَى صُورَةِ الْأَسَدِ ، إِلَّا أَنَّ عَلمَ الجنسِ وَضَعَ لَهَا مِنْ حَيْثُ خُصُوصَتُهَا بِاسْتِحْضَارِهَا فِي الذَّهْنِ ، وَاسْمُ الجنسِ وَضَعَ لَهَا مِنْ حَيْثُ عُمُومَتُهَا .



(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش ، واحد .

(٣) في ش زد فالتمدُّد .

« فَضْلٌ »

(الحقيقة) فمِثْلُهُ ، من الحقِّ . ثم إن كانَ بمعنى الثابت ، فهي ^(١) اسم فاعل ، وإن كانَ بمعنى المُنْبَت ، فهي ^(٢) اسم مفعول . .

وهي ^(٣) أَقْسَامٌ ، (لنوِيَّةٌ) أي منسوبةٌ إلى اللّفة (وهي) من حيثُ نسبتُها إلى اللّفة ^(٤) ، (قولٌ) أي لفظٌ غيرُ مهملٍ (مستعملٌ) لأنَّهُ قبلُ الاستعمالِ لا حقيقةً ولا مجازاً (في وضعٍ ^(٥) أولٍ) مخرجٌ للمجاز ، لأنَّهُ بوضعٍ ثانٍ ، وتخلَّ فيه أسماءُ الأجناسِ ^(٦) . .

^(٧) وهي أَقْسَامٌ ،

الأول ^(٨) ، (لنوِيَّةٌ) أي منسوبةٌ إلى اللّفة . (وهي) من حيثُ نسبتُها إليها - بالنسبة إلى العرفية والشرعية - (الأصلُ) أي الأسبقُ ^(٩) (كاسدٌ) وأعلامها كاسامة ^(١٠) .

(١٦٨٢) في ب ، فهو .

(١٧) ساقطة من ش ، وفي ب ، وهي أقسام (لنوِيَّةٌ) أي منسوبة إلى اللّفة .

(١٨) في ش ، موضع .

(١٩) انظر تفصيل الكلام على الحقيقة وأقسامها في (شرح تنقيح الفصول ص ٤٢ وما بعدها ، للحلي على جمع الجوامع ٣٠٠ / ١ وما بعدها ، العضد على ابن الحاجب ١٣٨ / ١ وما بعدها ، للزهر ٣٥٥ / ١ وما بعدها ، الإحكام للآمدي ٢٦ / ١ وما بعدها ، إرشاد الفحول ص ٢١ ، روضة الناظر وشرحها لبران ٨ / ٢ وما بعدها ، للعمدة البصري ١٦ / ١ وما بعدها ، فوائذ الرحمة ص ٢٠٣ / ١ ، الطراز ٤٦ / ١ - ٥٩ ، الصاحبى ص ١٩٦ ، مقدمة التفسير للراغب الأصبهاني ص ٥٨٩) .

(٢٠) ساقطة من ز .

(٢١) في ض ، القسم الأول . وكلمة « الأول » ساقطة من ب .

(٢٢) في ش ، كاسد .

(و) القسم الثاني ، حقيقة (عرفية) وهي ، (ما) أي قول (خُصَّ عَرَفًا) أي في العرف (ببعض مسمياته) وإن كَانَ وَضَعَهَا للجميع حقيقة .

ثم اعلم أَنَّ الحقيقةَ العرفيةَ إما أَنْ تكونَ عامةً ، وهي أَنْ لا يختصَّ تخصيصها بطائفةٍ دونَ أخرى (كدائبة) فَإِنَّ وَضْعَهَا بِأصلِ اللغةِ لكلِّ ما يدبُّ على الأرضِ مِنْ ذِي حافِرٍ وغيره ، ثم هَجَرَ الوَضْعَ الأوَّلَ ، وصارتُ في العرفِ حقيقةً (للفرس) ولكلِّ ذاتِ حافِرٍ .

وكذا ما شاعَ استعمالُهُ في غير موضوعه اللغوي ، كالغائِطِ والعذرةِ والراوية . فَإِنَّ حقيقةَ الغائِطِ ^(١) ، للمطمئنِّ من الأرضِ ، والعذرةِ ، فناءُ الدارِ ، والراويةِ ، الجملُ الذي يُسْتَقَى عليه الماءُ .

(أو) تكونَ (خاصة) ، وهي ما خَصَّتْهُ كُلُّ طائفةٍ مِنْ ^(٢) الأسماءِ بشيءٍ مِنْ مصطلحاتهم ، كمبتدأ وخبر وفاعل ومفعولٍ ونعتٍ وتوكيدٍ ، في اصطلاح النعاة ، وتقضٍ وكُشْرٍ وقلبٍ في اصطلاح الأصوليين ، وغير ذلك مما اصطُلِحَ عليه أربابُ كُلِّ فَنٍ .

(و) القسمُ الثالثُ ، حقيقةٌ (شرعيةٌ واقعةٌ منقولةٌ) وهي ، (ما استعمله ^(٣) الشرعُ كصلاةٍ للأقوالِ والأفعالِ و) استعمالِ (إيمانٍ لعقيدٍ بالجنانِ ، ونطقي باللسانِ ، وعملٍ بالأركانِ . فَتَخَلَّ كُلُّ الطاعاتِ) .

(وهما) أي الصلاةُ والإيمانُ (لَفَةً) أي في اللغة ، (الدعاءُ ، والتصديقُ بما غَابَ) يعنى أَنَّ الصلاةَ في اللغةِ ، الدعاءُ ، والإيمانُ ^(٤) في اللغةِ ، ، التصديقُ بما غَابَ . .

(١) في ش ، العذرة .

(٢) ساقطة من ز .

(٣) في ش ، يستعمله .

(٤) ساقطة من ض .

وَيَجُوزُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِيهِ - أَيِ فِي الْإِيمَانِ - بِأَنْ تَقُولَ ، « أَنَا مُؤْمِنٌ إِنَّ شَاءَ
 اللَّهُ » . نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ،
 وَحَكَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ^(١) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ^(٢) .

وَقَالَ ابْنُ عُقَيْلٍ ، يُسْتَحَبُّ ، وَلَا يَقْطَعُ لِنَفْسِهِ .
 وَمَنْعَ ذَلِكَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ ^(٣) وَأَصْحَابُهُ وَالْأَكْثَرُ . لِأَنَّ التَّصَدِيقَ
 مَعْلُومٌ ^(٤) لَا يَتَرَدَّدُ فِيهِ عِنْدَ تَحْقِيقِهِ ، وَمَنْ تَرَدَّدَ فِي تَحْقِيقِهِ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا . وَإِنْ
 لَمْ يَكُنْ لِلشَّكِّ وَالتَّرَدُّدِ . فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ ، أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا « دَعَا لِلْإِيهَامِ .
 وَاسْتَبْدَلَ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ بِوَجْهِهِ ،

(١) هُوَ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ غَالِلٍ بْنُ حَبِيبٍ . أَحَدُ السَّابِقِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ .
 وَلِلْهَاجَرِينَ إِلَى الْحَبْشَةِ وَالْمَدِينَةِ . شَهِدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ هَدْرًا وَاحِدًا وَالْغُنْدُقَ وَبَيْعَةَ الرِّضْوَانِ
 وَسَائِرَ الْمَشَاهِدِ . وَشَهِدَ لَهُ الرِّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْجَنَّةِ . تَوَفَّى سَنَةَ ٣٢ هـ (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ
 فِي الْإِسَابَةِ ٢ / ٣٦٨ وَمَا بَعْدَهَا . الْاسْتِجَابَ ٢ / ٣٦٦ وَمَا بَعْدَهَا . تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللِّغَاتِ
 ٢٨٨ / ١ وَمَا بَعْدَهَا) .

(٢) انْظُرْ كِتَابَ السَّنَةِ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ ص ٧٢ ، ٨٥ . الْإِيمَانُ لَا يَنْ تَيْمِيَّةً ص ٣٧٤ . الْإِيمَانُ لِأَبِي
 حَبِيدٍ الْقَلَسْرِ بْنِ سَلَامٍ ص ٦٧ وَمَا بَعْدَهَا . فِتَاوَى السَّبْكِ ١ / ٦٣ وَمَا بَعْدَهَا . وَقَدْ حَكَى ابْنُ
 تَيْمِيَّةٍ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ سَأَلَ . هَلْ تَقُولُ ، نَحْنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ؟ فَقَالَ ، نَقُولُ نَحْنُ لِلْمُؤْمِنِينَ . ثُمَّ
 عَظَّمَ التَّعْيِيَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ، « زَمِعَ هَذَا ظَمٌّ يَنْكَرُ عَلَى مَنْ تَرَكَ الْإِسْتِثْنَاءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَصْدُهُ
 قَصْدُ الْمُرَجَّةِ . إِنَّ الْإِيمَانَ مَجْرَدُ الْقَوْلِ ، بَلْ تَرَكَهُ لِمَا يَعْلَمُ أَنَّ فِي قَلْبِهِ إِيمَانًا . وَإِنْ كَانَ لَا يَجُزُّ
 بِكَمَالِ إِيْمَانِهِ » . (انْظُرْ الْإِيمَانُ لَا يَنْ تَيْمِيَّةً ص ٣٨٢) .

(٣) هُوَ التَّنَمَانُ بْنُ ثَابِتٍ بْنُ زَوْطَى بْنِ مَاهٍ مَوْلَى تَيْمِ اللَّهِ بْنِ ثَمَلَةَ . الْإِمَامُ الْفَقِيهُ وَالْمُجْتَهِدُ
 الْكَبِيرُ . وَصَاحِبُ الْفَضَائِلِ الْكَثِيرَةِ . قَالَ ابْنُ الْبَارَكِ « مَا رَأَيْتُ فِي الْفَقْهِ مِثْلَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَا
 رَأَيْتُ أَوْعَى مِنْهُ » . وَلَدَ سَنَةَ ٨٠ هـ وَتَوَفَّى بِبَغْدَادَ سَنَةَ ١٥٠ هـ (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الطَّبَقَاتِ السَّنِيَّةِ
 ٨٦ / ١ - ٩٤ ، تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللِّغَاتِ ٢ / ٣٦٦ وَمَا بَعْدَهَا . وَفَيَاتُ الْأَصْحَانِ ٥ / ٣٩ وَمَا
 بَعْدَهَا . شَفَرَاتُ الذَّهَبِ ١ / ٣٢٧ وَمَا بَعْدَهَا) .

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ شَيْءٍ .

أحدها ، أَنَّ الاستثناء للتبرك بذكر الله تعالى ، والتأكيـد بإحاطة الأمور إلى مشيئة الله تعالى ، والتبري من تزكية النفس والإعجاب بحالها .
 الثاني ، أَنَّ التصديق الإيمانى للنوط به النجاة أمر قلبى خفى ، له معارضاـت خفية كثيرة من الهوى والشيطان والخذلان . فالمرء - وإن كان جازماً بحصوله - لكنه ^(١) لا يأمن أن يشوبه شيء من منافيات النجاة ، ولا سيما عند ^(٢) تفاصيل الأوامر والنواهي الصعبة المخالفة للهوى وللمستلذات من غير علم له بذلك . فلذلك يفوض حصوله إلى مشيئة الله تعالى .
 الثالث ، أَنَّ الإيمان ثابت في الحال قطعاً من غير شك فيه . لكن ^(٣) الإيمان الذي ^(٤) هو علم ^(٥) الفوز وآية النجاة إيمان للموافاة ^(٦) . فاعتنى السلف به وقرنوه بالشيئة ، ولم يقصوا الشك في الإيمان الناجز ^(٧) .

وأما الإسلام ، فلا يجوز الاستثناء فيه . بأن يقول ، « أنا مسلم إن شاء الله » ، بل يجزم به . قاله ^(٨) ابن حمدان ^(٩) في « نهاية المتدينين » . وقيل ، يجوز إن شرطنا فيه العمل .

(١) في ض ب ز ، لكن .

(٢) ساقطة من ع .

(٣) في ش ، لأن .

(٤) في ش ، على .

(٥) أي أن من وافى ربه على الإيمان فهو المؤمن ، ومن وافاه بغير الإيمان الذي أظهره في الدنيا علم في عاقبته أنه لم يكن قط مؤمناً . (انظر الإيمان لابن تيمية ص ٣٧ . أصول الدين للبغدادى ص ٢٥٣ . فتاوى السبكي ١ / ٦٦) .

(٦) انظر تفصيل الكلام على الاستثناء في الإيمان في (فتاوى السبكي ١ / ٦٣ - ٧٢ ، أصول الدين

للبغدادى ص ٢٥٣ ، السنة للإمام أحمد ص ٧٢ / ٨٥ . الإيمان لابن تيمية ص ٣٦٦ - ٣٩٣) .

(٧) في ش ، الإمام أحمد .

(وقد تصيرُ الحقيقةُ) اللغويةُ ، وهي وضعُ الدائية لكلِّ ما دبَّ (مجازاً) في العرفِ . يعني أنا إذا أطلقنا الدائيةَ في العرفِ لكلِّ ما دبَّ كانَ ذلكَ مجازاً فيه . (وبالعكس) أي وقد يصيرُ للجازِ - وهو إطلاقُ الدائية على ذواتِ الأربع - في اللغة حقيقةً في العرفِ ^(١) .

(والمجازُ) وزنه مفعَل ، من الجوازِ ، وهو العبورُ والانتقالُ . فأصله ^(٢) « مَجْوزٌ » بفتح الميم والواو ، نُقِلَتْ حركةُ الواو إلى الجيم . فسكنتِ الواو ^(٣) وانفتح ما قبلها وهو الجيم ، فانقلبتِ الواو ألفاً على القاعدة ، فصارَ مجازاً .

والمفعَل يكون مصدراً واسمَ مكانٍ واسمَ زمانٍ . فالمجازُ بالمعنى الاصطلاحي ، إما مأخوذةٌ من المصدرِ أو من اسمِ المكانِ لا من اسمِ الزمانِ . لعدمِ العلائقيةِ فيه ، بخلافهما . فإنه إن كانَ من المصدرِ فهو متجوزٌ به ^(٤) إلى الفاعلِ للملائمةِ ، كَعَدَلَ بمعنى عادلٍ ، أو من المكانِ له ، فهو من إطلاقِ المعلِّ على الحالِّ ^(٥) .

ومع ذلك ففيه تجوزٌ آخر ، لأنَّ الجوازَ حقيقةً للجسمِ لا للفظِ ، لأنه غرضٌ لا يقبلُ الانتقالَ ، فهو مجازٌ باعتبارين ، لأنه ^(٦) مجازٌ منقولٌ من مجازِ آخر ، فيكونُ بمرتين . فالمجازُ هو اللفظُ الجائزُ من شيءٍ إلى آخرِ

(١) في ز ، العرف وهو المجاز .

(٢) في ز ، وأصله .

(٣) في ش ، حركة الواو .

(٤) ساقطة من ش .

انظر الضد على ابن الحاجب وحاشية الجرجاني عليه ١ / ١٢١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢ .

حاشية البستاني على شرح جمع الجوامع ١ / ٣٤ .

(٦) في ش ، لا أنه .

تشبيهاً بالجسم المنتقل من موضع إلى آخر^(١) .
 وخذه في الاصطلاح^(٢) (قول مستعمل) احتراز^(٣) به عن اللململ وعن
 اللفظ قبل الاستعمال ، فإنه لا حقيقة ولا مجاز .
 وقولنا (بوضع ثان) احتراز من الحقيقة ، فإن استعماله فيها بوضع
 أول .

وقولنا (لعلاقة) احتراز من الأعلام للنقولة ، لأن نقلها ليس
 لعلاقة^(٤) .

والعلاقة هنا ، للشائبة الحاصلة بين المعنى الأول والمعنى الثاني ،
 بحيث ينتقل الذهن بولسطتها عن محل الجاز إلى الحقيقة^(٥) .

(١) انظر كشف الأسرار على أصول البزدوي ١ / ٦٢ . الطراز ١ / ٦٨ . الفوائد للشوق إلى علوم القرآن
 لابن القيم ص ١١ .

(٢) انظر تفصيل الكلام على الجاز في الإصلاح في (شرح تنقيح الفصول ص ٤٤ وما بعدها .
 الإحكام للأمني ١ / ٢٨ وما بعدها ، الحدود للباي ص ٥٢ ، شرح الروضة لبدوان ١ / ١٥ ،
 الزهر ١ / ٣٥٥ - ٣٦٨ ، للتمند للبصري ١ / ١٧ وما بعدها ، المضد على ابن الحاجب ١ / ١٤١ وما
 بعدها ، للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٠٥ وما بعدها ، إرشاد الفحول ص
 ٢١ وما بعدها ، فوائد الرحموت ١ / ٢٠٣ ، للتصفي ١ / ٣٤١ ، الخصائص ٢ / ٤١٢ وما بعدها ،
 الطراز ١ / ٦٤ وما بعدها ، الإشارة إلى الإيجاز ص ٢٨ ، التمهيد للأسنوي ص ٤٦ ، الصاحبى
 ص ١٧٧) .

(٣) في ش : احترازاً .

(٤) ويستثنى من ذلك الأعلام التي تلمح فيها الصفة . قال تاج السبكي في شرح للنهاج ، « إن
 للجاز يدخل في الأعلام التي تلمح فيها الصفة كالأسود والحارث » وحكاة عن الفزالي .
 (انظر الزهر ١ / ٣٦١ ، للتصفي ١ / ٣٤٤) . كما أنه لا مانع من التجوز باستعمال العلم في
 معنى مناسب للمعنى العلمي ، كقولك ، رأيت اليوم حاتماً ، تريد به شخصاً غيره شبيهاً له في
 الجود ، فيكون مجازاً . (البناني على جمع الجوامع ١ / ٣٣٢)

(٥) قال الشريف الجرجاني ، فيفهم للمعنى المجازي باعتبار ثبوت الصفة له ، كإطلاق الأسد على

لأنه لو لم تكن علاقة بين المعنيين ، لكان الوضع بالنسبة إلى المعنى الثاني أول^(١) ، فيكون حقيقة فيهما^(٢) . وتعتبر في اصطلاح التخاطب بحسب النوع .

وهي - بفتح العين - على الأصلي في المعاني . - وبكسرهما - على التشبيه بالأجسام ، من علاقة السوط .

(ولا يعتبر لزوم^(٣) ذهني بين المعنيين) فإن أكثر المجازات للمعبرة عارية عن اللزوم الذهني .

(وصير إليه) أي إلى المجاز (لبلاغته) أي بلاغة المجاز ، كصلاحيته للسمع والتجنس ونحوهما^(٤) . أو (أو يقلها) على اللسان ، كالمعول عن لفظ الخنثي^(٥) - بفتح الخاء للمعجمة ، وسكون النون ، وفتح الفاء ، وكسر الشجاء . للاشتراك في صفة الشجاعة . إذ لها فيه ظهور ومزيد اختصاص . فينتقل ذهن منه إلى هذه الصفة . (حاشية الجرجاني على شرح المعتمد ١ / ١٤٢) وفي ش ، للحل .

(١) في ع ، أولى .

(٢) ويكون اللفظ مشتركاً لا مجازاً . (الامدي ١ / ٦٩) وقال في الطراز ، « لأننا إنما قلنا أسد ، ونريد به الرجل الشجاع ، فإنه مجاز ، لأنه أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب ، والخطاب إنما هو خطاب أهل اللغة .. وهو غير مفيد لما وضع له أولاً . فإنه وضع أولاً بإزاء حقيقة الحيوان للخصوص . وقلنا لملاقة بينهما ، لأنه لولا توهم كون الرجل بمنزلة الأسد في الشجاعة . لم يكن إطلاق اللفظ عليه مجازاً . بل كان وضماً مستقلاً » .

(الطراز ١ / ٦٤) .

(٣) في ش ، لازم .

(٤) قال في الطراز (٢ / ٨) ، « اعلم أن أرباب البلاغة وجهابذة أهل الصناعة مطبقون على أن للجاز في الاستعمال أبلغ من الحقيقة ، وأنه يلطف الكلام ويكسبه حلاوة ويكسوه رشاقة . والغم فيه قوله تعالى « فاصنع بما توتر » وقوله « ودعياً إلى الله بإنائه سراجاً نيراً » فلو استعمل الحقائق في هذه المواضع لم تعط ما أعطى للجاز من البلاغة ... » . ونظر الحلبي على جمع الجولع ١ / ٣٩ وما بعدها .

(٥) في ش ، الخنثيين .

القاف، وإسكانٍ للشَّئَاءِ من تحب، وآخره قاف - ، اسمٌ للداهية . إلى لفظِ
 النائية^(١) أو^(٢) الحادثة (ونحوهما) أي نحو بلاغةٍ للجاز وثقلِ الحقيقةِ
 مِنْ^(٣) بشاعةِ اللفظِ^(٤) ، كالتعبيرِ بالفائِظِ عن الخارج^(٥) .
 ومن ذلك جهلُ المخاطبِ الحقيقةَ ، أو كَوْنُ للجاز أشهرَ منها ، أو كَوْنُهُ
 معلوماً عندَ للتخاطبتين^(٦) ، ويقصدان إخفاءَهُ عَنْ غيرهما ، أو عِظَمُ معناه
 « كسلام الله على المجلسِ العالي » فهو أرفعُ في المعنى مِنْ قوله « سلام الله
 عليك »^(٧) ، أو كَوْنُ للجاز أدخل^(٨) في التحقيرِ لمن يريده^(٩) .
 (وَتَتَجَوَّزُ) أي ويَصَارُ إلى للجاز في خمسةٍ وعشرين نوعاً مِنْ أنواعِ
 العلاقةِ .



(١) في ش ، الدلعية .

(٢) في ع ، و .

(٣) ساقطة من ش ز ع .

(٤) في ش ، اللفظ به .

(٥) انظر للحلي على جمع الجولع وحاشية البناني عليه ٣٠٩ / ١ .

(٦) في ش ض ب ع ، للمخاطبتين .

(٧) قال في الطراز (٨٠ / ١) - في مرض كلامه عن أسباب المدول إلى للجاز - « أما أولاً ،
 فلأجل التعظيم . كما يقال ، سلام الله على الحضرة العلية والمجلس الكريم . فيعدل عن اللقب
 الصريح إلى للجاز تعظيماً لحال المخاطب . وتشريفاً لذكر اسمه عن أن يخاطب بلقبه . فيقال
 سلام الله على فلان . ولما ثانياً ، فلأجل التحقير . كما يعبر عن قضاء الوطر من النساء
 بالوطء . وعن الاستطابة بالفائظ . ويترك لفظ الحقيقة لستحقاق له وتنزهاً عن التلفظ به لما
 فيه من البشاعة واللفظ » .

(٨) في ش ، دخلوا .

(٩) انظر في أسباب المدول إلى للجاز (الخصائص لابن جني ٤١٢ / ٢ - ٤١٧ . الطراز ٨٠ / ١ وما
 بعدها . للحلي على جمع الجولع وحاشية البناني عليه ٣٠٩ / ١ وما بعدها . المضد على ابن
 العاجب وحواشيه ١٥٨ / ١ وما بعدها) .

[النوع] الأول

إطلاق السَّبَب على المَسْبَب

وهو أربعة أقسام^(١) ،

القسم الأول : القابلي . وهو المثار إليه بقوله (بسبب قابلي) أي
عن مسبب . وهو تسمية الشيء باسم قابله^(٢) . كقولهم « سأل الوادي » .
والأصل ، سأل الماء في الوادي . لكن لما كان الوادي سبباً قابلاً لسيلان الماء
فيه . صار للماء من حيث القابلية كالمسبب^(٣) له . فوضِع لفظ الوادي
موضعة .

القسم الثاني : السبب الصوري .^(٤) وهو المثار إليه بقوله (وصوري)
أي وبسبب^(٥) صوري^(٦) . كقولهم ، « هذه صورة الأمر والحال^(٧) » . أي
حقيقته^(٨) .

(١) انظر تفصيل الكلام في إطلاق السبب على السبب في (الإشارة إلى الإيجاز ص ٥٢ - ٥٥ .
الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ص ١٦ وما بعدها . البرهان ٢ / ٣٦٠ وما بعدها . شرح الروضة
لبهران ٢ / ٧٧ . الطراز ١ / ٦٩ وما بعدها . الزهر ١ / ٣٥٩ . التمهيد للأسنوي ص ١٧) .

(٢) في ش ، قاله .

(٣) في ش زع ض ب ، السبب . وهو تصحيف .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ض د ، وسبب .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) هذا المثال لإطلاق السبب الصوري على السبب غير واضح . وقد مثل له الفخر الرازي والأسنوي
والشوكاني بإطلاق اليد على القدرة . قال الأسنوي ، فإن اليد لها صورة خاصة يتأتى بها
الاعتدال على الشيء . وهو تجويف واحتها ، وصغر عظمها . وانفصال بعضها عن بعض ليتأتى

القسم الثالث ، السببُ الفاعلي . وهو المشار إليه بقوله (وفاعلي) أي وبسبب^(١) فاعلي . كقولهم « نَزَلَ السحابُ » أي المطرُ . لكنَّ فاعليته باعتبار العادة^(٢) . كما تقولُ « أحرقت النارُ » . وكقولهم للمطر سماء ، لأنَّ السماءَ فاعلٌ^(٣) مجازي للمطر . بدليل قولهم « أمطرت السماءُ » . وقال الشاعر :

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَغِيْنَاءَ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا^(٤)
أي المطرُ .

القسم الرابع : الغائي^(٥) . وهو المشار إليه بقوله (وغائي) أي ويتجاوزُ بسببِ غائي (عن سببٍ) كسمية العصور خمراً ، والحديد خاتماً ، والمعدن تكاحاً ، لأنَّه غايتهُ .

== به وضع الشيء في الراحة ، وتنقبض عليه المطام الدقائق للنفصلة . ويتأتى دخولها في النافذ الضيقة . (انظر التمهيد للأسنوي ص ٤٧ ، للزهر ١ / ٣٥٩ . إرشاد الفحول ص ٢٤) والتعبير باليد عن القدرة كما يقول العلامة ابن القيم جاء في القرآن الكريم في مواضع كثيرة كقوله تعالى ((يأيتها النبي قل لمن في أيديكم من الأسرى)) وقوله سبحانه ((تبارك الذي بيده الملك)) . (انظر الفوائد المشوق إلى علوم القرآن لابن القيم ص ٢٩ . الإشارة إلى الإيجاز للمع ابن عبد السلام ص ٨١) .

(١) في ش ز ، وسبب .

(٢) قال الأسنوي : فإن الفاعل حقيقة هو الرب سبحانه . (التمهيد ص ٤٨) .

(٣) ساقطة من ض .

(٤) سبق تخريج البيت وشرحه في ص ١٧٧ .

(٥) في ش ، وهو الغائي .

النوع الثاني^(١)

إطلاق العلة على المعلول

وهو المراد بقوله (وبعلّة) أي عَنْ معلولٍ ، كما يأتي في المتن . كقولهم « رأيت الله في كل شيء » لأنّهُ سبحانه وتعالى مُوجدُ كل شيءٍ وعلتهُ ، فأطلق لفظهُ عليه . ومعناه ، رأيتُ كل شيءٍ ، فاستدللتُ به على الله تعالى .

النوع الثالث

إطلاق اللازم على الملزوم

وهو المراد بقوله (ولازم) أي ويُتجاوز بـلازمٍ عن ملزومٍ ، كسمية السقفِ جداراً^(٢) . وفنه قول الشاعر^(٣) ،

قَوْمٌ إِذَا خَازِبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ

يريدُ بشدّ الإزار ، الاعتزالُ عن النساءِ . ومنهُ إطلاقُ للسّ على الجماعِ غالباً ،^(٤) لأنّهُ قد يكونُ الجماعُ بحائلٍ^(٥) .

(١) ساقطة من ز .

(٢) انظر في الكلام على هذا النوع (مشترك الأقران ١ / ٢٥١ ، البرهان ٢ / ٢٧٠) .

(٣) هو الأخطل التغلبي . (انظر ديوان الأخطل ص ٨٤) .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) الكوكب للثير^(٦)

النوع الرابع

إطلاق الأثر على المؤثر

وهو المراد بقوله (وأثر) أي عن مؤثر ، كتسمية ملك الموت موتاً ، وكقول الشاعر يصف ظبية^(١) :

فإننا هي إقبال وإدبار

النوع الخامس

إطلاق المحل على الحال

وهو المراد بقوله (ومحل) أي عن حال ، كقوله ﷺ للمعبس^(٢) « لا يَفْضَحُ اللهُ فَاكٌ^(٣) » أي أسنانك ، إذ الفم محل الأسنان . وكتسمية المال

(١) ساقطة من ش .

(٢) البيت للخنساء في قصيدة طويلة تروى أخاها صخرأ ، وصدره ،

تَرْتَعُ مَارَتَتْ ، حتى إذا لاكُرَتْ .

وللعنى ، أنها هي ذات إقبال وإدبار . (انظر ديوان الخنساء ص ٤٨ . الكامل للمبرد ٢٨٧ / ١) .

(٣) هو الصحابي الجليل العباس بن عبد المطلب بن هاشم ، أبو الفضل ، عم النبي ﷺ ، أجدود قريش كفاً ، وأوصلهم رحماً ، وفيه قال عليه الصلاة والسلام ، « من أذى العباس فقد أذاني » . فإنما غم الرجل صنو أبيه . وقد كان رئيساً في قومه زمن الجاهلية ، وإليه كانت عمارة المسجد الحرام والسقاية قبل الإسلام . توفي بالمدينة سنة ٣٢ هـ . (انظر ترجمته في الإصابة ٣٨١ / ٢ ، الاستيعاب ٩٤ / ٣ وما بعدها ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٥٧ / ١ . صفة الصفوة ٥٠٦ وما بعدها) .

(٤) الحديث أورده ابن الأثير في النهاية وابن منظور في اللسان على أن النبي ﷺ قاله للمعبس في رواية وللناقة الجمدي في رواية أخرى . وحكى ابن قتيبة في الشعر والشعراء وابن كثير في

كيساً . كقولهم^(١) . « هاب الكيس » . والمراد ، المال الذي فيه^(٢) .

النوع السادس

إطلاق الكل على البعض

وهو المراد بقوله (وَكُلُّ) أي عَنْ بعض^(٣) . ومنه قوله تعالى ﴿ يَجْمَعُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾^(٤) أي أَنَامِلَهُمْ^(٥) .

== البداية والنهاية وأبو نعيم في أخبار أصبهان وابن عبد البر في الاستيعاب وابن حجر في الإصابة أن النبي ﷺ قاله للناطقة الجمدي . ثم قال ابن عبد البر ، روينا هذا الخبر من وجوه كثيرة عن الناطقة الجمدي من طريق يعلى بن الأشدق . وقال ابن كثير ، أخرجه البزار والبيهقي . وقال الحافظ ابن حجر ، أخرجه البزار والحسن بن سفيان في مسنديهما وأبو نعيم في تاريخ أصبهان والشرازي في الأتقاب كلهم من رواية يعلى بن الأشدق . وأخرجه النارقطني في اللؤلؤة والمختلف وابن السكن في الصحابة والسلفي في الأربعمين البلبلية والرحبي في كتاب العلم من طرق أخرى . ١ هـ (انظر الإصابة ٣ / ٥٣٩ . الاستيعاب ٣ / ٥٨١ . أخبار أصبهان ١ / ٧٣ . البداية والنهاية ٦ / ١٦٨ . الشمن والشراء ١ / ٢٨٩ . النهاية ٣ / ٤٥٣ . لفظائق ٣ / ١٢٣ . لسان العرب ٧ / ٢٥٧) .

(١) في ض ب ، لقولهم .

(٢) انظر تفصيل الكلام على هذا النوع في (الإشارة إلى الإيجاز ص ٨١ ، الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ٢٩ وما بعدها ، معترك الأقربان ١ / ٢٥٢ ، التمهيد للأسنوي ص ٥٠ ، البرهان ٢ / ٢٨١) .

(٣) انظر تفصيل الكلام على هذا النوع في (معترك الأقربان ١ / ٢٤٩ ، الطراز ١ / ٧٢ . الإشارة إلى الإيجاز ص ٦٨ ، الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ٣٣ ، البرهان ٢ / ٢٧٧ ، الحلبي على جمع الجوامع ١ / ٣١٩) .

(٤) الآية ١٩ من البقرة .

(٥) قال السيوطي ، ونكتة التمييز عنها بالأصابع الإشارة إلى إدخالها على غير المتبادر مبالغة في الفرار ، فكأنهم جعلوا فيها الأصابع . (معترك الأقربان ١ / ٢٤٩) .

النوع السابع

إِطْلَاقُ الْمُتَعَلِّقِ - بِكسر اللام على الْمُتَعَلِّقِ - بفتحها -

والمرادُ المتعلِّقُ الحاصلُ بينَ ^(١) للمصدر واسمِ الفاعلي واسمِ المفعولِ ، فشمِلَ سِتَّةُ أَقْسَامٍ ^(٢) . وهو المرادُ بقوله (وَمُتَعَلِّقٌ) بكسر اللام أي عن مُتَعَلِّقٍ بفتحها .

القسم الأول - من السِتَّةِ - ، إِطْلَاقُ المصدرِ على اسمِ المفعولِ . ومن ذلك قوله تعالى ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ ^(٣) أي مخلوقة .

الثاني ، عكسُهُ ، وهو إِطْلَاقُ اسمِ المفعولِ على المصدرِ . ومنه قوله تعالى ﴿ بِأَيِّكُمْ الْفِتْنَةُ ﴾ ^(٤) أي الفتنة .

القسم الثالث : إِطْلَاقُ المصدرِ على اسمِ ^(٥) الفاعلي ، كقولهم ، « رجلٌ عدلٌ » أي عادلٌ .

الرابع ، عكسُهُ ، وهو إِطْلَاقُ اسمِ الفاعلي على المصدرِ ، كقولهم ، « قُم قائماً » ^(٦) ، وكقولهم ، « يخشى اللائمة » يعني اللوم .

(١) في ش ، من .

(٢) انظر تفصيل الكلام على هذا النوع في (الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ١١ - ١٦ . الإشارة إلى الإيجاز ص ٤٣ وما بعدها ، معترك الأقران ١ / ٢٥٥ وما بعدها ، اللطفي على جمع الجوامع ١ / ٣٩ ، البرهان ٢ / ٢٨٥) .

(٣) الآية ١١ من لقمان .

(٤) الآية ٦ من القلم .

(٥) ساقطة من ض ن ب .

(٦) أي قِياماً . (اللطفي على جمع الجوامع ١ / ٣٩) .

القسم الخامس : إطلاق اسم الفاعل على [اسم] للفعول . ومنه قوله تعالى ﴿ مِنْ مَاءٍ ذَاقُوا ﴾ ^(١) أي مدفوق ، و ﴿ عِشَّةً رَاضِيَةً ﴾ ^(٢) أي مرضية .
 السادس : عكسه ، إطلاق ^(٣) اسم الفعول على اسم ^(٤) الفاعل . ومنه قوله تعالى ﴿ جَبَابًا مُشْتَوًى ﴾ ^(٥) أي سائراً .

إذا تقرر هذا ، فقوله (عَنْ معلول) متمم لقوله « بعلية » وراجع إليه ، فإذا قُدرَ كُلٌّ مِنْ ذَلِكَ بِإِزَاءِ مَا هُوَ رَاجِعٌ إِلَيْهِ ، كَانَ الْكَلَامُ : وَيَتَجَوَّزُ بَعْلِيَّةٌ عَنْ معلول (و) لازم عَنْ (ملزوم و) أثر عن (مؤثر و) محل عن (حال و) كُلٌّ عَنْ (بعض و) متعلق - بكسر اللام - عن (متعلق) بفتحها .

النوع الثامن

إطلاق ما بالقوة على ما بالفعل ^(٦)

وهو المراد بقوله (وبما بالقوة عن ما بالفعل) كسمية الخمر في الدن

(١) الآية ٦ من الطارق .

(٢) الآية ٢١ من الحاقة و ٧ من القارة .

(٣) في ش ، وهو إطلاق .

(٤) ساقطة من ض ز ب .

(٥) الآية ٤٥ من الإسراء .

(٦) تعبير للصف هذا غير سليم ، وهو يفيد عكس مقصوده . حيث إن مراده بهذا النوع هو « إطلاق لفظ الشيء للتصنيف بصفة بالفعل على الشيء للتصنيف بتلك الصفة بالقوة » وهو ما يسمى بمجاز الاستعداد . وقد عُبِّرَ عنه الفخر الرازي بإطلاق اسم الفعل على القوة . (انظر للحلي على جمع الجوامع وحاشية البستاني عليه ١ / ٣٩ ، الزهر ١ / ٣٦) .

مسكراً. وقال رسول الله ﷺ : « كُلُّ مُنْكَرٍ خَمَرٌ » ^(١) لَأَنَّ فِيهِ قُوَّةَ
الْإِسْكَارِ .
وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ (وَبِالْعَكْسِ فِي الْكُلِّ) .

النوع التاسع

وهو إطلاق المسبب على السبب

كإطلاق الموت على المرض الشديد ^(٢)

والنوع العاشر

وهو إطلاق المعلوم على الملة ^(٣)

ومنه قوله تعالى ﴿ إِذَا قُضِيَ أَمْرٌ ﴾ ^(٤) أي إذا أراد أن يقضي أمراً .
فالقضاء معلول الإرادة . ومنه أيضاً قوله تعالى ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ
فَأَحْكَمْ ﴾ ^(٥) أي إذا أردت أن تحكم .

(١) أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد في مسنده عن ابن عمر مرفوعاً . (انظر نيل
الأوطار ٨ / ١٩٥ . كشف الخفا ٢ / ١٢٥) .

(٢) انظر تفصيل الكلام على هذا النوع في (الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ٨٠ - ٢٠ . الإشارة إلى
الإيجاز ص ٥٦ - ٥٩ . للزهر ١ / ٣٥٩ . للحلي على جمع الجوامع ١ / ٣١٩ . مترك الأقربان
١ / ٢٥١ . البرهان ٢ / ٢٥٩ . للسودة ص ١٦٩) .

(٣) . وقد عنوان العز بن عبد السلام وابن القيم لهذا النوع « بالتجاوز بلفظ المراد عن الإرادة » وأفاض
للملحة العز في الكلام عليه . (انظر الإشارة إلى الإيجاز ص ٤٤ وما بعدها . الفوائد للشوق إلى
علوم القرآن ص ١٢) .

(٤) الآية ٤٧ من آل عمران .

(٥) الآية ٤٢ من المائدة .

والنوع الحادي عشر

وهو إطلاق للزوم على اللازم

كتسمية العلم حياة^(١) . ومنه قوله تعالى ﴿ أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ ﴾^(٢) أي برهاناً فهو يدلهم . سَمِيَتْ الدَّلَالَةُ^(٣) كلاماً ، لأنها مِنْ لوازمه . ومنه قول الحكماء ، « كُلُّ صَامِتٍ نَاطِقٌ بِمَوْجِدِهِ » أي الصنعة فيه تدلُّ على محييه ، فكأنه ينطق^(٤) .

والنوع الثاني عشر

وهو إطلاق للمؤثر على الأثر

كقول القائل ، « رَأَيْتُ اللَّهَ » و « مَا أَرَى فِي الْوُجُودِ إِلَّا اللَّهَ تَعَالَى » يريد آثارة والدلالة عليه في العالم . وكقولهم في الأمور للهمة ، « هَذِهِ إِرَادَةُ اللَّهِ تَعَالَى » أي مرادة الناشئة عَنْ إِرَادَتِهِ .

والنوع الثالث عشر

وهو إطلاق الحال على المحل

كتسمية الكيس مالاً والكأس خمرأ^(٥) . ومنه ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وَجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾^(٦) أي في الجنة . لأنها محلُّ الرحمة .

(١) انظر البرهان للزركشي ٢ / ٣٦٩ .

(٢) الآية ٣٥ من الروم .

(٣) وفي ش ، الدلالة برهاناً .

(٤) في ز ، نطق .

(٥) انظر في الكلام على هذا النوع (البرهان ٢ / ٢٨٢ ، معترك الأقران ١ / ٢٥٢) .

(٦) الآية ١٧ من آل عمران .

والنوع الرابع عشر وهو إطلاق البعض على الكل^(١)

ومنه قوله تعالى ﴿فَتَخْرِيرَ رَقَبَةٍ﴾^(٢) . والمعنى إنما هو للكل . ومنه قوله ﷺ : « عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ »^(٣) . فالمراد صاحب اليد بكماله . ومنه قوله تعالى ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾^(٤) .

والنوع الخامس عشر

وهو إطلاق المتعلق - بفتح اللام - على المتعلق بكسرهما

كقوله ﷺ : « تحيضي في علم الله شيئاً أو شيئاً »^(٥) فإن التقدير ، تحيضي ستاً أو سبعاً ، وهو معلوم الله تعالى^(٦) .

(١) انظر تفصيل الكلام على هذا النوع في (الإشارة إلى الإيجاز ص ٦٦ - ٦٨ ، الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ٢٢ وما بعدها ، التمهيد ص ٤٨ ، معترك الأقران ١ / ٢٤٨ ، البرهان ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٩) .

(٢) الآية ٩٢ من النساء .

(٣) أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والحاكم وأحمد من حديث الحسن عن سمرة . قال الترمذي ، هذا حديث حسن صحيح . وقال الحاكم ، هذا حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري ولم يخرجاه . (انظر تلخيص الحبير ٣ / ٥٢ ، تحفة الأخواني ٤ / ٤٨٢ ، سنن أبي داود ٣ / ٤٠٠ ، مسند الإمام أحمد ٥ / ٨ ، المستدرک ٢ / ٤٧ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٨٠٢) .

(٤) الآية ٨٨ من القصص ، وللراء ذاته .

(٥) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد والدارقطني والحاكم عن حمزة بنت جحش في حديث طويل . قال الترمذي ، هذا حديث حسن صحيح . وقال أحمد بن حنبل ، هو حديث حسن صحيح . (انظر سنن الترمذي مع شرحه تحفة الأخواني ١ / ٣٩٥ وما بعدها ، سنن ابن ماجه ١ / ٢٠٥ ، سنن أبي داود ١ / ١٣٠ ، مستدرک الحاكم ١ / ١٧٢ ، التحقيق لابن الجوزي ١ / ١٩٥) .

(٦) هذا المثال من باب إطلاق للصدر على اسم للمفعول ، وقد سبق ذكره في القسم الأول من النوع السابع ص ١٦٢ فتأمل ١ .

والنوع السادس عشر وهو إطلاق ما بالفعل على ما بالقوة^(١)

كتسمية الإنسان الحقيقي نطفة. وهذا آخر ما دخل تحت قوله .
« وبالعكس في الكل » .

والنوع السابع عشر أن يتجاوز (باعتبار وصف زائل)

كإطلاق العبد على العتيق^(٢) . ومنه ﴿ وَأَوْفَيْتُكُمْ أَرْضَكُمْ وَدَيَارَكُمْ
وَأَمْوَالَكُمْ ﴾^(٣) عند الأكثر . ومثله قوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ
أَزْوَاجُكُمْ ﴾^(٤) . وقوله ﷺ : « أَيْمَنَّا رَجُلٌ وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ
أَقْلَسَ ، فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ »^(٥) .

قال القاضي وغيره ، « الذي كَانَ صَاحِبَ الْمَتَاعِ ، وَالتِّي^(٦) كَانَتْ

(١) صواب العبارة أن يقال « إطلاق ما بالقوة على ما بالفعل » ، وانظر النوع الثامن ص ١٦٣ .
(٢) انظر تفصيل الكلام على هذا النوع في (الإشارة إلى الإيجاز ص ٧٠ ، الفوائد للشوق إلى علوم
القرآن ص ٢٥ ، معترك الأقران ١ / ٢٥١ ، الطراز ١ / ٧٢ ، المضد على ابن الحاجب ١ / ١٤٢ ،
البرهان ٢ / ٢٨٠) .

(٣) الآية ٢٧ من الأحزاب .

(٤) الآية ١٢ من النساء .

(٥) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والدارقطني ومالك في اللؤلؤ والطحاوي في شرح
معاني الآثار عن أبي هريرة مرفوعاً . (انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٠ / ٢٢١ ، متن
الدارقطني ٣ / ٢٩ ، سنن أبي داود ٣ / ٣٨٨ ، شرح معاني الآثار ٤ / ١٦٤ ، أمية
الرسول ﷺ لابن فرج القرطبي ص ٧٧ ، اللؤلؤ بشرح الباجي ٥ / ٨١ ، صحيح البخاري
بشرح المعنى ١٢ / ١٣٧) .

(٦) في ش : واللاتي .

أَرْضَهُمْ. واللاتي^(١) كُنْ أزواجاً. وهو مجازٌ مستعملٌ. يجري مجرى الحقيقة. ومنه قولهم، دَرَبُ فلان، وقطيعةُ^(٢) فلان، ونهرُ فلان^(٣).
ومحلُّ صَحَةِ الإطلاقِ باعتبار وصفِ زائلٍ إذا (لم يلتبس^(٤)) حالُ الإطلاقِ بِضِدِّهِ) أي بضدِّ الوصفِ الزائلِ ، فلا يقال للشَّيخِ طفلاً ، باعتبار ماكانَ ، ولا للثوبِ للصَّبوغِ أبيضَ باعتبار ماكانَ .

النوع الثامن عشر

أن يتجاوز بوصف يؤول قطعاً أو ظناً

وهو المراد بقوله (أو آيل) أي الوصف (قطعاً) كإطلاقِ اللَّيْتِ على الحيِّ . ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾^(١) .

(أو آيل) أي بوصفِ آيلٍ بفعلٍ ، كإطلاقِ الخمرِ على العَصِيرِ (بفعلٍ) متعلقٍ بآيلٍ ، أي بوصفِ آيلٍ بفعلٍ ، كإطلاقِ الخمرِ على العنبِ ، باعتبار آيلولِيتهِ بمصرِ المصار^(٢) . (أو قوَّة) . يعني ، أو وصفِ آيلٍ بالقوَّةِ دون

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ز ، وقطعة .

(٣) انظر القواعد والقوائد الأصولية للبطلاني ص ٣٠ . للسودة ص ٥٦٩ .

(٤) في ع ، يثلبس .

(٥) في ش ، يزول .

(٦) الآية ٣٠ من الزمر .

(٧) كما في قوله تعالى ((إني أراني أعصر خمراً)) . قال العز بن عبد السلام ، أي أعصر عنباً . فإن الخمر لا يصير ، فتجوز بالخمر عن العنب ، لأن أمره يؤول إليها . (الإشارة إلى الإيجاز ص ٦٨) .

الفعل ، كإطلاق السكر على الخمر . باعتبار أيلولية^(١) الخمر إلى الإسكار^(٢) .

وَعَلِمَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَتَجَوَّزُ بِوصفِ آيِل شَكًّا ، كالعبد فإنه لا يُطْلَقُ عليه حُرٌّ مع احتمالِ عتقه وعدمه^(٣) .

(و) النوع التاسع عشر

أن يكون الكلام مجازاً باعتبار (زيادة)^(٤)

وذكروا أَنَّ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٥) . قالوا ، إِنَّ الكاف زائدة ، وأنَّ^(٦) للمعنى ليس مثله . وقيل ، الزائدة « مثل » أي^(٧) ، ليس كهُوَ شَيْءٌ .

(١) في ش ، أيلولة .

(٢) انظر تفصيل الكلام على هذا النوع في (الإشارة إلى الإيجاز ص ٧٠ وما بعدها . مترك الأقران ١ / ٢٥٢ . الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ٢٥ . للعلی على جمع الجولع ١ / ٣٧ . البرهان ٢ / ٢٧٨) .

(٣) انظر للعلی على جمع الجولع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٧ .

(٤) انظر تفصيل الكلام على هذا النوع في (البرهان ٢ / ٣٧٤ - ٣٧٨ . للعلی على جمع الجولع ١ / ٣٧ . الطراز ١ / ٧٢ . اللع ص ٥ . المضد على ابن الحاجب وحواشيه ١ / ١٢٧ وما بعدها) .

(٥) الآية ١١ من الشورى .

(٦) ساقطة من ز .

(٧) في ش ، والمعنى .

قالوا ، وإنما خُيِّمَ بزيادة أحدهما لئلا يلزم أن يكونَ لله سبحانه وتعالى مثلٌ ، وهو منزلةٌ عن ذلك . لأنَّ نفى مثلٍ للمثل يقتضي ثبوتَ مثلٍ ، وهو مُحَالٌ ، أو يلزمُ نفى الذاتِ ، لأنَّ مثل^(١) الشيء هو ذلك الشيء ، وثبوته واجبٌ . فتمينَ أن لا يراد نفى ذلك ، إما بزيادة الكافِ ، أو بزيادة « مثل » .

قال ابن جنِّي^(٢) : « كُلُّ حرفٍ زيدٌ في الكلام^(٣) العربي ، فهو قائمٌ مقامَ إعادةِ الجملةِ مرَّةً أخرى^(٤) » . فيكونُ معنى الآية ، ليس مثله شيءٌ - مرتين - للتأكيد .

وقد ادعى كثيرٌ من العلماء عَدَمَ الزيادة ، والتخلص من المحدودِ بغير ذلك ، ولا سيما على القولِ بأنه لا يُطْلَقُ في^(٥) القرآن ولا في السنة زائدٌ ، وذلك من وجوه :

أحدها : أنَّ سَلْبَ المعنى عن المعلوم^(٦) جائزٌ ، كسلبِ الكتاتية عن ابن

(١) ساقطة من ش . وفي ز : نفى مثل مثل .

(٢) هو عثمان بن جنِّي . أبو الفتح الموصلي النحوي اللغوي ، من أحقق أهل الأديب وأعلمهم بالنحو والتصريف . أشهر كتبه « الخصائص » في النحو و « سر الصناعة » و « شرح تصريف اللازني » و « الجمع » وغيرها ، توفي سنة ٣٩٢ هـ . (انظر ترجمته في بنية الوعاة ٢ / ١٣٢ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٣٥ ، وفيات الأعيان ٢ / ٤٦ ، للتنظيم ٧ / ٢٦٠ ، شذرات الذهب ٢ / ١٤٠ ، معجم الأدباء ١٢ / ٨١) .

(٣) في ع ، للثال .

(٤) قول ابن جنِّي هذا ورد بمعناه لا بلفظه في كتابه « الخصائص » . إذ جاء فيه - أثناء الكلام على زيادة الحروف - : « ولما زيادتها فلازادة التوكيد بها ، وذلك أنه قد سبق أن الغرض في استعمالها إنما هو الإيجاز والاختصار ، والاكتفاء من الألفاظ وفاعليتها ، فإذا زيد ما هذه سبيله . فهو تنوُّه في التوكيد به » . (الخصائص ٢ / ٢٨٤) .

(٥) في ش ، على ما في .

(٦) في ش ، المعنى .

فلان الذي هو معدوم . ولا يلزم من نفي المثل^(١) عن المثل^(٢) ثبوت المثل .
 الثاني : أن المراد هنا بلفظ « المثل » الصفة .
 كالمثل - بفتحين - كما^(٣) في قوله تعالى « **مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ** »^(٤) . فالتقدير : ليس كصفته شيء .

قال الراغب^(٥) : « **المَثَلُ هنا بمعنى الصفة** »^(٦) ، ومعناه : ليس كصفته
 صفة^(٧) .

قال في « البدر المنير » . . « **مَثَل** ، يوصف به للذكر والمؤنث والجمع .
 وخرج بعضهم على هذا قوله تعالى « **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** » أي ليس كوصفه

(١) ساقطة من ب .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) في ش ز ، قال تعالى .

(٤) الآية ٢٥ من الرعد .

(٥) هو الحسين بن محمد بن الفضل . أبو القاسم ، المعروف بالراغب الأصبهاني ، التوفي سنة ٥٠٢ هـ . كما قال جاجي خليفة ، وذكر السيوطي والداودي أن اسمه الفضل بن محمد الأصبهاني ، وأنه كان في أوائل المائة الخامسة . أهم مؤلفاته « مفردات القرآن » و « محاضرات الأدباء » و « أغانين البلاغة » و « النريمة إلى مكارم الشريفة » . (انظر ترجمته في كشف الظنون ١٧٧٣ / ٢ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٩٧ ، طبقات المفسرين للعلوي ٢ / ٣٢٩) .

(٦) للمفردات في غريب القرآن ص ٤٧٨ . وثمة العبارة : « تنبيهاً على أنه وإن وصف بكثير مما يوصف به البشر ، فليس تلك الصفات له على حسب ما يستعمل في البشر » .

وهذا القول الذي عزاه للصف إلى الراغب ليس في الحقيقة قوله . بل هو مجرد قول ساقه على سبيل الحكاية عن غيره بصيغة « وقيل » . أما ما توجه إليه الراغب فقد عبر عنه بقوله : « لما أراد الله تعالى نفي التشبيه من كل وجه خصه بالذكر فقال ((ليس كمثله شيء)) » . وأما الجمع بين الكاف والمثل ، فقد قيل ذلك لتأكيد النفي ، تنبيهاً على أنه لا يصح استعمال المثل ولا الكاف ، فنفي بليس الأمرين جميعاً » . (للمفردات ص ٤٧٨) وهذا هو نفس قول ابن هبيرة الذي ساقه للصف في الوجه الخامس ، فتأمل !

شيء^(١) . وقال ، هو أولى من القول بزيادتها^(٢) ، لأنها على خلاف الأصل^(٣) .

الثالث : أن للراء بمثله^(٤) ذاته^(٥) ، كقولك ، مثلك لا يبخل . أي ، أنت لا تبخل^(٦) .

قال الشاعر^(٧) ،

وَلَمْ أَقُلْ مِثْلَكَ أَغْنِي بِهِ غَيْرَكَ^(٨) . يَأْفِرُذْ^(٩) بِلَا مُشْبِهِ
وقوله ،

أَيُّهَا الْعَاذِلُ دَعْ^(١٠) مِنْ^(١١) غُلْبِكَ مِثْلِي لَا يُضْفِي إِلَى مِثْلِكَ

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش ، بالزيادة .

(٣) للصباح للنير ٢ / ٨٦٨ .

(٤) في ش ز : بمثل .

(٥) في ش ز ، ذات .

(٦) قال البستاني ، لا استلزام نفى البخل عن مثله نفيه عنه . (البستاني على شرح جمع الجوامع ١ / ٣٧) .

(٧) البيت للمتنبي في قصيدته التي رثى فيها عمه عضد الدولة وعزاه فيها ، وقد سبق هذا البيت في القصيدة قوله ،

مِثْلَكَ يَشْفِي الْحَزْنَ عَنْ ضَوْيِهِ وَيَسْتَرْدُّ الدَّمَغَ عَنْ غَرْيِهِ

(انظر ديوان المتنبي ص ٥٥٩) .

(٨) في الديوان ، سواك .

(٩) في الديوان ، يافردأ .

(١٠) في ش ز ب ع ، دهني .

(١١) ساقطة من ض .

وقد^(١) قال تعالى ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾^(٢) أي بالذي^(٣) آمنتُمْ به ، لأنَّ إيمانَهُمْ لا مِثْلَ له . وهذا اختيار ابن عبيد السلام^(٤) . فالتقدير في الآية ، ليس كذا شيء . بل هَذَا النوع من الكناية أبلغ من التصريح^(٥) . لتضمنه إثبات الشيء بدليله .
قال في « البدر النير »^(٦) ، « وقيل ، المعنى ليس كذا شيء ، كما يقال ، مِثْلُكَ مَنْ يعرفُ الجميل . ومثْلُكَ لا يفعلُ كذا . أي أنتَ تكونُ كذا . وعليه قوله تعالى ﴿كَمَنْ مِثْلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾^(٧) [أي كمن هو]^(٨) . »

الرابع : أنه لو قُرِضَ لشيء مثل ، ولذلك المثل مثل ، كان كلاهما مثلاً للأصل ، فيلزم من نفي مثل اللثل نفيهما معاً ، ويبقى للسكوت عنه ، لأنَّ الموضوع ، وَكُلُّ منهما مَقْدَرٌ مِثْلِيَّةٌ . وَقَدْ نَفَيْتُمَا عَنْهُ .

ساقطة من ش .

الآية ١٣٧ من البقرة .

(٣) في ش ، الذي .

(٤) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي الشافعي ، أبو محمد ، شيخ الإسلام وأحد الأئمة الأعلام ، لللقب بسلطان العلماء . أشهر كتبه « التواعد الكبرى » و « مجاز القرآن للسمي بالإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز » و « شجرة المعارف » و « التفسير » توفي سنة ٦٦٠ هـ (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٨ / ٢٩٩ . فوات الوفيات ١ / ٥٩٤ . شذرات الذهب ٥ / ٣٠١ . طبقات للفريرين للنادودي ١ / ٣٩١) .

أما نقل المصنف عن العز بن عبد السلام فهو غير دقيق . حيث إن العز فُتِرَ لِلثَّلِّ بالذات والصفات ، فقال ، « قوله ((ليس كمثله شيء)) معناه ليس مثله شيء في ذاته ولا في شيء من صفاته » (انظر الإشارة إلى الإيجاز ص ٣٧٢) .

(٥) في ز ب ، الصريح .

(٦) للمصباح للنير ٢ / ٨٦٨ .

(٧) الآية ١٣٢ من الأنعام .

(٨) زيادة من المصباح للنير .

قال شرف الدين بن أبي الفضل^(١) ، اجفل الكاف أصلية ، ولا يلزم محذور . قال ، لأن نفي المثل له طريقان ، إما ينفي الشيء ، أو ينفي لازمه . ويلزم من نفي اللازم نفي للزوم ، ومن لوازم المثل أن له مثلاً ، فإذا نفينا مثل المثل ، انتفى لازم للمثل ، فينتفي المثل لنفي لازمه .

الخامس : قال يحيى بن ابراهيم السلامي^(٢) في كتابه « العدل في منازل الأئمة الأربعة » ، إن الكاف لتشبيه الصفات ، و « مثل » لتشبيه النوايا . فنفي^(٣) الشبهين كلاهما عن نفسه تعالى ، فقال تعالى^(٤) ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ أي ليس له مثل . ولا كهو شيء . ا هـ .

وقال ابن هبيرة^(٥) - من أصحابنا - ، ألتا^(٦) التشبيه في كلام العرب

(١) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل للرسي ، شرف الدين ، أبو عبد الله ، العلامة النحوي الأديب ، للفسر للحدث الفقيه الأصولي . قال ابن النجار ، « هو من الأئمة الفضلاء في فنون العلم والحديث والقرامات والفقه والخلاف والأصول والنحو واللغة ، وله تريحة حسنة وفهن ثاقب وتدقيق في المعاني ومصنفات في جميع ما ذكرنا » . من كتبه « التفسير الكبير » و « الأوسط » و « الصغير » و « مختصر صحيح مسلم » و « الضوابط النحوية في علم العربية » وكتاب في أصول الفقه وكتاب في البديع والبلاغة . توفي سنة ٦٥٥ هـ . (انظر ترجمته في بنية الوعاة ١ / ١٤٤ ، طبقات الشافعية للسبكي ٨ / ٦٩ ، شذرات الذهب ٥ / ٣٦٩ ، معجم الأدباء ١٨ / ٢٩٨ ، طبقات للفرسين للداودي ٢ / ٧٨) .

(٢) في ش ، السلامي .

(٣) في ش ، فتنى للمثلين .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) هو يحيى بن محمد بن هبيرة بن سعد ، عون الدين ، أبو المظفر . المام الوزير العادل . قال ابن الجوزي ، « كانت له معرفة حسنة بالنحو واللغة والمروء ، وصف في تلك العلوم ، وكان متشدداً في اتباع السنة وسير السلف » . أشهر كتبه « الإنصاح عن معاني الصحاح » شرح فيه صحيح البخاري وسلم و « لقتصد » في النحو وغيرهما . توفي سنة ٥٦٠ هـ . (انظر ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة ١ / ٢٥١ ، التلخيص لأحمد ٢ / ٢٨٦ ، شذرات الذهب ٤ / ١٩١ ، المنتظم ٢٠ / ٢١٤ ، وفیات الأعيان ٥ / ٣٧٤) .

(٦) في ش ، ألتة .

الكافُ ومثل . تقول ، هذا مثلُ هذا ، وهذا كهذا . فَجَمَعَ اللهُ سبحانه وتعالى
التي ^(٦) التشبيه . ونفى عنه بهما الشبهة ^(٧) .

(و) النوع العشرون ^(٨)

أن يكون الكلام مجازاً باعتبار (نقص) لفظ

من الكلام المركب

ويكونُ مانقُصُ كالوجود للانتقار إليه . سواء كان الناقص مفرداً أو
مركباً . جملةً أو غيرها ^(٩) . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ
يُحَارِبُونَ اللَّهَ ﴿٦٦﴾ أَي يَحَارِبُونَ عِبَادَ اللَّهِ وَأَهْلَ دِينِهِ . ومثله ﴿ فَتَقَبَّضْتُ
قَبْضَةً مِنْ أَمْرِ الرَّسُولِ ﴾ ^(٧٠) أَي مِنْ أَمْرِ حَافِرِ فِرْسِ الرَّسُولِ . وبه قرئ شاذاً .
ومثله ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ^(٧١) أَي
فَأَقْطَعْ . ومثله ﴿ وَلِسَالِ الثَّغَرِ ﴾ ^(٧٢) وَلِسَالِ الْعِزِّ ^(٧٣) . أَي أَهْلُ الثَّغَرِ وَأَهْلُ
الْمِيرِ . ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْجَبَلَ ﴾ ^(٧٤) أَي حَبَّ ^(٧٥) الْعَجَلِ .

(٦) في ش . ألفتي .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) في ش . أن لا .

(٩) انظر تفصيل الكلام على هذا النوع في (البرهان ٢ / ٢٧٤ . الإشارة إلى الإيجاز ص ١٤ . معترك
الأقربان ١ / ٣٦٤ . الطراز ١ / ٧٣) .

(١٠) الآية ٣٣ من المائدة .

(١١) الآية ٩٦ من طه .

(١٢) الآية ١٨٤ من البقرة .

(١٣) الآية ٨٢ من يوسف .

(١٤) كما جاء في قوله تعالى ((وَلِسَالِ الثَّغَرِ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْمِيرِ الَّتِي أَتَيْنَا فِيهَا)) [٨٢
يوسف] .

(١٥) الآية ٩٣ من البقرة .

(١٦) في ش . صاحب . وفي ض . أشربوا حب .

(و) النوع الحادي والعشرون

أن يكون الكلام مجازاً باعتبار مشابهة (شكل^(١))
كإطلاق لفظ الأسد على ماهو بشكله^(٢) . من مَجَسِّدٍ أو منقوش .
وربما توجد العلاقتان . ومنه قوله تعالى ﴿ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ
خَوَارِجٌ ﴾^(٣) .

(و) النوع الثاني والعشرون

أن يكون الكلام مجازاً باعتبار مشابهة في
المعنى في (صفة ظاهرة)

كإطلاق الأسد على الرجل الشجاع . وخرج بقولنا « ظاهرة » الصفة
الغنيّة كالْبَخْرِ ، فلا يطلق أسدٌ على الأَبْر ، لأنَّ البخر في الأسد خفي^(٤) .

(و) النوع الثالث والعشرون

أن يكون الكلام مجازاً باعتبار إطلاق (اسم)
البدل على المبدل^(٥)

كسمية الدية ثمناً ، لقوله^(٦) ﴿ كَذَلِكَ ﴾ ، « تَخْلِفُونَ^(٧) » وَتَسْتَحْقُونَ دَمَ
صَاحِبِكُمْ^(٨) » ١

(١) انظر تفصيل الكلام على هذا النوع في (الإشارة إلى الإيجاز ص ٢٠ ، ٨٧ . الفوائد للشوق إلى

علوم القرآن ص ٣٦ . للحلي على جمع الجوامع ١ / ٣٧٧) .

(٢) في ش كشكله . (٣) الآية ٨٨ من طه .

(٤) انظر تفصيل الكلام على هذا النوع في (الإشارة إلى الإيجاز ص ٢٠ . للمستصفي ١ / ٣٤١ . روضة

الناظر وشرحها لبيدري ٢ / ١٦ . للحلي على جمع الجوامع وحاشية البنانى عليه ١ / ٣١٧) .

(٥) صواب العبارة أن يقال : « إطلاق اسم المبدل على البدل » . وما أثبتناه في النص هو المذكور في
الأصول الخطية كلها .

(٦) في ش ، كقولهِ . (٧) في ش ز ، آتلفون .

(٨) الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي وأحمد في

(و) النوع الرابع والعشرون

أن يكون الكلام مجازاً باعتبار إطلاق اسم مقيد

على " مطلق "

كقول القاضي شريح ^(١) ، « أصبحت ونصف الناس علي غضبان » .
المراد مطلق البعض لا خصوص النصف ^(٢) .

أو باعتبار إطلاق اسم (ضد) على ضده ^(٣) ، وتسمى العلاقة هنا علاقة
للضادة ، كإطلاق البصير على الأعمى ، والسليم على اللدني ، والمفازة على
المهلكة .

مسند ومالك في اللوطا عن سهل بن أبي حنيفة مرفوعاً في موضوع التسمية . (انظر صحيح البخاري ١٢ / ٩ ، مسلم بشرح النووي ١١ / ١٤٦ ، ١٥٢ ، سنن أبي داود ٤ / ٢٤٨ ، سنن النسائي ٦ / ٨ ، تحفة الأحوذني ٤ / ٦٨٣ ، اللوطا ٢ / ٨٧٨ ، سنن البيهقي ٨ / ١١٧ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٨٩٣ ، مسند أحمد ٤ / ٣ ، نيل الأوطار ٧ / ٢٧ ، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ٢ / ٢٣٨ ، أنضية النبي ﷺ ص ٦٠) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) هو شريح بن الحارث بن قيس الكندي الكوفي ، للخضر التايبي ، أبو أمية . أدرك النبي ﷺ ولم يلقه على القول للشهور ، روى عن عمر بن الخطاب وعلي وابن مسعود وغيرهم من الصحابة . ولله عمر قضاء الكوفة . وقرأه على ذلك من جاء بعده ، فبقي على قضاها ستين سنة . يقول النووي ، « ولتفقوا على توثيق شريح ودينه وفضله والاجتهاد بروايته وذكره وأنه أعلمهم بالقضاء » توفي سنة ٧٨ هـ وقيل غير ذلك . (انظر ترجمته في صفة الصفوة ٣ / ٢٨ وما بعدها ، تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٢١٣ وما بعدها ، وفيات الأعيان ٢ / ١٢٧ وما بعدها ، شذرات الذهب ١ / ٨٥) .

(٣) انظر في التجوز بإطلاق للتيد على اللطاف البرهان للزركشي ٢ / ٢٧٠ .

(٤) انظر في التجوز بإطلاق اسم الضد على ضده (معترك الأقران ١ / ٢٥٣ ، البرهان ٢ / ٢٨٣ ، الطراز ١ / ٧١ ، لسبوة ص ١٦٩ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٣١٧) .

(و) النوع الخامس والعشرون

أن يكون الكلام مجازاً باعتبار نقل اسم لعلاقة^(١) (مجاورة)
كمطابق لفظ « الراوية » على ظرف للماء ، وإنما هي في الأصل البعير
الذي يُستقى عليه^(٢) .

(ونحوه) أي نحو ما تقدم ، مثل أن يكون الكلام مجازاً باعتبار التقدم
والتأخر^(٣) . وذكروا منه قوله تعالى ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ، فَجَعَلَهُ غُثَاءً
أَخْوَى ﴾^(٤) . والغثاء ، ما احتملة السيل من الحشيش . والأخوى ، الشديد
الخصرة . وذلك سابق في الوجود^(٥) .

وكذا الاستثناء من غير الجنس ، وهو المنقطع . وقد يقال ، إنه بتأويله
بدخوله تحت الجنس يكون من مجاز المشابهة .

ومنها ، ورود الأمر بصورة الخبر ، وعكسه^(٦) . نحو ﴿ وَالْوَالِدَاتُ
يَرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾^(٧) وقوله تعالى ﴿ أَسْمِعْ يَهُمَّ وَأُصِرْ ﴾^(٨) . وقد يقال ،

(١) في ش ، علاقة .

(٢) انظر تفصيل الكلام على هذا النوع في (المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه
١ / ٣٧ ، المزهري ١ / ٣٦٠ . روضة الناظر وشرحها لبران ٢ / ٧ وما بعدها) .

(٣) انظر تفصيل الكلام على هذا النوع في (الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ٨٢ - ٨٦ ، معترك
الأقران ١ / ٣٦٦ ، اللع للشيرازي ص ٥) .

(٤) الآية ٤ ، من الأعلى .

(٥) قال الشيرازي ، « والراد أخرج المرعى أخوى ، فجعله غثاء . فقدم وأخر » (اللع ص ٥) وانظر
معترك الأقران ٢ / ٦٨٤ ، مفردات الراسب ص ١٤٠ .

(٦) انظر تفصيل الكلام على هذا النوع في (معترك الأقران ١ / ٢٥٩ ، الإشارة إلى الإيجاز ص ٣٩ .
الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ص ٣٤ ، البرهان ٢ / ٢٨٩) .

(٧) الآية ٢٣٣ من البقرة . وقال المزمز بن عبد السلام ، أي لترضع الوداد أولادهن حولين كاملين .
(٨) الآية ٢٨ من مريم .

إِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْمُبَالَغَةِ أَوْ الْمُضَايَةِ . بِتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الَّذِي اسْتَمْعِلَ فِيهِ ^(١) حَقِيقَةُ
بَسْبِ اعْتِقَادِهِ .

(وَشُرْطُ) لَصَحَةِ اسْتِعْمَالِ الْمَجَازِ (تَقْلُّ) عَنِ الْعَرَبِ (فِي) كُلِّ (نَوْعِ)
مِنْ أَنْوَاعِ الْمَجَازِ (لَا) فِي كُلِّ صُورَةٍ مِنْ (أَحَادِ) الْمَجَازِ . بَلْ يَكْمِ فِي
اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي كُلِّ صُورَةٍ ظُهُورُ نَوْعٍ مِنَ الْعَلَاقَةِ لِلْمُتَبَرِّعَةِ ^(٢) .

وَقَالَ ابْنُ قَاضِي الْجَبَلِ ، إِطْلَاقُ اسْمٍ عَلَى مَسَاءِ الْمَجَازِيِّ لَا يَفْتَقِرُ فِي
الْأَحَادِ إِلَى التَّقْلِيلِ عَنْ ^(٣) الْعَرَبِ . بَلْ ^(٤) الْمُتَبَرِّعُ ظُهُورُ الْعَلَاقَةِ عَلَى الْأَصَحِّ .
وَأَمَّا فِي الْأَنْوَاعِ ، فَمُعْتَبَرٌ وَفَاقًا . ١ هـ .

(وَهُوَ) أَيُّ الْمَجَازِ ، ثَلَاثَةُ أَنْسَامٍ ^(٥) ،

- قِسْمِ (لَغَوِيٍّ : كَلِيدٍ لَشَجَاعِ) لِعَلَاقَةِ الْوَصْفِ الَّذِي هُوَ الْجَرَاءُ ^(٦) .
فَكَانَ أَهْلُ اللَّغَةِ بِاعْتِبَارِهِمُ التَّقْلِيلَ لِهَذِهِ النَّاسِئَةِ . وَضَعُوا الْاسْمَ ثَانِيًا لِلْمَجَازِ .

- (وَ) الْقِسْمِ الثَّانِي : مَجَازٌ (عَرَفِيٌّ) وَهُوَ نَوْعَانِ ،

نَوْعِ (عَامٍ : كِتَابَةِ مَا دَبَّ) فَإِطْلَاقُهَا ^(٧) عَلَى ذَلِكَ حَقِيقَةٌ فِي اللَّغَةِ .
مَجَازٌ فِي الْمَرْبِ . فَإِنَّ حَقِيقَةَ الدَّائِيَّةِ فِي الْعَرَفِ لَذَاتِ الْحَافِرِ . فَإِطْلَاقُهَا عَلَى
كُلِّ مَادَّةٍ مَجَازٌ فِيهِ .

(١) فِي ش ، فِي .

(٢) انظر ، شرح مسلم الثبوت ٢٠٣ / ١ وما بعدها ، للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه
٣٢٦ / ١ ، المضد على ابن الحاجب ١٤٣ / ١ وما بعدها ، الطراز ٨٦ / ١ ، للمتمد ٣٧ / ١ ، إرشاد
الفعول ص ٢٤ .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) انظر تفصيل الكلام على أنسام للجاز الثلاثة في (شرح تنقيح النصول ص ٤١ ، للحلي على جمع
الجوامع وحاشية البناني عليه ٣٢٧ / ١ وما بعدها . إحكام الأحكام للأندلسي ٣٩ / ١ ، إرشاد
الفعول ص ٢١ وما بعدها ، المضد على ابن الحاجب وحواشيه ١٢٣ / ١ وما بعدها) .

(٥) فِي ع ، الْجَرَاسَةُ .

(٦) فِي ع ، فَطْلَاقُهُ .

(و) النوع الثاني من المجاز العرفي ، مجازٌ خاصٌ ، كإطلاق لفظ (جوهر) في العرف (ل) كلي (نفيس) انتقالاً في العرف من ذات العايفر ، ومن التناسية ، للمعنى المتضمن لذات العايفر من الدب في الأرض ، وللشيء النفيس من غلو القيمة التي في الجوهر^(١) الحقيقي .

(و) القسم الثالث ، مجاز (شرعي ، ك) إطلاق (صلاة) في الشرع (ل) مطلق (دعاء) انتقالاً من ذات الأركان للمعنى المتضمن^(٢) لها من الخضوع والسؤال بالفعل أو القوة . فكان الشارع بهذا الاعتبار وضع الاسم ثانياً لما كان بينه وبين اللغوي^(٣) هذه للناسبة . فكل معنى حقيقي في وضع . هو^(٤) مجاز بالنسبة إلى وضع آخر . فيكون حقيقة ومجازاً باعتبارين^(٥) .

(وَيُفْرَف) (المجاز) بصحة نفيه (كقولك) « الشجاع ليس بأسد » و « الجَدُّ ليس بأب » و « البليد ليس بحمار » . لأن الحقيقة لا تنفى ، فلا يصح أن يقال ، إن الحمار ليس بحمار ، وإن الأب ليس بأب ، وإن البليد ليس بإنسان^(٦) .

(١) في ع ب ، الجوهرى .

(٢) في ز ب ج ، للضم .

(٣) في ش ، اللغوي من .

(٤) في ش ، مجاز هو .

(٥) في ش ، باعتباره .

(٦) في ش ، كقولك في .

(٧) انظر فوائذ الرحمت ١ / ٣٠٥ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البتاني عليه ١ / ٢٢٢ ، المضد

على ابن الحاجب ١ / ١٤٦ . إرشاد النحول ص ٢٥ ، الإحكام للآمدي ١ / ٣٠ ، للسودة ص ٥٧٠ ،

القواعد والفوائد الأصولية ص ١٢٧ .

(و) يُعْرَفُ أيضاً (بتباذر غيره) أي تباذر^(١) غير المجاز إلى ذهن السامع (لولا القرينة) الحاضرة^(٢) .

(و) يُعْرَفُ أيضاً بـ (غتم وجوب^(٣) أطراجه^(٤)) أي أطراجه^(٥) علاقته . فالعلاقة التي في قوله تعالى ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ﴾^(٦) لا تُطْرَدُ . فلا يقال ، أسأل البساط ولا الحصير^(٧) .

(و) يُعْرَفُ أيضاً بـ (التزام تقييده) كجناح الذئب . ونار الحرب . فإن « الجناح والنار » يستعملان في مدلولهما^(٨) الحقيقي من غير قيد^(٩) .

ولأنما قيل بالالتزام تقييده . ولم يُقَلْ بتقييده . لأن المشترك قد يُقَيَّدُ^(١٠) في بعض الصور . كقولك « عين جارية » . لكنه لم يلزم التقييد فيه .

(١) في ض ب ، بتباذر .

(٢) انظر المضد على ابن الحاجب ١ / ١٤٧ . للزهر ١ / ٣١٣ . للمع ص ٥ . لإرشاد الفحول ص ٢٥ .
الإحكام للآمدي ١ / ٣٣ . للمتعمد ١ / ٣٢ . الروضة وشرحها لبدراي ١ / ٣٣ . فوائح الرحموت
١ / ٢٠٩ . للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٢٣ .

(٣) في ع ، وجود .

(٤) في ش ، للراية .

(٥) في ش ، للراد .

(٦) الآية ٨٢ من يوسف .

(٧) انظر فوائح الرحموت ١ / ٢٠٩ . للشمسلي ١ / ٣٤٢ . للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني
عليه ١ / ٣٣٣ . المضد على ابن الحاجب ١ / ١٤٩ . للزهر ١ / ٣١٢ . ٣٦٤ . للمع ص ٥ . لإرشاد
الفحول ص ٢٥ . للإحكام للآمدي ١ / ٣١ . للمتعمد ١ / ٣٢ .

(٨) في ش ، مدلوله .

(٩) انظر إرشاد الفحول ص ٢٥ . المضد على ابن الحاجب ١ / ١٤٢ . فوائح الرحموت ١ / ٢٠٧ .

للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٢٥ .

(١٠) في ش ، قيد .

(و) يُعْرَفُ أيضاً^(١) بـ (توقّفه) أي توقّف استعماله (على مقيله) أي على للسّمى^(٢) الآخر الحقيقي ، سواء كان .

- ملفوظاً به كقوله تعالى ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾^(٣) أي جازأهم^(٤) على مكرهم ، حيث تواطؤوا على قتل عيسى عليه السلام . بأن ألقى شُبّهة على مَنْ وَكَلُوا^(٥) به قتلة ، وَرَفَعَهُ إلى السماء ، فَقَتَلُوا لِلّٰهِ عَلَيْهِ الشُّبّهة ، ظناً أنه عيسى ، ولم يرجعوا لقوله « أنا صاحبكم » ، ثم شكوا فيه لما لم يَرَوْا الآخر . فلا يقال « مَكَرَ اللَّهُ » ابتداءً .

- أو كان مقفلاً كقوله تعالى ﴿قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا﴾^(٦) ، ولم يتقدم لمكرهم ذِكْرٌ في اللفظ ، لكن تضمنه للمعنى ، والعلاقة المصاحبة في الذِكر^(٧) .

(و) يُعْرَفُ أيضاً بـ (إضافته إلى غير قابل) * كاسأل القرينة ، وإسأل العيز . وبعضهم يعبر عنه بالإطلاق على المستحيل ، فإن الاستحالة تقتضي أنه غير موضوع له ، فيكون مجازاً^(٨) .

(١) ساقطة من ض .

(٢) في ع ، مسمى .

(٣) الآية ٢٥ من آل عمران .

(٤) في ش ، جزأهم .

(٥) في ش ، وكل إليه .

(٦) الآية ٢١ من يونس .

(٧) انظر المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٢٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٠٧ ، المضد على ابن الحاجب ١ / ١٤٥ ، ١٥٣ ، إرشاد الفحول ص ٢٥ .

(٨) انظر الإحكام للأمدي ١ / ٣٢ ، اللعج ص ٥٠ ، للزهر ١ / ٣١٣ ، الطراز ١ / ٩٣ ، للمتد ١ / ٣٤ ، حاشية البناني ١ / ٣٢٦ ..

(و) يُعْرَفُ أيضاً^(٦) بـ (كونه لا يؤكَّد)^(٧) أي بالصدر^(٨) . لأن التأكيد ينفي احتمال المجاز^(٩) .

(وفي قول ، و) وهو قول الباقلاني والغزالي وللوفيق^(١٠) والطوفي وابن مفلح وابن قاضي الجبل ، أن المجاز (لا يُشْتَقُّ مِنْهُ)^(١١) .

قال الغزالي في قوله تعالى ﴿وَمَا أَلْمَزْ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾^(١٢) بمعنى الشأن مجاز^(١٣) ، فلا يُشْتَقُّ مِنْهُ أَمْرٌ وَلَا مَأْمُورٌ وَلَا غَيْرُهَا^(١٤) .

والقول الثاني ، قول الأكثر . ويدلُّ له^(١٥) إجماع البيانين على صحة الاستمارة بالتبعية ، وهي مشتقة من المجاز ، لأن الاستمارة تكون في الصدر . ثُمَّ يُشْتَقُّ مِنْهُ^(١٦) .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) ساقطة من ز .

(٨) انظر الزهر ١ / ٣١٣ .

(٩) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة للشمس المصطفى الحنبلي . موفق الدين ، أبو محمد ، أحد الأئمة الأعلام . قال ابن التجار ، « كان ثقة حجة نبيلاً ، غزير الفضل ، كامل العقل ، شديد التثبت ، دائم السكوت ، حسن السمات . ورعاً عابداً على قانون السلف ، على وجهه النور ، وعليه الوقار والهيبة ... الخ » . وقد ألّف التصانيف النافذة ، وأشهرها « الفنى » و « الكافي » و « للفتح » و « الصمد » في الفقه و « روضة الناظر » في أصول الفقه و « التوابين » و « للتحابين في الله » في الزهد والفضائل . توفي سنة ٦٢٠ هـ . (انظر ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٣٣ وما بعدها ، شذرات الذهب ٥ / ٨٨ وما بعدها ، فوات الوفيات ١ / ٤٣٣) .

(١٠) انظر الإحكام للآمدي ١ / ٣٣ ، للشمس ١ / ٣٤٣ ، للزهر ١ / ٣٦٢ ، روضة الناظر وشرحها لبدران ١ / ٢٤ ، إرشاد النعمول ص ٢٥ ، للمتد ١ / ٣٣ ، المضد على ابن الحاجب وحواليه ١ / ٦٠ .

(١١) الآية ٩٧ من هود .

(١٢) في ج ، سجاواً .

(١٣) للشمس ١ / ٣٤٣ .

(١٤) في ش ، عليه .

(١٥) انظر الطراز ١ / ٩٦ .

وَاسْتَبْدِلَ عَلَى صَحَّةِ الْاِشْتِقَاقِ مِنَ الْمَجَازِ أَيْضاً بِقَوْلِهِمْ « نَطَقْتُ الْحَالِ بِكُنَا » أَيْ ذُلْتُ ، لِأَنَّ النُّطْقَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الدَّلَالَةِ أَوَّلًا . ثُمَّ اشْتَقِيَ مِنْهُ اسْمُ الْفَاعِلِ ^(١) عَلَى مَا هُوَ الْقَاعِدَةُ فِي الْاِسْتِمَارَةِ وَالتَّبَعِيَّةِ فِي الْمَشْتَقَاتِ .

(وَيُشْتَى) لِلْمَجَازِ (وَيُجْمَعُ) وَمِنْهُمَا بَعْضُهُمْ ، وَأَبْطَلَهُ الْأَمْدِيُّ بِأَنَّهُ لَفْظُ الْحِمَارِ لِلْبَلِيدِ يَثْنَى وَيُجْمَعُ إجمالاً ^(٢) .

(وَيَكُونُ) لِلْمَجَازِ (فِي مَفْرَدٍ) كِلْطِلَاقٍ لَفْظُ الْأَسَدِ عَلَى الشَّجَاعِ ، وَالْحِمَارِ عَلَى الْبَلِيدِ ، وَالْبَحْرِ عَلَى الْعَالِمِ ، (وَ) يَكُونُ أَيْضاً فِي (إِسْنَادٍ) عَلَى الصَّحِيحِ ^(٣) . وَعَلَيْهِ لِلْعَظَمِ ، فَيَجْرِي فِيهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي لَفْظِي لِلْسِّنْدِ وَلِلْسِّنْدِ إِلَيْهِ تَجَوُّزٌ ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يُشْنَدُ الشَّيْءُ إِلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ بِضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ ، بِلَا وَسْطَةٍ وَضِعَ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٤) .

أَشَابَ الصَّغِيرَ ، وَأَفْنَى الْكَبِيرَ ، كَرُّ الْغَدَاةِ ، وَمَرُّ النَّهْيِ
فَلَفْظُ الْإِشَارَةِ حَقِيقَةٌ فِي مَدْلُولِهِ - وَهُوَ تَبْيِضُ الشَّعْرِ - وَالزَّمَانُ الَّذِي هُوَ
مَرُودُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ حَقِيقَةٌ فِي مَدْلُولِهِ أَيْضاً ، لَكِنْ إِسْنَادُ الْإِشَارَةِ إِلَى الزَّمَانِ

(١) فِي شِ ، فَاعِلٌ .

(٢) الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ لِلْأَمْدِيِّ ١ / ٣٢ . وَانْظُرْ أَيْضاً (الْمَعْتَمِدُ ١ / ٣٣ ، لِلزَّهْرِيِّ ١ / ٣٦٢) .

(٣) انْظُرْ تَفْصِيلَ الْكَلَامِ عَلَى الْمَجَازِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّرْكِيبِ وَلِرَأْيِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ فِي (فَوَائِدِ الرَّحْمَوِيِّ)

١ / ٢٨٨ وَمَا بَعْدَهَا ، لِلْجَلِيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَحَاشِيَةِ الْبَنَاتِيِّ عَلَيْهِ ١ / ٣٢٠ ، إِرْشَادِ الْفُحُولِ ص

٣٦ ، شَرْحِ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ٤٥ وَمَا بَعْدَهَا ، الْمَضِدُّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ وَحَوْثِيهِ ١ / ١٥٤ وَمَا

بَعْدَهَا ، الْغُرَازُ ١ / ٧٤ وَمَا بَعْدَهَا ، أَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ ص ٤٧٦ وَمَا بَعْدَهَا ، التَّمْهِيدُ لِلْأَسْنَوِيِّ ص ٥١ ،

الْبَرْهَانُ ٢ / ٢٥٦ وَمَا بَعْدَهَا ، مَعْتَرِكُ الْأَقْرَانِ ١ / ٢٤٧) .

(٤) الْبَيْتُ لِلصَّلْتَانِ الْعَبْدِيِّ ، قُتِّمَ بْنِ خُثَيْفَةَ ، نَسَبَهُ لَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي « الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ »

(١ / ٤٧٨) . كَمَا نَسَبَهُ لَهُ الْبَهْدَادِيُّ فِي « خَزَائِنِ الْأَدَبِ » (١ / ٣٠٨) تَقْلَافًا عَنْ ابْنِ قُتَيْبَةَ .

وَنَسَبَهُ لَهُ أَيْضاً الْأَسْنَوِيُّ فِي « التَّمْهِيدِ » ص ٥١ . وَقَدْ نَسَبَهُ الْجَاحِظُ فِي « الْحَيَوَانِ » (٣ / ٤٧٧)

لِلصَّلْتَانِ الْعَبْدِيِّ ، وَقَالَ ، هُوَ غَيْرُ الصَّلْتَانِ الْعَبْدِيِّ .

مجازاً . إذ المُشَبَّه^(١) للناس في الحقيقة هو الله تعالى .

فهذا مجازٌ في الإسناد . لا في نفس مدلولات الألفاظ . ومنه قوله تعالى ﴿وَإِذَا تَلَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ آيَاتَهُ زَافْتَهُمْ إِيْمَانًا﴾^(٢) ﴿إِنَّهُمْ أَضَلُّنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾^(٣) . فكلٌّ مِنْ طرفي الإسناد حقيقة . وإنما المجازُ في إسناد الزيادة إلى الآيات . والإضلالُ إلى الأصنام^(٤) . وكذا ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾^(٥) والفاعل^(٦) لذلك في الكل^(٧) هو الله سبحانه وتعالى .

(و) يكونُ المجازُ (فيهما) أي في المفرد وفي الإسناد (معاً) أي في حالة واحدة . كقول بعضهم : « أحيانى اكتحالى بطلعتك » إذ^(٨) حقيقة ، سرتنى رؤيتك . لكن^(٩) أطلق لفظ الإحياء على السرور^(١٠) مجازاً إفرادياً^(١١) . لأن الحياة شرطُ صحة السرور . وهو من آثارها .

وكذا لفظُ الاكتحال^(١٢) على الرؤية مجازاً إفرادياً . لأن الاكتحال^(١٣) جَعْلُ العينِ مشتملةً على الكحل . كما أَنَّ الرؤيةَ جَعْلُ العينِ مشتملةً على صورة للرؤى .

(١) في ش . السبب .

(٢) الآية ٢ من الأنفال .

(٣) الآية ٣٦ من إبراهيم .

(٤) فقد أُشْبِثَت الزيادة . وهي فعل الله تعالى إلى الآيات التلوة كونها سبباً لها عادةً . كما أُشْبِذ

الإضلال . وهو فعله سبحانه إلى الأصنام باعتبارها سبباً للإضلال كذلك . (انظر الحلبي على

جمع الجولع ١ / ٣٣٠) .

(٥) الآية ٢٧ من الأعراف .

(٦) في ش . كذلك .

(٧) في ش . إن .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) في ش . مجاز إفرادي .

(١٠) ساقطة من ز .

لفظ الإحياء والاحتحال حقيقة في مدلولهما ، وهو سلوك الروح في
الجسد ، ووضع الكحل في العين ، واستعمال لفظ الإحياء والاحتحال في
السور والرؤية مجازاً إفرادي^(١) ، وإسناد الإحياء إلى الاحتحال مجاز
تركيبى ، لأن لفظ الإحياء لم يوضع ليُسند إلى الاحتحال ، بل إلى الله
تعالى ، لأن الإحياء والإماتة الحقيقتين^(٢) من خواص قدرته سبحانه
وتعالى .

(و) يكون المجاز في (فعل) تارة بالتبعية ، كضلى بمعنى دعا ، تبعاً
لإطلاق الصلاة مجازاً على الدعاء ، وتارة بسون التبعية ، كإطلاق الفعل
للاضى بمعنى الاستقبال^(٣) نحو ﴿ وَنُفِخْ فِي الصُّورِ ﴾^(٤) و ﴿ أَتَى أَمْرُ
اللَّهِ ﴾^(٥) و ﴿ وَنَادَى أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ﴾^(٦) أي وَنُفِخَ ، ويأتى ، وَيُنَادَى .

وإطلاق المضارع^(٧) بمعنى الماضي^(٨) نحو ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا
الشَّيَاطِينِ ﴾^(٩) و ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُونِ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ ﴾^(١٠) أي مَاتَلْتُهُ ، وَلَمْ تَقْتُلْتُمُوهُمْ ؟

(١) في ش ، إفرادي مجازي .

(٢) في ض ب ، الحقيقتين .

(٣) انظر الإشارة إلى الإيجاز ص ٣٧ وما بعدها . الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ٣٢ ، معترك
القرآن ١ / ٢٥٨ ، للحلي على جمع الجوامع ١ / ٣٣١ .

(٤) الآية ٦٨ من الزمر .

(٥) الآية الأولى من النحل .

(٦) الآية ٤٤ من الأعراف .

(٧) في ع ، الفعل للمضارع .

(٨) انظر معترك القرآن ١ / ٢٥٨ ، للحلي على جمع الجوامع ١ / ٣٣١ . الإشارة إلى الإيجاز ص ٣٨ .

الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ٣٣ .

(٩) الآية ١٢ من البقرة .

(١٠) الآية ٩١ من البقرة .

والتعمير بالخبر عن الأمر^(١) نحو ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ﴾^(٢) .
وعكسه [نحو] ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرِّحْمَ مَدًّا﴾^(٣) [وقوله ﴿يَنْفَعُ﴾] ، « فليتبوأ »
مقعدة من النار^(٤) .

والتعمير بالخبر عن النهي^(٥) نحو ﴿لَا يَنْسُ إِلَّا الْمُنَافِقُونَ﴾^(٦) .
قال علماء البيان ، « فَو أبلغ من صريح الأمر والنهي . لَأَنَّ التكلم لشدة
تأكيد طلبه نَزَلَ للطلوب منزلة الواقع لا محالة^(٧) » .
(و) يكون المجاز في (مُشْتَق) كاسم الفاعل ولسم المفعول والصفة
المشبهة ونحوها مما يشتق من المصدر ، كإطلاق مُضِل في الشرع على
الداعي^(٨) .

(١) انظر البرهان ٢ / ٢٨٨ . مشترك الأقران ١ / ٢٥٩ . الإشارة إلى الإيجاز ص ٣٦ . الفوائد للشوق

إلى علوم القرآن ص ٣٤ .

(٢) الآية ٣٣٣ من البقرة .

(٣) الآية ٧٥ من مريم .

(٤) هذا الوعيد ورد في أحاديث كثيرة مختلفة الموضوعات . ولعل أصحابنا وأئمتنا قولهم ﴿يَنْفَعُ﴾
« من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه وأحمد في مسنده وغيرهم . ورواه عن النبي ﷺ جمع كثير من الصحابة
منهم أنس وأبو هريرة وعلي وجابر وابن مسعود والزيبر ومعاوية . (انظر فيض القدير
١ / ٣١٤ وما بعدها . صحيح البخاري ١ / ٢٠٢ . صحيح مسلم ١ / ٦٠ . سنن أبي داود ٢ / ٢٨٧ .
تحفة الأحمدي ٧ / ٤٧٩ . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٠) .

(٥) انظر مشترك الأقران ١ / ٢٥٩ . البرهان ٢ / ٢٩١ . الإشارة إلى الإيجاز ص ٤٠ . الفوائد للشوق

إلى علوم القرآن ص ٣٤ .

(٦) الآية ٧٩ من الواقعة .

(٧) انظر الإشارة إلى الإيجاز ص ٤٠ . البرهان ٢ / ٢٩٠ . الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ٣٧ وما

بعدها . مشترك الأقران ١ / ٣٦٠ .

(٨) انظر الحلبي على جمع الجوهر ١ / ٣٣١ وما بعدها .

(و) يكون اللجاز أيضاً في (حرف) فإنه قد تُجَوِّزُ بـ « هل » عن الأمر في قوله سبحانه وتعالى ﴿ قَهْلُ أَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(١) ﴿ قَهْلُ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ ^(٢) أي فأسلموا وانتهوا ، وعن النفي كقوله تعالى ﴿ قَهْلُ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴾ ^(٣) أي ماترى لهم من باقية ، وعن التقدير كقوله تعالى ﴿ هَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِيمَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ ^(٤) .
وقيل ، لا يجري للجاز في الحروف إلا بالتبعية ، كوقوع اللجاز في متعلقه ^(٥) .

(وَيَخْتَجُّ بِهِ) أي بالمجاز . حكاه بعضهم إجماعاً ^(٦) ، لأنه يفيد للمنى من طريق الوضع كالحقيقة . ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ ^(٧) فإنه يُقيد للمنى ، وإن كان مجازاً . وكذا قوله تعالى ﴿ وَجُوءَ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴾ ^(٨) ومن المعلوم أنَّ المراد الأعين التي في الوجوه . وقد احتج الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه بهذه الآية على وجوب ^(٩) النظر يوم القيامة ^(١٠) .

(١) الآية ١٤ من هود و ٢٨ من الأنبياء .

(٢) الآية ٩١ من المائدة . وهي ساقطة من ش .

(٣) الآية ٨ من الحاقة .

(٤) الآية ٢٨ من الروم .

(٥) انظر تفصيل الكلام على التجوز في الحروف في (الإشارة إلى الإيجاز ص ٣٠ وما بعدها ، الطراز ٨٨ / ١ ، التمهيد للأسنوي ص ٥١ ، الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ٣٦ وما بعدها ، للمبلى على جمع الجوهر ١ / ٣٣١) .

(٦) المسودة ص ١٧٣ .

(٧) الآية ٦ من المائدة .

(٨) الآية ٢٢ ، ٢٣ من القيامة .

(٩) في ش ، وجود .

(١٠) الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد ص ٢١٤ ، ٢٤٣ . وقد حكاه عنه اللجد في المسودة ص ١٧٠ والمبلى في التواعد والفوائد الأصولية ص ١٢٩ .

وأيضاً ، فإنَّ المجاز قد يكونُ أُشْبِقَ إلى القلب . كقول الإنسان ، « لزيد عليَّ درهم » فإنه مجاز ، وهو أُسْبِقُ إلى الفهم من قوله ، « يلزمني^(١) لزيد درهم »^(٢) .

(ولا يُقَاسُ عليه) أي على المجاز ، لأنَّ علاقته ليست مُطردة^(٣) .

(وَيَسْتَلْزَمُ) (المجاز) (الحقيقة) لأنَّه فرغ . والحقيقة أصل ، ومتى وُجد الفرغ وُجد الأصل^(٤) . وأيضاً ، فإنه لو لم يستلزمها ليري الوضع عن الفائدة^(٥) .

(ولا تستلزمه) أي ولا تستلزم الحقيقة المجاز . لأنَّ اللفظ طائفة بحقائق لا مجازات لها^(٦) .

(ولفظاهما)^(٧) أي لفظ حقيقة ولفظ مجاز (حقيقتان عَرَفَا) أي في اصطلاح أهل العرف ، لأنَّ واضح اللفظ لم يستعملهما فيما استعملهما فيه أهل

(١) في ش ، يلزمه .

(٢) انظر السودة ص ١٣٠ وما بعدها . القواعد والفوائد الأصولية للجبلي ص ١٢٨ وما بعدها .

(٣) انظر الزهر للسيوطي ١ / ٣٦٤ . للسودة ص ٧٣ ، ٧٤ .

(٤) انظر اختلاف الأصوليين في استلزام المجاز الحقيقة في (فرائع الرحموت ١ / ٢٠٨ . للعللي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٠٥ وما بعدها . الطراز ١ / ٩٩ . للمتد ١ / ٣٥٠ . المضد على ابن الحاجب ١ / ١٥٣ . الإحكام للأمني ١ / ٣٤) .

(٥) أي الوضع الأول . وكلام المصنف هنا جوابٌ على استدلال الأصوليين الناهين إلى أن المجاز لا يستلزم الحقيقة . بأنَّ اللفظ قبل استعماله فيما وضع له أولاً . لا يوصف بالحقيقة . ولا مانع من أن يتجاوز في اللفظ قبل استعماله فيما وضع له أولاً ... وقد ردَّ الأصوليون للخالفون لما ذهب إليه المصنف على جوابه ، بأنَّ الفائدة حاصلة باستعماله فيما وضع له ثانياً . إذ لولا الوضع الأول لما وجد الثاني . (انظر للعللي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٠٦ وما بعدها . الإحكام للأمني ١ / ٣٤) .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) في ش ، ولفظاً .

العرف و (مجازان لغة) أي في اللغة . لأنهما منقولان^(١) منها^(٢) . وقد تقدّم كيفية نقلهما^(٣) .

(وهما) أي وكون اللفظ حقيقة أو مجازاً (من عوارض الألفاظ)^(٤) . قال الشيخ تقي الدين ، وهذا التقسيم حادث بعد القرون الثلاثة . يعني تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز .

(وليس منهما) أي من الحقيقة ولا من المجاز (لفظ قبل استعماله) لعدم ركن تعريفهما^(٥) . وهو الاستعمال . لأن الاستعمال جزء من مفهوم كل منهما^(٦) .

(ولا) من الحقيقة والمجاز (علّم متجدد)^(٧) . قال في شرح التحرير ، اختار الأكثر . لأن الأعلام وضعت للفرق بين ذات وذات ، فلو تجوز فيها ، لبطل هذا الغرض . وأيضاً ، فنقلها إلى معنى آخر إنما هو بوضع مستعمل لا لعلاقة .

(١) في ض ب ز ش : منقولتان .

(٢) في ش : عنها .

(٣) لم يتقدم الكلام إلا على نقل لفظ مجاز من استعماله في الوضع الأول إلى الثاني وذلك في ص ١٥٣ .

(٤) أي مما يمرض للفظ به . استعماله ، فإن استعمل فيما وضع له أولاً فهو الحقيقة . وإن استعمل فيما وضع له ثانياً لعلاقة ، فهو للمجاز .

(٥) في ش : تعريفهما .

(٦) انظر المحلى على جميع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢٢٨ / ١ ، المضد على ابن الحاجب ١٥٣ / ١ ، إرشاد الفصول ص ٢٦ ، فوائذ الرحموت ٢٠٨ / ١ ، معترك الأقران ٢٦٧ / ١ ، للزهر ٣٦٧ / ١ ، الطراز ١ / ١١ .

(٧) فالأعلام للتجدة بالنسبة إلى معيانيها ليست بحقيقة . لأن مستعملها لم يستعملها فيما وضعت له أولاً ، بل إما أنه اخترعها من غير سبق وضع . كما في الأعلام للرتجلة - ولا مجاز في ذلك . أو نقلها عما وضعت له - كما في الأعلام للنقولة - وهي ليست بمجاز . لأنها لم تنتقل لعلاقة . (الزهر ١ / ٣٦٧ ، وانظر الطراز ١ / ٨٩ ، ١٠٠) وكلمة متجدد وردت في ش : متجدد .

« فَضْلٌ »

(للجاز واقع) في اللغة عند الجمهور . واحتج على ذلك بالأسد للشجاع . والحمار للبليد ، وقامت الحرب على ساق ، وشابت لمة الليل . وغير ذلك مما لا يحصر ^(١) .

(وليس) للجاز (بأغلب) ^(٢) من الحقيقة ^(٣) . خلافا لابن جني ومن تبعه .

(وهو) أي للجاز (في الحديث) أي حديث النبي ﷺ (و) في (القرآن) لقوله تعالى ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ ^(٤) و ﴿ الْحَجُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾ ^(٥) و ﴿ وَخَفِضَ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلَّةِ ﴾ ^(٦) و ﴿ وَاشْتَقَلَ الرَّأْسُ ثِقًا ﴾ ^(٧) و ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ^(٨) ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ^(٩) وغير ذلك كثير ^(١٠) . وهذا الصحيح عند الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه وأكثر أصحابه . .

(١) انظر الأحكام للآمدي ٤٥ / ١ ، الزهر ٣٦٤ / ١ وما بعدها . للحلي على جمع الجوامع وحاشية البستاني عليه ٣٠٨ / ١ ، إرشاد الفحول ص ٢٢ وما بعدها . العبد على ابن الحاجب ١ / ١٢٧ . فوائد الرحموت ١ / ٣١١ ، للمتمد ١ / ٢٩ ، للسودة ص ٥٦٤ .

(٢) في ش ، بالقلب .

(٣) انظر للحلي على جمع الجوامع وحاشية البستاني عليه ٣١٠ / ١ ، الزهر ٣٦١ / ١ .

(٤) الخصائص ٤٤٧ / ٢ .

(٥) الآية ١١٩ من المائدة .

(٦) الآية ١٧٧ من البقرة .

(٧) الآية ٢٤ من الإسراء .

(٨) الآية ٤ من مريم .

(٩) الآية ٤٠ من الشورى .

(١٠) الآية ٥٥ من البقرة .

(١١) انظر البرهان ٢ / ٢٥٥ ، الطراز ٨٢ / ١ وما بعدها . الأحكام للآمدي ٤٧ / ١ وما بعدها .

الكوكب النير ٢٣٦

قال القاضي ، نص الإمام أحمد على أن المجاز في القرآن ، فقال في قوله تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ ﴾^(١) و « نعلم » و « منتقمون » ، هذا من مجاز اللغة . يقول الرجل ، إِنَّا سنجري عليك^(٢) رزقك^(٣) .
وعنه رواية أخرى ، ليس في القرآن منه شيء . حكاه الفخر إسماعيل ، واختاره ابن حامد^(٤) .

(وليس فيه) أي في القرآن لفظ (غير علم إلا عربي) . اختاره من أصحابنا أبو بكر عبد العزيز^(٥) ، والقاضي ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل .

للحلي على جمع الجوامع ١ / ٣٠٨ ، إرشاد الفحول ص ٣٣ . المضد على ابن الحاجب ١ / ١٢٧ وما بعدها ، للتمذد ١ / ٣٠ وما بعدها . فوائذ الرحمت ١ / ٢١١ وما بعدها . اللع ص ٥ ، وانظر مجاز القرآن لمسز بن للنسب والإشارة إلى الإيجاز للمز بن عبد السلام والفوائد للشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن قيم الجوزية والمجازات النبوية للشريف الرضي

(١) الآية ٤٣ من ق .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) انظر للسودة ص ١٦٤ .

(٤) انظر للسودة ص ١٦٥ . وابن حامد ، هو الحسن بن حامد بن علي بن مروان . أبو عبد الله البغدادي ، إمام الحنابلة في زمانه ومدرسه ومفتيه ، له مصنفات في العلوم المختلفة ، أشهرها « الجامع » في الفقه في نحو أربعمائة مجلد و « شرح الخرقى » و « شرح أصول الدين » و « أصول الفقه » وغيرها ، توفي سنة ٤٣٣ هـ (انظر ترجمته في طبقات الحنابلة ٢ / ١٧١ وما بعدها ، للنهج الأحمد ٢ / ٨٢ وما بعدها ، للتعظم ٧ / ٢٦٣ ، شذرات الذهب ١٦٦ / ١ ، الطالع على أبواب الفتنة ص ٤٣٢ . للدخل إلى مذهب أحمد لبرهان ص ٢٠٦) .

(٥) هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد الحنبلي ، أبو بكر ، المعروف بفلام الغلال ، الفقيه الأصولي للمسز ، قال ابن أبي يعلى ، « كان أحد أهل الفهم ، موثقاً به في العلم . متسع الرواية ، مشهوراً بالديانة . موصوفاً بالأمانة ، مذكوراً بالعبادة » . أشهر كتبه « الشافي » و « اللبنة » و « التنبيه » و « زاد المسافر » في الفقه و « تفسير القرآن » . توفي سنة ٣٦٣ هـ (انظر ترجمته في النهج الأحمد ٢ / ٥٦ وما بعدها ، طبقات الحنابلة ٢ / ١١٩ وما بعدها ، الطالع ص ٤٢٧ ، شذرات الذهب ٣ / ٤٥ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٠٨) .

والمجدد^(١) . وأكثر العلماء . منهم الإمام الشافعي^(٢) . وأبو عبيدة^(٣) .
وابن جرير . والباقلاني . وابن فارس^(٤) . وغيرهم لما يدل على ذلك من
الآيات الكثيرة الواردة في القرآن^(٥) .

(١) هو عبد السلام بن عبد الله بن الحضرمي تيمية الحراني الحنبلي . أبو البركات . مجد الدين . الإمام لقريء الحديث للفسر الفقيه الأصولي النحوي . صاحب « الأحكام الكبرى » و « المحرر » في الفقه و « لئتنقى من أحاديث الأحكام » و « السودة » في أصول الفقه التي زاد فيها ولده عبد الحليم ثم حفيده تقي الدين أحمد . توفي سنة ٦٥٢ هـ (انظر ترجمته في طبقات للفسرين للدلاوي ١ / ٢٩٧ . ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٢ / ٢٩٩ وما بعدها . شذرات الذهب ٥ / ٢٥٧ . فوات الوفيات ١ / ٥٧٠ . الفتح للبين ٢ / ٦٨) .

(٢) الرسالة للشافعي ص ٤٠ .

(٣) كذا في الصحاح ص ٥٩ وللعرب ص ٤ . والبرهان ١ / ٢٨٧ ومترك الأكران ١ / ٧٥ والإتقان ٢ / ١٠٥ والمزهر ١ / ٢٦٦ . وفي الأصول الخطية كلها والطبوعة . أبو عبيد . وليس بصواب . لأن أبا عبيد لا ينحى إلى اللحن . ورأيه للقول وللشهور منه غير ذلك . إذ فيه توفيق بين للنحبين وتصويب لكلا القولين . بخلاف أبي عبيدة . فهو الذي نقل عنه لحن واشتهر .

وأبو عبيدة : هو مَعْقَر بن اللثني التيمي البصري . اللغوي النحوي العلامة . قال الزبيدي : « كان من أجمع الناس للمعلم . وأعلمهم بأيام العرب وأخبارها . وأكثر الناس رواية . أشهر مصنفاته « مجاز القرآن » و « غريب القرآن » و « غريب الحديث » و « تلافى جرير والفرزدق » توفي سنة ٢٠٩ هـ وقيل غير ذلك . (انظر ترجمته في بنية الوعاة ٢ / ٢٩٤ . إنباء الرواة ٣ / ٣٦٦ . وفيات الأعيان ٤ / ٣٢٣ . شذرات الذهب ٢ / ٢٤٠ تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٣٦٠ . المزهر ٢ / ٤٠٢ . ٤١٢ . للمارف ص ٥٤٣ . طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٧٥ . طبقات للفسرين للدلاوي ٢ / ٣٣٦ . معجم الأدباء ١٩ / ١٥٤) .

(٤) هو أحمد بن فارس بن زكريا . أبو الحسين . الإمام اللغوي للفسر . أشهر مصنفاته « جامع التأويل في تفسير القرآن » و « سيرة النبي ﷺ » و « للجمل » في اللغة و « مقاييس اللغة » و « غريب إعراب القرآن » و « متخير الألفاظ » و « حلية الفقهاء » . توفي سنة ٣٠٥ هـ وقيل غير ذلك (انظر ترجمته في طبقات للفسرين للدلاوي ١ / ٥٩ . إنباء الرواة ١ / ٩٢ . بنية الوعاة ١ / ٣٥٢ . شذرات الذهب ٣ / ٣٢٢ . معجم الأدباء ٨ / ٨٠ . وفيات الأعيان ١ / ١٠٠ . ترتيب للمارك ٤ / ٦١٠) .

(٥) كقوله تعالى « (قُرْآنًا عَرَبِيًّا) » [الآية ٢ من يوسف و ١١٣ من طه و ٢٨ من الزمر و ٣ من

وذهب ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وعكرمة ^(١) ومجاهد ^(٢) وسعيد ابن جبير ^(٣) وعطاء ^(٤) وغيرهم إلى أنَّ فيه ألفاظاً بغير العربية ^(٥).

وَقِيلَ ^(٦) عن أبي عبيد ^(٧) أنه قال، والصواب عندي مذهب فيه فصلت و ٧ من الشورى و ٣ من الزخرف [وقوله تعالى ((بَلْسَانَ غَرَبِيَ رَبِّي))] الآية ١٩٥ من الشعراء [وقوله تعالى ((وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا مَعْجَمًا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ. أَلْتَعْجَمِي وَغَرَبِيَ))] الآية ٤٤ من فصلت [

(١) هو عكرمة بن عبد الله، مولى ابن عباس، أبو عبد الله، أحد فقهاء مكة من التابعين الأعلام، أصله بربري من أهل المغرب. توفي سنة ٧٤ هـ وقيل غير ذلك. (انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٣٤٠، شذرات الذهب ١/ ١٣٠، للمعارف ص ٤٥٥، وفيات الأعيان ٢/ ٤٢٧، طبقات للفسرين للناوذي ١/ ٣٨٠، معجم الأدهاء ١٢/ ١٨١).

(٢) هو مجاهد بن جبر الكوفي للخزومي مولاهم، أبو الحجاج، الإمام التابعي الشهير. قال النووي، «اتفق العلماء على إمامته وجلالته وثوقيته، وهو إمام في الفقه والتفسير والحديث» توفي سنة ١٣٠ هـ وقيل غير ذلك. (انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٨٣، شذرات الذهب ١/ ١٢٥، للمعارف ص ٤٤٤).

(٣) هو سعيد بن جبير بن هشام الكوفي الأسدي مولاهم، أبو عبد الله، من كبار أئمة التابعين ومقدميهم في التفسير والحديث والفقه والمبادة والورع. قتله الحجاج ظملاً سنة ٩٥ هـ (انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٣٢٦، شذرات الذهب ١/ ١٠٨، للمعارف ص ٤٤٥).

(٤) هو عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان الكوفي، أبو محمد، من أئمة التابعين وأجلة الفقهاء وكبار الزهاد. توفي سنة ١٢٥ هـ وقيل غير ذلك (انظر ترجمته في شذرات الذهب ١/ ١٤٨، وفيات الأعيان ٢/ ٤٢٣، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٣٣٣، للمعارف ص ٤٤٤).

(٥) انظر اختلاف العلماء في إشتغال القرآن على ألفاظ غير عربية في (الإحكام للآمدي ١/ ٥٠ وما بعدها، للسودة ص ١٧٤، فوائح الرحمت ١/ ٢١٧، المضد على ابن الحاجب ١/ ٣٠، إرشاد الفضول ص ٣٢، للمحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١/ ٣٢٦، للزهر ١/ ٢٦٦ وما بعدها، معترك الأقران ١/ ١٩٥ وما بعدها، الإتيان في علوم القرآن ٢/ ١٥ وما بعدها، مقدمة تفسير الطبري ١/ ٨ وما بعدها، البرهان ١/ ٢٨٧ وما بعدها، الصاحبى لابن فارس ص ٥٧ وما بعدها، للمعرب للجواليقي ص ٤ وما بعدها).

(٦) نقله الزركشي في البرهان ١/ ٢٩٠، والسيوطي في معترك الأقران ١/ ١٨٨ واللاتقان ٢/ ١٠٨ وللزهر ١/ ٢٦٦، وابن فارس في الصاحبى ص ٦١، والجواليقي في المعرب ص ٥.

(٧) هو القاسم بن سلّام البغدادي، الإمام البارز في اللغة والنحو والتفسير والقراءات والحديث

تصديق^(١) القولين جميعاً. وذلك أن هذه [الأحرف]^(٢) أصولها أعجمية - كما قال الفقهاء - لكنها وَقَعَت للعرب، فَعَرَّبَتْ^(٣) بالسنتها، وحوَّلَتْهَا عَنْ أَلْفَاظِ الْعَجَمِ إِلَى أَلْفَاظِهَا، فَصَارَتْ عَرَبِيَّةً. ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ - وَقَدْ اخْتَلَطَتْ فِيهِ الْحُرُوفُ بِكَلَامِ الْعَرَبِ - فَمَنْ قَالَ^(٤) إنها عَرَبِيَّةٌ فَهُوَ صَادِقٌ، [وَمَنْ قَالَ أَعْجَمِيَّةٌ فَصَادِقٌ]^(٥).

(ومجاز راجع) أي والعمل بمجاز راجع (أولى) بالحكم (من حقيقة مرجوحة^(٦)) وقيل، هي مالم تُهَجَّر^(٧).

وتنقسم مسألة تعارض الحقيقة والمجاز إلى أربعة أقسام^(٨)،
الأول: أن يكون للمجاز مرجوحاً لا يُفْهَم إلا بقرينة^(٩) - كالأسد للشجاع - فَيَقْلَمُ في هذا القسم الحقيقة لرجحانها.

== والفتحة. أشهر كتبه «الأموال» و«غريب القرآن» و«غريب الحديث» و«معاني القرآن» و«أدب القاضي» توفي سنة ٢٢٤ هـ. وقيل غير ذلك (انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢٥٧، بنية الوعاة ٢/ ٢٥٣، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ١٥٣، للنهج الأحمد ١/ ٨٠، طبقات المفسرين للناودي ٢/ ٣٣، معجم الأدباء ١٦/ ٢٥٤، طبقات الحنابلة ١/ ٢٥٩، وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٥، إنباه الرواة ٣/ ١٧).

(١) ساقطة من ش.

(٢) زيادة من الإتيان والزهري وميمون الأقران والبرهان والصاحب من كلام أبي عبيد.

(٣) في الإتيان وميمون الأقران والبرهان، فَعَرَّبَتْهَا، وفي الصاحب والزهري، فَأَعَرَّبَتْهَا.

(٤) في ع، قالها.

(٥) زيادة من الإتيان والزهري وميمون الأقران والبرهان والصاحب من كلام أبي عبيد.

(٦) في ش، حقيقته بالمرجوحة.

(٧) انظر القواعد والقوائد الأصولية ص ١٢٢. فواتح الرحموت ١/ ٢٢٠ وما بعدها. كشف الأسرار

على أصول البزوري ٢/ ٧٧ وما بعدها.

(٨) انظر تفصيل الكلام على هذه الأقسام الأربعة في (القواعد والقوائد الأصولية ص ١٢٣ وما

بعدها، شرح تنقيح الفصول ص ١١٩ وما بعدها).

(٩) في ع، بقرينته.

القسم الثاني : أن يغلب استعماله حتى يساوي الحقيقة ، فتقدم الحقيقة أيضاً ، ^(١) لعدم رجحان المجاز ^(٢) .

القسم الثالث : أن يكون للمجاز راجحاً والحقيقة مائة لا تَرَاوُ في المرف ، فيقدم للمجاز ، لأنه إما حقيقة شرعية كالصلاة ، أو عرفية كالدائبة ، فلا خلاف في تقديمه ^(٣) على الحقيقة اللغوية .

مثاله ، لو خَلَفَ لا يأكلُ مِنْ هَذِهِ النخلة ، فَأَكَلَ مِنْ ثَمَرِهَا حِينَئِذٍ . وَإِنْ أَكَلَ مِنْ خَشْبِهَا لَمْ يَخْنِثْ ، وَإِنْ كَانَ الْخَشْبُ هُوَ الْحَقِيقَةُ .

القسم الرابع : أن يكون للمجاز راجحاً ، والحقيقة تُتَّفَاهَدُ في بعض الأوقات ، فهذه محلُّ ^(٤) الخلاف عند الأكثر . كما لو خَلَفَ لِيَشْرَبَنَّ مِنْ هَذَا النهرِ ، فهو حقيقة في الكرم منه بغيره . ولو اغترف بكونه وشرب ، فهو مجاز لأنه شَرِبَ من الكوز لا من النهر . لكنه مجاز راجح يتبادر إلى الفهم ، فيكون ^(٥) أولى من الحقيقة ، وإن كانت قد تَرَاوَتْ ، لأن كثيراً ^(٦) من الرغاء ^(٧) وغيرهم يكره ^(٨) بغيره .

(ولو لم ينتظم كلام) أي لو لم يصح الكلام (إلا بارتكاب مجاز زيادة أو) بارتكاب مجاز (نقص ، فنقص) أي فارتكاب مجاز نقص (أولى) لأن الحذف في كلام العرب أكثر من الزيادة . قاله كثير من العلماء ^(٩) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش ، تقديمها .

(٣) في ض ب ، على .

(٤) في ض ، فهو .

(٥) في ش ، ما يكون الكرم .

(٦) الرغاء ، جمع راعي ، وهو الذي يرعى للثنية فيحوطها ويحفظها . (لسان العرب ١١ / ٣٧٥) وفي ض ب ، الرعاة .

(٧) انظر التمهيد للأسنوي ص ٥٣ والقواعد والفوائد الأصولية ص ١٢٤ وما بعدها .

ويتفرع على ذلك ^(١) مسألة فقهية . وهي ما إذا قال لزوجتيه ، « إن حضمتا حيضةً فأنتما طالقتان » إذ لاشك في استحالة اشتراكهما في حيضة . وتصحيح الكلام هنا إما بدعوى زيادة لفظ ^(٢) « حيضة » ، فكأنه اقتصر على « إن ^(٣) حضمتا » ، وإما بدعوى الإضمار ، وتقديره « إن حاضت كل واحدة منكما حيضةً » .

وفي المسألة لأصحابنا أربعة أوجه ،

أحدها ، سلوك الزيادة . ويصير التقدير « إن حضمتا فأنتما طالقتان » . فإذا طعننا ^(٤) في الحيض طلقنا . وهو قول القاضي أبي يعلى وغيره ، وهو المشهور في المذهب .

والوجه الثاني : سلوك النقص . وهو الإضمار . فلا تطلق واحدة منهما حتى تحيض كل واحدة حيضةً . ويكون التقدير كما تقدم « إن حاضت كل واحدة منكما حيضةً ، فأنتما طالقتان » . نظيره قوله تعالى ﴿ فَأَجْلِبُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ ^(٥) أي اجلدوا كل واحدة منهما ^(٦) ثمانين جلدة ^(٧) . وهو قول للوفقي والمجدي والشارح وابن حمدان وغيرهم ، وهو موافق للقاعدة .

والوجه الثالث : يطلقان بحيضة من إحداهما . لأنه لما تعدت وجود الفعل منهما ، وجب إضافته إلى إحداهما ، كقوله تعالى ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ

(١) في ش ، هنا .

(٢) في ش ، لفظة .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) في ش ، أخفنا .

(٥) الآية ٤ من النور .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) في ر ض ، منهم .

وَالزَّجَانُ ﴿١﴾ وَإِنَّمَا يُخْرِجُ مِنْ أَحَدِهِمَا .
والوجه الرابع : لا يطلقان بحالٍ ، بناءً على أنه لا يقع الطلاق
للملق ^(٢) على المخال ^(٣) .

★ ★ ★

(١) الآية ٢٢ من الرحمن .

(٢) في ش ، في الحال .

« فُضِّلَ »

في الكِنَايَةِ والتَّعْرِيفِ

والبَحْثُ فيهما مِنْ وَظِيفَةِ علماءِ المعاني والبيانِ ، لكنَّ لما اختلفَ في الكِنَايَةِ ، هل هي حَقِيقَةٌ أَوْ مِجَازٌ ؟ أَوْ مِنْهَا حَقِيقَةٌ وَمِنْهَا مِجَازٌ ، ذُكِرَتْ لِيُعْرَفَ ذَلِكَ ^(١) ، وَذُكِرَ مَعَهَا التَّعْرِيفُ اسْتِطْرَاداً .

ثُمَّ (الكِنَايَةُ حَقِيقَةٌ إِنْ اسْتَقِيلَ اللَّفْظُ فِي مَعْنَاهُ) لِلْمَوْضُوعِ لَهُ أَوَّلًا (وَأُرِيدَ ^(٢) لَازِمُ الْمَعْنَى) الْمَوْضُوعُ لَهُ ، كَقَوْلِهِمْ « كَثِيرُ الرَّمَادِ » بِكَتُونٍ بِهِ عَنْ كَرَمِهِ . فَكَثْرَةُ الرَّمَادِ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ ، وَلَكِنْ أُرِيدَ بِهِ لَازِمَةٌ - وَهُوَ الْكَرَمُ - وَإِنْ كَانَ بِوَسْطَةِ لَازِمٍ آخَرَ ، لَأَنَّ لَازِمَ كَثْرَةِ الرَّمَادِ كَثْرَةُ الطَّبِيخِ ، وَلَازِمَ كَثْرَةِ الطَّبِيخِ كَثْرَةُ الضِّيْفَانِ ، وَلَازِمَ كَثْرَةِ الضِّيْفَانِ الْكَرَمُ ، وَكُلُّ ذَلِكَ عَادَةٌ .

^(٣) فَالِدَلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ بِالْوَضْعِ ، وَعَلَى اللَّازِمِ بِانْتِقَالِ الذَّهْنِ مِنَ الْمَلْزُومِ إِلَى اللَّازِمِ .

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ ^(٤) « طَوِيلُ النِّجَادِ » كِنَايَةٌ عَنْ طَوِيلِ الْقَامَةِ ، لِأَنَّ نِجَادَ

(١) انظر تفصيل الكلام على الكِنَايَةِ ومنهاج العلماء فيها في (معترك الأقران ١ / ٣٦٦ ، البرهان ٢ / ٣٠٠ وما بعدها ، الطراز ١ / ٣٦٤ - ٣٦٩ ، الصاحبي ص ٣٦٠ وما بعدها ، الفوائد للشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ص ١٢٦ - ١٣٣ ، الإشارة إلى الإيجاز ص ٨٥ ، الحلبي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٣٣ ، كشف الأسرار على أسول البزنجوي ١ / ٦٦ وما بعدها ، فوائج الرحمت ١ / ٢٣٦ وما بعدها) .

(٢) في ش ، حَقِيقَةٍ .

(٣) في ش ، (وَأُرِيدَ) بِاللَّفْظِ .

(٤) في ش ، بِالتَّصَدُّقِ .

(٥) في ش ، وَمِثْلُ .

الطويل يكون طويلاً بحسب العادة ، وعلى هذا فهو حقيقة ، لأنه استعمل في معناه ، وإن أريد به اللزوم ، فلا تنافي بينهما .

(ومجاز) يعني وتكون الكناية مجازاً (إن لم يُرِدْ للمعنى) الحقيقي ، وعُيِّنَ بالملزوم عن اللزوم . بأن يُطَبَّقَ للتكلم كثرة الرماد على اللزوم - وهو الكرم - وطول النجاد على اللزوم - وهو طول القامة - مِنْ غير ملاحظة الحقيقة أصلاً . فهذا يكون مجازاً ، لأنه استعمل في غير معناه ، والملاقة فيه إطلاق للزوم على اللزوم . وما ذكرناه هو أحد الأقوال في الكناية ، وهو الذي قَدَّمْنا في « التحرير » .

والقول الثاني : أن لفظ الكناية حقيقة مطلقاً . قال بعضهم ، وهو الأصح .

قال الكوراني^(١) ، الجمهور أنها من الحقيقة ، وتبعهم ابن عبد السلام في كتاب « المجاز »^(٢) فقال : « والظاهر أن الكناية ليست من المجاز ، لأنها^(٣) وإن استعملت [اللفظ]^(٤) فيما وضع له ، لكن أريد به الدلالة على

(١) هو أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني الرومي الحنفي . شهاب الدين . الفقيه الأصولي للفرس للحدث للقرء . أشهر مصنفاته « غاية الأمانى في تفسير السج للثاني » و « الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع » في أصول الفقه و « شرح الكافية » في النحو و « الكوثر الجاري على رياض البخاري » توفي سنة ٨٩٣ هـ (فطر ترجمته في الشقائق النعمانية ص ٥١ . الضوء اللامع ١ / ٢٤١ . هدية المارفين ١ / ١٣٥) .

(٢) الإشارة إلى الإيجاز ص ٨٥ .

(٣) في ش . إلا أنها .

(٤) زيادة من الإشارة إلى الإيجاز .

غيره . كدليل^(١) الخطاب^(٢) في قوله تعالى ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ ﴾^(٣) وكذا نهيه ﷺ عن التضيعة بالقوراء والعزجاء^(٤) .

والقول الثالث : أنه مجاز مطلقاً . نظراً إلى اللراد منه . وهو مقتضى قول صاحب « الكشاف » عند قوله تعالى ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنُتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ ﴾^(٥) حيث فسر الكناية « بأن يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له »^(٦) .

والقول الرابع : أنها ليست بحقيقة ولا مجاز . وهو قول

(١) في ز ، دليل .

(٢) كذا في « الإشارة إلى الإيجاز » وفي الأصول الخطبة كلها . وهو خطأ . وصوابه « كنسوى الخطاب » . لأن دليل الخطاب في اصطلاح سائر الأصوليين هو « قصر حكم للنطوق به على ما تناوله . والحكم للمسكوت عنه بما خالفه » ويسمونه مفهوم للخالفة . وليس هذا مراد ابن عبد السلام في تعبيره . ولو أراده لكان للمنى فلسداً . بل إنه قصد مفهوم للواقعة الذي يعبر عنه الأصوليون بـ « ضوى الخطاب » وهو « إثبات حكم للنطوق به للمسكوت عنه بطريق الأول » كتحريم الضرب من قوله تعالى ((فلا تقل لهما أف)) بطريق الأول . (انظر تحقيق الأصوليين لموضوع دليل الخطاب وضوى الخطاب في شرح تنقيح الفصول ص ٥٣ وما بعدها . الحدود للبايجي ص ٥٠ وما بعدها . العضد على ابن الحاجب ١٧٢ / ٢ وما بعدها . اللع للشمرازي ص ٢٤ . فوائج الرحموت ٤١٤ / ١ . الحلبي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢٤٥ . ٢٤٠ / ١ . كشف الأسرار على أصول البيهقي ٢٥٣ / ٢) .

(٣) الآية ٢٣ من الإسراء .

(٤) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد في مسنده ومالك في اللوطا عن البراء بن عازب . قال الترمذي ، هذا حديث حسن صحيح . (انظر سنن أبي داود ٣ / ١٧٨ . تحفة الأخوين ٨١ / ٥ . سنن النسائي ٢١٤ / ٧ . سنن ابن ماجه ١٠٥٠ / ٢ . للوطا ٢ / ٤٨٢ . مسند أحمد ٢٨٩ / ٤) .

(٥) الآية ٢٣٥ من البقرة .

(٦) الكشف للزمخشري ٢٨٢ / ١ .

السكّائي^(١) . وتبَعُهُ في « التلخيص »^(٢) .

(والتعريضُ حقيقةٌ ، وهو لفظٌ مستعملٌ في معناه مع التلويح بغيره)
أي بغير ذلك المعنى المستعمل فيه ، مأخوذاً من العُرْض - بالضم - ، وهو
الجانب . فكان اللفظ واقعاً في جانب^(٣) عن المعنى الذي لُوِّحَ به^(٤) .

ومن ذلك قولُ سيدنا إبراهيم عليه السلام وعلى سيدنا محمد ﷺ ﴿ بَلِّ فَعَلَةٌ
كَبِيرَةٌ هَذَا ﴾^(٥) [أي] غَضِبَ أَنْ عُبِدَتْ هَذِهِ الْأَصْنَامُ مَعَهُ فَكَسَرَهَا ، وإنما
قُضِيَ التلويحُ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى يَفْضُبُ أَنْ يُعْبَدَ غَيْرُهُ مِمَّنْ لَيْسَ بِإِلَهِ
مِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلَى .

وبذلك يُكَلَّمُ أَنَّ اللفظ وإن لم يطابق معناه الحقيقي في الخارج لا
يكون كَذِباً إذا كان المراد به التوصل إلى غيره بكنائية كما سبق وتعريض.

(١) مفتاح العلوم للسكّائي ص ١٩٤ . وفي ج ، السكّائي .

والسكّائي : هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي ، السكّائي الخولزمي الحنفي ، أبو
يعقوب ، سراج الدين . قال السيوطي : « كان علامة بارعاً في فنون شتى ، خصوصاً للمعاني
والبيان . وله كتاب « مفتاح العلوم » فيه اثنا عشر علماً من علوم العربية » . توفي سنة ٦٣٦ هـ .
(انظر ترجمته في بنية الوعاة ٢ / ٣٦٤ ، شذرات الذهب ٥ / ١٧٢) .

(٢) التلخيص للقرظيني ص ٣٣٧ ، ٣٤٦ .

(٣) في ش ، جنب .

(٤) انظر تفصيل الكلام على التعريض في (الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ١٣٣ وما بعدها .
للحلي على جميع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٣٣ وما بعدها ، الطراز ١ / ٣٨٠ - ٣٩٩ .
البرهان ٢ / ٣٦١ وما بعدها)

(٥) الآية ٦٣ من الأنبياء .

كما هنا . وإن سُمِّيَ كذباً فمجازاً باعتبار الصورة . كما جاء [في الحديث الشريف] « لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثَ كِذْبَاتٍ »^(١) . للمراد صورة ذلك ، وهو في نفسه حقٌ وصدقٌ .



(١) الحديث أخرجه البخاري (فتح الباري ٦ / ٢٤٦) ومسلم (٤ / ٨٤٠) وأبو داود (٢ / ٣٥٥) والترمذي (تحفة الأحوذى ٦ / ٩) وأحمد في مسنده (٢ / ٤٠٣) عن أبي هريرة مرفوعاً . وهذه الكذبات الثلاث جاء ذكرها في سائر رواياته وهي ، قوله « بل فعله كبيرهم هذا » وقوله « إني سقيم » ولم يكن سقيماً ، وقوله للجبار الذي اعترضه وسأله عن سارة ، أنها أنثى . ويقصد أنثته في الإيمان .

قال ابن عقيل ، دلالة العقل تصرف ظاهر إطلاقي الكذب على إبراهيم ، وذلك أن العقل قطع بأن الرسول ينبغي أن يكون موثقاً به ، ليُتَكَلَّم صدق ما جاء به عن الله ، ولا ثقة مع تجويز الكذب عليه . فكيف مع وجود الكذب منه !! وإنما أطلق عليه ذلك لكونه بصورة الكذب عند السامع وعلى تقديره . (انظر فتح الباري ٦ / ٢٤٦) .

« فَضْل »

الاشتقاق مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَدَقِّهَا وَأَنْفَعِهَا وَأَكْثَرُهَا رِثَاءً إِلَى أَبْوَابِهَا . لَا تَرَى أَنَّ مَدَارَ عِلْمِ التَّصْرِيفِ فِي مَعْرِفَةِ الزَّائِدِ مِنَ الْأَصْلِيِّ عَلَيْهِ . حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ ، لَوْ خُفِّضَتْ لِلْمَصَادِرِ ، وَارْتَفَعَ الْاِشْتِقَاقُ مِنْ كُلِّ كَلَامٍ ، لَمْ تَوْجَدْ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ ، وَلَا فِعْلًا لِفَاعِلٍ^(١) .
وَجَمِيعُ النَّحَاةِ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَعْلَمُوا الزَّائِدَ مِنَ الْأَصْلِيِّ فِي الْكَلَامِ نَظَرُوا فِي الْاِشْتِقَاقِ .

وهو اِفْتِمَالٌ ، مِنْ قَوْلِكَ ، اِشْتَقَعْتُ كَذَا^(٢) مِنْ كَذَا^(٣) . أَيْ اِقْتَطَعْتَهُ مِنْهُ .
وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ^(٤) ،

مُشْتَقَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ نَبَعَتُهُ^(٥)

(١) والاشتقاق ، هُوَ اخْذُ صِفَةٍ مِنْ أُخْرَى ، مَعَ اتِّفَاقِهَا مَعْنًى وَمَادَّةً أَصْلِيَّةً . وَهِيَ تَرْكِيبٌ لَهَا .
لِيَكُنَّ بِالثَّانِيَةِ عَلَى مَعْنَى الْأَصْلِ . بِزِيَادَةِ مَفِيدَةٍ لِأَجْلِهَا اخْتِلَافُ حُرُوفٍ أَوْ هَيْئَةٍ ، كَضَرْبٍ مِنْ ضَرْبٍ ، وَخَيْزَرٍ مِنْ خَيْزَرٍ - الْأَوَّلَى لِسَمِّ وَالثَّانِيَةِ لِفِعْلِ - . (لِلزَّهْرِي ١ / ٣٤٦) .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ ش .

(٣) هُوَ هَقَامُ بْنُ غَالِبٍ بْنِ مَصْعَمَةَ الْجَلَشَمِيِّ التِّيمَمِيِّ الْبَصْرِيِّ ، أَبُو فَرَسٍ ، الشَّاعِرُ لِلشُّهُورِ ، وَالتَّائِمِيُّ لِلْمُرُوفِ ، تَوَفَّى سَنَةَ ١٢٠ هـ . (نَظَرَ تَرْجَمَتُهُ فِي الشُّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ لِابْنِ قَتَيْبَةَ ١ / ٤٤٢) .
تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللِّفَاتِ ٢ / ٢٨٠ . وَفِيَاثُ الْأَعْيَانِ ٥ / ١٣٥ . مَجْمَعُ الْأَدْيَاءِ ١٩ / ٢٩٧ . شَذَرَاتُ الْذَهَبِ ١ / ١٤٠) .

(٤) فِي زِدْ ضَ ، بَعْضُهُ . وَمَا أُتِّبَتْاهُ تَزِيدُهُ رِوَايَةُ الْدِيَوَانِ وَابْنِ خُلِّكَانٍ وَابْنِ الْعِمَادِ . وَالْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ فِي قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ يَمْدَحُ بِهَا زَيْنَ الْعَابِدِينَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ذَكَرَهَا ابْنُ خُلِّكَانٍ فِي الْوَفِيَّاتِ وَابْنُ الْعِمَادِ فِي الشُّفَرَاتِ وَنَسَبَهَا إِلَيْهِ . وَعَجَزَ الْبَيْتُ ،

طَائِبٌ مَقَارَسَةٌ وَالْخَيْمُ وَالشَّيْمُ

وَمَعْنَى الْبَيْتِ ، إِنَّ شَجَرَتَهُ مِنْ أَصْلِ شَجَرَةِ النَّبِيِّ ﷺ . وَقَدْ طَابَتْ مَقَارِسُهُ ، وَطَابَتْ سَجَايَاهُ وَأَخْلَاحُهُ . (نَظَرَ دِيَوَانَ الْفَرَزْدَقِ ٢ / ١٨٠ . وَفِيَاثُ الْأَعْيَانِ ٥ / ١٤٦ ، شَذَرَاتُ الْذَهَبِ

١ / ١٤٣) .

وَحَكَمِي فِي الْإِشْتِقَاقِ فِي الْلُفَّةِ ثَلَاثَةُ أَهْوَالٍ^(١).

أحدها : وهو الصحيح ، أَنَّ اللفظَ ينقسمُ إلى مشتقٍّ وجامدٍ . وهو قولُ الخليل^(٢) وسيبويه والأصمعي^(٣) وأبي عبيد . وقطرب^(٤) . وعليه العمل .
والقول الثاني : أَنَّ الألفاظَ كُلَّهَا جامدةٌ موضوعةٌ . وبه قال نفطويه^(٥) من الظاهرية ، واسمه محمد بن إبراهيم^(٦) .

(١) انظر للزهر ١ / ٣٤٨ .

(٢) هو الخليل بن أحمد الأزدي التبرلي البصري . أبو عبد الرحمن . إمام العربية . ومستنبط علم العروض . صاحب كتاب « العين » و « العروض » و « الشواهد » توفي سنة ١٧٠ هـ . وقيل غير ذلك (انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٧٧ . نور القبس ص ٥٦ . طبقات النحويين واللغويين ص ٤٧ . إنباء الرواة ١ / ٣٤١ . شذرات الذهب ١ / ٣٧٥ . معجم الأدباء ١١ / ٧٣ . وفيات الأعيان ٢ / ١٥ . للمعارف ص ٥٤٦) .

هو عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك بن أسحق البصري . إمام اللغة والحديث . مُصَنِّفُ غريب القرآن « و « غريب الحديث » و « الاشتقاق » و « الأمثال » وغيرها . توفي سنة ٢١٦ هـ . وقيل غير ذلك (انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٣٧٣ . نور القبس ص ١٢٥ . طبقات المفسرين للناوذي ١ / ٣٥٤ . طبقات النحويين واللغويين ص ١٦٧ . بنية الوعاة ٢ / ١١٣ . إنباء الرواة ٢ / ١٩٧ . وفيات الأعيان ٢ / ٣٤٤ . للمعارف ص ٥٤٣ . شذرات الذهب ٢ / ٣٦) .

(٤) هو محمد بن المستنير بن أحمد . أبو علي النحوي اللغوي البصري . تلميذ سيبويه . أشهر كتبه « معاني القرآن » و « إعراب القرآن » و « غريب الحديث » و « الحلال في النحو » . توفي سنة ٢٠٦ هـ (انظر ترجمته في طبقات المفسرين للناوذي ٢ / ٢٥٤ . معجم الأدباء ١٩ / ٥٢ . وفيات الأعيان ٣ / ٤٣٩ . إنباء الرواة ٢ / ٢١٩ . طبقات النحويين واللغويين ص ٩٩ . نور القبس ص ١٧٤ . بنية الوعاة ١ / ٢٤٧ . شذرات الذهب ٢ / ١٥) .

(٥) هو إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي الواسطي . أبو عبد الله . النحوي الشهير . قال ياقوت : « كان عالماً بالعربية واللغة والحديث . صادقاً فيما يرويهِ . حافطاً للقرآن . فقيهاً على مذهب حارود الظاهري . رأساً فيه » . أشهر مصنفاته « إعراب القرآن » و « غريب القرآن » و « للفتح في النحو » و « أمثال القرآن » توفي سنة ٣٣٣ هـ (انظر ترجمته في وفيات الأعيان ١ / ٣٠ . نور القبس ص ٣٤٤ . طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٤ . طبقات المفسرين للناوذي ١ / ١٩ . شذرات الذهب ٢ / ٢٩٨ . إنباء الرواة ١ / ١٧٦ . بنية الوعاة ١ / ٤٢٨ . معجم الأدباء ١ / ٢٥٤ . للتنظيم ٦ / ٣٧٧) .

(٦) هنا خطأ . وصواب اسمه إبراهيم بن محمد .

والقول الثالث : أن الألفاظ كلها مشتقة . وهو قول الزجاج^(١) وابن
 دُرُشَوِيَه^(٢) وغيرهما . حتى قال ابن جني : « الاشتقاق يقع في الحروف ، فإن
 » نغم « حرف جواب . والنغم والتعظيم والتعظيم ونحوها مشتقة منه »^(٣) .
 وسيأتي في المتن انقسامه إلى أصغر وأكبر وأوسط .

إذا عَلِمْتَ ذلك ، فَخَذِّ الْأَصْغَرَ (زُذْ لَفْظٌ إِلَى آخِرِ) فَدَخَلَ الْأَسْمَ وَالْفِعْلُ
 (لِمُوَافَقَتِهِ) أَي لِلرُّدُودِ (لَهُ) أَي لِلرُّدُودِ إِلَيْهِ (فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ) سِوَاهُ
 كَانَتْ مَوْجُودَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ، لِيَدْخُلَ الْأَمْرُ مِنْ نَحْوِ الْأَكْلِ وَالْخَوْفِ وَالْوَقَايَةِ
 (وَ) لَوْجُودِ^(٤) (مُنَاسِبَتِهِ) أَي مُنَاسِبَةِ الْمُشْتَقِّ لِلْمُشْتَقِّ مِنْهُ (فِي الْمَعْنَى)
 احْتِرَازًا مِنْ مِثْلِ اللَّحْمِ وَاللَّحْ وَالتَّحْلِيمِ ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهَا^(٥) يُوَافِقُ الْآخَرَيْنِ^(٦) فِي
 حُرُوفِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا اسْتِثْقَاءَ بَيْنَهَا ، لِانْتِفَاءِ لِلْمُنَاسِبَةِ فِي الْمَعْنَى ،

(١) هو إبراهيم بن سري بن سهل الزجاج ، أبو إسحاق ، النحوي اللغوي . قال الخطيب : « كان
 من أهل الفضل والدين ، حسن الاعتقاد ، له مصنفات حسن في الأدب » . أشهر كتبه « معاني
 القرآن » و « الاشتقاق » و « شرح أبيات سيبويه » توفي سنة ٣٦١ هـ (انظر ترجمته في طبقات
 النحويين واللغويين ص ١١١ ، طبقات للفرسين للبلودي ٧ / ١ ، تهذيب الأسماء واللغات
 ١٧٠ / ٢ ، إنباء الرواة ١٥٩ / ١ ، بغية الوعاة ٤١١ / ١ ، ذخرات الذهب ٢٥٩ / ٢ ، للتنظيم
 ١٧٦ / ٦ ، معجم الأدباء ١٣٠ / ١ ، وفيات الأعيان ٣٦ / ١) وفي ض ، الزجاجي .

(٢) هو عبد الله بن جعفر بن دُرُشَوِيَه الفارسي الفسوي النحوي ، أبو محمد . قال القفطي : « هو
 نحوي جليل القدر ، مشهور الذكر ، جيد التصانيف » : أشهر كتبه « الإرشاد » في النحو و
 « غريب الحديث » و « شرح الفصح » و « معاني الشعر » . توفي سنة ٣١٧ هـ (انظر ترجمته
 في طبقات النحويين واللغويين ص ١١٦ ، وفيات الأعيان ٢٤٧ / ٢ ، بغية الوعاة ٣٦ / ٢ ، إنباء
 الرواة ١٧٣ / ٢ ، ذخرات الذهب ٣٧٥ / ٢ ، طبقات للفرسين للبلودي ١ / ٢٣٣) .

(٣) الخصائص ٢ / ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ .

(٤) في ع ، الوجود .

(٥) في ض ع ، منها .

(٦) في ش ، الآخر .

لاختلاف مدلولاتها^(١).

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ للاشتقاق أربعة أركان^(١) : الأول : المشتق . والثاني : المشتق منه . والثالث : الموافقة في الحروف الأصلية . والرابع : المناسبة في المعنى مع التغير . لأنه لو لم يحصل تغيير . لم يَصْدُق^(٢) كَوْنُ المشتق غير المشتق منه . وهذا هو المراد^(٣) بقوله (وَلَا بُدَّ مِنْ تَغْيِيرٍ) .

وَهُوَ خَمْسَةُ عَشَرَ نَوْعًا^(٥)، لَأَنَّهُ إِمَّا بِزِيَادَةِ حَرْفٍ، أَوْ حَرَكَةٍ، أَوْ هُمَا
مَعًا. أَوْ تَقْصَانِ حَرْفٍ، أَوْ حَرَكَةٍ، أَوْ هُمَا مَعًا. أَوْ زِيَادَةِ حَرْفٍ وَتَقْصَانِهِ. أَوْ
زِيَادَةِ حَرَكَةٍ وَتَقْصَانِهَا. أَوْ زِيَادَةِ حَرْفٍ وَتَقْصَانِ حَرَكَةٍ. أَوْ زِيَادَةَ حَرَكَةٍ
وَتَقْصَانِ حَرْفٍ. عَكْسُ الَّذِي قَبْلَهُ. . أَوْ زِيَادَةَ حَرْفٍ مَعَ زِيَادَةِ حَرَكَةٍ
وَتَقْصَانِهَا. أَوْ زِيَادَةَ حَرَكَةٍ مَعَ زِيَادَةِ حَرْفٍ وَتَقْصَانِهِ. عَكْسُ الَّذِي قَبْلَهُ. . أَوْ
تَقْصَانِ حَرْفٍ مَعَ زِيَادَةِ حَرَكَةٍ وَتَقْصَانِهَا. أَوْ تَقْصَانِ^(٦) حَرَكَةٍ مَعَ زِيَادَةِ حَرْفٍ
وَتَقْصَانِهِ. [أَوْ زِيَادَةَ حَرْفٍ وَحَرَكَةٍ مَعًا مَعَ تَقْصَانِ حَرْفٍ وَحَرَكَةٍ
مَعًا]^(٧). وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ، إِمَّا تَغْيِيرَ وَاحِدٍ، أَوْ تَغْيِيرَ^(٨) ثَلَاثَةٍ، أَوْ
أَرْبَعَةٍ.

(١٦). انظر المحلى على جمع الجوامع وحاشية السناني عليه ٢٨٠ / ١ وما بعدها.

(٢) انظر المضد على ابن الحاجب وحواشيه ١٧ / ١ وما بعدها، الحلبي على جمع الجوامع ١ / ٢٨٠ وما بعدها.

(٣) في ش : يصلح .

(٤) في ش ، المراد منه .

(٥) انظر حاشية السنانى ١/ ٢٨٢. حاشية الهروى على المضد ١/ ١٧٣. للزهر ١/ ٣٤٨.

(٦) في ش : زيادة .

(٧) كذا في حاشية الثاني على شرح جمع الجوامع ٢٨٣/١ وحاشية الهروي على العضد ١٧٣/١

والمزهر ١ / ٣٤٩. وفي ش: «أو زيادة حرف وتقصانه أو زيادة حركة وتقصانها». وفي ز:

« فقط أو زيادة حركة وتقصانها فقط » وفي د ع ب ض ، « أو زيادة حروف وتقصانها فقط أو زيادة حركة وتقصانها فقط » . وكله تصحيف . انظر التفسيرات الأربعة ص ٣٩٠ .

(۸) في ش ، تغييران .

فالتنوين الواحد في أربعة أماكن ،

الأول : زيادة حرف . نحو كاذب^(١) - من الكذب - زيدت الألف بعد الكاف .

والثاني : زيادة حركة . نحو نَصَرَ - ماض - مأخذه^(٢) من النَّصَر .

والثالث : نقصان حرف . كَصَلَّ - من الصَّهْل - نقصت الياء .

والرابع : نقصان الحركة . كَسَفَر - بسكون الفاء - جمع مسافر ، من سَفَر .

وأما التنوينان فستة أنواع ،

الأول : زيادة حرف ونقصانه . كضاهل - من الصَّهْل - زيدت الألف ونقص الياء .

الثاني : زيادة الحركة والحرف . كضارب - من الضَّرْب - زيدت الألف وحُرِّكت الراء .

الثالث : نقصان الحركة والحرف . كغَلَى^(٣) - من الغَلَيَان - نقص الألف والنون ، ونقصت فتحة الياء .

الرابع : زيادة الحركة ونقصانها . نحو حَذِرَ^(٤) ، اسم فاعل من الحَذَر - بفتح الذال للمجمة - حذفت فتحة الذال وزيدت كسرتها .

(١) في ش ، كاذباً .

(٢) ساقطة من ز .

(٣) في ش ، كغلى .

(٤) في ع ، حذر .

الخامس : زيادة الحرف وتقصان الحركة . كغَاذ - بتشديد الدال - اسم فاعل من الغَذَد^(١) . زيدت الألف ، ونقصت حركة الدال .

السادس : زيادة حركة وتقصان حرف . كزُجِجَ ، من الزُّجْجَى .
وأما التغيرات الثلاثة ففي أربعة أنواع^(٢) ،

الأول : زيادة الحرف مع زيادة الحركة وتقصانها . كمؤْعَد - من الوُعْد - زيدت الميم ، وكسرت العين ، ونقص منه فتحة^(٣) الواو .

الثاني : زيادة الحركة مع زيادة الحرف وتقصانه . كمُكْمِلٌ^(٤) - اسم فاعل أو مفعول - من الكمال ، زيدت فيه الليم وضمتها^(٥) ونقصت الألف .

الثالث : نقصان حرف مع زيادة حركة وتقصانها . كقَطِطَ - لم فاعل - من القنوط .

الرابع : نقصان الحركة مع زيادة الحرف وتقصانه . ككَالٌ - بتشديد اللام - اسم فاعل من الكلال ، نقصت حركة اللام الأولى للإدغام ، ونقصت الألف التي بين اللامين ، وزيدت الألف قبل اللامين .

وأما التغيرات الأربعة ففي موضع واحد وهو ، زيادة الحرف والحركة معاً ، ونقصانهما معاً . ككامل^(٦) . من الكمال . ومثله أيضاً بـ «إِرم» - ^(٧) أمر - من الرمي^(٨) . والله أعلم .

(١) في ش ، المد .

(٢) في ش ، مواضع .

(٣) في ش ، فتح .

(٤) في د ض ، ككمل .

(٥) في ش ز ، وضمتها .

(٦) ساقطة من ض .

(٧) في ش ، من الأرمي ، ثم نصب .

ثم التغير تارة^(١) يكون ظاهراً - كما تقدم - وتارة^(٢) يكون مقدرأ . وهو المشار إليه بقوله (ولو)^(٣) أي ولو^(٤) كان التغير (تقديرأ) وذلك كفلك وجنّب - مفردأ وجمعأ - . فإذا أريد الجمع في الفلك يؤنث . وإذا أريد الواحد^(٥) يذكر .

فالواحد منه كقوله تعالى ﴿ إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾^(٦) . والجمع كقوله تعالى ﴿ خَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾^(٧) .

وطلب طلبأ . وهزب هزبأ . وجلب جلبأ ونحوها . فالتغير حاصل . ولكنه مقتّر . فإن سيويه فُتّر زوال النون التي في « جنّب » حال إطلاقه على المفرد في قولك « رجلٌ جنّب » . وقُدّر الإتيان بغيرها حال إطلاقه على الجمع في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْفِئُوا ﴾^(٨) . وأن صفة النون في المفرد غير صفة النون التي في الجمع تقديرأ .

(و) اللفظ (المشتق فرع وافق أصلاً) والأصل هنا « هو اللفظ المشتق »

منه الفرع » وكانت الموافقة (بحروفه الأصول ومعناه) .

فقولنا « بحروفه الأصول » لتخرج الكلمات التي توافق أصلاً بمعناه دون حروفه . كالجبر والمنع . وقولنا « ومعناه » ليختز به عن مثل

(١) ساقطة من ش .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) في ش ، الواحد منه .

(٤) في ض ب ع ز ، قوله .

(٥) الآية ١٤٠ من الصفات .

(٦) في ش ض ع ب ، قوله .

(٧) الآية ٢٢ من يونس .

(٨) الآية ٦ من المائدة .

(٩) في ش ، للكلمات .

الذهب ، فإنه يوافق أصلاً - وهو الذهاب - في حروفه الأصول . ولكن غير موافق له ^(١) في معناه .

إذا عُلِّمَتْ ذلك ، (ففي) الاشتقاق (الأصغر ، وهو المحدود) يشترط كون المشتق والمشتق منه (يتفقان في الحروف ^(٢) والترتيب . كنُصِرَ من النُصِر) وهذا الذي ينصرف إليه إطلاق الاشتقاق من غير قيد .

(و) يُشترطُ (في) الاشتقاق (الأوسط) كونُ المشتق والمشتق منه يتفقان (في الحروف) دونَ الترتيب . كجذب من الجذب . فإن الباء مقدمة على الذال في جذب . مؤخره عن الذال في الجذب .

(و) يكفي (في) الاشتقاق (الأكبر) أن يتفق المشتق والمشتق منه (في مخرج حروف ^(٣) الخلق أو الشفة . كنق وثلم من النهيق والثلب) .

فصورة اتفاقهما في مخرج ^(٤) حروف الخلق « نغق من النهيق » فإن الهاء والعين من حروف الخلق . وصورة اتفاقهما في مخرج ^(٥) حروف الشفة « ثلم من الثلب » فإن الميم والباء من حروف الشفة ^(٦) .

والأكثر لم يثبتوا الاشتقاق الأكبر . قال أبو حيان ^(٧) ، « ولم يقل

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش ، الحروف والترتيب .

(٣) في ش ، وهو .

(٤) في ش ، حرف .

(٥) في ش ، للخروج .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) انظر في أنواع الاشتقاق الثلاثة (المضد على ابن الحاجب وحواليه ١ / ١٧٤ ، الحلبي على جمع الجوامع وحاوية البناني عليه ١ / ٢٨٢ . للزهر ١ / ٢٤٦ وما بعدها . الخصائص ٢ / ٣٣٢ وما بعدها) .

(٨) هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأنطلسي . كثير الدين . أبو عبد الله . إمام النحو والتفسير والحديث . أشهر مصنفاته « البحر المحيط » في التفسير و « النهر اللامع من البحر » و

يه^(١) من النجاة إلا أبو الفتح^(٢) . والصحيح أنه غير معول عليه لعدم أطرايه .

(ويطرد) الاشتقاق فيما هو (كاسم الفاعل) كضارب (ونحوه) كاسم^(٣) المفعول كمضروب^(٤) . والصفة المشبهة كالحسن الوجه . وأفعل التفضيل كأكبر . ولسم المكان كملعب^(٥) . واسم الزمان كاللوم . ولسم الآلة كالميزان .

(وقد يختص) فلا يطرد (كالفارورة) فإنها مختصة بالزجاجة . وإن كانت مأخوذة من الفَر في الشيء . ولم يطردوا ذلك إلى كل ما يقر فيه الشيء من خشب أو خزف أو غير ذلك .

وكالدبران - منزلة للقمر - وإن كان من الدُّبُور^(٦) . فلا يُطْلَق على كل ماهو موصوف بالدُّبُور . بل يختص بمجموع خمسة كواكب من الثور . وهو المنزل الرابع من منازل القمر للعائِب^(٧) للثريا .

== إتحاف الأريب بما في القرن من الغريب == و شرح التسهيل . و . الارششاف . و
 . التذكرة . في اللغة . توفي سنة ٧٤٥ هـ (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٩ / ٣٧٦ .
 بقية الوعاة ١ / ٢٨٠ . شفرات الذهب ٦ / ١٤٥ . درة البحال ٢ / ١٣٢ . البدر الطالع ٢ / ٢٨٨ .
 المرر الكامنة ٥ / ٧٠ . طبقات للفرسين للداودي ٢ / ٢٨٦ . قوات الوفيات ٢ / ٥٥٥) .
 (١) في ز ، به أحد .

(٢) هو عثمان بن جني اللوصلي النحوي المتوفى سنة ٣٩٢ هـ . (انظر الخصائص ٢ / ١٣٣ وما بعدها . الزهر ١ / ٣٤٧) .

(٣) في ش ، مضروب كمفعول . وفي ض ب ز ، مفعول كمضروب .

(٤) في ش ، كمكعب .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) ساقطة من ض .

(٧) في ش ، كانت منزلة للدبور .

(٨) في ز ، للعائِب وفي ش ، القابل .

وَكذلكِ الْغَيُوقُ^(١) وَالسَّمَاءُ^(٢). قاله العضد .

وكانَ عَدَمُ الإطرَادِ لكونِ التسمية . لا لهذا المعنى فقط . بل لمصاحبتِه^(٣) لهُ . وَفَرَّقَ بين تسمية العين لوجودِ المشتق منه فيه - وهو الإطرادي - أو لوجوده فيه ، وهو مالا يطرُد^(٤) .

(وإطلاقهُ) أي إطلاقُ الوصفِ للمشتق على شيء (قبل وجود الصفة) أي قبل قيام الوصفِ (للمشتق منها) بذلك الشيء (مجازاً) وَحَكِي إجماعاً (إن أريد الفعل)^(٥) كقولنا مثلاً : « زيدٌ بائعٌ » قبل وجود البيع منه . وهو (حقيقةً إن أريدت الصفة)^(٦) للشبهة باسم الفاعل (كيفِ قطعوع

(١) قال الجوهري ، « الغيوق ، نجم أحمر مضيء في طرفِ اللجزة الأيمن . يتلو الثريا . لا يتقدمه » . (الصحاح ٤ / ١٧٢٤) .

(٢) قال الجوهري ، « السماء ، هو من منازل القمر » . (الصحاح ٤ / ١٧٩٩) .

(٣) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ١ / ١٧٥ . (وانظر فواتح الرحموت ١ / ١٩١ ، للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٨٣) .

(٤) في ع ض ، لمصاحبة . وفي ز ، بمصاحبتِه .

(٥) في د ع ض ، للمنى .

(٦) هذه الفقرة في تعليل الإطراد وعدمه في الاشتقاق غير واضحة . وقد أوضحها البناني بقوله ، « المشتق إن اعتبر في مسماه معنى للمشتق منه على أن يكون داخلًا فيه ، بحيث يكون للمشتق اسماً لذات مبهمه انتسب إليها ذلك للمنى ، فهو مطرُد لهُ ، كضارب ومضروب . وإن اعتبر فيه ذلك ، لا على أنه داخل فيه . بل على أنه مصحح للتسمية ، مرجح لتعيين الاسم من بين الأسماء بحيث يكون ذلك الاسم اسماً لثلاث منصوعة يوجد فيها ذلك للمنى ، فهو مختص لا يطرُد في غيرها مما وجد فيه ذلك للمنى ، كالتقارورة لا تطلق على غير الزجاجاة للمنصوعة مما هو مقر للمائع ، وكالذئبان لا يطلق على شيء مما فيه دبور غير الكواكب الخمسة التي في الثور . وهي منزلة من منازل القمر » . (حاشية البناني على شرح جمع الجوامع ١ / ٢٨٣) .

(٧) أي الفعل الذي يتحقق وجوده في المستقبل . (انظر للسودة ص ٥٧٠) .

(٨) في ز ، أريد .

ونحوه^(١) كخبز مُشيع ، وخمر مُسكر ، وماء مُرور^(٢) .
(فأما صفاتُ الله تعالى فقديمٌ وحقيقَةٌ) عند أحمد وأصحابه وأكثر
أهل السُّنَّة^(٣) .

قال الحافظ أبو الفضل بن حجر^(٤) في « شرح البخاري » : « اختلفوا هل
صفةُ الفعلِ قديمةٌ أو حادثةٌ ؟ فقال جماعةٌ من السلف - منهم أبو حنيفة - ،
هي قديمةٌ . وقال آخرون - منهم ابن كُلاب والأشعري - ، هي حادثةٌ .
لئلا [يلزم أن] يكونَ المخلوقُ قديماً .

وأجاب الأولون^(٥) ، بأنه يوجدُ في الأزلُ صفةُ الخلقِ ولا مخلوق .
فأجاب الأشعري ، بأنه لا يكونُ خَلْقٌ ولا مخلوقٌ كما لا يكونُ ضاربٌ ولا
مضروبٌ . فالزموهُ بحدوثِ صفاته ، فيلزمُ حلولُ الحوادثِ بالله تعالى .
فأجاب ، بأن هذه الصفات لا تُحدثُ في الذاتِ شيئاً جديداً .

فَتَمَقَّبَ^(٦) بأنه يلزمُ أن لا يُسمى في الأزلُ خالقاً ولا رازقاً ، وكلامُ الله
سبحانه وتعالى قديمٌ ، وَقَدْ ثَبِتَ فِيهِ أَنَّهُ الخالقُ الرازِقُ .

(١) في ش ، ونحوها .

(٢) انظر للسودة ص ٥٧٠ . القواعد والقواعد الأصولية ص ١٧٧ .

(٣) حكاه الشيخ تقي الدين بن تيمية في للسودة ص ٥٧٠ والعملي في القواعد والقواعد الأصولية ص
١٧٧ .

(٤) هو أحمد بن علي بن محمد الكتاني المقلاني الشافعي . شهاب الدين . الحافظ الكبير .
الإمام بمعرفة الحديث وعلمه ورجاله . صاحب للصفات الثمينة . أشهر كتبه « فتح الباري
شرح البخاري » و « تهذيب التهذيب » و « لسان الميزان » و « الإصابة في تمييز الصحابة » و
« الدرر الكامنة » و « التلخيص الجدير » . توفي سنة ٨٥٢ هـ (انظر ترجمته في البدر الطالع
١ / ٨٧ . شرفات الذهب ٧ / ٢٧٠ . ذرة البحال ١ / ٦٤) .

(٥) زيادة من فتح الباري .

(٦) في ع ض ز ، الأول .

(٧) في فتح الباري ، فتعقبوه .

فانفصل بعض الأشعرية بأن إطلاق ذلك إنما هو بطريق المجاز .
وليس المراد بعدم التسمية عندها بطريق الحقيقة . ولم يرضه بعضهم ، بل
قال - وهو المنقول عن الأشعري نفسه - ، إن الأسمي جارية مجرى الأعلام .
والعلم ليس بحقيقة ولا مجاز في اللغة . وأما في الشرع ، فلفظ الخالق
والرازق صادق عليه تعالى بالحقيقة الشرعية ، والبحث إنما هو فيها ، لا في
الحقيقة اللغوية .

فألزموا^(١) بتجوير إطلاق اسم الفاعل على من لم يقم به الفعل .
فأجاب ، بأن الإطلاق هنا شرعي لا لغوي^(٢) . ا هـ . كلام الحافظ .
وقال ، « تصرف البخاري^(٣) في هذا اللوضع^(٤) يقتضي موافقة
القول الأول ، والصائر إليه يسلم^(٥) من الوقوع في مسألة حوادث لا أول
لها^(٦) » .

(١) في ش ، قالوا معه .

(٢) فتح الباري ١٣ / ٣٤١ .

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري ، أبو عبد الله . الإمام الحافظ الشهير .
صاحب « الجامع الصحيح » و « التاريخ » و « خلق أفعال العباد » و « الضعفاء » و « الأدب
المفرد » وغيرها من اللصفات النافعة . توفي سنة ٢٥٦ هـ (انظر ترجمته في تهذيب الأسماء
واللغات ١ / ٦٧ وما بعدها . للتهج الأحمد ١ / ١٣٣ وما بعدها . طبقات للفرين للداودي
٢ / ١٠٠ وما بعدها . طبقات الحنابلة ١ / ٢٧١ وما بعدها . وفيات الأعيان ٣ / ٣٢٩ وما بعدها .
طبقات الشافعية للسبكي ٢ / ٣١٢ وما بعدها . شذرات الذهب ٢ / ١٣٤ وما بعدها) .

(٤) وذلك بإيراده باباً بعنوان « باب ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرها من الخلاق » .
ثم قوله ، « وهو فعل الرب تبارك وتعالى وأمره . فالرب بصفاته وأفعاله وأمره . وهو الخالق
الكون غير مخلوق . وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه . فهو مفعول ومخلوق ويمكن أن ير
كلام البخاري (انظر صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٣ / ٣٤٠) .

(٥) في ش ، موافقته للقول .

(٦) في ش ، لا يسلم .

(٧) فتح الباري ١٣ / ٣٤١ .

وَنَفَتْ^(١) للعتزلة جميع الصفات . وقالوا ، إما أَنْ تكونَ حادثةً . فيلزمُ قيامُ الحوادثِ بذاتِهِ تعالى . وإِما أَنْ تكونَ قديمةً . فيلزمُ تعدُّدُ القدماءِ . وهو كفر^(٢) .

« وأجيب عن ذلك بأننا لا نسلمُ تَفَايُرَ الذاتِ مع الصفاتِ . ولا الصفاتِ بعضها مع البعضِ لِيثبتَ التعدُّدُ . . فإنَّ الغيرين هما اللذان يمكنُ انفكاكُ أحدهما عن الآخر بمكانٍ أو زمانٍ^(٣) . أو بوجود^(٤) وعدمٍ . أو هما ذاتان ليست أحدهما الأخرى^(٥) . وتفسيرُهُما بالشيئين أو للوجودين أو الاثنين فاسدٌ . لأنَّ الغيرَ من الأسماء الإضافية . ولا يُشْفِزُ في هذا التفسيرِ بذلك . »
قاله في « شرح للمقاصد »^(٦) .

(و) اللفظُ (للشتقِ حال وجود الصفة) أي قيامها بالموصوف . كهولنا لمن يضربُ حال وجود الضربِ منه ضاربٌ (حقيقةً) إجماعاً .
(وبعد انتضاءها) أي انتضاء وجود الصفة . وهو الفراغُ من الضربِ (مجازاً) عند القاضي وابن عقيل والحنفية والرازي وأتباعه باعتبار ماكان .

وعند ابن حمدان وغيره . وحكي عن أكثر الحنفية^(٧) . واختاره أبو الطيب^(٨) . أنه حقيقةً عَقِبَ الفعلِ .

(١) في ش . ومنعت .

(٢) انظر شرح للمقاصد ٧٦ / ٢ .

(٣) في شرح المقاصد . بزمان .

(٤) في ش . وجود .

(٥) في ش . وتفسير أحدهما بالشيئين و .

(٦) شرح للمقاصد ٧٦ / ٢ .

(٧) في ش . الحنفيتين .

(٨) هو طاهر بن عبد الله بن طاهر . أبو الطيب الطبري الشافعي . الإمام الجليل . الفقيه

وقال القاضي أيضاً وأبو الخطاب وجمع ، إن لم يمكن بقاء المعنى .
كالمصادر السالبة - كالكلام والتحريك ونحوهما - حقيقة وإلا فمجاز كالتيام
ونحوه .

واحتج لما في المتن بأنه^(٦) يصح نفيه ، فيصدق بعد انتقضائها أنه ليس
بضارب في الحال^(٧) . والسلب المطلق جزء التقيد .^(٨)
وأما إطلاق المؤمن على الليت حقيقة . لأن الإيمان لا يفارقه بالوئ .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى : « وهذه هي مسألة النبوة^(٩) ؟
ولا نزول بالوئ . وبسببها جرت الحنة على الأشعرية في زمن ملك خراسان
محمود^(١٠) بن سبكتكين^(١١) » [والقاضي وسائر أهل السنة أنكروا عليهم

= الأصولي القاضي . قال ابن السبكي ، شرح الزني وصف في الخلاف والنهب والأصول
والجدل كتباً كثيرة ليس لأحد مثلاً ، توفي سنة ٤٥٠ هـ (انظر ترجمته في طبقات الشافعية
للسبكي ١٢ / ٥ . تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٢٤٧ . شذرات الذهب ٢ / ٢٨٤ . وفيات الأعيان
٢ / ١٩٥ . للتنظيم ٨ / ١٩٨ . الفتح المبين ١ / ٢٢٨) .

(١) انظر تفصيل الموضوع في (للسودة ص ٥٧٧ وما بعدها . اقواعد والفوائد الأصولية ص ١٣٧ وما
بعدها . المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٨٦ وما بعدها . المضد على ابن
الحاجب ١ / ١٧٦ وما بعدها . فوائذ الرحموت ١ / ١٩٣ . الإحكام للأمدي ١ / ٥٤ وما بعدها .
شرح تنقيح الفصول ص ٤٨ وما بعدها . التمهيد للأسنوي ص ٣٦) .

(٢) في ش ، وله .

(٣) في ش ، أنه يصح .

(٤) فلو كان المشتق بعد انتقضائها حقيقة لما ضح نفيه . فلا بد أن يكون مجازاً .

(٥) في ش ، جزء من .

(٦) في ش ، البنوية .

(٧) في ش ، محمد .

المكتنى بأبي القاسم . للقب يمين الدولة ولعين الله . صاحب التائب الكثيرة والسيرة
الحميدة . المتوفى سنة ٤٣١ هـ . (انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٤ / ٣٦٢ . للتنظيم ٨ / ٥٢ .
شذرات الذهب ٣ / ٢٢٠) .

هذا^(١) حتى صنف البيهقي^(٢) « حياة الأنبياء في قبورهم »^(٣) .

ويستثنى من محل الخلاف ثلاث مسائل^(٤) :

الأولى : لو طرأ على المحل وصف وجودي يناقض الأول . كتسمية اليقظان نائماً - باعتبار^(٥) نوم سابق - فمجاز إجماعاً .

الثانية : لو منع مانع من خارج من إطلاقه . فلا حقيقة ولا مجاز . كإطلاق الكافر على من أسلم . باعتبار كفر سابق . والمنع من ذلك لما فيه من إهانة للمسلم والإخلال بتعظيمه .

الثالثة^(٦) : قال القرافي^(٧) ، « محل الخلاف إذا كان المشتق محكوماً به . كزيد مشرك^(٨) . أو سارق . أما إذا كان متعلقاً^(٩) بالحكم - وهو المحكوم عليه - كـ ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا^(١٠) ﴾ والسارق والسارقة

(١) زيادة من السودة .

(٢) هو أحمد بن الحسين بن علي النيسابوري . أبو بكر البيهقي الشافعي . قال ابن السبكي عنه ، « فقيه جليل . حافظ كبير . أصولي نحري . زاهد ورع » . أشهر مصنفاته : السنن الكبير ، و « معرفة السنن والآثار » ، و « دلائل النبوة » ، و « الأسماء والصفات » ، و « الخلافات » . توفي سنة ٤٥٨ هـ . (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٤ / ٨ . المنتظم ٨ / ٢١٢ . وفیات الأعيان ١ / ٥٧ . شذرات الذهب ٣ / ٣٠٤) .

(٣) السودة ص ٥٦٨ . ٥٦٩ .

(٤) انظر القواعد والقوائد الأصولية ص ١٣٨ . المحلى على جمع الجوامع ١ / ٢٨٩ .

(٥) في ش ، باعتباره .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) في ش ، القرافي في .

(٨) في ش ، مشترك .

(٩) في ش ، تعلق .

(١٠) الآية ٢ من النور .

فَأَقْضُوا^(١) فَهُوَ^(٢) حَقِيقَةٌ مَظْلُومًا فِيمَنْ انْتَصَفَ^(٣) بِهِ فِي الْمَاضِي وَالْحَالِ
وَالْإِسْتِقْبَالِ . إِذْ لَوْ كَانَ مُجَازًا . لَكَانَ مَنْ زَنَى أَوْ سَرَقَ بَعْدَ زَمَانٍ نَزُولِ الْآيَةِ
« زَانِيًا مُجَازًا » . وَالْخَطَابُ لَا يَكُونُ مُجَازًا . فَلَا يَدْخُلُ فِيهَا . لِأَنَّ الْأَصْلَ
عَدَمُ^(٤) الْمَجَازِ . وَلَا قَائِلُ بِذَلِكَ^(٥) .

(وَشَرْطُهُ) أَي شَرْطُ الْمَشْتَقِّ . سَوَاءَ كَانَ اسْمًا أَوْ فِعْلًا (صِدْقُ أَصْلِهِ)
وَهُوَ الْمَشْتَقُّ مِنْهُ [عَلَيْهِ] خِلَافًا لِلْجَبَائِيَّةِ . لِإِطْلَاقِهِمُ الْقَائِمَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى .
وِانْكَارِ حُصُولِ الْعِلْمِ لَهُ .

وهذه للسؤال ذكرها الأصوليون ليركضوا على المعتزلة . فإنهم ذهبوا إلى
مسألة خالف هذه القاعدة . فإن أبا علي الجبائي^(٦) وابنه أبا
هاشم^(٧) ذهبوا إلى نفي العلم عنه تعالى . وكذلك الصفات التي أثبتتها أئمة
الإسلام .

(١) الآية ٢٨ من المائدة .

(٢) في ش . فهم . وفي ض . هو .

(٣) في ش . مطلق .

(٤) في ض . وصف .

(٥) ساقطة من ش ع ب ض .

(٦) في ش . عدم محو .

(٧) شرح تنقيح الفصول ص ٤٩ . ٥٠ .

(٨) في ش . يردون .

(٩) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي البصري . الفيلسوف المتكلم . رأس المعتزلة

وشيوخهم . أشهر مصنفاته « تفسير القرآن » و « مثابرة القرآن » توفي سنة ٢٠٣ هـ . (انظر ترجمته

في طبقات المفسرين للدودي ١ / ٢٨٩ . وفيات الأعيان ٢ / ٣٨٩ . شذرات الذهب ٢ / ٢١١ .

الفرق بين الفرق ص ٨٣ . فرق وطبقات للمعتزلة ص ٨٥) .

(١٠) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي المتكلم . من رؤوس للمعتزلة . ألف كتاباً

كثيرة منها « تفسير القرآن » و « الجامع الكبير » و « الأبولب الكبير » توفي سنة ٢٢١ هـ (انظر

ترجمته في طبقات المفسرين للدودي ١ / ٣٠١ . فرق وطبقات للمعتزلة ص ١٠٠ . الفرق بين الفرق

ص ٨٤ . وفيات الأعيان ٢ / ٣٥٥ . شذرات الذهب ٢ / ٢٨٩ . الفتح للبين ١ / ١٧٢ . لتنظيم

٢٦١ / ٦) .

(١١) في ش . فعبا .

لكن قال البرماوي ، تحرير النقلي عن أبي علي وابنه - كما صرحا به في كتبهما الأصولية - أنهما يقولان إن العالمية يعلم ، لكن علم الله تعالى عين ذاته ؛ لا أنه عالم بدون علم . كما اشتهر في النقلي عنهما . وكذا القول في بقية الصفات . وأما أهل السنة فيعلمون العالم بوجود علم قديم قائم بذاته . وكذا في الباقي^(١) .

(وكل اسم معنى قائم بمحل يجب أن يشتق لمحل منه) أي من ذلك للمعنى (اسم فاعل)^(٢) .

وهذه للسألة من أصول حجج السلف والأئمة . فإنه من العلوم في فطر^(٣) الخلق . أن الصفة إذا قامت بمحل اتصف بها ذلك المحل لا غيره . فإذا قام العلم بمحل كان هو العالم به لا غيره . وكذلك إذا قامت القدرة أو الحياة أو غير ذلك من الصفات . ولا خلاف في ذلك بين أهل السنة . وخالف في ذلك للعتزلة . فسماوا الله تعالى متكلماً بكلام خلقه في جسر . ولم يسماوا ذلك الجسم متكلماً .

دليل أهل السنة الاستقراء . فإن لغة العرب استقرت . فلم يوجد فيها اسم فاعل مطلق على شيء إلا والمعنى المشتق منه قائم به . وهو يفيد القطع بذلك .

(و) للشتق مثل (أبيض ونحوه) كأسود وضارب ومضروب (يدل على

(١) انظر تفصيل الكلام على هذه للسألة في (المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢٨٣ / ١ وما بعدها . المضد على ابن الحاجب ٨١ / ١ وما بعدها . فواتح الرحموت ١ / ١٩٢ . الأحكام للأمني ١ / ٥٤ . شرح تنقيح الفصول ص ٤٨) .

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٤٨ . المضد على ابن الحاجب وحواشيه ٨١ / ١ . المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢٨٦ / ١ . ٢٨٦ / ١ . الأحكام للأمني ١ / ٥٤ . فواتح الرحموت ١ / ١٩٢ .

(٣) في ش . نظر .

ذات متصفية ببياض (أو سواد أو وجود ضرب (لا) على « خصوصيتها به » أي لا على أنها مختصة بذلك الوصف^(١).

ثم إن عَلِمَ منه شيء، فهو على طريق الالتزام، لا باعتبار كونه جزءاً من مستاء، والذي يدل على ذلك أن قولنا « إن الأبيض جسم » مستقيم، ولو دلّ الأسود على خصوص الاسم، لكان غير مستقيم، لأنه حينئذ يكون معناه « الجسم ذو السواد جسم » وهو غير مستقيم، للزوم التكرار بلا فائدة. وما أحسن ماقرة بعضهم بقوله « للثقب لا إشعار له بخصوصية الذات » فالأسود مثلاً ذات لها سواد، ولا يدل على حيوان ولا غيره، والحيوان ذات لها حياة، لا خصوص إنسان ولا غيره.

(والخلق غير للخلوق، وهو) أي الخلق (فعل الرب تعالى قائم به، متأير لصفة القدرة) وهذا الصحيح عند أكثر أصحابنا والقاضي أخيراً وأمية الشافعية وأهل الأثر.

قال الشيخ تقي الدين، « الخلق فعل الله تعالى القائم به، وللخلوقات الانفصلة عنه. وحكاة البغوي^(٢) عن أهل السنة، ونقله البغاري عن العلماء مطلقاً، فقال، قال علماء السلف، إن خلق الرب تعالى للعالم ليس هو

(١) في ع، خصوصيته.

(٢) انظر تفصيل الكلام على هذه المسألة في (المطلى على جميع الجوامع ١/ ٢٨٩ وما بعدها، المضد

على ابن العاجب ١/ ٨٢ وما بعدها، فوائح الرحموت ١/ ١٦٦ وما بعدها).

(٣) هو الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي، أبو محمد، للمروى بالفراة، وللقب محيي السنة. قال الداودي، « كان إماماً في التفسير، إماماً في الحديث، إماماً في الفقه، جليلاً ورعاً زاهداً ». أشهر مصنفاته « معالم التنزيل في التفسير » و « شرح السنة » و « مضايح السنة » و « التهذيب » في الفقه الشافعي. توفي سنة ٥٦٦ هـ (انظر ترجمته في طبقات للفرين للداودي ١/ ١٥٧، وفيات الأعيان ١/ ٤٠٢، طبقات الشافعية للسبكي ٧/ ٧٤، شذرات النعيب

للمخلوق . بَلْ فِعْلُهُ الْقَائِمُ بِهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ . اهـ ذكره في كتاب « خَلْقِ أَعْمَالِ
الْمَبَادِ »^(١) وَهُوَ قَوْلُ الْكَرَامِيَّةِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ^(٢) .
وعند القاضي أولاً^(٣) وابن عقيل وابن الزاغوني^(٤) والأشعرية وأكثر
للمعتزلة ، أَنَّ الْخَلْقَ لِلْمَخْلُوقِ .

قال الشيخ تقي الدين ، « ذهب هؤلاء إلى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ
ذَاتِيَّةٌ مِنْ أَعْمَالِهِ ، وَإِنَّمَا الْخَلْقُ هُوَ الْمَخْلُوقُ ، أَوْ مَجْرَدُ نَسْبَةٍ أَوْ إِضَافَةٍ . وعند
هؤلاء حَالُ الذَّاتِ الَّتِي تَخْلُقُ وَتَرْزُقُ وَلَا تَخْلُقُ وَلَا تَرْزُقُ سَوَاءٌ »^(٥) . اهـ .
والربُّ لَا يُوصَفُ بِمَا هُوَ مَخْلُوقٌ لَهُ ، وَإِنَّمَا يُوصَفُ بِمَا هُوَ قَائِمٌ بِهِ .



(١) خلق أفعال المباد ص ٧٤ .

(٢) الرد على اللطفيين ص ٢٢٩ وما بعدها .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) هو علي بن عبيد الله بن نصر بن الزاغوني الحنبلي ، أبو الحسن البغدادي ، أفتىه الأصولي
للحدث . التحوي النفوي . أشهر مصنفاته « الإقناع » و « الواضح » و « الخلاف الكبير » و
« للفردات » في الفقه و « غرر البيان » في أصول الفقه و « الإيضاح » في أصول الدين . توفي
سنة ٥١٧ هـ (انظر ترجمته في المنهج الأحمد ٢ / ٣٣٨ ، ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب
١ / ٧٠ ، شفرات الذهب ١ / ٨٠ ، المنتظم ٦ / ٣٢ ، الفتح للبيهق ٢ / ٢٣) .

(٥) فتاوى ابن تيمية ١٢ / ٤٣٦ .

(فائدة)

(تثبتُ اللفظة قياساً فيما) أي في لفظ (وُضِعَ لمعنى ذَارَ مَعَهُ) أي مع اللفظ (وجوداً وعلماً ، كخمر لبنيد) لتخمير العقل (ونحوه) كسارق لنباش ، للأخذ^(١) خفية ، وزانٌ للاقط ، للوطه المحرم . وعلى هذا أكثر أصحابنا وابن سريج^(٢) وأبو اسحاق الشيرازي والفخر الرازي وغيرهم .
وتقلد الأستاذ أبو منصور^(٣) عن نص الشافعي ، فإنه قال في الشفعة ، إن الشريك جاز ، قياساً على تسمية امرأة الرجل جازة^(٤) .
وكذا قال ابن فورك^(٥) ، أنه الظاهر من منذهب الشافعي أنه قال ، الشريك جاز .

(١) في ش ، يأخذ .

(٢) هو أحمد بن عمر بن سريج البغدادي القاضي . أبو العباس . الفقيه الأصولي للتكلم ، شيخ الشافعية في عصره . صاحب المؤلفات الحسان . توفي سنة ٣٠٦ هـ (انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٢٥١ . طبقات الشافعية للسبكي ٣ / ٢١ . وفيات الأعيان ١ / ٤٩ . شذرات الذهب ٢ / ٢٤٧ . للتظم ٦ / ١٤٩ . الفتح للبين ١ / ١٦٥) .

(٣) هو عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي . الأستاذ أبو منصور البغدادي الشافعي . الفقيه الأصولي النحوي للتكلم . أشهر مصنفاته « تفسير القرآن » و « فضائح للمتزلة » و « الفرق بين الفرق » و « التحصيل » في أصول الفقه و « اللال والنحل » . توفي سنة ٤٢٩ هـ . (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٥ / ١٣٦ . إنباء الرواة ٢ / ١٨٥ . بنية الوعاة ٢ / ٢٥٠ . وفيات الأعيان ٢ / ٢٧٢ . فوات الوفيات ١ / ٦١٣ . طبقات للفسرين للبلودي ١ / ٣٣٧) .

(٤) اختلاف الحديث للشافعي (مطبوع مع الأم) ٤ / ٦ .

(٥) هو محمد بن الحسن بن فورك . أبو بكر الأنصاري الأصبهاني الشافعي ، الفقيه الأصولي النحوي للتكلم . صاحب التصانيف النافعة . توفي سنة ٤٠٦ هـ (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٤ / ١٣٧ . إنباء الرواة ٣ / ١١٠ . شذرات الذهب ٢ / ٨١ . وفيات الأعيان ٣ / ٤٠٣ . طبقات للفسرين للبلودي ٢ / ١٣٩) .

(٦) في ش ، لأنه .

وقيل ، لا تثبت قياساً مطلقاً . اختاره أبو الخطاب والصيرفي^(١) وأبو بكر الباقلائي في « التريب » .

وفائدة الخلاف ، أن المُنْتَبِت للقياس في اللغة يستغني عن^(٢) القياس الشرعي ، فيكون إيجاب الحد على شارب النبيذ ، والقطع على النباش بالنص . ومن أنكر القياس في اللغة جعل ثبوت ذلك بالشرع^(٣) .

(والإجماع على منعه) أي منع القياس (في علم ولقب وصفة . وكذا مثل إنسان ورجل^(٤) ورفع فاعل^(٥)) .

قال ابن مفلح في « أصوله » ، « الإجماع على منعه في الأعلام والألقاب . وذكره جماعة منهم ابن عقيل ، لوضعهما لغير معنى جامع ، والقياس فرعة .

(١) هو محمد بن عبد الله البغدادي . أبو بكر الصيرفي الشافعي ، الإمام الفقيه الأصولي . قال الثعالبي ، « كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي » . أشهر مصنفاته « شرح الرسالة للشافعي » و « البيان في دلائل الأعلام على أصول الأحكام » في أصول الفقه وكتاب « الإجماع » و « الشروط » . توفي سنة ٣٣٠ هـ (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ١/٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ١/٢ ، شرات الذهب ٢/٢٧٥ ، وفيات الأعيان ٢/٣٣٧ ، الفتح للبيهق ١/٨٠) .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) انظر تفصيل الكلام على القياس في اللغة في (إرشاد الفحول ص ١٦ ، اللع ص ٦ ، للسودة ص ١٣٣ وما بعدها ، الأحكام للأمدى ١/٥٧ وما بعدها ، فوائذ الرحمت ١/٨٥ ، المضد على ابن الحاجب ١/٨٣ وما بعدها ، للجلي على جمع الجوامع وحاشية البتاني عليه ١/٢٧١ وما بعدها) .

(٤) فقد ثبت تسميته بالنقل . (المضد على ابن الحاجب ١/٨٣) .

(٥) قال الشريف الجرجاني ، « إذ حصل لنا باستقراء جزئيات الفاعل مثلاً قاعدة كلية ، وهي أن كل فاعل مرفوع ، لا شك فيها . فإذا رفعنا فاعلاً لم يُسمع رقة منهم ، لم يكن قياساً لاندراجها تحتها » . (انظر حاشية الجرجاني على شرح المضد ١/٨٣ ، البتاني على شرح جمع الجوامع ١/٢٧٣) .

ومثل^(١) هذا « سيبويه زمانه » مجازاً عن حافظ كتابه^(٢).
والإجماع على متبعه في الصفات ، لأنَّ العالمَ مَنْ قامَ به العلمُ ، فيجبُ
طرْدُهُ . فإطلاقُهُ بوضع اللفظة^(٣) . وكذا مثلُ إنسانٍ ورجُلٍ ورفيع الفاعل^(٤) . فلا
وَجْهَ لجعلِهِ دليلاً . ا هـ .



(١) في ش ز ب ، ومثله .

(٢) وليس من باب القياس في التسمية . (الإحكام للآمدي ١ / ٥٧) .

(٣) أي إنَّ أسماء الصفات الموضوعة للفرق بين الصفات ، كالعالم والقاتل . فَوَثَّها ولجبة الاطراد .
نظراً إلى تحقق معنى الاسم . فإنَّ مسمى العالم مَنْ قامَ به العلم ، وهو متحقق في حق كل من
قام به العلم ، فكان إطلاق اسم العالم عليه ثابتاً بالوضع لا بالقياس . إذ ليس قياس أحد
للمسمين للمتاثلين في المسمى على الآخر بأولى من العكس . (الإحكام للآمدي ١ / ٥٧) .
(٤) ساقطة من ش .

« الحروف »

أي هذا فصلٌ يبيِّن معنى الحروف .

قال القاضي عضد الدين ، « قَدْ قَالَ النحاةُ إِنَّ الحرفَ لَا يَسْتَقِلُّ بِالمعنى ^(١) ، وعليه إشكال . فتقرَّر للراءُ أولاً ، والإشارةُ إلى الإشكالِ ثانياً ، وخُلةُ ثالثاً .

أما تقريرةُ ، فهو أنَّ نحو « من » و « إلى » مشروطٌ في وضعها دالة ^(٢) على معناها الإفرادي ، وهو الابتداء والانتها ، وذكر متعلقها من دار أو سوق أو غيرها مما يدخل عليه الحرف . ومنه الابتداء ، واليه الانتهاء . والاسمُ نحو « الابتداء » و « الانتهاء » والفعلُ نحو « ابتداءً » و « انتهى » غيرُ مشروطٍ فيه ذلك .

وأما الإشكالُ ، فهو أنَّ نحو ، ذو ، وأولو ^(٣) ، وأولات ^(٤) ، وقيد ، وقيس ^(٥) ، وقاب ، وأي ، وبعض ، وكلٌ ، وفوق ، وتحت ، وأمام ، وقدام ، وخلف ، ووراء . . . مما لا يحصى كذلك ، إذ لم يجوز الواضع استعمالها إلا بمتعلقاتها ، فكان يجب كونها حروفاً ، وإنها أسماء .

وأما الحلُّ ، فهو أنها - وإن لم يتفق استعمالها إلا كذلك ، لأمر ما عرَّض - فغير ^(٦) مشروط في وضعها [دالة ^(٧) ذلك ، لما عُلِمَ أنَّ « ذو » بمعنى

(١) في شرح المضد ، بالمفهومية .

(٢) في ش ، الدلالة .

(٣) في ش ، والولو .

(٤) في ش ض ب ، ولات .

(٥) في ش ض ب ، أوقيس .

(٦) في ش ، فهو غير .

(٧) زيادة من شرح المضد .

صاحب ، ويُفهم منه عند الأفراد ذلك ، ولكن وضعة له لغرض ما ، وهو التوصل به إلى الوصف بأسماء الأجناس في نحو ، زيد ذو مالٍ ، وذو فرسٍ . فوضعة ليتوصل به إلى ذلك هو الذي اقتضى ذكر المضاف إليه ، لا أنه لو دُكر دونه لم يدل على معناه . نعم ، لم يحصل الغرض من وضعه والفرق بين عدم فهم المعنى وبين عدم فائدة الوضع مع فهم المعنى ظاهر .

وكذلك « فوق » وضع لكان له علو ، ويُفهم منه عند الانفراد ذلك . ولكن وضعة له ليتوصل [به]^(٤٩) إلى علو خاص اقتضى ذكر المضاف إليه . وكذلك باقي الألفاظ^(٥٠) .

« وإذ قد تحقق ذلك فنقول ، الحرف ما^(٥١) وضع باعتبار معنى عام ، وهو نوع من النسبة كالاتهاء^(٥٢) والانتهاه ، لكل ابتداء أو انتهاء معين بخصوصه .

والنسبة لا تتعين إلا بالنسب إليه . فالابتداء الذي للبصرة يتعين^(٥٣) بالبصرة ، والانتهاه الذي للكوفة يتعين^(٥٤) بالكوفة . فما لم يُذكر

(١) كنا في شرح المضد . وفي الأصول الخطية كلها ، أنه .

(٢) في ش ، فائدة للمعنى .

(٣) في شرح المضد ، الأفراد .

(٤) زيادة من شرح المضد .

(٥) في شرح المضد ، هو انتهى .

(٦) شرح المضد على مختصر ابن الحاجب ١ / ٨٦ .

(٧) ساقطة من شرح المضد .

كنا في شرح المضد . وفي ش ، لانتهاه . وفي د زع ض ب ، لابتداء .

في ش ب ض ، متعين .

(١٠) في ش ب ض ، متعين .

(١١) في ش ، فلما .

متعلقه . لا يتحصل فردٌ من ذلك النوع الذي^(١) هو مدلولُ الحرف . لا في العقل ولا في الخارج . وإنما يتحصل بالنسوب إليه . فَيَتَعَقَّلُ بِتَعَقُّلِهِ^(٢) . بخلاف ما وُضِعَ للنوع بعينه^(٣) كالأبتداء والانتها .

[و]^(٤) بخلاف ما وُضِعَ لذات ما باعتبار نسبة ، نحو « ذو » و « فوق » و « على » و « عن » و « الكاف » إذا أُريدَ بها^(٥) عُلُوٌّ وتجاوزٌ وشَبَهٌ^(٦) مطلقاً ، فهو كالأبتداء [والانتها]^(٧)^(٨) . ا هـ .

وللراؤد بالحروف هنا « ما يحتاج الفقيه إلى معرفته من معاني الألفاظ المفردة » لا الحرف الذي هو قَسَمُ الإسم والفعل ، لَأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ معها أسماء كـ « إذا » و « إذ » . وأُطْلِقَ عليها لفظ الحروف تغليبا باعتبار الأكثر .



(١) ساقطة من شرح المضد .

(٢) في د ، متعلقه .

(٣) في شرح المضد ، نفسه .

(٤) زيادة من شرح المضد .

(٥) في شرح المضد ، به .

(٦) في ش ، ونسبة . وفي ع ، وتشبيه .

(٧) زيادة من شرح المضد .

(٨) شرح المضد على مختصر ابن الحاجب ١ / ١٨٩ .

(الواو)

(الواو العاطفة) تكون (لما طلق الجمع) أي القدر المشترك بين الترتيب واللمعة عند الأكمة الأربعة وأكثر النحاة^(١).

وهي تارة تعطف الشيء على مضاجيه^(٢)، كقوله تعالى ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾^(٣) وعلى سابقه كقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾^(٤) وعلى لاجبه كقوله تعالى ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾^(٥).

فعلى هذا، إذا قيل «قام زيد وعمرو» احتمل ثلاثة معاني^(٦)،

(١) انظر تفصيل الكلام على معاني «الواو» في (الجنى النظمي) ص ١٥٨ - ١٧٤، معني اللبيب (١/ ٣٦١ - ٤٠٨، البرهان ٤ / ٤٣٥ وما بعدها، الإقتان ٢ / ٢٥٥ وما بعدها، الصلحي ص ١١٧ وما بعدها، شرح تنقيح الفصول ص ٩٩ وما بعدها، للفصل ص ٣٠٤، معترك الأقران ٣ / ٤١٦ وما بعدها، التواعد والفوائد الأصولية ص ١٣٠ - ١٣٧، التمهيد للأسنوي ص ٥٤ وما بعدها، الإحكام للأمندي ١ / ٦٣ وما بعدها، للمتند للبصري ١ / ٣٨ وما بعدها، العضد على ابن العاجب ١ / ١٨٩ وما بعدها، للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٦٥، فواتح الرحموت ١ / ٢٢٩، كشف الأسرار ٢ / ١٠٩ - ١١٧، وصف البائي ص ٤١٠ - ٤٢٧، الأزهية ص ٢٤٠ - ٢٤٩، للسوقة ص ٢٥٥).

(٢) في ش، صاحبه.

(٣) الآية ١٥ من التكميات.

(٤) الآية ٢٦ من الحديد.

(٥) في ش، وإلى.

(٦) في ش، ولقد أرسلنا.

(٧) الآية ٣ من الشورى.

(٨) ساقطة من ش.

(٩) في ش، ثلاث.

الْمَعِيَّةُ - ^(١) عند الأئمة الأربعة وأكثر النحاة ^(٢) - والترتيب وَعَدَمُهُ .
قال ابن مالك ، « وَكَوْنُهَا لِلْمَعِيَّةِ رَاجِحٌ ، وَلِلترتيبِ كَثِيرٌ ، وَلِعكْسه
قَلِيلٌ » ^(٣) .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ مَتَعَالِفَيْهَا تَفَاوُتٌ أَوْ تَرَاخُ . نَحْوُ ﴿ إِنَّا زَاكُوهُ
إِلَيْكَ وَجَاءَعْلُوهُ مِنْ الرِّسَالَيْنِ ﴾ ^(٤) .

والتعبيرُ بِكُونِهَا لِمَطْلُقِ الْجَمْعِ - كَمَا فِي اللَّتْنِ - هُوَ الصَّحِيحُ . وَأَمَّا مَنْ
عَبَّرَ بِكُونِهَا لِلْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ ^(٥) ، فَلَيْسَ بِوَافٍ بِالْمَرَادِ ، لِأَنَّ الْمَطْلُوقَ هُوَ الَّذِي لَمْ
يَقْبُذْ بِشَيْءٍ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ صُورَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهُوَ قَوْلُنَا مَثَلًا « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو »
فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ التَّقْيِذُ بِالْمَعِيَّةِ وَلَا بِالتَّقْدِيمِ وَلَا بِالتَّأْخِيرِ . لِخُرُوجِهَا بِالتَّقْيِذِ
عَنِ الْإِطْلَاقِ . وَأَمَّا مَطْلُوقُ الْجَمْعِ فَمَعْنَاهُ أَيُّ جَمْعٍ كَانَ ، فَحِينَئِذٍ تَدْخُلُ فِيهِ
الصُّورُ كُلُّهَا .

وَمَا يَشْبَهُ ذَلِكَ ، مَطْلُوقُ الْأَمْرِ ، وَالْأَمْرُ لِلْمَطْلُوقِ . فَإِذَا قُلْتَ « الْأَمْرُ
لِلْمَطْلُوقِ » فَقَدْ أَدْخَلْتَ اللَّامَ عَلَى الْأَمْرِ ، وَهِيَ تَقْيِذُ الْعُمُومِ وَالشَّمُولِ . ثُمَّ وَصَفْتَهُ
بَعْدَ ذَلِكَ بِالْإِطْلَاقِ ^(٦) ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَقْبُذْ بِقَيِّدٍ يَوْجِبُ تَخْصِيصَهُ مِنْ شَرْطٍ
أَوْ صِفَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، فَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْأَفْرَادِ الَّتِي هَذَا شَأْنُهَا . وَأَمَّا
مَطْلُوقُ الْأَمْرِ فَالْإِضَافَةُ فِيهِ لَيْسَتْ لِلْعُمُومِ ، بَلْ لِلتَّمْيِيزِ ، فَهُوَ قَدَرٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ
مَطْلُوقٍ لَا عَامٍّ ، فَيَضُنُّ بِفَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ .

(١) ساقطة من ش. ز.

(٢) تسهيل التوفيق وتكميل للقاصد ص ١٧١ .

(٣) الآية ٧ من القصص .

(٤) كالمرادي في الجنى الثاني ص ١٥٨ والزمخشري في الفصل ص ٣٠٤ والامدي في الإحكام ١٣ / ١

وابن الحاجب في مختصره ١ / ١٨٩ .

(٥) في ض ، بِالْمَطْلُوقِ .

وعلى هذا ، فمطلق البيع ينقسم إلى جائز وغيره ، والبيع المطلق للجائز فقط . والأمْر المطلق للوجوب ، ومطلق الأمر ينقسم إلى واجب ومندوب . وللماء المطلق طهور ، ومطلق الماء ينقسم إلى طهور وغيره . والملك المطلق هو الذي يثبت للحُر ، ومطلق للملك يثبت للحُر والعبد .

فإذا قيل ، العبد هل يملك أو لا ؟ كان الصواب إثبات مطلق للملك له ، دون الملك المطلق .

وإذا قيل ، الفاسق مؤمن أو غير مؤمن ؟ فهو على هذا التفصيل .
وبهذا التحقيق يزول الإشكال في مسألة المندوب ، هل هو مأمور به أم لا ؟ وفي مسألة الفاسق المسلم^(١) ، هل هو مؤمن أم لا ؟

(وتأتي) الواو (بمعنى مع) كقولهم « جاء البرء والطائفة » ونحوه من للفعول مفع^(٢) .

(و) تأتي بمعنى (أو) كقوله تعالى ﴿ فَانكِحُوا مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنِّي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾^(٣) وقوله ﴿ أُولَىٰ أُجْنَحَةٍ مَّعْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾^(٤) .

(و) تأتي بمعنى (رُبَّ) كقوله^(٥) :
وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

(١) ساقطة من ش .

(٢) ك « سُرْتُ وَالْأَيْل » وتسمى واو للفعول معه ، ويكون ما بعدها منصوباً . (انظر معني اللبيب ٣٩٨ / ١ ، الإحكام للآمدي ١ / ١٣ . معترك الأقران ٣ / ٤٤٦) .

(٣) الآية ٣ من النساء .

(٤) الآية الأولى من فاطر . وهي يكملها ساقطة من ع .

(٥) هنا صدر بيت من أرجوزة لمار بن الحارث المعروف بـ « جران العود » نسب إليه البغليدي في خزنة الأدب (١٧٧ / ٤) والمعني في شرح شواهد شروح الألفية (١٧ / ٣) وعجزه ،

إلى العافق والأل العيس .

وقول الآخر ،

وَنَارُهُ لَوْ نَفَخْتَ فِيهَا أَضَاءَتْ وَلَكِنْ أَنْتَ تَنْفَخُ فِي رِيعَادِ

(و) تأتي الولو (لقسر) كقوله تعالى ﴿ وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ، وَاللَّيْلِ إِذَا يَشْرُ ﴾^(١) .

(و) تأتي (لاستئناف) وهو كثير^(٢) :

(و) تأتي لـ (حال) أي بمعنى الحال ، نحو « جاء زيد^(٣) والشمس طالعة » « جاء زيد وهو يضحك » .



(١) الآية ١ - ٤ من الفجر .

(٢) وذلك كقوله تعالى ﴿ ثُمَّ قَسَىٰ أَجْلًا ، وَأَبْغَلَ مَسَمًى جَنَّةً ﴾ [الأنعام ٢] وقوله تعالى ﴿ غُلِّ قَلَمٌ لَهُ سَمِيًّا ، وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ ﴾ [مريم ٦٥ - ٦٦] (انظر الجنى الداني ص ١٦٣ ، مغني اللبيب ٢ / ٣٩٧ ، البرهان ٤ / ٤٣٧ ، الإتيان ٢ / ٢٥٧ ، معترك الأقران ٣ / ٤٤٧) .

(٣) ساقطة من ش .

(الفاء)

(الفاء العاطفة)^(١) تكون (لترتيب) وهو قسمان .

- معنوي ، كـ « قام زيد فعمرو » .

- وذكري ، وَهُوَ عَطْفُ مُفْصَلٍ عَلَى مُجْمَلٍ هُوَ هُوَ فِي الْمَعْنَى . كقوله تعالى ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا ، فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾^(٢) ﴿ فَتَوَبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ . فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾^(٣) ﴿ فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ ﴾^(٤) ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَعَالُوا لِرَبِّ اللَّهِ جَهْرَةً ﴾^(٥) ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ ، فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾^(٦) . وتقول : « تَوْضَأُ فَفَسَلَ وَجْهَهُ » . وتقول : « قَالَ فَأَخْسَنَ » و « خَطَبَ فَأَوْجَزَ » و « أَطْعَمَ فَأَجْزَلَ » .

(و) تأتي الفاء أيضاً لـ (تعقيب) وهو كونُ الثاني بعد الأول بغير^(٧) مهلة . فكانَ الثاني أَخَذَ بعقب الأول في الجملة (كل بحسبه عرفاً) يعني أَنَّ التعقيب يكونُ في كل شيء بحسبه . تقول : « تزوجَ فلانٌ فَوُلِدَ لَهُ »

(١) انظر تفصيل الكلام على معاني الفاء في (معني اللبيب ١ / ١٧٢ - ١٧٣ ، الجنى اللباني ص ٦١ - ٧٨ ، البرهان ٤ / ٢٩٤ - ٣٠١ ، الإتيان ٢ / ٢٠٩ وما بعدها ، الصاحبى ص ١٠٩ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ١٠١ ، الأحكام للأمنى ١ / ٦٨ ، التمهيد للأسنوي ص ٥٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٣٧ ، للفصل ص ٣٠٤ ، للمتبد ١ / ٣٩ ، كشف الأسرار للبغاري ٢ / ١٣٧ وما بعدها ، فوائدها الرسومات ١ / ٣٣١ ، للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٤٨ ، الأزهية ص ٢٥٠ - ٢٥٧ ، وصف للبانى ص ٣٧٦ - ٣٨٧) .

(٢) الآية ٣٦ من البقرة .

(٣) الآية ٥٤ من البقرة .

(٤) الآية ١٣٦ من الأعراف .

(٥) الآية ١٥٣ من النساء .

(٦) الآية ٤٥ من هود .

(٧) في ز ، بلا .

إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت . وقطع به ابن هشام^(١) في
« مغني اللبيب »^(٢) .

وتقل الرازي وأتباعه الإجماع أنها للترتيب والتعقيب ، لكن قال الفراء ،
إنها لا تدل على الترتيب ، بل تستعمل في انتفاؤه ، كقوله تعالى ﴿ وَكَمْ مِنْ
فِرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا نَيَّاتًا ﴾^(٣) مع أن مجيء البأس مقدم على
الإهلاك^(٤) .

وأجيب بأنها للترتيب الذكري ، أو فيه حذف تقديره « أردنا إهلاكها ،
فجاءها بَأْسُنَا »^(٥) . ومثله ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾^(٦) .
(وتأتي) الفاء أيضاً (سببية) وهو كثير^(٧) في عطف الجمل^(٨) . كقوله
تعالى ﴿ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾^(٩) ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ
عَلَيْهِ ﴾^(١٠) . وكذا في عطف الصفات كقوله تعالى ﴿ لَا يَكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِنْ
زُفُورٍ ، فَمَا لَوْ كُنَّا مِنْهَا الْبُطُونَ ، فَسَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ﴾^(١١) .

(١) هو عبد الله بن يوسف بن هشام ، جمال الدين ، أبو محمد ، علامة النحو وإمام العربية . قال
ابن خلدون ، « مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه قد ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن
هشام أتى من سيويوه » . أشهر كتبه « مغني اللبيب » و « شذور الذهب » و « قطر الندى »
و « التذكرة » توفي سنة ٧٦١ هـ (انظر ترجمته في البدر الطالع ١ / ١٠٠) . الدرر الكامنة
٢ / ٤١٥ ، بقية الوعاة ٢ / ٦٨ ، شذرات الذهب ٦ / ١٩١) .

(٢) مغني اللبيب ١ / ٧٤ .

(٣) الآية ٤ من الأعراف .

(٤) ساقطة من ز .

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٧١ .

(٦) الآية ٩٨ من التحل .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) الآية ١٥ من القصص .

(٩) الآية ٣٧ من البقرة .

(١٠) الآيات ٥٢ - ٥٤ من الواقعة .

(و) تأتي أيضاً (رابطة) للجواب ، وذلك في سِتِّ مسائل .

الأولى ^(١) : أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ جَمْلَةً اِسْمِيَّةً ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَإِنْ يَفْسَسْكَ بَخِيرٌ ، فَهَوَّ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٢) وَقَوْلِهِ ﴿ إِنْ تَعْلَمُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ . وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَزِيرُ الْحَكِيمُ ﴾ ^(٣) .

الثانية : أَنْ تَكُونَ فِعْلِيَّةً ، وَهِيَ الَّتِي فَعْلُهَا جَامِدٌ نَحْوُ ﴿ إِنْ تَرَى أَنَا أَهْلُ مِثْكَ مَالًا وَقَوْلًا ، فَمَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي ﴾ ^(٤) ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّنَاقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ ﴾ ^(٥) وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾ ^(٦) وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾ ^(٧) .

الثالثة : أَنْ يَكُونَ فَعْلُهَا إِنْشَاءً نَحْوُ ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ ^(٨) ﴿ فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ﴾ ^(٩) ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ، فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴾ ^(١٠) فِيهِ أَمْرَانِ ، اِلِاسْمِيَّةُ وَالْإِنْشَاءُ .

الرابعة : أَنْ يَكُونَ فَعْلُهَا مَاضِيًا لَفْظًا وَمَعْنَى . إِمَّا حَقِيقَةً نَحْوُ ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ ^(١١) ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قَبْلِ ، فَصَدَقْتَ

(١) ساقطة من ش .

(٢) الآية ٧ من الأنعام .

(٣) الآية ١٨ من المائدة .

(٤) الايتين ٣٩ - ٤٠ من الكهف .

(٥) الآية ٣٧ من البقرة .

(٦) الآية ٣٨ من النساء .

(٧) الآية ٧٨ من آل عمران .

(٨) الآية ٣٦ من آل عمران .

(٩) الآية ١٥٠ من الأنعام .

(١٠) الآية ٣٠ من الملوك .

(١١) الآية ٧٧ من يوسف .

وَقَوْمٍ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿١١﴾ ، وَإِنَّمَا مَجَازًا نَحْوُ ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ ﴿١٢﴾ . نَزَلَ هَذَا الْفِعْلُ لِتَحْقِيقِ وَقْعِهِ مِنْزِلَةً مَأَقَدٌ وَقَعَ .

الخامسة : أَنْ تَقْتَرْنَ بِحَرْفِ اسْتِقْبَالٍ نَحْوُ ﴿مَنْ يَزْنِ مِنْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ . فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ ﴿١٣﴾ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ ﴿١٤﴾ .

السادسة : أَنْ تَقْتَرْنَ بِحَرْفٍ لَهُ الصَّدْرُ . كَقَوْلِهِ :

فَإِنْ أَهْلَكَ فَنَدِي لَهَبٍ لَهَافٌ عَلَيَّ يَكَاذُ يَلْتَهَبُ التَّهَابُ ﴿١٥﴾
لَا عَرَفَ مِنْ أَنْ «رَبِّ» مَقْدَرَةٌ . وَأَنَّ لَهَا الصَّدْرَ .

وَأَمَّا إِتْيَانُهَا زَائِدَةٌ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ ﴿١٦﴾ ، فَهَذِهِ سَبَبُوهِ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّهُ لَا تَكُونُ زَائِدَةٌ . وَأَجَازَةُ الْأَخْفَشِ ﴿١٧﴾ فِي الْخَبَرِ مُطْلَقًا ، وَحَكَى «أَخْوَكَ فُوجِدَ» .

(١) الآية ٣٦ من يونس .

(٢) الآية ٥٤ من الثلاثة .

(٣) الآية ٩٠ من النمل .

(٤) الآية ١١٥ من آل عمران .

(٥) البيت لربيعية بن مكرم الضبي . نسبته له البغدادي في خزائن الأدب (٢٠١ / ٤) وشرح شواهد معني اللبيب (٢٥ / ٤) بلفظ ،

فَإِنْ أَهْلَكَ فَنَدِي خَنْقٍ لَهَافٌ عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهَبُ التَّهَابُ
وَفِي مَعْنَى الْقَلِيبِ (١٦١ / ١) « فَنَدِي لَهَب » .

وهذا البيت للشاعر في قصيدة يسلي بها عن نفسه بعد قضاء مأربه وإدراك ثأره . يقول فيه : إِنْ مَتَّ فَرَبٌ رَجُلٌ فَنِي غِيظٌ وَغَضَبٌ ، تَكَادُ نَارُ عَمَلَاتِهِ تَتَوَقَّدُ تَوَقُّدًا لَمَّا لَقِيَ مِنْهُ وَمَا فَعَلْتُ بِهِ ..

(٦) ساقطة من ز ض ب ج .

(٧) في ش ، تبعه إلى .

(٨) هو سعيد بن مسعدة اللجاشي البلخي النحوي . أبو الحسن الأخفش الأوسط . أخذ النحو عن سيبويه . وصحب الخليل . وكان معلماً لولد الكسائي . وقد سمي بالأخفش أحد عشر نحويًا ذكرهم السيوطي في «اللزهر» ثم قال : «حيث أطلق في كتب النحو الأخفش» . فهو الأوسط . أشهر كتبه «تفسير معاني القرآن» و«التفائيس في النحو» و«الاشتقاق» وغيرها توفي سنة ٢١٠ هـ وقيل غير ذلك . (انظر ترجمته في طبقات للقرنين للأخوي ١ / ٨٥ ، للزهر ٢ / ٤٥٠ ، ٤٥٣ ، ٤٥٦ . بنية الوعاة ١ / ٥٩٠ . إنباه الرواة ٢ / ٣٦ . طبقات النحويين للزبيدي ص ٧٢ ، وفيات الأعيان ٢ / ١٢٢ ، شذرات الذهب ٢ / ٣٦ ، معجم الأدباء ١١ / ٢٢٤ .

(ثَمَّ)

(ثَمَّ) حرفٌ عطفٌ^(١) تكون (لتشريك) في الأصح بين ما قبلها وما بعدها في الحكم (و) تكون أيضاً لـ (ترتيبٍ بمهلة) أي بترأخ عند الأربعة وغيرهم ، لكنَّه في المفردات معنوي . وفي الجَمَلِ^(٢) ذكرى^(٣) نحو :

إِنْ مَنْ سَادَ ثَمَّ سَادَ أَبُوهُ ثَمَّ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ^(٤)
فهو ترتيبٌ في الإختبار ، لا في الوجود^(٥) .



(١) انظر معاني « ثَمَّ » في (الجنى الداني ص ٤٢٦ - ٤٣٢ . وصف اللباني ص ١٧٣ وما بعدها .
الإتقان ١ / ٢ ص ١٨٩ ، معني اللبيب ١ / ١٢٤ - ١٣٧ ، البرهان ٤ / ٣٦٦ - ٣٧٠ ، الإحكام للأمدي ١ / ٦٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٠١ ، الضاحي ص ١٤٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٣٨ وما بعدها ، التمهيد للأسنوي ص ٥٧ ، للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٤٤ وما بعدها ، فوائذ الرحموت ١ / ٣٣٤ وما بعدها ، كشف الأسرار ٢ / ١٣٦ وما بعدها ، معترك الأقران ٢ / ٥٢ ، الإشارة إلى الإيجاز ص ٣٥ ، الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ٤٠ وما بعدها ، للفصل ص ٣٠٤ ، للسودة ص ٣٥٦) .

(٢) في ض ، الجملة .

(٣) في ض ، ذاتي .

(٤) البيت لأبي نولس الحسن بن هانيء . نسب له البغدادي في خزنة الأدب (١ / ١١٣) وشرح أبيات معني اللبيب (٣ / ٤٠) ، وهو مروي في ديوانه (ص ٤٩٣) في قصيدة يمدح بها الميمس بن عبيد الله بن أبي جعفر ، ولفظه في الخزنة وشرح أبيات للفني والديوان ،

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثَمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ، ثَمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ
(٥) في ض ، للوجود .

(حَتَّى)

(حتى الناطقة للناية ^(١)) نحو قوله تعالى ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ ^(٢) .
 فلا يكونُ للمطوفُ بها إلا غايةً لما قُبِلَها - مِنْ زيادةٍ أو نقصٍ ^(٣) - نحوُ
 « ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ » و « قدمَ الحجاجُ ^(٤) حَتَّى المشاةُ » .
 (ولا ترتبُ فيها) فهي كالواو . فإنك تقولُ « حفظتُ القرآنَ حتى
 سورة البقرة » فإن كانت أولُ ما حفظتُ أو متوسطاً . وقيل . هي كالفاء .
 وقيل . كـ « ثم » .

(ويشترطُ كونُ معطوفها جزءاً مِنْ متبوعه) نحو « قدمَ الحجاجُ ^(٥) حَتَّى
 للمشاةُ ^(٦) » (أو كجزئهِ) نحو « أعجبتني ^(٧) الجاريةُ حتى حديثها » فإن
 حديثها ليس بعضاً منها . ولكنه كالبعض . لأنه معنى من معانيها .

(١) انظر في الكلام على « حتى » (الجنى اللباني ص ٥٤٢ - ٥٥٨ . الاتقان ٢ / ١٩٢ . مننى الببيب
 ١ / ١٣٩ - ١٣٩ . الأزهية ص ٢٢٣ وما بعدها . رصف اللباني ص ١٨٠ - ١٨٥ . شرح تنقيح الفصول
 ص ١٠٢ . الإحكام للأصدي ١ / ٦٩ . البرهان ٤ / ٢٧٢ وما بعدها . معترك الأقران ٢ / ٧٨ وما
 بعدها . القواعد والفوائد الأصولية ص ١١٣ . الصاحبى ص ١٥٠ وما بعدها . تسهيل الفوائد ص
 ١٦٦ - ١٧٥ . كشف الأسرار ٢ / ١٦٠ وما بعدها . فوائذ الرحمة ص ٢٤٠ / ١ وما بعدها . للحلي
 على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٤٥ وما بعدها . للفصل ص ٣٠٤) .
 (٢) الآية « من القدر .

(٣) قال المرادي . ولزيادة تشمل القوة والتنظيم . والنقص يشمل الضعف والتحقير . (الجنى
 اللباني ص ٥٤٨) وعلى ذلك فلا بد أن يكونَ لثنائي عظيمٍ إن كان الأول حقيراً . أو حقيراً إن
 كان الأول عظيمًا . أو قوياً إن كان الأول ضعيفاً . أو ضعيفاً إن كان الأول قوياً . لأنَّ معناها
 النائية . (انظر رصف اللباني ص ١٨١ . الأزهية ص ٢٢٣ . تسهيل الفوائد ص ١٧٥ . للفصل ص
 ٣٠٤) .

- (٤) في ش ز ض ب . الحاج .
 (٥) في ش . الناس . وفي ض . الحاج .
 (٦) في ش . الحجاج .
 (٧) في ش . حجبتي .

وَقَدْ يَكُونُ الْمُطَوَّفُ بَحْتَى مَبَايِنًا لِمَتَبَوِّعِهِ فِي الْجِنْسِ. مُوَافِقًا لَهُ فِي
الْمَعْنَى. فَتَقْدَرُ بَعْضِيَّتُهُ^(١) كَقَوْلِهِ.

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخَفَّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ. حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا^(٢)
لَأَنَّ الْمَعْنَى، أَلْقَى مَا يَثْقَلُ^(٣) حَتَّى نَعْلَهُ.

(وَتَأْتِي) حَتَّى (لِتَعْلِيلٍ) كَقَوْلِهِ «كَلِمَتُهُ حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ»..
وَعَلَامَتُهَا أَنْ يَصْلَحَ مَوْضِعُهَا «كَيْ». وَمِنْهُ «أُسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةُ».

(وَقُلْ) (أَنْ تَأْتِي) (لَا سِتْنَاءَ مُنْقَطِعٍ) كَقَوْلِهِ.

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَذِيكَ قَلِيلٌ^(٤)
قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «الْغَنِيِّ» «حَتَّى تَأْتِي لِأَحَدٍ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ، «انْتِهَاءُ
الْغَايَةِ» وَهُوَ الْغَالِبُ، وَ«التَّعْلِيلُ»، وَ«بِمَعْنَى «إِلَّا» فِي الْإِسْتِنَاءِ» وَهُوَ
أَقْلَاهُ.

(١) فِي ب ع ض، بَعْضِيَّةٌ.

(٢) هَذَا الْبَيْتُ لِأَبِي مَرْوَانَ النُّحَوِيِّ، نَسَبَهُ إِلَيْهِ سَيِّوِيَّةٌ فِي الْكِتَابِ (٥٠/١) وَابْنُ دُرَيْدٍ فِي خَزَائِنِ
الْأَدَبِ (٤٤٦/١)، وَحَكَى ابْنُ دُرَيْدٍ فِي شَرْحِ آيَاتِ الْغَنِيِّ (٩٨/٣) نَسَبَهُ إِلَيْهِ عَنِ
الْأَخْفَشِ، وَنَسَبَهُ الْبَعْضُ إِلَى اللَّتَمَسِ، وَنَسَبَهُ يَاقُوتٌ فِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ (١٨٦/٩) إِلَى مَرْوَانَ
النُّحَوِيِّ لَا أَبِي مَرْوَانَ.

وَفِي هَذَا الْبَيْتِ وَصَفَ الشَّاعِرُ رَاكِبًا جَهْدَ رَاحِلَتِهِ، فَخَافَ أَنْ تَنْتَقِعَ بِهِ، أَوْ كَانَ
خَائِفًا مِنْ عَدُوٍّ يَطْلُبُهُ، فَخَفَّفَ رَحْلَهُ بِإِلْقَاءِ مَا كَانَ مَعَهُ مِنْ كِتَابٍ وَزَادَ وَنَمَلَ.

(٣) فِي ش، مَا يَثْقَلُهُ.

(٤) الْبَيْتُ لِلنَّقَّاعِ الْكِنْدِيِّ، نَسَبَهُ إِلَيْهِ أَبُو تَمَامٍ فِي الْحِمْلَةِ (شَرْحُ الْحِمْلَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ص ١٧٤)
وَالسُّوَيْطِيُّ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْغَنِيِّ (٣٧٣/١) وَابْنُ دُرَيْدٍ فِي شَرْحِ آيَاتِ مَعْنَى اللَّيِّبِ
(١٠٢/٣).

وَالْمَعْنَى، إِنْ إِسْطَاطَكَ مِنْ زِيَادَاتٍ مَالِكٌ لَا يَمُدُّ سَمَاحَةً، إِلَّا أَنْ تَمُطِيَ فِي حَالَةِ قَلَّةٍ
لِلَّالِ.

وتستعمل على ثلاثة أوجه .

أحدها : أن تكون حرفٌ جَرٌّ بمنزلة « إلى » في المعنى [والعمل]^(١) .

الثاني : أن تكون عاطفةً بمنزلة الواو . إلا أن بينهما فرقا من ثلاثة أوجه . وذكّرها .

الثالث : أن تكون حرف ابتداء . أي حرفاً تبتدئ به بَعْدَهُ الجُمْلُ ، أي تُسْتَأْنَفُ^(٢) .



(١) زيادة من معنى اللبيب .

(٢) معنى اللبيب ١ / ١٣٦ وما بعدها .

(مِنْ)

(مِنْ) الجارّة ^(١) (لا ابتداء الفأية) في المكان اتفاقاً ، نحو قوله تعالى ﴿ سَبَّحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ^(٢) ، وفي الزمان عند الكوفيين وللبرّد ^(٣) وابن كُثُوب ^(٤) ، نحو قوله تعالى ﴿ لَمَسْجِدَ أُسَسِّ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ^(٥) ﴿ وَمِنْ اللَّيْلِ فَسُجِّدْ ﴾ ^(٦) ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ ^(٧) وصححه ابن مالك ^(٨) وأبو حيّان لكثرة شواهدِهِ .

فتكون في ابتداء الفأية حقيقةً ، وتكون في غيره من المعاني مجازاً . هذا

(١) انظر تفصيل الكلام على مِنْ في (الجنى الناني ص ٣٠٨ - ٣٣١ . أوضح للمالك ٢ / ٣ وما بعدها ، رصف للبانى ص ٣٣٢ - ٣٣٦ ، الأزهية ص ٣٩٢ وما بعدها ، الإحكام للاميدى ١ / ٦١ . الإشارة إلى الإيجاز ص ٣٥ . الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ٤٠ . للعللى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٦٢ ، البرهان ٤ / ٤١٥ - ٤١٦ . مفتي اللبيب ١ / ٣٥٣ - ٣٦٢ . الاتفاق ٢ / ٢٤٧ وما بعدها ، التمهيد ص ٥٨ ، الصاحبى ص ١٧٢ . القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٠ وما بعدها ، فوائح الرحموت ١ / ٢٤٤ ، للفصل ص ٢٨٣) .

(٢) الآية الأولى من سورة الإسراء .

(٣) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، أبو العباس البرّد ، إمام النحو واللغة . أشهر مصنفاته « الكامل » و « الروضة » و « اللقضب » و « معاني القرآن » و « إعراب القرآن » و « الاشتقاق » . توفي سنة ٢٨٥ هـ وقيل غير ذلك (انظر ترجمت في طبقات النحويين واللغويين ص ١٠١ ، وفيات الأعيان ٣ / ٤٤١ . نور القبس ص ٣٢٤ ، معجم الأدباء ١١ / ١١١ . طبقات للفرين للبلادي ٢ / ٣٦٧ ، ثنرات الذهب ٢ / ١٩٠ . إنباه الرولة ٣ / ٢٤١ . بنية الوعاة ١ / ٣٦٩ ، للتنظم ٦ / ٩) .

(٤) الآية ١٠٨ من التوبة .

(٥) الآية ٧٩ من الإسراء .

(٦) الآية ٤ من الروم .

(٧) انظر تهويل الفوائد ص ١٤٤ .

قَوْلُ الْأَكْثَرِ . وَقِيلَ ، حَقِيقَةً فِي التَّبْعِيضِ^(١) . مَجَازً فِي غَيْرِهِ . وَقِيلَ ، حَقِيقَةً فِي التَّبْيِينِ^(٢) ، مَجَازً فِي غَيْرِهِ .

(وَلَهَا) أَيِ وَلَانِ (مَعَارٍ) غَيْرَ ذَلِكَ ،

- مِنْهَا ، التَّمْلِيلُ . نَحْوُ ﴿ يَخْفَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنْ الصَّوَاعِقِ ﴾^(٣) أَيِ لِأَجْلِ الصَّوَاعِقِ .

- وَمِنْهَا ، التَّبْدِيلُ . [نَحْوُ] ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾^(٤) ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلَفُونَ ﴾^(٥) أَيِ بِدَلِكُمْ .

- وَمِنْهَا ، انْتِهَاءُ الْغَايَةِ - مِثْلُ « إِلَى » - فَتَكُونُ لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ مِنَ الْفَاعِلِ^(٦) . وَلِانْتِهَاءِ غَايَةِ الْفِعْلِ مِنَ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ « رَأَيْتُ الْهَلَالَ مِنْ دَارِي مِنْ خَلَلِي السَّحَابِ »^(٧) أَيِ مِنْ مَكَانِي إِلَى خَلَلِي السَّحَابِ^(٨) . فَابْتِدَاءُ الرُّوْيَةِ وَقَعٌ مِنَ الدَّارِ ، وَانْتِهَاؤُهَا فِي خَلَلِي السَّحَابِ^(٩) .

(١) نَحْوُ « كُلٌّ مِنْ هَذَا الطَّعَامِ ، وَالْبَيْسُ مِنْ هَذِهِ الثِّيَابِ . وَخُذْ مِنْ هَذِهِ الدِّرَاهِمِ ... الْخ » (رَصَفَ اللَّبَانِي ص ٢٢٢) .

(٢) نَحْوُ « قَبِضْتُ رَطْلًا مِنَ الْقَمَحِ ، وَكَرًّا مِنْ شَعِيرٍ ، وَمَتًّا مِنْ سَمْنٍ ، وَخَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ، وَمَشِيتُ مِيلًا مِنَ الْأَرْضِ ... الْخ » (رَصَفَ اللَّبَانِي ص ٢٢٢) .

(٣) الْآيَةُ ١٩ مِنَ الْبَقَرَةِ .

(٤) الْآيَةُ ٣٨ مِنَ التَّوْبَةِ .

(٥) الْآيَةُ ٦٠ مِنَ الزُّمَرِ .

(٦) فِي ش ، الْقَمَلُ .

(٧) فِي ع ض ، وَالْانْتِهَاءُ .

(٨) سَاقِلَةٌ مِنْ ش .

(٩) فِي ش ، فِي .

(١٠) فِي ش ، وَانْتِهَاؤُهَا وَقَعٌ .

ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ سَبِيحِيهَ أَفَازَ إِلَى هَذَا الْعَنَى . وَأَنكَرَهُ جَمَاعَةٌ وَقَالُوا .
هِيَ لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ ، لَكِنَّ فِي حَقِّ الْمَفْعُولِ ^(١) . وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا فِي هَذَا لِلثَّلَالِ
لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ فِي حَقِّ الْفَاعِلِ بِتَقْدِيرِ « رَأَيْتُ الْهَلَالَ مِنْ دَارِي طَاهِرًا مِنْ
خَلَلِ السَّحَابِ » .

- وَمِنْهَا ، تَنْصِصُ الْعَمُومِ ، وَهِيَ الدَّخْلَةُ عَلَى نَكْرَةِ لَا تَخْتَصُّ بِالْغَنَى .
نَحْوُ « مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ » فَإِنَّهُ كَانَ قَبْلَ دُخُولِهَا مُحْتَمَلًا لِنَفْيِ الْجِنْسِ
وَلِنَفْيِ الْوَحْدَةِ ^(٢) . وَلِهَذَا يَصُحُّ أَنْ يَقُولَ ^(٣) ، بِلِ رَجُلَانِ . [وَيَمْتَنِعُ ذَلِكَ
بَعْدَ دُخُولِ « مِنْ »] ^(٤) .

- وَمِنْهَا ، الْفَصْلُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ لَلْفَسِدِ مِنْ
الْمُضْلِحِ ﴾ ^(٥) وَتَعَرَّفَ بِدُخُولِهَا عَلَى ثَانِيِ التَّضَادِّينِ .

- وَمِنْهَا ، مَجِئُهَا بِمَعْنَى « الْبَاءِ » نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ
خَفِيِّ ﴾ ^(٦) . قَالَ يُونُسُ ^(٧) ، أَيْ بِطَرْفٍ .

- وَمِنْهَا ، مَجِئُهَا بِمَعْنَى « فِي » نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنْ

(١) فِي شِ ، ابْتِدَاءً .

(٢) أَيْ نَفَى وَاحِدٍ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ ، دُونَ مَا تَقُولُ الْوَاحِدِ . (الْجِنْسِيُّ الْبَلَنِيُّ ص ٣٧) .

(٣) فِي شِ ، يُقَالُ .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ مَعْنَى الْكَلْبِ ١ / ٣٨٨ .

(٥) الْآيَةُ ٢٢٠ مِنَ الْبَقَرَةِ .

(٦) الْآيَةُ ٤٥ مِنَ الشُّورَى .

(٧) هُوَ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ الضَّبِّيُّ الْبَصْرِيُّ . أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ . الْإِمَامُ الْبَارِعُ فِي النَّحْوِ
وَالْأَدَبِ . أَشْهُرُ مَصْنُفَاتِهِ كِتَابُ « مَعَانِي الْقُرْآنِ » وَ « الْفَلَاتِ » وَ « الْأَمْثَالِ » وَغَيْرُهَا . تَوَفَّى سَنَةَ
١٨٢ هـ . (أَنْظَرُ تَرْجُمَتَهُ فِي إِتْبَاهِ الرِّوَاةِ ٤ / ٦٨ . بَقِيَّةُ الرِّوَاةِ ٢ / ٣٦٥ . شُرُوحُ النَّعْبِ ١ / ٣٠١ .
طَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ ص ٥١ . وَفِيَاثُ الْأَعْيَانِ ٦ / ٢٤٢ . لِلْمَعْلُوفِ ص ٥٤١ . لِلزَّهَرِ
٢ / ٢٩٩ . ٤٢٣ . ٤٦١ . مَجْمَعُ الْأَدَبِيَّاتِ ٢٠ / ٦١) .

الأرض ﴿١﴾ أي في الأرض . وقوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ غَنُوْكُمْ﴾ ^(٢) ببديل قوله تعالى ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ ^(٣) .

- ومنها ، مجيئها بمعنى « عند » ، نحو قوله تعالى ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾ ^(٤) ومثله [قوله ﴿فَلْيَنْفَعْ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ﴾ ^(٥)] .

- ومنها ، مجيئها بمعنى « على » ، نحو قوله تعالى ﴿وَنَصْرَنَاهُ مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ ^(٦) أي على القوم .

- ومنها ، مجيئها بمعنى « عن » ، نحو قوله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِلْعَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ^(٧) .



(١) الآية ٤٠ من فاطر .

(٢) الآية ٩٢ من النساء .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) الآية ٦ من آل عمران .

(٦) الحديث أخرجه البخاري (٢١٤ / ١) ومسلم (١١٥ / ١) وأبو داود (١١٠ / ٢) والترمذي (تحفة الأحوزي ١١٤ / ٢) والنسائي (٧٠ / ٣) عن للغيرة مرفوعاً ، وأخرجه مالك في الموطأ (٩٠٠ / ٢) وأحمد في مسنده (٩٧ / ٤) عن معاوية بن أبي سفيان مرفوعاً . ونصه ، ان رسول الله ﷺ كان إذا فرغ من الصلاة قال ، « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد . وهو على كل شيء قدير . اللهم لا مانع لما أعطيت . ولا معطي لما منعت . ولا ينفع ذا الجد منك الجد » .

والجد - بفتح الجيم - ، هو الغنى . وقيل ، هو الحظ . ومعنى « ولا ينفع ذا الجد منك الجد » أي لا ينفع صاحب الحظ في الدنيا من نزول المثلح حظ . وإنما ينفعه العمل الصالح . وقال أبو عبيد ، معناه لا ينفع ذا الغنى منه غناه . وإنما تنفعه طاعته .

(٧) الآية ٧٧ من الأنبياء .

(٨) الآية ٢٢ من الزمر .

(إلى)

(إلى)^(١) لانتهاؤها (أي انتهاء الفاية^(٢) عند الجمهور^(٣) .

(و) تأتي (بمعنى مع) نحو قوله تعالى ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾^(٤) أي مع الله^(٥) ، ونحو قوله تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾^(٦) أي مع أموالكم^(٧) ، وقَوْلُ الْعَرَبِ « النَّوْذُ إِلَى النَّوْذِ إِبْلٌ »^(٨) أي مع النود .

(١) انظر معاني « إلى » في (مفتي اللبيب ١ / ٧٨ وما بعدها . الجنى اللبني ص ٣٨٥ - ٣٩٠ . الأزهية ص ٢٨٧ وما بعدها . وصف اللباني ص ٨٠ - ٨٣ . القواعد والفوائد الأصولية ص ١٤٤ - ١٤٩ . للمتمد ١ / ٤٠ . الإحكام للأمني ١ / ٦٢ . البرهان ٤ / ٢٣٢ - ٢٣٤ . أوضح للسالك ٣ / ٤٧ . الصاحب ص ١٣٢ . فوائح الرحمت ١ / ٢٤٤ وما بعدها . الإقتان ٢ / ١٦١ وما بعدها . التمهيد للأسنوي ص ٥٩ وما بعدها . شرح تنقيح الفصول ص ١٠٢ وما بعدها . كشف الأسرار ٢ / ١٧٧ وما بعدها . للفصل ص ٢٨٣ . للسودة ص ٣٥٦ وما بعدها) .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) الآية ٥٢ من آل عمران .

(٤) روى ذلك الطبري في تفسيره عن السدي وابن جريج واعتمده وقال ، « وإنما حُسِّنَ أَنْ يُقَالَ « إِلَى اللَّهِ » بِمَعْنَى « مَعَ اللَّهِ » لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ إِذَا ضَمُّوا الشَّيْءَ إِلَى غَيْرِهِ ، ثُمَّ ارْتَادُوا الْغَيْرَ هُنْمَا بِضَمٍّ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ إِذَا ضُمَّ إِلَيْهِ ، جَعَلُوا مَكَانَ « مَعَ » « إِلَى » أحياناً » (انظر تفسير الطبري ٢ / ٢٨٤ . تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٥٧١) .

(٥) الآية ٢ من النساء .

(٦) انظر الأزهية ص ٢٨٢ . وصف اللباني ص ٨٣ . تأويل مشكل القرآن ص ٥٧١ . الصاحب ص ٣٢ . للفصل ص ٢٨٣ .

(٧) للثل ورد في معاني القرآن للقره (١ / ٢٧٨) وتأويل مشكل القرآن (ص ٥٧١) ولسان العرب (٣ / ١٧٨) وتفسير الطبري (٢ / ٢٨٤) والجنى اللبني (ص ٢٨٦) ومفتي اللبيب (١ / ٧٨) وغيرها . وهو يضرب في اجتماع التليل إلى التليل حتى يؤدي إلى الكثير . والنود ، هو القطيع من الإبل . من الثلاثة إلى العشرة .

وقال الحسن^(١) وأبو عبيدة ، « إلى » في قوله تعالى ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ بمعنى « في » ، أي ، مَنْ أَعُوَانِي فِي ذَاتِ اللَّهِ وَسَبِيلِهِ^(٢) .

(وابتدأوها) أي ابتداء الغاية (داخل) في اللَّغْيَا^(٣) (لا انتهاؤها) وهو ما بعد « إلى » . فلو قال ، « له من درهم إلى عشرة » لزمه^(٤) تسعة على الصحيح ، لدخول الأول وعدم دخول العاشر .

وقيل ، لا يدخلان . فيلزمه ثمانية . وقيل ، إن كانت الغاية مِنْ جنس التَّخَوُّدِ « كالمراقق »^(٥) دَخَلَتْ ، وإلا فلا تَدْخُلُ كـ ﴿ أَيْمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾^(٦) .



(١) هو الحسن بن يسار البصري . إمام أهل البصرة للجمع على جلالته في كل فن . وهو من سادات التابعين وفضلائهم . جمع العلم والزهد والورع والمعبادة . أشهر كتبه « تفسير القرآن » . توفي سنة ١١٠ هـ (انظر ترجمته في طبقات للفسرين للبلودي ١٤٧ / ١ ، وفيات الأعيان ١ / ٣٥٤ ، شذرات الذهب ١ / ١٣٦ ، للمعارف ص ٤٤٠ ، تهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٦١ ، صفة الصفوة ٢ / ٢٣٣) .

(٢) نقل للمصنف عن الحسن وأبي عبيدة فيه دمج للقولين معاً ، لأن قول أبي عبيدة في قوله سبحانه « (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) » أي من أَعُوَانِي فِي ذَاتِ اللَّهِ . ذكره في كتابه « مجاز القرآن » (١ / ٩٤) وحكاه عنه أبو حيان في « البحر المحيط » (٢ / ٤٧١) . أما الحسن ، فقد نقل أبو حيان عنه أنه قال في الآية ، لَمَيَّ مِنْ أَنْصَارِي فِي السَّبِيلِ إِلَى اللَّهِ . (البحر المحيط ٢ / ٤٧١) .

(٣) في ش ، للغنى .

(٤) ساقطة من ض .

(٥) لمي في قوله تعالى ﴿ وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الصَّرَافِقِ ﴾ - [للأنبياء ٦] .

(٦) الآية ٧٧ من البقرة .

(على)

(على) أشهر معانيها أَنْ تكونَ (لاستعلاء) سواءً كان ذاتياً^(١) نحو ﴿ اسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾^(٢) أو معنوياً نحو ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَيْهُمْ فِيهَا ﴾^(٣) .
(و) تكونُ أيضاً (هي للإيجاب) عند أصحابنا وغيرهم . قال ابنُ مفلح في « فروعه » - في باب إخراج الزكاة - : « و » على « ظاهرة في الوجوب »^(٤) .

(ولها معان) غير ذلك .

- أحدها ، التفويض . قال أبو حيان في « النهر » في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا غَرَمَتْ فَتَوْكُلْ عَلَى اللَّهِ ﴾^(٥) : « إِذَا غَرَمَتْ قَلْبَكَ عَلَى أَمْرٍ بَعْدَ الْإِشَارَةِ ، فَاجْعَلْ تَفْوِيضَكَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ »^(٦) .

- الثاني : للمصاحبة^(٧) . نحو قوله تعالى ﴿ وَآتَى لِلْأَلِّ عَلَى حَبِيءٍ ﴾^(٨) .

(١) انظر معاني « على » في (الجنى الداني) ص ٤٧٠ - ٤٨٠ ، مغني اللبيب ١ / ١٥٢ - ١٥٧ ، الأزمعي ص ٢٨٥ - ٢٨٨ ، رصف اللباني ص ٣٧١ وما بعدها ، الصاحبى ص ١٥٦ ، الإشارة إلى الإيجاز ص ٢٤ ، الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ٣٩ ، تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٣ ، ٥٧٨ ، مترك الأقران ٢ / ٦٧٠ وما بعدها ، البرهان ٤ / ٢٨٤ وما بعدها ، أوضح للسالك ٢ / ٤٠ وما بعدها ، الإتيان ٢ / ٢٠١ وما بعدها ، الأحكام للأمني ١ / ٦٢ ، كشف الأسرار ٢ / ١٧٣ وما بعدها ، فوائذ الرحموت ١ / ٢٤٣ ، للحلي على جمع الجولج وجاشية البناني طبعه ١ / ٣٢٧ ، للفصل ص (٢٨٧) .

(٢) أي حسيّاً .

(٣) الآية ٤٤ من هود .

(٤) الآية ٤٥ من المائدة .

(٥) النورع ٢ / ٥٥٤ .

(٦) الآية ١٥٩ من آل عمران .

(٧) تفسير النهر ٢ / ٩٩ .

(٨) أي ك « مغ » . (انظر مغني اللبيب ١ / ١٧٣ ، مترك الأقران ٢ / ٦٧٠) .

(٩) الآية ١٧٧ من البقرة .

الثالث : المجاوزة ^(١) . نحو قول الشاعر ،
 إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجَبْتَنِي رِضَاها ^(٢)
 أي إذا رَضِيتَ عَنِّي .
 الرابع : التعليل . نحو قوله تعالى ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ ﴾ ^(٣) أي
 لهذا يتكم .

الخامس ، الظرفية ^(٤) . نحو قوله تعالى ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى
 مُلْكٍ سَلِيمَانٍ ﴾ ^(٥) أي في ملك سليمان ^(٦) .
 السادس : الاستدراك . كقولك ^(٧) « فلان لا يدخل الجنة لسوء
 صنيعه ، على أنه لا يياس من رحمة الله » أي لكن لا يياس .
 السابع : الزيادة . نحو قوله ﷺ : « مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ^(٨) »

(١) أي ك « قرء » . (مغني اللبيب ١ / ١٥٣ ، للحلي على جمع الجوامع ١ / ٢١٧) وفي ع ،
 للمجاوزة .

(٢) البيت للقيصم الطيلي . نسب له الجواليقي في شرح أدب الكاتب (شرح أبيات للفني
 للبغدادى ٣ / ٢٢٢) والسيوطي في شرح شواهد للفني (١ / ٤١٦) والبغدادى في خزانة الأدب
 (٤ / ٢٤٩) والهروري في الأزهية (ص ٢٨٧) وغيرهم .

(٣) الآية ٨٥ من البقرة

(٤) أي ك « في » . (معترك الأقران ٢ / ٦٣) .

(٥) الآية ١٠٢ من البقرة .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) في ش ض ، كقوله .

(٨) رواه عبد بن حاتم وأبو هريرة وعبد الرحمن بن سمرة عن النبي ﷺ . ولفظه ، « من
 حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها ، فليأت الذي هو خير ، وليكفر عن يمينه » . أخرجه
 البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي وأحمد في مسنده وغيرهم .
 (انظر صحيح البخاري ٨ / ١٥٩ ، صحيح مسلم ٣ / ١٣٧٢ ، سنن أبي داود ٣ / ٣١١ ، تحفة
 الأوحدي ٥ / ١٣٦ ، سنن النسائي ٧ / ٧ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٨١ ، مسند أحمد ٤ / ٢٥٦ ، سنن
 الدارمي ٢ / ١٨٦ ، نيل الأوطار ٨ / ٣٦٧ وما بعدها ، كشف الخفا ٢ / ٢٤٧) .

أي^(١) يميناً .

إذا علمت ذلك ، ففي « على » أربعة مذاهب^(٢) .

أحدها - وهو المشهور عند البصريين - ، أنها حرفٌ إلا إذا دَخَلَ عليها حرفٌ جَرٌّ ، فتكون اسماً كقول الشاعر ،

غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُؤُهَا^(٣)

الثاني - وبه قال الأخفش - ، أنها تكون اسماً في موضع آخر ، وهو أن يكون مجروراً وفاعلاً متعلقاً ضميرين لسمى واحد ، نحو قوله تعالى ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾^(٤) .

الثالث ، أنها اسمٌ دائماً عند ابن طاهر^(٥) وابن خروف^(٦) وابن

(١) في ض ، أي من حلف .

(٢) انظر شرح أبيات للفني للبغدادى ٣ / ٣٦٦ وما بعدها .

(٣) هذا صدر بيت لمزاحم العقيلي يصف فيه القطا ، نسب له ابن منظور في اللسان (١١ / ٣٨٢)

وابن السيد البطليوسى في الاقتضاب (ص ٤٢٨) والعينى في شرح شواهد شرح الألفية

(٢ / ٢٠١) والبغدادى في شرح أبيات للفني (٢ / ٢٦٧) وخزانة الأدب (٤ / ٢٥٥) ، وحكى

نسبته إليه السيوطى في شرح شواهد للفني (١ / ٤٧٦) . وعجزه .

تَصِلُ وَغَنَ قَيْضُ بَيْتَلَاءَ مُجْهَلٍ

(٤) في ش ، ان .

(٥) الآية ٣٧ من الأحزاب .

(٦) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصارى الإشبلى ، أبو بكر . للمروف بالخبز . والخبز ،

هو الرجل الطويل . وقد كان من حلق النحويين وأقمتهم ، وعليه تتلمذ ابن خروف . توفي في

حسود ٥٨٠ هـ . (انظر ترجمته في بغية الوعاة ١ / ٢٨ ، إنباء الرواة ٤ / ١٨٨) .

(٧) هو على بن محمد بن على ، نظام الدين . أبو الحسن بن خروف الأندلسى النحوي . كان

إماماً في العربية . ماهراً في الأصول . أشهر مصنفاته « شرح كتاب سيبويه » و « شرح الجمل »

توفي سنة ٦٠٩ هـ . وقيل غير ذلك . (انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ٢٠٣ ، إنباء الرواة

٤ / ١٨٦ ، وفيات الأعيان ٣ / ٢٢) .

الطراوة^(١) والشلوبين^(٢) والامدي ، وحكي عن سيبويه^(٣) .

والرابع : أنها حرف دائماً . وبه قال السيرافي^(٤) . وتَقْدَرُ بحرفٍ جَرٍّ^(٥) .
يَدْخُلُ عليها مجرورٌ محذوفٌ .



(١) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي اللقي ، أبو الحسين بن الطراوة . النحوي للهاجر .
والأديب البارع ، والشاعر الجيد . قال السيوطي ، « له آراء في النحو تفرد بها وخالف فيها » .
جمهور النحاة « توفي سنة ٥٢٨ هـ . (انظر ترجمته في بغية الوعاة ١ / ٦٠٢ . إنباء الرواة
١٧ / ٤) .

(٢) هو عمر بن محمد بن عمر الأندلسي ، أبو علي الأزدي الإشبيلي النحوي ، إمام العربية في
عصره . والشلوبين تعني بلغة الأندلس ، الأبيض الأشقر . من كتبه « تعليق على كتاب
سيبويه » و « شرحان على الجزولية » و « التوطئة » في النحو . توفي سنة ٦٤٥ هـ (انظر
ترجمته في إنباء الرواة ٢ / ٣٢٢ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٢٤ ، شذرات الذهب ٥ / ٣٢٢ ، وفيات
الأعيان ٣ / ١٣٣) .

(٣) انظر الكتاب لسيبويه ٢ / ٣٦٠ .

(٤) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، أبو سعيد السيرافي القاضي ، النحوي الفقيه العلامة ،
أشهر مصنفاته « شرح كتاب سيبويه » و « أخبار النحويين البصريين » و « الوقف والابتداء » و
« شرح مقصورة ابن دريد » . توفي سنة ٣٦٨ هـ (انظر ترجمته في معجم الأدباء
١٥٥ / ٨ ، ٣٢٣ ، للتنظيم ٧ / ٩٥ ، بغية الوعاة ١ / ٥٠٧ ، وفيات الأعيان ١ / ٣٦٠ ، طبقات
النحويين والنحويين ص ١١١ ، إنباء الرواة ١ / ٣٢٣ ، شذرات النحب ٣ / ٦٥) .

(٥) ساقطة من ش .

(في)

(في) تكون (لظرف) زماناً ومكاناً . مثالهما قوله تعالى ﴿ آلم . غَلَبَتِ الرُّومُ فِي أَذْنَى الْأَرْضِ ، وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾^(١) . فالأولى ، للمكان . والثانية ، للزمان .

وقد يكونُ الظرفُ ومطروقةُ جسمين ، كقولك « زيدٌ في الدار » . وقد يكونان مُمَيِّزَيْنِ كقولك « البركةُ في القنعة » . وقد يكونُ الظرفُ جِسْماً والمُظَرَّفُ معنى ، كقولك « الإيمانُ في القلب » . وعكسه نحو قوله تعالى ﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ ﴾^(٢) .

(وهي بمعنى) أي وهي للظرفية (على قول) أبي البقاء^(٣) وأكثر البصريين^(٤) (في) قوله تعالى ﴿ وَلَاضَلْنَاكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾^(٥) .

(١) انظر معاني « في » في (نهاية السؤل ١ / ٣٧٦ وما بعدها ، الجني الثاني ص ٢٥٠ - ٢٥٣ ، وصف الباني ص ٣٨٨ - ٣٩١ ، الأزهية ص ٣٧٧ - ٣٨٢ ، معني اللبيب ١ / ١٧٢ وما بعدها ، أوضح للنالك ٣ / ٣٨ وما بعدها ، البرهان ٤ / ٢٠٢ وما بعدها ، تأويل مشكل القرآن ص ٥٦٧ ، الإشارة إلى الإيجاز ص ٣١ وما بعدها ، الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ٣٧ وما بعدها ، الصاحب ص ١٥٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٣ ، الإحكام للآمدي ١ / ٦٢ ، التمهيد ص ٦٠ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٤٩ وما بعدها ، الإقتان ٢ / ٣١١ وما بعدها ، كشف الأسرار ١١ / ٢ وما بعدها ، للحلي على جمع الجوامع وحاشية البستاني عليه ١ / ٣٤٨ وما بعدها ، فوائذ الرحموت ١ / ٢٤٧ وما بعدها ، الفضل ص ٢٨٤ ، معترك الأقران ٣ / ١٧٠ وما بعدها) .

(٢) الآية ١ - ٤ من الروم .

(٣) الآية ١١ من البقرة .

(٤) في ش ، لأبي .

(٥) إملاء مائتة به الرحمن ٢ / ١٧٤ .

(٦) في ش ، التحوين .

(٧) الآية ١١ من طه .

وجعلها الزمخشري^(١) والبيضاوي للظرف مجازاً^(٢)، كَأَنَّ الْجَنَّةَ صَارَ
ظَرْفًا لِلْمَضْلُوبِ، لَمَّا تَمَكَّنَ عَلَيْهِ تَمَكُّنُ الْمَظْرُوفِ مِنَ الظَّرْفِ^(٣).

وقال أكثر الأصحاب، هي بمعنى «على» كقول الكوفيين وابن
مالك، كقوله تعالى ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾^(٤) أي عليه، وكقوله
تعالى ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٥) أي عليها، وكقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَنْتُمْ مِنْ فِي
السَّمَاءِ﴾^(٦) أي على السماء.

(و) تأتي «في» (لاستعلاء) وتَقَدَّمُ تمثيلاً^(٧).

(وتعليل) نحو قوله تعالى ﴿فَلْيَكُنْ الَّذِي لُمْتَنِي فِيهِ﴾^(٨) أي لأجله.

(١) هو محمود بن عمر بن محمد الفولزومي الزمخشري، جاز الله، أبو القاسم، علامة التفسير
والحديث والنحو واللفظ والبيان، صاحب للصفات الحسان في الفنون المختلفة، أشهر كتبه
«الكشاف» في التفسير و«الفاق» في غريب الحديث و«أساس البلاغة» في اللفظ و
«الفضل» في النحو و«اللتصص» في الأمثال و«للهاج» في الأصول و«معجم الجنود»
وغيرها. توفي سنة ٥٣٨ هـ (انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٤ وما بعدها، طبقات
الفسرين للنادوي ٢ / ٣١٤ وما بعدها، بغية الوعاة ٢ / ٢٧٩، إنباء الرواة ٣ / ٢٦٥، للتنظيم
١٠ / ١٧٢، شذرات الذهب ٤ / ١٨٨، معجم الأدباء ١٩ / ١٢٦ وما بعدها).

(٢) في ش، مجاز.

(٣) ساقطة من ش.

(٤) انظر للفضل للزمخشري ص ٢٨٤ و«نهاج الوصول للبيضاوي مع شرحه نهاية السؤل ١ / ٣٧٥».

(٥) الآية ٢٨ من الطور.

(٦) الآية ١١ من الأنعام.

(٧) الآية ١٩ من الملك.

(٨) نحو قوله تعالى ﴿وَلَا صَلْبَيْتُكُمْ فِي جَنْحِ النَّعْلِ﴾ [طه ٧١] وما إلى ذلك. (انظر معنى

اللبيب ١ / ١٧٢).

(٩) الآية ٣٢ من يوسف.

ومنه ﴿ لَمَسَكُم فِيهَا أَفْضَمُّ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(١) . وأنكره الرازي والبيضاوي^(٢) .

(و) تأتي « في » أيضاً (سببية) كقوله [يَتَذَكَّرُ] ، « في النفس المؤمنة^(٣) مائة^(٤) » و « دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّازِ فِي هِرَّةٍ^(٥) » أي بسبب هرة^(٦) .

(و) تأتي أيضاً لـ (مُصَاحِبَةٍ) نحو قوله تعالى ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾^(٧) ﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ^(٨) ﴾ أي معهم مصاحبين .

(و) تأتي أيضاً لـ (توكيد) نحو قوله تعالى ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا ﴾^(٩) إذ الركوب يستعمل بدون « في » ، فهي مَزِيدَةٌ توكيداً .

(١) الآية ١٤ من النور .

(٢) انظر للنهاج للبيضاوي وشرحه للأسنوي ١ / ٣٧٥ ، ٣٧٧ .

(٣) في ش ، المؤمنة نهر .

(٤) الحديث قطعة من كتاب النبي ﷺ الذي بعثه مع عمرو بن حزم إلى أهل اليمن ، وبين فيه الترائض والسنن والديارات . ولفظه « وَأَنَّ فِي النَّفْسِ الدِّينَةَ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ » . وقد أخرجه مالك في اللوطي وأبو دلود في اللرسيل والنسائي وابن حبان وعبد الرزاق والحاكم والبيهقي والدارقطني وأحمد وابن خزيمة وابن الجارود . قال الحاكم ، إسناده صحيح . وهو من قواعد الإسلام . وقال أحمد بن حنبل ، كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح . (انظر نصب الراية ٢ / ٣٢٩ - ٣٤٢ . سنن البيهقي ٨ / ٧٣ . موطأ مالك ٢ / ٨٤٩ . نيل الأوطار ٧ / ٦٥ . سبل السلام ٣ / ٢٤٥) .

(٥) الحديث أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه وأحمد في مسنده عن أبي هريرة مرفوعاً ، وأخرجه الدارمي والبخاري أيضاً عن ابن عمر مرفوعاً . (انظر صحيح البخاري ٤ / ١٧٧ . صحيح مسلم ٤ / ٣١٠ . سنن ابن ماجه ٢ / ١٤٦١ . مسند أحمد ٢ / ٣٦٩ . سنن الدارمي ٢ / ٣٣٦ . كشف الغطا ١ / ٤٠٣) .

(٦) في ش ، مصاحبة .

(٧) الآية ٧٩ من القصص .

(٨) الآية ٣٨ من الأعراف .

(٩) الآية ٤١ من هود .

(و) تأتي أيضاً لـ (تمويض) وهي الزائدة عوضاً عن أخرى محذوفة .
كقوله « رَغِبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتُ » أي فيه .

(و) يأتي « في » (بمعنى الباء) نحو قوله تعالى ﴿ يَنْزُرُكُمْ فِيهِ ﴾^(١) أي
يلزكم^(٢) به .

(و) تأتي أيضاً بمعنى (إلى) نحو قوله تعالى ﴿ فَزَكُوا أَيْدِيَهُمْ فِي
أَفْوَاهِهِمْ ﴾^(٣) أي إليها غيظاً .

(و) بمعنى (مِنْ) الجارة . كقول امرئ القيس^(٤) :

وَقُلْ يَعْصَنُ مَنْ كَانَ أَخَذْتُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ^(٥)
أَيِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ .

(١) الآية ١١ من الشورى .

(٢) كذا في الأصول الخطية كلها . وليس بصواب . والصواب قول ابن هشام في « اللغني » والمرادي
في « الجني الداني » وللحلي في « شرح جمع الجوامع » حيث قالوا : إن معناها « يكثر كم
به » . حيث إن سياق الآية ((فَلْيَلْزُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ . جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا . وَمِنْ
الْأَنْثَامِ أَزْوَاجًا يَنْزُرُكُمْ فِيهِ)) . (انظر للحلي على جمع الجوامع ١ / ٣٤٩ . مغني اللبيب
١ / ٨٣ . الجني الداني ص ٢٥١) .

(٣) الآية ٩ من إبراهيم .

(٤) هو امرؤ القيس بن خنجر بن عمرو الكندي . الشاعر الجاهلي المشهور . الملقب بذئ القروح .
قال ابن خالويه : لأن قيصر أرسل إليه حلة مسنومة . فلما لبسها أسرع السَّم إليه . فنتقب
لحمه . فسعى ذا القروح . وقد روي عن التنبی رحمته أنه قال فيه : « هو قائد الشمراء إلى
النار » . (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١ / ٥٢ - ٨٦ . تهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٢٥ .
للزهر ٢ / ٤٤٣) .

(٥) في ش : حولاً .

(٦) البيت لامرئ القيس مروي في ديوانه ص ٣٧ . ونسبه له البغليدي في « شرح شواهد اللغني »
(٧٩ / ٤) والمرادي في « الجني الداني » ص ٢٥٢ . ومعناه : كيف ينعم من كان أقرب عهد
بالرفاهية والنعيم ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال : قاله الأصمعي وابن السكيت .

(اللام)

(و) تأتي (اللام) الجازمة^(١) (للملك حقيقة . لا يُغذَل عنه) أي عن الملك إلا بدليل . قاله أبو الخطاب من أصحابنا في « التمهيد » .
(ولها معان كثيرة) .

أحدها : التعليل^(٢) . نحو « زُرْتُكَ لَشَرَفِكَ » . ومنه قوله تعالى ﴿ لَتَحْكُمَ نَيْنَ النَّاسِ ﴾^(٣) . وقوله « أَنْتَ طَالَقٌ لِرُضَى زَيْدٍ » فتطلق في الحال ، رضى زيد أو لم يرض ، لأنَّه تعليل لا تعليق .

الثاني : الاستحقاق^(٤) . نحو « النارُ للكافرين » .

الثالث : الاختصاص^(٥) . نحو « الجنة للمؤمنين » .

وفرق القرافي بين الاستحقاق والاختصاص بأن الاستحقاق أخص^(٦) . فإن

(١) انظر معاني اللام في (الجنى الثاني ص ٩٥ - ٣٦٩ ، معترك الأقران ٤ / ٣٣٩ - ٢٤٣ ، الأزهية ص ٢٩٨ وما بعدها ، تسهيل الفوائد ص ١٤٥ ، اللامات لابن فارس ص ١٥ - ٢٦ ، رصف اللباني ص ٢٧٨ - ٢٥٦ ، تأويل مشكل القرآن ص ٥٦٩ ، ٥٧٢ ، معني اللبيب ١ / ٢٧٨ - ٣٦١ ، الفضل ص ٢٨٦ ، ٣٢٦ وما بعدها ، الإقتان ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٧ ، البرهان ٤ / ٣٣٩ - ٢٥٠ ، أوضح للسالك ٣ / ٢٩ - ٣٥ ، للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٥٠ وما بعدها ، الصاحبى ص ١١٢ - ١١٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٠٣ وما بعدها ، الإحكام للأمدى ١ / ٦٢) .

(٢) في ش ، ابن .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) وهي التي يصلح موضعها « من أجل » . (البرهان ٤ / ٢٤٠) .

(٥) الآية ١٥ من النساء .

(٦) قال ابن هشام ، « وهي الواقعة بين معنى وثبت » . (معني اللبيب ١ / ٢٧٨) .

(٧) ومعناه أنها تدل على أن بين الأول والثاني نسبة باعتبار ماثل عليه متعلّقة . (البرهان ٤ / ٣٣٩) .

(٨) كذا في شرح تنقيح الفصول . وفي الأصول الغطية كلها ، الاختصاص .

ضابطه ماشهتت به العادة . كما شهدت للفرس بالسرّج وبالباب^(١) للدار . وقد يختص الشيء بالشيء من غير شهادة عادة ، نحو ، « هذا ابن لزيد » فإنه ليس من لوازم الإنسان أن يكون له ولد^(٢) .

الرابع ، لام العاقبة . ويُعَبَّرُ عنها بلام الصيرة ، وبلاد المال . نحو ﴿ فَالْتَقَطُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَخَزَنًا ﴾^(٣) .

الخامس ، التمليك . نحو « وهبت لزيد ديناراً » . ومنه ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾^(٤) .

السادس ، شبه للملك . نحو ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾^(٥) .

السابع ، توكيد النفي . أي نفي كان ، نحو ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾^(٦) ، ويُعَبَّرُ عنها بلام الجحود ، لجبيها بعد نفي ، لأن الجحد هو نفي ماسبق ذكره^(٧) .

الثامن ، لطلاق التوكيد . وهي الداخلة لتقوية عامل ضعيف بالتأخير . نحو ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾^(٨) الأصل ، تعبرون الرؤيا . أو لكونه فرعاً في العمل نحو ﴿ فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾^(٩) وهذا مقيسان .

(١) كذا في شرح تنقيح الفصول . وفي الأصول الخطية كلها ، الباب .

(٢) شرح تنقيح الفصول ص ٦٤ .

(٣) الآية ٨ من القصص .

(٤) الآية ٦٠ من التوبة .

(٥) الآية ٧٢ من النحل .

(٦) الآية ٣٣ من الأنفال .

(٧) قال الزركشي ، « وضابطها أنها لو سقطت تم الكلام بدونها ، وإنما ذكرت توكيداً لنفي الكون » . (البرهان ٤ / ٣٤٤) .

(٨) الآية ٤٣ من يوسف .

(٩) الآية ٦٦ من البقرة .

وربما أَكَّدَ بها ^(١) بدخولها على للمفعول ^(٢) نحو ﴿ زَيْفٌ لَكُمْ ﴾ ^(٣) . ولم يذكر سيبويه زيادة اللام ، وتابعه الفارسي ^(٤) .
التاسع : أن تكون بمعنى « إلى » نحو ﴿ سُقْنَاءٌ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴾ ^(٥) ﴿ بَانَ رَبُّكَ أَوْخَى لَهَا ﴾ ^(٦) .

العاشر : التعدية . نحو « مَا أَضْرِبُ زَيْدًا لِعَمْرٍو » ، وجعل مِنْهُ ابنُ مالك ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ ^(٧) . وقيل : إنها تشبهُ للملك .
الحادي عشر : بمعنى « على » نحو ﴿ يَخْرُونَ لِلْأَثْقَانِ ﴾ ^(٨) . وحكى البيهقي عن حرمله ^(٩) عن الشافعي في قوله ﴿ وَاشْتَرَطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ ﴾ ^(١٠) أن المراد عليهم .

(١) في ض ، بهما .

(٢) الآية ٧٢ من النمل ، وهي ساقطة من ش ،

(٣) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار . أبو علي الفارسي النحوي . إمام عصره في علوم العربية . أشهر مصنفاته « الإيضاح » في النحو و « التذكرة » و « للقصور والممدود » و « الحجة في القراءات » توفي سنة ٣٧٧ هـ (انظر ترجمته في وفيات الأعيان ١ / ٢٦١ وما بعدها . معجم الأدباء ٧ / ٢٢٢ وما بعدها . إنباء الرواة ١ / ٢٧٢ وما بعدها . شذرات الذهب ٢ / ٨٨ ، للتنظيم ٧ / ١٣٨ ، بنية الوعاة ١ / ٤٩٦) .

(٤) الآية ٥٧ من الأعراف .

(٥) الآية ٥ من الزلزلة .

(٦) الآية ٥ من مريم .

(٧) الآية ١٠٧ من الإسراء .

(٨) هو حرمله بن يحيى بن عبد الله التجيبي المصري . أبو عبد الله . وقيل أبو حفص . صاحب الإمام الشافعي وأحد رواة كتبه . كان إماماً حافطاً للحديث والفقه . صنف للبسوط والمختصر . وروى عنه مسلم في صحيحه وابن ماجه وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وغيرهم . توفي سنة ٢٤٢ هـ (انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٥٥ . شذرات الذهب ٢ / ١٣٢ ، وفيات الأعيان ١ / ٣٥٣ ، طبقات الشافعية للسبكي ٢ / ١٧٧ وما بعدها) .

(٩) الحديث ورد في قصة بريدة لما أرادت عائشة أن تشتريها فتمتعتها ، إذ اشترط أهلها أن يكون

الثاني عشر: بمعنى « في » نحو قوله سبحانه وتعالى ﴿ وَنَضَعُ
لِلْمَوَازِينِ الْقِيسَاطَ لِيُؤْمِنَ الْقِيَامَةَ ﴾^(١).

الثالث عشر: بمعنى « عند » أي الوقتية، وما يجري مجراها.
كقوله ﷺ « صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته »^(٢). ومنه قوله « كتبته
لخمس ليالٍ من كذا » أي عند انتقضائها.

قال الزمخشري^(٣)، ومنه قوله تعالى ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ
الشَّمْسِ ﴾^(٤) « يَا لَيْتَنِي قَدْ شَأْتُ لِحَيَاتِي »^(٥).

الرابع عشر: بمعنى « من »، نحو « سَمِعْتُ لَهُ صُرَاخاً » أي منه.

== الولاء لهم. فرفضت عائشة شراها على هذا الشرط. فقال عليه الصلاة والسلام لعائشة،
« خذوها ولشروطي لهم الولاء. فإن الولاء لمن أعتق » ففعلت عائشة ذلك. ثم قام
النبي ﷺ فخطب في الناس فقال، « أما بعد، فما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في
كتاب الله. ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل. وإن كان مائة شرط. قضاء الله
أحق. وشرطه لو تيق، وإنما الولاء لمن أعتق ». أخرجه البخاري والترمذي والبيهقي والشافعي
في الأم عن عائشة، واللفظ للبيهقي والشافعي. (انظر صحيح البخاري ٢/ ٢٥٠، تحفة
الأخوين ٤/ ٤٦٨، سنن البيهقي ١٠/ ٢٩٥، الأم ٤/ ١٣٦، أهنية النبي ﷺ للقرطبي ص
١٠٢).

(١) الآية ٤٧ من الأنبياء.

(٢) رواه أبو هريرة وابن عمر وابن عباس والبرقلى بن عازب مرفوعاً. وأخرجه البخاري ومسلم
والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي وأحمد في مسنده. (انظر صحيح البخاري ٣/ ٣٥،
صحيح مسلم ٢/ ٧٥٩، تحفة الأخوين ٢/ ٣٦٩، سنن النسائي ٤/ ١٣٣، سنن ابن ماجه
١/ ٥٣٠، مسند أحمد ٤/ ٣٦١، كشف الخفاء ٢/ ٣٣، نصب الراية ٢/ ٤٣٧).

(٣) في ش، قولك.

(٤) انظر الكشف ٢/ ٦٨٦، ٤٠٥ / ٦٠٠.

(٥) الآية ٧٨ من الإسراء.

(٦) الآية ٢٤ من الفجر.

الخامس عشر: بمعنى « عن » ، كقوله تعالى ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا
لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾^(١) أي قالوا عنهم ذلك .

وضابطها أن تجر اسم من غاب حقيقة أو حكماً عن قول قائل يتعلق
به . ولم يخصه بعضهم بما بعد القول .

ثم اعلم أن دلالة حرف على معنى حرف هو طريق الكوفيين . وأما
البصريون ، فهو عنثهم على تضمين^(٢) الفعل المتعلق به ذلك الحرف^(٣) ما يصلح
معاً معنى ذلك الحرف^(٤) على الحقيقة ، ويرون التجوز في الفعل أسهل من
التجوز في الحرف .



(١) الآية ١١ من الأحقاف .

(٢) في ش : تضمن .

(٣) ساقطة من ش .

(بَل)

(بَل) تأتي (لمطف وإضراب إن وليها مفردة في إثبات) نحو ، « جاء زيد ، بل عمرو » و « أكرم زيدا ، بل عمرا » (فتعطي حُكْمَ ما قبلها) وهي مجيء زيد في المثال الأول ، وإكرام زيد في المثال الثاني (لما بَعَثَهَا) أي^(١) بعد « بل » في المثالين ، وهو عمرو .

(و) إن وليها مفردة (في نفي) نحو « مقام زيد ، بل عمرو » و « لا تضرب زيدا ، بل عمرا » (ف) إنها (تقرّر) حُكْمَ (ما قبلها) وهو نفي قيام زيد في المثال الأول ، والنهي عن ضرب زيد في المثال الثاني (و) تقرّر (ضِدّه) أي ضِدَّ حكم ما قبلها (لما بَعَثَهَا) .

هذا قول الجمهور . وأجاز المبرّد و [ابن] عبد الوارث^(٢) وتلميذه^(٣)

(١) انظر معاني « بل » في (البرهان ٤ / ٢٥٨ - ٢٦٠ ، معترك الأقران ١ / ٢٢٧ وما بعدها ، مفتي اللبيب ١ / ١٩١ وما بعدها ، الإقتان ٢ / ٧٥ وما بعدها ، الجنى الداني ص ٢٢٥ وما بعدها ، رصف اللباني ص ١٥٣ - ١٥٧ ، الأزهية ص ٢٢٨ - ٢٣١ ، تأويل مشكل القرآن ص ٥٦١ ، للفصل ص ٣٠٥ ، فوائح الرخموت ١ / ٢٣٦ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩ وما بعدها ، الصاحبى ص ١٤٥ وما بعدها ، للحلي على جمع الجوامع ١ / ٢٤٣ وما بعدها ، كشف الأسرار ٢ / ١٣٥ وما بعدها) .

(٢) في ش ، أي لما .

(٣) هو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث ، أبو الحسين الفارسي النحوي ، ابن اخت أبي علي الفارسي وتلميذه . وإمام النحو من بعده . أشهر تصنيفه « كتاب الهجاء » و « كتاب الشعر » . توفي سنة ٤٢١ هـ . (انظر ترجمته في إنباء الرواة ٣ / ١١٦ ، بنية الرواة ١ / ٩٤ ، معجم الأدباء ٨ / ٧٦) .

(٤) في ش ، وتلميذ .

الجرجاني^(١) مع ذلك أن تكون ناقلة الحكم^(٢) الأول لما بعدها ، كما في الإثبات وما في حكمه ، فيحتمل عندهم في نحو « ما قام عمرو ، بل زيد » وفي « لا تضرب زيدا » ، بل عمراً أن يكون التقدير « لا تضرب عمراً » أيضاً .

(و) لا تكون « بل » عاطفة إن وقعت (قبل جملة) وإنما تكون (لا ابتداء وإضراب) وهو ضربان ،

- ضرب (لإبطال) الحكم السابق في نحو قوله تعالى ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ۚ بَلْ جَاءَهُمُ الْحَقُّ ﴾^(٣) ونحو قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾^(٤) .

- والضرب الثاني : وهو للشار إليه بقوله (أو انتقال) أي إضراب لانتقال من حكم إلى حكم من غير إبطال الأول ، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۚ بَلْ كَلَّوْهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾^(٥) وقوله تعالى ﴿ بَلْ أَكَاذِكُ يَعْلَمُهُمُ فِي الْآخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن ، أبو بكر الجرجاني الشافعي النحوي ، الإمام المشهور . أخذ عن أبي الحسين بن عبد الوارث ابن أخت أبي علي الفارسي ولم يأخذ عن غيره . وكان من كبار أئمة العربية والبيان ، أشهر كتبه « إيجاز القرآن » و « للتصديق في شرح الإيضاح » و « الجمل » وغيرها . توفي سنة ٤٧١ هـ . (انظر ترجمته في بنية الوعاة ٢ / ٢٦٦ ، إنباء الرواة ٢ / ٧٨٨ ، شذرات الذهب ٢ / ٣٤٠ ، طبقات الشافعية للسبكي ٥ / ١٢٩ ، الوافي بالوفيات ١ / ٦١٢ ، طبقات للفرسين لللدودي ١ / ٣٣٠) .

(٢) في ش ، حكم .

(٣) الآية ٧٠ من المؤمنون .

(٤) الآية ٢٦ من الأنبياء .

(٥) الأيتان ٦٢ ، ٦٣ من المؤمنون .

(٦) في ش ، وقال .

عَمُونَ^(١) . ففي هذه الأمثلة لم تبطل شيئاً مما سبق . وإنما فيه انتقال^(٢) من خبره عنهم^(٣) إلى خبر آخر .

والحاصل أن الإضراب الانتقالي قطع للخبر لا للمخبر عنه . وظاهر كلام ابن مالك أن هذه عاطفة أيضاً ، لكن جملة على جملة^(٤) . وصرح به ولده^(٥) في « شرح الألفية » .



(١) الآية ٦٦ من التمثيل .

(٢) في ش ، عنهم من خبر .

(٣) انظر تهليل لفوائد ص ٧٧ .

(٤) وولد ابن مالك هذا ، هو محمد بن محمد بن عبد الله . بدر الدين بن مالك . قال الصفي ، « كان إماماً فهماً ذكياً حاذقاً الخلط إماماً في النحو والمعاني والبيان والبدع والمعرض وللنطق . جيد للمشاركة في الفقه والأصول » . أشهر مصنفاته « شرح ألفية والده » و « شرح كافيته » وشرح الحاجية . توفي سنة ٦٨٦ هـ . (انظر ترجمته في بنية الوعاة ١ / ٢٢٥ . شذرات الذهب ٥ / ٣٩٨ . طبقات الشافعية للسبكي ٨ / ٩٨) . وكلمة « ولده » ساقطة من ش .

(أو)

(أو)^(١) حرف عطف . وتأتي (لشك) نحو قوله تعالى ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾^(٢) والفرق بينها وبين « إما » التي للشك أن الكلام مع « إما » لا يكون إلا مبنياً على الشك . بخلاف « أو » فقد يئني للتكلم كلامه على اليقين ، ثم يدركه الشك .

(و) تأتي لـ (إبهام) ويعبر عنه أيضاً بالتشكيك . نحو « قام زيد أو عمرو » إذا عُلِمَت القائم منهما . ولكن قصدت الإبهام على المخاطب . فهذا تشكيك من جهة التكلم ، وإبهام من جهة السامع .

(و) تأتي « أو » أيضاً لـ (إباحة) نحو « جالس الحسن أو ابن سيرين » .

(و) تأتي أيضاً لـ (تخيير) نحو « خذ ديناراً أو درهماً » . ومنه « تزوج هنداً أو أختها » ، ومنه قوله تعالى ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ »

(١) انظر معاني « أو » في (معترك الأقران ١ / ٦١٢ - ٦١٥ . الجنى الثاني ص ٢٢٧ - ٢٢٢ .
 رصف اللباني ص ١٣٦ - ١٣٤ . كشف الأسرار ٢ / ١٤٣ وما بعدها . تأويل مشكل القرآن ص ٥٤٣
 وما بعدها . الأزهية ص ١١٥ - ١٣٠ . مفتي اللبيب ١ / ٦٤ - ٧١ . الإتيان ٢ / ١٧٥ - ١٧٨ . الحلبي
 على جمع الجوامع ١ / ٣٣٦ وما بعدها . البرهان ٤ / ٢٠٩ - ٢١٤ . الصاحبى ص ١٧٧ وما بعدها .
 شرح تنقيح الفصول ص ١٠٥ . فوائح الرحموت ١ / ٣٣٨ وما بعدها . للفصل ص ٣٠٤ وما
 بعدها) .

(٢) الآية ١١٣ من المؤمنون .

(٣) في ز . عنها .

(٤) ساقطة من ش ع .

(٥) ساقطة من ع .

(٦) ساقطة من ز .

مِنْ أَوْتِظَ مَأْطُطِعْمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ يَسْتَوْفَهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴿٦٦﴾ وحديث الجبران « في الماشية شاتان أو عشرون جرهما »^(٦٦) .

والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير ، وجوازُهُ في الإباحة .

(و) تأتي « أو » أيضاً لـ (مطلق جمع) كالواو نحو قوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(٦٧) على رأي الكوفيين .

(و) تأتي أيضاً لـ (تفسير) نحو « الكلمة اسم أو فعل أو حرف » .
وعبر عنه ابن مالك بالتفريق^(٦٨) ، وقال : « إِنَّهُ أَوَّلَى مِنْ لَفْظِ التَّقْسِيمِ » .
(و) تأتي « أو » أيضاً (بمعنى إلى) نحو « لألزمك أو تقضيته خفي » .

(و) تأتي أيضاً بمعنى (إلا) نحو « لأقتلن الكافر أو يسلم » أي إلا

(٦٦) الآية ٨٩ من المائدة .

(٦٧) هذا جزء من حديث طويل رواه أنس عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعاً في بيان زكاة اللؤلؤ . وقد أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي وأحمد والحاكم والبيهقي والشافعي ، وصححه ابن حبان والدارقطني وغيرهما . قال ابن حزم ، هذا كتاب في نهاية الصحة ، عمل به الصديق بحضرة العلماء ، ولم يخالفه أحد . (انظر نيل الأوطار ٤ / ١٤٠ ، سنن أبي داود ١ / ٣٥٩ ، صحيح البخاري بإثباته السندي ١ / ٢٥١ ، مستدرک الحاكم ١ / ٣٦٠ ، سنن البيهقي ٤ / ١٠٠ ، سنن النسائي ٥ / ٣) .

(٦٨) ساقطة من ش .

(٦٩) في ش ع ، الجمع .

(٧٠) في ش ، في .

(٧١) الآية ١٧ من الصافات .

(٧٢) انظر تسهيل الفوائد ص ١٣٦ .

أن^(١) يسلم . ومنه قول الشاعر^(٢) .

وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُمُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمُ
أَي إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ .

(و) تأتي أيضاً « أو » بمعنى (إضراب ك بَل) ومثله أيضاً بقوله تعالى ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(٣) على رَأْيٍ مَنْ لَمْ^(٤) يجعلها في الآية لمطلقي الجمع .



(١) ساقطة من ش .

(٢) البيت لأبي لؤي لامة زياد الأعجم . نسيه إليه سيويه (٤٢٨ / ١) والأصبهاني في الأغاني (٩٠ / ٣) والهرودي في الأزهية (ص ١٢٨) والسيرافي في شرح أبيات سيويه (١١٢ / ٢) والمعيني في شرح شواهد شروح الألفية (٣٨٥ / ٤) والسيوطي في شرح شواهد للفني (٢٠٥ / ١) وحكى نسبته إليه البغدادي في شرح أبيات للفني (٧٠ / ٢) . ومعنى البيت : أنه إذا هجا قوماً أبادهم بالهجاء وأهلكهم . إلا أن يتركوا سبّه وهجاءه .

(٣) الآية ١٤٧ من الصافات .

(٤) ساقطة من ش .

(لَكِنْ)

(لَكِنْ)^(١) تَكُونُ (لعطف واستدراك) ومعنى الاستدراك ، أن تُنْسِبَ لما بعدها حُكْمًا مخالفًا لحكم ما قبلها . ولذلك^(٢) لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدِّمَهَا كَلَامٌ مُنَاقِضٌ لما بعدها .

إذا علمت ذلك ، فإنما تكونُ حرفَ عطفٍ واستدراكٍ بشرطين ، أحدهما : أَنْ يَتَقَدِّمَهَا نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ .

والثاني ، أَنْ لَا تَقْتَرَنَ بِالْوَاوِ - عند أكثر النحاة - والتالي لها مفردٌ . وإلى ذلك أشير بقوله (إِنَّ وَلِيِّهَا مَفْرُودٌ فِي نَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ) نحو « ماقام زيدٌ ، لكن عمرو » و « لا يقم زيدٌ ، لكن عمرو » .

(و) تكون لَكِنْ (قبلَ جملة لا بتداء) لا حرفَ عطفٍ ، وتقع هنا بعد إيجابٍ ونهْيٍ ونهْيٍ وأمرٍ لا استفهامٍ^(٣) .



(١) انظر معاني « لكن » في (مغني اللبيب / ١ / ٣٣٣ وما بعدها . الجني الداني ص ٥٨٦ - ٥٩٢ .
 وصف اللباني ص ٣٧٤ - ٣٧٨ . كشف الأسرار / ٢ / ١٣٩ وما بعدها . الإتيان / ٢ / ٣٣٢ . مترك
 القرآن / ٢ / ٢٤٨ . الفصل ص ٣٠٥ : قوائم الرحموت / ١ / ٣٣٧ وما بعدها . الصاحب ص ١٧٠ .
 البرهان / ٤ / ٣٨٩ وما بعدها) .

(٢) في ش . وكذلك .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) في ش . و .

(الباء)

(الباء) تكون (لإلصاق حقيقة) نحو « أمسكت^(٢) الحبل بيدي »
(ومجازاً) نحو « مررت^(٣) بزيد » فإن للروء لم يلصق به ، وإنما ألصق
بمكانه يقرب من زيد .

ومعنى الإلصاق ، أن يُضَافَ الفعل إلى الاسم ، فيلصق به بعدما كان لا
يُضَافُ إليه لولا دخولها ، نحو « خُصَّتْ الماء برجلي » و « مسحت^(٤)
برأسي » .

والباء لا تنفك عن الإلصاق ، إلا أنها قد تتجرد^(٥) له ، وقد يدخلها مع
ذلك معنى آخر ، ولهذا لم يذكر لها سيبويه^(٦) معنى غيره .
(ولها معانٍ) آخر ،

أحدها : التعدية . وتسمى باء النقل ، وهي القائمة مقام الهمزة في
تصيير الفاعل مفعولاً نحو قوله تعالى ﴿ نَسَبَ اللَّهُ

(١) انظر معاني الباء في (الجنى النفاي ص ٣٦ - ٥٦ ، الأزهية ص ٢٩٤ - ٢٩٧ ، رصف البائي ص
١٤٢ - ١٥٢ ، مفتي الببيب ١ / ١٦ - ١٨ ، تأويل مشكل القرآن ص ٥٦٨ ، ٥٧٥ ، ٥٧٨ ، البرهان
٤ / ٢٥٢ - ٢٥٧ ، معترك الأقران ١ / ٦٣٤ - ٦٣٧ ، أوضح المسالك ٣ / ٣٥ - ٣٨ ، الصاحبى ص
٢٥ - ١٠٧ ، الإشارة إلى الإيجاز ص ٣٦ وما بعدها ، الفوائد للشوق إلى علوم القرآن ص ٤١ وما
بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤ وما بعدها ، الإحكام للأمدى ١ / ٦٢ ، القواعد والفوائد
الأصولية ص ١٤٠ - ١٤٣ ، فوائح الرحموت ١ / ٢٤٢ ، الأتقان ٢ / ١٨٢ - ١٨٥ ، للفصل ص ٢٨٥ ،
للحلى على جمع الجوامع ١ / ٢٤٢ وما بعدها ، كشف الأسرار ٢ / ١٢٧ وما بعدها ، للسودة ص
٢٥٦) .

(٢) في ش ، بالحبل .

(٣) في ش ، تجرد .

(٤) انظر الكتاب لسيبويه ٢ / ٣٠٤ .

(٥) في ش ، في .

يُنُورُهُمْ^(١) وَأَصْلُهُ^(٢) ذَهَبَ نُورُهُمْ^(٣).

الثاني : الاستعانة . وهي الداخلة على آية الفعل ونحوها . نحو
« كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ » و « قَطَعْتُ بِالسَّكِينِ » . ومنه ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ
وَالصَّلَاةِ ﴾^(٤) .

الثالث : السببية . نحو قوله تعالى ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ ﴾^(٥) وأدرج في
« التسهيل » بآء الاستعانة في بآء السببية^(٦) .

الرابع : التعليلية . نحو قوله تعالى ﴿ فَيُظْلَمُونَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾^(٧) .
والفرق بينهما أَنَّ العلة موجبة لمعلولها ، بخلاف السبب لمسيبه . فهو
كالأمازة^(٨) .

الخامس : الصاحبة^(٩) وهي التي^(١٠) يصلح في موضعها « مع » أو يُغني
عنها وعن مصحوبها الحال ، نحو قوله تعالى ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ
بِالْحَقِّ ﴾^(١١) أي مع الحق ، أو صحيحاً^(١٢) .

السادس : الظرفية^(١٣) بمعنى « في » للزمان^(١٤) . نحو قوله تعالى

(١) الآية ١٧ من البقرة .

(٢) في ش ، أذهب الله نورهم .

(٣) الآية ٤٥ من البقرة .

(٤) الآية ٤٠ من المائدة .

(٥) انظر تسهيل الفوائد لابن مالك ص ١٤٥ .

(٦) الآية ١٦٠ من النساء .

(٧) في ش ، كالإشارة .

(٨) في ع ض ز ب ، وهو الذي .

(٩) في ض ، موضوعها .

(١٠) الآية ٣٠ من النساء .

(١١) في ش ، حقاً .

(١٢) في ش ، معنى في الزمان .

﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمْرُؤُونَ عَلَيْهِمْ مُضْجِينَ وَبِاللَّيْلِ ﴾^(١) وللمكان نحو قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بَيْنَهُ ﴾^(٢) . وربما كانت الظرفية مجازية نحو « بكلامك بهجة » .

السابع : البدلية . بأن يجيء موضعا « بدل » نحو قوله [﴿ وَنَحْنُ ﴾] في الحديث ، « ما يسرنى بها حُمَزُ النَّعَمِ »^(٣) أي بدلها .
الثامن : للقابلية . وهي الداخلة على الأثمان والأعراض^(٤) ، نحو « اشتريت الفرس بألف » ، ودخولها غالباً على الثمن ، وربما دخلت على الثمن . قال تعالى ﴿ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾^(٥) ولم يقل ، ولا تشتروا آياتي بثمن قليل .

التاسع : للجauزة ، بمعنى « عن » . وتكثر بعد السؤال نحو ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا ﴾^(٦) وتقل بعد غيره نحو ﴿ وَيَوْمَ تَشَقُّ السَّمَاءُ بِالسَّعَابِ ﴾^(٧) وهو منذهب كوفي ، وتأوله الشلوبين على أنها باء السببية .

(١) الأيتان ١٣٧ ، ١٣٨ من المعانيات .

(٢) الآية ١٣٣ من آل عمران .

(٣) الحديث رواه محمد بن إسحاق عن محمد بن زيد بن المهاجر عن طلحة بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال عن حلف الفضول ، « لقد شهدت في دار عبد الله بن جندب حلفاً ما أحبُّ أن لي به حُمَزُ النَّعَمِ . ولو ادعى به في الإسلام لأجبت » . كما روي من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين .

والراد بقوله « ما أحبُّ أن لي به حمر النعم » أنني لا أحب نقضه وإن فُتِح لي حمر النعم في مقابلة ذلك . وهذا الحلف كان في الجاهلية وتماقت فيه قبائل من قريش وتماهدوا على أن لا يجنوا بمكة مظلوماً من أهلها أو غيرهم إلا قاموا معه على من ظلمه حتى ترد إليه مظلمته . (انظر سيرة ابن هشام ١ / ١٤٥ ، البداية والنهاية ٢ / ٢٩٣ ، شفاء الغرام ٢ / ٩١ وما بعدها ، الاكتفاء للكلاعي ١ / ٨٩) .

(٤) في ع ، الأعراض .

(٥) الآية ٥٩ من الفرقان .

(٦) الآية ٤١ من البقرة .

(٧) الآية ٢٥ من الفرقان .

العاشر: الاستعلاء. نحو قوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْتِنَهُ يَدِينَارٌ^(١) أَيْ عَلَى دِينَارٍ. وحكاه أبو للمالي^(٢) في «البرهان» عن الشافعي رضي الله تعالى عنه.

الحادي عشر: القسم. وهو أصل حروفه. نحو «بِاللهِ لأفعلن».

الثاني عشر^٣ الغاية. نحو ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾^(٤) أَيْ إِلَيَّ.

الثالث عشر: التوكيد. وهي الزائدة. إما مع الفاعل^(٥) نحو «أحسن بزيد^(٦)» على قول البصريين أَنَّهُ فاعِلٌ. أو مع^(٧) للمفعول نحو ﴿وَهَزَيَ إِلَيْكَ بِجُنَاحِ الْخَيْلِ^(٨)﴾. أو مع للبتداء نحو «بحسبك درهم»^(٩). أو الخبر نحو ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ^(١٠)﴾.

(١) الآية ٧٥ من آل عمران.

(٢) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي. أبو للمالي. الملقب بضياء الدين. المعروف بإمام الحرمين. قال ابن خلكان: «أعلم للتأخرين من أصحاب الإمام الشافعي على الإطلاق. للجمع على إمامته. للثقل على غزارة مآثره وتفنته في العلوم. أشهر مصنفاته: نهاية الطلب في الفقه و«البرهان» في أصول الفقه و«الإرشاد» و«الشامل» في أصول الدين و«غياث الأمم» في الأحكام السلطانية. توفي سنة ٤٧٨ هـ. (انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢٤١/٢ وما بعدها. طبقات الشافعية للسبكي ١٦٥/٥ وما بعدها. للتنظيم ٨/٩. شذرات الذهب ٣٥٨/٣).

(٣) ساقطة من ش.

(٤) الآية ١٠٠ من يوسف.

(٥) في الأصول الخطية كلها، الفعل. وليس بصواب.

(٦) قال ابن هشام، إن الأصل «أحسن زيد» بمعنى صار ذا حسن، ثم غُيّرت صيغة الخبر إلى الطلب. وزيدت الباء إصلاحاً للفظ. (مفني اللبيب ١/١١٣).

(٧) في الأصول الخطية كلها، معنى. وليس بصواب.

(٨) في ش، ونحو.

(٩) الآية ٢٥ من مريم.

(١٠) الآية ٢٦ من الزمر.

الرابع^(١) عشر : التبعض . قال به الكوفيون والأصمعي والفارسي وابن مالك^(٢) نحو ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(٣) أي منها .

وخرج بعضهم على ذلك قوله تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^(٤) وأنكره ابن جني^(٥) وغيره^(٦) .

وقال ابن العربي^(٧) : «إنها هنا تفيده فائدة غير التبعض ، وهو الدلالة على مفسوح^(٨) به . قال ، والأصل فيه «امسحوا برؤوسكم الماء» فتكون من باب القلب ، والأصل ، رؤوسكم بالماء^(٩) .

(١) في ش ، الثالث .

(٢) انظر تصيل القواعد ص ١٤٥ .

(٣) الآية ٦ من الإنسان .

(٤) الآية ٦ من المائدة .

(٥) فقال : «فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي رحمه الله عنه من أن الباء للتبعض ، فهي لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به ثبت» . (سر صناعة الإعراب ١ / ٣٩) .

(٦) كابن جريد ، وابن عرفة ، وابن برهان وغيرهم . (انظر القواعد والقواعد الأصولية ص ١٤٠ وما بعدها) .

(٧) هو محمد بن عبد الله بن محمد اللعاري الأندلسي الأشبيلي ، المعروف بأبي بكر بن العربي القاضي . كان إماماً من أئمة المالكية . أقرب إلى الاجتهاد منه إلى التقليد . محدثاً

فقهاء أصولياً مفسراً . أديباً متكلماً . أشهر كتبه «أحكام القرآن» و «الإنصاف في مسائل

الخلافة» و «الحصول في علم الأصول» و «عارضة الأحوزي شرح سنن الترمذي» وغيرها .

توفي سنة ٥٤٣ هـ . (انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣ / ٤٢٣ ، الديباج للذهب ٢ / ٢٥٢ ،

شذرات الذهب ٤ / ١٤١ ، طبقات للفسرين للبلودي ٢ / ١٦٢ ، الفتح للبين ٢ / ٢٨) .

(٨) في ش ، للمسوح .

(٩) ونس كلام ابن العربي . كما جاء في كتابه «أحكام القرآن» : «ظن بعض الشافعية وحشوية

التحوية أن الباء للتبعض . ولم يبق ذولسان رطب إلا وقد أفاض في ذلك . حتى صار الكلام

فيها إخلالاً بالمتكلم . ولا يجوز لمن شأ طرفة من العربية أن يعتقد في الباء ذلك . . إلى أن

يقول ، وذلك أن قوله «وامسحوا» يقتضي ممسوحاً به . وللمسوح الأول هو للكان . وللمسوح

الثاني هو الآلة التي بين اللسح وللمسوح كاليد . وللمحصل للمقصود من لئسح وهو التنديل .

وهذا ظاهر لا خفاء به . فإذا ثبت هذا ، فلو قال «امسحوا برؤوسكم» لأجزأ للسخ باليد إمراراً

من غير شيء على الرأس . لا ماء ولا سواه . فجاء بالباء ليفيد مفسوحاً به وهو الماء . فكأنه قال

«فامسحوا برؤوسكم الماء» من باب القلب . والعرب تستعمله . . الخ . (أحكام القرآن

٢ / ٥٦٩) .

(إذا)

(إذا) تأتي (المفاجأة خرقاً) وهي التي يقع بعدها للبنداء . فرقاً بينها وبين الشرطية ، فإن الواقع بعدها الفعل ، وقد اجتمعا في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِذَا فَعَلْتُمْ دَقَوعَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾^(١) .

ومن أمثلة المفاجأة ﴿ فَالْقَاهَا فَإِذَا هِيَ خِثَّةٌ تَسْعَى ﴾^(٢) . ولا تحتاج « إذا » للمفاجأة إلى جواب ، ومعناها الحال .

قال ابن الحاجب ، « ومعنى المفاجأة ، حضور الشيء مَفَكً في وصف مِنْ أوصافِكَ الفعلية . وتصويره في قولك^(٣) « خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ » [. فمعناه]^(٤) حضور الأسد معك في زَمَنٍ وَصَفِكَ بالخروج ، أو في مكانٍ خروجك^(٥) . وحضوره معك^(٦) في مكانٍ خروجك الصَّقْ بِكَ مِنْ

(١) انظر معاني « إذا » في (مني اللبيب ١ / ٩٢ - ١٠٥ ، وصف اللباني ص ٦١ وما بعدها . الأزهية ص ٣١١ وما بعدها . الجنى الثاني ص ٣٦٧ - ٣٨٠ ، البرهان ٤ / ١٩٠ - ٢٠٦ ، كشف الأسرار ٢ / ١٩٣ وما بعدها . للحلي على جمع الجوامع وحاشية البستاني عليه ١ / ٣٢١ ، الإتيان ٢ / ١٤٧ - ١٥٢ ، الصاحبى ص ١٣٩ ، فوائد الرحموت ١ / ٢٤٨ وما بعدها ، معترك الأقربان ١ / ٥٨٠ - ٥٨٥) .

(٢) الآية ٢٥ من الروم .

(٣) الآية ٢٠ من طه .

(٤) في ش ، قوله .

(٥) زيادة من نص كلام ابن الحاجب الذي نقله عنه السيوطي في الإتيان ٢ / ١٤٨ ومعترك الأقربان ١ / ٥٨٠ ، بيد أنها في للمترك « ومعناه » .

(٦) في ش ، يخرج خروجك .

(٧) كذا في نص ابن الحاجب كما نقله عنه السيوطي في الإتيان ٢ / ١٤٨ ومعترك الأقربان ٢ / ٥٨٠ . وفي ش ز أ و . وفي د ع ب ض ، إذ .

(٨) في ش ، معه .

حضوره في زمن خروجك^(١) . لأن ذلك المكان يخصك^(٢) كون من أشبهك .
وذلك الزمان لا يخصك^(٣) كون من أشبهك . وكلما كان الصق كانت المفاجأة
فيه أقوى » .

(و) تأتي « إذا » (ظرفاً لـ) زمن (مستقبل لا ماضٍ وحالٍ . متضمنة
معنى الشرط غالباً) ولذلك تجاب هي بما تجاب به أدوات الشرط . نحو
« إذا جاء زيد فقم إليه » فهي باقية على ظرفيتها . إلا أنها صمّنت معنى
الشرط . ولذلك لم يثبت لها سائر أحكام الشرط . فلم يجز بها المضارع .
ولا تكون إلا في للحقّق . ومنه ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ﴾^(٤) لأنّ مسّ
الضرّ في البحر محقّق .

ولما لم يقيد بالبحر أتى^(٥) بـ « إن » التي تستعمل في للشكوك فيه نحو
﴿ وَإِذَا مَسَّ الشُّرُكُوتُ فَتَدْعَاءَ غَرِيضٍ ﴾^(٦) .

وتختصّ بالدخول على الجملة الفعلية للمعنى^(٧) .
وما قلناه في للثن من كوين « إذا » لا تجيء لماضٍ ولا لحالٍ هو الذي
عليه الجمهور . وتأولوا ما أوقفم خلاف ذلك .

(١) في ش ، خروجه .

(٢) في ش ، يحصل .

(٣) في ش ، لا يحصل .

(٤) الآية ٦٧ من الإسراء .

(٥) في ش ، أي .

(٦) الآية ٥١ من فصلت . وقد جاء في الأصول الخطية كلها ((وإن مسه الشرك فادع عريض))
وهو خطأ في الآية . فذكرنا الصواب . والآية لا تصلح شاهداً لكلامه . وإنما الذي يشهد له قوله
تعالى ((وَلَئِنْ مَسَّهُ الشُّرُكُوتُ فَتَدْعُوا)) الآية ٤٩ من فصلت .

(٧) في ش ، الاسمية الفعلية .

ومما أوهم مجيئها للماضي نحو قوله تعالى ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾^(٦) ﴿وَإِذَا زَأَوْا تَجَازَعُوا أَوْ لَهَوْا﴾^(٧) . ومما أوهم مجيئها للحال^(٨) نحو قوله تعالى ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾^(٩) ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾^(١٠) .
 وقالوا ، إنها لما جُرِّدَتْ هنا عن الشرط جُرِّدَتْ عن الظرف . فتكون هنا
 لمجرد الوقت من غير أن تكون ظرفاً مختصة بأحد الأزمنة الثلاثة .



(٨) ساقطة من ش .

(٩) الآية ٩٢ من التوبة .

(١٠) الآية ١١ من الجمعة .

(٦) في ز ، لحال .

(٧) الآية الأولى من الليل .

(٨) الآية الأولى من النجم .

(إِذْ)

(إِذْ)^(١) بإسكان الذال للمجبة (اسم) لإضافتها في نحو ﴿ بَقَدْ إِذْ هَدَيْتُنَا ﴾^(٢) ولتنوينها في نحو « يومئذ »^(٣) (ل) زمن (ماضٍ) فقط .

(وفي قول) لزمن (مستقبل) مثل « إِنْ » وصححه ابن مالك^(٤) وطائفة في نحو قوله تعالى ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَغْنَانِهِمْ ﴾^(٥) .

وأجاب الأكثر عن الآية ونحوها بأن ذلك نَزَلَ منزلة الماضي لتحقق وقوعه ، مثل ﴿ أَنَّى أَمَرَ اللَّهُ ﴾^(٦) .

إذا تقرر ذلك ، فتأتي (ظرفاً) لزمن ماضٍ نحو قوله تعالى ﴿ فَقَدْ نَضَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٧) .

(و) تأتي (مفعولاً به) نحو ﴿ وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكُتِرْكُمْ ﴾^(٨) .

(١) انظر معاني « إذ » في (معترك الأقران ١ / ٥٧٦ - ٥٨٠ . الإتيان ٢ / ١١٤ - ١٢٧ . الجنى الداني ص ١٠٥ - ١٢٢ . البرهان ٤ / ٢٠٧ وما بعدها . رصف اللباني ص ٥٩ وما بعدها . معني اللبيب ١ / ٨٤ - ٩٢ . المحلى على جمع الجولع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٣٩ وما بعدها . الصاحبي ص ١٤٠) .

(٢) الآية ٨ من آل عمران .

(٣) في ش ض ، وتنوينها .

(٤) في ش ، حيثئذ .

(٥) انظر تهليل الفوائد ص ٩٣ .

(٦) الأيتان ٧٠ ، ٧١ من غافر .

(٧) الآية الأولى من النحل .

(٨) الآية ٤٠ من التوبة .

(٩) الآية ٨٦ من الأعراف .

(و) تأتي (بدلاً منه) أي من المفعول . نحو ﴿ وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ ﴾^(١) فإذا بدل اشتمال من مريم .

(و) تأتي (لتعليل) نحو قوله تعالى ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾^(٢) وقوله ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ ﴾^(٣) .

(و) تأتي لـ (مفاجأة) وهي الواقعة بغير « بينا »^(٤) و « بينما » . نحو قولك « بينا أنا »^(٥) كذا إذا جاء زيد » و .

فبينما العسر إذا دارت مياسير^(٦)

نص عليه سيبويه^(٧) .

وتكون (حرفاً) في مجيئها للتعليل والمفاجأة .

(١) الآية ١٦ من مريم .

(٢) الآية ٣٩ من الزخرف .

(٣) الآية ١١ من الأحقاف .

(٤) كذا في الجنى الداني ومعنى اللبيب والعلل على جمع الجولع . وفي الأصول الخطية كلها ، بين .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) كذا في الكتاب لسيبويه ومعنى اللبيب والشنور وغيرها . وفي الأصول الخطية كلها ، بينما .

(٧) هذا عجز البيت ، وصلوه .

إِسْتَقْبِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَأَرْضَيْنِ بِهِ

وقد اختلف في قوله . فذهب أبو حاتم السجستاني في كتابه « للمعربين » إلى حريث بن جبلة المعنري . وحكى ابن الأنباري أنه لثير بن لبيد المعنري . ونسبه اليمض إلى عثمان بن لبيد . ونسبه غيرهم إلى جبلة بن الحويرث المعنري . وقيل غير ذلك فيه . . . وقد استشهد به سيبويه في الكتاب وابن هشام في شذور النعب ومعنى اللبيب ولم ينسأه . (انظر شرح شواهد للفني للبغدادي ٢ / ١٨ وما بعدها . تحقيق العلامة عبد العزيز اليميني في قائل هذا البيت في هاشم سبط اللآلي ٢ / ٨٠) .

(٨) الكتاب لسيبويه ٢ / ١٥٨

(لَوْ)

(« لَوْ » حرفُ امتناع لا متناع) في قول أكثر العلماء . أي يدلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأول . فقولك « لَوْ جِئْتَنِي لِأَكْرَمْتُكَ » دالٌّ على انتفاء الإكرام لا نفاء للجيء .

واعترض عليه بأنَّ جوابها قد لا يكون ممتنعاً بما رواه أبو نعيم^(١) في « الحلية » أن النبي ﷺ قال في سالم مولى أبي حذيفة^(٢) : « إِنَّهُ شَدِيدُ الْحُبِّ لِلَّهِ »^(٣) . لَوْ كَانَ لَا يَخَافُ اللَّهَ مَا عَصَاهُ^(٤) .

(١) انظر معاني « لَوْ » في (وصف للباني ص ٢٨٩ - ٢٩٢ . معترك الأقران ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٧ . الإقناع ٢ / ٢٣٦ - ٢٣٩ . مفتي اللبيب ١ / ٢٨٢ - ٣٠١ . الجنى الداني ص ٣٧٢ - ٢٩٠ . البرهان ٤ / ٣٦٢ - ٣٧٥ . الطراز ٢ / ٢١١ - ٢١٥ . الصاحبى ص ١٦٣ . للفصل ص ٣٢٠ وما بعدها . شرح تنقيح الفصول ص ١٠٧ وما بعدها . فوائح الرحموت ١ / ٢٤٩ . للعلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٣٥٢ - ٣٦٠) .

(٢) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الشافعي الحافظ . أحد الأئمة الذين جمعوا بين الرواية والدراية . قال ابن النجار : « هو تاج للحديث وأحد أعلام الدين » . أشهر مصنفاته « حلية الأولياء » و « تاريخ أصبهان » و « دلائل النبوة » و « معرفة الصحابة » و « للاستخراج على صحيح البخاري » توفي سنة ٤٣٠ هـ (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ١ / ٨١ وما بعدها . وفيات الأعيان ١ / ٧٥ . للتنظيم ٨ / ١٠٠ . شذرات الذهب ٣ / ٢٤٥) .

(٣) هو سالم بن معقل . مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة . أبو عبد الله . أصله من فارس . وهو من فضلاء الصحابة والمهاجرين . قال النووي : « والأحاديث الصحيحة في فضله كثيرة » . وقد اعتقه مولاه بثينة امرأة أبي حذيفة الأنصارية . فتولاه أبو حذيفة وتبناه . شهد بدرأً وأحداً والخندق وسائر المشاهد مع النبي ﷺ . وقتل شهيداً يوم البصرة وهو يحمل لواء المسلمين وذلك في سنة ١٢ هـ . (انظر ترجمته في الإصابة ٢ / ٦ . الاستيعاب ٢ / ٧٠ . تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٢٠٦ . حلية الأولياء ١ / ١٧٦) .

(٤) في ش : للعبة .

(٥) حلية الأولياء ١ / ١٧٧ . وقد قال العجلوني أن سنده في رواية أبي نعيم ضعيف . وأنه رواه الدبلمي أيضاً . (كشف الغطاء ٢ / ٢٣٢) .

وأجيب عنه بأن لاتفاء المعصية سببين ، الحبّة والخوف . فلو انتفي
 الخوف لم توجد للمعصية ، لوجود الآخر وهو الحبّة .
 وقال سيويه ، « إنها حرفٌ لما كان سيقَعُ لوقوع غيره »^(١) . يعني أنها
 تقتضي فعلاً ماضياً كان يُتَوَقَّعُ ثبوته لثبوت غيره ، وللتوقُّع غير واقع . فكأنّه
 قال ، حرفٌ يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يُبْتَثُّ لثبوته .
 وقيل ، إنها لمجرد الربط . أي إنّما تدلُّ على التعليق في الماضي ، كما
 تدلُّ « إن » على التعليق في المستقبل ، ولا تدلُّ على امتناع شرط ولا جواب .
 وقيل ، إنّها حرفٌ يقتضي في الماضي امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه .
 أي تقتضي أمرين ،
 - أحدهما : امتناع ما يليه ، وهو شرطة .

- والأمر الثاني ، كون ما يليه مستلزماً لتاليه ، وهو جوابة . ولا يدلُّ
 على امتناع الجواب في نفس الأمر ولا ثبوته . فإذا قلت ، « لو قام زيدٌ
 لقام عمرو » فقيامُ زيدٍ محكومٌ بانتفائه في ماضى^(٢) ، ويكونُ ثبوتهُ
 مستلزماً لثبوت قيام عمرو . وهل لعمرو قيامٌ أو لا^(٣) ؟ ليس في الكلام تعرّضٌ
 له .
 وصحّح هذه العبارة السبكي وولده التاج^(٤) ، وهي في بعض نسخ
 « التسهيل » .

(١) انظر الكتاب لسيويه ٣٧ / ٢ .

(٢) في ش ، لكان .

(٣) في ش ، للمحكوم .

(٤) في ش ، ماض .

(٥) ساقطة من ع .

(٦) انظر جمع الجوامع للتاج السبكي وشرحه للمحلي ١ / ٣٥٤ وما بعدها .

قال للرازي^(١) في « شرح الألفية » . « قال في « شرح الكافية »^(٢) . « العبارة الجيدة » في « لو » أن يقال « حرفٌ يدلُّ على امتناع تالي^(٣) . يلزم لثبوته ثبوت تاليه » .

فقيام^(٤) زيد من قولك « لَوْ قام زيد لقام عمرو » محكومٌ بانتفائِه^(٥) فيما مضى . وكونُه مستلزماً ثبوته لثبوت^(٦) قيام عمرو . وهَلْ لعمرو قيامٌ آخر غير اللازم عَنْ قيام زيد أو ليس له ؟ لا تَعْرُضُ^(٧) لذلك . بل الأكثرُ كونُ^(٨) الأول والثاني غير واقعين^(٩) .

(و) تأتي « لو » (شرطاً لـ) فعل (ماضٍ) فيُصرف (المضارعُ إليه) أي إلى الماضي^(١٠) . عكس « إنَّ » الشرطية . فإنها تُصَرَّفُ للماضي إلى الاستقبال .

(١) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله للرازي المالكي . يدر الدين . المعروف بابن أم قاسم . النحوي اللغوي . للفسر المقرئ . لفقهاء الأصولي . أشهر مصنفاته « تفسير القرآن » و « إعراب القرآن » و « شرح التسهيل » و « شرح للفصل » و « شرح الألفية » و « أجنى الداني في حروف المعاني » توفي سنة ٧٢٩ هـ (انظر ترجمته في بنية الوعاة ١ / ٥٧ . طبقات المفسرين للرازي ١ / ١٣٩ . الدرر الكامنة ٢ / ١١٦ . شذرات الذهب ٦ / ١٦٠) .

(٢) في ع ، الكافي .

(٣) في ش ، للجيدة .

(٤) في ش ز ، قال .

(٥) في ش ، فقام .

(٦) في ش ، بامتناعه .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) في ش ، قياس .

(٩) في شرح الرازي ، لا يتعرض .

(١٠) ساقطة من ش .

(١١) شرح للرازي على الألفية ٤ / ٣٧٣ .

(١٢) في ش ز ، فينصرف .

(١٣) في ش ، للمضى .

وَأَنْكَرَ قَوْمٌ كَوْنَهَا حَرْفَ شَرْطٍ. ^(١) لِأَنَّ الشَّرْطَ فِي الْإِسْتِقْبَالِ ، وَ « لَوْ »
لِلتَّمْلِيْقِ فِي الْمَاضِي . وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ التَّنَازُعَ لَفُظِي . فَإِنْ أُرِيدَ بِالشَّرْطِ
الرِّبْطُ الْمَعْنَوِيُّ الْحَكْمِيُّ ، فَهُوَ شَرْطٌ ^(٢) ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مَا يَمْعَلُ فِي الْجَزَائِنِ
فَلَا .

(و) تَأْتِي شَرْطًا (لِلْمُسْتَقْبَلِ قَلِيلًا ، فَيَصْرِفُ الْمَاضِي إِلَيْهِ) أَيِ إِلَى
الْإِسْتِقْبَالِ ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ، وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ^(٣) .
قَالَهُ جَمَاعَةٌ .

وَحَطَّاهُمْ ابْنُ الْحَاجِّ ^(٤) بِأَنَّكَ لَا تَقُولُ « لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ ، فَعَمْرُو مُنْطَلِقٌ »
كَمَا تَقُولُ « إِنْ لَا يَقُمْ زَيْدٌ ، فَعَمْرُو مُنْطَلِقٌ » .

وَكَذَا قَالَ بَدْرُ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ ، عِنْدِي أَنَّهَا لَا تَكُونُ لِفِعْلِ الشَّرْطِ فِي
الْمَاضِي ، وَلَا حُجَّةٌ فِيمَا تَمَسَّكُوا بِهِ لِصَحَّةِ حَمْلِهِ عَلَى الْمَضِيِّ ^(٥) .

(و) تَأْتِي أَيْضًا « لَوْ » ^(٦) (لِتَمْنٍ) نَحْوَ ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ ^(٧) أَيِ
« فَلَيْتَ لَنَا كَرَّةً » وَلِهَذَا نَصَبَ « فَتَكُونُ » .

(١) ساقطة من ش .

(٢) الآية ٧ من يوسف .

(٣) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس الإشبيلي ، المعروف بابن الحاج . قرأ على
الشلوبين وأمثاله . وكان بارعاً في النحو والأدب مشاركاً في الفقه والأصول . قال في البئر
الساغر ، « برع في لسان العرب حتى لم يبق فيه من يفوقه أو يدانيه » . أشهر كتبه « شرح
كتاب سيبويه » و « مختصر خصائص ابن جني » و « مختصر للتصفي » توفي سنة ٦٤٧ هـ .
(انظر ترجمته في بنية الوعاة ١ / ٣٥٩ ، دُرَّةُ الْحِجَالِ ١ / ٤٣ ، الدرر الكامنة ١ / ٣٦٢) .

(٤) كذا في ش ب ض . وفي ز « إِنْ » ساقطة . وفي ع ، ان لا يقوم .

(٥) في ب ض ، ولنا .

(٦) في ش ، للمعنى .

(٧) ساقطة من ع .

(٨) الآية ١٠٢ من الشعراء .

وهل هي امتناعية أشرِبت معنى التمني ، أو قِسم برأيه ، أو هي
للمصدرة أُنْعِتْ عن التمني ؟ فيه ثلاثة أهوال .

(و) تأتي « لو »^(١) أيضاً لـ (عَرْض) نحو « لو تنزل عندنا »^(٢) ، فتصيب
خيراً .

(و) تأتي أيضاً لـ (تحضيض) نحو « لو فَعَلْتُ كذا » أي ، إِفْعَلْ كذا .

والفرق بينهما ، أنَّ العَرْضَ طلبٌ بليغٍ ورفق ، والتحضيضُ طلبٌ
بحثٌ .

(و) تأتي أيضاً لـ (تقليل) نحو قوله ﷺ : « رُكُّوا السَّائِلَ وَلَوْ
بِظُلْفٍ مُخْرَقٍ »^(٣) و « التَّمَسَّ وَلَوْ خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ »^(٤) و « اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ
بِشِقْ تَفَمْرَةٍ »^(٥) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش ، علينا .

(٣) أخرجه النسائي ومالك في اللوط وأحمد في مسنده والبخاري في تلخيصه عن ابن جُبَيد
الأنصاري عن جنته مرفوعاً . والظُّفُفُ ، هو اللبقر والغنم كالحافر للفرس . ومعنى مُخْرَقٌ ، أي
مشوي . (انظر للوط ٩٢٣ / ٢ . سنن النسائي ٨١ / ٥ . مسند أحمد ٧٠ / ٤ . الفتح الكبير
١٣٤ / ٢) .

(٤) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد في مسنده عن سهل
ابن سعد الساعدي مرفوعاً . (انظر صحيح البخاري ٨ / ٧ . صحيح مسلم ١٨١ / ٢ . سنن أبي
داود ٣٧٨ / ٢ . تحفة الأحويدي ٢٥٤ / ٤ . سنن النسائي ١٣٣ / ٦ . سنن ابن ماجه ١٧٨ / ١ .
مسند أحمد ٣٣٦ / ٥ . القضية النبوية ﷺ ص ٥٨) .

(٥) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه وأحمد في مسنده عن عدي بن حاتم مرفوعاً .
وأخرجه الحاكم عن ابن عباس واليزار عن أبي بكر الصديق ورفاه . (انظر صحيح البخاري
١٤ / ٨ . صحيح مسلم ٧٠٣ / ٢ . سنن ابن ماجه ٦٦ / ١ . تحفة الأحويدي ٩٨ / ٧ . مسند أحمد
٣٥٨ / ٤ . كشف الخفا ٤٢ / ١) .

أثبتته ابن هشام الخضراوي^(١) و ابن السمعاني^(٢) في « القواطع » .
قال الزركشي^(٣) - شارح « جمع الجوامع » - : « والحق أنه مستفاد مما
نقنأها ، لا من الصيغة .

(و) تأتي أيضاً « لو » لمعنى (مصدرى) أثبتته الفراء^(٤) والفارسي
والتبريزي^(٥) وأبو البقاء وابن مالك وغيرهم ، وعلاقتها^(٦) أن يصلح في موضعها
(١) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي . أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي .
ويعرف بابن البرذعي . كان إماماً في العربية والقراءات . عاكفاً على التعليم والتعلم . أشهر
كتبه « فصل اللال في أبنية الأفعال » و « الإقصاح بفوائد الإيضاح » و « تقصص المتع لابن
عصفور » توفي سنة ٦٤٦ هـ . (انظر ترجمته في بغية الوعاة ١ / ٣٦٧) .

(٢) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي الشافعي . الشهير بابن السمعاني . أبو المطهر .
ابن الإمام أبي منصور . الفقيه الأصولي الثبت . قال ابن السبكي عنه ، « الإمام الجليل .
الفلم الزاهد الورع . أحد أئمة الدنيا » . ثم قال ، « وصف في أصول الفقه » القواطع « وهو
يفنى عن كل ماض في ذلك الفن . . . ولا أعرف في أصول الفقه أحسن من كتاب القواطع
ولا أجمع » . وله مصنفات أخرى أشهرها « البرهان » في الخلاف و « الأوساط » و « المختصر » .
توفي سنة ٤٨٩ هـ . (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٥ / ٣٣٥ - ٣٤٦ . النجوم
الزاهرة ٥ / ٩٠ . شذرات الذهب ٣ / ٣٩٣) .

(٣) هو محمد بن بهادر بن عبد الله . بدر الدين . أبو عبد الله الزركشي الشافعي . الفقيه
الأصولي المحدث . أشهر كتبه « شرح جمع الجوامع » و « البحر » في أصول الفقه و « تخرير
أحاديث الرافعي » . توفي سنة ٧٩٤ هـ (انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٤ / ٧ . الفتح المبين
٢ / ٢٩٩ . شذرات الذهب ٦ / ٣٣٥) .

(٤) هو يحيى بن علي بن محمد الشيباني . أبو زكريا التبريزي . أحد أئمة اللغة والنحو
والأدب . وصاحب التصانيف القيمة النافعة ك « شرح الجملة » و « شرح للفضليات »
و « شرح ديوان المتنبي » و « شرح سقط الزند » و « شرح اللع لابن جني » و « إعراب
القرن » و « تفسير القرآن » وغيرها . توفي سنة ٥٠٢ هـ . (انظر ترجمته في وفيات الأعيان
٥ / ٣٣٨ وما بعدها . شذرات الذهب ٤ / ٥٠ . للتنظيم ٩ / ١٦١ . معجم الأدباء ٢٠ / ٣٥ وما
بعدها . طبقات للقرنين للدودي ٢ / ٣٧٢ . بغية الوعاة ٢ / ٣٣٨ . إنباء الرواة ٤ / ٢٢ وما
بعدها) .

(٥) في ع ، وعلاقتها .

« أَنْ » . وأكثر وقوعها بفتحها يدلُّ على تمنٍّ ، نحو قوله تعالى ﴿ يَوْمَ أَخَذْتُمُ
لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾^(١) .

وأنكر ذلك الأكثر . وقالوا ، الآية ونحوها على^(٢) حذف مفعولٍ « يَوْمَ »
وجواب « لو » أي ، يَوْمَ أَخَذْتُمُ طَوْلَ الْعَمَرِ^(٣) . لو يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ لَسُرَّ
بذلك .



(١) الآية ٩٦ من البقرة .

(٢) أي تحمل .

(٣) في ع ، التعمير .

(لولا)

(« لولا ») حرفٌ يقتضي في جملة اسمية امتناع جوابه لوجود شرطه (نحو « لولا زيدٌ لأكرمته » أي لولا زيدٌ موجودٌ . فامتناع الإكرام لوجود زيد .

(و) تقتضي (في) جملة (مضارعة) أي مُضَرَّة بفعل مضارع (تحضيضاً) نحو ﴿ لَوْلَا تَسْتَفْهِرُونَ اللَّهَ ﴾^(١) فهو للتحضيض . وهو طلبٌ بحثٌ .

(و) تقتضي في جملة (ماضية) أي مُضَرَّة بفعل ماضٍ (توبيخاً) نحو ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾^(٢) .

(و) تقتضي أيضاً في الجملة للماضية (عَرْضاً) نحو قوله تعالى ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ ﴾^(٣) .



(١) انظر معاني « لولا » في (معترك الأقران ٢ / ٢٥٧ وما بعدها . للحلي على جمع الجوامع ١ / ٣٥١ وما بعدها . شرح تنقيح الفصول ص ١٠٩ . الصاحبى ص ١١٣ وما بعدها . البرهان ٤ / ٣٧٦ - ٣٧٩ . مفتي اللبيب ١ / ٣٠٢ - ٣٠٦ . الإتيان ٢ / ٣٣٩ وما بعدها . فوائذ الرحموت ١ / ٢٤٩ . للفصل ص ٣٥ وما بعدها . تأويل مشكل القرآن ص ٥٤٠ . الجنى الداني ص ٥٩٧ - ٦١٨ . الأزهية ص ٣٥ - ١٨١ . رصف اللباني ص ٣٩٢ - ٣٩٧) .

(٢) الآية ٤٦ من النمل .

(٣) الآية ١٣ من النور .

(٤) الآية ١٠ من المنافقون .

« فُضِّلَ »

(مبدأ اللغات توقیف من الله تعالى بإلهام أو وحى، أو كلاماً^(١) عند أبي الفرج) والموفق والطوفي وابن قاضي الجبل والظاهرية والأشعرية .
قال في « المقتنع » : وهو الظاهر عندنا لقوله تعالى ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾^(٢) أي^(٣) « أَنْ اللَّهَ » سبحانه وتعالى وَضَعَهَا ، فَعَبَّرُوا عَنْ وَضَعِهِ بِالتَّوْقِيفِ لِإِدْرَاكِ الْوَضْعِ^(٤) .

وقيل ، أو عَلَّمَهُ بَعْضَهَا ، أو اصطلاحاً سابقاً ، أو عَلَّمَهُ حَقِيقَةَ الشَّيْءِ وَصَفَتَهُ لقوله تعالى ﴿ ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ ﴾^(٥) .
وَرَدُّ قَوْل مَنْ قَالَ ، عَلَّمَهُ بَعْضَهَا أو اصطلاحاً سابقاً أو عَلَّمَهُ حَقِيقَةَ الشَّيْءِ وَصَفَتَهُ ، بِأَنَّ الْأَصْلَ اتِّحَادُ الْعِلْمِ ، وَعَدَمُ اصطلاح سابق وأَنَّهُ عَلَّمَهُ

(١) انظر تحقيق مسألة مبدأ اللغات في (الزهر ١ / ١٦ وما بعدها ، السبكي ١ / ٣٨ وما بعدها ، إرشاد الفحول ص ١٢ وما بعدها ، للسودة ص ٥٦٢ . الحلبي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢٦٩ / ١ وما بعدها ، نهاية السؤل ١ / ٢٨١ ، المضد على ابن الحاجب ١ / ١٩٤ وما بعدها ، الخصائص لابن جني ١ / ٤٠ وما بعدها ، الإحكام للأمني ١ / ٧٣ وما بعدها ، الصاحبى ص ٣٦ وما بعدها ، فوئاح الرجموت ١ / ٨٣ ، التمهيد للأسنوي ص ٣١) .

(٢) هو عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي اللقيمي النمشقي الحنبلي ، الفقيه الزاهد ، شيخ الشام في وقته ، قال المليمي ، « كان إماماً عالماً بالفقه والأصول ، شديداً في السنّة ، زاهداً عارفاً عابداً » . أشهر كتبه « للبهج » و « الإيضاح » و « التبصرة في أصول الدين » توفي سنة ٤٨٦ هـ (انظر ترجمته في للنهج الأحمد ٢ / ١٦٠ وما بعدها ، طبقات الحنابلة ٢ / ٢٤٨ ، ذيل طبقات الحنابلة ١ / ٦٨ وما بعدها ، شذرات الذهب ٣ / ٢٧٨) .

(٣) الآية ٣١ من البقرة .

(٤) في د ض ، أنه الهمه .

(٥) في ش ، الوضع بالتوقيف ، أي أن الله تعالى الهمه .

(٦) الآية ٣١ من البقرة .

حقيقة اللفظ ، وقد أكّده بـ « كلها » . وفي الصحيحين في حديث الشفاعة
« وَعَلِمْتُكُ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ »^(١) ، وبأنه يلزم إضافة الشيء إلى نفسه في قوله
« بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ »^(٢) فالتعليم للأسماء ، وضمير غرضهم للمسميات . ولظاهر
قوله « مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ »^(٣) وقوله تعالى « عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ
يَعْلَمُ »^(٤) وقوله تعالى « وَاخْتِلَافُ السِّتِّكُمْ »^(٥) . وحمله على اللغة أبلغ من
الجارحة^(٦) ، وحمله على اختلاف اللغات أولى من حمله على الإقدار عليها ،
لعله الإضرار .

وقال جمع ، إن اللغة اصطلاحية ، وَضَعَهَا وَاحِدٌ أَوْ جَمَاعَةٌ ، وعَرَفَ
الباقون بإشارة وتكرار .

وقيل ، ما يحتاج إليه توقيف ، وغيره محتمل أو اصطلاح .

وقيل ، عكسه .

وقال قوم ، الكل ممكن .

ووقف جمع^(٨) عن القطع بواحد من هذه الاحتمالات .

ثم اختلفوا ، هل لهذا الخلاف فائدة أو لا ؟

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً في حديث الشفاعة (انظر
صحيح البخاري ٦ / ٣١ ، فتح الباري ٨ / ١١٣) . لما سلم فقد أخرج حديث الشفاعة بروايات
متعددة ، ولكن ليس فيها هذا النص . (انظر صحيح مسلم ١ / ١٨٠ وما بعدها) .

(٢) الآية ٣١ من البقرة .

(٣) الآية ٣٨ من الأنعام .

(٤) في ش ، وبأنه يلزم إضافة وقوله .

(٥) الآية ٥ من العلق .

(٦) الآية ٢٢ من الروم .

(٧) في ش ، الحاجة .

(٨) في ز ، جملة .

فذهب جمع إلى أنه لا فائدة له .

وقال بعضهم ، إنما ذُكرت هذه^(١) المسألة لتكميل العلم بهذه الصناعة . أو جواز قلب^(٢) مالا يطلق له بالشرع ، كسمية الفرس ثوراً وعكسه .
وقال بعضهم ، إنها جرت في الأصول مجرى الرياضيات^(٣) ، كمسائل الجبر والمقابلة .

وقال الماوردي ، فائدة الخلاف أن^(٤) مَنْ قَالَ بالتوقيف جُعل التكليف مقارناً لكمال العقلي ، وَمَنْ جُعل اصطلاحاً جُعل متأخراً مدة الاصطلاح .
وزعم بعض الحنفية أنهم يقولون بالتوقيف ، وعزى الاصطلاح للشافعية ، ثم قال ، وفائدة الخلاف أنه يجوز التعلق^(٥) باللفظة عند الحنفية لإثبات حكم الشرع من غير رجوع إلى الشرع .

(ويجوز تسمية الشيء بغير توقيف مالم يُحرّمه الله تعالى ، فيبقى له اسمان) اسم توقيفي واسم اصطلاحى . ذكره القاضي أبو يعلى والشيخ تقي الدين تبعاً لابن الباقلاني وجمع . وخالف في ذلك الظاهرية^(٦) .

(ولأسمائه تعالى) سبحانه (توقيفية لا تثبت بقياس) . نقل
الروذي^(٨) عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه أنه قال : لا يوصف الله تعالى

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش ، طلب .

(٣) في ش ، تعلق .

(٤) في ش ، أي مضاف .

(٥) ساقطة من ع ض ز ب .

(٦) في ش ، التعلق .

(٧) انظر للسودة ص ٥٦٣ .

(٨) هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز ، أبو بكر الروذي . كانت له مروية وأبوه خوارزمياً . وهو الملقب من أصحاب الإمام أحمد لورعه وفضله . قال ابن العماد : « كان أجل

بأكثر مما وُصِفَ به نفسه ، أو سَمَاهُ^(١)رسولة وعنه . وقاله القاضي وغيره
وللمعتزلة والكرامية . بل والباقلاني والغزالي والرازي في الصفات
لا الأسماء^(٢) .

قال الحافظ شهاب الدين بن حجر في « شرح البخاري » : « اختلف
الناس في الأسماء الحسنى . هل هي توقيفية^(٣) . بمعنى أنه لا يجوز لأحد
أن يشتق من الأفعال الثابتة لله تعالى اسماً^(٤) إلا إذا ورد نص^(٥) في الكتاب
والسنة^(٦) ؟ »

فقال الفخر الرازي ، للشهور عن أصحابنا أنها توقيفية .

وقالت للمعتزلة والكرامية ، إذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت في
حق الله تعالى جاز إطلاقه على الله تعالى .

وقال القاضي [أبو بكر]^(٧) والغزالي ، الأسماء توقيفية دون الصفات .

قال ، وهذا [هو]^(٨) للختار .

واحتج الغزالي بالاتفاق على أنه لا يجوز أن يسمى رسول
الله ﷺ باسم لم يُسمَ به أبوه . ولا سَمِيَ^(٩) به نفسه . وكذا كل كبير من

== أصحاب الإمام أحمد . إماماً في الفقه والحديث . كثير التصانيف : توفي سنة ٢٧٥ هـ . (انظر
ترجمته في طبقات الحنابلة ١ / ٥٦ وما بعدها . المنهج الأحمد ١ / ١٧٢ وما بعدها . شذرات
الذهب ٢ / ١٦٦) .

(١) في ش ، سماه به .

(٢) في ش ، لا في .

(٣) في ش ، توقيفة .

(٤) في فتح الباري ، أسماء .

(٥) في فتح الباري ، إما في الكتاب أو السنة .

(٦) زيادة من فتح الباري .

(٧) زيادة من فتح الباري .

(٨) في ح ز ، يسمى .

الخلي . قال ، فإذا امتنع [ذلك] ^(١) في حقّ للخلقين ، فامتناعه في حقّ الله تعالى أولى .

وانفقوا على ^(٢) أنه لا يجوز أن يُطلق عليه تعالى اسم ولا صفة توهم نقصاً ، ولو ورد ذلك نصّاً . فلا يقال « ماهد » ولا « زارع » ولا « فالح » ولا نحو ذلك . وإن ثبت في قوله تعالى ﴿ فَنِعْمَ لِلْمَاهِدُونَ ﴾ ^(٣) « أم نحن الزارعون » ^(٤) « فالح » الخبّ والنوى ^(٥) ونحوها . ولا يقال له « ماکز » ولا « بناء » وإن ورد ﴿ وَمَكَرَ اللَّهُ ﴾ ^(٦) « وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا » ^(٧) .

وقال أبو القاسم القشيري ^(٨) ، الأسماء ^(٩) تؤخذ توقيفاً من الكتاب والسنة والإجماع . فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه في وصفه ، وما لم يرد لا يجوز ولو ضحّ معناه .

(١) زيادة من فتح الباري .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) الآية ٤٨ من الناريات .

(٤) الآية ٦٤ من الواقعة .

(٥) الآية ٩٥ من الأنعام .

(٦) الآية ٥٤ من آل عمران .

(٧) الآية ٤٧ من الناريات .

(٨) هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك النيسابوري الشافعي . للقب به « زين الإسلام » قال ابن السبكي ، « كان فقيهاً بارعاً . أصولياً محققاً ، متكليماً سنياً ، محدثاً حافظاً ، مفسراً متقناً . نحوياً لغوياً أديباً » . أشهر كتبه « التفسير الكبير » و « الرسالة » و « التحرير في التذكير » و « لطائف الإشارات » وغيرها . توفي سنة ٤٦٥ هـ . (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ١٥٣ / ٥ وما بعدها ، للتنظيم ٢٨٠ / ٨ ، إنباء الرواة ٢ / ٢٣٢ ، وفيات الأعيان ٣٧٥ / ٢ وما بعدها ، شذرات الذهب ٣ / ٣١٩ ، طبقات للفرسين للباودي ١ / ٣٣٨ وما بعدها) .

(٩) ساقطة من ش .

وقال أبو إسحاق الزجاج^(١) : لا يجوز لأحد أن يدعو الله تعالى بما لم يصف به نفسه .

والضابط : أن كل ما أذن الشارع^(٢) أن يُدعى به - سواء كان مشتقاً أو غير مشتق - فهو من أسمائه . وكل ما جاز أن يُنسب إليه - سواء كان مما يدخله التأويل أو لا - فهو من صفاته . ويُطلق عليه اسم أيضاً^(٣) . هـ .

(وطريق معرفة اللفظة) قسمان^(٤) .

أحدهما : (النقل) فقط (وتواتراً فيما لا يقبل تشكيكاً) كالسماء والأرض والجبال ونحوها^(٥) ولغات القرآن (وأحاداً في غيره) أي غير ما لا يقبل تشكيكاً . وهو أكثر اللفظة . فيتمسك^(٦) به في المسائل الظنية دون القطعية^(٧) .

(٩) القسم الثاني : (للركب منه) أي من النقل (ومن العقلي) وهو استنباط العقلي من النقل .

مثالته : كون الجميع المعروف بال للمعوم . فإنه مستفاد من مقدمتين

(١) في ض ، الزجاجي .

(٢) في فتح الباري ، الشرع .

(٣) فتح الباري ١١ / ٣٥٥ .

(٤) انظر (المضد على ابن الحاجب ١ / ١٧٧ وما بعدها . الإحكام للأمدي ١ / ٧٨ ، السودة ص

٥٦٤ ، للزهر ١ / ٥٧ ، ١١٣ - ١٢٠) .

(٥) ساقطة من ض .

(٦) مما يُقالُ وضعه لما يستعمل فيه قطعاً . (المضد على ابن الحاجب ١ / ١٧٨) .

(٧) في ض ، فيتمسكوا .

(٨) في ض ، العقلية .

تقليتين خكّم العقل بواسطتهما. إحداهما : أنه يدخله الاستثناء .
والثانية : أن الاستثناء إخراج بعض ماتنولة اللفظ . فحكّم العقل عند
وجود هاتين للقدمتين بأنه للعموم .

ولا اعتبار بما ^(١)يُخَالَفُ ذلك ممن يقول ، إذا كانت القدمتان تقليتين .
كانت النتيجة أيضاً تقليية ، وإنما العقل تفتن لنتيجتها . لأننا نقول ، ليس
هذا الدليل مركباً من تقليتين . لعدم تكرار الحد الأوسط فيهما . وإنما هو
مركب من مقدمة تقليية . وهي ^(٢)الاستثناء . وهو إخراج بعض ماتنولة
اللفظ . ومقدمة عقلية لازمة لمقدمة أخرى تقليية . وهي أن كل ما دخله
الاستثناء عام . لأنه لو لم يكن عاماً لم يدخل الاستثناء فيه . ثم
جعلت ^(٣)هذه القضية كبرى للمقدمة الأخرى التقليية . فصار صورة الدليل
هكذا ، الجمع المحل بال يدخله الاستثناء . وكل ما يدخله الاستثناء عام .
ينتج ، أن للحل بال عام ^(٤).

(فزيد) طريق ثالث لمعرفة اللغة : (و) هو (القرائن) .

قال ابن جنّي في « الخصائص » : « مَنْ قَالَ إِنَّ اللُّغَةَ لَا تُعْرَفُ إِلَّا نَقْلًا
فَقَدْ أَخْطَأَ ، فَإِنَّهَا تُعْرَفُ بِالْقَرَائِنِ أَيْضًا . فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا سَمِعَ ^(٥)قَوْلَ الشَّاعِرِ ،
قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذِيهِ لَهُمْ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوَحْدَانًا ^(٦)

(١) في ش ، بمن .

(٢) في ش ، تكرير .

(٣) في ش ، وهو .

(٤) في ض ، العقلية .

(٥) في ش ، علم .

(٦) في ش ، دخل وسمع .

(٧) البيت لقريظ بن أنيف . نسبه له التبريزي في شرح ديوان الحملة (٥ / ١) . ومعنى

عَلِمَ أَنْ « زرافات » بمعنى جماعات ^(١) ا هـ .

(والدلالة النقليّة قد تُفيد اليقين) فتفيد القطع بالمراد . قال في « شرح التحرير » ، وهذا الصحيح الذي عليه أئمة السلف وغيرهم .

وقد حكى العلماء في هذه للسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها تفيده مطلقاً .

والثاني : لا تفيده مطلقاً . قالوا ، لتوقّف اليقين على أمور لا طريق إلى القطع بها .

والثالث : أنها قد تفيده ^(٢) إذا انضم إليها تواتر أو غيره من القرائن الحالّة ، ولا عبرة بالاحتمال ، فإنه إذا لم ينشأ عن دليل لم يُعتبر ، وإلا لم يوثق بمحسوس . قاله الشيخ تقي الدين ^(٣) .

(و) عند السلف (لا يعارض القرآن غيره بحال) . وحدث ما قيل أمور قطعية عقلية تخالف القرآن) .

فائدة ^(٤) : قال ابن قاضي الجبل ، يقال ما للمعنى بالدليل اللفظي :
« هل هو » الظواهر مع النصوص ، أو الظواهر بمفردها ؟

== البيت : أنهم لحرمهم على القتال لا ينتظر بعضهم بعضاً ، لأنّ كلّ منهم يعتقد أنّ الإجابة تعينت عليه . فإذا سمعوا بذكر الحرب أسرعوا إليها مجتمعين ومتفرقين . (شرح الحماة ٩ / ١) .

(١) قول ابن جنّي هذا لم نشر عليه في كتابه « الخصائص » . وقد ذكره السيوطي في الزهر (١ / ٥٩) وعزاه لابن جنّي في « الخصائص » . ولعلّ اللصنف نقله عن السيوطي دون أن يرجع إلى الأصل أو أن طبعة الخصائص فيها نقص :

(٢) ساقطة من ش ز .

(٣) انظر للسودة ص ٢٤٠ .

(٤) في ش ، انتهى .

(٥) ساقطة من ش .

ويقال أيضاً ، الرسول ﷺ يَبَيِّنُ مِرَاقَةً فِيمَا جَاءَ بِهِ ، وَلَنَا الْفَاطُ تَقْطَعُ بِمَدْلُولِهَا بِمَفْرَدِهَا ، وَتَارَةً بِانْضِمَامِ قَرَائِنَ أَوْ شَهَادَةِ الْعَادَاتِ ، ثُمَّ نَمْنَعُ مُعَارَضَةَ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ التَّقْطِيعِيِّ لِلدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ .

وقولهم « الموقوف على اللظنون مظنون » باطل ، لأن الموقوف على المقدمات الظنية قد يكون قطعياً ، بل الموقوف على الشك قد يكون قطعياً ، فضلاً عن الظن . ويُعَرَفُ بِوُجُوهِه ،

أحدها ، الأحكام الشرعية قطعية .

الثاني : أن الشك في الركعات يوجب الإتيان بركعة أخرى ، فيقطع بالوجوب عند الشك . وكذا لو شككنا في عين الحلال ، كالشبهاء ميتة بمذكاة ، وأجنبية بأخته .

الثالث : إقامة البينة عند الحاكم ، وانتفاء الريب يقطع بوجوب الحكم^(١) . حتى لو خُذَ وجوبه كَفَرَ^(٢) . ففي هذه الصورة القطع متوقف على غير قطعي . اهـ .

(ولا مناسبة) أي لا يلتفت إلى اعتبار وجود مناسبة (ذاتية) أي طبعية (بين لفظ ومدلوله) أي مدلول ذلك اللفظ ، لما تقدم من المشترك

(١) في ش ، شهادات .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) في ش ، بوجوبه .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ش ، كما .

(٦) في ش ، في .

الموضوع للشيء وضده ، كالقُرء^(١) والجَوْن^(٢) ونحوهما . ولاختلاف الاسم^(٣) لاختلاف الأمم^(٤) مع اتحاد السمى . وإنما اختص كل اسم بمعنى بإرادة الفاعل المختار^(٥) .

وخالف في ذلك عبَّاد بن سليمان^(٦) للمعتزلي الصيمري^(٧) - بفتح الصاد والميم - .

(ويجب حمل اللفظ) إذا دار بين كونه حقيقة أو مجازاً مع^(٨) الاحتمال^(٩) (على حقيقته) كالأسد مثلاً ، فإنه للحيوان المفترس حقيقة ، وللرجل الشجاع مجازاً ، فإذا أطلق ولا قرينة ، كان للحيوان المفترس ، لأن الأصل الحقيقة ، والجاز^(١٠) خلاف الأصل^(١١) .

(١) فهو موضوع للحيض والطمهر . وهما تقيضان . فلو كانت الدلالة لمناسبة ذاتية لما كان ذلك . (انظر شرح المضد / ١٩٢) .

(٢) فهو موضوع للأسود والأبيض . وهما ضدان . فلو كانت الدلالة لمناسبة ذاتية لما كان ذلك . (انظر شرح المضد / ١٩٣) .

(٣) ساقطة من ش . وفي ع : لاختلاف الاسم .

(٤) انظر المسودة ص ٥٦٣ . الإحكام للأمدي ١ / ٧٣ . المضد على ابن الحاجب ١ / ١٩٢ وما بعدها . المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٦٥ ، للزهر ١ / ٤٧ وما بعدها .

(٥) في ش ب ، سلمان .

(٦) هو عبَّاد بن سليمان بن علي ، أبو سهل ، معتزلي من أهل البصرة . من أصحاب هشام بن عمرو . قال ابن النديم ، « كان يخالف المعتزلة بشيء اخترعها لنفسه » . عاش في القرن الثالث الهجري . ولم نثر على تاريخ وفاته . (انظر ترجمته في الفهرست لابن النديم ص ٢١٥ . فرق وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار ص ٨٣ ، حاشية البناني على شرح جمع الجوامع ١ / ٢٦٥) .

(٧) في ش ، نعم .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) انظر شرح تنقيح الفصول ص ١١٢ . روضة الناظر وشرحها لبدردان ٢ / ٢١ .

(و) كذلك إذا دار الأمر في اللفظ بين جريانه على عموميه أو تخصيصيه ، فإنه يُحمل على (عموميه) لأن الأصل بقاء العموم . نحو قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾^(١) يدخل في عموميه الحرّتين والأمتين وإذا كانت إحداهما أمة والأخرى حرة ، ولا يخصّص^(٢) بالحرّتين^(٣) .

(و) كذا إذا دار اللفظ بين أن يكون مشتركاً أو مفرداً ، فإنه يُحمل على (إفراديه) كالنكاح ، فإنه مشترك بين الوطء وسببه الذي هو العقد ، فيُحمل على الوطء دون العقد ، أو على العقد دون الوطء ، لا على الاشتراك^(٤) .

(و) كذا إذا دار اللفظ بين أن يكون مضمراً أو مستقلاً ، فإنه يُحمل على (استقلاله) وهو عدم التقدير ، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٥) فبعض العلماء يُقدِّرُ ليقْتُلُوا « إن قُتِلُوا » أو تُقَطَّعُ أَيْدِيهِمْ « إن سَرَقُوا » . وبعضهم يقول ، الأصل الاستقلال ، وهو عدم التقدير^(٦) .

(١) في ش ، اللفظين .

(٢) الآية ٢٣ من النساء .

(٣) في ز ، ولا يختص .

(٤) انظر شرح تنقيح الفصول ص ١١٢ .

(٥) انظر شرح تنقيح الفصول ص ١١٢ .

(٦) الآية ٢٣ من المائدة .

(٧) انظر تفصيل الموضوع في أحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٥٩٦ . وانظر شرح تنقيح الفصول ص

(و) كذا إذا ^(١) دار اللفظ بين أن يكون مقيّداً أو مطلّفاً ، فإنه يحمل على (إطلاقه) نحو قوله تعالى ﴿لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ جُنُودٌ أَوْ دَارُكُمْ عَلَيْهِمْ سَافِرَةٌ﴾ فبعض العلماء يقيّده بالموت على الشرك ، وبعضهم يحمله على إطلاقه لأنه الأصل ، فيكون مجرد الشرك محبطاً لما سبقه من الأعمال ^(٢) .

(و) كذا إذا دار اللفظ بين أن يكون زائداً أو متاصلاً ، فإنه يحمل على (تأصيله) نحو قوله تعالى ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ ^(٣) . قيل ^(٤) : « لا » زائدة ، وأصل الكلام « أقسم بهذا البلد » وقيل ، ليست بزائدة ، لأن الأصل في الكلام التأصيل ، ويكون للمعنى ، لا أقسم بهذا البلد وأنت لست فيه ، بل لا يفتطم ولا يفتطم إلا إذا كنت فيه ^(٥) .

(و) كذا إذا دار الأمر بين أن يكون اللفظ مؤخراً أو مقدماً ، فإنه يحمل على (تقديمه) نحو قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ ^(٦) . فبعض العلماء يقول ، إن في الآية تقديماً وتأخيراً ، تقديمه « والذين يظاهرون من نسائهم » فتحرير رقبته ، ثم يعودون لما كانوا قبل الظهار سالمين من الإثم بسبب الكفارة . وعلى هذا فلا يكون العود شرطاً في وجوب الكفارة . وبعضهم

(١) ساقطة من ش .

(٢) الآية ٦٥ من الزمر .

(٣) انظر شرح تنقيح الفصول ص ١١٢ .

(٤) الآية الأولى من البلد .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) انظر شرح تنقيح الفصول ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٧) الآية ٣ من اللجاجة .

(٨) في ع ب ، قالوا .

يحملها على الأصل وهو الترتيب . وعلى هذا ، فلا تجب الكفارة إلا بالظهار والعود^(١) .

(و) كذا إذا دار اللفظ بين أن يكون مؤكداً أو مؤسباً ، فإنه يحمل على (تأسيسه) نحو قوله تعالى ﴿ فَبَايَ آلَ رَبِّكُمَا تَكَذَّبَانِ ﴾ من أول سورة الرحمن إلى آخرها . فإن جعل تأكيداً ، لزم تكرار التأكيد أكثر من ثلاث مرات ، والعرب لا تزيد في التأكيد على ثلاث . فيحمل في كل محل على ما تقدم ذلك التكذيب^(٢) .

وكذلك القول في ﴿ وَيَلْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ في سورة للرسلات ، فيكون الجمع^(٣) تأسيساً لا تأكيداً^(٤) .

(و) كذا إذا دار اللفظ بين أن يكون مترادفاً أو متبايناً ، نحو قوله ﷺ : « لَيْلَنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيُ »^(٥) . فالنهي ، جمع نهي - بالضم - وهي العقل . فبعض العلماء فسر « أُولُو الْأَحْلَامِ » بالمعقل ، فيكون اللفظان مترادفين ، وبعضهم فسر « أُولُو الْأَحْلَامِ » بالبالغين ، فيكون اللفظان متباينين . فإنه يحمل على (تباينه) .

(١) انظر شرح تنقيح الفصول ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) أي على ما تقدم قبل لفظ ذلك التكذيب . ويكون التكذيب ذكر باعتبار ما قبل ذلك اللفظ خاصة . فلا يتكرر منها لفظ . ولا يكون تأكيد البتة في السورة كلها . فقوله تعالى « يخرج منها اللؤلؤ والمرجان » . فباي آل ربكما تكذبان « المراد آلاء خروج اللؤلؤ والمرجان خاصة . وكذلك الأمر في جميع السورة . (شرح تنقيح الفصول ص ١١٣) .

(٣) في ش : اللفظ .

(٤) انظر شرح تنقيح الفصول ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٥) قال الزيلعي ، روي من حديث ابن مسعود ومن حديث أبي مسعود ومن حديث البراء بن عازب . فأما حديث ابن مسعود فأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عنه مرفوعاً ، ولما

فَيَحْمَلُ اللَّفْظُ مَعَ احْتِمَالٍ^(١) حَقِيقَتَهُ عَلَيْهَا (دُونَ مَجَازِهِ . وَ) عَلَى عُمُومِهِ
 دُونَ (تَخْصِيصِهِ . وَ) عَلَى إِفْرَادِهِ دُونَ (اشْتِرَاكِهِ . وَ) عَلَى اسْتِقْلَالِهِ دُونَ
 (إِضْمَارِهِ . وَ) عَلَى إِطْلَاقِهِ دُونَ (تَقْيِيدِهِ . وَ) عَلَى تَأْصِيلِهِ دُونَ (زِيَادَتِهِ .
 وَ) عَلَى تَقْدِيرِهِ دُونَ (تَأْخِيرِهِ . وَ) كَذَا إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ اللَّفْظِ
 مُؤَكِّدًا أَوْ مُؤَسِّسًا ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى تَأْسِيسِهِ دُونَ (تَوْكِيدِهِ . وَ) عَلَى تَبَايُنِهِ
 دُونَ (تَرَادُفِهِ) .

(وَ) كَذَا إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ نَسْخِ^(٢) الْحُكْمِ وَبَقَائِهِ . نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ قُلْ
 لَا أَعِدُّ فِتْنًا أَوْحِي إِلَيَّ مُخْرَجًا عَلَى طَائِعٍ يَطْعُمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْقَلُ ذَرَّةٍ أَوْ فَنَاءً
 مُسْفُوحًا أَوْ لَحْمِ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ . أَوْ فِشْقًا أَلِيلَ لَفِغَرٍ اللَّهُ بِهِ^(٣) ﴾ . فَحَضَرَ
 الْحَرَمُ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ يَقْتَضِي إِبَاحَةَ مَاعِدَاهَا . وَمِنْ جَمَلَتِهِ^(٤) السَّبَاعُ ، وَقَدْ
 وَزَدَ نَهْيَهُ ﷺ « عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي^(٥) نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ
 مِنَ الطَّيْرِ^(٦) » . فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ ، إِنَّ ذَلِكَ نَاسَخٌ لِلْإِبَاحَةِ . وَبَعْضُهُمْ
 يَقُولُ ، لَيْسَ بِنَاسِخٍ . وَالْأَكْلُ مُصَدَّرٌ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي

== حَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْهُ مَرْفُوعًا . وَأَمَّا حَدِيثُ
 الْبَرَاءِ فَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَنْهُ مَرْفُوعًا . (انْظُرْ نَصْبُ الرَّايَةِ ٢ / ٢٧ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ
 ١ / ٣٣٣ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٢٥٤ . سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ ٢ / ٨٧ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٣٣٣ . تَحْقِيقُ
 الْأَحْوَدِيِّ ٢ / ١٩) .

(١) فِي ش ، احْتِمَالٌ مَحَلٌ .

(٢) فِي ش ، فَسَخٌ .

(٣) الْآيَةُ ١٤٥ مِنَ الْأَنْعَامِ .

(٤) فِي ع ، جَمَلَةٌ .

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ش .

(٦) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . (انْظُرْ صَحِيحُ
 مُسْلِمٍ ٣ / ١٥٢٤ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣ / ٤٨٥ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ١٧٧٧ . مُسْنَدُ أَحْمَدَ
 ١ / ٢٤٤ ، ١٤٧ ، فَيْضُ الْقَدِيرِ ٦ / ٣٠٤) .

إضافة المصدر بنص النجاة . فيكون مثل قوله تعالى ﴿ وَمَا أَكَلِ الشَّيْءُ إِلَّا مَا دَكَّنَيْتُمْ ﴾^(١) فيكون حكمهما واحداً^(٢) .

وإذا كان الأمر كذلك فيحتمل (على بقائه دون نسخه إلا لدليل راجح) يدل على خلاف ما قلنا أن اللفظ يحمل عليه . فيعمل به . ويترك ما ذكرناه .

(ويحمل) اللفظ الصادر من متكلم له عَرَفَ (على عَرَفَ متكلم) كالفقيه مثلاً ، فإنه يُرْجَعُ إلى "عَرَفَ" في كلامه ومصطلحاته . وكذا الأصولي والمحدث والمفسر واللغوي ونحوهم من أرباب العلوم .

وكذلك إذا سَمِعَ من الشارع شيء له مدلول شرعي^(٣) ومدلول لغوي . فإنه يحمل على مدلوله الشرعي . كقوله ﷺ ، « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهْوَرٍ »^(٤) . فإنه لو حُمِلَ على المعنى اللغوي - وهو الدعاء - لزم أن لا يقبل الله تعالى دعاء بغير طهوير . ولم يَقُلْ به أحد . فيجب حملُهُ على الصلاة الممهودة في الشرع ، وهي العبادة للخصوصة^(٥) . والله تعالى أعلم .

(١) الآية ٣ من المائدة .

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول ص ١١٣ - ١١٤ .

(٣) في ش ، عرف .

(٤) في ش ، لفظي .

(٥) أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عمر مرفوعاً . والرد بالطهور للصبر وهو التطهير الأعم من الوضوء والغسل . (انظر صحيح مسلم ١ / ٢٠٤ . سنن أبي داود ١ / ١٤ . سنن النسائي ١ / ٧٥ . تحفة الأحوذى ١ / ٢٣ . سنن ابن ماجه ١ / ١٠٠ . فيض القدير ١ / ٤١٥) .

(٦) انظر التمهيد للأستوي ص ٦١ . تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١٣٩ وما بعدها . شرح تنقيح الفصول ص ١١٣ ، ١١٤ . اللمع للشيرازي ص ٦ .

(الأحكام)

أي هذا فصلٌ نذكر^(١) فيه هنا بُنْدَةً من معاني الأحكام ، وحيث انتهى الكلام على ما يُستمد منه هذا العلم من اللغة ، شَرَعْنَا في ذكر ما يُستمد منه من الأحكام ، إذ لا بد من حكم وحاكم ومحكوم فيه ومحكوم عليه .

والكلام الآن في الحكم^(٢) ، فنقول ،

(الحَسَنُ والقَبِيحُ) يُطلق بثلاث^(٣) اعتبارات ،

أحدهما ، (بمعنى مُلائمة الطَّبْعِ ومُنافرة^(٤)) . كقولنا ، إنقاذ الغريق حَسَنٌ ، وانهام البرية قبيحٌ .

الثاني ، ما شِئِرَ إليه بقوله (أو) بمعنى (صِفَةِ كمالٍ ونقص) . كقولنا ، العلم حَسَنٌ ، والجهل قبيحٌ .

(١) في ش ، يذكر .

(٢) بدأ المؤلف رحمه الله الكلام على الحكم . وضمنه الحديث عن الحاكم . لأن الحكم والحاكم متلازمان . وقد تبع في ذلك ابن السبكي الذي عرف الحكم بأنه خطاب الله . ثم قال ، لا حاكم إلا الله (جمع الجولع ١ / ٤٧ ، ٥٢) والكلام عن الحاكم من اختصاص علم أصول الدين . ولكن علماء أصول الفقه يتعرضون لبعض بحوثه التي تتصل بالحكم . يقول الأمدى ، اعلم أنه لا حاكم سوى الله تعالى . ولا حكم إلا ما حكم به : ويتفرع عليه ، أن العقل لا يُحسن ولا يُقبح . ولا يوجب شكر للنعيم . وأنه لا حكم قبل ورود الشرع (الإحكام . ١ / ٧٩) .

(٣) في ز ب ض ، ثلاث .

(٤) قال البناني . . ليس الراد بالطبع للزواج . بل الطبيعة الإنسانية المائلة إلى جلب النافع ودفع الضرر . (حاشية البناني على جمع الجولع ١ / ٥٧) . وقال الفزالي ، « إن المراد هو ما يوافق غرض الفاعل أو يخالفه » . (للتصنيف ١ / ٥٦) .

وكلّ منهما^(١) (عقليّ) أي أنّ العقل يستقلّ بإدراكهما من غير توقّف على الشرع^(٢).

(و) الثالث : إطلاق الحُسن والقُبْح (بمعنى المَدْح والثواب ، و) بمعنى (الذمّ والعقاب ، شرعيّ ، فلا حاكم إلا الله تعالى ، والعقل لا يُحسن ولا يُقبح ، ولا يُوجب ولا يُحرّم^(٣)) عند الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه وأكثر أصحابه والأشعرية^(٤) .^(٥) قاله^(٦) ابن عقيل وأهل السنة والفقهاء^(٧) .

قال الإمام أحمد^(٨) : ليس في السُنّة قياس ، ولا يُضرب لها الأمثال ، ولا تُذرك بالعقل ، وإنما هو الاتباع .

(١) أي من اللعين السابقين للحسن والقبح .

(٢) انظر : نهاية السؤل ١ / ١٤٥ . شرح تنقيح الفصول ص ٨٩ . فوائح الرحموت ١ / ٢٥ . التوضيح على التنقيح ٢ / ١١٣ . كتاب الأربعمين ص ٢٤٦ .

(٣) انظر ، الإحكام . الأمدي ١ / ٧٩ .

(٤) نقل ابن حجر عن السمعاني قوله : « إن العقل لا يوجب شيئاً ، ولا يحرم شيئاً ، ولا حظ له في شيء من ذلك ، ولو لم يرد الشرع بحكم ما وجب على أحد شيء . . ثم ذكر الأدلة (فتع البراري ١٣ / ٢٧٤) .

(٥) في ز ب ، قال ابن عقيل وأهل السنة والإمام أحمد رحمه الله تعالى .

(٦) في ع ض ، قال .

(٧) انظر معنى الحسن والقبح وكلام العلماء فيه في (للسودة ص ٤٧٣ ، ٥٧٧ . التعريفات ص

٧٨٠٩١ . حاشية البناني على جمع الجولوع ١ / ٥٧ . التوضيح على التنقيح ٢ / ١٠٣ . لإرشاد

الفحول ص ٧ . الإحكام . الأمدي ١ / ٧٩ . مختصر ابن الحاجب وشرحه وحواشيه ١ / ٢٠٠ .

نهاية السؤل ١ / ١٤٥ . تيسير التحرير ٢ / ١٥٢ . شرح البديخي ١ / ١٤٤ . الإحكام . ابن حزم

١ / ٥١ . الإرشاد للجويني ص ٢٥٨ . غاية المرام ص ١٣٤ . نهاية الأقدام ص ٣٧٠ . الأربعمين ص

٢٤٦) .

وقال أبو الحسن التميمي^(١) . من أصحابنا ، والشيخ تقي الدين ، وابن القيم ، وأبو الخطاب ، والمعتزلة ، والكرامية ، العقل يحسن ويُقَبَّح ، ويوجب ويُخرم^(٢) .

ونُقِلَ عن الحنفية والمالكية والشافعية قولان^(٣) .

قال ابن قاضي الجبل ، قال شيخنا - يعني^(٤) الشيخ تقي الدين - وغيره ، الحسن والقبح ثابتان ، والايحاف والتحريم بالخطاب ، والتعذيب متوقف على الإرسال ، ورد الحسن والقبح الشرعيين إلى الملازمة والمُنافرة ، لأن الحسن الشرعي يتضمن للدخ والثواب الملائمين ، والقبح الشرعي يتضمن للذم والعقاب المنافرين .

واختار ابن الخطيب^(٥) في آخر كتبه ، أن الحسن والقبح العقليين ثابتان في أفعال المباد . ا هـ .

(١) هو عبد العزيز بن الحارث بن لُـد . أبو الحسن التميمي . ولد سنة ٣١٧ هـ . وصف في الأصول والفروع والفرائض . توفي سنة ٣٧١ هـ . (انظر ، طبقات الحنابلة ١ / ٣٩٩ ، المنهج الأحمد ٢ / ٦٦) .

(٢) انظر ، المتعمد ١ / ٣٦٥ ، ٢ / ٨٦٨ ، الإحكام . الأمدي ١ / ٨٠ ، إرشاد الفحول ص ٧ . شرح البدخشي ١ / ١٤٦ ، للسودة ص ٤٧٣ ، ٤٨٠ ، شرح المضد وحواشيه ١ / ١٢٢ ، تيسير التحرير ٢ / ١٥٢ ، كشف الأسرار ٤ / ٣٣٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٨ ، مدارج السالكين ١ / ٣٣٧ ، الرد على اللطيفين ص ٤٢٠ ، الإرشاد للجويني ص ٢٥٨ .

(٣) انظر ، تيسير التحرير ٢ / ١٥٠ ، كشف الأسرار ٤ / ٣٣١ ، فوائح الرحموت ١ / ٣٥ ، المنحول ص ١٥ ، غاية اللرام في علم الكلام ص ٣٣٥ ، التوضيح على التتقيح ٢ / ١٤٤ .

(٤) في ب ع ض ، يعني به .

(٥) ساقطة من ز .

(٦) هو الفخر الرازي (انظر ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨ / ٨١ ، وفيات الأعيان ٣ / ٢٨١) وقد مرّت ترجمته سابقاً .

وقال ابن قاضي الجبل أيضاً ، ليس مراد المعتزلة بأن الأحكام عقلية^(١) أن الأوصاف مستقلة بالأحكام^(٢) . ولا أن العقل هو الموجب أو المحرم^(٣) . بل معناه عندهم ، أن العقل أدرك أن الله تعالى بحكمته البالغة كلف^(٤) بترك للمفاسد^(٥) ، وتحصيل^(٦) للمصالح . فالعقل أدرك الإيجاب والتحرية^(٧) . لا أنه^(٨) أوجب وحرّم . فالنزاع^(٩) معهم في أن العقل أدرك ذلك أم لا ؟ .

فخصوصهم يقولون^(١٠) ، ذلك جائز على الله تعالى . ولا يلزم من الجواز الوقوع .

وهم يقولون ، بل هذا عند العقل من قبيل الواجبات . فكما^(١١) يوجب العقل أنه يجب أن يكون الله عليماً قديراً متصفاً بصفات الكمال . كذلك أدرك وجوب مراعاة الله تعالى للمصالح وللمفاسد . فهذا محل النزاع . اهـ .

(١) في ش ، إلا إذا أصبحت . وفي ز ع ب ض ، إذ الأوصاف .

(٢) في ش ع ، ولا . وفي ز ، وأن .

(٣) في ش ، المحرام .

(٤) في ش ، كان .

(٥) في ش ، المفاسد .

(٦) في ش ، زمن تحصيل .

(٧) انظر ، نهاية السؤل ١ / ٥٥ . شرح تنقيح الفصول ص ٩٠ .

(٨) في ش ، لأنه .

(٩) في ش ، منهم .

(١٠) في ز ع ض ، تقول .

(١١) في ش ، فكل ما .

(١٢) في ش ، عليا .

(١٣) انظر ، حاشية البناني ١ / ٥٦ . المستصفى ١ / ٥٧ . شرح تنقيح الفصول ص ٩٠ .

ومن قواعد القائلين ، بأنه ^(١) « لا حاكم إلا الله تعالى » ، أن حُسنَ الفعل وقبحه ليسا لذاتِ الفعل ، ولا لأمرٍ داخلٍ في ذاته ^(٢) ، ولا خارج ^(٣) لازمٍ لذاته ، حتى يحكمَ العقلُ بحسنِ الفعلِ أو قبحه ، بناءً على تحقق ^(٤) ما به من ^(٥) الحُسن والقبح ^(٦) .

والحنفية . وإن لم يَجعلوا العقلَ حاكماً صريحاً ، فقد قالوا ، حُسنُ بعض الأشياء وقبحها لا يتوقفُ على الشرع ، بمعنى أن العقلَ يحكمُ في بعض الأشياء بأنها مناهةٌ للثواب والعقاب ، وإن لم يأتِ نبيٌّ ولا كتاب ^(٧) .

وبعض تلك الأحكام بديهي ^(٨) ، وبعضها كسبي ^(٩) ، (ولا يردُ الشرعُ

(١) ساقطة من ش ز .

(٢) كالزوجية للأربعة (فوائح الرحموت ١ / ٣١) .

(٣) في ب ع ض ، لخارج .

(٤) في ش ، تحقيق .

(٥) ساقطة من ز ع ب ض .

(٦) انظر ، الإحكام للآمدي ١ / ٧٩ ، مختصر ابن الحاجب وشرحه ١ / ٢٠٢ ، شرح البدخشي

١ / ١٤٤ ، المتخول ص ٨ ، كتاب الأربعين ص ٢٤٦ ، الإرشاد ص ٢٥٨ .

(٧) يقول محمد بن نظام الدين الأنصاري الحنفي ، إن العقلَ معرفٌ لبعض الأحكام الإلهية . سواء

ورد به الشرع أم لا . وهذا مأثور عن أكابر مشايخنا أيضاً . وقال أيضاً ، من الحنفية من قال ،

إن العقل قد يستقل في إدراك بعض أحكامه تعالى . (فوائح الرحموت ، له ، ١ / ٢٥) وقال

بعض الحنفية ، إن الحسن والقبح عقليان . ولكن لا يوجبان حكماً (تيسير التحرير ٢ / ١٥٣)

ونظروا ، كشف الأسرار ٤ / ٣٣١ ، المعتمد على ابن الحاجب ١ / ٢٠١ . وهذا مارجحه ابن القيم

وقال ، لا تلازم بينهما (مدارج السالكين ١ / ٢٣٦) .

(٨) في ش ، بديهي .

(٩) يقول الآمدي . تقلد عن القائلين بالحسن والقبح العقليين ، فما يدرك بالعقل ، منه بديهي .

كحسن العلم والإيمان . وقبح الجهل والكفران . ومنه نظري . كحسن الصدق للضر . وقبح

الكذب النافع . (غاية اللرام في علم الكلام ص ٢٢٤) .

بما يخالف ما يُعرفُ ببداهة^(١) العقول وضرورياتها^(٢) .
 قال القاضي والحلواني^(٣) وغيرهما ، ما يُعرفُ ببداهة^(٤) العقول
 وضرورياتها^(٥) كالتوحيد وشكر النعم وقبح الظلم - لا يجوز أن يردَّ الشرعُ
 بخلافه ، وما يُعرفُ بتوليد العقل استنباطاً أو استدلالاً فلا يمتنع أن يردَّ
 بخلافه^(٦) .

ومعناه لأبي الخطاب ، فإنه قال ، ما ثبت بالعقل ينقسم قسمين^(٧) ،

- فما كان منه واجباً لعينه - كشكر النعم والإنصاف وقبح الظلم - فلا
 يصح أن يردَّ الشرعُ بخلاف ذلك .
 - وما كان واجباً لعلّة^(٨) أو دليل ، مثل : الأعيان المنتفع بها التي فيها
 الخلاف ، فيصح أن يرتفع الدليل والعلّة ، فيرتفع^(٩) ذلك الحكم ، وهذا غيرُ

(١) في ز ش ض ، ببداهة . (كذا) .

(٢) في ز ع ب ض ، وضرورياتها .

(٣) هو محمد بن علي بن محمد بن عثمان ، أبو الفتح ، الفقيه الزاهد ، كان من فقهاء الحنابلة ببغداد ، وكان مشهوراً بالورع والدين المتين وكثرة العبادة ، له كتاب « كفاية للبتني » في الفقه ، ومصنف في أصول الفقه في مجلدين ، و « مختصر العبادات » ولد سنة ٤٣٩ هـ وتوفي سنة ٥٠٥ هـ .

(٤) انظر ، ذيل طبقات الحنابلة ١ / ١٠٦ ، طبقات الحنابلة ٢ / ٢٥٧ ، للدخل إلى منهج

أحمد ص ٣١٠ .

(٥) في ز ش ب ض ، ببداهة . (كذا) .

(٦) في ز ع ب ض ، وضرورياتها .

(٧) انظر ، للسودة ص ٤٧٦ - ٤٧٧ ، مدارج السالكين ١ / ٣٣٩ وما بعدها .

(٨) في ش ز ، قسمان .

(٩) في ش ز ع ، وجب .

(١٠) في ش ، ويرتفع .

ممتنع، كفروع الدين كلها، تثبت بأدلة، ثم تتسح الأدلة، فيرتفع الحكم^(١).

وقال، وقد قيل، إن الشرع يرد بما لا يقتضيه العقل إذا كان العقل لا يحيله، كتكليف ما لا يطاق^(٢)، وإن الله سبحانه وتعالى يريد جميع أفعال العباد، حسننها وقبيحها، ويماقبهم على القبيح وغير ذلك. (والحسن) شرعاً (والقبيح شرعاً، ما أمر به) الله سبحانه وتعالى، وهذا راجع للحسن، (وما نهى عنه) الله سبحانه وتعالى، وهذا راجع للقبيح^(٣).

قال ابن قاضي الجبل، إذا أمر الله سبحانه وتعالى بفعل، فهو حسن بالاتفاق، وإذا نهى عن فعل^(٤) فهو قبيح^(٥) بالاتفاق، ولكن حسنه وقبحه^(٦) إما أن ينشأ عن نفس الفعل والأمر والنهي، كما يقال، أو ينشأ^(٧)

(١) انظر: السودة ص ٤٨٣ - ٤٨٤.

(٢) ذهب جمهور الأصوليين إلى عدم اشتراط القدرة للتكليف، وأنه يجوز التكليف بالمحال، سواء كان محالاً لذاته أو محالاً لغيره. وقال بعضهم بشرط القدرة في التكليف، وأنه لا تكليف إلا بما يطاق. (انظر، حاشية البناي ١ / ٢٠٦، تيسير التحرير ٢ / ١٣٧، التوضيح على التنقيح ٢ / ٧٧، للتخول ص ٢٢، للسودة ص ٤٨٤). وسيأتي الكلام عن هذه المسألة تفصيلاً في بحث المحكوم فيه.

(٣) في ز، هذا.

(٤) انظر، الإحكام، الأمدي ١ / ٧٩، التوضيح على التنقيح ٢ / ١٠٤، غاية المرام ص ٢٣٤، الإرشاد ص ٢٥٩.

(٥) في زع ض، قبيح.

(٦) في ز ب، لكن.

(٧) في ش، إنما.

(٨) في ش، و.

عن تعلق الأمر والنهي^(١) ، أو من المجموع .

فالأول : قولٌ للمتزلة ، ولهذا لا يجوز نسخُ العبادة قبل دخول وقتها^(٢) .

والثاني : قولُ الأشعري ومن وافقه من الطوائف^(٣) .

والثالث : أن ذلك قد ينشأ عن الأمرين ، فتارةً يأمرُ بالفعل لحكمة تنشأ من نفس الأمر ، دونَ للأمر به ، وهو^(٤) الذي يجوزُ نَسْخُهُ قبلَ التمكن من الفعل^(٥) ، كنسخ الصلاة ليلةَ المعراج إلى خمس^(٦) ، وكما نُسِخَ أمرُ إبراهيم عليه السلام بذبح ولده ، وتارةً لحكمة تنشأ من^(٧) الفعل نفسه ، وتارةً لحكمة من الفعل حصلت بالأمر^(٨) .

(و) الحسن (عرفاً) أي في عرفِ الشرع (ما لفاعله فِعْلُهُ) أي أن يفعلهُ ، (وعكسه) أي ، والقبيحُ في عرفِ الشرع ما ليس لفاعله^(٩) أن يفعلهُ^(١٠) .

(١) فالحسن حسن لأن الشارع أمر به . والقبيح قبيح لأن الشارع نهى عنه .

(٢) لأن الأمر بالصلاة - مثلاً - حسن لذاته . فلا يصح عندهم بطلان الحسن بذاته . لأن ما بالذات لا يتغير ولا يبطل ولا يختلف من وقت لوقت (فوائح الرحموت ١ / ٢٧) .

(٣) يقول الأمدي - بناء على تحسين الشرع وتبقيقه - : ولهذا صح القول بنسخ الشرائع . ولو كان القضاء فيه بالحسن أو القبح على شيء ما لذاته ونفسه . لا لنفس الخطاب . لما تصور أن يختلف ذلك باختلاف الأمم والأعصار . (غاية اللرام في علم الكلام ص ٢٣٦) .

(٤) في ع ب ض ، وهذا .

(٥) انظر ، غاية اللرام ص ٣٥٨ .

(٦) في ش ، حسن .

(٧) في ب ض ، عليه الصلاة والسلام .

(٨) في ش ز ، عن .

(٩) في ز ، من الأمر .

(١٠) في ش د ع ض ، لفاعل .

(١١) انظر ، السودة ص ٥٧٧ ، الإحكام ، الأمدي ١ / ٨٠ . للمتمد ١ / ٣٦٥ .

(ولا يُوصَفُ فعلٌ غير مُكَلَّفٍ) من صغير ومجنون (بحسن ولا قبح) ، لأنه ليس بواجب ولا محظور^(١) .

(وشكر المُنعم) سبحانه وتعالى ، وهو عبارة عن استعمال^(٢) جميع مآئع الله تعالى به على العبد ، من القوى والأعضاء الظاهرة والباطنة ، للمدركة والحركة ، فيما خلقه الله تعالى لأجله^(٣) . كاستعمال النظر في مشاهدة مصنوعاته وآثار رحمته ، ليستدل على صانعها ، وكذا السمع وغيره .

(ومعرفة تعالى) وهي^(٤) عبارة عن معرفة وجود ذاته بصفات الكمال^(٥) فيما يزل ولا يزال ، دون معرفة حقيقة ذاته وصفاته ، لاستحالة ذلك عقلاً عند الأكثرين .

(وهي) أي معرفته جل وعلا (أول واجب لنفسه) على المكلف بالنظر في الوجود والموجود^(٦) .

(١) في ز ، ولم .

(٢) إن فعل غير المكلف ليس حسناً ولا قبيحاً بمعنى أن الحسن مألوف الله به ، والقبيح ما نهى الله عنه ، والصغير أو المجنون غير مكلف ، كما أن فعله لا يوصف بحسن ولا قبح بمعنى أن ما لفاعله فعله مع كونه متمكناً منه ، عالماً بحاله ، والقبيح عكسه ، لأن غير المكلف ليس عالماً بحاله ، ولا متمكناً من فعله ، فلا يوصف فعله بحسن ولا قبح ، كما لا يوصف فعل الصغير أو المجنون بالحسن والقبح بمعنى الثواب والعقاب ، لأن هؤلاء لا يكتب لهم ثواب ، ولا ينزل بهم عقاب . (انظر ، شرح العضد وحاشية الجرجاني ١ / ٢٠٠ . للمتمد ١ / ٣٦٥ - ٣٦٦ . التوضيح على التفتيح ٢ / ١٥٠) . وسيأتي كلام للصف في ذلك (ص ١٢٢) في فصل البياح .

(٣) في ش ، استعماله .

(٤) انظر ، التعريفات ص ٣٣ .

(٥) في ز ، هو .

(٦) في ز ، الكمالات .

(٧) اختلف العلماء في أول واجب على الإنسان ، فقال قوم ، أول واجب للمعرفة ، لأنه لا يتأتى الإتيان بشيء من الأمور على قصد الامتثال . والانكشاف عن شيء من اللطائف على قصد

(وإجبان) أي شكرُ النَّعْمِ ومعرفته (شرعاً) أي بالشرع دون العقلي .
لما تَقَدَّمَ من أنَّ العقلَ لا يُوجِب ولا يُحرِّم ، وهذا منهجُ أهل السنة ^(٢) .
وقالت المعتزلة ، بالعقلي دون الشرع ^(٣) .

== الانزجار إلا بعد معرفة الأمر والتأهي . ولستدلوا بحديث مماذ رضى الله عنه عندما أرسله رسول الله ﷺ إلى اليمن وقال له ، فليكن أول ما تدعوههم إلى أن يوحدوا الله . . . وقال آخرون ، أول واجب النظر والاستدلال لأن المعرفة لا تتأتى إلا بهما . والنظر والاستدلال مقدمة الواجب فيجب . فيكون أول واجب النظر . وجمع بعضهم بين القولين بأن من قال أول واجب المعرفة أراد طلباً وتكليفاً . ومن قال النظر أو التقصد أراد امتثالاً . وخالف آخرون هذه الأقوال وقالوا إن المعرفة حصلت بالفطرة للأيات والأحاديث فيها . كل مولود يولد على الفطرة . . . انظر هذه الآراء ومناقشتها في ، (فتح الباري ١٣ / ٢٧٥ - ٢٧٥) . الشامل في أصول الدين ص ١٢٠ ، شرح الأصول الخمسة ص ٣٩ ، فوائح الرحموت ١ / ١١ ، الإرشاد للنجويني ص (٨) .

(١) مسألة شكر النعم فرع عن مسألة الحسن والقبح . ويبحث الأصوليون من أهل السنة هذه المسألة على التسليم جديلاً بالحسن والقبح العقليين ، مع أنه إذا بطل هذا الأصل لم يجب شكر النعم عقلاً . (انظر ، مناهج العقول للبدخشي ١ / ١١٧ ، الإحكام ، الأمدي ١ / ٨٧ ، شرح المضد ١ / ٢٦٦ ، حاشية البناني ١ / ٦٠ ، للسودة ص ١٧٣) .

(٢) قال الإسنوي ، شكر النعم ليس بواجب عقلاً . إذ لا تمذيب قبل الشرع لقوله تعالى ((وما كنا معذبين حتى ننبعث رسولاً)) [الإسراء / ١٥] . ولأنه لو وجب إما لفائدة للمشكور وهو منزله ، أو للاشكر في الدنيا ولقوله مشقة بلا حظ . أو في الآخرة ، ولا استقلال للعقل بها (نهاية السؤل ١ / ١١٧ وما بعدها) وتقل ابن مفلح عن أبي يعلى . . . أن معرفة الله لا تجب عقلاً ، وإنما تجب بالشرع . وهو بمنه الرسل (الفروع ٦ / ١٤٥) . ونظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ٨٧ ، الإحكام ابن حزم ٢ / ١١٥٣ ، إرشاد الفحول ص ٨ ، مناهج العقول ١ / ١١٧ ، شرح المضد وحواشيه ١ / ٢٣٧ ، تيسير التحرير ٢ / ٦٥ ، جمع الجوامع ١ / ٦٢ ، للمتصفي ١ / ٦١ ، للسودة ص ١٧٣ ، الشامل ١٥٥ ، ١١٩ .

(٣) يقول القاضي عبد الجبار ، إن سأل سائل فقال ، مألوف ماوجب الله عليك ؟ فقل النظر للودي إلى معرفة الله تعالى . لأنه تعالى لا يعرف بالضرورة ، فيجب أن يعرف بالتفكير والنظر (شرح الأصول الخمسة ص ٣٩) . ونظر ، فوائح الرحموت ١ / ١١ .

وعن الأشعرية أن وجوب معرفة الله تعالى بالعقل والشرع ، نقله
الشيرازي في كتاب « جامع الأنوار »^(١) لتوحيد الملك الجبار .

وعلم مما تقدم أن النظر والمعرفة لا يقمان ضرورة^(٢) ، قال في « شرح
التحرير » ، وهذا هو الصحيح ، وقلمه^(٣) ابن مفلح في « باب للرتد »^(٤) ،
وابن حمدان في « نهاية المتدكين » وغيرهما .

وقال^(٥) القاضي وغيره ، بل هما كسيان . اهـ .

وقال جمع من أصحابنا وغيرهم^(٦) ، إنهما يقمان ضرورة^(٧) ، فلا يتوصل
إليهما بأدلة^(٨) العقل ، وحمل^(٩) ذلك الشيخ تقي الدين على المعرفة^(١٠) الفطرية ،
كمعرفة إبليس ، لا للمعرفة الإيمانية .

قال ابن عقيل ، قال أهل الحق ، لا يتأتى أنه مطيع في نظره ، لأنه

(١) في ش ، الأنوار .

(٢) العلم الضروري هو العلم الذي يلزم نفس المخلوق لزوماً لا يمكنه معه الانفكاك عنه (فتاوى
ابن تيمية ١٣ / ٧٠) وانظر ، شرح الأصول الخمسة ٥١ وما بعدها ، الشامل للجويني ص ١١٥ ،
١١٩ .

(٣) في ش ، وقيد .

(٤) قال ابن مفلح ، « وللشهور في أصول الدين عن أصحابنا أن معرفة الله تعالى وجبت شرعاً ،
نص عليه ، وقيل ، عقلاً ، وهي أول واجب لنفسه ، ويجب قبلها النظر لتوقفها عليه ، فهو أول
واجب لغيره ، ولا يقمان ضرورة ، وقيل ، بلى (الفروع ١٨٦ / ٦) .

(٥) في ش ، فقال ، وفي د ز ع ض ، وقاله .

(٦) منهم أبو القاسم البلخي (انظر ، شرح الأصول الخمسة ص ٥٢ ، ٥٧) .

(٧) انظر بيان هذا القول ومناقشته في (شرح الأصول الخمسة ص ٥٧) .

(٨) في ش ، بأدلة .

(٩) في ز ش ، حمل .

(١٠) في ز ش ، على العقل والمعرفة .

لا تصح طاعة من لا يعرف ، ولا معرفة من^(١) لم ينظر^(٢) .

(و) اختلف ، هل بين شكر النعم ومعرفة تعالى فرق من جهة العقل ، أم لا ؟

هـ (في قول) لا فرق بينهما عقلاً قال الرازي ، لا فرق بين الشكر ومعرفة الله تعالى عقلاً ، فمن أوجب الشكر عقلاً أوجب المعرفة ، ومن لا فلا ، قال الجويني ، هو عندهم من النظريات ، لا من الضروريات ، قال الأزمني^(٣) في «الحاصل» ، هما متلازمان^(٤) .

والقول الثاني ، أن الشكر فرع للمعرفة ، وهو قول للمتزلة ومن وافقهم^(٥) ، لأن الشكر عندهم إتيان النفس بفعل المستحبات العقلية^(٦) ، كالنظر إلى مصنوعاته ، والسمع إلى الآيات ، والذهن إلى فهم معانيها^(٧) ، فمفهوم منزك وجوب الشكر عقلي للبرهان الكلي^(٨) العقلي ، ومخالفوه

(١) في ع ب ض ، لن .

(٢) انظر ، شرح الأصول الخمسة ص ٨٧ .

(٣) في ش ز و .

(٤) هو محمد بن حسين بن عبد الله الأزمني ، الفقيه الأصولي القاضى ، كان من أكبر تلامذة الإمام فخر الدين الرازي ، واختصر «الحصول» ، وسماه «الحاصل» وكانت له شهرة وثروة ووجاهة ، وكان متواضعاً ، استوطن بغداد ، ودرس بالمدرسة الأشرفية ، توفي في بغداد سنة ٦٥٦ هـ وقيل ٦٥٣ هـ . (انظر ، طبقات الشافعية ، الإنشوي ٤٥١ / ١ ، كشف الظنون ٢ / ١٦١٥ ، معجم المؤلفين ٩ / ٢٤٤) .

(٥) انظر ، مناهج العقول ١ / ١٥٢ وما بعدها ، الشامل في أصول الدين ص ١٢٠ .

(٦) انظر ، الأحكام ، الأمدي ٨٧ / ١ ، مناهج العقول ١ / ١٥٢ ، شرح الأصول الخمسة ص ٨٧ .

(٧) معنى الشكر عندهم ، اجتنب الاستحيات العقلية ، والإتيان بالمستحبات العقلية (نهاية السؤل ١ / ١٥٠) .

(٨) في ض ، مضاهها .

(٩) ساقطة من ز ع ب ض .

يقولون ، مَذْرُوكُهُ السَّمْعُ لَا الْعَقْلُ^(١) .

(وفعله تعالى) وَتَقَلَّسَ (وأمره لا لعلّة ولا لحكمة^(٢) في قول) اختاره
الكثير من أصحابنا وبعض المالكية ، والشافعية^(٣) ، وقالة الظاهرية^(٤) ،
والأشعرية والجهمية^(٥) .

والقول الثاني ، أنّهما لعلّة وحكمة . اختاره الطوفي والشيخ تقي
الدين^(٦) وابن القيم^(٧) ، وابن قاضي الجبل . وحكاه عن إجماع السلف ، وهو
مذهب الشيعة والمعتزلة ، لكن للمعتزلة تقول^(٨) بوجوب الصلاح ، ولم في

(١) انظر ، منهاج العقول ١ / ١٤٨ .

(٢) هذه للسالة فرع عن الاختلاف في الحسن والقبح . وهي جواب لاعتراض المعتزلة على رد أهل السنة عليهم . بأن شكر النعم لا يجب عقلاً . لأنه لو وجب لوجب إما لفائدة للمشكور وهو منزه . أو للشارك في الدنيا وأنه مشقة بلا حظ . أو في الآخرة ولا استقلال للعقل بها . فاعترض للمعتزلة على هذا الدليل بأنه ينطبق على الأحكام الشرعية . فأجاب أهل السنة بأن أعمال الله تعالى غير معطلة بالأغراض والفائدة . لكن أحكام الله تعالى جاءت لرعاية مصالح العباد تفضلاً وإحساناً . لا إيجاباً كما يقول للمعتزلة (انظر ، نهاية السؤل ١ / ١٤٧ ، ١٥٠ ، منهاج العقول ١ / ١٥٠ وما بعدها . للتصفي ١ / ٥٨ ، مقالات الإسلاميين ١ / ٢٩٢) . وفي زع ض ، حكمة .

(٣) نقل الإنسي الشافعي منهجه فقال ، إنّ منعبنا أنه لا يجب تحليل أحكام الله تعالى . وأفعاله بالأغراض . فله بحكم المالكية أن يوجب ماشاء على من شاء من غير فائدة ومنفعة أصلاً (نهاية السؤل ١ / ١٥٢) وانظر ، غاية اللرام ص ٢٢٤ ، نهاية الاقدام ص ٣٦٧ ، الأربعين ص ٢٤٩ .

(٤) انظر ، ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان . لابن حزم ص ٤٧ ، الإحكام . لابن حزم ٧ / ١١٢٦ ، ١١٢٦ ، ١١٢٦ ، ١١٢٦ .

(٥) انظر ، نهاية السؤل ١ / ١٥٢ ، مدارج السالكين ١ / ٩١ . مجموعة الرسائل والمسائل ٥ / ١١٥ . غاية اللرام ص ٢٢٤ ، للسودة ص ٦٥ .

(٦) مجموعة الرسائل والمسائل ٥ / ١١٩ ، للسودة ص ٦٣ . منهاج السنة ١ / ٣٤ .

(٧) مدارج السالكين ١ / ٩٧ ، ٢٤٢ ، إعلام اللوقين ٢ / ٥٢ .

(٨) في زع ب ش ، لا تقول .

الأصلح قولان^(١).

والمخالفون لهم يقولون بالتعليل . لا على منهج المعتزلة .

وجوزت طائفة الأمرين^(٢) . قال الشيخ تقي الدين ، لأهلي السنة في تعليل^(٣) أفعال الله تعالى وأحكامه قولان ، والأكثرُونَ على التعليل^(٤) .

والحكمة ، هل هي منفصلة عن الرب تعالى ، لا تقوم به ، أو قائمة [به]^(٥) . مع ثبوت الحكم المنفصلة أيضاً ؟ لهم فيه قولان ، وهل تتسلسل^(٦) الحكم ، أو لا تتسلسل^(٧) ؟ أو تتسلسل في المستقبل دون الماضي ؟ فيه أقوال^(٨) .

احتج المشتبُونَ للحكمة والعلية بقوله تعالى ، ﴿ من أجل ذلك كُتِبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَآئِيلَ ﴾^(٩) ، وقوله تعالى ، ﴿ كَيْلًا يَكُونُ ثَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾^(١٠) ، وقوله تعالى ، ﴿ وما جعلنا القِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا

(١) قال الجويني ، القول في الصلاح والأصلح ، اختلف مذاهب البغداديين والبصريين من المعتزلة في عقود هذا الباب . واضطربت آراؤهم (الإرشاد ص ٢٨٧) وانظر عرض الفكرة ومناقشتها في (غاية المرام ص ٢٢٤ ، ٢٢٨ . نهاية الإقnam ص ٤٠٤ وما بعدها) .

(٢) في ع ، طائفة منهم .

(٣) في ش ، فقال .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) منهاج السنة ٢ / ٢٣٩ مطبعة للنهي . وانظر ، ألمع ص ٥٥ ، للواقعات ٢ / ٣ ط صبيح ، شرح تقيع النصول ص ٤٠٦ . منهاج السنة ١ / ٣٥ (منه طبعة بولاق . وكذلك في جميع مائتيه) إلا إذا قعدناها بطبعة للنهي التي فيها إنيافات وزيادات عند التحقيق) .

(٦) من منهاج السنة .

(٧) (٨) في ش ض ، يتسلسل .

(٩) منهاج السنة ٢ / ٣٣٩ مطبعة للنهي .

(١٠) الآية ٣٢ من المائدة .

(١١) الآية ٧ من الحشر .

لَنَعْلَمَ ﴿١١﴾ ، ونظائرهما .

ولأنَّه سبحانه وتعالى حكيمٌ ، شَرَعَ الأحكامَ لحكمةٍ ومصلحةٍ . لقوله تعالى ، ﴿ وما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ ^(١٢) ، والإجماعُ ^(١٣) وإقَعٌ على اشتغال الأفعال على الحكمِ والمصالحِ ، إما وجوباً كقولِ للمتزلة ^(١٤) ، وإما ^(١٥) جوازاً كقولِ أهلِ السنة ^(١٦) ، فيفعلُ ما يريدُ بحكمته ^(١٧) .

واحتج النافونُ بوجوه :

(١) الآية ١٤٣ من البقرة .

(٢) الآية ١٧ من الأنبياء .

(٣) الإجماع المقصود هنا إجماع أهل السنة والمتزلة القائلين بإيجاب الحكمة والعلة . وليس الإجماع الشرعي . لأنه سبق ذكر الاختلاف في هذا الموضوع في الصفحة السابقة .

(٤) انظر بحث رعاية الأصل عند للمتزلة ومناقشته في (غاية اللرام ص ٢٢٨ . الإرشاد ص ٢٨٧ . نهاية الاقدام ص ٤٠٤ وما بعدها) .

(٥) في ش ، أو .

(٦) انظر ، مجموعة الرسائل والمسائل ١٣٦ / ٥ ، ١٣٢ . غاية اللرام ص ٢٢٤ ، ٣٣٦ . فتاوى ابن تيمية ٩٦ / ١٣ .

(٧) قال البيضاوي ، إيجاب الشرع لا يستعني فائدة . . . لكن نص في القياس على أن الاستفراء دال على أن الله سبحانه وتعالى شرع أحكامه لصالح العباد تفضلاً وإحساناً . وهذا يقتضي أن الله تعالى لا يفعل إلا لحكمة ، وإن كان على سبيل التفضل (نهاية السؤل ١٠٠ / ١) . وقال ابن القيم ، « إن الشريعة مبناه وأصلها على الحكم ومصالح العباد في المأثم والمعاد . وهي عدل كلها ، ورحمة كلها ، وحكمة كلها . فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور . وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن الصلحة إلى الفسدة . وعن الحكمة إلى العبث . فليست من الشريعة . وإن أدخلت فيها بالتأويل ، فالشريعة عدل الله بين عباده . ورحمته بين خلقه . وظله في أرضه . وحكمته البالغة عليه وعلى صدق رسله ﷺ أتم دلاله وأصدقها » (إعلام الموقعين ١٤ / ٣) وقال ابن تيمية ، إن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها ، وتطهير المفسد وتخليها (الفتاوى ٢٠ / ٤٨) . ونظر . شرح تنقيح الفصول ص ٩١ . للوافقات ٣ / ٢ . للتمند ٨٨٧ / ٢ . مدارج السالكين ٩٨ / ١ . ٢٤٢ . ضوابط الصلحة في الشريعة الإسلامية ص ٧٣ . للسودة ص ٦٤ . منهاج السنة ٣٥ / ١ . فتاوى ابن تيمية ٩٦ / ١٣ .

أحدها ، ما^(١) قال الرازي ، إنَّ العلة إنَّ كانت قديمةً لزم من قديمها قَدَمُ الفعل ، وهو محالٌ ، وإنَّ كانت مُخَدَّثَةً افتقرت إلى علةٍ أخرى ، ولزم التسلسل^(٢) ؛ وهو مرادٌ للشيخ^(٣) بقولهم ، كلُّ شيءٍ صَنَعَهُ ، ولا علةَ لَصْنِهِ^(٤) .

وأجيبُ بأنَّ قوله ، « لو كانت قديمةً لزم قَدَمُ الفعل » - غيرُ مُسَلَّم ، إذ لا يلزمُ من قديمها قَدَمُ للعلول ، كالإرادة قديمةً ، ومتعلِّقها حادثٌ ، ولو كانت حادثةً لم تفتقرْ إلى علةٍ أخرى ، وإنَّما يلزمُ لو قيل ، كلُّ حادثٍ مفتقرٌ إلى علةٍ ، وهم لم يقولوا ذلك ، بل قالوا ، يفعلُ لحكمةٍ ، فإنه لا يلزمُ من كونِ الأول مراداً لغيره كونُ الثاني كذلك^(٥) ، وإنَّ كان الثاني [محدثاً]^(٦) لم يجب أن يكونَ الأول كذلك فلا يتسلسل^(٧) .

الوجهُ الثاني من أوجهِ النفاة ، أنَّ كلَّ مَنْ فَعَلَ فعلاً^(٨) لأجلِ تحصيلِ مصلحةٍ^(٩) ، أو دفعِ مفسدةٍ^(١٠) ، فإنَّ كانَ تحصيلُ تلك المصلحةِ أولى له من عدمِ

(١) ساقطة من ش .

(٢) انظر ، منهاج السنة ١ / ٣٥ .

(٣) في كتاب الأربعين ، مشايخ الأصول .

(٤) الأربعين ص ٢٥٠ ، وانظر ، الإحكام ، ابن حزم ٢ / ١١٤٨ ، مجموعة الرسائل والمسائل ٥ / ١١٦ .

الشامل في أصول الدين ص ٦٧٨ .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) في جميع النسخ محبوباً ، وهو خطأ .

(٧) قال ابن تيمية ، والجواب عن التسلسل أن يقال هذا تسلسل في الحوادث المستقبلية ، لا في الحوادث للماضية ، فإنه إذا فعل فعلاً لحكمة كانت الحكمة حاصلةً بهد الفعل ، فإذا كانت تلك الحكمة يطلب منها حكمة أخرى بعدما كان تسلسلاً في المستقبل . . . والتسلسل في المستقبل جائز عند جماهير المسلمين وغيرهم من أهل اللل . . . (منهاج السنة ١ / ٣٥) .

(٨) ساقطة من ش ز .

(٩) في ش ز ، مسألة .

(١٠) في الأربعين ، لدفع ، والنص منقول حرفياً من الأربعين ص ٢٤٩ .

تحصيلها كان ذلك الفاعل قد استفاد بذلك الفعل تحصيل تلك الأولوية ، وكل من كان كذلك كان ناقصاً بذاته ، مُستَكْمِلاً بغيره ، وهو في حق الله سبحانه وتعالى مُحالٌ ، وإن كان تحصيلها وعدمه سواءً بالنسبة إليه ، فمع الاستواء لا يحصل الرجحان ، فامتنع الترجيح^(١) .

وأجيب بمنع الحصر ، وبالتنقض بالأنفال المتعدية ، كإيجاد العالم .

فإن قالوا بخُلُوه عن النَّقْصِ^(٢) .

قيل ، كنا في التعليل ، نمنع كونه ناقصاً في ذاته ، ومستكماً بغيره في ذاته أو "صفات ذاته"^(٣) ، بل اللازم حصول كمالٍ ناشئة من جهة الفعل ، ولا امتناع فيه^(٤) ، فإن كونه مُخْسِناً إلى للمكنات من جملة^(٥) صفات الكمال^(٦) ، وكذا الكمال في كونه خالقاً ورازقاً على منهب الأشعري .

الوجه الثالث من أوجه النفاة ، أنه لو قُفِلَ فعلاً لفرض ، فإن كان قادراً على تحصيله بدون ذلك الفعل ، كان توسطه عبثاً ، وإلا لزم العجز ، وهو مُمتنع .

(١) ساقطة من ش ز .

(٢) كُتِبَ في الأربعين ص ٢٤٩ - ٢٥٠ ، وانظر ، غاية اللرام ص ٢٢٦ ، مجموعة الرسائل والمسائل

٥ / ١١٥ ، منهاج السنة ١ / ٣٥ .

(٣) كنا في د ض ، وفي ش ز ع ب ، العلم .

(٤) في ز ب ض ، نقص ، وفي ع ، نقض .

(٥) في ب ض ، صفاته .

(٦) انظر ، مجموعة الرسائل والمسائل ٥ / ١١٢ .

(٧) في ش ز ، جهات .

(٨) انظر ، مجموعة الرسائل والمسائل ٥ / ١١٢ .

(٩) ساقطة من ش .

ولأن ذلك الغرض مشروط بتلك الوسيلة - لكنه باطل^(١) - لأن أكثر الأغراض إنما تحصل بعد انقضاء تلك الوسائل ، فيمتنع اشتراطه .

وأجيب^(٢) بأن إطلاق الغرض لا يجوز ، لما يوهمه عرفاً ، وليقتل عنه إلى لفظ العلة .

فيقال ، لا نسلم لزوم القبيح ، لأن العيب الخالي^(٣) عن الفائدة ، والقدرة على الفعل بدون توسط السبب^(٤) لا يقتضي عيب الفعل . وإلا لزم أن تكون الشرعيات عيباً ، لأن الله تعالى قادر على إيصال ما حصلت^(٥) لأجله من إيصال الثواب بدون توسطها .

وقولهم ، « إن لم يقدر على^(٦) تحصيله لزم العجز » ، ممنوع ، لأنه إنما يلزم لو أمكن تحصيل ما [شرع]^(٧) لأجله بدون الفعل ، وبأن إمكان^(٨) تحصيله بدون العجز قوّر .

(وعليه) ، أي على القول بنفي العلة (مجرد مشيئته) تعالى (مرجع)

(١) في ش ز ، لكونه .

(٢) انظر الأربعين ص ٢٥٠ ، وفي ز ش د ، باطلاً .

(٣) في ع ز ب ض ، أجيب .

(٤) في ع ب ض ، توهمه .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) أي ، هو الخالي .

(٧) في ش ، النسب .

(٨) لعلها ، ما شرعت .

(٩) في ب ، عن .

(١٠) في ش ، تسليمه .

(١١) إضافة يقتضيها السياق .

(١٢) في ع ض ، ولأن .

لا إيجاد فعلي^(١) ماشاءه .^(٢) فإذا شاء^(٣) سبحانه وتعالى شيئاً من الأشياء ترجّح بمجرد تلك الإشاءة^(٤) .

ويقولون ، علل الشرع أمارات محضة^(٥) .

وبعضهم يقول ، بالمناسبة ثبت الحكم ، عندها لا بها^(٦) .

وقال أبو الخطاب وابن المني^(٧) والشيخ الموفق والغزالي^(٨) ، بقول الشارع جعل الوصف المناسب موجباً لحسن الفعل وقبحه ، لا^(٩) أنه كان حسناً وقبيحاً قبله ، كما يقول المشتبون .

(وهي) أي " مشيئة الله " سبحانه وتعالى (وإرادته ليستا بمعنى مَحْيِيَّة

(١) في ش ، الفعل .

(٢) ساقطة من ب . وفي ش ز ، فإن شاء .

(٣) انظر ، فواتح الرحموت ١ / ٣٤ .

(٤) هذا القول لنفاة التعليل الذين ينكرون تعليل الأحكام . ثم يقولون بالقياس القائم على العلة . فنفروا العلة بما سبق لأعلاه . للتوفيق بين منذهب بنهي التعليل . وبين إقرارهم بالقياس وعلمته . وأن الله تعالى شرع أحكامه لتحقيق مصالح عباده . (انظر ، ضوابط للصحة ص ٩٠ . كشف الأسرار ٣ / ٣٦٧) .

(٥) سيأتي تفصيل الكلام عن العلة وأنواعها في آخر الكتاب في فصل القياس .

(٦) هو نصر بن قتيان بن نضر . أبو الفتح . النهرواني ثم البغدادي . الفقيه الزاهد . المعروف بابن المني . أحد الأعلام . وفقه العراق . وشيخ الحنابلة على الإطلاق . ولد سنة ٥٠١ هـ . وصرف همته طول عمره للفقهاء أصولاً وفروعاً . ودرس وأفتى نحو سبعين سنة . قال الموفق ، « شيخنا أبو الفتح كان رجلاً صالحاً حسن النية والتعليم . وكانت له بركة في التعليم . وكان ورعاً زاهداً متعبداً على منهاج السلف » . توفي سنة ٥٨٣ هـ . انظر ترجمته مطولة في (ذيل طبقات الحنابلة ١ / ٣٥٨ ، شذرات الذهب ٤ / ٣٦٦) .

(٧) المستصفى ٢ / ٣٢٠ .

(٨) في ش ، إلا .

٣٠٠ ، ز ع ب ض ، ومشيئته .

ورضاه وسخطيه وبُغضه^(١) . فيحب ويكره ما أمر به فقط ، وخلق كل شيء بمشيئته تعالى^(٢) فيكون ما يشاء^(٣) لمشيئته ، وإن كان قد لا يحب^(٤) . وهذا مذهب أئمة السلف من الفقهاء^(٥) وللحديثين والصوفية والنظار وابن كلاب^(٦) .
 وذهبت المعتزلة والقدرية والأشعرية وأكثر أصحابه ، ومن وافقهم من المالكية والشافعية ، ومن أصحابنا كابن حنبلان في « نهاية المبتدئين » إلى أن الكل بمعنى واحد^(٨) .

ثم قالت المعتزلة ، هو لا يحب الكفر والفسق والعصيان فلا يشاؤه ، وأنه يكون بلا مشيئته^(٩) .
 وقالت الجهمية ، بل هو يشاء ذلك ، فهو يحبّه ويرضاه^(١٠) .

(١) هذه المسألة للرد على نفاة التعليل والحكمة الذين يقولون بنقض المشيئة . وأن الأحكام هي متعلق المشيئة والإرادة والأمر والنهي . دون اشتراط العلة والحكمة . (انظر ، مدارج السالكين ٢٤٢ / ١) .

(٢) ساقطة من ز ع ب ض .

(٣) في ع ، شاء .

(٤) ساقطة من ع ب ض .

(٥) قال تعالى ، ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ [الزمر / ٧] .

(٦) في ش ، للفقهاء من السلف .

(٧) انظر ، أصول الرسخي ٨٢ / ١ ، للسودة ص ٦٣ ، الفصل في اللال والنحل ٢ / ٣ ، نهاية الاقدام ص ٢٥٦ ، الأربعين ص ٢٤٤ ، منهاج السنة ٢ / ٣٤ .

(٨) انظر ، فتح الباري ١٣ / ٣٤٥ ، فتاوى ابن تيمية ٣ / ٣٧ .

(٩) في ش ، والكفر .

(١٠) قالت المعتزلة ، إن الإرادة توافق الأمر . وكل ما أمر الله به فقد أراحه . وكل ما نهى عنه فقد كرهه (الأربعين ص ٢٤٤) وانظر ، نهاية الاقدام ص ٢٥٤ ، ٢٥٨ .

(١١) يقول ابن القيم ، إن الحكمة ترجع عندهم إلى مطابقة العلم الأزلي لمطلوبه . والإرادة الأزلية لمرادها : والقدرة لمتصورها . فإذا انفصل بالنسبة إلى المشيئة والارادة مستوية . ثم ينقل عنهم .

الكوكب النير (٣)

وأبو الحسن وأكثر أصحابه وافقوا هؤلاء^(١).

وذكر أبو المعالي الجويني ، أنَّ أبا الحسن أول من خالف السلف في هذه المسألة ، وأما سلف الأمة وأئمتها ، وأكابر الفقه والحديث والتصوف ، وكثير من طوائف النظائر ، كالكلابية والكرامية ، وغيرهم ، فيفرون بين هذا وهذا ، ويقولون ، إنَّ الله تعالى يحب الإيمان والعمل الصالح ، ويرضى به ، كما يأمر به ، ولا يرضى بالكفر والفسوق والعصيان ، ولا يحبّه ، كما لا يأمر به ، وإن كان قد يشاؤه^(٢).

ولهذا كان حملة الشرع من السلف والخلف متفقين على أنه لو خلف لينفعلن واجباً أو مستحباً ، كضاه دين تصديق وقته^(٣) ، أو عبادة تصديق وقته^(٤) ، وقال ، إن شاء الله ، ثم لم يفعله^(٥) ، لم يحنث ، وهذا يبطل قول القدريّة .

ولو قال ، إنَّ كان الله يحب ذلك ويرضاه فإنه يحنث ، كما لو قال ، إنَّ كان يندب إلى ذلك ويرغب فيه ، أو يأمر به أمر إيجاب أو استحباب . قال البغوي في « تفسيره » ، عند قوله سبحانه وتعالى ، ﴿ سيقول الذين

== أن إرادة الرب هي عين محبته ورضاه . فكل ما شاءه فقد أحبه ورضيه (مدارج السالكين ٢٢٨ / ١) . ولانظر ، مجموعة الرسائل والمسائل ١٢٧ / ٥ . جواب أهل العلم والإيمان ص ١٠٠ . الأربعين ص ٢٤٤ .

(١) قالوا ، للحجة هي الإرادة نفسها ، وكذلك الرضا والاصطفاء ، وهو سبحانه يريد الكفر ويرضاه (جواب أهل العلم والإيمان ص ١٠٩) .

(٢) انظر ، مدارج السالكين ٢٤٢ / ١ . مجموعة الرسائل والمسائل وللأسئلة ١٢٧ / ٥ . أصول السرخسي ٨٧ / ١ . منهاج السنة ٢٥ / ١ . نهاية الاقدام ص ٢٨٨ . وفي زع ب ض ، شاهده .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) في ش ، يفعل .

(٥) في ش ، « سيقول السناه » [البقرة / ١٤٢] . « سيقول .

أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ، ولا آبائنا ، ولا حرمنا من شيء ﴿١١﴾ ،
 « والرُّدُّ عليهم في ذلك أَنَّ أَمَرَ اللَّهِ تعالى بمَعزِلٍ عن مَشِئَتِهِ وإِرَادَتِهِ ، فَإِنَّهُ
 مَرِيدٌ لَجَمِيعِ الْكَائِنَاتِ غَيْرَ أَمَرٍ بِجَمِيعِ ١٢ ما يُرِيدُ ، وعلى العبد أن ١٣ يَتَّبِعَ
 أَمْرَهُ ، وليس له أن يَتَمَلَّقَ بِمَشِئَتِهِ ، فَإِنْ بِمَشِئَتِهِ ، لَا تَكُونُ عِزًّا لِأَحَدٍ ١٤ » .

وقال في سورة التَّغَايُنِ ، عند قوله تعالى ، ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ ، فَمِنْكُمْ
 كَافِرٌ ، وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ١٥ ﴾ ، « وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِيهِ ، أَنَّ اللَّهَ سبحانه خَلَقَ
 الْكَافِرَ ، وَكَفَرَهُ فَعَلَّ لَهُ وَكَسَبَ ١٦ ، وَخَلَقَ الْمُؤْمِنَ ، وَإِيْمَانُهُ فَعَلَّ لَهُ وَكَسَبَ ،
 فَلكل واحد من الفريقين كَسَبٌ واختيَارٌ ، وكَسَبُهُ واختيَارُهُ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ
 تعالى ومَشِئَتِهِ ١٨ » . اهـ .

ثم اعلم أَنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ سبحانه وتعالى في كتابه نوعان ،

فَوُجْعٌ بِمَعْنَى اللَّشِئَةِ لما خَلَقَ ، نحو قوله تعالى ، ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ
 يَفْعِلَ فِي شَيْءٍ يَفْعَلْ صَدْرُهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَلِيلًا حَرَجًا ،
 كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ ١٩ ﴾ .

وفَوُجْعٌ بِمَعْنَى مَحَبَّتِهِ وِرْضَاهُ لما أَمَرَ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَخْلُقْهُ ، نحو قوله
 تعالى ، ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ، وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ٢٠ ﴾ ، وقوله تعالى ،

(١١) الآية ١٤٨ من الأنعام .

(١٢) في ش ، ما يريد على أن .

(١٣) معالم التنزيل ٢ / ١٩٧ . وانظر ، نهاية الاقدام ص ٢٥٧ . الأسماء والصفات للبيهقي ص ٧٣ .

(١٤) الآية ٢ من سورة التغاين .

(١٥) كذا في تفسير البغوي ، وفي ش ز ه ومن جملة . وفي ج ب ض ، من جملة .

(١٦) في ش ز ، كسب .

(١٧) في ش ، تقرير .

(١٨) تفسير البغوي ، ٧ / ٧٣ .

(١٩) الآية ١٢٥ من الأنعام .

(٢٠) الآية ٨٥ من البقرة .

﴿ما يريد الله ليجعل عليكم﴾^(١) من حرج ، ولكن يريد ليطهركم . وليسنم نعمته عليكم لعلكم تشكرون﴾^(٢) . في أي كثيرة .

وبهذا يفصل النزاع في مسألة الأمر ، هل هو مستلزم للإرادة أم لا ؟^(٣) .
فإن القدرة تزعم أنه مستلزم للمشيئة ، فيكون قد شاء المأمور به^(٤) .
و [لو] لم يكن^(٥) .

والجهمية قالوا ، إنه غير مستلزم لشيء من الإرادة ، ولا محبة^(٦) له ، ولا رضاه به ، إلا إذا وقع ، فإنه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن^(٧) .

(فائدة)

(الأعيان)^(٨) للتعف بها^(٩) ، (والعقود المنتفع بها قبل) (ورود) (الشرع)

(١) في ش ض ، عليكم في الدين .

(٢) الآية ٦ من المائدة .

(٣) في ش ، أو .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) قالت المعتزلة ، كل أمر بالشيء فهو مرید له . والرب تعالى أمر عباده بالطاعة فهو مرید لها .

(نهاية الاقدام ص ٢٥٤) .

(٦) في ش ز ، ولا محبة .

(٧) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ، إن الإرادة نوعان إرادة الخلق وإرادة الأمر ، فإرادة الأمر أن

يريد من المأمور فعل مأمور به . وإرادة الخلق أن يريد هو خلق ما يحدثه من أفعال العباد

وغيرها . والأمر مستلزم للإرادة الأولى دون الثانية . والله تعالى أمر الكافر بما أراه منه بهذا

الاعتبار ، وهو ما يحبه ويرضاه . ونهاه عن العصية التي لم يردّها منه . أي لم يحبها ولم

يرضها بهذا الاعتبار ، فإنه لا يرضى لمعباده الكفر ، ولا يحب الفساد ، وإرادة الخلق هي المشيئة

للمستلزمة لوقوع المراد ، فهذه الإرادة لا تتعلق إلا بالوجود ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن . . .

(منهاج السنة ٢ / ٢٤) ، وانظر مبحث الإرادة في (الأريظين ص ١٤٥ وما بعدها ، نهاية الأقدام

ص ٢٢٨ وما بعدها ، الأسماء والصفات ص ١٦٠ وما بعدها) .

(٨) في ش ع ب ض ، الأعيان والمعاملات .

(٩) في ش ب ع ، بهما .

بحكيمها^(١) . (إِنْ) فَرَضَ أَنَّهُ (خَلَا وَقَتَّ عَنْهُ) أَي عَنْ الشَّرْعِ . مع أَنَّ الصحيحَ ، أَنَّهُ لَمْ يَخْلُ وَقَتَّ مِنْ شَرَعٍ . قَالَ الْقَاضِي . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَا خَلَقَ آدَمَ قَالَ لَهُ ، ﴿ لَسَكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ، وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ، وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ ﴾^(٢) . أَمَرَهُمَا وَنَهَاغَهُمَا عَقِبَ خَلْقِهِمَا . فَكَذَلِكَ كُلُّ زَمَانٍ^(٣) .

قَالَ الْجَزْرِيُّ^(٤) ، لَمْ تَخْلُ الْأُمَمُ^(٥) مِنْ حُجَّةٍ^(٦) . وَاحْتِجَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ، ﴿ أَيُحْسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴾^(٧) . وَالسُّدَى ، الَّذِي لَا يُؤْمَرُ وَلَا

(١) هذا هو الفرع الثاني الذي يبحثه العلماء فرعاً عن الحسن والفتح على سبيل التنزل مع المعتزلة . قال الأسنوي ، لما أبطل الأصحاب قاعدة التحسين والتقيح المغلين . لزم من إبطالها إبطال وجوب شكر النعم عقلاً . وإبطال حكم الأفعال الاختيارية قبل البينة . (نهاية السؤل ١ / ١٠) وانظر ، شرح المضد على ابن الحاجب ١ / ٢١٦ .

(٢) في ز ع ب ض ، قَالَ .

(٣) الآية ٢٥ من البقرة ، وفي ش سقطت « رَغَدًا » . وفي ش ، حَيْشًا . وفي ع ب ض ، وَكَلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا .

(٤) انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩ - ١٠ . للسودة ص ٤٨٦ وما بعدها ، فوائد الرحموت ١ / ٤٩ ، تيسير التحرير ٢ / ١٧٢ ، حاشية البناني على جميع الجوامع ١ / ٦٢ .

(٥) هو أحمد بن نصر بن محمد . أبو الحسن الجزري . الزهري . البغدادي . من قدماء الحنابلة . وكان له قدم في المناظرة . ومعرفة في الأصول والفروع . ومن اختياراته ، أَنَّهُ لَا مَجَازَ فِي الْقُرْآنِ . وَيُجَوِّزُ تَخْصِيصَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ بِالْقِيَاسِ . وَأَنَّ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ . وَأَنَّ لِلنَّهْيِ نَجَسٌ . قَالَ عَنْهُ ابْنُ أَبِي عَمِلٍ فِي « طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ » ، « صَحِبَ الْجَمَاعَةَ مِنْ أَشْيَاخِنَا وَتَخَصَّصَ بِصَحْبَةِ أَبِي عَلِيٍّ النَّجَّادِ . وَكَانَتْ لَهُ حَلَقَةٌ فِي جَامِعِ الْقَصْرِ » . تَوَفَّى سَنَةَ ٢٨٠ هـ .

(٦) انظر ، طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ٢ / ١٧٢ . تاريخ بغداد ٥ / ٨٤ . الباب في تهذيب الأنساب

١ / ٣٥٤ . الْأَنْسَابُ لِلْمَعْمَرِيِّ ٥ / ٨٧ . وفي ش ، الْخَوَرِيُّ . وفي ز د ض ، الْخَزْرِيُّ .

(٧) ساقطة من ش . وانظر ، الروضة ص ٢٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٠ ، للسودة ص ٤٧٤ .

(٨) الآية ٣٦ من التيامة .

يُنْهَى^(١)، ويقول تعالى : ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا﴾^(٢) . ويقول تعالى : ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾^(٣) .

قال القاضي ، هذا ظاهر رواية عبد الله^(٤) فيما خَرَّجَهُ^(٥) في مجلسه^(٦) :
« الحمد لله الذي جعل في كلِّ زمانٍ فترة^(٧) من الرسل بقايا من أهل العلم » .

فأخبر أن كل زمانٍ فيه قومٌ من أهل العلم^(٨) .

(١) انظر ، تفسير ابن كثير ١٧٤ / ٧ ، تفسير الخازن ٧٨ / ٧ ، تفسير البغوي ٧٨ / ٧ .

(٢) الآية ٢٦ من النحل .

(٣) الآية ٢٤ من فاطر .

(٤) هو عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل ، أبو عبد الرحمن . كان إماماً بالحديث وعلمه . ومن أَرَوَى الناس عن أبيه ، ورتب مسند والده . وكان ثقةً فهاً ثباتاً صالحاً صادق اللهجة . كثير الحياء . مات سنة ٢٩٠ هـ ببغداد . انظر ترجمته في (طبقات الحنابلة ١ / ٨٠ ، شذرات الذهب ٢ / ٢٠٣ ، للمهجر الأحمدي ١ / ٢٠٦ ، طبقات الحفاظ ص ٢٨٨ ، الخلاصة ص ١٩٠ ، تذكرة الحفاظ ٢ / ٥٦٥ ، تاريخ بغداد ٩ / ٣٧٥ ، طبقات الفقهاء ، الشيرازي ص ١٦٩) .

(٥) أي عن أبيه الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى .

(٦) هكذا في ش ز د ع ب ض ، ولعل الصواب في محنته ، كما نقله البعلبي في « القواعد والفوائد الأصولية » (ص ١١٠) ، وانظر النص الكامل في كتاب « للدخل إلى منهج أحمد » (ص ٩) ولوله ، « الحمد لله الذي جعل في كل زمان بقايا من أهل العلم . . . » ، وجاء في كتاب الإمام أحمد « الرد على الجهمية والزنادقة » (ص ٢٠٥) ما يلي ، الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم » . وانظر ، للسودة ص ٤٨٦ .

(٧) ساقطة من ز ع .

(٨) ساقطة من ز ع ب .

(٩) ويتأكد هنا في الرسالة الخامسة ، لأن العلماء ورثة الأنبياء . ولقوله ﷺ : « لا تزال طائفة من أممي ظاهرة على الحق ، وفي رواية : قائمة على الحق . . . » رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه عن ثوبان ، ورواه البخاري ومسلم وأحمد عن معاوية » ، (انظر ، صحيح البخاري ١ / ٢٤ ، صحيح مسلم ٣ / ٥٢٣ ، سنن ابن ماجه ١ / ٤ ، سنن أبي داود ٣ / ٨ ، مسند أحمد ٩٣ / ٢ ، كشف الغطا ٢ / ٦٤) .

(أو بعده) أي بعد ورود الشرع^(١) (وخلا عن حكمها) .

قال أبو الخطاب : لو قدرنا خلؤ شرع عن حكم ، ماحكمها ؟

(أولا) أي أو لم يخل الشرع عن حكمها (وجهل) . قال القاضي ،
ويتصور فائدة المسألة فيمن نشأ بيرية . ولم يعرف شرعاً . وعنده فواكه
وأطعمة . وكذا قال أبو الخطاب .

(مباحة)^(٢) خبر لقوله ، « الأعيان » .

وبالإباحة قال أبو الحسن التميمي ، والقاضي أبو يعلى في مقدمة
« المجرد »^(٣) ، وأبو الفرج الشيرازي ، وأبو الخطاب ، والحنفية والظاهرية
وابن سريج وأبو حامد الروزي^(٤) وغيرهم ؛ لأن خلقها - لا

(١) ساقطة من ز ع ب ض .

(٢) يفرق كثير من العلماء بين حالة قبل ورود الشرع وحالة بعد ورود الشرع . ولم يعرف الحكم .
ولكل حالة عندهم حكم منفصل عن الآخر . بينما سؤى المصنف بين العاليتين وهو قول
البعض .

(٣) انظر ، الروضة ص ٢٢ . نهاية السؤل ١ / ١٥٤ . منہج العقول ١ / ١٥٨ . تيسير التحرير ١ / ١٧٢ .
التمهيد ص ٢٤ . مختصر الطوفي ص ٢٩ . السودة ص ٤٧٤ . للدخل إلى منہب أحمد ص ٦٤ .
الإحكام لابن حزم ٢ / ٨٧٦ . وانظر مناقشة القول بالإباحة قبل الشرع في (الإحكام . الأسي
١ / ٩٣ . نهاية السؤل ١ / ١٦٧ . المستصفى ١ / ٦٣ . مختصر الطوفي ص ٣٠) .

(٤) في ش ، خير .

(٥) للمجرد في الفقه الحنبلي . للقاضي أبي يعلى . (انظر طبقات الحنابلة ٢ / ٢٠٥) .

(٦) في ش ، وأبي .

(٨) هو أحمد بن بشر بن عامر . العلوي . القاضي . أحد أئمة الشافعية . خرج « مختصر المزني »
وصنف في الأصول ، وله كتاب « الجامع » أحاط فيه بالأصول والفروع . وكان معتمد الشافعية
في المشكلات والعقد . قال النووي ، « ويعرف بالقاضي أبي حامد » مات سنة ٣٧٢ هـ . ألف
في الأصول ، « الإشراف على الأصول » . وفي الفقه « الجليل الكبير » .

(انظر ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢ / ١٢ . شذرات الذهب ٢ / ٤٠ . وفيه الأعيان

لحكمة^(١) عبث، ولا حكمة إلا انتفاعنا بها. إذ هو خالٍ عن للفسدة^(٢).
كالشاهد^(٣). وقد قال الله تعالى، ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾^(٤).

قال القاضي، وأوماً إليه أحمد، حيث سئل عن قطع النخل؟ قال، لا بأس، لم نسمع في قطعه شيئاً^(٥).

وفي «الروضة» ما يقتضي أنه عرف بالسمع إباحتها قبله^(٦).
وقاله^(٧) بعضهم كما في الآيات والأخبار.

قال ابن قاضي الجبل وغيره، الأدلة الشرعية دلّت على الإباحة،
لقوله تعالى، ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾^(٨)، وقوله تعالى، ﴿قل،
من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق﴾^(٩).

== ٥٢ / ١. تهذيب الأسماء ٢ / ٢١١، للمصروع للنووي ١ / ١٤٥، طبقات الفقهاء الشافعية، للمعادي
ص ٧٦، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١١٤، الفتح المبين ١ / ١٩٩. وفي ش ز، أبو حامد
والريزي.

(١) في ش ز، بحكمة.

(٢) انظر: نهاية السؤل ١ / ١٦٠ وما بعدها، تيسير التحرير ٢ / ١٥٠، جمع الجوامع ١ / ٦٨، مختصر
الطوفي ص ٢٩، للسودة ص ٤٧٤، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٠٧. وفي ب ض، مفسدة.

(٣) الشاهد أي للشاهد المرئي الذي تراه العين أو تدركه الحواس. والفائب هو المغيب أو هو الغيب
الذي لا تدركه العين أو الحواس في الدنيا، ويستعمل العلماء قياس الفائب وصفاته، وهو الله
سبحانه وتعالى، على الشاهد وهو الإنسان وصفاته وأحواله.

(٤) الآية ٢٩ من البقرة.

(٥) انظر: القواعد والفوائد الأصولية ص ١٠٧، للسودة ص ١٧٤، ١٧٨.

(٦) الروضة ص ٢٢، وانظر، شرح تنقيح الفصول ص ٩٢.

(٧) في ش، قال.

(٨) في ع ب، كقوله.

(٩) الآية ٢٩ من البقرة. وفي ش، الآية ٩ من الحج، وهو خطأ.

(١٠) الآية ٣٢ من الأعراف. و «الطيبات من الرزق» غير موجودة في ز ع ب ض.

وقوله ^(١) « مِنْ أَعْظَمِ السُّلَمِينَ جُزْأً ، مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ . فَحَرَّمَ لِأَجْلِ مَسْأَلَتِهِ » ^(٢) . وقوله ^(٣) « مَا سَكَتَ عَنْهُ ، فَهُوَ عَفْوٌ » ^(٤) .
وعند ابن حامد . والقاضي في « المَعْدَّة » ^(٥) والحلواني . وبعض
الشافعية ^(٦) . والأبهرى ^(٨) من المالكية ، مُحَرَّمَةٌ ، لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ
بغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَحَرَّمَ كَالشَّاهِدِ ^(٩) .

(١) في ش ، وقال .

(٢) في ش ، سئل .

(٣) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وأحمد عن سعد مرفوعاً بلفظ « أعظم » أو « إن أعظم » .
(انظر ، صحيح البخاري بحاشية السندي ٢٥٨ / ٤ ، صحيح مسلم ١٨٣٦ / ٤ ، سنن أبي داود
٢٨٢ / ٤ ، الفتح الكبير ٣٩٢ / ١ ، مسند أحمد ١ / ١٧٩) .

(٤) في ز ع ب ض ، فهو كاعفاء عنه .

(٥) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه . وهو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سئل عن السمن والجبن
والفراء . فقال ، الحلال ما لحل الله في كتابه . والحرام ما حرم الله في كتابه . وما سكت عنه
فهو مما عفي عنه « وفي رواية » وما سكت عنه فهو عفو « . (انظر ، سنن أبي داود ٤٨٥ / ٣ ،
تحفة الأحوذى بشرح الترمذي ٣٩٦ / ٥ ، سنن ابن ماجه ١١٧٧ / ٢) .

(٦) في ش ، « المعدة » .

(٧) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة . (انظر ، نهاية السؤل ١ / ١٥٥ . جمع الجوامع ١ / ٦٨ .
السودة ص ٤٧٤) .

(٨) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح بن عمر ، التميمي الأبهرى . أبو بكر . انتهت
إليه رئاسة المالكية في بغداد في عصره . وكان من أئمة الثراء . وكان ورعاً زاهياً ثقة يتصبر
مجالس العلم . ومن مؤلفاته ، « كتاب في الأصول » و « إجماع أهل المدينة » و « الرد على
الزمني » و « إثبات حكم الثقافة » و « فضل المدينة على مكة » توفي سنة ٣٧٥ هـ ببغداد .
(انظر ، الديباج الذهب ٢ / ٢٠٦ . شرات الذهب ٢ / ٨٥ ، الفتح للبين ١ / ٢٠٨ ، تهذيب
الأسماء واللفات ٣ / ٢٧٣ . شجرة النور ص ٩١) .

(٩) الشاهد أي العبد للخلق . والتائب هو الله سبحانه وتعالى . فكما لا يجوز التصرف في ملك
الإنسان الذي يعبر عنه بالشاهد بغير إذنه ، لا يجوز التصرف والانتفاع فيما يخلقه الله تعالى
بغير إذنه . انظر تفصيل ذلك مع الأكلة في (الروضة ص ٢٢ ، نهاية السؤل ١ / ١١٤) مناهج

ثم على القول بالتحريم ، يخرج من محل الخلاف^(١) على الصحيح عند العلماء - وحكي إجماعاً - ما يحتاج إليه^(٢) ، كتفنن وسد رمق ونحوه^(٣) .
وقول من قال بحرمة ذلك ساقط لا يعتد به^(٤) .

إذا تقرر هذا فقد نقل عن بعض العلماء أنه قال ، من لم يوافق للمعتزلة في التحسين والتبجيل العقليين ، وقال بالإباحة أو الخطر ، فقد ناقض^(٥) .
فاحتاج من قال بأحد القولين إلى استناد إلى سبب غير ما استندت^(٦) إليه

== المقول ١ / ١٠٠ . شرح العضد وحواشي ١ / ٢٨ . جمع الجوامع ١ / ٦٨ . شرح تنقيح الفصول ص ٨٨ . للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٤ . للتصفي ١ / ٦٥ . للسودة ص ٤٧٤ .

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ب ، في .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) أي ونحو ذلك من الأفعال الاضطرارية التي تدعو الحاجة إليها ، ويترتب على تركها الهلاك أو الأذى الشديد . (انظر ، نهاية السؤل ١ / ١٥٥ . حاشية التفثازاني على شرح العضد ١ / ٢٨ . التمهيد ص ٢٤ . حاشية البناني ١ / ٦٥ . فواتح الرحموت ١ / ٥٠ . القواعد والفوائد الأصولية ص ١٠٩ . للسودة ص ٤٧٤ . ٤٧٦ . ٤٧٩ . للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٤) .

(٥) اقتصر المصنف على ذكر قولين في أفعال المباد قبل ورود الشرع . وهناك قول ثالث . وهو أنه لا حكم لها . إذ معنى الحكم الخطاب . ولا خطاب قبل ورود الشرع . وهو قول أبي الخطاب من الحنابلة والأشعرية وابن حزم الظاهري وأكثر أهل الحق . كما سماهم الأمدي . وقول رابع بالوقف . وهو قول أبي الحسن الأشعري وأبي بكر الصيرفي وأبي الحسن الجزري من الحنابلة . وقال الرازي والبيضاوي بعدم العلم . أما بعد ورود الشرع فهي على الإباحة . (انظر ، الإحكام . الأمدي ١ / ٩١ . ٩٤ . الروضة ص ٢٢ . نهاية السؤل ١ / ١٥٤ . ١٥٥ . ١٥٣ / ٢ . شرح البديهي ١ / ١٥٤ . شرح العضد ١ / ٢٨ . تيسير التحرير ٢ / ١٥٠ . ١٦٨ . التمهيد ص ٢٤ . جمع الجوامع ١ / ٦٢ . ٦٤ . للتصفي ١ / ٦٥ . فواتح الرحموت ١ / ٤٩ . مختصر الطوفي ص ٢٩ . الإحكام . ابن حزم ١ / ٤٧ . للسودة ص ٤٧٤ - ٤٧٥) .

(٦) في ش ، و .

(٧) أي ناقض نفسه . وفي ش ، ناقض .

(٨) في ش ، استند .

للمعتزلة . وهو ما أشير إليه بقوله ، (بالإلهام)^(١) .

قال الحلواني وغيره ، عرفنا الحظر والإباحة بالإلهام . كما ألهم أبو بكر^(٢) وعمر^(٣) رضي الله تعالى عنهما أشياء وزد الشرع بموافقتهما^(٤) .

(وهو ما يحرّك القلب بعلمه ، يطمئن) القلب (به) أي بذلك العلم

(١) لعل للصف يشير إلى كلام الشيخ تقي الدين بن تيمية . وهو ، اختلف جواب القاضي وغيره من أصحابنا في مسألة الأعيان . مع قولهم بأن العقل لا يحظر ولا يبيح . فقال القاضي وأبو الخطاب والحلواني ، إنما علمنا أن العقل لا يحظر ولا يبيح بالشرع . وخلافنا في هذه المسألة قبل ورود الشرع . ولا يستنع أن نقول قبل ورود الشرع ، إن العقل يحظر ويبيح إلى أن ورد الشرع فمنع ذلك . إذ ليس قبل ورود الشرع ما يمنع ذلك . قال الحلواني ، وأجاب بعض الناس عن ذلك بأننا علمنا ذلك عن طريق شرعي . وهو الإلهام من قبل الله لمباهه ... (للسودة ص ٤٧٧) . وانظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٩٢ .

(٢) هو الصحابي عبد الله بن عثمان بن عامر بن كعب القرظي التميمي . أبو بكر الصديق . ابن أبي قحافة . ولد بعد الفيل بستين وستة أشهر . صحب النبي ﷺ قبل البعثة . وسبق إلى الإسلام . واستمر معه طوال إقامته بمكة . ورافقه في الهجرة وفي الفار وللشاهد كلها . استخلفه رسول الله ﷺ في إمامة الصلاة . ورضيه المسلمون خليفة بعد وفاته ﷺ . حارب المرتدين . ومكن الإسلام في الجزيرة العربية . وهو من المبشرين بالجنة . مناقبه كثيرة رضي الله عنه . توفي سنة ١٣ هـ . (انظر ، الإصابة ٢ / ٢٤١ ، الاستيعاب ٤ / ١٧ . صفة الصفوة ١ / ٢٣٥ . تاريخ الخلفاء ص ٢٧ . تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٨١ . العقد الثمين ٥ / ٢٠٦) .

(٣) هو الفاروق ، عمر بن الخطاب بن نفيل . المصري . أبو حفص . ثاني الخلفاء الراشدين . وأحد فقهاء الصحابة . وأحد المبشرين بالجنة . أول من سمي بكبير المؤمنين ، وأول من دون الدواوين . وأول من اتخذ التاريخ . أسلم سنة ست من البعثة . وأمر الله به الإسلام ، وهاجر جهاراً ، روى ٥٢٩ حديثاً . وكان شديداً في الحق . ولد قبل البعثة بثلاثين سنة ، تولى الخلافة بعد أبي بكر . وفتح الله في أيامه عدة لمصار . واستشهد في آخر سنة ٢٣ هـ . مناقبه كثيرة (انظر ، الإصابة ٢ / ٥٨ . الاستيعاب ٢ / ٤٥٨ . صفة الصفوة ١ / ١٦٨ . العقد الثمين ١ / ٢٩١ . تاريخ الخلفاء ص ١٨ . تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٣) .

(٤) انظر ، للسودة ص ٤٧٧ . فتاوى ابن تيمية ١٣ / ٧٣ .

(٥) في ز د ع ، ويطمئن .

حتى (يدعو إلى العمل به^(١)) أي بالعلم الذي اطمأن به .
 (وهو) أي الإلهام (في قول ، طريق شرعي) .
 حكى القاضي أبو يعلى في الإلهام : - هل هو طريق شرعي ؟ - على
 قولين^(٢) .

وحكى في « جمع الجوامع » : « أن بعض الصوفية قال به^(٣) » .
 وقال^(٤) ابن السمعاني ، نقلاً عن أبي زيد الدبوسي^(٥) : « وخذه^(٦) أبو
 زيد^(٧) » ، « بأنه ماحزك القلب بعلم يدعوك إلى العمل به من غير استدلال
 ولا نظير في حجة^(٨) » .

وقال بعض الحنفية ، هو حجة بمنزلة الوحي للمسموع من رسول
 الله ﷺ ، واحتج له بقوله تعالى : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا

-
- (١) انظر تعريف الإلهام في حاشية البناني على جمع الجوامع ٢ / ٢٥٦ ، التعريفات ص ٢٥ .
 (٢) انظر تفصيل هذا البحث في (مدارج السالكين ١ / ٤٤ - ٥٠ ، للسودة ص ٤٧٨ ، فتاوى ابن
 تيمية ١٠ / ٧٦٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ١١ / ٦٥ - ٦٦ ، ١٣ / ٦٨ - ٧٠) .
 (٣) ساقطة من ش .
 (٤) جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٢٥٦ .
 قال الشريف الجرجاني ، وهو ليس بسجوة عند العلماء إلا عند الصوفية (التعريفات ص ٢٥) .
 (٥) في زع ، وقاله .
 (٦) هو القاضي عبد الله أو عبيد الله بن عمر بن عيسى ، أبو زيد الدبوسي ، من أكابر فقهاء
 الحنفية ، ويضرب به المثل في النظر واستخراج الحجج ، من مؤلفاته « تأسيس النظر » و
 « تقويم الأئمة » في أصول الفقه . و « تحديدأئمة الشرع » وكتاب « الأسرار » في الأصول
 والفروع ، توفي ببخارى سنة ٤٢٠ هـ .
 (٧) انظر ، شذرات الذهب ٣ / ٢٤٥ ، الفتح للمبين ١ / ٣٣٦ ، وفيات الأعيان ٢ / ٢٥١ ، تاج التراجم
 ص ٣٦ ، الفوائد البهية ص ١٧٩ .
 (٨) في ع ب ، حجته .

وتقواها^(١) ، أي عرفها بالإيقاع في القلب ، ويقول تعالى ، ﴿ فمن يرد الله أن يهديه ، يشرح صدره للإسلام ﴾^(٢) . ويقول ﷺ : « الإثم ما حاك في الصدر ، وإن أفتاك الناس وأفتوك^(٣) » . فقد جعل النبي ﷺ شهادة قلبه بلا حجة أولى من الفتوى^(٤)

والقول الثاني : أنه^(٥) خيال لا يجوز العمل به إلا عند فقد الحجج

كلها ، ولا حجة في شيء مما تقدم ، لأنه ليس المراد الإيقاع في القلب بلا دليل ، بل الهداية إلى الحق بالدليل ، كما قال علي^(٦) رضي الله تعالى عنه ،

(١) الآية ٧ - ٨ من الشمس .

(٢) الآية ١٢٥ من الأنعام .

(٣) رواه الإمام أحمد بروايات كثيرة . والترمذي والدارمي والطبراني وأبو نعيم وأبو يعلى ، عن وابصة ، بالفاظ مختلفة ، قال الهيثمي ، رجاله ثقات ، وأوله ، « البر ما لم تأت إليه النفس ، والإثم ... » (انظر ، تخريج أحاديث أصول البزوري ص ١٦٠ ، كشف الخفا ١ / ١٣٤ ، فيض التقدير ٣ / ٢٧٨ ، مسند أحمد ٤ / ١٨٢ ، ٢٢٨ ، جامع العلوم والحكم ص ٢٣٦ وما بعدها ، سنن الترمذي مع تحفة الأحوذي ٧ / ٦٤ ، سنن الدارمي ٢ / ٢٤٦) .

(٤) قال المناوي ، وذلك لأن على قلب المؤمن نوراً يتقد ، فلذا ورد عليه الحق التقي هو ونور القلب فامتزجا وانتلفا ، فاطمأن القلب وهش ، ولذا ورد عليه الباطل نفر نور القلب ولم يمازجه ، فاضطرب القلب . (فيض التقدير ٣ / ٢٧٨) وانظر ، فتاوى ابن تيمية ١٠ / ٤٧٩ ، ١٣ / ٦٨ .

(٥) في ز ، هو .

(٦) هو الإمام علي بن أبي طالب بن عبد المطلب ، أبو الحسن القرشي الهاشمي ، ابن عم رسول الله ﷺ ، وأول الناس إسلاماً ، ولد قبل البعثة بمشر سنوات ، وربى في حجر رسول الله ، شهد جميع المشاهد إلا تبوك . استخلفه الرسول ﷺ وقال له ، « أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة » . وكان اللواء بيده في معظم الغزوات ، اشتهر بالفروسة والشجاعة والفضاء ، وكان عالماً بالقرآن والفرائض والأحكام واللغة والشعر ، وتزوج فاطمة الزهراء ، وكان من أهل الثورى . وبايع عثمان رضي الله عنهما ، فلما قتل عثمان بايحه الناس سنة ٣٥ هـ . ولشاهد في رمضان سنة ٤٠ هـ ، مناقبه كثيرة . (انظر ، الإصابة ٢ / ٥٠٧ .

« إِنْ أَنْ يُؤْتِيَ اللَّهُ عَبْدًا فَهُمَا فِي كِتَابِهِ »^(٢) .



== الاستيعاب ٢ / ٢٦ . صفة الصفوة ١ / ٣٠٨ . أسد الغابة ٤ / ٩١ . تاريخ الخلفاء ص ١٦٦ . تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٢٤٤) .

(١) في ب ، من .

(٢) سئل الإمام علي رضي الله عنه ، هل خَصَّم رسول الله ﷺ بشيء دون الناس ؟ فقال ، لا . والذي فلق الحبة ، وبرأ النسمة . إلا فهما يؤتيه الله عبداً في كتابه . وما في هذه الصحيفة . وكان فيها العقل . وهو الديات . وفكالك الأسير . وأن لا يقتل مسلم بكافر . رواه البخاري والنسائي وأبو داود والترمذي وأحمد والدارمي عن أبي جحيفة . (انظر ، نيل الأوطار ٧ / ١٠ . صحيح البخاري بحاشية السدي ٤ / ١٩٤ . سنن النسائي ٨ / ٢١ . تحفة الأحوزي ٤ / ٦٨٨ . سنن أبي داود ٤ / ٢٥٢ . مسند أحمد ١ / ٧٩ . سنن الدارمي ٢ / ١٩٠) . ولنظر ، مدارج السالكين ١ / ٤١ .

(فَضْل)

(الْحُكْمُ الشرعي) في اصطلاح الفقهاء ، (مَدْلُولُ خطاب الشرع) .

قال الإمام أحمد رضي الله عنه ، الحكم الشرعي خطاب الشرع وقوله^(١) .

قال في « شرح التحرير » ، والظاهر أن الإمام أحمد أراد بزيادة ، « وقوله » على خطاب الشرع ، التأكيد ، من باب غطف العام على الخاص ، لأن كل خطاب قول ، وليس كل قول خطاباً . اهـ .

وشمل « مَدْلُولُ الخطاب » الأحكام الخمسة ، وللمعوم حين الخطاب^(٢) ، ودل على أن الحكم صفة الحاكم ، فنحو قوله تعالى ، ﴿ اقيم الصلاة ﴾^(٣) يُسمى باعتبار النظر إلى نفسه التي هي صفة لله تعالى إيجاباً ، ويُسمى بالنظر إلى ما تعلق به ، وهو فعل للكلف ، وجوباً ، فهما متحددان بالذات ، مختلفان بالاعتبار ، فترى العلماء تارة يُعرفون الإيجاب ، وتارة

(١) الحكم لغة ، للنوع والقضاء . يقال حكمت عليه بكذا أي منته من خلافه . وحكمت بين الناس قضيت بينهم وفصلت . ومنه الحكمة لأنها تمنع صاحبها عن أخلاق الأراذل والفساد . (انظر : للصبح للنير ١ / ٢٢٦ ، القاموس المحيط ٤ / ٩٩) .

(٢) هذا تعريفه عند علماء الأصول ، والأول تعريفه عند الفقهاء ، والسبب في اختلاف التعريفين أن علماء الأصول نظروا إليه من ناحية مصدره ، وهو الله تعالى ، فالحكم صفة له ، فقالوا ، إن الحكم خطاب . والفقهاء نظروا إليه من ناحية متعلقه ، وهو فعل للكلف ، فقالوا ، إن الحكم مَدْلُولُ الخطاب وأثره . (انظر : الإحكام ، الأمدي ١ / ٩٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٥٤) .

(٣) في ش ، الأسماء .

(٤) إن تعلق الخطاب بالمعوم هو تعلق معنوي ، بحيث إذا وجد بشروط التكليف يكون مأموراً ، لا تعلق تنجيزي بأن يكون حالة علمه مأموراً . (انظر : للحلي على جمع الجوامع ١ / ٧٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٦٠ ، تيسير التحرير ٢ / ١٢٦) .
(٥) الآية ٧٨ من الإسراء .

يعرفون الوجوب نظراً إلى الاعتبارين^(١).

وقال كثير من العلماء: إنَّ الحكم الشرعي خطابُه للمتعلِّق بفعل الكلف^(٢)، وهو قريب من الأول؛ إلا أنَّ هذا أصرح وأخص.
فـ «خطابُ» جنس، وهو مصدرُ خاطب، لكنَّ المراد^(٣) هنا المخاطبُ به، لا معنى للمصدر الذي هو توجيهُ الكلام لمخاطب^(٤)، فهو من إطلاق المصدر على اسم للفعل^(٥).

(١) وتارة يعرفون الواجب، وهو وصف لفعل الكلف الذي طلب الشارع فعله. وكذا الحرام أو المحرم، فهو وصف لفعل الكلف الذي طلب الشارع تركه. (انظر: نهاية السؤل ١/ ٥٢، ٥٥.
فوائح الرحموت ١/ ٥٩، تيسير التحرير ٢/ ١٣٤، شرح المضد على ابن الحاجب ١/ ٢٢٥، ٢٢٨).

(٢) هذا تعريف الفزالي (للمتصفى ١/ ٥٥) واعترض عليه العلماء بأنه غير مانع، لأنه يدخل فيه مثل قوله تعالى: «(والله خلقكم وما تعملون)» [الصفات ٩٦] فإنه داخل في الحد وليس يحكم. فزاد العلماء على التعريف قيداً يخصصه. ويخرج عنه ما دخل فيه. وهو قولهم: بالانقضاء أو التخيير أو الوضع. ليندفع النقض. فإنَّ قوله تعالى: «(والله خلقكم وما تعملون)» ليس فيه اقتضاء أو تخيير أو وضع، وإنما هو إخبار بحال. ولكن المضد دافع عن التعريف بأن الألفاظ للمستعمل في الحدود تعتبر فيها العيشية. وإن لم يصرح بها. فيصير للمنى، للمتعلق بأفعال المكلفين من حيث هم مكلفون، وقوله تعالى: «(والله خلقكم وما تعملون)» لم يتعلق به من حيث هو فعل الكلف. ولذلك عم الكلف وغيره. (انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٦٧، التمهيد ص ٥، فوائح الرحموت ١/ ٥٤، نهاية السؤل ١/ ٣٨، إرشاد الفحول ص ٦، شرح المضد على ابن الحاجب ١/ ٢٢٢، التمرينات ص ٩٧).

(٣) في ع ب ض، المراد به.

(٤) في ش، إلى مخاطب.

(٥) المخاطب به هو كلام الله تعالى، مع اختلاف العلماء في كون المراد الكلام النفسي الأزلي أم الألفاظ والحروف أم غيرها، فيه أقوال سيذكرها للمصنف فيما يمد في الجلد الثاني (وانظر، جمع الجوامع ١/ ٤٧، نهاية السؤل ١/ ٣٩، تيسير التحرير ٢/ ١٣١، كشف اصطلاحات الفنون ٢/ ٤٢).

وَخَرَجَ خُطَابُ غَيْرِ الشَّارِعِ ، إِذْ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلشَّارِعِ ^(١) .
وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ ، « التَّمَلُّقُ بِفِعْلِ الْكُلْفِ » خَمْسَةُ أَشْيَاءَ : الْخُطَابُ
لِلتَّمَلُّقِ بِذَاتِ اللَّهِ وَصِفَتِهِ وَفِعْلِهِ وَبِذَاتِ الْمُكَلَّفِينَ وَالْجَمَادِ ^(٢) .
فَالْأَوَّلُ : مَا تَمَلَّقَ بِذَاتِهِ ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ، ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ^(٣) ۖ

وَالثَّانِي : مَا تَمَلَّقَ بِصِفَتِهِ . نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ، ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ

الْقَيُّومُ ^(٤) ۖ .
الثَّالِثُ : مَا تَمَلَّقَ بِفِعْلِهِ . نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ، ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ

شَيْءٍ ^(٥) ۖ .
الرَّابِعُ : مَا تَمَلَّقَ بِذَاتِ الْمُكَلَّفِينَ ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ، ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ

صَوَّرْنَاكُمْ ^(٦) ۖ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى ، ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ^(٧) .

الْخَامِسُ : مَا تَمَلَّقَ بِالْجَمَادِ ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ، ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ

(١) خطاب الشرع إما أن يكون صريحاً ومباشراً بالقرآن الكريم . ولما أن يكون غير مباشر بأن يدل عليه دليل آخر كالسنة والإجماع والتقليد وغيرها . وهذه الأصول تكشف عن الخطاب الإلهي فقط (انظر ، فوائد الرحموت ١ / ٥٦ . نهاية السؤل ١ / ٣٩ ، المضد على ابن الحاجب ١ / ٢٣١) .

(٢) انظر ، المحلى على جمع الجوامع والبناني عليه ١ / ٥٠ ، نهاية السؤل ١ / ٤٠ ، تيسير التحرير ٢ / ١٢٩ .

(٣) الآية ١٨ من آل عمران .

(٤) الآية ٢ من آل عمران .

(٥) الآية ٦٢ من الزمر ، وفي ش . ((اللَّهُ رِيكُم . لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ)) الآية ١٠٢ من الأنعام .

(٦) الآية ١١ من الأعراف .

(٧) الآية ١٨٩ من الأعراف .

الجبَّال^(١) ، ونحوها .

وللرأى « بالمتعلق » الذي مِنْ شأنه أَنْ يتعلق ، من باب تسمية الشيء بما يؤول إليه^(٢) ، وإلا فيلزم^(٣) أنه قَبْلَ التعلُّق لا يَكُونُ حُكْمًا ، إذ التعلُّق حادثٌ عند الرازي وأتباعه^(٤) ، فيكون مجازاً ، ولا يضرُّ وقوعه في التعريف إذا دلَّت عليه القرائن عند الفزالي^(٥) والقراي^(٦) .

ولأن قيل ، إنَّ التعلُّق قديمٌ ، واختاره الرازي في القياس والسبكي^(٧) . أو قلنا ، له اعتباران^(٨) قَبْلَ وجوب التكليف وتبعده ، كما قاله جمعٌ منهم^(٩) . فلا مجاز في التعريف .

(١) الآية ٤٧ من الكهف .

(٢) أي إذا وجد مستجماً لشروط التكليف كان متملقاً به (حاشية البناني ٤٨ / ١ ، نهاية السؤل ٤٠ / ١) .

(٣) في ع ، فلا يلزم .

(٤) انظر ، فوائح الرحموت ٥٥ / ١ ، نهاية السؤل ٤٠ / ١ ، تيسير التحرير ١٣٦ / ٢ .

(٥) للمستصفي ١ / ١٦ ، ٥٥ .

(٦) شرح تنقيح الفصول ص ٩ ، ٦٨ .

(٧) جمع الجوامع ١ / ٧٧ .

(٨) في ز ، و .

(٩) في ش ، اعتبارات .

(١٠) إن تعلق الخطاب بفعل الكلف له اعتباران ، الاعتبار الأول قبل وجود الكلف ، فالتعلق معنوي ، أي إذا وجد الكلف مستجماً لشروط التكليف كان متملقاً به . وهذا التعلق قديم ، والاعتبار الثاني بعد وجود الكلف فالتعلق تنجيزي أي تعلق بالكلف بالفعل بعد وجوده . وهذا التعلق حادث ، قال البناني ، فللكلام للتعلق بفعل الكلف تعلقان صلوحى وتنجيزي ، والأول قديم ، والثاني حادث . بخلاف للتعلق بنات الله وصفاته فليس له إلا تعلق تنجيزي قديم (حاشية البناني ٤٨ / ١) .

والمراد بفعل الكلف الأعم^(١) من القول والاعتقاد^(٢)، لتدخل^(٣) عقائد
الدين والنيات في العبادات، والقصود^(٤) عند اعتبارها، ونحو ذلك.
وقلنا، «الكلف» بالإنفراد، ليشمل ما يتعلق بفعل الواحد^(٥)،
كخصائص النبي ﷺ، وكالحكم بشهادة خزيمة^(٦)، وإجزاء الفئاق^(٧) في
الأضحية لأبي بريدة^(٨)، وقد ثبت ذلك لزيد بن خالد الجهنى^(٩)، وعقبة بن

(١) الفعل لغة ما يقابل القول والاعتقاد والنية، وعرفاً، كل ما يصدر عن الكلف وتعلق به قهراً
من قول أو فعل أو اعتقاد أو نية (انظر، حاشية البناني ١/ ٤٩، نهاية السؤل ١/ ٤٠، تيسير
التحريض ٢/ ١٢٩).

(٢) في ش ز ب ض، الاعتبار، وكذلك في أصل ع، ولكنها صححت بالهامش ومن د.

(٣) في ش ز ب ض ع، ليدخل.

(٤) في د ز ع ب، المقصود.

(٥) انظر نهاية السؤل ١/ ٤١.

(٦) هو الصحابي خزيمة بن ثابت الأنصاري الأوسي، أبو عمارة، من السابقين الأولين للإسلام.
شهد بدرًا وما بعدها، استشهد بصفين بعد عمار رضي الله عنهما سنة ٣٧ هـ، وقد روى
الدارقطني أن النبي ﷺ جعل شهادته شهادة رجلين، وفي البخاري قال، وجنتنا مع
خزيمة بن ثابت الذي جعل النبي ﷺ شهادته بشهادتين، وروى أبو داود أن
النبي ﷺ ابتاع فرساً من أمراءي... وفيه فقال النبي ﷺ، من شهد له خزيمة فهو
حسبه. (انظر، الإصابة ١/ ٤٢٥، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٧٥، شذرات الذهب ١/ ٤٨،
سنن أبي داود ٣/ ٤٨، سنن النسائي ٧/ ٣٦٦، سنن البيهقي ٥/ ٤٦).

(٧) الفئاق، الأثني من ولد للمز قبل استكمالها الحول (للمصباح للنير ٢/ ٦٦٢، تهذيب اللغات
١/ ٤٦).

(٨) هو الصحابي هاني بن يزار الأنصاري، خال البراء بن عازب، شهد أبو بريدة بدرًا وما
بعدها، وروى عن النبي ﷺ، مات في أول خلافة معاوية بعد أن شهد مع علي حروبه
كلها، قيل سنة ٤١، ٤٢، ٤٥ هـ، وهو مشهور بكنيته، وخصوصيته أن رسول الله ﷺ قال
له، اذهبها، ولا تصلح ليغيرك، متفق عليه. (انظر، الإصابة ٤/ ٨، ٣/ ٥٩٦، تهذيب
الأسماء واللغات، ٢/ ١٧٨، نيل الأوطار ٥/ ١٣٨، مسند أحمد ٢/ ٤٦٦، صحيح البخاري
٣/ ٣٧، صحيح مسلم ٣/ ١٥٢).

(٩) هو الصحابي زيد بن خالد الجهنى، مختلف في كنيته، روى عن النبي ﷺ وعن

عامر الجهنّي^(١) . ذكره في « حياة الحيوان »^(٢) . والبرماوي .

ولمراء بالكلف البالغ العاقل الذاكِر^(٣) . غير الملجأ^(٤) . لا من تعلق به التكليف . وإلا لزم الدور . إذ لا يكون مكلفاً حتى يتعلق به^(٥) التكليف . ولا يتعلق التكليف إلا بمكلف^(٦) .

== الصحابة . شهد الحديبية . وكان معه لواء جهينة يوم الفتح . وحديثه في الصحيحين وغيرهما . مات سنة ٧٨ هـ بالمدينة . وله ٨٥ سنة . وقيل غير ذلك . (انظر . الإصابة ١ / ٥٦٥ . تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٢٠٣ . المعارف ص ٢٧٩ . شرات الذهب ١ / ٨٤ . مشاهير علماء الأمصار ص ٥٤) .

(١) هو الصحابي عقبة بن عامر الجهنّي . أبو حماد الأنصاري المشهور . وقيل في كنيته غير ذلك . روى عن النبي ﷺ . وروى عنه كثير من الصحابة . كان عالماً بالفرائض والفقه . ومن أحسن الناس صوتاً بالقرآن . وكان فصيح اللسان . شاعراً كتباً . شهد الفتوح مع رسول الله ﷺ . وكان هو البريد إلى عمر بفتح الشام . وسكن دمشق . وشهد صفين مع معاوية . وأمره بعد ذلك على مصر . وكان له فيها الخراج والصلاة . مات في خلافة معاوية على الصحيح سنة ٥٨ هـ بمصر . (انظر الإصابة ٢ / ٤٨٩ . الاستيعاب ٢ / ١٥٥ . تهذيب الأسماء ١ / ٣٣٦ . شرات الذهب ١ / ٦٤ . مشاهير علماء الأمصار ص ٥٥) .

(٢) حياة الحيوان الكبرى ٢ / ١٥٥ . للنعمري . محمد بن موسى بن عيسى . أبو البقاء الشافعي المصري . للتوفي سنة ٨٠٨ هـ . والخصوصية التي ثبتت لعقبة بن عامر وقيل لزيد بن خالد أن رسول الله ﷺ أعطاه غنماً يقسمها على أصحابه ضحايا فيبقي غنمهُ (ما بلغ سنة من المعز) فذكره لرسول الله ﷺ . فقال . ضح به أنت . رواه البخاري ومسلم . وفي رواية لهما قال . قسم رسول الله ﷺ فينا ضحايا فأصابني جذع . فقلت يا رسول الله . إنه أصابني جذع ؟ فقال . ضح به . (انظر . فتح الباري ١٠ / ٣ . ٧ . صحيح مسلم ٣ / ١٥٥٦) .

(٣) في ش . الذكر .

(٤) أي غير المكره . وهو الطائع المختار . قال البجلي . المكره للحمول كالألة غير مكلف (الفوائد والفوائد الأصولية ص ٣٩) .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) انظر . نهاية السؤل ١ / ٤٢ . تيسير التحرير ٢ / ٣٦ . الجلي على جمع الجوامع ١ / ٤٨) .

(والخطاب ، قولٌ يَفْهَمُ منه مَنْ سَمِعَهُ شيئاً مُفِيداً^(١) مطلقاً^(٢)) .

فالقول احتراز به عن الإشارات والحركات للفهمة .

وخرج بقيد « الفهم » من لا يَفْهَمُ كالصغير والمجنون ، إذ لا يتوجه إليه خطابٌ وقوله « مَنْ سَمِعَهُ » لِيَقُمَ المواجهة بالخطاب وغيره ، وليخرج النائم والمغمى عليه ونحوهما .

وخرج بقوله « مُفِيداً »^(٣) للهمل .

وقوله ، « مطلقاً » لِيَقُمَ حالة قصد إفهام السامع وعندها .

وقيل ، لا بد من قصد إفهامه . فعليه حيث لم يقصد إفهامه لا يسمى خطاباً^(٤) .

(وَيُسَمَّى به) أي الخطاب (الكلام في الأزل في قول) ذهب إليه الأشعري والتشيري^(٥) .

والذي ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقلاني والآمدني أنه لا يُسمى خطاباً ، لعدم المخاطب^(٦) حينئذ ، بخلاف تسميته في الأزل أمراً ونهياً ونحوهما^(٧) .

(١) في ش ، مقيداً .

(٢) انظر في تعريف الخطاب (الإحكام . الأمدي ١ / ٩٥ ، حاشية الجرجاني على المضد ١ / ٢٢١) .

(٣) في ش ز ، مقيداً .

(٤) انظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ٩٥ .

(٥) في ع ب ، بالخطاب .

(٦) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٦٩ .

(٧) الإحكام ، له ١ ص ٩٥ .

(٨) في ش ، للمخاطب في الأزل .

(٩) للخلاف في تسمية الكلام في الأزل خطاباً وعدم تسميته مبني على تفسير الخطاب . فمن قال ، إن الخطاب هو الكلام الذي يَفْهَمُ ، فيسميه خطاباً . ومن قال ، إنه الكلام الذي أُنْهَى ، لم يكن خطاباً . (حاشية البناني ١ / ٤٩) ويقول ابن عبد الشكور ، الخلاف لفظي (فواتح الرحموت

لأن مثله يقوم بذات التكلم بدون من^(١) يتعلق به ، كما يقال في الموصي^(٢)
أمر في وصيته ونهى .

(ثُمَّ إِنْ وَرَدَ) خطابُ الشرع (بطلبِ فعلٍ مع جُزْمٍ) أي قطعِ مقتضى
للموعيد على الترك (فإيجاباً) على المكلف ، نحو قوله تعالى ، ﴿ وَأَقِيمُوا
الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(٣) .

(أَوْ) وَرَدَ بطلبِ فعلٍ (لَا مَعَهُ) أي ليس معه جُزْمٌ (فَتَدْبُ) نحو
قوله تعالى ، ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾^(٤) ، وقوله تعالى ، ﴿ فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ
رُشْدًا فَادْعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ - فَإِذَا تَفَقَّهْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ ﴾^(٥) ،
﴿ وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﴾^(٦) ، ﴿ اسْتَأْذِنُوا ﴾^(٧) .

== شرح مسلم الثبوت ١ / ٥٦ (ويوضح ذلك الكمال بن الهمام بأن المانع من التسمية هو كون
المراد من الخطاب التنجيزي الشفاهي . فهذا ليس موجهاً في الأزل . أما لإرادة طلب الفعل ممن
سيوجد ويتبهاً لفهمه فيصح في الأزل من هذه الحيثية من الأزل ، ويوجه إلى المعلوم (تيسير
التحرير ٢ / ١٣١) وانظر ، نهاية السؤل ١ / ٣٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٧٠ .

(١) في ز ، ما .

(٢) في ش د ب ض ، الوصي .

(٣) الآية ٤٣ من البقرة .

(٤) الآية ٢٨٢ من البقرة .

(٥) الآية ٦ من النساء .

(٦) في ز ، وقوله .

(٧) هنا حُرِّفَ من حديث رواه ابن أبي شيبة والطبراني في الأوسط عن سليمان بن صُرْد مرفوعاً
بلفظ « استأذنوا » وتنظفوا ، وأوتروا فإن الله عز وجل يحب الوتر » . والحديث حسن لغيره .
قال الهيثمي ، فيه اسماعيل بن عمرو الجلي ، ضعفه أبو حاتم والدارقطني ، ووثقه ابن
حبان . وقد ورد الحديث بألفاظ أخرى . (انظر ، فيض القدير ١ / ٤٨٥ . كشف الغفا
١ / ١٣١ ، مجمع الزوائد ١ / ٣٣١ ، ٢ / ٩٧ وما بعدها) .

(أو) وردَ خطابُ الشرع^(١) (بطلبِ تركِ معه) أي مع جُزْم. أي قطع^(٢) مقتضى اللوعيد على الفعل (فتحريم) نحو قوله تعالى، ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾^(٣). وقوله تعالى، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا﴾^(٤).

(أو) وردَ بطلبِ تركِ (لا مَعَه) أي ليس معه جُزْم (فكراهة). كقوله ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوْءَهُ، ثُمَّ خَرَجَ عَامِداً إِلَى الْمَسْجِدِ، فَلَا يَشَبِّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ»^(٥)، فإنه في صلاة. رواه الترمذي^(٦) وابن ماجه^(٧).

(١) في ش ز، بالشرع.

(٢) في ز، يقطع.

(٣) الآية ١٣٠ من آل عمران.

(٤) الآية ٣٢ من الإسراء.

(٥) قال المناوي، أي ندباً، لما فيه من التشبه بالشيطان، أو لدلالته على ذلك، أو لكونه دالاً على تشبيك الأحوال والأموال (فيض القدير ٢٢٢ / ١).

(٦) تحفة الأحوذني بشرح الترمذي ٢ / ٣٩٤.

والترمذي هو محمد بن عيسى بن سُوْرَة السُّلَمي، أبو عيسى. الحافظ الضريع العلامة المشهور. أحد الأئمة في الحديث. ذكره ابن حبان في الثقات وقال: «كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر». صنف كتابه «الجامع» و«العلل» و«التواريخ» تصنيف رجل متقن. وكان يضرب به المثل في الحفظ. توفي سنة ٢٧٩ هـ. انظر في ترجمته (وفيات الأعيان ٣ / ٤٠٧). شذرات الذهب ٢ / ٧٦. نكت الهميان ص ٢٦٤. طبقات الحفاظ ص ٢٧٨. تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٣٣. الخلاصة ص ٣٥٥. ميزان الاعتدال ٣ / ٦٧٨).

(٧) سنن ابن ماجه ١ / ٢٥٤. وليس في رواية ابن ماجه: «فلا يشبك بين أصابعه».

وابن ماجه هو محمد بن يزيد بن ناجه القزويني، الحافظ الإمام أبو عبد الله الربيعي مولاهم. قال الخليلي، «ثقة كبير متقن عليه. محتج به» له مصنفات منها «السنن» و«التفسير» و«التاريخ» توفي سنة ٢٧٣ هـ. انظر ترجمته في (طبقات الحفاظ ص ٢٧٨. شذرات الذهب ٢ / ١١٤. طبقات للفرسين ٢ / ١٧٢. وفيات الأعيان ٢ / ٤٠٧). الخلاصة ص ٣٦٥. تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٣٦).

(أو) ورد خطاب^(١) الشرع^(٢) (بتخيير) بين الفعل والترك (غفابحة^(٣)) ، كقوله عَلَيْكَ . حين سئل عن الوضوء من لحوم الغنم ، « إن شئت فتوضأ ، وإن شئت فلا تتوضأ »^(٤) .

(وإلا) أي وإن لم يرد خطاب الشرع بشيء من هذه الصيغ الخمسة المتقدمة ، ووزر بنحو صحة^(٥) أو فساد ، أو نصب الشيء سبباً ، أو مانعاً أو شرطاً ، أو كون الفعل أداءً أو قضاءً ، أو رخصةً أو غزيمةً (فوضعي^(٦)) أي فيسمى خطاب الوضع^(٧) ، ويسمى الأول خطاب التكليف^(٨) .

(١) في ش ، خطاباً .

(٢) في ش ، للشرع .

(٣) انظر تقسيم الحكم التكليفي في (الروضة ص ١٦ ، للتصفي ١ / ٦٥ ، فوائح الرحموت ١ / ٦١ . نهاية السؤل ١ / ٤١ ، تيسير التحرير ٢ / ١٢٩ ، إرشاد الفحول ص ٦٠ ، مختصر ابن الحاجب وشرح العبد وحوليه ١ / ٢٢٥) .

(٤) رواه أحمد وأحمد ومسلم عن جابر بن سُرّة مرفوعاً أن رجلاً سأل ... (انظر : مسند أحمد ٨٦ / ٥ ، صحيح مسلم ١ / ٢٧٥ ، نيل الأوطار ١ / ٢٣٧) .

(٥) في ش ، إن .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) في ش ، سالحة .

(٨) انظر في الكلام عن الحكم الوضعي (الأحكام ، الأمدي ١ / ٩٦ ، التمهيد ص ٥٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٧٠ ، الروضة ص ٣٠ ، فوائح الرحموت ١ / ٥٧ ، تيسير التحرير ٢ / ١٢٨ ، إرشاد الفحول ص ٦ ، مختصر ابن الحاجب ١ / ٢٢٥) .

(٩) يشمل خطاب الوضع السبب والشرط والمانع والملة والصحة والفساد والأداء والقضاء والرخصة والغزيمة . ويسمى الحكم الوضعي ، والثلاثة الأولى تدخل فيه باتفاق الأصوليين . أما الباقي فاختلّفوا في دخولها وعدم دخولها فيه على أقوال ، كما سيأتي .

(١٠) يشمل خطاب التكليف الإيجاب والندب والتخيير والتحريم والكراهة ، ويسمى الحكم التكليفي . (انظر : إرشاد الفحول ص ٦) .

ولا تتقيد استفادة الأحكام من ضريح الأمر والنهي . بل تكون بنص .
أو إجماع أو قياس .

والنص إما أن يكون أمراً أو نهياً أو إنثناً ، أو خبراً بمعناها ، أو إخباراً
بالحكم ، نحو قوله تعالى ، ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾^(١) ، وقوله تعالى ، ﴿ إِنَّ
اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَلُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾^(٢) ، [وقوله ﴿ يَحْيَىٰ ﴾] ، « إِنَّ
اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُخَلِّفُوا بِأَبَائِكُمْ »^(٣) ، وقوله تعالى ، ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ
الْبَحْرِ ﴾^(٤) ، أو بذكر خاصة لأحد الأحكام ، كوعيد^(٥) على فعل شيء ، أو
تركه ، « أَوْعِدْ^(٦) عَلَىٰ فَعَلٍ شَيْءٍ أَوْ تَرَكِهِ^(٧) ، أو نحو ذلك .

وقد يجتمع خطاب التكليف^(٨) وخطاب الوضع في شيء واحد ، كالزنا ،

(١) الآية ٨٣ من البقرة .

(٢) الآية ٥٨ من النساء .

(٣) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك وأحمد والدارمي عن ابن
عمر مرفوعاً . ويحرم الحلف بالآباء لأن الحلف بالشئ يقتضي تعظيمه ، والمطعمة الحقيقية
إنما هي لله وحده . وتخصيص الآباء خرج على مقتضى العادة ، وإلا فحقيقة النهي عامة في
كل تعظيم لغير الله . (انظر ، صحيح البخاري ١٠٢ / ٤ ، صحيح مسلم بشرح النووي ١١٠ / ١١ ،
سنن أبي داود ٣ / ٣٠٣ ، سنن النسائي ٥ / ٧ ، تحفة الأحوذني بشرح الترمذي ٥ / ٣٢٢ ، سنن
ابن ماجه ١ / ٦٧٧ ، اللوطا ٢ / ٤٨٠ ، مسند أحمد ٧ / ٢ ، فيض القدير ٢ / ٣٩١ ، سنن الدارمي
٢ / ٨٥) .

(٤) الآية ٩٦ من المائدة .

(٥) في ز ، كوعيده .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) في ز ، وعده .

(٨) في جميع النسخ ش ز د ع ب ض ، الشرع ، وهو خطأ ، لأنه ذكر خطاب التكليف في مقابلة
خطاب الوضع ، وكلاهما يدخل في خطاب الشرع . وقد ذكر للصف في الصفحة التالية ، عندما
أراد التفصيل ، « وقد ينفرد خطاب الوضع » ثم قال ، « ولما انفرد خطاب التكليف » ، مما
يدل على أن المراد هنا في الأعلى ، خطاب التكليف .

فإنه حرام ، وسبب للحد^(١) .

وقد ينفرد خطاب الوضع ، كأوقات العبادات ، وكون الحيض مانعاً من الصلاة والصوم ونحوهما ، وكون البلوغ شرطاً للتكليف ، وحولان الحول شرطاً لوجوب الزكاة^(٢) .

وأما انفراد خطاب التكليف ، فقال في « شرح التنقيح » : لا يَنْصَوِّرُ ، لِهَذَا لا تكليف إلا له سَبَبٌ أو شَرْطٌ أو مانع^(٣) .

قال الطوفي في « شرحه » : هو أشبه بالصواب .

قال في « شرح التحرير » : وهو كما قال .

(و) الشيء^(٤) (للشكوك ليس بحكم) وهو الصحيح^(٥) ، قاله ابن عقيل .

والشاك لا مذهب له ،^(٦) والواقف له مذهب^(٧) ، لأنه يفتي به ، ويدعو إليه .

قال في « شرح التحرير » : وهذا المعمول به عند العلماء .
وقيل ، لا .

== قال القرافي ، « اعلم أن خطاب الوضع قد يجتمع مع خطاب التكليف ، وقد ينفرد كل واحد منها بنفسه » (الفروق / ١ / ١٦٣) .

(١) انظر ، الفروق / ١ / ١٦٣ .

(٢) في ش ، شرعاً .

(٣) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٠ - ٨١ ، الفروق / ١ / ١٦٣ .

(٤) شرح تنقيح الفصول ص ٨١ ، وقارن مقاله القرافي نفسه في (الفروق / ١ / ١٦٣) .

(٥) ساقطة من ع .

(٦) ساقطة من ز ب ض ، وفي ع ، والثنيء و .

(٧) نقل للمجدد بن تيمية عن الرازي أن للشكوك في وجوبه يخاف على تاركه بالمعقاب . وليس بواجب (للسودة ص ٥٧٥) .

(٨) في ز ع ب ض ، والوقف مذهب .

(فَضْل)

لما أنهى الكلام في تعريف الحكم وتقسيمه إلى خمسة^(١)، أخذ يُبين تعريف كل واحد منها، وما يتعلق به من المسائل والأحكام، فقال، (الواجب لغةً)، أي في اللفظة (الساقط والثابت) .

قال في « القاموس »، وَجِبَ يَجِبُ وَجِبَةً سَقَطَ، وَالشَّمْسُ وَجِبًا وَوُجُوبًا، غَابَتْ، وَالْوَجِبَةُ، السَّقَطَةُ مَعَ الْهَذَّةِ، أَوْ صَوْتُ السَّاقِطِ^(٢) وَقَالَ فِي « الْمَصْبَاحِ »، وَجِبَ الْحَقُّ وَالْبَيْعُ يَجِبُ وَجُوبًا وَوَجِبَةً، لَزِمَ وَثَبِتَ^(٣).

ومن أمثلة الثبوت [قَوْلُهُ] « سَأَلْتُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ »^(٤).
(و) أما الواجب (شرعاً)، أي في عرف الشرع فلم فيه حدود كثيرة، اقتصر منها في الأصل على ستة أوجه^(٥).

أحدها، وهو ما قال في « شرح التحرير »، أَنَّهُ أَوَّلَاهَا، (مَاذَمٌ شَرْعاً

(١) في نسخة ع. ب، انتهى.

(٢) ينقسم الحكم الشرعي إلى قسمين، تكليفي ووضعي. والحكم التكليفي ينقسم إلى خمسة أقسام. وهذا رأي جمهور العلماء. خلافاً للحنفية الذين يسمون الحكم التكليفي إلى سبعة أقسام. فيزيدون للفرض والمكروه تحريماً. (انظر، فوائد الرحموت ١/ ٥٨). وعبرة « إلى خمسة » ساقطة من ب.

(٣) القاموس المحيط ١/ ١٤١.

(٤) للمصباح للنير ٢/ ٣٠٣. وانظر المصباح، للجوهري ١/ ٢٣١ - ٢٣٢.

(٥) هذا جزء من دعاء الرسول ﷺ. رواه الحاكم عن ابن مسعود مرفوعاً، وللوجبات، جمع موجبة. وهي الكلمة التي أوجبت لقاتلها الرحمة من الله سبحانه وتعالى. (انظر، فيض التقدير ٢/ ١٣٦، الأذكار ص ٢٦).

(٦) ساقطة من ز ع ب ض.

تاركه قصداً مطلقاً) ، وهو للبيضاوي^(١) ، ونقله في «الحصول» عن ابن
الباقلاني ، وقال في «المنتخب»^(٢) ، إنه الصحيح من الرسوم ، لكن فيه نقص
وتغيير^(٣) ، وبيعه الطوفي في «مختصره» ، ولم يقل «قصداً»^(٤) .
فالتصيير بلفظ «مأذم» خير من التصيير بلفظ «ما يعاقب» ، لجواز
العفو عن تاركه^(٥) .

وقولنا «شروعاً» ، أي ماورد ثمه في كتاب الله سبحانه وتعالى ، أو سنة
رسوله ﷺ ، أو في إجماع الأمة ، ولأن الذم لا يثبت إلا بالشرع^(٦) ،
«خلاقاً لما»^(٧) قالته المعتزلة .

واحتز به عن اللندوب والمكروه والمباح ، لأنه لا ذم فيها^(٨) .
وقوله : «تاركه» ، احتز به عن الحرام ، فإنه لا يذم إلا فاعله^(٩) .

(١) منهاج الوصول . للبيضاوي ، مع شرحه للأسنوي ٥٢ / ١ .
(٢) هو «منتخب للحصول» في الأصول للنسب للرازي ، فخر الدين محمد بن عمر الرازي
الشافعي التوفي سنة ٦٠٦ هـ ، والأكثر أنه لبعض تلامذة الإمام الرازي وليس له ، (انظر ،
طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ٩٣ / ٨ ، إيضاح للكنون ٥٦٩ / ٢) .

(٣) التفسير في التعريف هو أن الإمام الرازي عبر في «الحصول» و «المنتخب» بقوله ، «على
بعض الوجوه» وبيعه صاحب التحصيل والشوكاني في إرشاد الفحول ص ٦ ، لكن صاحب
الحاصل أبدله بقوله ، «مطلقاً» فبيعه البيضاوي . (انظر ، نهاية السؤل ٥٧ / ١ ، السؤدة
ص ٥٧٦) ، وفي د ز ع ب ض ، تمير .

(٤) مختصر الطوفي ص ٢٩ .

(٥) انظر ، شرح الورقات ص ٢٣ .

(٦) انظر ، نهاية السؤل ٥٦ / ١ .

(٧) في ش ز د ، خلاف ما .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) انظر ، نهاية السؤل ٥٥ / ١ .

(١٠) انظر ، نهاية السؤل ٥٦ / ١ .

وقوله ، « قصداً » ، فيه تقديران^(١) موقوفان على مقدمة ، وهو أن التعريف إنما هو بالحيثية ، أي الذي بحيث لو ترك لَدُم تاركه ، إذ لو لم يكن بالحيثية لاقتضى أن كل واجب لا بد من حصول الذم على تركه ، وهو باطل^(٢) .

إذا علم ذلك فأحد التقديرين أنه إنما أتى بالقصد ، لأنه شرط لصحة هذه الحيثية ، إذ التارك لا على سبيل القصد لا يذم^(٣) .

الثاني ، أنه احتراز به عما إذا مضى من الوقت قدر فعل الصلاة ثم تركها بنوم أو نسيان ، وقد تمكن^(٤) ، ومع ذلك لم يذم شرعاً تاركها ، لأنه مائزتها قصداً ، فأتى بهذا القيد لإدخال^(٥) هنا الواجب في العبد ، ويصير به جامعاً^(٦) .

وقوله ، « مطلقاً » فيه تقديران أيضاً موقوفان على مقدمة ، وهي أن الإيجاب باعتبار الفاعل قد يكون على الكفاية ، وعلى العين ، وباعتبار للمفعول^(٧) قد يكون مخيراً كخصال الكفارة ، [وقد يكون مُحْتَمّاً كالصلاة أيضاً ، وباعتبار الوقت للمفعول فيه قد يكون مَوْسِعاً كالصلاة]^(٨) ، وقد

(١) في ش ب ع ض د ، تقريران ، وكذلك في الحالات التالية .

(٢) انظر ، نهاية السؤل ١ / ٥٦ .

(٣) انظر ، نهاية السؤل ١ / ٥٦ .

(٤) يقول الأنصوي ، لأن الصلاة تجب علينا بأول الوقت وجوباً موسعاً بشرط الإمكان ، وقد تمكن . (نهاية السؤل ١ / ٥٦) .

(٥) في ش ، لادخاله .

(٦) انظر ، نهاية السؤل ١ / ٥٦ . البخشى ١ / ٥٣ . شرح المضد على مختصر ابن الحاجب ، ٣٣٠ / ١ .

(٧) في ش ، المقول .

(٨) زيادة ضرورية من نهاية السؤل ١ / ٥٧ .

يكون مُضَيِّماً للصوم ، فإذا تَرَكَ الصَّلَاةَ في أول وقتها صَدَقَ أَنَّهُ تَرَكَ واجباً ، إذ الصَّلَاةُ تجبُ بأولِ الوقتِ ، ومع ذلك لا يُذَمُّ عليها ، إذا أتى بها في أثناء الوقت ، ويُذَمُّ إذا أَخَّرَها عن جميعه ، وإذا تَرَكَ إحدى^(١) خصال الكفارة فقد ترك ما يصدق عليه أنه لا ذمَّ فيه إذا أتى بغيره ، وإذا تَرَكَ صَلَاةَ جنازة فقد ترك ما صدق عليه أنه واجب عليه ، ولا يُذَمُّ عليه إذا فعله غيره^(٢) .

إذا عَلِمَ ذلك فأحذَ التقديرين أنْ قوله^(٣) ، « مطلقاً » عائِدُ إلى الذمِّ ، وذلك أَنَّهُ^(٤) قد تلخَّصَ أنْ الذمَّ على الواجب الموسعِ على المخيرِ وعلى الكفاية من وجهٍ دون وجهٍ ، والذمُّ على الواجبِ المضيِّقِ والمحتَمِّ والواجبِ على العين من كل وجهٍ ، فلذلك قال ، « مطلقاً » ليشمَلَ ذلك كله بشرطه ، ولو لم يذكر ذلك لوردَ عليه مَنْ تَرَكَ شيئاً من ذلك^(٥) .

والتقديرُ الثاني ، أنْ مطلقاً عائِدُ إلى الترك ، والتقديرُ ، تَرَكَ مطلقاً^(٦) ، ليدخلَ المخيرُ والموسعُ وفرضُ الكفاية ، فإنه إذا تَرَكَ فرضَ الكفاية لا يائِمُ ، وإنْ صدقَ أنه تركَ واجباً ، وكذلك الآتي به آيتُ بالواجبِ ، مع أَنَّهُ لو تركه لم يائِمُ ، وإنما يائِمُ إذا حصلَ التركُ المطلقُ منه ومن غيره ، وهكذا في الواجبِ للمخيرِ والموسعِ ، ودخلَ فيه أيضاً الواجبُ المحتَمُّ والمضيِّقُ وفرضُ

(١) في ز ع ب ض ، أحد .

(٢) في ش ، لازم .

(٣) انظر ، نهاية السؤل ٥٧ / ١ ، البديهي ٥٤ / ١ ، المضد على ابن الحاجب ٣٣٠ / ١ ، الحدود ، للبايجي ص ٥٤ .

(٤) في ز ، قولنا .

(٥) في ع ب ض ، لأنه .

(٦) انظر ، نهاية السؤل ٥٧ / ١ .

(٧) في ش زيادة ، ليشمل ذلك كله بشرطه ، ولو لم يذكر ذلك لوردَ عليه من ترك شيئاً من ذلك .
ا هـ . وهو مكرر مع السطر الذي قبله .

العين ، لأن كل ما ذم الشخص عليه .^(١) إذا تركه وحده ذم عليه^(٢) أيضاً إذا تركه هو وغيره^(٣) .

وأما بقية الحدود الستة ،

فالحديث الثاني : أن الواجب ما يعاقب تاركه .

الثالث : أن الواجب ما توعّد على تركه بالعقاب .

الرابع : ما يذم تاركه شرعاً .

الخامس : ما يخاف العقاب بتركه .

السادس ، لابن عقيل ، فإنه حله بأنه إلزام الشرع ، وقال ، الثواب والعقاب أحكامه ومتعلقاته . قال في « شرح التحرير » ، فحله به بإبائه المحققون ، وهو حسن^(٤) .

(ومنه) أي من الواجب (ما لا يثاب على فعله ، كنفقة واجبة^(٥)) . ورد وديعة ، وغصب ونحوه (كعارية ودين (إذا فعل) ذلك (مع غفلة^(٦)) لعدم النية المترتبة^(٧) عليها الثواب^(٨)) .

(١) ساقطة من ش . وكذا في د مع تقديم وتأخير . وانظر ، نهاية السؤل ١ / ٥٨ .

(٢) انظر ، نهاية السؤل ١ / ٥٨ .

(٣) انظر في تعريف الواجب ، (التمرينات ص ٣٩ . الحدود للباجي ص ٥٣ ، المستصفى ١ / ٦٥ . شرح الوردات ص ٢٢ . الإحكام لابن حزم ١ / ٣٣٣ ، فوائذ الرحموت ١ / ٦١ ، للسودة ص ٥٧٥ . إرشاد الفحول ص ٦ . مختصر ابن الحاجب وشرح المضد عليه ١ / ٢٢٥ ، ٢٢٩) .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ب ، د ، إن .

(٦) في ز ، غفلته .

(٧) في ب ، ض ، للوئب .

(٨) نرى أن هذا الكلام غير دقيق . لأنه يخالف النصوص الشرعية التي تثبت الأجر للمؤمن ، ولو كان فعله واجباً شرعياً ، أي مفروضاً عليه لغيره . كالأمثلة التي ذكرها للصف . يقول رسول الله ﷺ ، « دينار أنفقته في سبيل الله . ودينار أنفقته في رقية . ودينار تصدقت به على »

(ومنَ المحرّم مالا يُثاب على تركه . كتركه ^(١)) أي كأن يترك المكلف للمحرّم (غافلاً) عن كون تركه طاعةً بامتنال الأمر بالترك ، لأن شرط ترتيب الثواب على تركه نيةً ^(٢) التّكرب به ، فترتب ^(٣) الثواب وعدمه في فعلي الواجب وترك المحرّم راجع إلى وجود شرط الثواب وعدمه ، وهو النية ^(٤) .

(والفرض لغةً) أي في اللغة ،

(التقدير) ، ومنه قوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ ^(٥) ، أي قدرتم . ومنه قوله سبحانه وتعالى : ﴿ لَتُخَذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ﴾ ^(٦) ، أي معلوماً .

== مسكن . ودينار أنفقته على أهلك . أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك » رواه مسلم . وروى مسلم أن رسول الله ﷺ قال : « أفضل دينار ينفقه الرجل ، دينار ينفقه على عياله » . وقال عليه الصلاة والسلام : « إن من الذنوب ذنوباً لا تكفرها الصلاة ولا الصيام ولا الصدقة . ولكنها يكثرها همٌّ على كسب العيال » . وقال أيضاً : « السعي على نفقة العيال جهاد في سبيل الله » وقال أيضاً : « حتى اللقمة تضعها في في زوجتك صدقة » (انظر : مسند أحمد ، ١ / ١٧٢ ، ١٧٣ . صحيح مسلم ٢ / ٦٩١ - ٦٩٢) .

كل هذه النصوص ، وغيرها كثير ، تثبت وتؤكد الثواب في النفقة . وكذلك فإن حفظ الأمانة والوديعة صدقة ، وردها حنة . ورد المنصوب لصاحبه توبة وعدول عن الظلم والمذون . فهو عمل حسن وله أجر وثواب .

وأما تعيينها بأنها مع غفلة . وبدون نية . فهذا يشمل كل الواجبات . وخاصة المبادات . كما لو أدى الزكاة جبراً . والبقاء بعمول طعام وشراب طوال النهار . فالمباداة لا تصح إلا بالنية . وقد ذكر للصف ما يؤيد ذلك ص ٣٨٥ - ٣٩٧ . فقال : ولو بدون نية .

(١) ساقطة من ش د ز .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) في ز ع ض ، فترتيب .

(٤) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٧١

(٥) الآية ٢٢٧ من البقرة .

(٦) ساقطة من ز ع ب ض .

(٧) الآية ١٧٨ من النساء .

- (والتأثير) قال الجوهري ، الفرض ، الخز في الشيء ، وفرض القوس ، الخز الذي يقع به الوتر ^(١) .

- (والإلزام) ، ومنه قوله سبحانه وتعالى ، ﴿ سُوْرَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾ ^(٢) ، أي أوجَبْنَا العملَ بها ^(٣) .

- (والمطية) يقال ، فرضتُ له ^(٤) كذا وافترضته ، أي أعطيته ، وفرضتُ له في الديوان ، قاله ^(٥) في « الصحاح » ^(٦) .

- (والإنزال) ومنه قوله سبحانه وتعالى ، ﴿ إِنْ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأَاكَ إِلَى مَعَادٍ ﴾ ^(٧) ، أي أنزل عليك القرآن . قال البغوي ، هو قول أكثر المفسرين ^(٨) .

- (والإباحة) ومنه قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ ﴾ ^(٩) ، أي أباح الله له ^(١٠) .

(ويُرادف ^(١١)) الفرض (الواجب شرعاً) أي في عرف الشرع على

(١) الصحاح . له ٢ / ١٩٧ . وانظر ، القاموس للحيط ٢ / ٣٥٢ .

(٢) الآية ١ من النور .

(٣) انظر ، القاموس للحيط ، ٢ / ٣٥٢ .

(٤) في ش : لك .

(٥) في ش : قال .

(٦) الصحاح . للجوهري ٢ / ١٩٧ . وانظر ، القاموس للحيط ٢ / ٣٥٢ .

(٧) الآية ٨٥ من القصص .

(٨) تفسير البغوي ٥ / ١٨٦ .

(٩) الآية ٣٨ من الأحزاب .

(١٠) ساقطة من ش . وانظر ، الأحكام ، الأمدي ١ / ٩٩ .

(١١) في ش : ويراد به .

(١٢) في ش : من .

الصحيح عند أصحابنا والشافعية^(١) والأكثر^(٢) . لقوله تعالى ، ﴿ فمن فَرَضَ فيهن الحج ﴾^(٣) ، أي أوجبه ، والأصل تناوله حقيقة وعدم غيره ، نفيًا للمجاز والاشتراك^(٤) . وفي الصحيح^(٥) ، أن النبي ﷺ قال ، « يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى ، مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءِ مَا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ »^(٦) ، وَلَأنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُدْمُ تَارِكُهُ شَرعًا ، والاستدعاء لا يقبل التزايد ، كجائز ولازم ، وصادق وكاذب ، فلا يُقال ، أَجُوزُ وَلَا أَلْزَمُ ، لِأنَّهُ^(٧) انتظمه حد واحد ، وهو حقيقة واحدة . وعن أحمد رحمه الله تعالى رواية أخرى ، أَنَّ الْفَرَضَ أَكْثَرُ^(٨) ، واختارها

(١) ساقطة من ش .

(٢) انظر ، مختصر الطولي ص ١٩ ، الروضة ص ١٦ ، التمهيد ص ٧ ، الحدود للباجي ص ٥٥ . للمستصلى ٦٦ / ١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٦٣ ، نهاية السؤل ٥٨ / ١ ، شرح البخشي ٥٨ / ١ ، مختصر ابن الحاجب وشرح المضد عليه ٢٢٨ / ١ ، ٢٣٢ ، إرشاد النحول ص ٦ ، الإحكام ، الأمدي ٩٨ / ١ ، الإحكام ، لابن حزم ٣٣٣ / ١ .

(٣) الآية ٩٧ من البقرة .

(٤) انظر ، الإحكام ، الأمدي ٩٩ / ١ .

(٥) أي صحيح البخاري . وكتب الأحاديث الصحيحة كثيرة . ولكن للصنف إذا أطلق الصحيح فغيره به صحيح البخاري ، لأنه أصح كتاب بعد القرآن الكريم ، لما بذل فيه مؤلفه رحمه الله من الجهد والدقة والتنمحيص في لسانه ومتونه . وفي ض ر ع ب ، الصحيحين ، وهو خطأ . لأن هذا الحديث لم يروه إلا البخاري .

(٦) هذا جزء من حديث رواه البخاري عن أبي هريرة مرفوعاً ، وأوله ، « إِنْ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ ، مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ . وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ . . . » الحديث . وما تقرب إلي عبدي بشيء ، أي بفعل طاعة ، مما افترضته عليه ، أي من أدائه عينا أو كفاية . لأنها الأصل الذي ترجع إليه جميع الفروع . والأمر بها جازم ، ويتضمن أمرين ، الثواب على فعلها ، والعقاب على تركها . (انظر ، صحيح البخاري ١٢٩ / ٤) . فيض القدير ٢ / ٢٤١ .

(٧) في ز ، لأن .

(٨) انظر ، الروضة ص ١٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٦٣ ، للسودة ص ٥٠ .

من أصحابنا ابن شاذلاً والحلواني ، وحكاه ابن عقيل عن أصحابنا ، وهو مذهب الحنفية^(١) ، وابن الباقلاني .

وللقاضي^(٢) من أصحابنا القولان .

قال^(٣) الطوفي ، والنزاع لفظي ، إذ لا نزاع في انقسام الواجب إلى قطعي وظني^(٤) ، فليستوا هم القطعي ماشاموا^(٥) .

ثم على القول أن الخلاف ليس بلفظي ، يصح أن يقال على القول الثاني ، بمض الواجب أكد من بعض ، ذكره القاضي والحلواني وغيرهما^(٦) ، وأن فائدته أنه يثبت على أحدهما أكثر^(٧) .

(١) الفرق بينهما عند الحنفية أن الفرض ثابت ببلي قطعي لا شبهة فيه . والواجب ثابت ببلي ظني فيه شبهة لعدم . (انظر ، التعريفات للجرجاني ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، كشف الأسرار ٢ / ٣٠٢ ، الأحكام للأمدى ١ / ٩٩ ، أصول الرخسي ١ / ١٠٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٨٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٦٣ ، البدخشي ١ / ٥٥ ، التوضيح على التنتيخ ٣ / ٧٥) .

(٢) في ش ، والقاضي .

(٣) في ز ، وقال .

(٤) في ش د ع ، ظني وقطعي .

(٥) مختصر الطوفي ص ٩٩ ، وهذا مذهب إليه ابن قدامة في « الروضة » (ص ٦٦) ، والفيثالي في « المستصنى » (١ / ٦٦) ، والأزغوي في الحاصل (نهاية السؤل ١ / ٥٨) ، والمضد في « شرح مختصر ابن الحاجب » (١ / ٣٣٢) ، قال ابن اللحام ، إن أريد أن للأمر به ينقسم إلى مقطوع به ومظنون فلا نزاع في ذلك . وإن أريد أنه لا تختلف أحكامها فهذا محل نظر (القواعد والفوائد الأصولية ص ٦٤) وانظر ، الأحكام للأمدى ١ / ٩٩ .

(٦) انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٦٤ ، للسودة ص ٥٠ ، ٥٨ .

(٧) رتب الحنفية على الفرق بينهما إثراً كثيرة منها أن حكم الفرض لازم علماً وتصديقاً بالقلب ، وعملاً بالبدن ، وأنه من أركان الشرائع . ويكفر جاحده ، ويفسق تاركه بلا عذر . أما حكم الواجب فهو لازم عملاً بالبدن لا تصديقاً ، ولا يكفر جاحده ، ويفسق تاركه لا يستخف به . أما إذا تأول فلا ، وإذا ترك للكلف فرضاً كالركوع أو السجود بطلت صلاته ، ولا يفسد في عمد ولا في سهو ، ولا تبرأ الفئمة إلا بالإعانة ، أما إذا ترك واجباً فإن عمله صحيح . ولكنه

(و) على القول الأول (ثوابهما سواء) وليس بعضها^(٣) أكد من

بعض.

وقال ابن عقيل ، ويصح أن يقال أيضاً على الأول أن يكون بعضها أكد من بعض. وأن فائدته أنه يثاب على أحدهما أكثر من الآخر ، وأن طريق أحدهما مقطوع به ، وطريق الآخر مظنون . كما قلنا على القول الثاني أنهما متباينان^(٤).

قال في « شرح التحرير » ، قلت^(٥) ، والنفس تميل إلى هذا - سواء قلنا بالتباين أو الترادف^(٦) - أنه لا يمتنع أن يكون أحدهما أكد من الآخر ، وأنه يثاب عليه أكثر من الآخر^(٧) . اهـ .

(وصيتهما) أي صيغة الوجوب والفرض ، كوجب وفرض ، وكذا واجب وفرض .

= ناقص . وعليه إعادة ، فإن لم يُمد برئت فمعه مع الإثم . (انظر ، كشف الأسرار ٢ / ٢٠٣ .

أصول السرخي ١ / ١١١ . فوائح الرحموت ١ / ٥٨ . القواعد والفوائد الأصولية ص ٦٤ . شرح البديهي ١ / ٥٥ . تيسير التحرير ٢ / ١٣٥ . للسودة ص ٥٠ . ٥٨ . التوضيح على التنقيح

٢ / ٧٥) .

(١) في ش د ، ثوابهما .

(٢) في ش د ، بعضها .

(٣) ساقطة من ش د .

(٤) في ع ز ب ض ، ولهما .

(٥) انظر ، البديهي ١ / ٥٦ وما بعدها ، للسودة ص ٥٠ .

(٦) ساقطة من ز . وفي ع ض ، وقلت .

(٧) في ز ، بالترادف .

(٨) في ز ، أنه .

(٩) انظر للسودة ص ٥٠ . ٥٨ .

(١٠) في ش ، كموجب .

(وَحْتَمَ) ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿كَانَ عَلَى رَيْكَ حَتْمًا مُقَضًيًا﴾^(١) أي واجب الوقوع بوعده الصادق. وإلا فهو سبحانه وتعالى لا يجب عليه شيء. فيقال في الواجب، حَتْمٌ ومحتومٌ ومُحْتَمٌ. ونحو ذلك. قال في «المصباح»: حَتَمَ عليه الأمر حَتْمًا. من باب ضَرَبَ - أَوْجَبَهُ جزماً. وَحْتَمَ، وَجَبَ وجوباً لا يمكن سقوطه^(٢). اهـ.

(و) كذا (لازم) قال في «الحاوي»^(٣) وغيره، حَتَمَ ولازمٌ كواجب^(٤). قال في «شرح التحرير»: ولا يَقْبَلُ التأويل عند الأكثر. وهو من اللزوم. وهو لفظة، عدم الانفكاك عن الشيء^(٥). فيقال للواجب لازمٌ وملزومٌ به^(٦). ونحو ذلك. كما في حديث الصدقة: «ومن أُلْزِمَتْه بنتٌ مخاضٍ، وليست عنده أخذٌ منه ابنٌ لبون»^(٨).

(١) الآية ٧١ من مريم.

(٢) للمصباح للنير ١/ ٨٨. وانظر، المصباح ٥/ ٨٩٢.

(٣) ساقطة من ش.

(٤) تصنيف الفقيه عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم بن علي. الضرير البصري. للتوفي سنة

٦٨٤ هـ. (انظر، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٠٨).

(٥) انظر، للتصفي ١/ ٦٦.

(٦) انظر، للمصباح للنير ٢/ ٨٥. لسان العرب ١٢/ ٥٤١. القاموس للحيط ٤/ ١٧٥.

(٧) انظر، المصباح ١/ ٣٣٦.

(٨) هنا جزء من حديث طويل، رواه أحمد والنسائي وأبو داود والبخاري. وقطعه في عشرة مواضع. والدارقطني، وأخرجه الشافعي والبيهقي والحاكم والدارمي عن أنس عن أبي بكر رضي الله عنهما مرفوعاً. قال ابن حزم، هذا كتاب في غاية الصحة. وقال الدارقطني، هذا إسناده صحيح، ورواه كلهم ثقات.

(انظر: نيل الأوطار ٤/ ١٤٠. سنن أبي داود ٢/ ١٢٩. صحيح البخاري مع حاشية السندي ١/ ٢٥١. المستدرک ١/ ٣٩٠. السنن الكبرى ٤/ ٦٠. سنن النسائي ٥/ ١٣. مسند أحمد ١/ ١١. سنن الدارمي ١/ ٣٨٢).

(و) كذا (إطلاق الوعيد) لأن خاصة الواجب مأثومٌ بالعقاب على تركه ، ويمتنع وجود خاصة الشيء بدون ثبوته إلا في كلام مجاز .
 (و) كذا (كُتِبَ عليكم) مأخوذة من كَتَبَ الشيء إذا خَتَمَهُ وألْزَمَ به ، وتسمى الصلوات للكتوبات لذلك ، ومنه حديث : « خمس صلوات كَتَبَهُنَّ اللَّهُ على العبد في اليوم والليلة »^(١) ، ومنه قوله تعالى ، ﴿ كُتِبَ عليكم الصيام »^(٢) ، وقوله تعالى ، ﴿ كُتِبَ عليكم القتال »^(٣) ، كل ذلك (نص في الوجوب)^(٤) .

وأما قوله تعالى ، ﴿ كُتِبَ عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن تَرَكَ خيراً ، الوصية - الآية »^(٥) ، فقيل ، المراد وَجِبَ ، وكانت الوصية فرضاً ونُسخت ، وقيل ، المراد^(٦) بالوصية ما عليه من الدين والوديعة ونحوهما ، وقيل ، المراد في اللوح المحفوظ ، فلا يكون مما نحن فيه^(٧) .

(وإن كُنِيَ الشارعُ عن عبادة ببعض ما فيها^(٨)) نحو تسمية الصلاة قرأناً^(٩)

(١) رواه أحمد ومالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم عن عبادة بن الصامت مرفوعاً ، قال الزين العراقي ، وصححه ابن عبد البر ، (انظر ، سنن أبي داود ٢ / ٨٩ ، سنن ابن ماجه ١ / ٤٤٨ ، سنن النسائي ١ / ٨٦ ، فيض القدير ٣ / ٤٥٣ ، مستد أحمد ٥ / ٣١٩) .

(٢) الآية ٨٣ من البقرة .

(٣) الآية ٢١٦ من البقرة .

(٤) في ش ، الوجود .

(٥) الآية ٨٠ من البقرة .

(٦) في ز ، والمراد .

(٧) انظر ، تفسير ابن كثير ١ / ٣٧٢ ، أحكام القرآن لابن العربي ١ / ٦١ ، ٧٠ ، تفسير القرطبي

٢ / ٢٤٤ ، ٢٥٨ وما بعدها ، تفسير الطبري ٢ / ١١٥ وما بعدها ، تفسير الغازن ١ / ١٤٨ ، تفسير

البيهقي ١ / ١٤٨) .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) ساقطة من د ، والقوس في ز بعدها .

في قوله تعالى ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾^(١) . ونحو التمييز عن الإحرام بالنسك بأخذ الشعر في قوله تعالى ﴿مُخَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾^(٢) . (دَلٌّ على فرضيته) أي فرض للنسك به عن تلك العبادة^(٣) . فيدل قوله تعالى : ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ على فرضية القراءة^(٤) في الصلاة . ويدل قوله تعالى : ﴿مُخَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ﴾ على فرضية الحلق في الحج ، لأنَّ العرب لا تكني عن الشيء إلا بالأخص به .

وكذا قوله تعالى : ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾^(٥) يدل على وجوب التسبيح في الصلاة . ذكره القاضي وابن عقيل .

(وما لا يتم الوجوب^(٦) إلا به) سواء قُدِّرَ عليه المكلف ، كاحتساب الليل للحج والكفارات ونحوهما ، أو لم يقدرْ عليه المكلف ، كحضور الإمام

(١) في ز ع ب ، بقوله .

(٢) الآية ٧٨ من الإسراء .

(٣) في ش ، التمييز في النسك . وفي د ع ، التمييز في الإحرام والنسك . وفي ب ، التمييز بالنسك عند الإحرام . وفي ض ، التمييز عن الإحرام والنسك .

(٤) الآية ٣٧ من الفتح .

(٥) في ش ، فلك العبادة .

(٦) في ش ، القرآن .

(٧) في ش ض ز ب ، فسبح ٢١ وهو خطأ .

(٨) الآية ٣٦ من سورة ق .

(٩) في ش ، وذكره .

(١٠) في ش ، الواجب . والصواب ما في المتن . وهو ما مضى عنه للجد بن تيمية والعلوي بقولهما ، إن ما لا يتم الوجوب إلا به فليس يوجب كمال في الحج والكفارات . وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب مطلقاً (للسودة ص ٦١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٩٤) ونظير ، للنخل إلى منهج أحمد ص ٦١ . الملح ص ٦٠ . وللقصود أن ما لا يتم الوجوب . أي التكنيف (انظر ، نهاية السؤل ١ / ١٢٠ ، التمهيد ص ١٥) .

الجمعة، وحضور العدد المشترط فيها، لأنه من صنع غيره، فإنه (ليس بواجب مطلقاً)^(١) وحكي إجماعاً .
 (وما لا يتم الواجب للطلق) إيجابه^(٢) (إلا به ، وهو) أي والذي لا يتم الواجب للطلق إلا به (مقدور لكلف - فواجب : يعاقب) المكلف (بتركه ، ويثاب^(٣) بفعله) كالواجب الأصلي^(٤) .

(١) مطلقاً أي سواء كان شرطاً أم سبباً، وسواء كان في مقدور المكلف أم لا .
 (٢) الواجب للطلق هو الذي يكون وجوبه غير مشروط بالواجب بذلك الغير، بل مشروط الوقوع به، وهو مقدمة الوجود، كما سيأتي (في هـ)، قال البناني، المراد بالطلق ما لا يكون مقيداً بما يتوقف عليه وجوده، وإن كان مقيداً بما يتوقف عليه وجوبه، كقوله تعالى، ((أتم الصلاة لئلا تكون الشمس)) فإن وجوب الصلاة مقيد بما يتوقف عليه ذلك الوجوب، وهو اللوك، وليس مقيداً بما يتوقف عليه وجود الواجب، وهو الوضوء والاستقبال ونحوهما (حاشية البناني على جمع الجولع ١ / ١٩٣)، وانظر، تقرير الشرييني ١ / ١٩٢، فواتح الرحموت ١ / ٩٥، للسودة ص ٦١، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦١، الإحكام للآمدي ١ / ١١١ .
 (٣) ساقطة من ش .
 (٤) في ش، ثياب .

(٥) تنقسم مقدمة الواجب إلى قسمين، القسم الأول، مقدمة الوجوب، وهي التي يتعلق بها التكليف بالواجب، أو يتوقف شغل النعمة عليها كدخول الوقت بالنسبة للصلاة، فهو مقدمة لوجوب الواجب في نية المكلف، وكالاستطاعة لوجوب الحج، وحولان الحول لوجوب الزكاة، فهذه للمقدمة ليست واجبة على المكلف باتفاق .

والقسم الثاني، مقدمة الوجود، وهي التي يتوقف عليها وجود الواجب بشكل شرعي صحيح، لتبرأ منه النعمة، كالوضوء بالنسبة للصلاة، فلا توجد الصلاة الصحيحة إلا بوجود الوضوء، ولا تبرأ نعمة المكلف بالصلاة إلا بالوضوء، ومقدمة الوجود قد تكون في مقدور المكلف فتجب، وقد لا تكون في مقدوره فلا تجب، واختلاف العلماء في القسم الثاني فقط، (انظر، الإحكام، للآمدي ١ / ١١٠، مختصر الطوفي ص ٢٣، للسبكي ١ / ٦١، حاشية البناني ١ / ١٩٣، تقرير الشرييني ١ / ١٩٢، المعتمد على ابن الحاجب ١ / ٢٤٤، للسودة ص ٦٠، نهاية السؤل ١ / ١٣٠، شرح البديهي ١ / ١٢٢، اللع ص ٦٠، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٠، تيسير التحرير ٢ / ٢١٥) .

إنما علمت ذلك ، فلا يخلو ،

إنما أن يكون مالا يتم الواجب إلا به جزء من الواجب للطلاق .
كالسجود في الصلاة ، فهذا لا خلاف فيه ، لأن الأمر بالماهية المركبة أمر^(١) بكل جزئ من أجزائها .

ولما أن يكون خارجاً عنه ، كالسبب^(٢) الشرعي والسبب العقلي والسبب المعادي ، وكالشرط^(٣) الشرعي والشرط^(٤) العقلي والشرط^(٥) المعادي ، فهذه الستة محل الخلاف ، والصحيح عندنا وعند الأكثر وجوبها^(٦) .

فمثال السبب الشرعي صيغة العتق في^(٧) الواجب من كفارة ونحوها .

ومثال الشرط الشرعي الطهارة للصلاة ونحوها .

ومثال السبب العقلي الصعود إلى موضع عالٍ فيما إذا وجب إلقاء الشيء

منه .

(١) في ز ، أمر كلي .

(٢) السبب ، هو ما يلزم من وجوده الوجود ، ومن عدمه عدم . (انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٩٤ ، نهاية السؤل / ١ / ١٣٣) .

(٣) الشرط ، هو ما يلزم من عدمه عدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم . (القواعد والفوائد الأصولية ص ٩٤ ، نهاية السؤل / ١ / ١٣٣) .

(٤) (٥) في ز ، وكالشرط .

(٦) وهو مذهب الإمام الرازي وأتباعه والأمدني وأكثر الشافعية والحنابلة ، خلافاً للمعتزلة الذين منعوا ذلك ، وهناك أقوال أخرى . منها أن الأمر بالشيء يكون أمراً بالقدمة إذا كانت سبباً لا شرطاً ، ومنها أنه ليس أمراً لا بالسبب ولا بالشرط . ومنها أن الأمر بالشيء يكون أمراً بالشرط الشرعي دون العقلي والمعادي ودون السبب بأتباعه ، وهذا رأي الطوفي وإمام الحرمين وابن الحاجب . (انظر ، التمهيد ص ٦٥ - ١٦ ، مختصر الطوفي ص ٢٤ ، الروضة ص ٩١ ، للتصفي ١ / ٧١ ، جمع الجوامع وحاشية البناني ١ / ١٣٣ ، تيسير التحرير ٢ / ٣٥ ، مختصر ابن الحاجب ١ / ٢٤٤ ، للسودة ص ٦٠ - ٦١ ، فواتح الرحموت ١ / ٩٥ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦١) .

(٧) في ش ، من .

ومثال الشرط العقلي ترك أضداد المأمور به .
ومثال السبب العادي^(١) وجود النار فيما إذا وجب إحراق شخص .
ومثال الشرط العادي غُسل الزائد على خد الوجه في غسل الوجه ليتحقق غُسل جميعه .

فالشرط الشرعي ، ماحمله الشارع شرطاً ، وإن أمكن وجود الفعل بدونه ،^(٢) والشرط العقلي ، مالا يمكن وجود الفعل بدونه^(٣) عقلاً ، والشرط العادي ، مالا يمكن^(٤) وجود الفعل بدونه^(٥) عادة^(٦) .

إذا تقرر هذا ، فتارة يَمُرُّ عن هذه المسألة بما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب^(٧) ، وتارة بما لا يتم الأمر^(٨) إلا به يكون مأموراً به^(٩) ، لكن العبارة الأولى أشهر ، والثانية أشمل ، من حيث إن الأمر قد يكون للنديب فتكون مقمته مندوبة ، وربما كانت واجبة ، كالشرط^(١٠) في صلاة التطوع ، إلا أنه لما وجب الكف عن فاسد الصلاة عند إرادة التلبس بالصلاة مثلاً ، وجب مالا يتم الكف مع التلبس إلا به ، فلم يخرج عما لا يتم الواجب إلا به فهو

(١) ساقطة من ش .

(٢) ساقطة من ش ، وموجودة في ز د ب وعلى هامش ع .

(٣) ساقطة من ز .

(٤) انظر ، حاشية البناني على جمع الجوامع ١ / ١٩٥ .

(٥) وتسمى أيضاً مقمعة الواجب ، وغير ذلك (انظر ، التمهيد للإسنوي ص ١٥ ، المستصفى ١ / ٧١ .

تقرير الشرييني على جمع الجوامع ١ / ١٩٢) .

(٦) في ع ب ض ، للمأمور .

(٧) يمر البيضاوي عنها بقوله ، وجوب الشيء مطلقاً يوجب وجوب مالا يتم إلا به ، ويقول

الإسنوي في شرحه على منهاج البيضاوي ، فالوجوب الأول والآخر بمعنى التكليف ، والوجوب

الثاني بمعنى الاقتضاء ، (نهاية السؤل ١ / ١٣٠ ، ١٣٢ ، وانظر ، التمهيد ص ١٥) .

(٨) في ع ب ض ، كالشروط .

واجب^(١).

وقد عُلِمَ من المتن أنه لا يجب إلا إذا كان مقدوراً للمكلف^(٢). لحديث
« إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »^(٣). لكن لو سقط وجوب البعض
المعجز عنه . هل يبقى^(٤) وجوب الباقي للتدوير عليه . أم لا^(٥) ؟

قاعدة المذهب تقتضي بقاء الوجوب للحديث الموافق . لقوله تعالى ،
﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾^(٦) . وقد ذكر أصحابنا أن من سقط عنه النطق في
الصلاة لعذر . لم يلزمه تحريك لسانه . خلافاً للقاضي من أصحابنا . وأكثر
الشافعية^(٧) . لوجوبه ضرورة ، كجزء من الليل في الصوم . وشروط الصلاة^(٨) .
قال ابن مفلح ، ويتوجه الخلاف . وقال بعض أصحابنا ، يستحب في
قول من استحسب غسل موضع القطيع في الطهارة^(٩) ، وكذا إمرار اللوس فيمن

(١) يشترط لوجوب القدمة عند الجمهور شرطان ، أن يكون الوجوب مطلقاً . أي غير معلق على
حصول ما يتوقف عليه . وأن تكون القدمة في مقدور للكلف . وهذا ما أشار إليه للصف .
(انظر ، نهاية السؤل / ١ / ١٣٣ ، ١٣٤) .

(٢) انظر ، مختصر الطوفي ص ٢٤ . الروضة ص ٩١ . للصفى ١ / ٧١ . حاشية البناني وتقرير
الشربيني ١ / ١٩٢ . المضد على ابن الحاجب ١ / ٣٤٥ . نهاية السؤل ١ / ١٧٤ .

(٣) هذا جزء من حديث صحيح رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة . ومعنى
« إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه » أي وجوباً في الواجب . وندباً في الندوب . ما استطعتم ، أي
ما لظقتكم . لأن فعله هو إخراجكم من المدم إلى الوجود . وذلك يتوقف على شرائط وأسباب
كالقدرة على الفعل . (انظر ، صحيح مسلم ٢ / ٩٧٥ . سنن ابن ماجه ١ / ٣ . فيض القدير ،
٣ / ٥٦٢ . سنن النسائي ٥ / ٨٣ . مسند أحمد ٢ / ٢٤٧) .

(٤) في ز . يبقى .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) الآية ١١ من التباين .

(٧) انظر ، للفتي لابن قدامة ١ / ٣٥٠ .

(٨) انظر ، الإحكام للآمدي ١ / ١١١ .

(٩) انظر ، للفتي ١ / ٩١ .

لا شعر له^(١). وردّ. قال ابن عقيل في «عمدة الأدلة»: «يمرّ الموسى. ولا يجب. ذكره أصحابنا وشيخنا^(٢). وأما كلام أحمد فخارج مخرج الأمر. لكنّه حمله شيخنا على النذب. انتهى كلام ابن مفلح^(٣).

ولنا فروغ كثيرة شبيهة بذلك، كوجوب القيام على من عجز عن الركوع والسجود لعلّة في ظهره، وواجب بعض ما يكتفيه لطهارته من الماء^(٤). وبعض صاع في^(٥) الفطرة^(٦).

وربما خرج عن القاعدة فروغ، الراجح فيها خلاف ذلك. لمدارك فقهية، محلها الفقه^(٧).



(١) وذلك للتحلل من الإحرام بالحق في الحج والعمرة. (انظر، للفني ٣ / ٣٨٨).

(٢) جاء في هامش ب، يعني به الشيخ تقي الدين إن كان من تنمة كلام ابن مفلح، والقاضي إن كان من كلام ابن عقيل. لأن القاضي أبا يعلى شيخه.

(٣) لعل كلام ابن مفلح في «أصوله» للخطوط، وانظر عدم لزوم القراة وتحريك اللسان عن المنصور في (الفروع ١ / ١١٧).

(٤) انظر، للفني ١ / ١٧٥.

(٥) في ش، من.

(٦) يقول ابن اللحام، وضابطه «مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب» إما أن يكون بالأداء لتبرأ النعمة، أو بالاجتناب ليحصل ترك الحرام، إذ تركه واجب. (التقواعد والفوائد الأصولية ص ٦٤). وانظر، (الروضة ص ٢٠، نهاية السؤل ١ / ١٧٧، البديهي ١ / ١٣٦).

(٧) انظر أمثلة عنها في كتاب (التقواعد والفوائد الأصولية، لابن اللحام البعلبي ص ٩٤ وما بعدها، التمهيد ص ١٦، مختصر الطوفي ص ٢٤، للسودة ص ٦٥).

(فَضْل)

(العبادة إن لم يُعَيَّن وقتها) أي إن لم يكن لها وقت معين من قبل الشارع^(١) . (لم تُوصَف بأداء ولا قضاء ولا إعادة) كالنوافل المطلقة من صلاة وصوم وصدقة ونحوها ، ولا فرق في ذلك بين مالها سبب ، كتحية المسجد وسجود التلاوة ، أو لا سبب لها^(٢) .

وقال البرماوي ، قد^(٣) توصف مالها سبب بالإعادة ، كمن أتى بذات السبب مثلاً مختلة^(٤) ، فتداركها حيث يمكن التدارك^(٥) .

(وإن عَيَّن وقتها) ولم يُخَذ ، كحج وكفارة) وزكاة مال ، لا فطرة (توصف بأداء فقط) أي دون قضاء ، لأن وقت ذلك غير محدود الطرفين^(٦) .

و « القضاء » ، فعل الواجب خارج الوقت المقتدر له شرعاً ، ولأن كل

(١) ساقطة من ش ز د .

(٢) قسم علماء الأصول الواجب باعتبار الوقت إلى قسمين ، واجب مؤقت وواجب مطلق عن التوقيت ، ثم قسموا الواجب للوقت إلى أنواع ، وهذا ما تناولوه للصف بالبيان .

(٣) كالصلاة المطلقة والأذكار المطلقة . (انظر ، نهاية السؤل ١ / ٨٤ ، البناني وشرح جمع الجوامع ١ / ٦٩ ، المضد على ابن الحاجب ١ / ٣٣٣ ، الأشباه والنظائر ، السيوطي ص ٣٩٥) .

(٤) في ع ، وقد .

(٥) في ش ، مختلفة .

(٦) انظر ، نهاية السؤل ١ / ٨٤ ، فوائذ الرحموت ١ / ٨٥ ، وانظر مايوصف بالأداء والقضاء ، وما لا يوصف به في (الأشباه والنظائر ، للسيوطي ص ٣٩٥ وما بعدها) .

(٧) الوقت هو الزمن للتقدير شرعاً مطلقاً ، أي موسماً (شرح جمع الجوامع ١ / ٦٩) .

(٨) انظر ، كشف الأسرار ١ / ١٤٦ ، للتصفي ١ / ٩٥ ، مناهج العقول للبدخش ١ / ٨١ ، حاشية الجرجاني على شرح المضد ١ / ٣٣٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٥ .

(٩) هكذا في جميع النسخ ، ولعل الأصح ، لأن .

وقت من الأوقات التي يُؤخَّرُ فعلها إليه هو مخاطبٌ بالفعل فيه . وذلك واجبٌ عليه . فلو قلنا ، إن أدائها في الوقت الثاني بعد تأخيرها قضاءً ، لزم مثل ذلك في الثالث والرابع وما بعدهما^(١) .

(وإطلاق القضاء في حَجٍّ فاسدٍ لِشَبْهِهِ^(٢) بمَقْضِيٍّ) في استدراكه . وذلك أنه لما شَرَعَ فيه وتلبَّسَ بأفعاله تضييق الوقت عليه^(٣) . وذلك كما لو تلبَّسَ بأفعال الصلاة ، مع أن الصلاة واجبٌ موسَّعٌ^(٤) .

وهذا جوابٌ عن سؤالٍ مَقْدَرٍ ، تقديره ، أنتم قلتم أن الحج لا يُوصَفُ بالقضاء ، وقد^(٥) وصفتموه هنا ؟

(وفعل صلاة بعد تأخير قضاها لا يُسمى قضاء القضاء) لتسلسله ، وهو ممتنعٌ^(٦) .

(١) انظر كشف الأسرار ١ / ١٤٧ . وفي زع ب ض ، بعده .

(٢) في ش ، بشبه .

(٣) لأن الأصل أن وقت الحج هو العمر كله . لكنه تضييق وقته بالشروع . (انظر ، تيسير التحرير ٢ / ٢٠٠ . فوائح الرحموت ١ / ٨٥ ، التمهيد ص ٩ ، نهاية السؤل ١ / ٨٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٧٣ ، الأشباه والنظائر ، للسيوطي ص ٣٩٦) .

(٤) قال الإنسوي ، « إذا أحرم بالصلاة وأفسدها ، ثم أتى بها في الوقت فإنه يكون قضاء . يترتب عليه جميع أحكام القضاء . لفولت وقت الإحرام بها . لأجل امتناع الخروج . نص على ذلك القاضي حسين في « تليقه » والتولي في « التتمة » والزوياني في « البحر » في باب صفة الصلاة » (نهاية السؤل ١ / ٨٥) وقال أيضاً « وسببه أن وقت الإحرام بها قد فات . والدليل عليه ، أنه لو أراد الخروج منها لم يجز على المعروف . وخالفهم الشيخ أبو إسحاق الشيرازي ، فجزم بأنها تكون أداء » (التمهيد ص ٩ - ١٠) وانظر ، (الملص ص ٩ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٠ ، الأشباه والنظائر ، للسيوطي ص ٣٩٦ ، الفروع ، ابن مفلح ٣ / ١٣٩) .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) في ش د ع ، فقد .

(٧) انظر ، مختصر الطوسي ص ٣٤ ، الروضة ص ٣٤ ، للسنفسي ١ / ٩٦ ، تيسير التحرير ٢ / ١٧٨ .

(وَإِنْ حُدَّ) وَقْتُ الْعِبَادَةِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ . كَصَلَاةِ الظُّهْرِ (وَصِفَتْ
بِالثَّلَاثَةِ) الَّتِي هِيَ الْأَدَاءُ . وَالْقَضَاءُ وَالْإِعَادَةُ^(١) ، لِأَنَّهَا إِنْ فُعِلَتْ فِي وَقْتِهَا
كَانَتْ أَدَاءً . وَإِنْ فُعِلَتْ بَعْدَهُ كَانَتْ قَضَاءً ، وَإِنْ تَكَرَّرَ فَعَلُهَا كَانَتْ مَعَادَةً^(٢) .
(سَوَى جَمْعَةٍ) فَإِنَّهَا تَوْصَفُ بِالْأَدَاءِ وَالْإِعَادَةِ إِذَا^(٣) حَصَلَ فِيهَا خَلَلٌ . وَأَمَكْنَ
تَدَارُكُهَا فِي وَقْتِهَا . وَلَا تَوْصَفُ بِالْقَضَاءِ . لِأَنَّهَا إِذَا فَاتَتْ صَلِيَتْ ظَهْرًا .
إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا (فَالْأَدَاءُ ، مَا فُعِلَ فِي وَقْتِهِ لِلْقَدْرِ لَهُ أَوْ لَا شَرْعًا)^(٤) .
فَقَوْلُنَا « مَا فُعِلَ » جَنْسٌ لِلْأَدَاءِ وَغَيْرِهِ .

وَقَوْلُنَا ، « فِي وَقْتِهِ لِلْقَدْرِ » يُخْرِجُ الْقَضَاءَ وَمَا لَمْ يَتَدَرَّكْ لَهُ وَقْتُ .
كَإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ إِذَا ظَهَرَ ، وَإِنْقَازِ الْغَرِيقِ إِذَا وَجَدَ . وَالْجِهَادِ إِذَا تَحَرَّكَ الْعَدُوُّ .
وَالنَّوَافِلِ الْمَطْلُوقَةِ . وَتَحْيَةِ الْمَسْجِدِ ، وَسُجُودِ التَّلَاوَةِ .

(١) زَادَ الشَّافِعِيُّ قِسْمًا رَابِعًا وَهُوَ التَّجْبِيلُ . وَذَلِكَ فِي الْحَالَاتِ الَّتِي أَجَازَ الشَّارِعُ فِيهَا أَدَاءَ الْوَاجِبِ
قَبْلَ وَقْتِهِ . مِثْلَ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفَطْرِ قَبْلَ انْتِهَاءِ رَمَضَانَ . وَدَفْعِ الزَّكَاةِ قَبْلَ حَوْلَانِ الْحَوْلِ .
(أَنْظُرْ ، نَهَايَةَ السُّوْلِ ٨٤ / ١ . الْقَوَاعِدُ الْكُبْرَى . لِلْمُزَيْنِ عِيدِ السَّلَامِ ٢٤١ / ١ . التَّلْوِيعُ عَلَى
التَّوْضِيحِ ١٩١ / ٢ . حَاشِيَةُ الْجُرْجَانِيِّ ٣٢٤ / ١ . الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ . لِلسُّيوطِيِّ ص ٣٩٥ ، ٤٠٢ .
الْفُرُوقُ ١ / ١٩٦ وَمَا بَعْدَهَا) .

(٢) الْإِعَادَةُ ، هِيَ تَكَرُّرُ الْعِبَادَةِ فِي الْوَقْتِ لَعَنَر . وَيُذَكَّرُ لِلصَّنْفِ تَعْرِيفُ الْإِعَادَةِ فِيمَا بَعْدَ ص ٣٦٨
(٣) فِي زَعَبِ ض ، إِنْ .

(٤) نَظَرُ تَعْرِيفِ الْأَدَاءِ فِي (التَّمْهِيدِ ص ٩ ، التَّمْرِيفَاتِ ص ١٣ ، مُخْتَصَرُ الطُّوْقِي ص ٣٣ ، الرُّوْضَةُ
ص ٣٦ ، كَشَفُ الْأَسْرَارِ ١ / ١٣٤ ، لِلْمُتَصَفِيِّ ١ / ٩٥ ، فَوَائِدُ الرَّحْمَوِيِّ ١ / ٨٥ ، الْبَدِخْشِيُّ
٨١ / ١ ، نَهَايَةَ السُّوْلِ ٨٤ / ١ ، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ ١ / ٣٣٢ ، شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ٧٢) .

(٥) يَكْتَفِي فِي الصَّلَاةِ بِوُقُوعِ أَوَّلِ الْوَاجِبِ فِي الْوَقْتِ ، مِثْلَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَالرَّاجِحِ
عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ . وَالرَّكْعَةُ الْأُولَى مِنَ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ . لِحَدِيثِ الصَّحَّاحِينَ ، « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً
مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » . (أَنْظُرْ ، فَوَائِدُ الرَّحْمَوِيِّ ١ / ٨٥ ، حَاشِيَةُ الْبَنَاتِيِّ ١ / ١٠٨ ،
تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ ٢ / ١٧٨ ، حَاشِيَةُ الْجُرْجَانِيِّ عَلَى شَرْحِ الْعُسْدِ ١ / ٣٢٤ ، فَيْضُ الْقَدِيرِ ٦ / ٤٤ ،
رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ، لِلنَّوَوِيِّ ١ / ٨٣ ، الْفُرُوعُ ، لِابْنِ مَفْلُوحٍ ١ / ٣٠٥ ، سُنَنِ الْبُلْغَمِيِّ ١ / ٣٧٧ ، فَتْحُ
الْبَارِي ٢ / ٣٨ ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١ / ٤٣٣ ، لِلطَّوْطَائِي ١ / ١٠٥) .

وقولنا ، « أولاً » ليخرج ما فَعِلَ في وقته المقدّر له شرعاً ، لكنّه في غير الوقت الذي قُدِّرَ له أولاً شرعاً ، كالصلاة إذا ذكرها بعد خروج وقتها ، أو استيقظ بعد خروج الوقت ، لقوله ^(١) « **فَعِلَ** » ، « مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ وَقْتُهَا » ^(٢) ، فإذا فعلها في ذلك الوقت فهو وقت ثانٍ ، لا أول ^(٣) ، فلم يكن أداة .

ويخرج به أيضاً قضاء الصوم ، فإن الشارع جعل له وقتاً مقدراً ، لا يجوز تأخير عنه ، وهو من حين الفوات إلى رمضان السنة الآتية ، فإذا فعله كان قضاء ، لأنّه فعله في وقته المقرّر ^(٤) له ثانياً ، لا أولاً ^(٥) .

وقولنا ، « شرعاً » ليخرج ما قُدِّرَ له وقت لا بأصل الشرع ، كمن ضَيَّقَ عليه الموت - لعارض ^(٦) [الوقت] ^(٧) للوسع ^(٨) ، إن لم يبادر ^(٩) .

(١) في ع ض ، كقولہ .

(٢) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن وأحمد عن أبي سعيد الخدري وأبي مالك مرفوعاً بالألفاظ مختلفة . (انظر ، صحيح البخاري مع شرح السنيدي ١ / ١٢٢ ، صحيح مسلم ١ / ١٧٧ ، سنن أبي داود ، ١ / ١٧٥ ، سنن ابن ماجه ١ / ٢٢٧ ، التيسير بشرح الجامع الصغير ٢ / ٤٤٥ ، فيض القدير ٦ / ٣٣٠ ، تحفة الأحوذني ١ / ٥٢٦ ، سنن النسائي ١ / ٢٣٦ ، مسند أحمد ٣ / ٣٦ ، سنن الدارمي ١ / ٢٨٠) .

(٣) هذا الشرع على اعتبار « أولاً » حالاً من « وقته للمقرر » ، ويصح أن تكون حالاً من « فعل » أي ما فعل أولاً في الوقت للمقرر ، لتخرج الإعادة ، كما لو صلى الظهر في وقته ، ثم صلاه مرة ثانية ، فالفعل الأول أداة ، والثاني إعادة . (انظر ، نهاية السؤل ١ / ٨٤ ، المضد على ابن الحاجب ١ / ٣٢٣ ، وانظر تعريف للمصنف للإعادة - فيما بعد - وأنه قيدها بالفعل ثانياً ص ٣٦٨) .

(٤) في ز ، للمقرر .

(٥) انظر ، التمهيد ص ٩ ، نهاية السؤل ١ / ٨٤ ، المضد على ابن الحاجب ١ / ٣٢٣ .

(٦) في ش ، لعارض هبة ، وفي ز ع ب ض ، طنه .

(٧) في جميع النسخ ، الفوات .

(٨) ساقطة من ش ع ز ب .

(٩) وكذا لو قهر الوقت من الحاكم ، كما لو عُدَّ شهر رمضان لنفع الزكاة ، فإنّ هذا الوقت المقدّر

(والقضاء ، ما فُعِلَ بعدَ وقتِ الأداء ^(١)) على قول الجمهور (ولو) كان التأخير (لئلا) سواء (تَمَكَّنَ منه) أي من فعله في وقته (كمسافر) يَغْطِرُ (أو لا) أي ^(٢) أو لم يَتَمَكَّنْ من الفعل في وقته . (لما نَجَ شَرْعِي . كحيض) ونفاس . لعدم صحة الفعل شرعاً مع وجود شيء من ذلك . (أو) لما نَجَ (عقلي ، كنوم ، لوجويه) أي وجوب فعل العبادة (عليهم) وهو الصوم حالة وجود العذر ، وهو السفر والحَيْضُ والنَفَاسُ عند الإمام أحمد وأصحابه وغيرهم .

وحيث كان واجباً عليهم مع وجود العذر ، كان فعله بعد زواله قضاء لخروج وقت الأداء ، وكونه قضاءً مبنياً على وجوبه عليهم حال العذر ^(٣) .

== ليس من قبل الشارع . ويسمى فعلٌ للكلف أداء . سواء دفع الزكاة في الوقت أم خارجه . (انظر ، تيسير التحرير ٢ / ٧٨ ، البديشي ١ / ٨١ ، شرح المضد على ابن الحاجب ١ / ٣٣٣) .
(١) انظر تعريف القضاء في (التمهيد ص ٩٠ ، مختصر الطوفي ص ٣٣ ، التمرينات ص ٧٨ ، الروضة ص ٦٦ ، كشف الأسرار ١ / ١٣٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٧٣ ، للستفي ١ / ٩٥ .
فوائح الحرموت ١ / ٨٥ ، مناهج العقول . للبديشي ١ / ٨٢ ، نهاية السؤل ١ / ٨٥ ، حاشية البناني على جمع الجوامع ١ / ١١١ ، اللع ص ٩) .

(٢) في ز ع ب ، وعلى .

(٣) في ع ب ض ، يعني .

(٤) يرى بعض العلماء أن فعل الواجب إذا فات لعذر لا يسمى قضاء ، لعدم وجوبه عليهم حال العذر ، بدليل عدم عصيانهم لو ماتوا فيه ، ويرد عليهم أن نية القضاء واجبة ، وأن السيدة عائشة قالت : « كنا نحض فنؤمر بقضاء الصوم » وأن العبادة تثبت في النية كالدين . ومن ثم يجب قضاؤها ، وهو قضاء حقيقي أو مجازي على قولين . وقال القرافي ، لا يشترط في القضاء تقدم الوجوب . بل تقدم سببه . (انظر ، مختصر الطوفي ص ٢٣ ، الروضة ص ٣٢ ، الأحكام لابن حزم ١ / ٣٠٦ ، ٢٨٢ ، ٣٠١ ، الأحكام ، للأمامي ١ / ١٠٩ ، ١٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٧١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٦٦ ، للستفي ١ / ٩٦ ، فوائح الحرموت ١ / ٨٥ ، البديشي ١ / ٨٣ ، نهاية السؤل ١ / ٨٦ ، تيسير التحرير ٢ / ١١١ ، حاشية البناني ١ / ١١٢ ، شرح المضد على ابن الحاجب ١ / ٣٣٣) .

وإطلاق المصدر الذي هو الأداء والقضاء على المؤدى وللْقَضَى من إطلاق المصدر على اسم للمفعول، وقد اشتهر ذلك في استعمالهم حتى صار حقيقة عرفية.

(وعبادة صغير) لم يُتْلَغ الحَلَم (لا تُسمى قضاءً إجماعاً^(١)) . (ولا أداء) على الصحيح ، لأن الصغير لم تجب عليه عبادة حتى تُقضى^(٢) .
قال ابن مفلح في « فروعه » ، تصح الصلاة من مُعينه نفلًا . ويُقال لما فعله^(٣) صلاة كذا . وفي « التعليق » مجازاً^(٤) . اهـ .

(والإعادة ، ما فُعِلَ) أي فعلٌ^(٥) ما فُعِلَ من العبادة (في وقته المقدّر) أي المحدود الطرفين . (ثانياً) أي بعد فعله أولاً (مُطلقاً^(٦)) أي سواء كانت الإعادة لخلل في الفعل الأول أو غير ذلك ، فيدخل في ذلك ، لو صلى الصلاة في وقتها صحيحةً ، ثم أقيمت الصلاة ، وهو في المسجد ، وصلى ، فإن هذه الصلاة تسمى مُعادةً عند الأصحاب ، من غير حصول خلل ولا عُتْر^(٧) .

(والوقت) للقدْر ،

(١) في ش ، وجوباً .

(٢) في ش ز د ، يقضى .

(٣) في ش ، كذا صلاة وكذا في .

(٤) الفروع ، ٣٩٠ / ١ ، ٢٩١ . ولتظر الفروع أيضاً ، ٨ / ٢ . في ش ز ، مجاز . وكذا في الفروع .

(٥) ساقطة من د . وفي ش ، نقل .

(٦) انظر ، التمهيد ص ٩ . مختصر الطوفي ص ٣٣ . الروضة ص ٣١ . للستيفي ٩٥ / ١ . فواتح

الرحموت ٨٥ / ١ . تيسير التحرير ١٩٩ / ١ . حاشية البناني ١١٧ / ١ . شرح تنقيح الفصول ص ٦٦ .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) خالف الحنفية في هذا القول . وقدبوا الإعادة بحالة الخلل في الفعل الأول دون العتْر . بينما

ذكر الجمهور من العتْر طلب للفضيلة في صلاة الجماعة مثلاً . (انظر ، فواتح الرحموت

٨٥ / ١ . مناهج العقول للبدخشي ٨٣ / ١ . تيسير التحرير ١٩٩ / ٢ . حاشية البناني على جمع

الجولع ١١٨ / ١ . شرح المضد ٣٣٣ / ١) .

- (إما) أن يكونَ ("بقدر الفعل" كصوم) رمضانَ (فـ) هو الوقتُ (المصَيَّقُ) .

- (أو) أن يكونَ (أَقْلُ ، فـ) هو (محالٌ) أي فالتكليفُ به من المحال . نحو إيجاب صلاة أربع ركعاتٍ في طرفَةِ عينٍ ونحوه^(١) .

- (أو) أن يكونَ للمقتِرِ للعبادة (أَكْثَرُ) من وقت فعلها (فـ) هو (المَوْسَعُ) كالصلواتِ للمؤقتة^(٢) . (فيتعلّق) الوجوبُ (بجميعة^(٣)) أي جميع الوقت (موسّعاً أداءً) عند أصحابنا والمالكية والشافعية وأكثر المتكلمين^(٤) .

(ويجبُ العزمُ)^(٥) على بدل^(٦) الفعل أولَ الوقت (إذا أخر^(٧)) .

(ويتعينُ) الفعلُ (آخِرُهُ) أي آخرَ الوقت .

(١) في ش ، بتقدير فعل .

(٢) في ش ، و .

(٣) لتكليف بالمحال جائز عند بعض العلماء كما سبق . أما الذين منعوا التكليف بالمحال فقالوا يجوز في الحالة المذكورة أعلاه . إذا كان لفرض التكميل خارج الوقت . كوجوب الظهر عند من زال غمره في آخر الوقت . كالجنون والحيض والصبا . وقد بقي مقدار تكبيرة . خلافاً لأزهر من الحنفية . (انظر ، نهاية السؤل ١ / ١٢٢ ، مناهج العقول ١ / ١٠٨ . كشف الأسرار ١ / ٢١٥) .

(٤) انظر ، تخریج الفروع على الأصول ص ٢٦ ، مختصر الطوفي ص ٢١ . الروضة ص ٨ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٠ . القواعد والفوائد الأصولية ص ٧٠ . إرشاد الفحول ص ٦ . نهاية السؤل ١ / ١٢٢ ، مختصر ابن الحاجب ١ / ٢٤١ ، للتصفي ١ / ٦٩ . شرح جمع الجوامع ١ / ٨٧ .

(٥) في ز ، جميمه .

(٦) في ز ب ض ، والأكثر من .

(٧) انظر ، مختصر ابن الحاجب ١ / ٢٤١ . الإحكام . الأمدي ١ / ٢٥٥ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٠ . مختصر الطوفي ص ٢٦ . نهاية السؤل ١ / ١٢٢ . المص ص ٩ . القواعد والفوائد الأصولية ص ٧٠ .

حاشية البنانی ١ / ٨٧ . السودة ص ٢٦ . ٢٨ . تخریج الفروع على الأصول ص ٢٦ . ساقطة من ش . ويوجد مكانها ، به قبل ، وفي ز ب ض ، بدل الفعل . وعلى هامش ب ، على الفعل .

(٩) اشترط أكثر الحنابلة والمالكية والشافعية والجبالي وأبنته من المعتزلة وجوب العزم على بدل

(ويستقرُّ وجوبُ) فعلٍ العبادة (بأوله) أي أول وقتها للقدر^(١) . لأنَّ دخولَ الوقتِ سببٌ للوجوب . فترتبَ عليه حكمه عند وجوده . ولو لم يتمكن من أدائها فيه^(٢) ، فلو طرأ مانعٌ على المكلف بعد دخول الوقت بقدر تكبيرة لزم القضاء عند زوال المانع .

وقال قومٌ ، يتعلق الوجوبُ بأول الوقت ، فإن أُخِرت عنه صارت قضاءً^(٣) .

وقال أكثرُ الحنفية ، يتعلق الوجوبُ بآخر الوقت^(٤) ، زاد الكرخي ، أو

= الفعل لتمييزه عن الندوب الذي يجوز تركه مطلقاً . أما الواجب للوسع فلا يجوز تركه في أول الوقت إلا بشرط الفعل بعده أو العزم على الفعل . وما جاز تركه بشرط فليس يندب كالواجب للخير أيضاً . (انظر ، الروضة ص ٨٠ . مختصر الطوفي ص ٢١ . الإحكام . الأمدي ١ / ١٠٦ . القواعد والفوائد الأصولية ص ٧٠ . كشف الأسرار ١ / ٢٢٠) .

ولم يشترط العزم على الفعل أبو الخطاب ومجد الدين بن تيمية من الحنابلة . وأبو الحسين البصري من المعتزلة . والإمام الرازي وأتباعه وابن السبكي من الشافعية . وابن الحاجب من المالكية . (انظر ، للدخل إلى مناهج أحمد ص ٦٠ ، الإحكام . الأمدي ١ / ١٠٥ . نهاية السؤل ١ / ١١٢ . مناهج العقول ١ / ١٠٩ . مختصر ابن الحاجب وشرح المضد عليه ١ / ٢٤١ . حاشية البناني ١ / ٨٨ . فوائح الرحموت ١ / ٧٤ . المسودة ص ٢٨ . المجموع للنووي ٣ / ٤٩) .

(١) قال البجلي ، ونعني بالاستقرار وجوب القضاء . ثم ذكر أسئلة من الفروع أفقعية لذلك (القواعد والفوائد الأصولية ص ٧١ وما بعدها . وانظر ، المسودة ص ٢٩ . للمجموع ، للنووي ٣ / ٤٧) .

(٢) في أول الوقت (انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٧١ . الروضة ص ٨٠ . تيسير التحرير ٢ / ٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ . أصول السرخسي ١ / ٣٦) .

(٣) وهو قول بعض الشافعية وبعض الحنفية المراقبين . (انظر ، الإحكام ، للأمدي ١ / ١٠٥ . فوائح الرحموت ١ / ٧٤ . شرح جمع الجوامع ١ / ٨٨ . القواعد والفوائد الأصولية ص ٧١ . تيسير التحرير ٢ / ٩١ . نهاية السؤل ١ / ١١٤ . مختصر ابن الحاجب ١ / ٢٤١) .

(٤) وهذا ما نقله السرخسي عن المراقبين فقال ، وأكثر المراقبين من مشايخنا يقولون ، الوجوب لا يثبت في أول الوقت ، وإنما يتعلق الوجوب بآخر الوقت . (أصول السرخسي ١ / ٣٦) . وانظر ، تخریج الفروع على الأصول ص ٣٦ .

بالدخول فيها^(١).

قال ابن مفلح - بعد نقله عن الحنفية - إنه يتعلق بآخره ، وزيادة الكرخي بالدخول ، فإن قلته فنفل يسقط الفرض ، وأكثرهم قال^(٢) ، إن بقي مكلفاً فما قلته واجب ، وعندهم إن طرأ ما يمنع الوجوب فلا وجوب^(٣) . اهـ .

ولنا على الأول قوله تعالى ، ﴿ أقم الصلاة - الآية ﴾^(٤) ، قيد بجميع وقتها ، لأن جبريل أم النبي ﷺ^(٥) أول الوقت وآخره ، وقال له^(٦) ،

(١) الواقع أن للحنفية رأيين ، فقال بعض الحنفية المراقبين ، ليس كل الوقت وقتاً للواجب بل آخره ، فإن قلته فنفل يسقط به الفرض ، وهنا ما ذكره للصف لعلاء ، وقال الأنصاري في شرح مسلم الثبوت ، ونسب هذا القول للحنفية ، وهذه النسبة غلط ، وقال أكثر الحنفية ، إذا كان الواجب موسماً فجميع الوقت لأدائه ، وأن سبب الوجوب هو الجزء الأول من الوقت إن اتصل به الأداء ، ولا انتقل إلى ما يليه ، ولا تمن الجزء الأخير . (انظر ، فوائد الرحموت ١ / ٧٣ ، ٧٤ ، تيسير التحرير ٢ / ١٩٩ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٢٠٥ ، أصول السرخسي ١ / ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، كشف الأسرار ١ / ٣١٥ ، ٣٢٩ ، وانظر ، الإحكام ، للأمدى ١ / ١٥٥ ، للدخل إلى منهج أحمد ص ٦٠ ، نهاية السؤل ١ / ١١٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٥٠) .

(٢) ساقطة من ش ز ع ب ض .

(٣) قال الكمال بن الهمام ، فلو كانت طاهرة أول الوقت فلم تصل حتى حاضت آخره لا قضاء عليها (تيسير التحرير ٢ / ١٩٢ ، ١٩٤ ، وانظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٧١ ، نهاية السؤل ١ / ١١٤ ، فوائد الرحموت ١ / ٧٤ ، مناهج العقول ١ / ١١١ وبعدها ، كشف الأسرار ١ / ٣١٦ ، أصول السرخسي ١ / ٣١ ، جمع الجوامع ١ / ١٨٩) .

(٤) الآية ٧٨ من الإسراء ، وهي ﴿ أقم الصلاة لعلكم تخشون ﴾ إلى غسق الليل ، وقرآن الفجر . إن قرآن الفجر كان مشهوداً .

(٥) في ش د ع ، قيل .

(٦) في ز ع ب ، أوله .

(٧) ساقطة من ز ، وفي ع ب ، وقال ، الوقت ما بينهما ، وقاله له جبريل أيضاً عليه الصلاة والسلام .

« الوقت ما بينهما »^(١) . ولأنه لو تعيّن للفعل جزء من الوقت لم يصحّ الفعل قبله . ويكون الفعل بعده قضاء ، فيعصى بتأخيره عنه ، وهو خلاف الإجماع^(٢) .

(ومن آخر) الفعل في الوقت الموسع (مع ظن مانع) منه (كعدم البقاء^(٣)) بأن ظن أنه يموت قبل أن يبقى من الوقت زمن يتسع للفعل فيه (إنهم) إجماعاً ، لتضييقه عليه بظنه^(٤) .

(ثم إن بقي) من ظن عدم البقاء (ففعلها) أي فعل العبادة (في وقتها)

(١) هذا الحديث رواه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي والحاكم عن ابن عباس مرفوعاً . ورواه الإمام أحمد عن جابر مرفوعاً . (انظر ، صحيح البخاري ١/ ١٠١ ، سنن أبي داود ١/ ١٦١ ، سنن الترمذي مع تحفة الأئمة ١/ ٤٦٤ ، سنن النسائي ١/ ١٩٧ ، ٢٠٩ ، المستدرک ١/ ١٩٣ ، نيل الأوطار ١/ ٢٥١) . قال الطوفي ، النص قيد بجميع الوقت ، فتخصيص بعضه بالإيجاب تحكم (مختصر الطوفي ص ٢١) . وفي ز ، وقاله جبريل أيضاً عليه السلام . (٢) في ش . ويكره .

(٣) قال البخاري ، ثم حقيقة للوسع ترجع إلى الخير بالنسبة إلى الوقت . كأن قيل للمكلف ، اعمل إما في أول الوقت أو وسطه أو آخره . فهو مخير في الإتيان به في أول جزء منها (مناهج العقول ١/ ١٩) وهو ما صرح به البزنجوي والسرخسي (كشف الأسرار ١/ ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، أصول السرخسي ١/ ٣٣) . وانظر (الروضة ص ٨ ، الإحكام . الأمدي ١/ ١٠٨ ، نهاية السؤل ١/ ١١٥ ، مختصر ابن الحاجب ١/ ٢٤٢ ، تخریج الفروع على الأصول ص ٣١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٥٠) .

(٤) في ش . البناء .

(٥) كما لو كان محكوماً عليه بالقتل . وأن التنفيذ سيتم في ساعة معينة . وكما لو كانت المرة تعرف أن عائلتها تأتيها في ساعة معينة من الوقت . فيتضيق الوقت عليهما . (انظر ، جمع الجوامع ١/ ١٠٠ ، مختصر ابن الحاجب ١/ ٢٤٣ ، نهاية السؤل ١/ ٨٧ ، فوائح الرحموت ١/ ٨٦ ، الإحكام . الأمدي ١/ ١٠٩ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٨٧ ، للمستصفي ١/ ٩٥ ، الروضة ص ٣١ ، تيسير التحرير ٢/ ٢٠٠ ، مختصر الطوفي ص ٢٣ ، التمهيد ص ١٠ ، الفروع ابن مفلح ١/ ٢٩٣) .

ف (هـ) هي (أداة) عند جماهير العلماء لبقاء الوقت ، ولا يلتفت إلى ظنه الذي بأن خطؤه .

(ومن له تأخير) فمات ^(١) قبل أن يفعلها فإنها (تُسقط بموته) عند الأئمة الأربعة ، لأنها لا تدخلها النيابة . فلا فائدة في بقائها في النية . بخلاف الزكاة والحج ^(٢) . (ولم ينص) بالتأخير عند الجمهور ^(٣) ، وحكاة بعضهم إجماعاً ، لأنه فُعل ماله فعله . واعتبار سلامة العاقبة ممنوع ، لأنه غيب ^(٤) .

(ومتى طُلبت) أي طُلب فعل العبادة (من كل واحد بالذات أو من معين كالخصائص) النبوية ^(٥) ، قال الإمام أحمد ^(٦) رضي الله عنه ، خُص

(١) في هامش ب ، كن به نكس بولم مثلاً ومستعاضة . وانظر أمثلة أخرى في (القواعد والفوائد الأصولية ص ٧٦) .

(٢) في ش ، تسقطها .

(٣) انظر حكم هذه المسألة ، مع بيان الأحكام التي تدخلها النيابة في (التمهيد ص ١١ ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٤٩ ، شرح جمع الجوامع ١ / ١٩١ ، روضة الطالبين للنووي ١ / ٨٣ ، الفروع ، لابن مفلح ١ / ٢٩٣ ، تخريج الفروع على الأصول ص ٦٠) .

(٤) تدخل هذه المسألة في القاعدة الأصولية وهي « الأمر الذي أريد به التراخي ، إذا مات للأمر به بعد تمكنه منه وقبل الفعل » لم يموت عاصياً عند الجمهور . وقال قوم يموت عاصياً . واختاره الجويني وأبو الخطاب . (انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٧٦ ، للسودة ص ٤١ ، الفروع ١ / ٢٩٣) . وفي ز ، جماهير العلماء .

(٥) انظر رأي الجمهور في (مختصر الطوفي ص ٣٣ ، الروضة ص ١٩ ، الإحكام ، . للأمدي ١ / ١٩١ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٠ ، مختصر ابن الحاجب ١ / ٢٤٣ ، للستصفي ١ / ٧٠ ، شرح جمع الجوامع ١ / ١٩١) وللراجع السابقة .

(٦) في ش د ، طلب .

(٧) في ز ، أي خصائص النبي ﷺ .

(٨) في ش د ، إمامنا .

النبي ﷺ بواجبات^(١) ومحظورات ومباحات وكرامات^(٢) . (ف) إن كان الطلب (مع جزم) كالصلوات الخمس وصيام^(٣) رمضان ، فالملطوب (فرض غيبي^(٤) ، (و) إن كان الطلب (بدون) أي بدون جزم كالسنن الرواتب ، وصوم يوم وإفطار يوم ، فالملطوب (سنة غيبي^(٥) .
(وإن طُلبَ الفعل) أي حصوله (فقط ، ف) طلبه (مع جزم) كالجهاد ونحوه (فرض كفاية^(٦) ، (و) طلب حصوله (بدون) أي بدون جزم ، كابتداء السلام من جمع ، فهو (سنة كفاية^(٧) .
والفرق بين فرض الغيبي وفرض الكفاية ، أن^(٨) فرض الغيبي ما تكررت مصلحته بتكرره ، كالصلوات الخمس وغيرها ، فإن مصلحتها الخضوع لله ، وتعظيمه ومناجاته ، والتذلل والثول^(٩) بين يديه ، وهذه الآداب تتكرر كلما كُررت الصلاة^(١٠) .

(١) في ش ، بموجبات .

(٢) انظر كتاب الخصائص الكبرى للسيوطي ، مطبوع في ثلاثة أجزاء ، والشمال للترمذي وغيره .

(٣) في ز ع ب ض ، صوم .

(٤) سمي فرض غيبي لأن خطاب الشارع يتوجه إلى كل مكلف بعينه ، ولا تبرأ ذمة المكلف منه إلا بأدائه بنفسه .

(٥) انظر ، الفروق ١ / ١١٧ .

(٦) سمي فرض كفاية لأن قيام بعض المكلفين به يكفي للوصول إلى مقصد الشارع في وجود الفعل ، ويكفي في سقوط الإثم عن الباقين ، مع كونه واجباً على الجميع كما سيأتي . (انظر ، التمهيد ص ١٣ ، نهاية السؤل ١ / ١٧٨) .

(٧) انظر ، التمهيد ص ١٣ ، نهاية السؤل ١ / ١١٧ . حاشية البناني ١ / ١٧٢ ، التواعد والفوائد الأصولية ص ١٨٦ ، الفروق ١ / ١١٧ .

(٨) في ش ، الأول .

(٩) في ش ، والتضرع .

(١٠) في ش ز ، تكرر .

(١١) في ز ، الصلوات .

وفرض الكفاية ، مالا تتكرر مصلحته بتكرره ، كإنجاء الفريق ، وغسل
 الميت ودفيه ونحوها ، فهما متباينان تباين النوعين^(١) .
 (وهما) أي فرض الكفاية وسنة الكفاية (مهم) أي أمر يهتم به ،
 (يقصد) من قبل الشرع (حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله)^(٢) فدخل
 في ذلك نحو الحرف والصناعات .

وقوله ، « من غير نظر - إلخ »^(٣) مخرج لفرض العين وسنة العين ، لأن
 ما بين فعل يتعلق به الحكم إلا^(٤) وينظر فيه الفاعل ، حتى يثبت على واجبه
 ومندوبه ، ويعاقب على ترك الواجب - إن لم يعف عنه - وإنما يفترقان في
 كون المطلوب عيناً يختبر به الفاعل ويؤمنن ، ليثاب أو يعاقب . والمطلوب
 على الكفاية يقصد حصوله قصداً ذاتياً ، وقصد الفاعل فيه تبع^(٥) لا ذاتي^(٦) .
 (وفرض الكفاية) واجب (على الجميع) عند الجمهور^(٧) ، قال الإمام

(١) انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٨٦ ، الفروق ١ / ١٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٥٧ .

(٢) للقصد في فرض الكفاية إيقاع الفعل مع قطع النظر عن الفاعل . (انظر ، القواعد والفوائد
 الأصولية ص ٨٦ ، للحلي على جمع الجوامع ١ / ٨٢ ، تيسير التحرير ٢ / ٢٣ ، الفروق
 ١ / ١١٧) .

(٣) في زع ب ض ، بالذات إلى فاعله .

(٤) في ش ، جامع .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) في ش ، يقع .

(٧) أي من غير نظر بالأصالة والأولية إلى الفاعل . وإنما للنظر إليه أولاً وبالذات هو الفعل
 والفاعل إنما ينظر إليه تبعاً لضرورة توقف الفعل على فاعل . (انظر حاشية البناي على جمع
 الجوامع ١ / ٨٣) .

(٨) الواجب الكفائي يتعلق بجميع الكلفين عند الجمهور . فالتأخر عليه يقوم بنفسه به . وغير
 التأخر يحث غيره على القيام به . لأن الخطاب موجة لكل مكلف ، وأن التأخير يتعلق بالكل
 عند الترك . لكنه يسقط بفعل البعض لحصول المقصود . وقال الإمام الرازي والبيضاوي والتاج
 السبكي ، إن فرض الكفاية يتعلق بطائفة غير معينة . لأنه لو تعلق بالكل لما سقط إلا بفعل
 =

أحمد رضي الله عنه ، الغزو واجب على الناس كلهم ، فإذا غزا بعضهم أجزاء عنهم^(١) .

وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه في « الأم » ، حق على الناس غسل الميت ، والصلاة عليه ، ودفنه ، لا يسع عاينهم تركه ، وإذا قام به من فيه كفاية أجزاء عنهم ، إن شاء الله تعالى^(٢) .

(ويسقط الطلب الجازم والإثم) في فرض الكفاية (بفعل من يكفي) رخصة وتخفيفاً لحصول المقصود^(٣) .

(ويجب) عيناً (على من ظن أن غيره لا يقوم به) أي بفرض الكفاية^(٤) ، لأن الظن مناط التعميد^(٥) .

== الكل ، وأنه يجوز الأمر لواحد منهم اتفاقاً ، كقوله تعالى ، ((فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة)) [التوبة / ١٢٢] . وهناك أقوال أخرى . (انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٢ ، ١٧٧ . نهاية السؤل ١ / ١٨٨ . مناهج القول ١ / ١٨٨ . فوائح الرحموت ١ / ٦٣ ، ٦٤ . مختصر ابن الحاجب ١ / ٣٢٤ . جمع الجوامع وشرح للحلي عليه ١ / ١٨٤ . تيسير التحرير ٢ / ٢١٣ ، الروضة ص ١٨٨ ، للمستصفي ٢ / ١٥٠ ، للسودة ص ٣٠ . شرح تنقيح الفصول ص ١٥٥) ، وفي ض ، على وفاء الأمر .

(١) انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٧ . للسودة ص ٣٠ .

(٢) الأم ١ / ٣٧٤ .

(٣) في ش ، تحقيقاً .

(٤) انظر ، نهاية السؤل ١ / ١٨٩ ، فوائح الرحموت ١ / ٦٦ ، حاشية الجرجاني على شرح المعضد ١ / ٣٢٤ ، الفروق ١ / ١١٦ .

(٥) كما إذا انحصر الواجب الكفائي بشخص واحد فيصير عليه واجباً عينياً . ويجب عليه القيام به ، مثل وجود عالم واحد يصلح للفتوى أو للقضاء ، وشاهد واحد في القضية ، وطبيب واحد في البلدة ، وسباح واحد أمام الفريق . كما ينقلب الواجب الكفائي من جهة أخرى إلى واجب عيني على كل مسلم في بعض الحالات ، كالجهاد في سبيل الله ، فهو واجب كفائي ، ولكن إذا تعرضت بلاد المسلمين للغزو أو الاعتداء أو الاحتلال ، فإنه يصبح واجباً عينياً على كل مكلف قادر يستطيع حمل السلاح وحماية الوطن والندود عن حياضه . (انظر ، مناهج القول ١ / ١١٧) .

(٦) وكذلك المكس ، فإن غلب على ظن جماعة أن غيرهم يقوم بذلك سقط عنهم ، فالتكليف

(وإن فُعله) أي فعل المطلوب حصوله (الجميع معاً) أي غير مرتب (كان فرضاً) في حق الجميع لعدم ما يقتضي تمييز بعضهم^(١) .

(وفرض العين أفضل) من فرض الكفاية ، لأن فرض العين أهم ، ولأجل ذلك وجب على الأعيان ، وهذا قول الأكثر ، وقيل عكسه^(٢) .

(ولا فرق بينهما) أي بين فرض العين وفرض الكفاية (ابتداءً)^(٣) قاله الموفق وغيره^(٤) ، وإنما يفترقان في ثاني الحال^(٥) ، وهو فرق حكيم^(٦) .

= بفرض الكفاية دائر مع الظن . (انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٣ ، ٨٩ . نهاية السؤل ١٨ / ١ ، مناهج العقول ١١٧ / ١ ، ١٨ . فواتح الرحموت ٦٣ / ١ ، تيسير التحرير ٢١٤ / ٢ ، للسودة ص ٣٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٥٦ ، الفروق ١١٧ / ١) .

(١) ولأن فرض الكفاية يتعلق بالجميع ، ولترغيب الناس فيه . (انظر ، التمهيد ص ١٣ . فواتح الرحموت ٦٤ / ١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٨٩ ، المستصفى ١٥ / ٢ ، الروضة ص ١٠٨ ، للسودة ص ١٣٦) .

(٢) وهو قول أكثر الشافعية . وتقل الطوفي في شرحه قولين . قال إمام الحرمين ، إن القيام بفرض الكفاية أفضل من فرض العين . لأن فاعله ساج في صيانة الأمة كلها عن اللأثم . ولا شك في رجحان من حل محل المسلمين أجمعين في القيام بهم من مهمات الدين . خلافاً للتاج السبكي والحلي وغيرهما الذين قالوا : إن فرض العين أفضل لشدة اعتناء الشارع به لقصد حصوله من كل مكلف . (انظر ، التمهيد ص ١٣ ، للحلي على جمع الجوامع ١ / ٨٣ ، ٨٤ . القواعد والفوائد الأصولية ص ٨٨ ، ٨٩) .

(٣) أي من جهة الوجوب ، لشمول حد الواجب لهما (الإحكام ، الأمدي ١ / ١٠٠) .

(٤) وهو قول الجمهور . (انظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٠٠ ، الروضة ص ١٨ ، للسودة ص ٣٠) .

(٥) أي من جهة الإسقاط ، فإن فرض الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي ، خلافاً لفرض العين . فلا يسقط بفعل البعض ، بل لا بد أن يقوم به كل مكلف بمينه . (انظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٠٠ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٨٧) .

(٦) أي من حيث الأثر ، لا من حيث الحقيقة والذات . (انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٨٧) ، وفي ض ، فرض حكيم .

(ويلزمان) أي فرضُ العين وفرض الكفاية (بشروع مطلقاً)^(١) أي سواءً كان فرضُ الكفاية جهاداً ، أو صلاةً على جنازة ، أو غيرهما^(٢) ، قال في « شرح التحرير » : في الأظهر .
ويؤخذ^(٣) لزومه بالشروع^(٤) من^(٥) مسألة حفظ القرآن ، فإنه فرضُ كفاية إجماعاً . فإذا حفظه إنسان^(٦) وأخر تلاوته من غير عذر حتى نسيه فإنه يَحْرَمُ على الصحيح من المذهب .

قال الإمام أحمدُ رضي الله تعالى عنه ، ما أشدَّ ما جاء فيمن حفظه ثم نسيه^(٨) ، وفيه وجهٌ يُكره^(٩) .

(١) وهو قول الشافعية بأن يصير فرض الكفاية كفرض العين في وجوب الإتمام على الأصح بجماع الفرضية . وقيل ، لا يجب إتمامه . لأن قصد من فرض الكفاية حصوله في الجملة . فلا يتعين حصوله ممن شرع فيه . وقيل ، يتعين فرض الكفاية بالشروع في الجهاد وصلاة الجنازة دون غيرهما . (انظر ، شرح جمع الجوامع ١ / ٨٥ - ٨٦ . القواعد والفوائد الأصولية ص ١٨٨) .

(٢) في ب ، غيرها .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) في ش ، يؤخذ من .

(٥) في ع ب ، بالشروع .

(٦) ساقطة من ش .

(٨) ويؤخذ لزوم بالشروع أيضاً من الجهاد . فهو فرض كفاية لقوله تعالى ، ((وما كان المؤمنون لينفروا كافة)) [التوبة / ١٢٢] ولكن إذا دخل به إنسان فيحرم عليه التراجع والتولي . لقوله تعالى ، ((يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار . ومن يؤلهم يؤمئذ ذبّره إلا متحرفاً لقتالٍ أو متحيزاً إلى فئة . فقد باء بغضب من الله . ومأواه جهنم وبئس المصير)) [الأنفال / ١٥ - ١٦] . فيجب الاستمرار في صف القتال . لما في الانصراف عنه من كسر قلوب الجند . (انظر ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ١٨٦) .

(٩) قال البجلي بعد كلام الإمام أحمد ، وقدمه بعضهم (القواعد والفوائد الأصولية ص ٨٨ - ٨٩) .

(وَإِنْ طَلَبَ) شيءٌ ^(١) واحدٌ من أشياء ^(٢) . كخصال كفارة) يمين
(ونحوها) كجزاء الصيد في قوله تعالى ^(٣) : ﴿ فَبِزَاءٍ مِّثْلَ مَا قَتَلْتُمْ مِنَ النَّفَمِ ،
يُخَكِّمُ بِهِ ذُؤَاغُذْلٍ مِنْكُمْ عَذَابًا بَالِغُ الْكَمِيَّةِ . أَوْ كَفَارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ . أَوْ
عَذْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا . لِيَذُوقُوا وَبَالَ أَمْرِهِ ﴾ ^(٤) . وكفدية الأذى في قوله تعالى :
﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ
نُسْكَ ﴾ ^(٥) . وكالجبران في الزكاة في قوله عز وجل : ﴿ شَتَانِ أَوْ
عَشْرُونَ دَرَاهِمًا ﴾ . ومثله ^(٦) الواجب ^(٧) في اللاتين من الإبل أربع حقا ^(٨) . أو
خمس بنات لبون ^(٩) . والتخير بين غسل الرجلين في الوضوء للابس

(١) في ش ، مفتى .

(٢) ينقسم الواجب من حيث نوع الفعل المطلوب القيام به إلى قسمين ، واجب معين كالصلاة
والحج . وواجب مخير أو مبهم . كخصال الكفارة وغيرها . (انظر ، القواعد والفوائد الأصولية
ص ٦٥ ، الروضة ص ١٧ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٥٩ ، التمهيد ص ١٤ ، نهاية السؤل
٩٦ / ١ ، تيسير التحرير ، ٢ / ٢١١) .

(٣) في ش ، د ، آية .

(٤) الآية ٩٥ من المائدة . وفي د تمة الآية . وهي ((عفا الله عما سلف ، ومن عاد فينتقم الله منه .
والله عزيزٌ ذو انتقام)) .

(٥) الآية ١٦٦ من البقرة . وفي ش تمة الآية . وهي قوله تعالى ، ((فلما أنتمم فمن تمتع بالعمرة
إلى الحج فما استيسر من الهدي . فمن لم يجد فصيامٌ ثلاثة أيام في الحج . وبسمة إذا رجعت .
تلك عشرة كاملة ، ذلك لمن لم يكن أهله حاضري للسجد الحرام . واتقوا الله ، واعلموا أن الله
شديد العقاب)) .

(٦) في ز ب ض ، شاتين أو عشرين . وهذا موافق لبعض روايات الحديث . وقد سبق تخريجه ص ٣٥٥ .

(٧) في ز ب ض ، ومثل . (٨) في ش ، كواجب .

(٩) الحقاك جمع جقة من الإبل . وهي التي طعنت في السنة الرابعة . لأنها لتتحقت أن يعمل
عليها . (للصباح للنير ١ / ٢٧٤) .

(١٠) بنت البهون هي بنت الناقة التي دخلت في السنة الثالثة . سميت بذلك لأن أمها ولدت غيرها
فصار لها لبن . (للصباح للنير ١ / ٨٤٥) .

(١١) في ش ، من .

الْخُفِّ ، أَوْ الْمَسْحِ عَلَيْهِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، (فَالْوَاجِبُ وَاحِدٌ ، لَا بَعَيْنَهُ) عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ^(١) .

قَالَ الْبَاقِلَانِيُّ ، إِنَّهُ إِجْمَاعُ السُّلَفِ وَأَثَمَةُ الْفَقْهِ .

(وَيَتَمَيَّنُ) ذَلِكَ الْوَاحِدُ (بِالْفِعْلِ) ^(٢) ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ عَنِ الْفُقَهَاءِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّكْلِيفُ بِذَلِكَ عَقْلًا ، كَتَكْلِيفِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ بِفِعْلِ هَذَا الشَّيْءِ أَوْ ذَلِكَ ^(٣) ، عَلَى أَنْ يُثْبِتَهُ عَلَى أُيْهِمَا فِعْلٌ ، وَيَعَاقِبُهُ بِتَرْكِ الْجَمِيعِ ، وَلَوْ أُطْلِقَ لَمْ يُفْهَمْ وَجُوبُهُمَا ، وَالنَّصُّ دَلٌّ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ الْجَمِيعُ وَلَا وَاحِدًا بَعَيْنَهُ ، لِأَنَّهُ خَيْرُهُ ، وَلَوْ أُوجِبَ التَّخْيِيرُ الْجَمِيعُ ^(٤) لَوَجِبَ عَقْقُ الْجَمِيعِ إِذَا وَكَّلَهُ فِي إِعْتَاقِ أَحَدٍ عَبْدِيهِ ، وَتَرْوِيجُ مُؤَلَّتِيَّتِهِ بِالْخَاطِبِينَ ، إِذَا وَكَّلْتَهُ ^(٥) فِي التَّرْوِيجِ بِأَحَدِهِمَا ^(٦) .

وَمُتَعَلِّقُ الْوُجُوبِ ، هُوَ الْقَدَرُ الْمَشْتَرِكُ بَيْنَ الْخَصَالِ ، وَلَا تَخْيِيرَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ وَاحِدٌ ، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُ ، وَمُتَعَلِّقُ التَّخْيِيرِ خُصُوصِيَّاتُ الْخَصَالِ الَّتِي فِيهَا التَّمَدُّدُ ^(٧) ، وَلَا وَجُوبٌ فِيهَا ، قَالَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ ^(٨) .

(١) انظر ، جمع الجولع ١ / ١٧٥ ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٠٠ ، للدخل إلى منعه أحمد ص ٦٠ .
الروضة ص ١٧ ، للسودة ص ٢٧ ، التمهيد ص ١٤ ، نهاية السؤل ١ / ٦٧ ، المستصفى ١ / ٦٧ .
اللمع ص ٩ ، للمعتمد ١ / ٨٤ .

(٢) أي بفعل التكلف ، (انظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٠٠ ، تيسير التحرير ٢ / ٢١٣) .
(٣) في ع ، لا يجوز .

(٤) في ز ، وذلك ، وفي ب ض ، أو ذاك : (٥) في ش ، في الجميع .

(٦) في ز ش ، مؤلتيته . (٧) في ش ، إذا وكله .

(٨) انظر ، الإحكام ، للأمدي ١ / ١٧٤ ، الروضة ص ١٧ ، المضد على ابن الحاجب ٢٣٦ / ١ ، للمستصفى ١ / ٦٧ .

(٩) وهي خصوص الإعتاق مثلاً ، أو الكسوة ، أو الإطعام ، (انظر ، القواعد والفوائد الأمولية ص ٦٧ ، التمهيد ص ١٤ ، المحلى على جمع الجولع ١ / ١٧٦ ، شرح تنقيح الفصول ١٥٢) .

(١٠) مختصر ابن الحاجب وشرح المضد عليه ١ / ٢٣٥ ، وانظر ، التمهيد ص ١٤ .

وقال السبكي الكبير، وعندني زيادة أخرى في التخيير^(١)، وهي أن القدر المشترك يقال على المتواطىء^(٢)، كالرجلي، ولا إبهام فيه، فإن حقيقته معلومة متميزة عن غيرها من الحقائق^(٣)، ويقال على اللبهم من شيئين أو أشياء، كأحد الرجلين.

والفرق بينهما، أن الأول لم تقصد فيه إلا الحقيقة، والثاني قصد فيه ذلك مع أحد الشخصين بعينه، أي "لا باعتبار" معنى مشترك بينهما، وإن لم يعين، ولذلك سمي مبهماً، لأنه أنهم علينا أمره.

فلا يقال في الأول الذي نحو أعتق رقبة، إنه واجب مخير، لأنه لم يقل أحد فيه يتعلق الحكم بخصوصياته، بخلاف الثاني، فإنهم أجمعوا على تسميته مخيراً، ومن الأول أكثر أوامر الشريعة^(٤)، فيتمتع^(٥) أنه القدر المشترك في الأول، وإليه يرشد قولهم، «من أمور معينة»، وللمعنى، أن النظر إليها من حيث تعينها وتميزها مع الإبهام، احترازاً عن القسم الأول. اهـ.

(١) في ش ز ع ب ض، التحرير. (٢) في ش ع، وهو.

(٣) المتواطىء هو الكلبي الذي لم تتفاوت أفراده، كالإنسان بالنسبة إلى أفراده، فإن الكلبي فيها، وهو الحيوانية والناطقية، لا يتفاوت فيها بزيادة ولا نقص، وسمي بذلك من التواطؤ، وهو التوافق.

(٤) قال الإنصاف، أحد الأشياء قدر مشترك بين الغصائل كلها لصدقه على كل واحد منها، وهو واحد لا تعدد فيه، وإنما التعدد في محالها، لأن للتواطىء موضوع لمعنى واحد صادق على أفراد، كالإنسان، وليس موضوعاً لأمور متعددة، وإذا كان واحداً استحال فيه التخيير، وإنما التخيير في الخصوصيات، وهو خصوص الإعتاق مثلاً أو الكسوة أو الإطعام. (التنبيه ص ١٤).

(٥) في ش ع، لاعتبار. (٦) في ش، الشيء بعينه.

(٧) في ش، فتمتعين، وفي د، فتمتعين.

(٨) في ب ض، احتراز.

(٩) في ز ع ب ض، من.

وقيل ، يجب جميعُ الخصال^(١) ، ويسقط^(٢) بفعل^(٣) واحد منها .

وقيل ، الواجب^(٤) معينٌ عند الله تعالى ، وإن قُبلَ غيره منها سقط^(٥) .

وقيل ، الواجب ما يختاره المكلف^(٦) .

ومحلُ الخلاف في صيغة وَرَدَتْ يُراد بها التخيير ، أو^(٧) ما في معناه^(٨) .

وأما نحو تخيير المُستتجي بينَ الماء والحجر ، ومريد الحج^(٩) بين الأفراد والتَمَتُّع والقران ، ونحو ذلك ، فليس مما نحن فيه ، لأنَّه لم^(١٠) يَرُدْ تخيير فيه بلفظ^(١١) ، ولا بمعناه^(١٢) .

(١) وهو قول الجبائي وابنه أبي هاشم من المتزلة . وقال أبو الحسين البصري المتزلي ، يجب الجميع على البذل . (انظر ، الأحكام . الأمدي ١ / ١٠٠ . القواعد والفتاوى الأصولية ص ٦٥ . للمتمد ١ / ٨٤ ، ٨٧) .

(٢) أي الواجب .

(٣) في ش ، فعل .

(٤) في ش ، الواحد .

(٥) هذا القول ينسب الأشاعرة إلى للمتزلة ، وينسب للمتزلة إلى الأشاعرة . ولذلك سمي قول التراجم . (انظر ، القواعد والفتاوى الأصولية ص ٦٥ . المسودة ص ٢٨ . نهاية السؤل ١ / ٩٨ ، التمهيد ص ١٤ . تيسير التحرير ٢ / ٢١٢ . حاشية البناني ١ / ١٧٩ . فوائح الرحموت ١ / ٦٦ . للمتمد ١ / ٨٧) ، وفي زب ، يسقط .

(٦) انظر مناقشة هذه الأقوال في (شرح العبد وحاشية التفتازاني ١ / ٣٣٥ وما بعدها ، نهاية السؤل ١ / ٩٧ ، ١٠٣ . الحلبي على جمع الجولع وحاشية البناني عليه ١ / ١٧٧ وما بعدها . المستصفي ١ / ٦٨ . للمتمد ١ / ٩١) .

(٧) في ب ض ، و .

(٨) انظر ، للمسودة ص ٢٧ . فوائح الرحموت ١ / ٦٦ . اللع ص ٩ .

(٩) في ز ع ب ض ، التمسك .

(١٠) في ش ، يخير فيه بلفظه .

(١١) في ب ض ، معناه .

(و) إذا علمت أنه لم يجب أكثر من واحد من الأشياء للخير المكلف فيها^(١)، (إن^(٢) كفر بها) كلها، أو بأكثر من واحد^(٣) مرتبة^(٤) أي شيئاً بعد شيء (فالواجب الأول) أي المخرج أولاً إجماعاً، لأنه الذي أسقط الفرض، والذي بعده لم يُصايف وجوباً في النعمة.

(و) إن أخرج الكل (معاً) أي في وقت واحد، قال^(٥) في «شرح التحرير»، وصوّرها أبو إسحاق الشيرازي في «شرح اللمع»^(٦)، بأن يكون قد بقي عليه من الصوم يوم، ووكل في الإطعام والعق، ثم قال، قلت، وأولى منها^(٧) في كفارة اليمين بأن يؤكل شخصاً يطعم، وشخصاً يَكسو، ويُعتق هو^(٨) في آخر واحد، أو^(٩) أن يؤكل في الكل، وتُفعل في وقت واحد، (أثبت ثواب واجب على أعلاها فقط^(١٠))، لأنه لا ينقصه ما انضم إليه، و^(١١) ترجيح الأعلى لكون الزيادة فيه لا يليق بكرم الله تعالى تضييعها على

(١) في ز، بها.

(٢) في ش، و (إن).

(٣) في ش، مترتبة.

(٤) في ش، قاله.

(٥) قال الشيخ أبو إسحاق في «اللمع» ص ٩، فالواجب منها واحد غير معين، فأياً فعل فقد فعل الواجب، وإن فعل الجميع سقط الفرض عنه بواحد منها، والباقي تطوع.

(٦) في ش، فيها.

(٧) في ش، وهو.

(٨) في ش، و.

(٩) انظر، التواعد والفوائد الأصولية ص ٦٧، للسورة ص ٢٨، للحلي على جمع الجوامع ١/ ١٣٩.

الإحكام، الأمدي ١/ ١٢٢.

(١٠) في ش، فأنضم.

(١١) ساقطة في ش.

الفاعل مع الإمكان وقصدها بالوجوب ، وإن اقترنت به ^(١) آخر ^(٢) .

(كما) أنه (لا يَأْتُمُ لو تَرَكَها) كُلُّها (سوى بَقْدَر) عقابُ أدناها (لا نفس عقاب أدناها في قول) القاضي أبي يعلى والقاضي أبي الطيب ^(٣) .

وقال بعضهم : يُعاقَب على نفس الأدنى ، لأنَّ الوجوبَ يَشْقَطُ به ^(٤) .

وقال أبو الخطاب وابنُ عقيل ، يَثَابُ على واحدٍ ، ويَأْتُمُ به ^(٥) .

وقيل ، يَأْتُمُ على واحدٍ لا بعينه ، كما هو واجبٌ عليه ^(٦) .

(تنبيه ^(٧)) .

(العبادة) هي (الطاعة ^(٨)) .

قال الشيخ تقي الدين في آخر « المسوّدة » : « كل ما كان طاعةً ومأموراً به ، فهو عبادةً عند أصحابنا والمالكية والشافعية ، وعند الحنفية ، العبادة ،

(١) ساقطة في ش . وفي ز . بها . ومعنى به أي بالأعلى .

(٢) ولأنه لو اقتصر عليه لحصل له بذلك ، فإضافة غيره إليه لا تنقصه . (انظر ، القواعد والفوائد

الأصولية ص ٦٧ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٣٩٩) .

(٣) انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٦٧ ، للسودة ص ٢٨ .

(٤) انظر ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٣٨٠ .

(٥) انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٦٧ ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٢٢ .

(٦) انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٦٧ .

(٧) في ش ، تكفيه .

(٨) قال الباجي ، العبادة هي الطاعة والتثلل لله تعالى بإتباع ما شرع . قولنا ، هي الطاعة يحتمل

معنيين . أحدهما ، امتثال الأمر ، وهو مقتضاه في اللغة ، إلا أنه في اللغة واقع على كل امتثالٍ

لأمر في طاعة أو معصية . لكننا قد احتزنا من المعصية بقولنا ، والتثلل لله تعالى ، لأن طاعة

الباري تعالى لا يصح أن تكون معصية . والثاني ، أن الطاعة إذا أطلقت في الشرع فإنها تقتضي

القربة . وطاعة الله تعالى دون طاعة غيره . (الحدود ص ٥٨) .

ما كان من شرطها^(١) النية^(٢) .

فدخل في كلام أصحابنا ومن وافقهم ، الأفعال والتروك ، ترك المعاصي والنجاسة والزنا والربا ، وكلّ مُحَرَّم ، والأفعال كالوضوء والفنل والزكاة مع النية ، وقضاء الدين وردّ المصوب والمواري والودائع ، والنفقة الواجبة ، ولو بلا نية^(٣) .

(و) أما (الطاعة) فهي (موافقة الأمر) أي فعل المأمور به على وفاق الأمر به ، وقالت المعتزلة ، الطاعة موافقة الإرادة .
(والمعصية مخالفته) أي مخالفة الأمر بارتكاب ضد ما كُلف به ، وقالت للمعتزلة ، المعصية مخالفة الإرادة^(٤) .

(وكل قرية) وهي ما قصد به التقرب إلى الله تعالى على وفق أمره أو نهيه (طاعة ، ولا عكس^(٥)) أي وليس كل طاعة قرية ، لاشتراط قصد في القرية^(٦) كون الطاعة^(٧) ، فتكون القرية أخص من الطاعة^(٨) ، والله أعلم .



(١) كذا في السودة وز ، وفي ش د ع ب ض ، شرطه .

(٢) للسودة ص ٥٧٦ ، وانظر ، للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٢ . أصول السرخسي ٩٧ / ١ .

(٣) انظر ، للسودة ص ٤٢ ، وقال الجرجاني عن الحرم ، وحكمه الثواب بالترك لله تعالى ،
والعقاب بالفعل (التعريفات ص ٨١) .

(٤) انظر ، السودة ص ٥٧٦ . التعريفات للجرجاني ص ١٤٥ . كشف اصطلاحات الفنون ٩١٥ / ٤ .
للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٢ . تيسير التحرير ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤ . الأربعين ص ٢٤٦ .

(٥) انظر ، للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٢ .

(٦) في ش ، الطاعة .

(٧) في ش ، القرية .

(٨) انظر ، كشف اصطلاحات الفنون ٩١٥ / ٤ .

(فَضْل)

(الحرام ضد الواجب) وإنما كَانَ ضده باعتبار تقسيم أحكام التكليف .
 وإلا فالحرام^(١) في الحقيقة ضد الحلال ، إذ يُقَالُ ، هذا حَلَالٌ وهذا حَرَامٌ ،
 « كما في قوله تعالى في سورة النحل^(٢) ، ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ
 الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ ، وَهَذَا حَرَامٌ ﴾^(٣) .
 (وهو) أي وحده (ماضٍ فاعله ، ولو قولاً ، و) لو (عَمَلٌ قَلْبٍ
 شرعاً) .

فخرج « بالذم » ، المكروه والمندوب والمباح ، ويقول ، « فاعله » ،
 الواجب ، فإنه يَذْمُ تاركه . والمراد ، ما مِنْ شأنه أَنْ يَذْمَ على فعله .
 ودخل بقوله ، « ولو قولاً » ، الغيبة والنميمة ونحوهما مما يَحْرُمُ
 التلفظ^(٤) به .

ودخل بقوله ، « ولو عَمَلٌ قَلْبٍ » ، النفاق والحقْد ونحوهما .
 ولفظة « شرعاً » متعلقة بـ « ذم » ، وفيه إشارة إلى أَنَّ الذم لا يكون إلا
 مِنَ الشرع^(٥) .

(وَيُسَمَّى) الحرام (محظوراً وممنوعاً ومزجوراً ومتفصية وذنباً وقبيحاً)

(١) في ز ، الحرام .

(٢) في ش ، لقوله تعالى .

(٣) الآية ١١٦ من النحل .

(٤) ساقطة من ز ع ب ض .

(٥) في ش ، اللفظ .

(٦) انظر في تعريف الحرام (التعريفات للرجزاني ص ٢١٧ ، مختصر الطوفي ص ٢٦ ، للدخل إلى
 مذهب أحمد ص ٦٢ ، الإحكام ، الأملدي ١ / ١١٣ ، للستيفي ١ / ٧٦ ، نهاية السؤل ١ / ٦١ ،
 التوضيح على التنقيح ٣ / ٨٠) .

وسِيئَةٌ وفاحِشَةٌ وإِثْمًا وَخَرْجًا وَتَحْرِيجًا^(١) وَعُقُوبَةٌ .

فَتَسْمِيئَةٌ^(٢) مُحْظُورًا مِنَ الْخَطَرِ ، وَهُوَ لِلنَّعْ ، فَيُسَمَّى الْفِعْلُ بِالْحَكْمِ التَّلَاقِي بِهِ . وَتَسْمِيئَةٌ مَعْصِيَةٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ، وَذَنْبًا لِتَوَقُّعِ الْمَوَاضِعِ عَلَيْهِ . وَبَاقِي ذَلِكَ لَتَرْتِبُهَا^(٣) عَلَى فِعْلِهِ^(٤) .

(وَيَجُوزُ النَّهْيُ عَنْ وَاحِدٍ لَا بَعِيْنَهُ ، كَمِلْكِهِ أُخْتَيْنِ وَوُطْنِهِمَا) فَإِنَّهُ يَكُونُ مَمْنُوعًا مِنْ إِحْدَاهُمَا لَا بَعِيْنَهَا^(٥) ، وَكَمَا لَوْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ ، فَاسْلَمْتُ مَعَهُ ، أَوْ كُنْ كِتَابِيَّاتٍ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الزَّائِدِ عَلَى الْأَرْبَعَةِ ، لَا بَعِيْنَهُ^(٦) .

إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ ، فَقَدْ قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ ، يَجُوزُ تَحْرِيمُ وَاحِدٍ لَا بَعِيْنَهُ ، وَيَكُونُ النَّهْيُ عَنْ وَاحِدٍ عَلَى التَّخْيِيرِ (وَلَهُ فِعْلُ أَحَدِهِمَا) عَلَى التَّخْيِيرِ^(٧) .
قَالَ^(٨) ابْنُ بَرَّهَانَ^(٩) ، وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ وَلِلتَّكْلِمِينَ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ

(١) فِي ش ، وَتَحْرِيجًا وَحَرْجًا .

(٢) فِي ز ، وَتَسْمِيئَةٌ .

(٣) فِي ز ، فَسَمَى .

(٤) فِي ع ، لِتَرْتِبِهِ .

(٥) انْظُرْ ، لِلدِّخْلِ إِلَى مَنْهَبِ أَحْمَدَ ص ٦٢ . الْإِحْكَامُ . الْأَمْدِي ١ / ١٣٣ . إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ٦ .
نَهَايَةُ السُّوْلِ ١ / ٦١ .

(٦) انْظُرْ ، التَّمْهِيدُ ص ١٥ . الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ الْأَصُولِيَّةُ ص ٦٩ . الْإِحْكَامُ ١ / ١١٤ . جَمْعُ الْجَوَامِعِ ١ / ٨١ .

(٧) انْظُرْ ، التَّمْهِيدُ ص ١٥ . لِلدِّخْلِ إِلَى مَنْهَبِ أَحْمَدَ ص ٦٣ . الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ الْأَصُولِيَّةُ ص ٧٠ .
(٨) انْظُرْ ، لِلْمُودَةِ ص ٨١ . شَرْحُ الْعُضْدِ ٢ / ٢ . تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ ٢ / ٣٨٨ . لِلْحَلِيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ ١ / ٨١ . الْإِحْكَامُ . الْأَمْدِي ١ / ١١٤ . التَّمْهِيدُ ص ١٥ . لِلدِّخْلِ إِلَى مَنْهَبِ أَحْمَدَ ص ٦٢ . الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ الْأَصُولِيَّةُ ص ٦٩ .

(٩) فِي ز ، وَقَالَ .

(١٠) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ ، لِلْمُرُوفِ بَابِ بْنِ بَرَّهَانَ ، يَفْتَحُ الْبَاءَ ، أَبُو الْفَتْحِ ، الْفَقِيْهُ الشَّافِعِيُّ الْأَصُولِيُّ لِلْحَدِيثِ ، كَانَ حَنْبَلِيًّا لِلذَّهَبِ ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَنْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، كَانَ حَادِثًا ذَنْهَنًا ، لَا

كسالة الواجب المخير، إلا أن التخيير هنا في الترك، وهناك في الفعل، فكما أن للكلف مخير بين أن يأتي بالجمع، وأن^(١) يأتي بالبعض، ويترك البعض^(٢) الباقي في الواجب المخير، له أن يترك الجميع، وأن يترك البعض دون البعض هنا، عند أصحابنا والأكثر^(٣). فأهل السنة جوزوا النهي عن واحد لا بعينه^(٤)، وجوزوا فعل أحدهما على التخيير، وما دام لا يعين، لا يجوز له الإقدام على شيء منها^(٥). ويأتي الخلاف في كون المحرم واحدا لا بعينه، أو الكل، أو معينا عند الله تعالى أو غير ذلك^(٦).

وقالت المعتزلة، لا يمكن ذلك في النهي، بل يجب اجتناب كل واحد، وبأنه على أصلهم، أن النهي عن^(٧) قبيح، فإذا نهى عن أحدهما لا

= يسمع شيئا إلا حفظه. وكان يضرب به للثلث في بحرته في الأصول والفروع، صنف في أصول الفقه، « البسيط » و « الوسيط » و « الأوسط » و « الوجيز »، توفي سنة ٥٨ هـ، وقيل غير ذلك. (انظر، طبقات الشافعية للسبكي ٣٠ / ٦، وفیات الأعيان ٨٢ / ١، شذرات الذهب ٦٢ / ٤، الفتح للبين ٦١ / ٢).

(١) في ع ب، وبين أن.

(٢) ساقطة من ش.

(٣) انظر، فوائذ الرحموت ١١٠ / ١، للحلي على جمع الجوامع ٨١ / ١.

(٤) وخالف في ذلك القرافي. وذهب إلى صحة التخيير في المأمور به. وعدم صحته في المنهي عنه، لأن القاعدة تقتضي أن النهي متعلق بمشترك حرمت أفرادها كلها، وقال، إن متعلق النهي في الاختين هو الجمع بينهما، وكل واحدة منهما ليس منهيأ عنها، بل للحرم هو الجمع فقط (شرح تنقيح الفصول ص ٣٢، وانظر، القواعد والفوائد الأصولية ص ٦٩).

(٥) أي إذا فعل أحد أنواع الحرم للمخير فلا يجوز له الإقدام على بقية الأنواع. (انظر، للحلي على جمع الجوامع ٨١ / ١).

(٦) انظر، الإحكام، الأمدي ١١٤ / ١، للسودة ص ٨١، فوائذ الرحموت ١١٠ / ١، تيسير التحرير

٣٨ / ٢، للحلي على جمع الجوامع ٨١ / ١.

(٧) ساقطة من ز.

بمعينه . ثبت القبح لكل منهما . فيمتنعان جميعاً . "ولو وَرَدَّ ذلك بصفة التخيير^(٣) . كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ أَمَّا أَوْ كَفُورًا ﴾^(٤) .

(ولو اشتبه مُحَرَّمٌ بمباحٍ) كميّتيّ بمذكّاة (وَجِبَ الكُفُّ^(٥)) ، ولا يُحَرَّمُ للمباح (عند الإمام أحمد وأصحابه ، لأنّ للمباح لم يُحَرَّم ، وأكثر ما فيه أنّه اشتبه . فمنعنا لأجل الاشتباه ، لا أنّه مُحَرَّم ، فإذا تبين المحرّم زال ذلك . فوجوب الكفّ ظاهراً لا يدلّ على شمول التحريم . ولهذا لو أكلهما لم يعاقب إلا على أكل ميتة واحدة^(٦) .

(وفي الشخص الواحد ثواب وعقاب) كنوع الأدمي ، وهو منعب أهل السنة قاطبة ، لأنّه يعمل الحسنات والسيئات . فتكتب له الحسنات . وأما السيئات ، فإنّ تاب منها غُفرت ، وكذا إن اجتنب الكبائر على الصحيح . وإلا فهو تحت المشيئة .

وخالف^(٧) المعتزلة . فقالوا بخلود أهل الكبائر في النار . ولو عملوا حسنات كثيرة .

وهذا يصادم القرآن والأحاديث الصحيحة الصريحة الواردة عن

(١) في ع ، ولورد .

(٢) انظر ، الإحكام . الأمدي ١ / ١١٤ ، للمتد ١ / ١٨٣ . للطي على جمع الجولع ١ / ١٨٢ .

(٣) الآية ٢٤ من سورة الإنسان .

(٤) أي حرمتا . إحداهما بالأصالة . والأخرى بعارض الاشتباه . (انظر ، الدخّل إلى منعب أحمد ص ٦١ . مختصر الطوفي ص ٢٤ . الروضة ص ٣٠ . نهاية السؤل ١ / ١٠٦ ، ١٢٩ . جمع الجولع وحاشية البناني عليه ١ / ١٩٧ ، ٢٣١) .

(٥) انظر أمثلة أخرى في (القواعد والقوائد الأصولية ص ٩٤ - ١٠٤ . للتصفي ١ / ٧٢) .

(٦) أي يجتمع في الشخص الواحد . ويصدر منه ما يوجب الثواب والعقاب . كما يجتمع ذلك من شخصين من بني آدم . (انظر ، الإرشاد للجويني ص ٣٩٢ . الأربعين ص ٢٩٣ وما بعدها) .

(٧) في ش ، وخالف .

(٨) في ز ب ، مصادم للقرآن .

للعصوم الذي لا ينطق عن الهوى في الشفاعة في أهل الكبائر، وخرجهم من النار، ودخلهم الجنة^(١).

(والفعل الواحد بالنوع) كالسجود مثلاً (منه واجب، و) منه (حرام)^(٢)، (سجود لله) سبحانه وتعالى (و) سجود (لغيره) كالصنم^(٣). لتفايرهما^(٤) بالشخصية، فلا استلزام بينهما، وهو منهي الأئمة من أرباب المذاهب وغيرهم، فإن السجود نوع من الأفعال، ذو أشخاص كثيرة، فيجوز أن ينقسم إلى واجب وحرام، فيكون بعض أفرادهِ واجباً، كالسجود لله تعالى، وبعضها حراماً، كالسجود للصنم^(٥)، ولا امتناع من ذلك.

قال المجتد في «السؤدة»: «السجود بين يدي الصنم مع قصد التقرب

(١) روى الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم وابن ماجه عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال، «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي». والإضافة بمعنى آل المهديّة أي الشفاعة التي وعني الله بها لأهل الكبائر الذين استوجبوا النار بنوبهم الكبيرة. (انظر، فيض القدير ٤ / ١٦٢، سنن أبي داود ٤ / ٣٢٥، تحفة الأحوذى ٧ / ١٣٧، سنن ابن ماجه ٢ / ١٤٤١، مسند أحمد ٣ / ٢٣٣، المستدرک ١ / ٦٩).

(٢) هذا الكلام متفرع عن قوله، «الحرام ضد الواجب»، قال ابن قدامة، الحرام ضد الواجب. فيستحيل أن يكون الشيء الواحد واجباً وحراماً، طاعة معصية من وجه واحد. إلا أن الواحد بالجنس ينقسم إلى واحد بالنوع، وإلى واحد بالعين أي بالعدد، والواحد بالنوع يجوز أن ينقسم إلى واجب وحرام، ويكون اتصافه بالإضافة، لأن اختلاف الإضافات والصفات يوجب للتفايرة. والتفايرة تكون تارة بالنوع كالسجود، وتارة بالوصف. (الروضة ص ٢٣، المستصفي ١ / ٧٦، وانظر، للدخل إلى منهي أحمد ص ٦٣، فوائذ الرحموت ١ / ١٠٤).

(٣) في زب، كالصنم.

(٤) في ز، للتفاير هنا.

(٥) لسنن أهل السنة بقوله تعالى، ((لا تسجدوا للشمس ولا للقمر، واسجدوا لله الذي خلقهن)) الآية ٣٧ من فصلت. (وانظر، الإحكام، الأمدي ١ / ١١٥، المستصفي ١ / ٧٦، شرح العضد ٢ / ٢، السؤدة ص ٨٤).

إلى الله تعالى مُحَرَّمٌ عَلَى مَذَاهِبٍ^(١) علماء الشريعة . وقال أبو هاشمٍ مِنْ
لِلْمُتَزِلَةِ ، إِنَّ السُّجُودَ لَا تَخْتَلِفُ^(٢) صَفَتُهُ ، وَإِنَّمَا لِلْحَظْوَرِ الْقَصْدُ^(٣) .

(و) الْفَعْلُ الْوَاحِدُ (بِالشَّخْصِ) فِيهِ تَفْصِيلٌ ، (فَمِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ،
يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ وَاجِبًا وَحَرَامًا^(٤)) لَتَنَاقِيهِمَا ، إِلَّا عِنْدَ مَنْ يُجَوِّزُ تَكْلِيفَ الْحَالِ
عَقْلًا وَشَرعًا^(٥) .

وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِامْتِنَاعِهِ^(٦) شَرعًا لَا عَقْلًا ، فَلَا يُجَوِّزُونَهُ ، تَمَسُّكًا
بِقَوْلِهِ تَعَالَى ، ﴿ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾^(٧) .

(و) الْفَعْلُ الْوَاحِدُ بِالشَّخْصِ (مِنْ جِهَتَيْنِ ، كَصَلَاةٍ فِي مَفْصُوبٍ ، لَا)
يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ وَاجِبًا وَحَرَامًا^(٨) ، وَلَا^(٩) تَصَحُّحٌ ، وَلَا يَنْقُطُ الطَّلَبُ بِهَا) أَيْ
بِالصَّلَاةِ فِي الْمَفْصُوبَةِ مِنْ بُقْعَةٍ أَوْ سُرَّةٍ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ وَالظَّاهِرِيَّةُ وَالزَّيْدِيَّةُ وَالْجَبَّائِيَّةُ ، وَقَالَ أَبُو شَمْرٍ

(١) كَذَا فِي السُّوْدَةِ ، وَفِي ش ز ض ع ب ، مَنَعِبٌ ، قَالَ ابْنُ قُدَمَةَ ، فَلَا إِجْمَاعَ مَنِعَدُ عَلَى أَنَّ السَّاجِدَ
لِلنَّصْنِ عَاصِرٌ بِنَفْسِ السُّجُودِ وَالْقَصْدِ جَمِيعًا ، وَالسَّاجِدُ اللَّهُ مَطْلُوعٌ بِهِمَا جَمِيعًا (الرُّوْضَةُ ص ٢٤ ،
لِلتَّحْفِي ١ / ٧٦) .

(٢) فِي ع ، يَخْتَلِفُ .

(٣) لِلْسُّوْدَةِ ص ٨٤ ، وَانظُرْ ، فَوَاتِحُ الرَّحْمَوَاتِ ١ / ٧٤ .

(٤) فِي ز ب ع ض ، حَرَامًا .

(٥) انظُرْ ، مُخْتَصَرُ الطُّوْفِيِّ ص ٢٦ ، لِلدُّخُلِ إِلَى مَنَهِبِ أَحْمَدَ ص ٦٣ ، الْإِحْكَامُ ، الْأَمْدِيُّ ١ / ١١٥ .
فَوَاتِحُ الرَّحْمَوَاتِ ١ / ١٥٥ ، شَرْحُ الْعُضْدِ ٢ / ٢ ، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ ٢ / ٢٩٩ .

(٦) سَاقِطَةٌ مِنْ ش .

(٧) الْآيَةُ ٢٨٦ مِنَ الْبَقَرَةِ .

(٨) فِي ش ، وَلَا حَرَامًا ، وَفِي ع ب ض ، حَرَامًا .

(٩) سَاقِطَةٌ مِنْ ب ، وَفِي ش ، (وَلَا .

الحنفى^(١) وحكايا الماوردي عن أصح المالكى^(٢)، وهو رواية عن مالك^(٣)،
ووجه لأصحاب الشافعى، (و) كذا (لا) يسقط الطلب (عندنا) أي عند
فعلها^(٤).

(١) أبو شمر أحد أئمة القدرية للرجة. جمع بين الإرجاء ونفي القول بالقدر. وهو
من تلاميذ النظام. كان يناظر دون أن يتحرك فيه شيء. ويرى كثرة الحركات عيباً. قال
الجاحظ، وكان إذا نازع لم يحرك يديه ولا منكبیه. ولم يقلب عينیه. ولم يحرك رأسه.
حتى كان كلامه يخرج من ضلع صخرة. وهو من رجال منتصف القرن الثالث. انظر
ترجمته في (طبقات المعتزلة ص ٥٧، للتل والنحل، للشهرستاني ١/٢٢، البيان والتبيين ١/١٧١).
(٢) هو أصح بن الفرخ بن سعيد، أبو عبد الله المصري، الثقة، مفتي أهل مصر. دخل المدينة
يوم وفاة الإمام مالك. فسمع من لشب وابن القاسم وابن وهب. كان فقيهاً محدثاً قوياً في
الجدل والنظر. له كتب كثيرة منها كتاب في الأصول، و«تفسير غريب للوطأ» و«آداب
القضاء» توفي بمصر سنة ٢٢٥ هـ وقيل ٢٢٦ هـ. انظر ترجمته في (الديباج الذهب ١/٢٩٩،
وفيات الأعيان ١/٢١٧، شذرات الذهب ٢/٥٦، الفتح للبين ١/١٤٤، حسن المحاضرة
١/١٣٢، تذكرة الحفاظ ٢/٤٥٧؛ طبقات الحفاظ ص ٢٠٠).

(٣) هو الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصمعي، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة. جمع
بين الفقه والحديث والرأي، ولا يفتي أحد ومالك في المدينة، وكان يعظم حديث رسول
الله ﷺ، ولم يركب دابة في المدينة، مناقبه كثيرة جداً. جمع الحديث في «الوطأ».
روى له أصحاب الكتب الستة. توفي سنة ١٧٩ هـ. انظر ترجمته في (وفيات الأعيان ٣/٢٨٤،
طبقات الفقهاء ص ٦٧، الديباج للذهب ١/٦٢، شذرات الذهب ١/٢٨٩، صفة الصفوة
٢/١٧٧، طبقات الحفاظ ص ٨٩، طبقات القراء ١/٣٥، تهذيب الأسماء ٢/٧٥، طبقات
الفسرين ٢/٢٩٣، الفتح للبين ١/١٢٢، تذكرة الحفاظ ١/٢٠٧، الخلاصة ص ٣٦٦).

(٤) قال ابن قدامة، «فروي أنها لا تصح إذ يؤدي أن تكون العين الواحدة من الأفعال حراماً
واجباً، وهو متناقض، فإن فعله في الدار، وهو الكون في الدار، وركوعه وسجوده وقيامه
وقعوده أفعال اختيارية، وهو معاقب عليها، منهي عنها، فكيف يكون متقرباً بما هو معاقب
عليه: مطعماً بما هو عاص به، ثم قال، ارتكاب النهي متى أخل بشرط العبادة أسدحها
بالإجماع، كما لو نهى للحدث عن الصلاة فخالف وصلى، ونهى للتغرب للصلاة شرط، والتغرب
بالمصية محال، فكيف يمكن التغرب به، وقيامه وقعوده في الدار فعل هو عاص به، فكيف
يكون متقرباً بما هو عاص به، وهذا محال» (الروضة ص ٢٤، للمستضى ١/٧٧)، وانظر،

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني والنضر الرازي ، يسقط الطلبُ عندها .

لا بها^(١) .

قال في « للمحصل » ، لأنَّ السلفَ أجمعوا على أنَّ الظلمةَ لا يؤمرون بقضاء الصلاة للوادة في الدار المفصوية . ولا طريقَ إلى التوفيق بينهما إلا بما ذكرنا ، قال ، وهو مذهبُ القاضي أبي بكر^(٢) .

قال الضفيُّ الهندي^(٣) ، « الصحيحُ أنَّ القاضي إنما يقولُ بذلك لو ثبت القولُ بصحة الإجماع على سقوط القضاء ، فإنَّا لم نثبت ذلك فلا يقول^(٤) بسقوط الطلبِ بها ، ولا عندها » . ا هـ .

وقد منع الإجماعُ أبو للمالي وابنُ السَّمعاني وغيرهما^(٥) .

== (مختصر الطوفي ص ٣٦ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٤ . الإحكام . الأمدي ١ / ١١٥ ، للسودة ص ٨٣ ، ٨٥ ، شرح المضد على ابن العاجب ٢ / ٣ ، تيسير التحرير ٢ / ٢٩٩ ، للحلي على جمع الجوامع ١ / ٢٠٣ ، مقالات الإسلاميين ٧ / ١٢٤ ، الفروق ٢ / ١٨٣) .

(١) أي إن الصلاة ليست صحيحة ، ولكن تسقط عن الكلف وتبرأ بها ذمته . ولا يطالب بها يوم القيامة ، (انظر ، تيسير التحرير ٢ / ٢٩٩ ، للحلي على جمع الجوامع ١ / ٢٠٢ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٤ ، الإحكام . الأمدي ١ / ١١٥ ، للمستفي ١ / ٧٧ ، شرح المضد ٢ / ٣) .

(٢) انظر ، الإحكام . الأمدي ١ / ١١٨ ، الفروق ٢ / ٨٣ .

(٣) هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد ، أبو عبد الله ، الملقب بصفى الدين الهندي . الأثري ، الفقيه الشافعي الأصولي . ولد بالهند سنة ٦٤٤ هـ . وقدم اليمن والحجاز ومصر وسورية ، واستقر فيها للتدريس والفتوى . وكان قوي الحجة ، ناظر الإمام ابن تيمية في دمشق ، ومن مصنفاته « الزبدة » في علم الكلام ، و « الفائق » في التوحيد ، و « نهاية الوصول إلى علم الأصول » توفي سنة ٧١٥ هـ بدمشق ، مصنفاته جيدة . لا سيما « النهاية » . (انظر ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١ / ١٦٢ ، البدر الطالع ٢ / ٧٧ ، شذرات الذهب ٦ / ٣٧ ، المعرر للكلمة ٤ / ١٣٢ ، الفتح للبين ٢ / ١١٦) .

(٤) في ش ض ، تقول .

(٥) انظر ، البروضة ص ٢٤ ، شرح المضد وحاشية الجرجاني ٢ / ٣ . تيسير التحرير ٢ / ٢٣١ .
الحلي على جمع الجوامع ١ / ٢٠٣ .

وقد ردَّ الطوفيُّ مقالَه الباقلائيَّ^(١)، فقال: «لأنَّه لما قام الدليلُ عند الباقلائيَّ على عدم الصَّحة، ثم أُلزِمَه الخصمُ بإجماع السلفِ على أنَّهم لم يأْمُرُوا الظلمةَ بإعادة الصلوات^(٢)، مع كثرة وقوعها منهم في أماكن الغُصْب، فأشكَلَ عليه، فحاول الخلاصَ بهذا التوسط، فقال^(٣)، يسقطُ الفرضُ عند هذه الصلوة للإجماع المذكور، لا بها، لقيام الدليل على عَدَم صحتها^(٤)، ثم قال، وأحسبُ أنَّ هؤلاء الذين ادَّعوا الإجماعَ بَنَوْه على مقدمتين، إحداهما، أنَّ مع كثرة الظلمة في تلك^(٥) الأعصارِ عادةٌ لا تخلو^(٦) من إيقاع الصلوة في مكانٍ غُصِبَ من بعضهم.

الـ الثانية، أنَّ السلفَ يمتنعُ عادةً تواطؤهم على تركِ الإنكارِ، والأمر بالإعادة، من بناء هؤلاء على ماظنَّوه من دليلِ البطْلان، والا فلا إجماع في ذلك منقولٌ تواتراً، ولا أحاداً.

وللمقدمتان المذكورتان في غاية الضَّعفِ والوهن». اهـ.

قال ابنُ قاضي الجبل، «قالَ الباقلائي، لو لم تُصحَّ لما سقط التكليفُ، وقد سقطَ بالإجماع^(٨)، لأنَّهم لم يؤمروا بقضاء الصلوات. قيل، لا إجماع في ذلك لعدم ذكره ونقله^(٩)، كيف، وقد خالف الإمامُ أحمدُ ومن

(١) انظر، مختصر الطوفي ص ٢٧، ولم يذكر الطوفي الرد على الباقلائي صراحةً ونفصلاً في هذا المختصر، ولمعله ذكره في «شرح» على المختصر.

(٢) في ز، الصلاة.

(٣) في ب ض، وقال.

(٤) انظر، الإحكام، الأمدي ١ / ١٨.

(٥) في ش، هذه.

(٦) في ع، يخلو.

(٧) في ش، عن.

(٨) في ش، الإجماع.

(٩) يقول ابنُ تيمية، «وقد غلط من زعم أن في هذه المسألة إجماعاً، لأن السلف لم يكونوا

معه ، وهو إمامُ النقل ، وأعلمُ بأحوالِ السلفِ ؟ ^(١) ولأنه يَنْقُضُ الإجماعَ بدونه ^(٢) .

وقال أيضاً ، قولُ الباقلاني ، « يسقطُ الفرضُ عندها ، لا بها » باطلٌ ، لأنَّ مُسْقَطَاتِ الفرضِ محصورةٌ ، من نسخٍ أو عجزٍ أو فعليٍّ غيره كالكفاية . وليس هذا منها ^(٣) . اهـ .

وعند أحمدَ روايةٌ أخرى ، أنَّ فعلَ الصلاةِ يَحْرُمُ ، وَيَصِحُّ ^(٤) ، وهو قولُ مالكٍ والشافعي رضي الله عنهما ^(٥) ، واختاره من أصحابنا الخلال ^(٦) وابنُ

== يأمرُون من تاب من الظلمة بقضاء الصلاة في أماكن الغصب ، إذ هنا جهل بحقيقة الإجماع . فإن حقيقة الاتفاق من علماء أهل العصر ، وعدم النقل عنهم ليس باتفاق ، ولو نقل عنهم أنهم سكتوا فيحتاج إلى أنه اشتهر فيما بينهم القولُ بنفي وجوب القضاء فلم ينكروه ، فيكون حينئذ اختلافٌ هل هو إجماع أم لا ؟ (الروضة ص ٢٤) . وانظر مناقشة ذلك في (المستصفي ١ / ٧٩ ، مختصر ابن الحاجب وشرح البُعد عليه ٢ / ٢ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٢٠٣ ، الفروق ٢ / ١٨٣) .

(١) ساقطة من ش ، وفي ز ، ولأنه تمليل ينقض الإجماع بدونه ، وللمنى أن الإجماع لا يتحقق بدون موافقة الإمام أحمد في هذه المسألة . وقد ثبت عنه أنه خالف ، فلا إجماع . (٢) انظر ، فواتح الرحموت ١ / ١٦٩ .

(٣) في ش ، ويصح .

(٤) وهو قول الحنفية . (انظر ، فواتح الرحموت ١ / ١٥٠ ، الفروق ٢ / ٨٥ ، تيسير التحرير ٢ / ٢١٩ أصول السرخسي ١ / ٨١) وقال الحنفية ، تصح مع الكراهة . (التوضيح على التنقيح ٢ / ٢٢٨ ، كشف الأسرار ٢ / ٢٧٨) ، قال نجم الدين الطوفي ، منذهب الحنفية في هذا الأصل أدخل في التدقيق ، ولثبته بالتحقيق (للدخل إلى منذهب أحمد ص ٦٣) .

(٥) هو أحمد بن محمد بن هارون ، أبو بكر الخلال ، البغدادي ، الفقيه ، جمع منذهب أحمد وصفه ، وكان واسع العلم ، شديد الاعتناء بالآثار . من كتبه « السنة » و « الملل » و « الجامع لعلوم الإمام أحمد » و « الطبقات » و « تفسير الفريب » و « أخلاق أحمد » توفي سنة ٣١١ هـ . انظر ترجمته في (طبقات الحنابلة ٢ / ١٣ ، للنهج الأحمد ٢ / ٥ ، شذرات الذهب ٢ / ٣٦١ ، طبقات الحفاظ ص ٢٢٩ ، تذكرة الحفاظ ٣ / ٧٨٥) .

عقيل والطوفي^(١)، "نظراً إلى جنسها، لا إلى عين محل النزاع"^(٢)، فتكون هذه الصلاة واجبة حراماً باعتبارين، فتكون صحيحة، لأن متعلق الطلب ومتعلق النهي في ذلك متغايران، فكانا كاختلاف المحلين، لأن كل واحدة من الجهتين مستقلة عن الأخرى، واجتماعهما إنما هو باختيار للكلف، فليسا متلازمين، فلا تناقض^(٣).

وعلى القول بالصحة لا ثواب فيها^(٤)، نقل ابن القاسم^(٥) عن أحمد؛ لا أجر لمن غزا على فرس غضب، وصرخ بعدم الثواب في الصلاة القاضي أبو يعلى، وأبو الخطاب في «التمهيد» وجمع، ذكره في «الفروع» في باب ستر العورة^(٦)، وقاله الشيخ تقي الدين وغيره في حج، وقلمه التاج السبكي.

(١) مختصر الطوفي ص ٢٧.

(٢) ساقطة من ش.

(٣) في د، نظر.

(٤) انظر، الروضة ص ٢٤، مختصر الطوفي ص ٢٧، الإحكام، للأمدي ١/ ١١٦، للستفي ١/ ٧٧، الفرق ٢/ ٨٥، ٨٣، فوائذ الرحموت ١/ ١٠٦، شرح العضد ٢/ ٢، التلويح على التوضيح ٢/ ٢٢٨.

(٥) لا يثاب فاعلها عقوبة له عليها من جهة الغضب، وقيل، يثاب من جهة الصلاة وإن عوقب من جهة الغضب، فقد يعاقب بغير حرمان الثواب، أو بحرمان بعضه. (انظر، للمحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ١/ ٢٠٢، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٣).

(٦) هو أحمد بن القاسم صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام، قال ابن أبي يعلى، حدث عن أبي عبيد، وعن إسماعيل بمسائل كثيرة، وذكره العليمي فيمن لم تؤرخ وفاته من أصحاب الإمام أحمد، وعده للردلوي في الإنصاف ضمن من نقل الفقه عن الإمام أحمد من أصحابه ونقله عنه إلى من بعده (انظر، طبقات الحنابلة ١/ ٥٥، للنهج الأحمد ١/ ٢٩٠، الإنصاف ١٣/ ٢٧٧، ٢٨٠).

(٧) الفروع ١/ ٣٣٢.

(٨) في ش، وقال.

وعن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه رواية^(١) «ثالثة»^(٢) أن الصلي إن غلِمَ التحريم لم تصح ، وإلا صَحَّت^(٣).

ووجه المذهب - وهو عدم الصحة مطلقاً^(٤) - أنه متى أخل مرتكب النهي بشرط العبادة أفسدتها ، ونية التقرب بالصلاة شرط ، والتقرب بالمصية محال^(٥).

وأيضاً من شرط الصلاة الطاعة ونية بها أداء الواجب ، وحركته معصية ، ونية^(٦) أداء الواجب^(٧) ، بما يعلمه غير واجب ، محال .

وأيضاً من شرط الصلاة إباحة الموضع ، وهو مُحَرَّمٌ ، فهو كالنجس ، ولأن الأمر بالصلاة لم يتناول هذه^(٨) للنهي عنها ، فلا يجوز كونها واجبة من جهة أخرى^(٩).

(وتصح توبة خارج منه) أي توبة غاصب لمكان من غصبه حال

(١) في ش ، في رواية .

(٢) في ب ، الثالثة .

(٣) انظر ، الفروع ١ / ٣٣٢ .

(٤) جاء في هامش ز ، قوله ، « ووجه المذهب وهو عدم الصحة مطلقاً » أي علم التحريم أو لا ، أقول ، هذا غير مسلم ، إذ للنصوص عليه في كتب الفروع كالتنهي وغيره أن من صلى في غصب ، ثوباً أو بقعة ، أو حج بنصب ، علماً فأكراً لم تصح ، وإلا صحت ، انتهى لمحضره عبد الله السفاري (المخطوط ز صفحة ٥١) ، وانظر ، شرح منتهى الإرادات ٢ / ٤٢٢ ، وقال الشيخ ابن تيمية ، فمن فرق بين من يعلم ومن لا يعلم فقد أصاب ، ومن لا أخطأ (مجموعة الفتاوى ٢٩٣ / ٢٩) .

(٥) انظر ، مختصر الطوفي ص ٢٧ ، الروضة ص ١١ ، للتصنيف ١ / ٧٨ .

(٦) في ع ، ونية .

(٧) في ع ض ، الوجوب .

(٨) أي الموضع للمصوب .

(٩) أي هذه الصلاة للنهي عنها .

(٧) انظر ، مختصر الطوفي ص ٢٧ ، الروضة ص ٢٤ ، للتصنيف ١ / ٧٨ .

خروجه منه . وهو (فيه) قبل إتمام خروجه .

(ولم يقتصر بخروجه) عند ابن عقيل وغيره من أصحابنا والمُعظم ،
وقاله الشافعية والأشعرية^(١) .

قال ابن عقيل ، لم يختلفوا أنه لا يُقَدُّ واطئاً بنزعه . في الإثم بل في
التكفير . وكإزالة^(٢) مُحْرَمٍ طيباً بيده . أو غَضَبَ عينا ثم نَدِمَ ، وَشَرَعَ في حملها
على رأسه إلى صاحبها^(٣) . أو أرسل صيداً صاده مُحْرَمٌ . أو في حَرَمٍ . من
شُرْكٍ . والرامي بالسهم إذا خرج السهم عن محلي قُدْرَتِهِ^(٤) فنَدِمَ ، وإذا جَرَحَ ثم
تابَ . والجرح ما زال إلى السراية^(٥) .

قال البرماوي ، وقد نقل أبو محمد^(٦) في « الفروق » في كتاب الصوم ،
« أَنَّ الشافعي رضي الله عنه نصَّ على تأثيم من دَخَلَ أرضاً غاصباً ، قال :
فإذا قَصَدَ الخروجَ منها لم يكن عاصياً بخُروجه ، لأنه تاركٌ للغصب » .

(١) وهو قول الحنفية . (انظر ، فوائذ الرحموت ١ / ١١٠ . المستصفى ١ / ٨٩ . شرح العضد ٢ / ٤ .

تيسير التحرير ٢ / ٢٢١ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٢٠٣) .

وقال قوم من المعتزلة وللتكلمين ، لا تصح توبته حتى يفارقها . وهو عاصٍ بمشيئه في

خروجه . كما سيأتي . (انظر ، للسودة ص ٨٥ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٢٠٣) .

(٢) في ز : كإزالة .

(٣) في ض ، صاحبه .

(٤) في ع ب ، و .

(٥) في ش ، فرزته . وفي للسودة مقدرته . ولعل الصواب ، فرزته . لأن فَرَضَ القَتْلَ لِقَةٍ ، هو التَزَرُّعُ
الذي يقع فيه القتل . (الصحاح . للجوهري ٣ / ١٠٩٧) .

(٦) وتام الكلام في « السودة » حكاية عن ابن عقيل ، فعنده في جميع هذه المواضع ، الإثم ارتفع
بالتوبة . والضمان باقٍ . وعند المخالف (وهم المعتزلة والتكلمون) هو عاصٍ إلى أن ينقضي أثر
المصيبة (للسودة ص ٨٦ - ٨٧) .

(٧) هو عبد الله بن محمد بن أبي بكر ، الزريراني . ثم البغدادي . الحنبلي . فقيه العراق .
ومقتي الآفاق . كان عارفاً بأصول الدين ومعرفة للنذهب والخلاف والفرائض وأسماء الرجال

وما نقله موجود في « الأذم » في كتاب الحج في الحرم إذا تطيب .
فقال ، « ولو دخل دار رجل بغير إذنه لم يكن جائزاً له ، وكان عليه
الخروج منها ، ولم أزعم أنه يُخرج بالخروج منها^(١) ، وإن كان يمشي
بما^(٢) لم يؤذن له فيه^(٣) ، لأن مشيه للخروج من النخب ، لا^(٤) لزيادة منه^(٥) .
فهكذا هذا الباب^(٦) » .

وخالف ذلك أبو هاشم من المعتزلة ، وأبو شمر للرجي ، وأبو
الخطاب من أصحابنا^(٧) .

وقال الشيخ تقي الدين ، « حق الله تعالى يزول بالتوبة ، وحق الأمامي
يزول بزوال أثر الظلم^(٨) » .

واستصحب أبو المعالي حكمه للعصية مع الخروج^(٩) ، مع أنه غير منهي .

== والتاريخ واللغة العربية ، وبرع في الفقه وأصوله ، له كتاب « الوجيز » و « الفرق » ، توفي سنة
٧٢٩ هـ . (انظر ، ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٤١٠ ، الدرر الكلانة ٢ / ٤٩٤ ، للدخل إلى مذهب
أحمد ص ٢٠٧ ، شفرات الذهب ٦ / ٨٩) .

(١) ساقطة من ش ب ز ، وفي ض سقط ، بالخروج منها .

(٢) في ش ز ض ب ، ما ، وفي الأم ، فيما .

(٣) كذا في الأم ، وساقطة من جميع النسخ .

(٤) في الأم ، للزيادة فيه .

(٥) الأم ٢ / ١٥٤ .

(٦) في ب ض ، في ذلك .

(٧) للسودة ص ٨٥ ، ٨٧ ، لكن أبا الخطاب قبيحا أنها أقل للمصيتين . قال ، وإنما هي معصية ، إلا
أنه يفعلها لدفع أكثر للمصيتين بأقلها ، لأن دوله في الدار معصية تطول ، وخروجه معصية
قليلة . (انظر ، السودة ص ٨٥ ، ٨٧ ، للتصفي ١ / ٨٩) .

(٨) للسودة ص ٨٨ ، وانظر ، فتاوى ابن تيمية ٢٩ / ٢٨٦ .

(٩) استصحب المعصية في هذا الخروج حتى يفرغ . زجراً له عن هذا الفعل الشنيع (انظر ، فوائح
الرحموت ١ / ١١٠ ، جمع الجوامع ١ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(١٠) في ش ، فقال .

عنه^(١).

قال ابن مفلح ، « كذا قيل عنه ، وقيل عنه ، إنه طاعة ، لأخذه في ترك
المصية ، لأنه في ملك غيره ، ومُستند^(٢) إلى فعل يتعدى فيه كالصلاة »^(٣) .
(والساقط على جريح) والحال أنه (إن بقي) على الجريح (قتلَه)
بسبب عدم انتقاله (و) يَقْتُلُ (مثله) أي كفة الذي سقط عليه^(٤) (إن
انتقل) غُثِرَ سقط عليه^(٥) ، (يَضْمَنُ) ما تَلَفَ بسبب عدم انتقاله .
(وتصح توبته إذا) أي في حالة^(٦) بقاءه على الجريح ، لأنه إذا بقي
مُتَنَلِّماً مُتَعَبِّداً أَنْ يَكُونَ له جناحان يَطِيرُ بهما عنه^(٧) ، أو يَذُلُّ إليه
بحبل^(٨) يَتَمَلَّقُ به ، فإذا عَلِمَ اللهُ تعالى ذلك منه كَانَ ذلك غاية جهده ،
وصار كحجر القاء الله سبحانه وتعالى على ذلك الجريح^(٩) .
(وَيُخَرِّمُ انتقاله) عنه^(١٠) ، مادام أنه إذا انتقل قتل كُفَّةً مَنْ كَانَ

(١) انظر ، شرح المضد ٤ / ٢ .

(٢) في ز ، ومستنبأ .

(٣) انظر ، للسودة ص ٨٥ .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ز ، حال .

(٦) في ز ع ب ض ، من عليه .

(٧) في ع ، حبلاً ، وفي ض ، حبل .

(٨) انظر ، للسودة ص ٨٧ .

(٩) وهذا مألكه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي ، وقال ، يجب أن يستمر . وينبغي
ترجيحه إن كان السقوط بغير اختياره . لأن الانتقال استثناف فعل بالاختيار بخلاف المكث .
فإنه بقاء ، ويفتقر فيه مالا يفترق في الابتداء . وقال الشيخ البناني ، ولا يبعد ترجيحه إذا
كان السقوط باختياره أيضاً ، لأن الانتقال استثناف قتل بغير حق . وتكميل القتل أهون من
استثنافه . وقال إمام الحرمين ، لا حكم فيه ، لأن التخيير بالاستمرار أو الانتقال ، أو بوجوب
الاستمرار أو الانتقال يؤدي إلى القتل للحرم ، وللنهي منهما لا قدرة على امتثاله ، وقال باستمرار

عليه^(٣).

قال ابن عقيل ، لا يجوز أن ينتقل إلى آخر ، قولاً واحداً^(٤) ، ووجهه حصول الضرر على الثاني بانتقال الساقط إليه ، والضرر لا يزال بالضرر .
وقيل ، يتخير بين البقاء على من سقط عليه ، والانتقال إلى غيره^(٥) .
لتساويهما في الضرر^(٦).

(و) أما لو كان الذي سقط عليه أدنى من الذي لو انتقل إليه قتله ،
كما لو سقط على كافر مفعوم ، ومتى انتقل عنه قتل مسلماً مفعوماً ، فإنه
(يلزم الأدنى قطعاً) أي بلا خلاف .

ويدخل في قوله ، « يلزم الأدنى » ، أنه لو كان من سقط عليه
مسلماً ، ومن يقتله ، لو لم يستمر كافراً ، لزمه الانتقال إليه ؛ لكونه^(٧) ذلك
أخف مفسدة في الصورتين^(٨) ، والله أعلم^(٩).



== عيانه ببقاء ما تسبب فيه من الضرر بسقوطه . إن كان باختياره . وإلا فلا عيان . (انظر ،
جمع الجوامع للحلي عليه وحاشية البناني ٢٠٥ / ١) .

(١) انظر ، للسودة ص ٨٦ .

(٢) انظر ، للسودة ص ٨٧ .

(٣) في ع ، كفو .

(٤) انظر ، للحلي على جمع الجوامع ٢٠٥ / ١ ، للتصني ٨٩ / ١ .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) في ز ، لكونه .

(٧) في ب ، مضرة .

(٨) انظر ، للحلي على جمع الجوامع ٢٠٦ / ١ .

(٩) في ش ، علم .

(فُضِّل)

(المندوب لغة) أي في اللغة ، (المدعو لهم) أي لأمرهم (من التذنب ، وهو التعاة) لأمرهم^(١) ، قال الشاعر^(٢) :

لا يَسْأَلُونَ أَخَاهُمْ حِينَ يَتَذُبُّهُمْ فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانَا
ومنه الحديث ، « انتدب الله لمن يَخْرُجُ فِي سَبِيلِهِ »^(٣) أي أجاب له طلب مغفرة ذنوبه^(٤) .

والاسم التذنب ، مثل غزفة ، وتذبت المرأة الميت ، فهي ناذبة ، والجمع نَوَادِب ، لأنه كالدعاء ، فإنها تقبل على تعديد محاسنه ، كأنه يسمعها^(٥) .

(و) للتدب (شرعاً) أي في عرف أهل الشرع ، (ما أتيب فاعله)^(٦) كالسنن الرواتب ، (ولو) كأن (قولاً) كأذكار الحج (و) لو كان (عمل قلب) كالخشوع في الصلاة .

(١) البيت لفريق بن أثيب الغنبري ، نسبة له التبريزي في شرح ديوان الحملة (٥ / ١) .

(٢) في ش ، وفي .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَأَحْمَدُ وَمَالِكُ وَابْنُ مَاجَةَ وَالْبَيْهَقِيُّ وَالنَّارُمِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ . (انظر ، صحيح البخاري ١ / ١٦ ، سنن النسائي ٦ / ١٥ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٩٢٠ ، السنن الكبرى ٩ / ١٥٩ ، مجمع الزوائد ٥ / ٣٧٦ ، مسند أحمد ٢ / ٣٣٦) ورواه مسلم بلفظ تضمن (صحيح مسلم ٤ / ١٤٩٥) ورواه النارمي ومسلم والبخاري والنسائي بلفظ تكفل (سنن النارمي ٢ / ٢٠٠ ، صحيح مسلم ٤ / ١٤٩٦ ، فتح الباري ١٣ / ٣٤٢ ، سنن النسائي ٦ / ١٥ ، الموطأ ٢ / ٤٤٣) .

(٤) انظر ، النهاية في غريب الحديث ٥ / ٣٤ .

(٥) انظر ، المصباح للنير ٢ / ٩٢١ .

(٦) يخرج من التعريف للباح ، فإن فاعله لا يثاب ولا يعاقب ، ويخرج الحرم والكروه . فإن تاركهما يثاب ، (نهاية السؤل ١ / ٥٩) .

ويخرجُ بقوله ، (ولم يُعاقب تاركه) ، الواجبُ المعينُ ، كالصلواتِ
الخمسة وصوم رمضان .

وبقوله ، (مطلقاً) ، الواجبُ للخير^(١) ، كخصالِ كفارة اليمين ، وفرض
الكفاية كصلاة الجنائز^(٢) .

(ويُسمى) للندوبِ (سُنَّةٌ وَمُسْتَحَبٌّ وَتَطَوُّعٌ وَطَاعَةٌ وَنَفْلٌ وَقُرْبَةٌ وَمُرْعَبٌ)
فيه وإحساناً) .

قال ابنُ حمدان في « مقننه » ، « يُسمى الندبُ تطوعاً وطاعةً ونَفْلًا
وَقُرْبَةً إجمالاً »^(٣) .

لكن قالَ ابنُ العربي ، أخبرنا الشيخُ^(٤) أبو تمام بمكة أنه سأل
الشيخَ^(٥) أبا إسحاق بيغداد عن قول الفقهاء ، سُنَّةٌ وَفَضِيلَةٌ وَنَفْلٌ وَرَغِيبةٌ^(٦) ،
فقال ، هذا عامةٌ في الفقهاء ، ولا يقال إلا فرضٌ وَسُنَّةٌ لا غير .

قال ، وأما أنا فسألتُ أبا العباس الجرجاني^(٧) بالبصرة ، فقال ، هذه

(١) في ش ، للخير .

(٢) انظر تعريف المندوب في (الدخول إلى منهب أحمد ص ٦٢ ، مختصر الطولي ص ٢٥ ، الروضة
ص ٢٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٧١ ، الحنود للبايجي ص ٥٥ ، التعريفات ص ٢٥٠ ، الإحكام ،
الأمدي ١١٩ / ١ ، المسودة ص ٥٧٦ ، جمع الجوامع ٨٠ / ١ ، التوضيح على التنقيح ٧٥ / ٣ ،
التلويح ٧٨ / ٣ ، نهاية السؤل ٥٨ / ١ ، شرح المضد على ابن الحاجب ٢٢٥ / ١ ، كشف الأسرار
٣١١ / ٢ ، إرشاد الفحول ص ٦ ، شرح الوراقات ص ٢٦) .

(٣) انظر ، للدخول إلى منهب أحمد ص ٦٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٨٩ / ١ ،
التوضيح على التنقيح ٧٦ / ٣ ، نهاية السؤل ٥٩ / ١ ، مختصر الطولي ص ٢٥ ، إرشاد الفحول ص ٦ .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ش ز ع ب ض ، وهيئة .

(٦) في ش ز ، علمته .

(٧) هو أحمد بن محمد بن أحمد ، القاضي أبو العباس الجرجاني ، كان قاضياً بالبصرة ومُكرِّماً
فيها ، وكان إماماً في الفقه والأدب ، تفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ، له تصانيف

أَقَابَ لَا أَصْلَ لَهَا . وَلَا نَعْرِفُهَا فِي الشَّرْعِ^(١) . وَاللَّهُ أَعْلَم .
(وَأَعْلَاهُ) أَي أَعْلَى لِلتَّنَوُّبِ (سَنَةً . ثُمَّ فَضِيلَةً . ثُمَّ نَافِلَةً)^(٢) .
قَالَ الشَّيْخُ أَبُو طَالِبٍ^(٣) - مَدْرَسُ الْمُسْتَنْصِرِيَّةِ . مِنْ أُمَّةٍ أَصْحَابُنَا فِي
« حَاوِيهِ الْكَبِيرِ » - : إِنَّ^(٤) لِلتَّنَوُّبِ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامَ .
أَحَدُهَا : مَا يَنْقُطُ أَجْرُهُ ، فَيُسَمَّى سَنَةً .

== حسنة . منها : « للمأياة » و « الشافي » و « التحرير » . و « كتابات الأدياء وإشارات البلغاء »
جمع فيه محاسن النظم والنثر . توفي سنة ١٨٢ هـ . (انظر : طبقات الشافعية الكبرى .
للسبكي ٧٤ / ٤ . طبقات ابن هداية ص ٧٨ ، للتنظيم . ابن الجوزي ٩٠ / ٩) .
(١) قال أكثر الشافعية والحنابلة ، إن هذه الألفاظ مترادفة وهي أقسام . وقال بعض الشافعية
كالقاضي حسين وبعض الحنابلة وأكثر الحنفية ، إنها على مراتب . ثم قال السبكي والخلاف
لفظي . (انظر : حاشية البناني ٨٩ / ١ . ٩٠ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٢ . مختصر
الطوسي ص ٢٥ . التوضيح على التنقيح ٧٦ / ٣ . مناهج العقول ٥٩ / ١) .
(٢) أسماء للمراتب محل اختلاف بين علماء الأصول . فبعضهم يسميها : سنة مؤكدة ثم سنة غير
مؤكدة ثم سنة زائدة . وبعضهم يسميها : سنة ومستحباً وتطوعاً . وبعضهم يسميها : سنة الهدي
وسنة الزوائد . ولهذا قال السبكي فيما سبق : « والخلاف لفظي » أي اختلاف اصطلاح . ولا
مشاحة في الاصطلاح . (انظر : للحلي على جمع الجولع ٩٠ / ١ . التوضيح على التنقيح
٧٦ / ٣ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٢ . إرشاد الفضول ص ٦٠) .
(٣) هو عبد الرحمن بن عمر بن أبي قاسم . أبو طالب . الفقيه البصري . الضريح . نور الدين .
نزير بغداد . حفظ القرآن بالبصرة . وقدم بغداد . ودرس الفقه حتى أذن له بالفتوى . سمع
من الشيخ مجد الدين بن تيمية . ثم درس بالمستنصرية . وكان بارعاً في الفقه . وله معرفة
بالحديث والتفسير . له تصانيف عديدة . منها « الحاوي » في الفقه في مجلدين . و « جامع
العلوم » في تفسير كتاب الله الحكي القيوم . و « الكافي » في شرح الخرق . و « الواضح » و
« الشافي » في المذهب . توفي سنة ٦٨٤ هـ . (انظر : ذيل طبقات الحنابلة ٣٣ / ٢ . نكت
الهيمنان ص ٨٩ . طبقات للفريرين ٣٧٧ / ١ . شذرات الذهب ٣٨٦ / ٥) .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) ساقطة من ع .

(٦) في ز ض ، يسمى .

والثاني ، ما يَقلُّ أجره . فيُسمَّى ^(١) نافلة .

والثالث ، ما يتوسط ^(٢) في الأجر بين هذين . فيُسمَّى فضيلة وزُغينة ^(٣) .

(وهو) أي اللندوب (تكليف) .

قاله الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني ^(٤) ، والقاضي أبو بكر بن الباقلاني ، وابن عقيل ، والموثق ، والطوفي ، وابن قاضي الجبل وغيرهم ^(٥) .
إذ معناه طلبُ ما فيه كُلفةٌ . وقد يكونُ أشقُّ من الواجب ، وليست للشقة منحصرة في المنوع عن تقيضه حتى يلزم أن يكون منه .
ومنه ابنُ حمدان من أصحابنا وأكثر العلماء ^(٦) ، قاله ابنُ مفلح في « أصوله » .

(و) هو (مأمورٌ به حقيقة) عند أحمد والشافعي وأكثر أصحابهما .

(١) هو (إبراهيم بن محمد بن إبراهيم . الأستاذ أبو إسحاق . الإسفراييني . كان فقيهاً متكليماً

(٢) في ش . بين هذين الأجرين .

(٣) انظر : المدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٢ .

(٤) في ش ز ع ب ، قال .

(٥) هو (إبراهيم بن محمد بن إبراهيم . الأستاذ أبو إسحاق . الإسفراييني . كان فقيهاً متكليماً
أصولياً . وكان ثقة ثبناً في الحديث . أقر له أهل بغداد ونيساور بالتقدم والفضل . درس
بمدرسة نيسابور . وكان يلقب بركن الدين . وهو أول من لقب من العلماء ، له تصانيف فائقة
منها « الجامع » في أصول الدين والرد على الملحدين . و « حجة » في أصول الفقه . توفي
بنيساور سنة ٤٧٨ هـ وقيل ٤٧٧ هـ . (انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٣٦ ، طبقات
الشافعية الكبرى . السبكي ٢٥٦ / ٤ . وفيات الأعيان ٨ / ١ . الفتح للبين ٢٢٨ / ١ . البداية
والنهاية ٢٤ / ١٢ . شذرات الذهب ٢٩ / ٣) .

(٦) انظر : الروضة ص ٦ . مختصر الطوفي ص ١١ . الإحكام . الأمدي ١٣١ / ١ . للسودة ص ٣٥ .

المحلي على جمع الجوامع ١٣١ / ١ .

(٧) انظر : فوائذ الرحموت ١١٢ / ١ . الإحكام . الأمدي ١٣١ / ١ . تيسير التحرير ٢٢٤ / ٢ . شرح

المعد على ابن الحاجب ٢ / ٥ . المحلي على جمع الجوامع ١٣١ / ١ . شرح تنقيح النقول ص ٧٩ .

وحكاه ابن عقيل عن علماء الأصول والفقهاء^(١)، لدخوله في حيد الأمر،
لاقتسام الأمر إليهما^(٢).

وهو مُستدعى ومطلوب^(٣)، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ
وَالْإِحْسَانِ﴾^(٤)، وإطلاق الأمر عليه في الكتاب والسنة، والأصل، الحقيقة،
ولأنه طاعة لامثال الأمر^(٥).

وعند أبي الخطاب والحلواني والحنفية وبعض الشافعية - منهم أبو

(١) انظر، الروضة ص ٢٠. للتصنيف ٧٥ / ١. فوائح الرحموت ١١١ / ١. الإحكام. الأمدي
١٢٠ / ١. تيسير التحرير ٢٢٢ / ٢. للسودة ص ٦. ٨. ١٥. للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٢.
مختصر الطوفي ص ٢٥. القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦٤. شرح المضد على ابن الحاجب ٥ / ٢.
(٢) في ش د ع ب ض، وانقسام.

(٣) إذ ينقسم الأمر لفة إلى أمر إيجاب ولامر نذب، فكما أن الواجب مأمور به حقيقة. فإن
الندوب مأمور به حقيقة أيضاً. (انظر، مختصر الطوفي ص ٢٥. الروضة ص ٢١. الإحكام،
الأمدي ١٢٠ / ١. للتصنيف ٧٥. مختصر ابن الحاجب وشرح المضد ٥ / ٢).

(٤) أي الندوب مستدعى فعله ومطلوب كالواجب. لكن الواجب مطلوب مع ذم تاركه. والندوب
مطلوب مع عدم ذم تاركه. والطلب أمر من الشارع. فالندوب مأمور به حقيقة. (انظر،
الروضة ص ٢١. للتصنيف ٧٥ / ١).

(٥) الآية ٩٠ من النحل.

(٦) اتفق العلماء على أن للندوب طاعة. والطاعة تكون من امثال أمر الله تعالى، فكان للندوب
مأموراً به على الحقيقة. (انظر، الإحكام. الأمدي ١٢٠ / ١. مختصر الطوفي ص ٢٥. الروضة
ص ٢١. للسودة ص ٧. ٤٤. للتصنيف ٧٦ / ١. شرح المضد ٥ / ٢).

(٧) نص ابن تيمية في «السودة» (ص ٦) والبعلبي في «القواعد والفوائد الأصولية» (ص ١٦٤)،
أن صاحب هذا الرأي هو عبد الرحمن الحلواني. وهو ابن الحلواني، أبي الفتح. الذي مر
معنا سابقاً (ص ٣٥). والابن هو عبد الرحمن بن محمد بن علي. أبو محمد، ولد سنة ٤٩٠
هـ. وبرع في الفقه والأصول. وصنف فيهما. وهو من شيوخ الحنابلة. ومن مصنفاته
«التبصرة» في الفقه. و«الهداية» في أصول الفقه. وله «تفسير القرآن». توفي سنة ٥٤٦ هـ.
(انظر، ذيل طبقات الحنابلة ٢٣١ / ١. طبقات للفرسين ٣٧٤ / ١. شرفات الذهب ١ / ١٤٤).

(٨) النقل عن الحنفية فيه تاهل. لأن الحنفية يقولون، إن للندوب مأمور به

حامد وغيره - أنه مجاز^(١).

(ف) على الأول (يكون للفور) .

قال القاضي وأبو الخطاب ، قياساً على الواجب .

لكن لو لم يفعله على الفور ، ماذا يكون ؟ يحتمل ما أتى به على وجهه .

وقال ابن عقيل ، تكراره كالواجب ، يعني كالأمر المراد للوجوب^(٢) .

فعند ابن عقيل ، أن أمر الندوب هل يتكرر ؟ قال ، حكمه حكم الأمر الذي أريد به الوجوب ، على ما يأتي^(٣) في مسائل الأمر^(٤) .

(ولا يلزم) للندوب (بشروع) بل هو مخير فيه بين إتمامه وقطعه^(٥) .

وذلك ، لأن النبي ﷺ : « كَانَ يَنْوِي صَوْمَ التَّطَوُّعِ ثُمَّ يُفْطِرُ » رواه

= حقيقة ، كالجمهور ، خلافاً للكرخي وأبي بكر الرازي من الحنفية الذين سارت على رأيهما أكثر كتب الحنفية . بأن للندوب مأمور به مجازاً . (انظر ، فوائح الرحموت ١ / ١١٠ ، تيسير التحرير ، ٢ / ٣٢٢ ، أصول السرخسي ١ / ١٤) .

(١) أي للندوب مأمور به مجازاً . وليس حقيقة . انظر تفصيل هنا لقول وأدلته ومناقشته في (الإحكام ، الأمدي ١ / ١٢٠ ، للسودة ص ٦ ، القواعد والفتاوى الأصولية ص ١٦٤ ، للشمسي ١ / ٧٥ ، حاشية التفتازاني على المضد ٢ / ٤ ، أصول السرخسي ١ / ١٤ وما بعدها) .

(٢) في ش ، به الوجوب . وفي ز ، به للوجوب .

(٣) في ع ، أتى .

(٤) انظر ، للسودة ص ٣٦ .

(٥) وهو مذهب الشافعية والحنابلة . (انظر ، حاشية البناني على جمع الجوامع ١ / ٩٠ ، ٩٣ ، كشف الأسرار ٢ / ٣١١ ، مختصر الطوفي ص ٢٥ ، للسودة ص ٦٠ ، فوائح الرحموت ١ / ١١٥ ، تخريج الفروع على الأصول ص ٥٩) .

مسلم^(١) وغيره^(٢).

وأما قوله سبحانه وتعالى ، ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾^(٣) فيحمل على التنزيه ، جمعاً بين الدليلين^(٤) .

هذا إن لم يُفسَّر بطلانها بالردة ، بدليل الآية التي قبلها^(٥) ، أو أن

(١) هو مسلم بن الحجاج بن مسلم . أبو الحسين القشيري . النيسابوري . أحد الأئمة من حفاظ الحديث . وهو صاحب الصحيح المشهور الذي صنفه من ثلاثمائة ألف حديث . وله تصانيف كثيرة ، منها « السند الكبير » على أسماء الرجال . و « الجامع الكبير » على الأبواب . وكتاب « العلل » و « الكنى » و « أوهام المحدثين » . توفي سنة ٣٦١ هـ . (انظر ، وفیات الأعيان ٢٨٠ / ٤ ، للنهج الأحمدي ١١٧ / ١ ، طبقات الحنابلة ١ / ٣٣٧ ، شذرات الذهب ٢ / ١٤٤ ، طبقات الحفاظ ص ٣٦٠ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٨٩ ، تذكرة الحفاظ ٧٠ / ٥٨٨ ، الخلاصة ص ٣٧٥) .

(٢) رواه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي وروى البخاري أن أبا الدرداء وأبا طلحة وأبا هريرة وابن عباس وحذيفة كانوا يفعلون ذلك . وفي رواية لمسلم ، « فقد أصبحت صائماً فأكل » . وفي رواية عن عائشة ، « فجئت به فأكل » . ثم قال - قد كنت أصبحت صائماً . (انظر ، صحيح مسلم ٢ / ٨٨ ، ٨٩ ، صحيح البخاري ١ / ٣٢٩ ، سنن أبي داود ٢ / ٤١٧ ، سنن ابن ماجه ١ / ٥٤٣ ، سنن الترمذي ٤ / ١٦٤) . وروى الترمذي والحاكم وأحمد والدارمي عن أم هانئ أن رسول الله ﷺ قال ، « الصائم المتطوع أمير نفسه ، إن شاء صام . وإن شاء أفطر » وفي رواية ، « أمين نفسه » . (انظر ، سنن أبي داود ٢ / ٤١٧ ، سنن الترمذي ٣ / ٨١ ، كشف الخفا ٢ / ٢٦ ، فيض القدير ٤ / ٢٣٦ ، مسند أحمد ٦ / ٣٤١ ، المستدرک ١ / ٤٣٩ ، سنن الدارمي ٢ / ٦٦) .

(٣) الآية ٣٣ من سورة محمد .

(٤) انظر ، للحلي على جمع الجولع ١ / ٩٣ .

(٥) وهي قوله تعالى ، « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَضَلُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ، وَشَاقُّوا الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِمَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى ، لَنْ يُضَرُّوا اللَّهَ شَيْئاً ، وَيُخْطِئُ أَعْمَالَهُمْ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ، وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ » [الايتان ٣٢ - ٣٣ من سورة محمد] . وانظر ، تفسير ابن كثير ٦ / ٣٢٤ .

المراد ، ولا تُبْطِلُوهَا بِالرِّيَاءِ^(١) ، نقله ابن عبد البر^(٢) عن أهل السنة .

ونُقِلَ عن المعتزلة تفسيرها بمعنى لا تُبْطِلُوهَا بِالْكِبَائِرِ^(٣) ، لكن الظاهر تفسيرها بما تقدم^(٤) .

وقال مالك وأبو حنيفة رضي الله تعالى عنهما ، يلزم بالشروع^(٥) .
واحتجا بحديث الأعرابي ، « هل علي غيرها ؟ قال ، لا ، إلا أن تطوع »^(٦) ، أي فيلزمك التطوع إن تطوعت ، وإن كان تطوعاً في أصله .

(١) في ش ض ب ، فلا .

(٢) وهو رأي ابن عباس رضي الله عنه وابن جريج ومقاتل . (انظر ، الكشاف ٣ / ٥٩ ، فواتح الرحموت ١ / ١٥ ، تفسير القرطبي ١٦ / ٢٥٤) .

(٣) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر . أبو عمر . الحافظ . القرطبي . أحد أعلام الأندلس . وكبير محدثيها . كان ثقة زهياً متبحراً في الفقه والعربية والحديث والتاريخ . قال الباجي ، لم يكن بالأندلس مثله في الحديث . وقال أيضاً ، أبو عمر أحفظ أهل للغرب . له كتب كثيرة نافعة ومفيدة . منها ، « التمهيد » و « الاستذكار » و « الاستيعاب » في معرفة الصحابة . و « جامع بيان العلم وفضله » و « الدرر في اختصار اللغز والسير » و « بهجة المجالس » توفي سنة ٤٦٣ هـ وقيل ٤٥٨ هـ . (انظر ، وفيات الأعيان ٦ / ٦٤ ، الديباج للذهب ٢ / ٣٦٧ ، شذرات الذهب ٤ / ٣٦٤ ، طبقات الحفاظ ص ٤٣٢ ، شجرة النور الزكية ص ١١٩ ، تذكرة الحفاظ ٣ / ١١٣٨) .

(٤) انظر ، الكشاف ٣ / ٥٣٨ .

(٥) انظر رد ابن النير الإسكندراني على رأي الزمخشري في حاشية الكشاف (٣ / ٥٣٨) وفيه ، قال الإمام أحمد ، قاعدة أهل السنة على أن الكبائر مادن الشرك لا تحيط حسنة مكتوبة ، لأن الله لا يظلم مثقال ذرة . وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً وقاعدة المعتزلة موضوعة على أن كبيرة واحدة تحيط ماتقنهما من الحسنات . ولو كانت مثل زيد البحر -

(٦) انظر ، كشف الأسرار ٢ / ٣١١ ، ٣١٢ ، التلويح على التوضيح ٣ / ٧٩ ، تقريرات الشرييني على جمع الجوامع ١ / ٩٠ ، فواتح الرحموت ١ / ١١٤ ، تفسير القرطبي ١٦ / ٢٥٥ ، أصول السرخسي ١ / ١١٥ .

(٧) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي ومالك والحاكم وأحمد عن طلحة بن عبيد

وعندنا أن الاستثناء منقطع ، بدليل أن النبي ﷺ قد أبطل^(١) تطوعه بفطره بعد نية الصوم .

ومحل الخلاف (غير حجٍّ وعُمْرة ، لوجوب مضي في فاسدهما) فإتمام صحيح تطوعهما أولى بوجوب للضي فيه ، (و) لـ (حساوة نفلهما) لـ (فرضهما نيةً) أي في النية^(٢) (وكفارةً) أي^(٣) (وفي الكفارة^(٤)) . (وغيرهما) كاتخاذ الإحرام لازماً في حق من لزمه الحج وغيره^(٥) .

وعن الإمام أحمد رحمه الله ، رواية أخرى بوجوب إتمام صوم التطوع ولزوم القضاء إن أفطر^(٦) .

وعنه ثالثه : يلزم إتمام الصلاة دون الصوم ، لأنها ذات إحرام وإحلال كالحج^(٧) .

== الله قال ، « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد . ثائر الرأس . يسمع دوي صوته . ولا يفقه ما يقول . حتى دنا . فإذا هو يسأل عن الإسلام . فقال رسول الله ﷺ ، خمس صلوات في اليوم والليلة . . . الحديث . » (انظر ، صحيح البخاري ١ / ١٧ ، صحيح مسلم ١ / ٤١ ، سنن أبي داود ١ / ١٦٠ ، سنن النسائي ١ / ٨٤ ، سنن الترمذي مع تحفة الأحوذى ١ / ٢٤٦ ، المستدرک ١ / ٢٠١ ، اللؤلؤ ١ / ١٧٥ ، مسند أحمد ١ / ١٦٢) .

(١) في ز ، أبطل .

(٢) إن النية في كل منهما هي قصد الدخول في الحج والتلبس فيه (المحلى على جمع الجوامع ١ / ٩٣) .

(٣) في ش ض ، في الكفارة . وفي ز ، والكفارة .

والكفارة تجب في الحج الواجب . والحج التطوع بالجماع للفسد له (انظر ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٩٤) .

(٤) أي في حق من وجب عليه الحج . وفي حق المتنفل والتطوع . (انظر ، حاشية البناني وجمع الجوامع ١ / ٩٣ ، ٩٤ ، كشف الأسرار ٢ / ٣١٥ ، فوائح الرحموت ١ / ١١٦ ، للفتي ١ / ١٦٠ ، أصول السرخسي ١ / ١١٦) .

(٥) وفي رواية حنبل عن الإمام أحمد (انظر ، للفتي ٣ / ١٥٩) .

(٦) انظر ، للفتي ٣ / ١٦٠ .

وأما ما عدا ذلك . كالصَدَقَة للتَطَوُّع بها . والقراءة والأذكار ، فلا يلزم إتمامها بالشروع فيها . وفقاً للأئمة الأربعة^(١) .
(فَرَع)^(٢) .

(الزائد على قَدَر واجب في ركوع^(٣) ونحوه) كسجود وقيام وجولوس في الصلاة (نَقْل)^(٤) عند الأئمة الأربعة^(٥) . وعند أكثر أصحابنا . لجواز تركه مطلقاً . وهذا شأن النفل^(٦) .
وأوجبته الكرخي وبعض الشافعية^(٧) .

قال القاضي أبو يعلى ، وهو ظاهر كلام أحمد ، وأخذَه من نصر أحمد على أن الإمام إذا أطال الركوع فأدركه فيه مسبوق أدرك الركعة . ولو لم يكن الكل واجباً لما صحَّ ذلك لعدم صحة اقتداء مُفترض بمَنفَعِل^(٨) .

(١) انظر ، للفني ١٦٠ / ٣ . حاشية البناني ٩٠ / ١ . ٩٣ . للحلي على جمع الجوامع ٩١ / ١ .
تقريرات الشرييني ٩٠ / ١ .

(٢) في ش . فروع .

(٣) في ش . ركوع .

(٤) في ش . مطلقاً ٦١ .

(٥) انظر ، التمهيد ص ١٤ ، ٧ . تلويح على التوضيح ٧٨ / ٣ . نهاية السؤل ٣١ / ١ . مناهج العقول ١٢٩ / ١ .

للمستصفي ٧٣ / ١ . كشف الأسرار ٣١ / ٢ . شرح تنقيح الفصول ص ١٠٠ .
للسودة ص ٥٨ .

(٦) ساقطة من زع ب ض .

(٧) قال الطوفي ، الزيادة على الواجب إن تميزت كصلاة التطوع فندب اتفاقاً . وإن لم تتميز كالزيادة في الطمأنينة والركوع والسجود . ومدة القيام . والتمود على أهل الواجب فهو واجب عند القاضي . ندب عند أبي الخطاب . وهو الصواب (مختصر الطوفي ص ٢٥) وعند الشافعية قولان . والأصح أنه مندوب (التمهيد ص ١٧) وانظر ، للسودة ص ٥٨ . للدخل إلى منهج أحمد ص ٦٢ . الروضة ص ٢٠ . القواعد والفوائد الأصولية ص ١٠٥ . نهاية السؤل ١٣١ / ١ .

(٨) انظر ، للسودة ص ٥٨ ، ٥٩ . للمستصفي ٧٣ / ١ . كشف الأسرار ٣١ / ٢ .

(٩) رد المجد بن تيمية كلام القاضي وقال ، وليس هذا بماخذ صحيح . لأن الكل قد اتفقوا على هذا الحكم . مع خلافهم في السألة . وفي مسألة اقتداء المفترض بالمتنفل . ولذلك ذكر ابن عقيل

(ومن أدرك ركوع الإمام) ولو بعد طمأنينته (أدرك الركعة)^(١) . قالوا ، لأن الإتيان يُشَقِّط الواجب . كمسبوق وصلاة امرأة الجمعة^(٢) . ويُوجِب الإتيان ما كان غير واجب . كمسافر أتم بمقيم . فيلزمه الإتمام . ولو نوى القصر .

ولا يُشترط في إدراك الركعة إدراك الطمأنينة مع الإمام^(٣) . خلافاً للمالك^(٤) رحمه الله تعالى .

== فساد هذا التأخذ . واعتذر عن نص الإمام أحمد بكلام آخر ذكره . وكذلك أبو الخطاب غلط شيخه في ذلك . قال ابن عقيل : نص أحمد لا يدل عندي على هذا . بل يجوز أن يعطى أحد أمرين . إما جواز إتمام المفترض بمتنفل . ويحتمل أن يجري مجرى الواجب في باب الإتيان خاصة (المسودة ص ٥٨) .

وجواز إتمام المفترض بمتنفل هو أحد القولين عند الإمام أحمد ورجحه ابن قدامة . وهو قول الشافعية . (انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٠٦ . المسودة ص ٥٩ . للفني ١٦٦ / ٢) .
(١) لما رواه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة » . وروى البخاري ومسلم وأصحاب السنن وأحمد ومالك والدارمي والبيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً ، « ومن أدرك الركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » أي ومن أدرك ركوع الركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة . (انظر ، فتح الباري ٢ / ٣٨ . صحيح مسلم ١ / ٤٢٣ . تحفة الأحوذى بشرح الترمذي ، ١ / ٥٥٤ . سنن أبي داود ، ١ / ٣٢٦ . سنن الدارمي ١ / ٢٧٧ . للوطي ١ / ١٠٥ . مسند أحمد ٢ / ٢٤١ . فيض القدير ٦ / ٤٤ . للفني ١ / ٣٦٣ . سنن النسائي ١ / ٢٠٦ . سنن ابن ماجه ١ / ٢٥٦) .

(٢) صلاة الجمعة غير واجبة على المرأة . وإنما الواجب عليها صلاة الظهر . ولكن إذا حضرت المرأة الجمعة سقط عنها الظهر . (انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٠٦) .

(٣) انظر ، للفني ١ / ٣٦٣ . وفي ع ب هـ ، طمأنينة الإمام .

(٤) قال للملكية ، إن للصلي يدرك الركعة متى مكن يديه من ركبتيه أو مما قاربهما قبل رفع الإمام . وإن لم يطمئن إلا بعد رفعه . قال الإمام مالك ، وحدها ، إمكان يديه بركبتيه قبل رفع إمامه . (انظر ، حاشية النسوتي على الشرح الكبير ١ / ٢٩٥ . حاشية العدوي على شرح الجرحي ٢ / ٧ . التاج والإكليل للمواق ٢ / ٨٢) .

وقد ورد عن الإمام أحمد أنه قال ، إذا مكن يديه من ركبتيه قبل أن يرفع الإمام فقد أدرك . (مسائل الإمام أحمد ص ٣٥) .

(فُضِّل)

(المكروه ضد المندوب^(١)) .

(وهو) لغة ، ضد المحبوب ، أخذاً من الكراهة . وقيل ، من الكريهة ، وهي الشدة في الحرب^(٢) .

وفي اصطلاح أهل الشرع ، (ما يندخ تاركه ، ولم يندم فاعله)^(٣) .

فخرج بـ « ما يندخ » ، اللباخ ، فإنه لا مدخ فيه ولا دم .

وخزج بقوله ، « تاركه » ، الواجب والمندوب ، فإن فاعلهما يمدخ ، لا تاركهما .

وخزج بقوله ، « ولم يندم فاعله » ، الحرام . فإنه يندم فاعله ، لأنه - وإن شارك المكروه في المدح بالترك - فإنه يفارقه في دم فاعله^(٤) .

(ولا ثواب في فعله) .

قال ابن مفلح في « فروعه » ، قالوا في الأصول ، المكروه لا ثواب في فعله . قال ، وقد يكون المراد منهم ما كرهه بالذات ، لا بالقرض . قال ، وقد يَحْمَلُ قولهم على ظاهره . ولهذا لما احتج من كره صلاة الجنائزة في المسجد

(١) في ش . الواجب . والمكروه ضد المندوب لأن المندوب هو ما يطلب الشارع فعله طلباً غير جازم . والمكروه هو ما يطلب الشارع تركه طلباً غير جازم . (انظر ، للدخل إلى منهج أحمد ص ٦٣)
كما أن المكروه ضد الواجب . قال الفزالي ، « وكما يتضاد الحرام والواجب فيتضاد المكروه والواجب فلا يدخل مكروه تحت الأمر » (للتصفي ١ / ٧٩) .

(٢) انظر ، للصباح النير ٢ / ٨٨ .

(٣) انظر في تعريف المكروه (الدخل إلى منهج أحمد ص ٦٣ . الإحكام . الأمدي ١ / ١٣٢ .

مختصر الطوفي ص ٢٨ . نهاية السؤل ١ / ٦١ . ارشاد الفحول ص ٦ . شرح الورقات ص ٢٩ .

التلويح على التوضيح ٣ / ٨١ . التعريفات . للرجزاني ص ٢٤٦) .

(٤) انظر ، نهاية السؤل ١ / ٦٢ .

بالخبر الضعيف الذي رواه أحمد وغيره : « مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ شَيْءٌ »^(١) . لم يَقُلْ أَحَدٌ بِالْأَجْرِ مَعَ الْكَرَاهَةِ ، لَا اعْتِقَادًا وَلَا بَحْثًا .
(وهو) أي للمكروه (تكليفٌ ومنهْيٌ^(٢) عنه حقيقة^(٣)) ، لأنَّ العلماء

(١) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي وابن أبي شيبة . قال ابن الجوزي . « حديث لا يصح » . وقال النووي . « إنه ضعيف لا يصح الاحتجاج به » . وسبب ضعفه أن كل طرقة عن صالح بن أبي صالح مولى التولمة بنت أمية بن خلف . وصالح اختلط كلامه في آخر عمره . قال البيهقي . « وصالح مختلف في عدلته . كان مالك بن أنس يجرحه » . وفي رواية أبي داود وابن ماجه . « فلا شيء عليه » . وقال البنا الساعني . إن الحديث صحيح لأنه سُمع من صالح قبل أن يخرف . وخذل الحديث على نقص الأجر في حق من صلى في المسجد . ورجع ولم يشيها إلى القبرة . لما فاتته من تشييمه إلى القبرة وحضور دفنه . (انظر : سنن أبي داود ٢ / ٢٨٢ ، الفتح الرباني ٧ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ . فيض القدير ٦ / ١٧١ . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٦ . السنن الكبرى ٤ / ٥٢ ، مسند أحمد ٢ / ٤٤٤) .

(٢) جمع للمصنف رحمه الله تعالى بين حكم التكليف وحكم النهي للمكروه . وقام على المنوب . والعبارة توهم بأن الحكم متفق عليه في الأمرين . وقد رأينا سابقاً (ص ٤٠٥ - ٤٠٦) أن للمنوب تكليف عند الحنابلة وأبي بكر البقلاني وأبي إحقاق الإسفراييني . بينما قال أكثر الفناهب والعلماء . إن للمنوب ليس تكليفاً . وكذلك قال الجمهور . إن المكروه ليس تكليفاً . خلافاً للحنابلة .

أما كون الأمر حقيقة في المنوب . وكون النهي حقيقة في المكروه فهو رأي جماهير الأئمة وللذاهب . خلافاً للحنفية وبعض الحنابلة وبعض الشافعية الذين يرون أن المنوب مأمور به مجازاً . كما سبق (ص ٤٠٦ - ٤٠٧) . ويأتي هذا الخلاف في المكروه . قال ابن الحاجب . المكروه منهْي عنه . غير مكلف به كالمنوب . وقال ابن عبد الشكور . المكروه كالمنوب . لا نهْي ولا تكليف . والدليل الدليل والاختلاف الاختلاف (مسلم الثبوت مع شرحه فوائج الحرمات ١ / ١١٢) انظر . مختصر ابن الحاجب وشرح المعص ٢ / ٥ . المسودة ص ٣٥ . تيسير التحرير ٢ / ٢٢٥ . الأحكام . الأمدي ١ / ١٢٢ . مناهج العقول ١ / ٢٦١ . حاشية البناني ٢ / ٢٢٥ . شرح تنقيح الفصول ص ٧٩ .

(٣) في ش . عن حقيقته .

ذكروا أنه على وزن^(١) الندوب^(٢) . وقد تقدّم أن الندوب تكليف ومأمور به حقيقة^(٣) . على الأصح^(٤) .

(ومطلق الأمر^(٥) لا يتناول^(٦)) أي لا يتناول المكروه^(٧) .

وقيل ، بلى . ونقله ابن السمعاني عن الحنفية . وقال أبو محمد التميمي^(٨) من أصحابنا ، هو قول بعض أصحابنا^(٩) .
واستدل للأول بأن المكروه مطلوب الترك ، والمأمور مطلوب الفعل .
فيتنافيان^(١٠) ، ولا يصح الاستدلال لصحة طواف المخبث بقوله تعالى ،

(١) في ش ، زان .

(٢) انظر ، مناهج القول ١ / ٦١ . المدخل إلى مناهج أحمد ص ٦٣ . مختصر الطوفي ص ٢٨ . تيسير التحرير ٢ / ٢٣٥ . الإحكام ، الأمدي ١ / ١٢٢ . شرح المضد ٢ / ٥ .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) صفحة ٤٠٥ - ٤٠٧ .

(٥) انظر بيان ذلك في (المحلى على جمع الجوامع . وتقريرات الشرييني عليه ١ / ١٩٧) .

(٦) وهو قول الشافعية وأكثر الحنابلة والجرجاني من الحنفية . لأن مطلق الأمر بالصلاة مثلاً لا يتناول الصلاة المشتملة على السدل ورفع البصر إلى السماء والاتفات ونحو ذلك من الكروعات .
(انظر ، المدخل إلى مناهج أحمد ص ٦٣ . القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧ . المستصفي ١ / ٧٩ . المحلى على جمع الجوامع ١ / ١٩٧ . السودة ص ٥١) .

(٧) ساقطة من ز ع ب ض .

(٨) هو رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز . أبو محمد التميمي . البنادي . الفقيه ، الواعظ . شيخ الحنابلة . تقدم في الفقه والأصول والتفسير والعربية توفي سنة ٤٨٨ هـ . (انظر ، شذرات الذهب ٣ / ٣٨٤ . طبقات الحنابلة ٢ / ٢٥٠ . ذيل طبقات الحنابلة ١ / ٧٧ . المنهج الأحمد ٢ / ١٦٢ . طبقات المفسرين ١ / ٣٩١ . طبقات الفراء ١ / ٢٨٤) .

(٩) انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧ . وهنا ما نقله السبكي عن الحنفية أيضاً (جمع الجوامع ١ / ١٩٨) .

(١٠) انظر ، مختصر الطوفي ص ٢٨ . القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧ . المستصفي ١ / ٧٩ . المحلى

على جمع الجوامع ١ / ١٩٩ .

﴿وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْمُقَدَّسِ﴾^(١) ، ولا لعدم الترتيب والملازمة^(٢) بقوله تعالى في آية الوضوء ، ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٣) .

قال ابن عقيل ، وكنا^(٤) وطء الزوج الثاني في خيض لا يحلها للأول^(٥) . قال ابن السمعاني ، تظهر فائدة الخلاف في قوله تعالى ، ﴿وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْمُقَدَّسِ﴾^(٦) ، فعندنا لا يتناول الطواف بغير طهارة ، ولا منكوساً^(٧) ، وعندهم يتناوله ، فإنهم - وإن اعتقدوا كراهته - قالوا فيه ، يجزئ لدخوله تحت الأمر ، وعندنا لا يدخل ، لأنه لا يجوز أصلاً ، فلا طواف بدون شرطه ، وهو الطهارة ، ووقوعه على الهيئة للخصوصية^(٨) .

وعبارة « جمع الجوامع » كما في للتن ، وزاد ، « خلافاً للحنفية »^(٩) . واعتراضها شارحه الكوراني^(١٠) بأن عدم تناول يُشعرُ بصلاح للحل ، ولكن لم يقع في الخارج ، وليس كذلك ، بل عدم تناول لعدم قابلية

(١) الآية ٢٩ من الحج .

(٢) انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧ ، للسودة ص ٥١ .

(٣) الآية ٦ من المائدة .

(٤) في ش ، وإنا .

(٥) قال ابن قدامة ، واشترط أكثر أصحابنا أن يكون الوطء حلالاً ، فإن وطئها في حيض أو نفاس أو إحرام من أحدهما أو منهما ، أو أحدهما صائم فرض لم تحل ، لأنه وطء حرام لعق الله تعالى ، فلم يحصل به الإحلال . (للفتي ٧ / ٥٧) .

(٦) الآية ٢٩ من الحج .

(٧) للكنوس ، للتلوب ، وهو الذي رجلاه إلى الأعلى ، وركبته إلى الأسفل (للصباح المنير ٢ / ٩٦٦) .

(٨) انظر ، المستصفى ١ / ٨٠ .

(٩) جمع الجوامع ١ / ١٧٧ - ١٧٨ .

(١٠) في ش ، واعتراضهما .

(١١) في ش ، يصح .

الحلي بعد تعلق الكراهة^(١).

وقوله ، « خلافاً للحنفية » ، صريح في أن الحنفية قائلون بأن الأمر يتناول المكروه ، وهذا أمر لا يُعقل ، لأن المباح عندهم غير مأمور به ، مع كون^(٢) طرقيته على حد الجواز ، فكيف يُتصور أن^(٣) يكون المكروه من جزئيات^(٤) المأمور به في شيء من الصور؟ وكتبهم - أصولاً وفروعاً - مصرحة بأن الصلاة في الأوقات المكروهة فاسدة ، حتى التي لها سبب مطلقاً اهـ .

(١) هذه المسألة فرع عن مسألة الأمر والنهي في شيء واحد ، والعلماء متفقون على أن الأمر والنهي أو الإيجاب والتحرير لا يجتمعان في أمر واحد بالذات ، أما إذا كان له جهتان ، فإن كانتا متلازمتين فلا يجتمعان كأول ، وإن كانت الجهتان غير متلازمتين فلا مانع من اجتماع الأمر والنهي أو الإيجاب والتحرير في الشيء الواحد ، لكن العلماء اختلفوا في تلازم الجهتين وعدم تلازمهما ، كما اختلف العلماء في متعلق النهي ، فقال الجمهور : إن النهي يقتضي الفساد والبطلان ، بينما فرق الحنفية بين النهي الوارد على الأصل فإنه يوجب البطلان ، وبين النهي الوارد على الوصف فإنه يوجب الفساد ، أما النهي الوارد على أمر آخر يجاور الشيء أو يتعلق به ، فلا يؤثر عليه ، وبناء على ذلك اختلف العلماء في فروع كثيرة كالصلاة في الأرض للفسوبة ، فقال الحنابلة بعدم صحتها ، لأن الصلاة لا تكون واجبة ومحرومة في آن واحد ، وقال الجمهور بصحتها ، لأن الوجوب يتعلق بالصلاة ، والنهي يتعلق بالنصب ، وكالصلاة في الأوقات للمكروهة ، فقال الحنفية والمالكية بصحتها ، لأن النهي على الوقت ، وليس على ذات الصلاة ، وقال الشافعية والحنابلة بعدم صحتها ، لأن الوقت ملازم للصلاة ، ثم قال الشافعية تصح الصلاة في الأماكن المكروهة ، لأن المكان غير ملازم للصلاة ، خلافاً للوقت ، واتفق الجميع على عدم صحة الصوم في يوم النحر ، لأن صوم يوم النحر لا ينفك عن اليوم ، ويخص الشرييني ذلك فيقول ، وحاصله تخصيص الدعوى بما يجوز لتفكك الجهتين فيه . (انظر ، تقريرات الشرييني على جمع الجوامع ١ / ١٩٧ - ١٩٨ ، حاشية البناني ١ / ٢٠١ ، أصول السرخسي ١ / ٨٩ ، للسودة ص ٨١ ، كشف الأسرار ١ / ١٧٧ وما بعدها ، حاشية ابن عابدين ٥ / ٤٩ ، بدائع الصنائع ٥ / ٢٩٩ ، الفروق للقرافي ٢ / ٨٣ ، ٨٢ ، للمستصفي ١ / ٩٥) .

(٢) في ع ، كونه ؛

(٣) في ش ، بأن .

(٤) في ش ، جزئياته .

(٥) إن اعتراض الكوراني على جمع الجوامع غير دقيق ، وأن الصلاة في الأوقات المكروهة صحيحة

==

(وهو) أي المكروه (في عَزَفِ للتأخيرين ، للتنزيه) . يعني أن التأخيرين اصطلاحاً على أنهم إذا أطلقوا الكراهة ، فمراءهم التنزيه ، لا التحريم ، وإن كان عندهم لا يمتنع أن يُطلق على الحرام^(١) ، لكن قد جرت

ناقصة عند الحنفية وليست فاسدة ، لأن الحنفية يرون أن الوقت ظرف للصلاة ، ولذلك فإن تعلق الصلاة بالوقت تعلق مجاورة ، فإن شرع للصلي بأداء العصر مثلاً ، واستمرت صلاته إلى الوقت للمكروه فإن صلاته صحيحة ، وليست مكروهة ، قال عبيد الله بن مسعود ، « لما كان الوقت متصفاً جاز له شغل كل الوقت ، فيحذف الفساد الذي يتصل بالببناء » ثم يقول ، « فاعترض الفساد بالغروب على البعض الفاسد فلا يفسد » (التوضيح على التنقيح ٢٠٢ / ٤) وقال البرزوي ، « ومنها الصلاة وقت طلوع الشمس وطلوعها ، مشروعة بأسفلها إذ لا قبح في تركائها وشروطها ، والوقت صحيح بأصله ، فلم يوصفه ، وهو أنه منسوب إلى الشيطان ، كما جاءت به السنة ، إلا أن الصلاة لا توجد بالوقت لأنها ظرفها ، لا ميارها ، وهو سببها ، فصارت الصلاة ناقصة لا فاسدة » . ثم عقب البخاري فقال ، « بخلاف الصلاة في الأرض للفصوة ، فإن المكان ليس بسبب ولا وصف ، فلا يؤثر في الفساد ولا في النقصان (كصف الأسرار ١ / ٢٧٧ - ٢٧٨) ، وقال السرخسي الحنفي ، « لأن النهي باعتبار وصف الوقت الذي هو ظرف للأداء يُمكن نقصاناً في الأداء » (أصول السرخسي ١ / ٨٩) ، وأكد الكليني أن صلاة النفل والتطوع مكروهة في الأوقات للمكروهة ، (بدائع الصنائع ٢٩٥ / ١ وما بعدها) ، وهذا يبين أن الأمر يتناول المكروه عند الحنفية كما جاء في « جمع الجوامع » . وأن اعتراض الكوراني غير صحيح . وأن نقله عن الحنفية غير دقيق ، ولذلك قال الشرييني ، « فمنازعة النقل عنهم مرفوعة » (تقريرات الشرييني على جمع الجوامع ١ / ٩٨) ، لكن ابن اللحام نقل عن الحنفية قولين ، فقال ، قال الجرجاني من الحنفية لا يتناولها ، وقال الرازي الحنفي يتناولها (التواعد والفوائد الأصولية ص ١٧) وهو مائتله للجند بن تيمية في (للسودة ص ٥١) .

(١) قسم الحنفية للمكروه إلى قسمين ، مكروه تحريمي ، ومكروه تنزيهي ، والمكروه التحريمي هو ما يطلب الشارع تركه طلباً جازماً بغليل ظني ، مثل لبس الحرير والذهب على الرجال الثابت بالحديث الذي رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد عن رسول الله ﷺ أنه قال ، « إن هذين حرام على ذكر أمتي حل لأنهم » ومثل البيع على البيع ، والخطبة على الخطبة ، وحكمه أنه إلى الحرام أقرب . وهو قسم من الحرام عند الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف ، ويأخذ أحكام الحرام تقريباً من تحريم الفعل وطلب الترك واستحقاق العقاب على الفعل ، ولكن لا يكفر جاحده ، والمكروه التنزيهي هو ما يطلب الشارع تركه طلباً غير جازم (انظر ،

عانتهم وعرفهم ، أنهم إذا أطلقوه أرادوا التنزية ، " لا التحريم " . وهذا مصطلح لا مشاحة فيه .

(وَيُطْلَقُ) للكروء (على الحرام)^(٣٦) ، وهو كثير في كلام الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه ، وغيره من المتقدمين^(٣٧) ، ومن كلامه ، « أكره للثقة ، والصلاة في اللقابر » ، وهما مخزمان .

لكن لو وردَ عن الإمام أحمد الكراهة في شيء من غير أن يذكّر دليل من خارج على التحريم ولا على التنزية ، فللأصحاب فيه وجهان ، - أحدهما - : واختاره الخلال وصاحبه عبد العزيز وابن حامد وغيرهم - أن المراد التحريم^(٣٨) .

== التوضيح ٨٠ / ٣ ، التعريفات للرجائي ص ٢٤٩ ، الفتح الكبير ١ / ٤٢٨) .

وقسم بعض الشافعية للكروء إلى قسمين بحسب محل دليل النهي غير الجازم . فإن كان محل النهي مخصوصاً بأمر معين ، فهو مكروه ، مثل قوله ﷺ : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » رواه الستة وأحمد ، وإن كان النهي غير الجازم غير مخصوص بأمر معين فيكون فعله خلاف الأولى . كأنه عن ترك اللندوبات . (انظر ، حاشية البناني ٨٠ / ١ ، الأحكام ، الأمدي ١٣٢ / ١ ، شرح الورقات ص ٢٩ ، الفتح الكبير ١ / ١٦ ، مختصر ابن العاجب وشرح المعتمد ٥ / ٢ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٤ ، الروضة ص ٣٣ ، للقواعد والفوائد الأصولية ص ١٠٧) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) انظر ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٣ ، مختصر الطوفي ص ٢٩ ، الروضة ص ٣٣ ، مختصر ابن العاجب وشرح المعتمد ٥ / ٢ ، لإعلام اللوحيين ٤٠ / ١ وما بعدها .

(٣) قال ابن هدران ، إن الإمامين أحمد ومالكاً يطلقانه على الحرام الذي يكون دليله ظنياً تورعاً منهما (للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٤) وقال ابن القيم ، وقد غلط كثير من التأخرين من أتباع الأئمة على أئمتهم بسبب ذلك . حيث تورع الأئمة عن إطلاق لفظ التحريم ، ولطلقوا لفظ الكراهة . فنفي للتأخرون التحريم عما أطلق عليه الأئمة الكراهة (إعلام اللوحيين ١ / ٣٩) .

(٤) انظر ، الإنصاف ١٣ / ٢٤٨ .

- والثاني : - واختاره جماعة من الأصحاب - أن المراد التنزيه^(١) .
ومن كلام أحمد ، « أكره النفع في الطعام ، وإدمان اللحم ، والخبز
الكبار^(٢) » . وكراهة ذلك للتنزيه .
وقد ورد للكره بمعنى الحرام في قوله تعالى : ﴿ كُلْ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ
عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا^(٣) » .
(وتَرْكِ الْأَوَّلَى^(٤) ، وهو) أي ترك الأولى (ترك ماقله راجح) على
تركه (أو عكسه) وهو فعل ما تركه راجح على فعله (ولو لم يَنْه عنه) أي
عن الترك (كترك مندوب) .
قال ابن قاضي الجبل ، وتطلق الكراهة في الشرع بالاشتراك على
الحرام ، وعلى ترك الأولى ، وعلى كراهة التنزيه ، وقد يزاها فيه شبهة
وتؤكد^(٥) .
(ويقال لفاعله) أي فاعل الكره (مُخَالِفٌ ، ومُسيءٌ ، وغير
ممثِّل^(٦)) مع أنه لا يُذَمُّ فاعله ، ولا يَأْتُمُّ على الأصح .
قال الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه - فيمن زاد على التشهد الأول^(٧) -
أساء .

(١) وهو قول الطوي (انظر ، مختصر الطوي ص ٢٩ . الإنصاف ١٢ / ٢٤٨) .

(٢) وكراهة الخبز الكبار لأنه ليس فيه بركة كما قال الإمام أحمد (انظر ، كشف القناع
١٩٥ / ٦) .

(٣) الآية ٢٨ من الإسراء .

(٤) انظر ، للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٣ ، مختصر الطوي ص ٢٩ ، تيسير التحرير ٢ / ٢٢٥ .
مختصر ابن الحاجب وشرح العضد ، ٥ / ٢ .

(٥) وهذا مقاله الأمسي ، (الإحكام . له ١ / ١٢٢) وانظر ، إرشاد الفحول ص ٦ ، تيسير التحرير
٢٢٥ / ٢ .

(٦) انظر ، للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٤ .

(٧) ساقطة من ش .

وقال ابن عقيل - فيمن أَمَرَ بِحُجَّةٍ^(١) أو غُفْرَةٍ في شهر، ففعله في غيره -
إساءة لمخالفته .

وذكر غيره - في مأموم وافق إماماً في أفعاله - ، إساءة .
وظاهر كلام بعضهم ، تختص الإساءة بالحرام ، فلا يقال ، إساءة ، إلا
لفعل مُحَرَّم^(٢) .

وذكر القاضي وابن عقيل ، يأثم بترك السنن أكثر عُمره ، لقوله عليه
الصلاة والسلام ، « من رَغِبَ عن سنتي فليس مني » متفق عليه^(٣) ، ولأنه
متهم أن يعتقده غير سنة ، واحتجا بقول أحمد رضي الله عنه - فيمن ترك
الوتر - ، رجلٌ سوء ، مع أنه سنة^(٤) .

قال في « شرح التحرير » ، والذي يظهر ، أن إطلاق الإمام أحمد ، إنه
رجلٌ سوء ، إنما مراده من اعتقده أنه غير سنة^(٥) ، وتركه لذلك ، فيبقى كأنه
اعتقده السنة التي سنّها الرسول ﷺ [غير سنة] ، فهو مخالف
للرسول ﷺ ، ومعانده لما سنّه ، أو أنه تركه بالكلية ، وتركه له كذلك
يُذَلُّ على أن في قلبه مالا يريده الرسول ﷺ^(٦) .

(١) في ش ، بحيح . (٢) انظر ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٤ .

(٣) رواه البخاري ومسلم والنسائي وأحمد من حديث طويل عن أنس ، رواه مسلم وأبو داود
والدارمي عن عائشة . . وأوله ، « جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن
عبادته . . . وللمراد بالسنة ، الطريقة ، والرغبة عن السنة ، الإعراض عنها ، وللمراد ﷺ أن
التارك لهدية القويم ، للمائل إلى الرهبانية خارج عن الاتباع إلى الابتلاع ، أو معناه ، من تركها
إعراضاً عنها . غير معتقد لها على ما هي عليه . (انظر ، صحيح البخاري بحاشية السندي
٣٣٧ / ٣ ، صحيح مسلم ١٠٢ / ٢ ، نيل الأوطار ١٣٣ / ٦ ، ١٣٧ . سنن النسائي ٥٠ / ٦ ، مسند
أحمد ٢٤١ / ٣ ، سنن الدارمي ١٣٣ / ٤) .

(٤) انظر ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٤ .

(٥) في ب ، اعتقده . (٦) ساقطة من ش .

(٧) في ب ، غيره . (٨) انظر ، شرح الوقفات ص ٣٦ .

(فضل)

(المباح لغة ، المعلن والمأذون) .

قال في البدر^(١) للنير ، « باح الشيء بؤحا - من باب قال - ظهر ، ويتعدى بالحرف ، فيقال ، باح به صاحبه ، وبالهزمة أيضاً ، فيقال أباحه ، وأباح الرجل ماله ، إذن في الأخذ^(٢) والترك ، وجمله مطلق الطرفين ، واستباحه الناس ، أقنعوا عليه »^(٣) .

(وشرعاً) أي و^(٤) في اصطلاح أهل الشرع ، (ما) أي فعل مأذون فيه من الشارع (جَلَا مِنْ مَدْحٍ وَذَمٍّ) .

فخرج الواجب والمندوب والحرام والمكروه ، لأن كلاً من الأربعة لا يخلو من مدح أو ذم ، إما في الفعل ، وإما في الترك .
وقوله ، (لذاته)^(٥) مخرج لما ترك به حراماً ، فإنه يثاب عليه من جهة ترك الحرام ، ومخرج أيضاً لما ترك به واجباً ، فإنه يُذَمُّ من تلك الجهة ، فلا يكون المدح والذم لذاته في الصورتين^(٦) .

(١) كفا في جميع النسخ ، والصواب ، للصباح .

(٢) في ش ، الأخذ منه .

(٣) في ز ، أقنعوا .

(٤) للصباح للنير ١ / ٦٥ . وتظهر القاموس للحيط ١ / ٢٢٤ .

(٥) ساقطة من ع .

(٦) في ع ، أو .

(٧) في ش « لذاته » ، مما يشر أنها من الشرح وليست من المتن .

(٨) انظر في تعريف المباح ، (الحدود اللباجي ص ٥٥ - ٥٦ . نهاية السؤل ١ / ٦١ . جمع الجوامع

١ / ٨٣ . إرشاد الفحول ص ٦ . للتصني ١ / ٦٦ . للدخل إلى منهج أحمد ص ٦٤ . الإحكام .

للأمدي ١ / ١٢٣ . تيسير التحرير ٢ / ٢٢٥ . للسودة ص ٥٧٧ . الروضة ص ٢١ . مختصر الطوفي

ص ٢٩ . شرح تنقيح الفصول ص ٧١) .

(وهو) أي «والباح» (وواجب نوعان) مُنْدرِجان تحت جنس، وهو فعل للمكلف الذي تعلق به الحكم الشرعي، للعبر عنه بقوله (للحكم) مجازاً^(٧).

وقيل ، إنَّ الباح جنس للواجب ، واحتج من قال به بأنَّ الباح والواجب مأذون فيهما ، واختص الواجب بفصل^(٨) « المنع من الترك » ، والمأذون الذي هو حقيقة الباح مشترك بين الواجب وغيره^(٩) ، فيكون جنساً^(١٠) له^(١١).

وأجيب ، بأنكم تركتم فصل^(١٢) الباح ، لأنَّ الباح ليس هو المأذون^(١٣) قطعاً^(١٤) ، بل للمأذون مع عدم المنع من الترك ، والمأذون بهذا التقيد لا يكون مشتركاً بين الواجب وغيره ، بل يكون مباحناً للواجب^(١٥) . قال الأصفهاني^(١٦) في « شرح المختصر » : « والحق أنَّ النزاع لفظي ، وذلك

(١) ساقطة من ش ض .

(٢) انظر ، مختصر ابن الحاجب وشرح العضد ٦ / ٢ . الإحكام للأبي ١٢٥ / ١ . للصفى ٧٣ / ١ . تيسير التحرير ٢ / ٢٢٨ . المحلى على جمع الجولع ١ / ١٧٢ . فوائح الرحموت ١ / ١٣٣ .

(٣) في ش ، بفعل . وانظر ، الإحكام ، ١٢٥ / ١ .

(٤) في ز ، وغيره بل يكون مباحناً للواجب .

(٥) في ش ، جنسياً .

(٦) انظر ، شرح العضد على ابن الحاجب ٦ / ٢ . الإحكام . للأبي ١٢٥ / ١ . للصفى ٧٣ / ١ . تيسير التحرير ٢ / ٢٢٧ ، المحلى على جمع الجولع ١ / ١٧٢ . فوائح الرحموت ١ / ١٣٣ .

(٧) في ش ، فعل .

(٨) في ب ، فصل للمأذون .

(٩) في ز ، قطع فلا شك أنه مشترك بين الواجب وغيره فيكون جنساً .

(١٠) انظر ، شرح العضد على ابن الحاجب ٦ / ٢ . الإحكام للأبي ١٢٥ / ١ . للصفى ٧٢ / ١ .

تيسير التحرير ٢ / ٢٢٨ .

(١١) هو محمد بن محمود بن محمد بن عباد الحلبي ، الملقب بشمس الدين الأصفهاني ، أبو عبد الله . ولد بأصفهان ثم رحل إلى بغداد فتعلم فيها ، ودرس بمصر . وتولى القضاء فيها ، وكان

لأنه إن أريد بالمباح المأذون فقط . فلا شك أنه مشترك بين الواجب وغيره .
 فيكون جنساً . وإن أريد بالمباح المأذون . مع عدم المنع من الترك . فلا
 شك أنه يكون نوعاً مباحيناً للواجب .^(١) ولا يكون جنساً^(٢) .
 (وليس) المباح (مأموراً به) عند الأربعة^(٣) . وخالف الكعبي^(٤) ومن
 تبعه^(٥) .

وجه قول الأربعة . أن الأمر يستلزم ترجيح الفعل .^(٦) ولا ترجيح
 في المباح^(٧) .

== إماماً متكلماً فيها أصولياً أديباً شاعراً . منطقياً ورعاً متديناً كثير العبادة والمراقبة . منصف في
 المنطق والخلاف وأصول الفقه . شرح - للحصول - للإمام الرازي . وهو شرح كبير حافل . وله
 - غاية المطلب - في المنطق . وكتاب - القواعد - في العلوم الأربعة . علم أصول الفقه وأصول
 الدين والخلاف والمنطق . وشرح - مختصر ابن العاجب - وشرح - الطولع والتجريد - في علم
 الكلام . وشرح - مناهج الأصول - للبيضاوي في الأصول . توفي سنة ٦٨٨ هـ بالقاهرة . انظر
 ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى ٨ / ١٠٠ . شذرات الذهب ٥ / ٤٠٦ . الفتح للبين ٩٠ / ٢ .
 فهرس المكتبة الأحمدية بتونس . حسن المعاصرة ١ / ٥٤٢ . بقية الوعاة ١ / ٢٤٠) .
 (١) في ش ع ب ض . فلم يكن .

(٢) وهذا ما أبداه الأمدى فقال . « وعلى كل تقدير فالسألة لفظية . وهي محل الاجتهاد » الإحكام .
 ١٣٦ / ١ وهو رأي ابن عبد الشكور أيضاً . (انظر . فوائد الرحموت ١ / ١١٣) .

(٣) انظر . المستصفى ١ / ٧٤ - تيسير التحرير ٢ / ٢٢٦ . الإحكام . الأمدى ١ / ١٧٤ . المدخل إلى
 مذهب أحمد ص ٦٤ . شرح العضد على ابن العاجب ٢ / ٦ . الروضة ص ٣٣ . مختصر الطوفي
 ص ٢٩ . نهاية السؤل ١ / ١٤٠ . مناهج العقول ١ / ١٤٠ . المحلى على جمع الجوامع ١ / ٧٢ .
 فوائد الرحموت ١ / ١١٣ .

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي . البلخي . أبو القاسم . وهو رأس طائفة من
 المعتزلة . تسمى الكعبية . له آراء خاصة في علم الكلام والأصول . وله مؤلفات في علم الكلام .
 توفي سنة ٣٩٩ هـ . وقال ابن خلكان وابن كثير ٣٧٧ هـ . (انظر . وفيات الأعيان ٢ / ٢٤٨ .
 شذرات الذهب ٢ / ٢٨١ . البداية والنهاية ١١ / ٧٨٤ . الفتح للبين ١ / ١٧٠) .

(٥) في ش . وافقه وتبعه .
 (٦) في ش . لا ترجيح .

(٧) انظر . شرح العضد على ابن العاجب ٢ / ٧ . الإحكام . للأمدى ١ / ١٧٥ . المستصفى ١ / ٧٤ .

قال ابنُ العراقي : ومن العجب "ماخبي عن الكمي" و"إمام الحرمين" وابن بزهان والأمدى^(٢)، من إنكار المباح في الشريعة . وأنه لا وجود له أصلاً . وهو خلاف الإجماع^(٣) .
(ولا منه) أي من المباح (فعلٌ غير مكلف)^(٤) . قاله القاضي وغيره .

== تيسير التحرير ٢ / ٢٢٨ .

(١) في ز ، ما حكى الكمي عن . وفي ع ب ض ، ما حكى عن الكمي .
(٢) قال الأمدى ، « وقد اعترض عليه (على الكمي) من لا يعلم غور كلامه » . ثم قال ، « وبالجمله وإن استبدته من استبدته فهو في غاية الفوض والإشكال . وعسى أن يكون عند غيره حله » (الإحكام ١ / ١٢٤ ، ١٢٥) . وقد اعتبر ابن السبكي والحلي وابن الحاجب أن الخلاف لنظري بناء على توجيه الكمي لمذهبه (جمع الجولع . والحلي عليه ١ / ١٧٣ . مختصر ابن الحاجب ١ / ٦) ونظر ، تيسير التحرير ٢ / ٢٢٧ . نهاية السؤل ١ / ١٢٢ . وقال المجد بن تيمية ، « وقوى ابن بزهان مذهبه (الكمي) بناء على تقدير صحة من قال ، إن النهي عن الشيء ذي الأضداد أمر بواحد منها . ورد الجويني عليه هذا الأصل . وهذا لا إشكال فيه » (السودة ص ٦٥) .

(٣) أجمعت الأمة على لتقسام الأحكام الشرعية إلى إيجاب ونذب وإباحة وكراهة وتحريم . فمفكر المباح يكون خارقاً للإجماع . ولؤل الكمي الإجماع بأنه إجماع على وجود المباح باعتبار الفعل في ذاته . مع قطع النظر عما يستلزمه ويحصل به ، من ترك حرام . أما ما يلزم عن الفعل من ترك حرام فلا إجماع فيه .

واحتج الكمي بأن كل فعل يوصف بالإباحة يكون وسيلة لترك الحرام . وذلك بالاشتغال به . وترك الحرام واجب . وكل ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

ورد عليه ، بأن المباح ليس هو نفس ترك الحرام . وإنما هو شيء يترك به الحرام . مع إمكان ترك الحرام بغيره . فهو أخص من ترك الحرام . وأن كلام الكمي يترتب عليه أن يكون للنذوب واجباً . لأنه يشغل به عن الحرام . وأن يكون الحرام واجباً . إذا شغل به عن حرام آخر . وأن يكون الواجب حراماً إذا شغل به عن واجب آخر .

(نظر ، للسودة ص ٦٥ . شرح المضد على ابن الحاجب ٢ / ٦ . الإحكام . للأمدى ١ / ١٢٤ . تيسير التحرير ٢ / ٢٢٦ . نهاية السؤل ١ / ١٤٢ . المستصفى ١ / ٧٤ . فوائح الرحموت ١ / ١١٤) .
(٤) هذا الحكم فرع عن أصل مختلف فيه بين أهل السنة والمعتزلة . وهو . هل المباح حكم شرعي ؟ قالت المعتزلة ، الإباحة ليست حكماً شرعياً . بل هي حكم عقلي . لأن المباح مائتنفى الحرج

فإنه قال : « المباح هو^(١) كل فعل مأذون فيه لفاعله . لا ثواب له على فعله . ولا عقاب في تركه » .

قال الشيخ تقي الدين : « فيه احتراز من فعل الصبيان والمجانين والبهائم »^(٢).

(ويسمى) المباح (طلقاً وخلاًلاً)^(٣).

قال في « القاموس » : « الطلق : الحلال »^(٤).

وقال^(٥) في البدو^(٦) للنير ، « وشيء طلق - وزان جمل - أي حلال^(٧) ، وافعل هذا طلقاً لك ، أي حلالاً^(٨) ، ويقال : الطلق الطلق الذي يتمكن

عن فعله وتركه . وذلك ثابت قبل ورود الشرع . ومستمر بعده . فلا يكون حكماً شرعياً . ومعنى إباحة الشيء تركه على ما كان قبل الشرع . وقال أهل السنة : الإباحة حكم شرعي . وهي خطاب الله تعالى بتخير للكلف بين الفعل وبين الترك مطلقاً . أو خطاب الله تعالى بعدم الملح والدم على فاعله مطلقاً . أو لا ثواب على فعله . ولا عقاب على تركه . وبناء على ذلك فالخطاب موجه إلى الكلفين . أما غير الكلفين فلا يوصف فعله بالإباحة . وهذا الاختلاف مع المعتزلة متفرع عن الاختلاف معهم في الحسن والقبح . ولذلك قال المصنف سابقاً (ص ٢٠٥) : « الحسن مالفاعله فعله . وعكسه » . ثم قال : « ولا يوصف فعل غير مكلف من صغير ومجنون بحسن ولا قبح » . (انظر : الدخول إلى منهب أحمد ص ٦٤ . الإحكام . للأمدي ١ / ١٢٤ . الروضة ص ٢٦ . مختصر ابن العاجب وشرح المضد عليه ٢ / ٦ . شرح تنقيح الفصول ص ٧٠ . نهاية السؤل ١ / ٦٣) . وسيذكر الاختلاف مع المعتزلة في ذلك ص ٤٢٨ .

(١) ساقطة من ش .

(٢) السودة ص ٥٧٧ .

(٣) انظر : إرشاد الفحول ص ٦ . الدخول إلى منهب أحمد ص ٦٤ . نهاية السؤل ١ / ٦٣ .

(٤) القاموس المحيط ٣ / ٢٦٧ .

(٥) في ع ، قال .

(٦) كذا في ش ز ع ب ض د . والصواب : للصباح .

(٧) في ش ، حلال . ويقال : الطلق الطلق .

(٨) في ز ع ، حلالاً لك .

صاحبه فيه من جميع التصرفات . فيكون : فَعْلُ بمعنى مفعول . مثل :
الذَّيْحُ بمعنى المذبوح . وأعطيتُه من طُلُقٍ مالي . أي من حله ^(١) . أو من
مُطْلَقِهِ ^(٢) . اهـ .

(وَيُطْلَقُ) مباحٌ (وحلالٌ على غير الحرام) ^(٣) . فيعمُّ الواجبُ والمندوبُ
والمكروهُ والمباحُ ^(٤) . لكنَّ المباحَ يُطلقُ على الثلاثة . والحلالُ على الأربعة .
فيقالُ : للواجبِ والمندوبِ والمكروهِ : مباحٌ ^(٥) . ويقالُ لهذه الثلاثة :
وللمباحِ ^(٦) . حلالٌ . لكنَّ إطلاقَ المباحِ على مااستوى طرفاه هو الأصلُ ^(٧) .
وقد قال الله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُ مِنْكُمْ حَرَامًا وَخَلَّاهُ ^(٨) ﴾ .

قال البرماوي : « وسلك بعض العلماء ذلك في تقسيم الحكم . فقال :
الحكم قسمان : تحريمٌ وإباحةٌ » ^(٩) .

وفي « تعلية » الشيخ أبي حامد في كتاب النكاح ، إنها ثلاثة : إيجابٌ
وخطَرٌ وإباحةٌ .

(والإباحةُ : إن أريدَ بها خطابُ) الشرع (فـ) هي (شرعيةٌ . وإلا)

(١) في ش . جله .

(٢) المصباح للنير ٧ / ٥٧٥ .

(٣) انظر : المدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٤ . شرح تنقيح الفصول ص ٧٠ .

(٤) في ش . والمباح . ويقال لهذه الثلاثة .

(٥) وقد وردت السنة في ذلك . روى أبو داود وابن ماجه والحاكم عن ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ
رسول الله ﷺ قال : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » . فالطلاق من الحلال الجائر الفعل .

ولكنه من أشدِّ المكروهات . انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٧٨ . سنن أبي داود ٧ / ٣١٣ .

سنن ابن ماجه ١ / ٦٥٠ . المستدرک ٢ / ١٩٦ .

(٦) في ز . والمباح .

(٧) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٧١ .

(٨) الآية ٥٩ من يونس .

(٩) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٧٠ .

أي وإن لم يُرَدَّ بها ذلك لتحققها قبل الشرع (فعقلية) . وهذا الصحيح الذي عليه أكثر العلماء^(١).

وخالف بعض المعتزلة . فقالوا ، الباح ماقتضى نفي الحرج في فعله وتركه . وذلك ثابت قبل الشرع وبعده^(٢).

قال الأصفهاني ، والحق أن النزاع فيه لفظي . فإن أريد بالإباحة عدم الحرج عن الفعل ، فليس حكماً شرعياً ، لأنه قبل الشرع متحقق . ولا حكم قبله . وإن أريد بها^(٣) الخطاب الواردة من الشرع بانتفاء الحرج من الطرفين . فهي من الأحكام الشرعية^(٤).

(وتسمى) الإباحة (شرعية بمعنى التقرير . أو) بمعنى (الإذن) قاله ابن مفلح^(٥).

وقال الموفق في « الروضة » - لما قسم الأفعال - : « وقسم لم يتعرض له بدليل من أدلة السمع . فيُحتَمَلُ أن يُقال ، قد دلَّ السمع على أن مالم يُرَدَّ فيه^(٦) طلبُ فعلٍ ولا تركٍ . فملكفُ به مخيرٌ . ويُحتَمَلُ أن يُقال : لا حكم له^(٧) . » (والجائز لغة^(٨) ، العابر) .

(١) انظر ، الروضة ص ٢١ . مختصر ابن العاجب وشرح المضد عليه ٦ / ٢ . شرح تنقيح الفصول ص ٧٠ . تيسير التحرير ٢ / ٢٧٥ . المسودة ص ٣٦ . المستصفى ١ / ٧٥ . الاحكام . الامدي ١ / ١٢٤ . نهاية السؤل ١ / ٦٣ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٤ . مختصر الطوفي ص ١٩ .
(٢) المراجع السابقة .

(٣) في ش : بالإباحة عدم الفعل عن الحرج .

(٤) وهذا ما صرح به الامدي (الاحكام . له ١ / ١٢٤) وانظر ، المسودة ص ٣٦ . المستصفى ١ / ٧٥ .

(٥) انظر ، المسودة ص ٣٦ - ٣٧ .

(٦) كذا في الروضة . وفي ش : به . وساقطة من ز ع ب ض .

(٧) الروضة ص ٢٢ . وانظر ، للمستصفى ١ / ٧٥ .

(٨) ذكر المصنف الجائز بعد الباح . لأن الباح لم من أسماء الجائز (شرح المضد على ابن العاجب ٢ / ٦) .

قال في البدن^(١) للنير ، « جاز المكان يجوزُه جَوْزاً وجوازاً سار فيه . وأجازه بالآلف ، قُطْعَةً . وأجازه ، أنفذه . وجاز العقد وغيره ، نَفَذَ^(٢) ومضى على الصحة . وأجزتُ العقد ، أمضيته . وجعلته جائزاً نافذاً »^(٣).

(و) الجائزُ (اصطلاحاً) أي في اصطلاح الفقهاء ، (يُطلقُ على ما لا يمتنعُ شرعاً . فيعمُّ غير الحرام^(٤)) مباحاً كان . أو واجباً . أو مندوباً . أو مكروهاً .

(و) يُطلقُ الجائزُ في عرف المنطقيين على ما لا يمتنعُ (عقلاً)^(٥) . وهو المسمَّى بالممكن العام (فيعمُّ كلَّ ممكن) .

(وهو) أي والممكنُ (مَجازٌ وقوعُه جِشاً) أي مَجازٌ أن يقعَ وقوعاً يَتركُ بإحدى الحواس (أو وهما) يعني أو مَجازٌ أن يقعَ في الوهم (أو شُرعاً) يعني أو مَجازٌ أن يقعَ في الشَّرع^(٦) .

(و) يُطلقُ الجائزُ أيضاً (على ما استوى فيه الأمران شرعاً كمباح . و) على ما استوى فيه الأمران (عقلاً^(٧) . كفعلٍ صغير) .

(١) كذا في جميع النسخ . والصواب : المصباح .

(٢) في ع ، نفذه .

(٣) المصباح للنير ١ / ٨٠ . وانظر ، القاموس المحيط ٢ / ٧٦ .

(٤) انظر تعريف الجائز في الاصطلاح الشرعي في (الحدود للباي ص ٥٩ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٥ . للسودة ص ٥٧٧ . شرح العضد على ابن الحاجب ٢ / ٦٠ . الإحكام ، للأدي ١ / ١٢٦ . تيسير التحرير ٢ / ٢٢٥) .

(٥) أي سواء كان واجباً أو راجحاً أو متساوي الطرفين أو مرجوحاً . (انظر ، شرح العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٦) .

(٦) انظر ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٥ .

(٧) ما استوى فيه الأمران شرعاً وعقلاً عند المخبر بجوازه وبالنظر إلى عقله . وإن كان أحدهما في نفس الأمر واجباً أو راجحاً . (انظر ، حاشية التفازاني على العضد ٢ / ٦٠) .

(و) يُطلقُ الجائزُ أيضاً (على مشكوكٍ فيه فيهما) أي في الشرع والعقل^(١١) (بالاعتبارين)^(١٢).

والأحكامُ الشرعيةُ الخمسةُ لها نظائرٌ من الأحكامِ العقليةِ .
فنظيرُ الواجبِ الشرعيِّ ، ضروريُّ الوجود^(١٣) ، وهو الواجبُ عقلاً . ونظيرُ
للحرِّمِ ، الممتنعُ . ونظيرُ اللندوبِ ، للمكْنُ الأكثريُّ . ونظيرُ المكروهِ ، للمكْنُ
الأقليِّ . ونظيرُ المباحِ ، للمكْنُ للتساويِ الطرفين .

(ولو نُسَخَ وجوبُ) فعل (بقي الجوازُ) فيه (مُشترِكاً بين نَذْبٍ
وإباحةٍ)^(١٤) ، فيبقى^(١٥) الفعلُ إما مباحاً ، أو مندوباً ، لأنَّ الماهيةَ الحاصلةَ بعد
النسخِ مركبةٌ من قَيدَينِ :

أحدهما : زوالُ الحرجِ عن الفعلِ . وهو المستفادُ من الأمرِ .

والثاني : زوالُ الحرجِ عَنِ التَّركِ . وهو المستفادُ من النَّاسخِ .

وهذه الماهيةُ صادقةٌ على اللندوبِ والمباحِ . فلا يتعيَّنُ أحدهما
بخصوصه^(١٦) ، وهذا اختيارُ المجيدِ وغيره من أصحابنا . ورَّجَّحه الرازيُّ وأتباعه
والتَّبَّاعونَ ، وحكى عن الأكثرِ^(١٧) .

(١١) انظر استعمال الجائز في معانٍ أخرى في (الحدود للمباجي ص ٥٩ . السودة ص ٥٧٧) .

(١٢) أي باعتبار العقل أو الشرع . وهما لتواء الطرفين وعدم الامتناع . يعني في النفس . ولا يجوز
بعلمه إذا كان جانب وجوده واجهاً . (انظر ، حاشية التفتازاني على العضد ٢ / ٥ . المدخل
إلى مذهب أحمد ص ٦٥ . مختصر ابن الحاجب ٢ / ٥ . تيسير التحرير ٢ / ٢٧٥) .

(١٣) في ش : نظير .

(١٤) في ش : الوجوب .

(١٥) انظر ، المدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٥ . القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦٣ . نهاية السؤل
١ / ٣٦ . مناهج العقول للبدخشى ١ / ٣٦ . جمع الجوامع ١ / ١٧٤ .

(١٦) في ع ، فيبقى .

(١٧) انظر ، نهاية السؤل ١ / ٣٦ . المحلى على جمع الجوامع ١ / ١٧٤ .

(١٨) انظر ، المدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٥ . القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦٣ . السودة ص ١٦ .

وقال^(١) القاضي في « الغدة » . وأبو الخطاب في « التمهيد » . وابن عقيل في « الواضح » . وابن حمدان في « المتنع » . يبقى النذب^(٢) ، لأن المرتفع التحتم^(٣) بالطلب . فإذا زال التحتم بقي أصل الطلب . وهو النذب . فيبقى الفعل مندوباً^(٤) .

إذا علمت ذلك . فذهبت^(٥) طائفة إلى أن الخلاف لفظي . منهم ، ابن التلمساني^(٦) . والهندي ، لأننا إن فسرنا الجواز بنفي الخرج ، فلا شك أنه

== نهاية السؤل ١ / ٣٨ .

(١) في ش ، وقاله .

(٢) انظر ، المدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٥ . جمع الجوامع ١ / ١٧٥ .

(٣) في ع ، تحتم .

(٤) نقل ابن بدران قولاً ثالثاً ، ورجحه . فقال ، وقيل ، تبقى الإباحة . وهو مثل القول بالجواز . وهو المختار (المدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٥) . ونهب القاضي أبو يعلى وأبو محمد التميمي . واختاره ابن برهان والإمام الفزالي والحنفية . إلى أنه لا يدل على النذب أو الإباحة . وإنما يرجع إلى ما كان عليه من البراءة الأصلية . أو الإباحة . أو التحريم . لأن اللفظ موضوع لإفادة الوجوب دون الجواز . وإنما الجواز تبع . للوجوب . إذ لا يجوز أن يكون واجباً لا يجوز فعله . فإذا نسخ الوجوب وسقط . سقط التابع له . وهو نظير قول الفقهاء ، إذا بطل الخصوص بطل العموم . (انظر ، القواعد والقوائد الأصولية ص ٦٣ . المسودة ص ٦٦ . المستقصى ١ / ٧٣ . نهاية السؤل ١ / ٣٦ . ١٤٠ . مناهج العقول ١ / ٣٦ . المدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٥) .

(٥) في ز ، فذهب .

(٦) هو عبد الله بن محمد بن أحمد . الشريف الحسني . أبو محمد . الإمام العلامة المحقق الحافظ الجليل المتفنن المتقن . ابن الإمام العلامة الحجة النظار أبي عبد الله الشريف التلمساني إمام وقته بلا مدافعة . وكان أبو محمد من أكابر علماء تلمسان ومحققيه كآبيه . ولد سنة ٧٤٨ هـ فنشأ على عفة وحيانة وجد . مرضي الأخلاق . محمود الأحوال . موصوفاً بالنبل والقيم والحق والحرص على طلب العلم . أخذ عن أبيه . وتوفي غريقاً سنة ٧٩٢ هـ أثناء انصرافه من مائدة إلى تلمسان (انظر ، نيل الأيتام ص ٥٠ . شجرة النور الزكية ص ٣٤ . الفكر السامي . للحجوي ١ / ٨٣) . وفي ش : التلمساني .

(٧) ساقطة من ش .

جنس للواجب . فإذا ^(١) رُفِعَ الوجوب وخذَه . فلا يلزم ارتفاعه . وإن فسرناه بالأعم ^(٢) . أو بالإباحة . أو بالنسب . فخاصتها في خاصية الوجوب . فليس شيء ^(٣) منها جنساً للوجوب . فإذا رُفِعَ الوجوب لا يوجد إلا بدليل يخصها . فلا نزاع . لأن الأقوال لم تتوارد على محل واحد يخصها ^(٤) . وأجيب عن ذلك . بأن الذي يُعِيدُ ^(٥) الحال إلى ^(٦) ما كان قبل الإيجاب . من إباحة . أو تحرير . أو كراهة ^(٧) . غير الذي يُؤخذُ من حدوث الإيجاب بعد ذلك . أن تبقى إباحة ^(٨) شرعية . أو ندب كما قرّر . حتى يستدل أنه مباح أو مندوب بذلك الأمر الذي نُسخَت خاصة التحتم ^(٩) به . وبقية ماتضمنته ^(١٠) باقية . فلا يكون الخلاف لفظياً . بل معنوياً ^(١١) . لأنه إذا كان قبل مجيء أمر الإيجاب حرماً . وأعيد الحال إلى ذلك كان حرماً . ومن يقول . يبقى ^(١٢) الجواز . لا يكون حرماً .

(١) في ز ع . وإذا .

(٢) أي بالمعنى الأعم . وهو الإذن بالفعل (انظر . مناهج العقول ١ / ٣٧) . وفي ع ب ز ض . بالإباحة أو بالأعم .

(٣) في ع . في شيء .

(٤) ساقطة من ز ع ض .

(٥) في ش . يفيد .

(٦) في ع . على .

(٧) هذا الجواب بناء على القول الذي ذكرناه سابقاً في (ح ٣١) هلمش ٤ . عن القاضي أبي يعلى وأبي محمد التميمي وابن برهان والفرزالي والحنفية بعودة الباقي إلى أصله قبل ورود الشرع .

(٨) في ع . إباحته .

(٩) في ش . التحريم .

(١٠) في ش ز ع ب . تضمنه .

(١١) انظر . نهاية السؤل ١ / ١٣٨ .

(١٢) في ش . بنفي .

(ولو صرف نهى عن تحريم) شيء (بقيت الكراهة) فيه (حقيقة)
عند ابن عقيل وغيره^(١).
قال الشيخ تقي الدين في « السودة » ، « إذا قام دليل على أن
النهي^(٢) ليس للفساد ، لم يكن مجازاً ، لأنه لم ينتقل عن جميع موجهه .
وإنما انتقل عن بعض موجهه ، كالمعوم الذي خرج^(٣) بعضه . بقي
حقيقة فيما بقي^(٤) » ، قاله ابن عقيل ، قال ، وكذا إذا قامت الدلالة على نقله
عن التحريم ، فإنه يبقى نهياً حقيقة على التنزيه . كما إذا قامت دلالة الأمر
على أن الأمر ليس للوجوب^(٥) » .



(١) انظر ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٥ . القواعد والتولاد الأصولية ص ٧٣ .

(٢) في ش ، الفساد للنهي .

(٣) كذا في جميع النسخ . وفي السودة ، إذا خرج .

(٤) كذا في السودة . وفي ض . وفي بقية النسخ ، حقيقته .

(٥) في د ض ، بقي له .

(٦) السودة ص ٨٤ .

(فَضْل)

(خطاب الوضع) في اصطلاح الأصوليين ، (خبر) أي ليس بإنشاء .
بخلاف خطاب التكليف . (استنفيد من نصب الشارع ^(١) علماً ^(٢) مَعْرِفًا ^(٣))
لحكمه ^(٤) .

وإنما قيل ذلك لتعذر معرفة خطابه في كل حال ^(٥) . وفي كل واقعة .
بعد انقطاع الوحي . خذراً ^(٦) من تعطيل أكثر الوقائع عن الأحكام
الشرعية ^(٧) .

و ^(٨) سَمِعَ بذلك لأنه شيء وضعه الله ^(٩) في شرائعه . أي جعله دليلاً وسبباً
وشرطاً . لا أنه أمر به عباده . ولا أناطه بأفعالهم . من حيث هو خطاب
وضع . ولذلك لا يشترط العلم والقُدرة في أكثر خطاب الوضع ^(١٠) . كالتوريث
ونحوه ^(١١) .

(١) في ز ، نصيب .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) في ش ، علم .

(٤) انظر ، الدخول إلى مذهب أحمد ص ٦٥ . مختصر الطوفي ص ٣٠ . التوضيح على التنقيح

٩٠ / ٣ . تيسير التحرير ١٢٨ / ٢ . المحلى على جمع الجوامع ٨٦ / ١ . وفي ض ، للحكم .

(٥) انظر ، مختصر الطوفي ص ٣٠ .

(٦) في ز ، خذراً .

(٧) قال ابن قدامة ، « اعلم أنه لما عسر على الخلق معرفة خطاب الله تعالى في كل حال أظهر

خطابه لهم بأمر محسوس جعلها مقتضية لأحكامها . على مثال اقتضاء العلة المحسوسة معلولها .

وذلك شيان . أحدهما ، العلة . والثاني ، السبب . ونصيهما مقتضيتان لأحكامهما حكم من

الشارع « (الروضة ص ٣٠) وانظر ، المستصفى ٩٣ / ١ . أصول السرخسي ٣٠٢ / ٢ .

(٨) ساقطة من ش ع ب ض .

(٩) غير موجودة في ش ع ب ض .

(١٠) في ش ، العلم لوضع .

(١١) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٧٩ - ٨٠ . الإحكام . للأمدى ١٣٧ / ١ .

قال الطوفي في « شرحه » ، « ويسمى ^(١) هذا ^(٢) النوع خطاب الوضع والإخبار ^(٣) .

أما معنى الوضع ، فهو أن الشرع وضع - أي شرع - أموراً ، سميت أسباباً وشروطاً وموانع . يُعرف عند وجودها أحكام الشرع من إثبات أو نفي . فالأحكام توجد بوجود الأسباب والشروط . وتنتفي ^(٤) بوجود المانع وانتفاء الأسباب والشروط .

وأما معنى الإخبار ، فهو أن الشرع يوضع هذه الأمور . أخبرنا بوجود أحكامه وانتفائها . عند وجود تلك الأمور ^(٥) وانتفائها . كأنه قال مثلاً ، إذا وجد النصاب الذي هو سبب وجوب الزكاة . والحوال الذي هو شرطه . فاعلموا أنني قد أوجب عليكم أداء الزكاة . وإن وجد الدُّيْن الذي هو مانع من وجوبها ، أو انتفى السَّوْمُ الذي هو شرط لوجوبها في السائمة ، فاعلموا أنني لم أوجب عليكم الزكاة . وكذا الكلام في القصاص والسرقة والزنا وغيرها ، بالنظر إلى وجود أسبابها وشروطها وانتفاء موانعها ، وعكسها ^(٦) اهـ . والفرق بين خطاب الوضع وخطاب التكليف من حيث الحقيقة ، أن الحكم في خطاب الوضع هو قضاء الشرع على الوصف بكونه سبباً أو شرطاً أو مانعاً . وخطاب التكليف لطلب أداء ما تقرر ^(٧) بالأسباب والشروط

(١) ساقطة من ش ، وفي ب ض ، وسمي .

(٢) في ش ، وهذا .

(٣) وهو تسمية الجدد بن تيمية (المودة ص ٨٠) .

(٤) في ز ب ، وتنتفي .

(٥) في د ض ، أو .

(٦) انظر ، للمدخل إلى منهب أحمد ص ٦٥ . للمودة ص ٨٠ .

(٧) في ز ، قرر .

والموانع^(١).

وأما الفرق بينهما من حيث الحكم ، أن خطاب التكليف يُشترط فيه علمٌ للكلف وقدرته على الفعل ، وكونه من كسبه^(٢) ، كالصلاة والصوم والحج ونحوها ، على ماسبق في شروط التكليف^(٣) ، وأما خطاب الوضع ، فلا يُشترط فيه شيء من ذلك إلا ما استثنى^(٤) .

أما عدم اشتراط العلم ، فكالنائم يُتلف شيئاً حال نومه ، والرامي إلى صيد في ظُلْمَةٍ أو من وراء حائل ، فيقتل إنساناً ، فإنهما يضمنان ، وإن لم يعلما ، وكالمرأة تحل بعقد وليها عليها ، وتحرم بطلاق زوجها ، وإن كانت غائبة لا تعلم ذلك .

وأما عدم اشتراط القدرة والكسب^(٥) ، فكالداية تتلف شيئاً ، والصبي أو البالغ يقتل خطأ ، فيضمن صاحب الداية والعاقلة . وإن لم يكن القتل والاتلاف مقدوراً ، ولا مكتسباً لهم^(٦) .

وطلاق المكره عند من يؤقعه ، وهو غير مقدور له بمطلق الإكراه . أو مع الإلجاء^(٧) .

(١) انظر ، تيسير التحرير ٢ / ١٢٨ ، ٣٣٠ . حاشية البناني وشرح المحلى على جمع الجوامع ١ / ٨١ ، الفروق ١ / ٦٦١ .

(٢) انظر أدلة ذلك في (شرح تنقيح الفصول ص ٧٨ ، وما بعدها ، الفروق ١ / ٦٦١) .

(٣) لم يسبق للمصنف ذكر شروط التكليف ، لكنه ذكرها فيما بعد في فصل التكليف .

(٤) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٧٨ ، التمهيد ص ٢٥ .

(٥) في ز ، على الكسب .

(٦) في ز ، و .

(٧) انظر ، الفروق ١ / ٦٦٢ .

(٨) إذا كان الإكراه بحق فقد اتفق الفقهاء على وقوع الطلاق . كما إذا أكرهه الحاكم على الطلاق .

أما إذا كان الإكراه بشير حق ، فقال جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة بعدم وقوع الطلاق ، لا اشتراط القصد فيه . لقوله ﷺ ، « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا » .

وإلى ذلك أشير بقوله ،

(ولا يُشترط له تكليفٌ ، ولا كسبٌ ، ولا علمٌ ، ولا قدرةٌ)^(١) .

ويستثنى من عدم اشتراط العلم والقدرة قاعدتان ،

أشير إلى الأولى منهما^(٢) بقوله ، (إلا سبب عقوبة)^(٣) كالقصاص ، فإنه لا يجب على مخطيء في القتل ، لعدم العلم ، وحذ الزنا ، فإنه لا يجب على من وطئ أجنبية يظنها زوجته ، لعدم العلم أيضاً ، ولا على من أكرهت على الزنا ، لعدم القدرة على الامتناع ، إذ العقوبات تستدعي وجود الجنايات التي تنتهك بها حرمة الشرع ، زجراً عنها وزعماً ، والانتهاك إنما يتحقق مع العلم والقدرة والاختيار ، والمختار للفعل ، هو الذي إن شاء فعل ، وإن شاء ترك ، والجاهل والكره قد انتفى ذلك فيهما ، وهو شرط تحقق الانتهاك لانتفاء شرطه ، فتنتهي العقوبة لا انتفاء سببها .

وأما القاعدة الثانية ، فأشير إليها بقوله ، (أو) إلا (نَقَلَ مَلِكٌ) كالبيع والهبية والوصية ونحوها ، فإنه يُشترط فيها العلم والقدرة ، فلو تلفظ بلفظ

== عليه « رواه ابن ماجه عن ابن عباس مرفوعاً ، وصححه ابن حبان . ولستكره أبو حاتم . ورواه ابن عدي وضعفه . ورواه البيهقي عن ابن عمر ، ورواه الطبراني عن ثوبان . ولقوله » لا طلاق ولا عتاق في إغلاق » رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم وأحمد عن عائشة مرفوعاً . وقال الحنفية يقع طلاق الكره . لأنهم لا يشترطون الرضا للطلاق . وقالوا ، إن الإكراه يزيل الرضا لا الاختيار . والكره اختار الطلاق دون غيره .

(انظر ، سنن أبي داود ٢ / ٣٤٨ ، تخريج أحاديث أصول البيهقي ص ٨٩ ، فيض القدير ٦ / ٣٦٢ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٥٩ ، ٢ / ٢٤٦ ، مسند أحمد ٦ / ٣٧٦ ، للفتي ٧ / ٢٨٣ ، المهذب للشيرازي ٢ / ٧٨ ، كشف القناع ٥ / ٣٢٤ ، درر الحكام ١ / ٣٦٠ ، حاشية النسوتي ٢ / ٣٢٦ ، نهاية المحتاج ٦ / ٤٤٥ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٤٥) .

(١) انظر ، التمهيد ص ٢٥ ، حاشية البناني على جمع الجوامع ١ / ٨٥ ، الفروق ١ / ٦١١ ، ساقطة من ض .

(٢) انظر ، مختصر الطوفي ص ٨٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٧٩ ، ٨٠ ، الفروق ١ / ٦١٢ .

ناقل للملك . وهو لا يعلم مقتضاه لكونه أعجيباً بين العرب^(١) ، أو عريباً بين العجم ، أو أكره على ذلك ، لم يلزمه مقتضاه^(٢) .

والحكمة في استثناء هاتين القاعدتين ، عدم تعدي الشرع قانون العذل في الخلق ، والرفق بهم ، وإغفارهم عن تكليف المشاق ، أو التكليف بما لا يُطاق ، وهو خليم^(٣) .

(وأقسامه) أي أقسام خطاب الوضع أربعة (علة ، وسبب ، وشرط ، ومانع) .

قال في « شرح التحرير » : « وقد اختلف في العلة ، هل هي من خطاب الوضع أم لا ؟ قال ، فنحن تابعنا^(٤) بذكرها هنا الشيخ^(٥) - يعني الموفق - في « الروضة »^(٦) . والطوفي^(٧) ، وابن قاضي الجبل^(٨) . »

(١) في ش ، العجم .

(٢) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٠ ، الفروق ١ / ١٦٧ .

(٣) ويؤيد ذلك قوله عليه السلام فيما رواه أبو داود وأحمد عن خيفة الرقاشي مرفوعاً ، « لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفسه » . (انظر ، الفتح الكبير ٣ / ٣٥٩ ، الفروق ١ / ١٦٧ ، مسند أحمد ٥ / ٧٧) .

(٤) في ز ، الشيخ بذكرها هنا .

(٥) الروضة ص ٣٠ .

(٦) مختصر الطوفي ص ٣١ .

(٧) إن الاختلاف في اعتبار العلة من خطاب الوضع أم لا يعود إلى اختلاف العلماء في العلاقة بين العلة والسبب . فقال بعض العلماء ، إنهما بمعنى واحد ، وقال آخرون ، إنهما متغايران . وخصوا العلة بالأمانة المؤثرة التي تظهر فيها للنسبة بينهما وبين الحكم . وخصوا السبب بالأمانة غير المؤثرة في الحكم . وقال أكثر العلماء ، إن السبب أعم من العلة مطلقاً ، فكل علة سبب ولا عكس . وأن السبب يشمل الأسباب التي ترد في المعاملات والمقويات . ويشمل العلة التي تدرس في القياس . والفرق بينهما أن الصفة التي يرتبط بها الحكم إن كانت لا يترك تأثيرها في الحكم بالعقل ، ولا تكون من صنع المكلف ، كالوقت للصلاة المكتوبة تسمى سبباً . أما إذا أدرك العقل تأثير الوصف بالحكم فيسمى علة . ويسمى سبباً . فالسبب يشمل

(والعلة أصلاً) أي في الأصل (عَرَضٌ موجبٌ لخروج البدن الحيواني عن الاعتدال الطبيعي ^(١)) ، وذلك لأنَّ العلة في اللغة ، هي المرض ^(٢) . والمرض هو هذا القرض للذكور .

والقرض في اللغة ، مظهر بعد أن لم يكن ^(٣) .

وفي اصطلاح للتكلمين ، مالا يقوم بنفسه . كالألوان والطعوم والحركات والأصوات .

وهو كذلك عند الأطباء ، لأنه عندهم عبارة عن حادثٍ ما ، إذا قام بالبدنٍ أخرجه عن الاعتدال ^(٤) .

وقولنا ، « موجبٌ لخروج البدن » ، هو إيجابٌ حسيّ ، كإيجاب الكسر للانكسار ، والتسويد للأسوداء . فكذلك الأمراض البدنية موجبة لاضطراب البدن إيجاباً محسوساً .

وقولنا ، « البدن الحيواني » ، احترازٌ ^(٥) عن النباتي والجمادي . فإنَّ الأعراض المخرجة لها ^(٦) عن حال الاعتدال - ما من شأنه الاعتدال منها - ، لا

== التقسيم . وهو أهم من العلة مطلقاً .

قال للحلي - بعد تعريف السبب - ، « تنبيهاً على أن اللبر عنه هنا بالسبب . هو اللبر عنه في القياس بالعلة كالزنا لوجوب الجلد . والزوال لوجوب الظهر . والإسكار لحرمة الخمر » . (الحلي على جمع الجوامع ١ / ٩٥) ونظر ، للستفي ١ / ٩٤ . للوفقات ١ / ١٧٩ . الحدود للبايجي ٧٣ . التوضيح على التنقيح ٣ / ٩١ . ١٨ . تيسير التحرير ٢ / ١٢٨ . الأحكام . للأمني ١ / ١٢٨ .

(١) انظر ، مختصر الطوفي ص ٦٦ . للدخل إلى منهج أحمد ص ٦٦ .

(٢) انظر ، للصباح للنير ٢ / ٦٥٢ . الصحاح ٥ / ١٧٧٣ . القاموس المحيط ٤ / ٣١ .

(٣) انظر ، الصحاح ٣ / ١٨٢ . القاموس المحيط ٢ / ٢٤٧ .

(٤) انظر ، التعريفات للجرجاني ص ١٦٠ . كشاف اصطلاحات الفنون ٤ / ١٠٣٦ .

(٥) في ش ع ، احترازاً .

(٦) ساقطة من ش .

يُسَمَّى في الاصطلاح عِلْلاً .

وقولنا ، « عن الاعتدال الطبيعي » ، هو إشارة إلى حقيقة المزاج . وهو الحال المتوسطة الحاصلة عن تفاعل كفايات العناصر بعضها في بعض . فتلك الحال هي الاعتدال الطبيعي ، فإذا انحرفت عن التوسط لغلبة الحرارة^(١) أو غيرها . كَانَ ذلك هو انحراف المزاج . وانحراف المزاج هو العلة والمرض والسقم .

(ثم استعيرت) العلة (عقلاً) أي من جهة العقل (لما أوجب حكماً عقلياً) . كالكسر للانكسار . والتسويد للوجب . أي للؤثر للسواد (لذاته) . " ككسر لانكسار " أي لكونه كسراً أو^(٢) تسويداً . لا لأمر خارج من وضعي أو اصطلاح^(٣) .

وهكذا العلة العقلية هي مؤثرة لذواتها بهذا المعنى .
كالتحريك^(٤) للوجب للحركة . و^(٥) التسكين للوجوب للسكون .
(ثُمَّ) استعيرت العلة (شرعاً) أي من التصرف العقلي إلى التصرف الشرعي^(٦) . فجعلت فيه (لـ) معاني ثلاثية ،

(١) في ش ز ، الحرارة .

(٢) ساقطة من ش ز ض .

(٣) في ع ب ، و .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) انظر ، الروضة من ٣٠ . مختصر الطوفي من ٣١ . المدخل إلى مذهب أحمد من ٦٦ .

(٦) في ش ، هذا .

(٧) في ز ع ب ض ، كالتحرك .

(٨) في ز ، لو .

(٩) سيأتي الكلام مفصلاً على العلة في بحث القياس . وهو المكان الذي تعرض فيه معظم الأصوليين لتعريف العلة وأنواعها وما يتعلق بها .

أحدها : (ماؤْجِبُ حَكْمًا شَرْعِيًّا) أي ماؤْجِدُ عنده الحَكْمُ (لا مَحَالَّةُ)
 أي قطعاً^(١١) . (وهو) المجموعُ (المركَّبُ من مُقْتَضِيهِ) أي من^(١٢) مقتضى الحكم
 (وشرطه ومحلّه وأهله) تشبيهاً بأجزاء العلة العقلية^(١٣) .
 وذلك لأن المتكلمين وغيرهم قالوا : كل حادث لا بدُّ له من علة ، لكن
 العلة^(١٤) .

- إما مادية ، كالفضة الخاتم . والخشب للسرير .

- أو صورية ، كاستدارة الخاتم ، وتربيع السرير .

- أو فاعلية ، كالصانع والتجار .

- أو غائية ، كالتحلي بالخاتم ، والنوم على السرير .

فهذه أجزاء العلة العقلية^(١٥) . ولما كان للمجموع المركَّب من أجزاء العلة هو
 العلة التامة استعمل الفقهاء لفظاً العلة بإزاء الموجب للحكم الشرعي .
 والموجب لا محالة ، هو مقتضيه وشرطه ومحلّه وأهله .
 مثاله ، وجوب الصلاة ، حكم شرعي ، ومقتضيه ، أمر الشارع بالصلاة .
 وشرطه ، أهلية المصلي لتوجيه الخطاب إليه ، بأن يكون عاقلًا بالغًا ،
 ومحلّه ، الصلاة ، [وأهله ، للصلي]^(١٦) .

(١١) انظر ، مختصر الطوفي ص ٣٦ . الروضة ص ٣٠ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٦ . أصول
 السرخسي ٣ / ٣٠١ .

(١٢) ساقطة من ش ز .

(١٣) مقتضى الحكم ، هو المعنى الطالب له . وشرطه ، ما يلزم من عدمه . ولا يلزم من وجوده
 وجود ولا عدم . ومحلّه ، ما يتعلق به . وأهله ، هو المخاطب به (للدخل إلى مذهب أحمد ص
 ٦٦) .

(١٤) انظر ، مختصر الطوفي ص ٣١ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٦ .

(١٥) ساقطة من ض .

(١٦) انظر ص ٣٧ .

(١٧) زيادة لاستكمال التقسيم والمعنى . (انظر ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٦) .

وكذلك حصول الملك في البيع والنكاح ، حكم شرعي ، ومقتضيه ، كون الحاجة داعية إليهما^(١) ، وصورته^(٢) ، الإيجاب والقبول فيهما ، وشرطه ، ما ذكر من شروط صحة البيع والنكاح في كتب الفقه ، ومحله ، هو العين المبيعة والمرأة المعقود عليها ، وأهليته ، كون العاقد صحيح المبالاة^(٣) والتصرف . وقال الشيخ للوفق ، لا فرق بين المقتضي والشرط والمحل والأهل . بل العلة المجموع ، والأهل والمحل ، وصفان من أوصافها^(٤) .

وقال الطوفي في « شرحه » ، « قلت ، الأولى أن يقال ، هما ركنان من أركانها ، لأنه قد ثبت أنهما جزءان من أجزائها ، وركن الشيء هو جزؤه الداخل في حقيقته » .

وبالجملة فهذه الأشياء الأربعة مجموعها يسمى علة^(٥) .

- والمعنى الثاني مما استعيرت له العلة من التصرف العقلي إلى التصرف الشرعي ، استعارتها (لمقتضيه) أي مقتضي الحكم الشرعي ، وهو للمعنى الطالب للحكم ، (وإن تخلف) الحكم عن مقتضيه (لما نفع) من الحكم (أو فوات شرط) الحكم^(٦) .

مثاله ، اليمين هي للمقتضية لوجوب الكفارة ، فتسمى علة للحكم ، وإن كان وجوب الكفارة إنما يتحقق بوجود أمرين ، الخلف الذي هو اليمين ، والجنث فيها ، لكن الجنث شرط في الوجوب ، والخلف هو السبب للمقتضي

(١) في د ، إليها ، وفي ش ، إليه .

(٢) ساقطة من ز .

(٣) في ش ، العيادة .

(٤) انظر ، روضة الناظر ص ٣٠ . وأضاف ابن قدامة فقال ، « أخذنا من العلة العقلية » .

(٥) انظر ، للدخل إلى منذهب أحمد ص ٦٦ .

(٦) انظر ، الحدود للباقى ص ٧٢ . مختصر الطوفي ص ٣٦ . الروضة ص ٣٠ . للدخل إلى منذهب

أحمد ص ٦٦ . كشف الأسرار ٤ / ٧٨ . أصول السرخسي ٢ / ٣٠٢ .

له . فقالوا : إنه علة . فإذا خلف الإنسان على فعل شيء أو تركه . قيل ، قد
وُجِدَتْ منه علة وجوب^(١) الكفارة . وإنْ كَانَ الوجوب لا يوجد حتى يحنث .
وإنما هو بمجرد^(٢) الحلف^(٣) أنعقد سببه^(٤) .

وكذلك الكلام في مجرد ملك النصاب ونحوه .

ولهذا لما انعقدت أسباب الوجوب^(٥) بمجرد هذه المقتضيات جاز فعل
الواجب بعد^(٦) وجودها ، وقبل وجود شرطها عندنا . كالتكفير قبل الجنث^(٧) .
 وإخراج الزكاة قبل الحول^(٨) .

وقوله : « وإنْ تخلف مانع^(٩) » مثل ، أن يكون القتال أباً للمقتول . فإن
الإيلاء مانع من وجوب^(١٠) القصاص . وكذا النصاب يُسمى علة لوجوب

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش ، مجرد .

(٣) في ش زع ، الحنث .

(٤) انظر ، المدخل إلى منذهب أحمد ص ٦٦ .

(٥) في ش ، الوجود .

(٦) في ش ب ، بغير .

(٧) لحدّث مسلم عن رسول الله ﷺ أنه قال ، « والله . إن شاء الله . لا أحلف على يمين . ثم
أرى غيراً منها . » إلا كفرت . عن يميني . وأُقيت الذي هو غير . (انظر ، صحيح مسلم
١٣٦٨ / ٢) . وقال الحنفية ، لا يجوز التكفير قبل الحنث . لأن اليمين ليس بسبب للكفارة
معنى . والآداء قبل تحقق السبب لا يجوز . (انظر ، أصول السرخسي ٣٥ / ٢) .

(٨) وهو من قبيل تعجيل الواجب قبل وقت أدائه . كإخراج كفارة الفطر قبل انتهاء رمضان .
 وإخراج زكاة المال قبل تمام الحول . وإخراج الكفارة قبل الحنث . وتعجيل الأجرة وغيرها .
 (انظر ، نهاية السؤل ٨٤ / ١ . التلويح على التوضيح ١٩١ / ٢ . ٩٤ / ٣ . ٥٥ . حاشية الجرجاني
على ابن الحاجب ٢٢٤ / ١ . أصول السرخسي ٣٥ / ٢ . الموافقات ١٨٢ / ١ . ١٨٩ . الفروق
١٩٦ / ١ وما بعدها) .

(٩) في ش ، المانع .

(١٠) في ش ع ب ض ، وجود .

الزكاة ، وإنْ تَخَلَّفَ وجوبُها لوجود مانع كالذَّيْنِ .

وقوله ، « أو فوات شرط » مثل القتل العَدُوَيْنِ ، فإنه يُسَمَّى عِلَّةً لوجوب القصاص . وإنْ تَخَلَّفَ وجوبُه لفوات شرطه ، وهو المكافأة . بأنْ يكونَ^(١) المقتول عبداً أو كافراً ، والقاتل حراً أو مسلماً ، وكذا مِلْكُ النصابِ ، فإنْ وجوبُ الزكاةِ قد يَتَخَلَّفُ عنه لفوات شرط ، وهو خروجه عن مِلْكِهِ قَبْلَ تمامِ الخَوْلِ .

ـ (و) المعنى الثالثُ مما استعيرت له العِلَّةُ من التصرفِ العقلي إلى التصرف الشرعي ، استعارتها (للحكمة) أي حكمة الحكم ، (وهي^(٢) المعنى للناسب الذي ينشأ عنه الحكم ، كمشقة سفر لقصر وفطر^(٣)) .
وبيانُ المناسبةِ ، أنْ حصولُ المشقة على المسافر معنى مناسبٌ لتخفيفِ الصلاة عنه بالقصر ، وتخفيفُ مشقة الصوم بإباحةِ الفطر .

(وك) وجود (ذَيْنِ وأبَوَّةٍ^(٤) لمنع) وجوب (زكاةٍ وقصاص)^(٥) .
وبيانُ المناسبةِ ، أن انتهازَ مالكِ النَّصابِ بالدين الذي عليه معنى^(٦) مناسبٌ لا سقاطِ وجوبِ الزكاةِ عنه ، وكونَ الأبِ سَبَباً لوجودِ الابنِ معنى مناسبٌ لسقوطِ القصاصِ عنه ، لأنَّه لما كانَ سَبَباً لإيجاده لم تَقْتَضِرِ الحكمةُ أنْ يكونَ الولدُ سَبَباً لإعدامِ أبيه وهلاكه^(٧) لمحضِ حقِ الابنِ^(٨) .

(١) في ش ، كان .

(٢) في ش ، وهو .

(٣) انظر ، مختصر الطوفي ص ٣٦ ، الروضة ص ٣٠ ، للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٦ .

(٤) في ش ، وأبوه .

(٥) انظر ، مختصر الطوفي ص ٣٦ ، للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٦ .

(٦) في ش ، مانع .

(٧) انظر ، للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٦ .

(٨) الحقيقة أن الابن ليس سبب الإعدام والقصاص ، وإنما وجود القتل عمداً عدواناً هو السبب

واحتُرز بهذا التقييد عن أنه لا يمتنع رجْمُه إذا زنى بابتنته^(١)، لكون ذلك حقاً لله تعالى دونها .

(و) القسم الثاني من أقسام خطاب الوُضْع (السبب) .

وهو (لغةً) أي في استعمال أهل اللغة ، (ماثوَصَلٌ به إلى غيره)^(٢) . قال الجوهري : « السبب ، الحبل . وكل شيء يَتَوَصَّلُ به إلى أمر من الأمور » قليل ، هذا سبب ، وهذا مسبب عن هذا .

(وشرعاً) أي ، والسبب في عرف أهل الشرع ، (ما يلزم من وجوده الوجود) (و) يلزم (من عدمه العدم لذاته)^(٣) .

فالأول : احتراز^(٤) من الشرط ، فإنه لا يلزم من وجوده الوجود .

والثاني : احتراز^(٥) من المانع^(٦) ، لأنه لا يلزم من عدمه وجود ولا

عدم .

== الموجب للقصاص والإعدام . ولعل سبب منع القصاص أن ولي الدم لابن هو الأب وحده . أو مع غيره . وإذا عفا بعض الأولياء سقط القصاص . قال الشوكاني ، « وفي هذا المثال الذي أُطبق عليه جمهور أهل الأصول نظر ، لأن السبب المقتضي للقصاص هو فعله ، لا وجود الابن ولا عدمه . ولا يصح أن يكون ذلك حكمة مانعة للقصاص . ولكنه ورد الشرع بعدم ثبوت القصاص لفرع من أصل . وقيل ، إن المراد هنا السبب البعيد . فإن الولد سبب بعيد في القتل إذ لولاه لم يتصور قتله إياه . فله مدخل في القتل . لتوقفه عليه » (إرشاد الفحول ص ٧) وانظر ، حاشية البناني على جمع الجوامع ٩٨ / ١ .

(١) في ز ب ع ، ببتنته .

(٢) انظر ، الصباح المنير ٤٠٠ / ١ .

(٣) الصباح ١٤٥ / ١ . وكذا في الصباح للنير ٤٠٠ / ١ .

(٤) انظر في تعريف السبب (للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٧ . التعريفات للجرجاني ص ١٣١ .

شرح تنقيح الفصول ص ٨١ . جمع الجوامع ٩٤ / ١ . مناهج العقول ٦٨ / ١ . للتصفي ٩٤ / ١ .

إرشاد الفحول ص ٦ . التلويح على التوضيح ٢٢ / ٣ .

(٥) (٦) في ش ، احترازاً .

(٧) في ش ، مما لو قارن للمانع .

والثالث: احتراز^(١١) مما لو قارن السبب فقدان الشرط، أو وجود المانع. كالنصاب قبل تمام الخول، أو مع وجود الدين. ^(١٢) فإنه لا يلزم من وجوده الوجود، لكن لا لذاته. بل لأمر خارج عنه. وهو انتفاء الشرط ووجود المانع^(١٣). فالتقييد بكون ذلك لذاته للاستظهار^(١٤) على ما لو تخلف وجود السبب مع وجدان السبب^(١٥)، لفقد شرط<sup>(١٦)؛ (١٧) أو [وجود] مانع^(١٨). كمن به سبب الإرث. ولكنه قاتل. أو رقيق. أو نحوهما. وعلى ما لو وجد السبب^(١٩) مع فقدان السبب^(٢٠). لكن لوجود سبب آخر. كالرؤية المقتضية للقتل إذا فُقدت. ووجد قتل يوجب القصاص. أو زنا مُحَصَّن^(٢١). فتخلف هذا الترتيب عن السبب لا لذاته. بل لمعنى خارج^(٢٢).
إذا تقرر هذا (ف) اعلم أن السبب (يوجد الحكم عنده . لا به) وهو</sup>

(١١) في ش، احترازا.

(١٢) في ز، و.

(١٣) في ز، فلا.

(١٤) انظر، شرح تنقيح الفصول ص ٨١. الفرق ١ / ١٠٩.

(١٥) في ع، لا للاستظهار.

(١٦) في ش ع، السبب.

(١٧) في ع، شرطه.

(١٨) في ع، أو ما.

(١٩) في ش، السبب.

(٢٠) في ش، للسبب.

(٢١) في ز، بسبب لوجود.

(٢٢) في ز، محض.

(٢٣) انظر، شرح تنقيح الفصول ص ٨١ - ٨٢.

(٢٤) أي إن السبب لا يكون سبباً إلا بجعل الشارع له سبباً، لأنه وضعه علامة على الحكم التكليفي. والتكليف من الله تعالى الذي يكلف المرء بالحكم. ويضع السبب الذي يرتبط به الحكم. وهذه الأسباب ليست مؤثرة بذاتها في وجود الأحكام. بل هي علامة وأمانة لظهورها

الذي يُضافُ إليه الحكم^(١)، نحو قوله تعالى، ﴿ أقم الصلاة لذُلوكِ الشمسِ ﴾^(٢) و﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾^(٣)، إذ لله سبحانه وتعالى في دلوكِ الشمسِ حكمان، أحدهما، كَوْنُ الدُلوكِ سبباً، والآخرُ، وجوبُ الصلاةِ عنده، وكذلك لله تعالى في الزاني حكمان، أحدهما، وجوبُ الرجم، والثاني، كَوْنُ الزنى^(٤) الذي نيط^(٥) به^(٦) سبباً^(٧).

ولا شك أن الأسبابَ مَعْرِفَات^(٨)، إذ للمكناتُ مستندةٌ إلى الله تعالى

== وجودها ومعرفة لها عند جمهور العلماء. ولهذا عَرَفَ الإمام الغزالي السبب فقال: « هو ما يحصل الشيء عنده لا به »، ويقول الشاطبي: « إن السبب غير فاعل بنفسه. إنما وقع السبب عنده لا به »، (انظر: المستصفى ١ / ٩٤. الموافقات ١ / ١٢٩. الإحكام للأمامي ١ / ١٢٨. إرشاد الفحول ص ٦. حاشية البناني على جمع الجوامع ١ / ٩٥. نهاية السؤل ١ / ٣٧. المدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٧. الروضة ص ٣٠. أصول السرخسي ٢ / ٢٨).

(١) يُعرَفُ السببُ بإضافة الحكم إليه. كحد الزنا. فالحد حكم شرعي أُضيف إلى الزنا. فعرفنا أن الزنا هو سبب الحد. ومثل صلاة المغرب، فالصلاة حكم شرعي أُضيف إلى المغرب. فعرفنا أن المغرب هو السبب الذي يوجد عنده الحكم. (انظر: الحلبي على جمع الجوامع ١ / ٩٥. كشف الأسرار ٢ / ٣٤٣).

(٢) الآية ٧٨ من الإسراء.

(٣) غير موجودة في ز. وفي ع ب، تنتهي الآية بلفظ فاجلدوا. (٤) الآية ٢ من النور.

(٥) ساقطة من ش.

(٦) ساقطة من ز د ب.

(٧) الزنا ليس موجباً للحد بعمته، بل يجعل الشارع له موجباً. ولذلك يصح تعليله به (انظر: الروضة ص ٣٠. للمستصفى ١ / ٩٣ - ٩٤. مختصر ابن الحاجب ٢ / ٧. نهاية السؤل ١ / ٣٧. مناهج القول ١ / ٦٨).

(٨) وذلك أن الشارع جعل وجود السبب علامة على وجود مسببه وهو الحكم. وجعل تخلفه وانتفاءه علامة على تخلف ذلك الحكم. فالشارع ربط وجود الحكم بوجود السبب، وعدمه بعدمه. (انظر: التلويح على التوضيح ٢ / ١٧٢. إرشاد الفحول ص ٦. للمدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٧).

(٩) في ع، مستندة.

ابتداءً عند أهل الحق^(١)، وبين المعروف الذي هو السبب، وبين الحكم الذي نيط به، ارتباطاً ظاهراً، فالإضافة إليه واضحة.

(ويراد به) أي بالسبب في غزف الفقهاء أشياء،

- أحدها : (مايقابل المباشرة . كحفر بئر مع تردية ، فأول سبب ، وثانٍ علة)^(٢) . فإذا حفر إنسان^(٣) بئراً ، ودفع آخر إنساناً فتردى فيها . فهلك . فالأول - وهو الحافر - مُتَسَبِّبٌ إلى هلاكه . والثاني - وهو الدافع - مباشرٌ . فأطلق الفقهاء السبب على مايقابل المباشرة ، فقالوا ، إذا اجتمع التسبب والمباشر ، غلبت المباشرة . ووجب الضمان على المباشر ، وانقطع حكم التسبب^(٤) .

ومن أمثله أيضاً ، لو ألقاه من شاهق فتلقاه آخر بسيفه فقتله ، فالضمان على المتلقي بالسيف ، ولو^(٥) ألقاه في^(٦) ماء مغرق فتلقاه حوتٌ فابتلغه ، فالضمان على الملقى . لعدم قبول الحوت الضمان . وكذا لو ألقاه في

(١) قال جمهور العلماء ، الحكم يحصل عند السبب لا به . وأن السبب غير فاعل بنفسه . بل معرف للشيء وعلامة عليه . وقال المعتزلة ، إن السبب مؤثر في الأحكام بذاته . بوسطة قوة أودعها الله فيه . وقال بعض العلماء ، إن الأسباب تؤثر في الأحكام لا بذاتها . بل بجعل الله تعالى . وهو قول الفزالي . وقال الأمدى ، السبب باعث على الحكم . (انظر ، للمستصفي ٩٤ / ١ . ارشاد الفحول ص ٦ . الإحكام للأمدى ١ / ١٢٧ . المحلى على جمع الجوامع ١ / ٩٥ . نهاية السؤل ١ / ٧٠ . ٧٣ . مختصر الطوفي ص ٣٢ . الروضة ص ٣٠ . تقريرات الشرييني ٩٤ / ١) .

(٢) انظر ، مختصر الطوفي ص ٣١ . الروضة ص ٣٠ . المدخل إلى منهج أحمد ص ٦٧ . المستصفي ٩٤ / ١ . أصول الرسخي ٢ / ٣٣ .

(٣) في ع ب ، شخص .

(٤) في ش ، التسبب . وانظر ، للدخل إلى منهج أحمد ص ٦٧ .

(٥) في ز ، وإن .

(٦) في ز ، مايفرق .

زُبَيْدَةً^(١) أَسَدَ فَقَتَلَهُ .

- (و) الشَّيْءُ الثَّانِيُّ مَا يُرَادُ بِلَفْظِ السَّبَبِ (عِلَّةُ الْعِلَّةِ كَرَمِي^(٢)) .
هو سَبَبٌ لِقَتْلِ ، وَعِلَّةٌ لِلْإِصَابَةِ الَّتِي هِيَ عِلَّةٌ لِلزَّهْوِقِ^(٣)) أَيْ زَهْوِقِ النَّفْسِ
الَّذِي هُوَ الْقَتْلُ^(٤) . فَالرَّمِيُّ هُوَ^(٥) عِلَّةٌ عِلَّةُ الْقَتْلِ . وَقَدْ سَمَّوْهُ سَبَبًا^(٦) .

- (و) الشَّيْءُ الثَّالِثُ مَا يُرَادُ بِلَفْظِ السَّبَبِ (الْعِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ بِدُونِ
شَرْطِهَا كَ) مِلْكٍ (نَصَابٍ^(٧) بِدُونِ) حَوْلَانٍ (الْحَوْلُ^(٨)) .

- (و) الشَّيْءُ الرَّابِعُ مَا يُرَادُ بِلَفْظِ السَّبَبِ الْعِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ (كَامِلَةٌ)
وَهِيَ الْجُمُوعُ الْمُرَكَّبُ مِنْ مَقْتَضَى الْحُكْمِ ، وَشَرْطِهِ ، وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ ، وَوُجُودِ
الْأَهْلِ وَالْمَحَلِّ .

سَمَّيَ ذَلِكَ سَبَبًا اسْتِعَارَةً ، لِأَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يَتَخَلَّفْ عَنْ ذَلِكَ فِي حَالِهِ مِنَ
الْأَحْوَالِ ، كَالْكَسْرِ لِلانْكَسَارِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّمَا سَمَّيْتُ الْعِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ الْكَامِلَةَ سَبَبًا ، لِأَنَّ عَلَيَّهَا لَيْسَتْ

(١) الزُّبَيْدَةُ ، حَفْرَةٌ فِي مَوْضِعٍ عَالٍ يُصَادُ فِيهَا الْأَسَدُ وَنَحْوُهُ . وَالْجَمْعُ زُبَى . مِثْلُ مُدْيَةٍ وَمُدَى .
(لِلصَّبَاحِ النَّبِيرِ ١ / ٣٨٣) .

(٢) فِي ش ، لَرَمِي .

(٣) فِي ش ، لَزَهْوِق . وَفِي ع ب ، الزَّهْوِقُ .

(٤) انْظُرْ ، مُخْتَصَرُ الطَّوْفِيِّ ص ٣٣ . الرُّوْضَةُ ص ٣٠ . لِلدُّخُلِ إِلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ ص ٦٧ . السُّنَنُفِيُّ
٩٤ / ١ . أَسْوَالُ السَّرْحَسِيِّ ٢ / ٣٦٦ .

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ش .

(٦) فِي ع ، سَمَاءُ .

(٧) انْظُرْ ، لِلدُّخُلِ إِلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ ص ٦٧ .

(٨) فِي ع ، لِنَصَابِ .

(٩) انْظُرْ ، مُخْتَصَرُ الطَّوْفِيِّ ص ٣٣ . الرُّوْضَةُ ص ٣٠ . لِلدُّخُلِ إِلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ ص ٦٧ . السُّنَنُفِيُّ
٩٤ / ١ . أَسْوَالُ السَّرْحَسِيِّ ٢ / ٣٠٥ وَمَا بَعْدَهَا .

لذاتها . بل ينصب الشارع لها أمانةً على الحكم^(١) . بدليل وجودها دونة . كالإسكار قبل التحريم . ولو كان الإسكار علةً للتحريم لذاته لم يتخلف عنه في حال . كالسكر للانكسار في العقلية .

والحال أن التحريم ووجوب الحد موجودان بدون^(٢) مالا يُسَكَّرُ . فأشبهت بذلك السبب . وهو ما يحصل الحكم عنده لا به . فهو مَعْرُوفٌ للحكم لا موجبٌ له لذاته . وإلا لوجب قبل الشرع .
(وهو) أي السبب قسمان :

١ - أحدهما : (وقتي) وهو مالا يستلزم في تعريفه للحكم^(٣) حكمةً باعثة (كزوال) الشمس (لـ) وجوب الـ (ظهر) فإنه يُعْرَفُ به وقت الوجوب من غير أن يستلزم حكمةً باعثةً على الفعل^(٤) .

٢ - القسم الثاني (معنوي) وهو ما (يستلزم حكمةً باعثة) في تعريفه للحكم الشرعي (كالإسكار) فإنه أمرٌ معنويٌ جَعِلَ علةً (للتحريم) كلٍ مسكَّرٍ^(٥) . وكوجود المللك . فإنه جَعِلَ سبباً لإباحة الانتفاع .

(١) انظر ، مختصر الطوفي ص ٣٢ . الروضة ص ٣٠ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٧ . للتصفي ٩٤ / ١ . أصول السرخسي ٣٦٩ / ٢ . وفي ع ز ب ، الحكم به .

(٢) في ش ع ب ، يشرب .

(٣) في ع ، للحكم الشرعي .

(٤) انظر ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٧ . الإحكام للأمدى ١٢٧ / ١ . شرح المضد على ابن العاجب ٧ / ٢ . مناهج القول ٦٨ / ١ . فوائح الرحموت ٦١ / ١ . إرشاد الفحول ص ٧ .

(٥) أضاف ابن بدران توضيحاً فقال : « سميت هذه الملة سبباً فرقاً بينها وبين الملة العقلية . لأن العقلية موجبة لوجود معلولها كالسكر للانكسار وسائر الأفعال مع الانتفاعات . فإنه متى وجد الفعل القابل . وانتفى المانع . وجد الانتفاع . بخلاف الأسباب . فإنه لا يلزم من وجودها وجود مسبباتها . وأما الملة الشرعية الكاملة فإنها . وإن كان يلزم من وجودها وجود معلولها سبباً . مع أن السبب لا يلزم من وجوده وجود مسببه . لكن لما كان تأثيرها ليس لذاتها . بل بواسطة نصب الشارع لها ضعفت لذلك عن الملة العقلية فأشبهت السبب الذي حكمه أن

وكالضمان ، فإنه جُمِلَ سبباً لمطالبة الضامن بالدين . وكالجنايات ، فإنها
 جُمِلَت سبباً لوجوب القصاص أو الدية ^(١) .
 قال الأمدى ، « السبب عبارة عن وصف ظاهر منضبط دل الدليل
 الشرعى على كونه معرفاً ^(٢) لثبوت حكم شرعى ^(٣) » ، طردياً ، كجمل ^(٤) زوال
 الشمس سبباً للصلاة ، أو غير طردى ، كالشدة المطرية . سواء أطرَد الحكم
 معه أو لم يطرَد ^(٥) ، لأن السبب الشرعى يجوز تخصيصه . وهو المسمى
 تخصيص العلة . إذ لا معنى لتخصيص العلة إلا وجود حكمها في بعض صور
 وجودها دون بعض ، وهو عدم الأفراد .

- (و) القسم الثالث من أقسام خطاب الوضع (الشرط) .

وهو (لغة) أي في استعمال أهل اللغة ، (العلامة) ، لأنه ^(٦) علامة
 للمشروط . ومنه قوله سبحانه وتعالى ، ﴿ فَمَنْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ
 بَغْتَةً ، فَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ ^(٧) ، أي علاماتها ، قاله الموفق وغيره ^(٨) .

== يحصل عنده لا به . فلذلك سميت سبباً ، (للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٧ - ٦٨) .
 (١) انظر ، فوائج الرحموت ٦١ / ١ . مناهج العقول ٦٨ / ١ . مختصر ابن الحاجب وشرح العضد
 عليه ٧ / ٢ . إرشاد الفحول ص ٧ . للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٧ . الإحكام للأمدى
 ١٣٧ / ١ .

(٢) في الإحكام ، لحكم .

(٣) الإحكام . له ١٣٧ / ١ .

(٤) في ع ، كإن جمل .

(٥) يقول الأمدى عن السبب . بعد تعريفه ، « وهو منقسم إلى مالا يستلزم في تعريفه حكماً
 باعثة عليه . كجمل زوال الشمس أمارة معرفة لوجوب الصلاة . . . وإلى ما يستلزم حكماً
 باعثة على شرع الحكم للسبب كالشدة المطرية المعرفة لتحريم شرب النبيذ (أي قبالاً على
 الخمر) . لا لتحريم شرب الخمر في الأصل للقيس عليه . فإن تحريم شرب الخمر معروف
 بالنص أو (كذا) الإجماع » (الإحكام ١٣٧ / ١) .

(٦) في ش ، لأنها .

(٧) الآية ٨ من سورة محمد .

(٨) انظر ، الروضة ص ٦١ . للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٨ . تفسير الرازي ٦٠ / ٢٨ . تفسير

« قال في » المصباح « ، » الشرط - مخفّف - من الشرط - بفتح
الراء - وهو العلامة . وجمعه أشرط . وجمع الشرط - بالسكون - شروط ،
ويقال له ، شريطة ، وجمعه شرائط » (٣) .

(و) الشرط (شرعاً) أي في عرف أهل الشرع ، (ما يلزم من غنمه
العدم) و (لا) يلزم (من وجوده وجود ولا غنم لذاته) (٤) .

فالأول ، احتراز (٥) من المانع ، لأنه لا يلزم من غنمه وجود ولا عدم .
والثاني ، احتراز (٦) من السبب ومن المانع أيضاً ، أمّا من السبب ، فلأنه
يلزم من وجوده (٧) الوجود لذاته . كما سبق (٨) ، وأمّا من المانع ، فلأنه يلزم من
وجوده عدم .

والثالث وهو قوله ، « لذاته » ، احتراز (٩) من مقارنة الشرط وجود
السبب ، فيلزم الوجود ، أو مقارنة الشرط قيام المانع ، فيلزم عدم ، لكن لا
لذاته ، وهو كونه شرطاً ، بل لأمر خارج ، وهو مقارنة السبب ، أو قيام
المانع (١٠) .

= القوطي ١٦ / ٢١٠ ، تفسير ابن كثير ٦ / ٣١٧ ، أصول السرخسي ٢ / ٣٠٢ .

(١) في ش ، وفي .

(٢) للمصباح للنير ١ / ٤٧٢ - ٤٧٣ ، وانظر ، القاموس المحيط ، ٢ / ٣٨١ .

(٣) انظر ، تعريف الشرط شرعاً في (الحدود للباي ص ٦٠ ، التمرينات للجرجاني ص ١٣٦ . شرح
تنقيح الفصول ص ٨٢ ، الأحكام ، الأمدى ١ / ١٣٠ . أصول السرخسي ٢ / ٣٠٣ ، إرشاد الفحول
ص ٧ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٨ ، مختصر ابن العاجب ٢ / ٧ ، مختصر الطوفي ص
٣٢ ، الروضة ص ٣٦) .

(٤) (٥) في ش ، احترازاً .

(٦) في ش ، عدم وجوده .

(٧) صفحة ٣٩٦ .

(٨) في ش ، احترازاً .

(٩) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٢ .

إذا علم ذلك ، فللشرط ثلاثة^(١) إطلاقات .

ـ فالأول^(٢) : ما يُذكرُ في الأصول هنا مقابلًا للسبب والمانع ، وما يُذكرُ في قول المتكلمين ، « شَرَطَ العلمُ الحياة » ، وقول الفقهاء ، « شرطُ الصلاة الطهارة » ، « شرطُ صحة البيع التراضي » ، ونحو ذلك .

ـ الإطلاق الثاني ، المفوي ، والمراد به ، صيغ التعليق بـ « إن » ونحوها^(٣) ، وهو ما يُذكرُ في أصول الفقه من للخصصات للعموم^(٤) ، نحو قوله تعالى ، ﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ ﴾^(٥) ، وما يُذكرُ في الفقه من قولهم ، « لا يصحُّ تعليقُ البيع على شَرَطٍ » ، ونحو ، « إن دخلت الدار فأنبت طالق » ، فإن دخول الدار ليس شرطاً لوقوع الطلاق شرعاً ، ولا عقلاً ، بل من الشروط التي وَضَعَهَا أَهْلُ اللُّغَةِ ، وهذا كما قال القرافي وغيره ، يرجع^(٦) إلى كونه سبباً وَضَعَ^(٧) للتعليق ، حتى يلزم من وجوده الوجود ، ومن عدمه العدم لذاته^(٨) ، وهم من فُسِّرَ هناك بتفسير الشرط المقابل للسبب والمانع كما وقع لكثير من الأصوليين .

ـ الإطلاق الثالث : جملُ الشيء قيداً في شيء ، كشرائه الثانية .

(١) في ش د ز ع ب ، ثلاث . وهو خطأ .

(٢) في ش د ع ب ، الأول .

(٣) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٥٩ .

(٤) انظر ، جمع الجوامع وحاشية البناي ٩٧ / ١ ، أصول الرخسي ٣٠٣ / ٢ ، ٣٢٠ ، تيسير التحرير

٣٠٠ / ٢ .

(٥) الآية ٦ من سورة الطلاق .

(٦) في ز ا ويرجع .

(٧) في ز ع ب ، يوضع .

(٨) انظر ، أصول الرخسي ٣٢٠ / ٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٦١ .

(٩) في ز ع ب ، شيء .

بشرط كونها حاملاً . ونحو ذلك . وهذا يُخْتَمَلُ أَنْ يُعَادَ إِلَى الْأَوَّلِ بِسَبَبِ مواضعة المتعاقدين . كأنهما قالَا ، جعلناه معتبراً في عقيدنا ، يُعَدَّمُ بعده . وإن أُلغِيَ الشرعُ ، فهل^(١) يُلغَوُ الْعَقْدُ ، أَوْ يَثْبُتُ الْخِيَارُ ؟ محلُّ تفصيل ذلك كُتِبَ الْفَقْه . وَيُخْتَمَلُ أَنْ يُعَادَ إِلَى الثَّانِي . كأنهما قالَا ، إِنْ كَانَ كَذَا فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ . وَإِلَّا فَلَا^(٢) .

إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ ، فَالْمَقْصُودُ هُنَا ، هُوَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ ، (فَإِنْ أَخْلَ عَدَمُهُ) أَي عَدَمُ الشَّرْطِ (بِحِكْمَةِ السَّبَبِ ف) هُوَ (شَرْطُ السَّبَبِ) وَذَلِكَ (كَقُدْرَةِ عَلَى تَسْلِيمِ مَبِيعٍ) فَإِنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ^(٣) شَرْطٌ لَصَحَةِ الْبَيْعِ^(٤) . الَّذِي هُوَ سَبَبٌ ثَبُوتِ الْمَلِكِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى مَصْلَحَةٍ . وَهُوَ حَاجَةٌ الْإِبْتِياعِ لِمَعْلَمَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِالْمَبِيعِ^(٥) . وَهِيَ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ ، فَكَانَ عَدَمُهُ مُخْلَاً بِحِكْمَةِ الْمَصْلَحَةِ الَّتِي شُرِعَ لَهَا الْبَيْعُ^(٦) .

(وَإِنْ اسْتَلْزَمَ عَدَمُهُ) أَي عَدَمُ الشَّرْطِ (حِكْمَةٌ تَقْتَضِي تَقْيِضَ الْحَكْمِ) كَالطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ (ف) ذَلِكَ (شَرْطُ الْحَكْمِ) فَإِنْ عَدَمَ الطَّهَارَةَ حَالَ الْقُدْرَةِ

(١) فِي ش ، فَهُوَ .

(٢) فِي ش ، يُلْغَى .

(٣) انْظُرْ أَنْوَاعَ الشُّرُوطِ الْفَقْهِيَّةِ وَأَثَرَهَا عَلَى التَّصَرُّفَاتِ وَمَدَى قَبُولِ الْعَقُودِ لَهَا وَمَا يَتَعَلَّقُ فِيهَا مِنْ آرَاءِ الْمَذَاهِبِ فِي الْكُتُبِ الْفَقْهِيَّةِ لِكُلِّ مَذْهَبٍ فِي كِتَابِ « الْبَيْعِ » . (وَانْظُرْ ، نَظْرِيَّةَ الشُّرُوطِ الْمُقْتَرَنَةِ بِالْعَقْدِ . لِلشَّيْخِ زَكِيِّ الدِّينِ شُعْبَانَ . لِلدَّخْلِ الْفَقْهِيِّ الْمَامِ . لِلأَسْتَاذِ مَصْطَفَى الزَّرْقَا ١ / ٤٨١ . وَمَا بَعْدَهَا . لِلوَأَقْفَاتِ ١ / ٨٧ . أَصُولُ الْفَقْهِ . لِلخَضْرِيِّ ص ٦٩ . الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيُّ فِي أَسْلُوبِهِ الْجَدِيدِ لِلدَّكْتُورِ وَهْبَةِ الزَّحِيحِيِّ ١ / ١٥٤) .

(٤) فِي ز ، عَرَفَ .

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ع ب .

(٦) فِي ش ، شَرْطُ صَحَّتِهِ . وَفِي د ، شَرْطُ صَحَةِ الْبَيْعِ .

(٧) فِي ش ، فِي الْبَيْعِ . وَفِي ز ، وَهُوَ عِلَّةُ الْإِنْتِفَاعِ بِالْمَبِيعِ . وَفِي ع ، وَهُوَ حَاجَةُ الْإِنْتِفَاعِ بِالْمَبِيعِ .

(٨) انْظُرْ ، لِلدَّخْلِ إِلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ ص ٦٨ .

عليها مع الإتيان بالصلاة : يقتضي نقيض حكمة الصلاة . وهو العقاب . فإنه يقتضى وصول الثواب^(١) .

(وهو) أي الشرط منحصر في أربعة أنواع^(٢) .
- الأول : شرط (عقلي . كحياة لعلم) ، لأنه إذا انتفت الحياة انتفى العلم ، ولا يلزم من وجودها وجوده^(٣) .

- والثاني (شرعي . كطهارة لصلاة)^(٤) .

(و) الثالث (لغوي ، كأنك طالق إن قمت . وهذا) النوع (كالسبب) فإنه يلزم من وجود القيام وجود الطلاق . ومن عدم القيام عدم الطلاق المعلق عليه^(٥) .

(و) الرابع (عادي . كغذاء الحيوان) إذ العادة الغالبة ، أنه يلزم من انتفاء الغذاء انتفاء الحياة . ومن وجوده وجودها ، إذ لا يتغذى إلا الحي^(٦) . فعلى هذا ، يكون الشرط العادي كالشرط اللغوي في كونه مطلقاً

(١) هذا تقسيم للشرط باعتبار الشروط ، أو باعتبار السبب والمسبب . أو السبب والحكم . (انظر ، الأحكام . للامدي ٣٠ / ١ . فوائح الرحموت ٦١ / ١ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٨ . شرح المضد على ابن الحاجب . وحاشية التفتازاني عليه ٧ / ٢) .

(٢) هذا تقسيم للشرط باعتبار إدراك العلاقة مع الشروط . (انظر ، للوافقات ٨٠ / ١ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٨ . مختصر الطوفي ص ٣٢ . الروضة ص ٣٠) .

(٣) في ش ، لأنها .

(٤) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٥ . مختصر الطوفي ص ٣٢ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٨ . الروضة ص ٣١ .

(٥) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٥ . مختصر الطوفي ص ٣٢ . للحلي على جمع الجوامع ٩٨ / ١ . أصول السرخسي ٣٧٨ / ٢ . الروضة ص ٣١ . وفي ع ، للصلاة .

(٦) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٥ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٨ . مختصر الطوفي ص ٣٢ . الروضة ص ٣١ .

(٧) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٥ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٨ .

مُنْعَكِسًا^(١).

(وما جُعِلَ قيداً في شيءٍ لمعنى) في ذلك الشيء (كشرط في عقد ف)
حكمه (ك) شرط (شرعي)^(٢) .

(و) الشرط (اللغوي ، أغلب استعماله في) أمور (سببية عقلية)^(٣) .
نحو^(٤) ، إذا طلعت الشمس فالعالم مضيء ، (و) سببية (شرعية) نحو ،
قوله تعالى ، ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْبُوهَا ﴾^(٥) ، فإن طُلوع الشمس سبب ضوء
العالم عقلاً ، والجنابة سبب لوجوب^(٦) التطهير شرعاً^(٧) .

(واستعيل) الشرط اللغوي (لغة) أي في عرف أهل اللغة ، (في شرط
لم يبقَ لمُسَبِّ شرطٍ سواه) نحو ، إن تأتني أكرمك ، فإن الاتيان شرط لم
يبقَ للإكرام سواه ، لأنه إذا دَخَلَ^(٨) الشرط اللغوي عليه عَلِمَ أن أسباب
الإكرام حاصلة ، لكن متوقفة على حصول الاتيان^(٩) .

- (و) القسم الرابع من أقسام خطاب الوضع . (المانع) وهو اسم
فاعل من المنع^(١٠) .

وهو (ما يلزم من وجوده العدم ، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم) .

(١) انظر ، للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٨ .

(٢) يوقيل كاللغوي ، (انظر ، للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٨) .

(٣) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٥ ، للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٨ .

(٤) في ع ، كنحو .

(٥) الآية ٦ من اللقمة .

(٦) في ش ز ، لوجود .

(٧) انظر ، للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٨ .

(٨) في ش ز ، أدخل على . وفي ب ، أدخل .

(٩) انظر ، للدخل إلى منهب أحمد ص ٦٨ .

(١٠) اساقطة من ش ز .

(١١) انظر ، للصباح للنير ٢ / ٨٩٧ ، القاموس المحيط ٣ / ٨٩ .

فالأول ، احترازاً^(١) من السبب ، لأنه يلزم من وجوده الوجود .
والثاني ، احترازاً^(٢) من الشرط ، لأنه يلزم من عييه المدم .
والثالث ، وهو قولنا^(٣) ، (لذاته) ، احترازاً^(٤) من مقاربة المانع لوجود
سبب آخر ، فإنه يلزم الوجود لا لعدم المانع ، بل لوجود السبب الآخر .
كالمرتد القاتل لولده ، فإنه يقتل بالردة ، وإن لم يقتل قصاصاً ، لأن المانع
لأحد السببين فقط^(٥) .
(وهو) أي المانع^(٦) (إما لحكم) وتعريفه بأنه « وَضَفَ وجودي ظاهر
منضبط مستلزم لحكمة تقتضي تقيض حكم السبب مع بقاء حكم
المسبب »^(٨) . (كأبوة في قصاص) مع القتل العمدي المدون . وهو كون الأب
سبباً لوجود الولد ، فلا يحسن كونه سبباً لعدم^(٩) ، فينتفي الحكم ، وهو
القصاص^(١٠) مع وجود مقتضيه ، وهو القتل^(١١) .

(١) (٢) في ش ، احترازاً .

(٣) في ع ب ، وقولنا .

(٤) في ش ، احترازاً .

(٥) انظر في تعريف المانع (التعريفات للجرجاني ص ٢٠٧ . إرشاد الفحول ص ٧ . جمع الجوامع

٩٨ / ١ . الموافقات ١ / ١٧٩ . المدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٨ - ٦٩ . مختصر الطوفي ص ٣٢ .

الروضة ص ٣١) .

(٦) في ز ، أي المانع للولود عليه بالمانع .

(٧) في ش ، الحكم .

(٨) هذه عبارة الأمدى مع تغيير في آخرها ، « مع بقاء حكمة السبب » (الإحكام . له ١٣٠ / ١) .

وانظر ، فوائذ الرحيموت ١ / ٦١ . المدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٩ . تقارير الشرييني على

جمع الجوامع ٩٨ / ١ .

(٩) انظر ، شرح المضد ٢ / ٧ . للحلي على جمع الجوامع ٩٨ / ١ .

(١٠) ساقطة من ش ز ب .

(١١) انظر هامش ٨ صفحة ٢٢٢ من هذا الكتاب .

(أو) يكون المانع^(١) (سببه) أي سبب الحكم، والمانع هنا، «وصف يخل وجوده بحكمة السبب» (كدين مع ملك نصاب)، ووجه ذلك، أن حكمة وجوب الزكاة في النصاب، الذي هو السبب - كثرة تحمل المواساة منه^(٢)، شكراً على نعمة ذلك، لكن لما كان للدين مطالباً^(٣) بصرف الذي يملكه في الذين صار كالعدم^(٤).

وسمي^(٥) الأول، مانع الحكم، لأن سببه مع بقاء حكمته لا يؤثر، والثاني، مانع السبب، لأن حكمته فقدت، مع وجود صورته فقط، فللمانع ينتفي الحكم لوجوده، والشرط، ينتفي الحكم لا تنفائه.

(ونصب هذه) الأشياء، وهي العلة والسبب والشرط والمانع (مفيدة) أي حال إفادتها (مقتضياتها) والمعنى، أن نصبها لتفيد ما اقتضته من الأحكام (حكم شرعي) أي قضاء من الشارع بذلك^(٦)، فجعل الزنا سبباً لوجوب الحد حكم شرعي، ووجوب الحد حكم آخر، وكذا وجوب حد الغذف مع جعل الغذف سبباً له، ووجوب القطع مع نصب السرقة سبباً له، ووجوب القتل بالردة أو القصاص، مع نصب الردة أو القتل سبباً، ونظائره كثيرة.

(١) في ز، اللع.

(٢) لقطعة من ش.

(٣) في ش، الدين مطابقاً.

(٤) انظر، مختصر ابن الحاجب وشرح العضد عليه ٧ / ٢. الإحكام، للأمدى ١٣٠ / ١، للدخل إلى

مذهب أحمد ص ٦٩، تقريرات الشربيني على جمع الجوامع ٩٧ / ١، فواتح الرحموت ٦١ / ١،

مناهج العقول ٦٩ / ١، حاشية التفتازاني على العضد ٧ / ٢، إرشاد الفحول ص ٧.

(٥) في ش، وسمى، وفي ض، سمي.

(٦) انظر، الإحكام، الأمدى ١٣٠ / ١، نهاية السؤل ٧٠ / ١، وما بعدها، مختصر الطوفي ص ٣٢.

الروضة ص ٣١، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٩.

فوائد^(١) :

الأولى : قد يلتبس السبب بالشرط من حيث إن الحكم يتوقف وجوده على وجودهما ، وينتفي بانتهائهما ، كالخديث^(٢) ، وإن كان السبب يلزم من وجوده وجوده ، بخلاف الشرط ، فإذا شك في وصف ، هل هو سبب أو شرط ؟

نظرت ، فإن كانت كلها مناسبة للحكم ، كالقتل العميد المحض العدواني ، فالكل سبب .

وإن كان كل واحد منها مناسباً ، كأسباب الحدث ، فكل واحد سبب .

وإن ناسب البعض في ذاته ، والبعض في غيره ، فالأول ، سبب . والثاني ، شرط ، كالنصاب والحوال ، فإن النصاب يشتمل على الفنى ونعمة الملك في نفسه ، فهو السبب^(٣) ، والحوال مكمل لنعمة للملك بالتمكّن من التنمية في مدته ، فهو شرط ، قاله القرافي^(٤) .

قال البرماوي ، « ولكن هذا لا يكون إلا في السبب للعنوي الذي يكون علّة ، لا في السبب الزماني ونحوه ، فالصواب أن يقال ، إن كان الوصف هو المتوقف عليه الشيء في تعريفه أو تأثيره على الخلاف ، فالسبب ، وإلا فالشرط » . اهـ .

(١) انظر هذه الفوائد في (شرح تنقيح الفصول ص ٨٢ وما بعدها) .

(٢) ساقطة من ش ز ب ض .

(٣) ساقطة من ز .

(٤) في ش ، منها .

(٥) في ش ، فلكل .

(٦) في ز ، وهو .

(٧) شرح تنقيح الفصول ص ٨٤ .

الثانية: الشرط وعدم المانع: كلاهما يُعتبر في ترتب الحكم، فقد يلتبسان، حتى إن بعض الفقهاء جملة إياه^(١)، كما عُدَّ الفوراني^(٢) والفزالي من شرائط الصلاة، ترك الناهي من الأفعال والكلام والأكل ونحوه، وتبهما الرافعي^(٣) في «شرح الوجيز»^(٤) وغيره، والنووي^(٥) في «الروضة»^(٦)، لكن قال في «شرح المذهب»: «الصواب أنها ليست شروطاً، وإن سُميت بذلك

(١) انظر، الفروق للقرافي ١/ ١١٠.

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الشافعي، أبو القاسم، الإمام الكبير، الحافظ للمذهب، وهو شيخ أهل مرو. صنف في الأصول والفروع والخلاف والجدل واللل والنحل، ومن مصنفاته: الإبانة، و«العمد» في الفقه، وقد تتبعه فيها الجويني. ونال منه كثيراً. توفي سنة ٤٦١ هـ. انظر ترجمته في (وفيات الأعيان ٢/ ٣١٤، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٥/ ١٠٩، شذرات الذهب ٣/ ٣٩٩، البداية والنهاية ١٣/ ٩٨، تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢٨٠).

(٣) هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، القزويني، الرافعي، أبو القاسم، كان متضلماً من علوم الشريعة تفسيراً وحديثاً وأصولاً، وكان ورعاً تقياً زاهداً، طاهر الذيل، مراقباً لله، ويعتبر مع النووي من محرري الذهب الشافعي ومحققيه في القرن السابع، له مصنفات، منها: «الشرح الكبير» السمي بـ«فتح العزيز في شرح الوجيز» و«الشرح الصغير» و«المحرر» و«شرح مسند الشافعي» و«الأمالي الشارحة على مفردات الفاتحة» و«الإيجاز في أخبار الحجاز» توفي سنة ٦٢٣ هـ، انظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/ ٢٨١، شذرات الذهب ٥/ ١٠٨، تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢٦٤، فوات الوفيات ٢/ ٧، طبقات المفهرين ١/ ٣٣٥).

(٤) فتح العزيز، شرح الوجيز ٤/ ١٠٥، ١١٨، ١٣٤.

(٥) هو يحيى بن شرف بن مري النووي، شيخ الإسلام، أبو زكريا، أستاذ المتأخرين، قال السبكي: «كان يحيى رحمه الله سيداً حصواً، وليناً على النفس حصواً، وزاهداً لم يبال بخراب الدنيا إذا صير دينه رُبماً معموماً، له الزهد والقناعة، ومتابعة السالئين من أهل السنة والجماعة والمصاربة على أنواع الخير، لا يصرف ساعة في غير طاعة، هنا مع التفتن في أصناف العلوم فقها ومتون حديث وأسماء رجال ولغة وتصوفاً، له مصنفات فاخرة نفيسة، أهمها: «رياض الصالحين» و«شرح صحيح مسلم» و«الأذكار» و«الأربعين» في الحديث، و«المجموع شرح المذهب» و«الروضة» و«لغات التنبيه» و«المناك» و«المنهاج» في الفقه، و«تهذيب الأسماء واللغات» و«طبقات الفقهاء»، توفي سنة ٦٧٦ هـ، انظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/ ٣٩٥، شذرات الذهب ٥/ ٣٥٤، الفتح للمبين ٢/ ٨١، طبقات الحفاظ، ص ٥٧، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٧٠).

(٦) روضة الطالبين ١/ ٢٨٩، ٣٩٣، ٢٩٦.

فمجاز. وإنما هي مبطلات^(١).

وقال في « التحقيق » ، غلط من غلها شروطاً اهـ .

والفرق بينهما - على تقدير التفاير - أن الشرط لا بد أن يكون وضفاً وجودياً ، وأما عدم المانع^(٢) فعنمي ، ويظهر أثر ذلك في التفاير^(٣) ، إن عدم المانع يكتفي فيه بالأصل ، والشرط لا بد من تحققه ، فلذا شك في شيء يرجع لهذا الأصل^(٤) ، ولذلك عدت الطهارة شرطاً ، لأن الشك فيها مع تيقن ضلها المستصحب يمنع انعقاد الصلاة .

قالوا ، ويلزم من ادعى اتحادهما اجتماع النقيضين ، فيما إذا شككنا في طريان المانع ، لأننا حينئذ نشك في عدمه ، والفرض أن عدمه شرط ، فمن حيث إنه شرط لا يوجد المشروط ، ومن حيث إن الشك في طريان المانع^(٥) لا أثر له ، فيوجد المشروط ، وهو تناقض .

الثالثة : سبب السبب ينزل منزلة السبب ، لأن ماتوقف على التوقف عليه متوقف^(٦) عليه ، كالإعتاق في الكفارة سبب للسقوط^(٧) عن الذمة ، والإعتاق يتوقف على اللفظ المحصل له .

(١) المجموع شرح المذهب ٣ / ٥٨ .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) ساقطة من ز ع ب ض .

(٤) في ش ز ، في هنا .

(٥) بين القرافي الفرق بينهما فقال ، « الفرق بينهما يظهر بتقرير قاعدة ، وهي أن كل مشكوك فيه ملحق في الشريعة ، فإذا شككنا في السبب لم نرتب عليه حكماً ، أو في الشرط لم نرتب الحكم أيضاً ، أو في المانع رتبنا الحكم » ثم يقول ، « فهذه القاعدة مجمع عليها ، وهي أن كل مشكوك فيه يجمل كالمدوم الذي يجزم بعينه » (الفروق ١ / ١١) .

(٦) في ع ، لأثر .

(٧) في ب ، يتوقف .

(٨) في ش ، السقوط .

وقال الطوفي في « شرحه » ، « الشرط^(١) وجزؤه . وجزء العلة . كل منها يلزم من عدمه عدم . ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم . فهي تلتبس^(٢) . والفرق^(٣) ، أن مناسبة الشرط وجزئه ، في غيره ، ومناسبة جزئه العلة ، في نفسه^(٤) .

« مثاله ، الحؤول ، مناسبة^(٥) في السبب الذي هو النصاب لتكاملته الغنى الحاصل به التنمية ، وجزء العلة الذي هو النصاب مناسبة^(٦) في نفسه ، من حيث إنه مشتمل على بعض الغنى ، فالعلة وجزؤها مؤثران . والشرط مكمل لتأثير العلة . ومن ثم عرّف بعضهم الشرط بما يتوقف عليه تأثير للمؤثر .

قال ، « ومنها ، الحكم ، كما يتوقف على وجود سببه يتوقف على وجود شرطه . فما الفرق ؟^(٧) .

« الجواب ، بما سبق من كون السبب مؤثراً مناسباً في نفسه ، والشرط مكمل مناسب في غيره » .

قال ، « ومنها ، أجزاء العلة يترتب عليها الحكم ، والعلل المتعددة إذا وجدت^(٨) ترتب الحكم^(٩) ، فما الفرق ؟^(١٠) .

« والجواب ، أن جزء^(١١) العلة إذا انفرد لا يترتب الحكم . بل لابد من

(١) في ش ، الجزء .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) في ش ، تلبس .

(٤) انظر ، الفرق ١ / ١٩ .

(٥) في ع ، مناسبة .

(٦) في ع ، الفرق بينهما .

(٧) في ش ز ، ترتب .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) في ع ، أجزاء .

وجود بقية أجزائها ، كأوصاف القتل العميد العدوان ، إذا اجتمعت وَجِبَ القَوْدُ ، ولو انفرد بعضها كالقتل خطأ ، أو عمداً في حدٍّ أو قصاص ، أو قتل المادلِّ الباغِي ، لم يجب القودُ ، بخلاف الجَلْبِ للمعددة ، فإنَّ بعضها إذا انفرد استقلَّ بالحكم ، كمن لَمَسَ ونَامَ وبَالَ ، وجِبَ الوضوءُ بجميعها ، ولكل واحد منها . نعم إذا اجتمعت كَانَ حكماً ثابتاً بمللٍ^(١) ، كما يأتي « ١٠٩ هـ .

الرابعة : الموانع الشرعية ، منها : ما يمنع ابتداء الحكم واستمراره ، كالرُّضَاع يمنع ابتداء النكاح واستمراره إذا طرأ عليه^(٢) . ومنها : ما يمنع ابتداءه فقط ، كالعِدَّة تمنع ابتداء النكاح ، ولا تُبطل استمراره^(٣) .

ومنها : ما خْتَلَفَ فيه ، كالإحرام يمنع ابتداء الصيد ، فإن طرأ عليه ، فهل تجب إزالة اليد عنه^(٤) ؟ والصحيح ، أنها تجب^(٥) ، وكالطَّوْل يمنع

(١) انظر ، الفروق ١ / ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) في ع ، كما ذكره في موضعه .

(٣) مثال طروه الرضاع على النكاح أن يتزوج بنتاً في المهد فترضعها أمه فتصير أخته من الرضاع . فتحرم عليه ، فيبطل النكاح بينهما . (شرح تنقيح الفصول ص ٨٤ ، الفروق ١ / ١١٠) .

(٤) لا يجوز العقد على المعتدة لقوله تعالى ، « لا تمزموا عُقْدَةَ النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله » (البقرة / ٢٣٥) ولكن العدة لا تبطل استمرار النكاح ، كما إذا غضبت امرأة متزوجة ، أو زنت اختياراً ، أو وطئت بشبهة ، فإنها تُستبرأ من هذا الماء ، ليتبين هل خلق منه ولد فيلحق بالغير ، أو يلاعن منه في الزنا . ومع ذلك فالنكاح لا يبطل بهذا الاستبراء . (شرح تنقيح الفصول ص ٨٤ ، الفروق ١ / ١١٠) .

(٥) في ش ز ب ، يجب .

(٦) في ش ، ابتداء إزالة .

(٧) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٤ .

(٨) انظر ، الفروق ١ / ١١٠ .

ابتداء نكاح الأمة^(١)، فإن طرأ عليه، فهل يُبطله^(٢)؟ والصحيح، أنه لا يُبطله^(٣)، وكوجود الماء يمنع ابتداء التيمم، فلو طرأ وجود الماء عليه في الصلاة، فهل ينطّل^(٤)؟ والصحيح، أنه يُبطله^(٥).

(ومنه) أي ومن خطاب الوضع (فساد وصحة)، لأنهما من الأحكام^(٦)، وليسا داخليين في الاقتضاء والتخير، لأن الحكم بصحة العبادة وبطلانها، وبصحة للعامة وبطلانها، لا يفهم منه اقتضاء ولا تخيير، فكانا من خطاب الوضع، وهذا قول الأكثر من أصحابنا وغيرهم^(٧).

وقال جماعة، معنى الصحة، الإباحة، ومعنى البطلان، الحرمة^(٨).
 وذهب ابن الحاجب وجمع إلى أن الصحة والبطلان أمر عقلي غير مستفاد من الشرع، فلا يكون داخلاً في الحكم الشرعي^(٩).

(١) لقوله تعالى: «ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات، فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات» (النساء / ٢٥). والطول، القدرة على تكاليف الزواج.

(٢) انظر، شرح تنقيح الفصول ص ٨٤.

(٣) انظر، الفروق ١ / ١١٠.

(٤) انظر، شرح تنقيح الفصول ص ٨٤.

(٥) انظر، الفروق ١ / ١١٠.

(٦) هذا تقسيم للحكم باعتبار اجتماع الشروط للعتبة في الفعل، وعدم اجتماعها فيه (نهاية السؤل ٧٤ / ١).

(٧) هناك أقوال أخرى في اعتبار الفساد والصحة من خطاب الوضع أو التكليف أو غير ذلك (انظر، فوائح الرحموت ١ / ١٣١ وما بعدها، حاشية البتاني على جمع الجوامع ١ / ٩٩).

(٨) في ش، الحرمان.

(٩) لأن الفعل إما أن يكون مقطلاً للقضاء أو موافقاً لأمر الشارع فيكون صحيحاً بحكم العقل، ولما أن لا يسقط القضاء أو لا يوافق أمر الشارع فهو باطل وفاسد بحكم العقل. (انظر، مختصر ابن الحاجب وشرح العضد عليه ٧ / ٢، فوائح الرحموت ١ / ٥٥، ١٢٠، ١٣١، تيسير التحرير ٢ / ٢٣٧).

(وهي) أي الصحة (في عبادة، سقوط القضاء) أي قضاء العبادة (بالفعل) أي بفعلها^(١). بمعنى أن لا يحتاج إلى فعلها ثانياً^(٢). وهذا عند الفقهاء^(٣).

وعند التكمليين، موافقة الأمر^(٤). وإن لم يسقط القضاء^(٥)، فصلاة من ظن الطهارة صحيحة على قول للتكمليين، فاسدة على قول الفقهاء^(٦). فالتكلمون نظروا لظن للكلف، والفقهاء لما في نفس الأمر^(٧).

(١) في ش ز، بمفعلاً.

(٢) المقصود بالقضاء هنا فعل العبادة ثانياً في الوقت، وهو الإعادة اصطلاحاً. وليس القضاء بالمعنى الاصطلاحي الأصولي السابق. وهو فعل العبادة خارج الوقت. ولذلك فسر المصنف سقوط القضاء «بمعنى أن لا يحتاج إلى فعلها ثانياً». (انظر، حاشية البناني ١/ ١٠٠).

(٣) مراد للمصنف بالفقهاء هنا طريقة الحنفية ومن سار على نهجهم في كتابة علم الأصول. ويتأبها طريقة للتكمليين التي سار عليها معظم علماء الأصول من المذاهب الثلاثة المالكية والشافعية والعنابلة.

وانظر معنى الصحة في العبادة في (الإحكام للأمدي ١/ ١٣٠، نهاية السؤل ١/ ٧٥. شرح تنقيح الفصول ص ٧٦. المستصفى ١/ ٩٤، فوائح الرحموت ١/ ١٣٢. تيسير التحرير ٢/ ٣٢٥. الموافقات ١/ ١٩٧. الروضة ص ٣١. مختصر الطوفي ص ٣٣. للدخل إلى منهج أحمد ص ٦٩. إرشاد الفحول ص ١٠٥. شرح الورقات ص ٢٠. حاشية البناني ١/ ١٠٠).

(٤) أي أن يوافق فعل الكلف أمر الشارع. والمراد بالموافقة أعم من أن تكون بحسب الواقع أو بحسب الظن. بشرط عدم ظهور فساد. لأننا أمرنا باتباع الظن مالم يظهر فساد. والمسقط للقضاء هو الموافقة الواقعية. (انظر، فوائح الرحموت ١/ ١٣١).

(٥) انظر، الإحكام للأمدي ١/ ١٣٠. حاشية البناني ١/ ٩٩. نهاية السؤل ١/ ٧٥. المستصفى ١/ ٩٤. شرح تنقيح الفصول ص ٧٦. تيسير التحرير ٢/ ٣٣٥. الروضة ص ٣١. مختصر الطوفي ص ٣٣. إرشاد الفحول ص ١٠٥.

(٦) انظر، المستصفى ١/ ٩٤. الإحكام للأمدي ١/ ١٣٠. الحلبي على جمع الجوامع ١/ ١٠٠. نهاية السؤل ١/ ٧٥. تيسير التحرير ٢/ ٣٣٥. حاشية البناني ١/ ٩٩. شرح تنقيح الفصول ص ٧٦. الروضة ص ٣١. مختصر الطوفي ص ٣٣. إرشاد الفحول ص ١٠٥. للدخل إلى منهج أحمد ص ٦٩. يرى جلال الدين الحلبي الجمع بين القولين باعتبار آخر. وهو أن النظر في العبادة بحسب

لكن قال البرماوي ، « اللائق بقواعد الفريقين العكس » .
وقال ابن دقيق العيد^(١) ، « هذا البناء فيه نظر ، لأن^(٢) من قال^(٣) ،
موافقة الأمر . إن أراد الأمر الأصلي ، فلم تسقط^(٤) . أو الأمر بالعمل
بالظن ، فقد تبين فساد الظن^(٥) . فيلزم أن لا تكون صحيحة من حيث عدم
موافقة الأمر الأصلي . ولا الأمر بالعمل بالظن^(٦) .
قال في « شرح التحرير » ، وما قاله ظاهر^(٧) . قال ، والقضاء واجب على
قول الفقهاء وقول المتكلمين عند الأكثر^(٨) . وقطعوا به . وهو الصحيح .

== اعتقاد الفاعل . وأن لزوم القضاء لا ينافي ذلك . وأن النظر في الماملات بحسب الواقع ونفس
الأمر . (انظر ، شرح الورقات ص ٣٠) .

(١) هو محمد بن علي بن وهب . تقي الدين . القشيري . أبو الفتح . المنفلوطي المصري المالكي .
ثم الشافعي . اشتهر بالتقوى حتى سمي بتقي الدين . وكان عالماً زاهدا ورعا عارفا بالمشهد
المالكي والمذهب الشافعي . متقنا لأصول الدين وأصول الفقه والنحو واللغة . له تصانيف كثيرة .
منها ، « الإمام » في أحاديث الأحكام . وشرحه « الإمام » و « مقمعة المطرزي » في أصول
الفقه . وشرح بعض « مختصر ابن الحاجب » و « شرح العمدة » و « الاقتراح في علوم
الحديث » و « الأربعين التساعية » . ولي قضاء الديار المصرية . وتوفي سنة ٧٠٢ هـ . انظر
ترجمته في (شفرات الذهب ٥ / ٦ . الدرر الكامنة ٤ / ٢١٠ . طبقات الشافعية الكبرى للسبكي
٢٠٧ / ٩ . البدر الطالع ٢ / ٢٢٩ . الديباج الذهب ٢ / ٣٨٨ . الفتح المبين ٢ / ١٠٢ . طبقات
الحفاظ ص ٥١٣ . حسن المحاضرة ١ / ٢١٧ . شجرة النور ص ١٨٩ . تذكرة الحفاظ ٤ / ١٢٨١) .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) في ع ، يسقط .

(٤) في ز ، النظر .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) يقول الأنصاري في فوائذ الرحموت (١ / ١٣١) ، « فموافقة الأمر . وسقوط القضاء متلازمان عند
التحقيق » . ثم ناقش أدلة المتكلمين في ذلك .

(٧) في ع ، الظاهر .

(٨) خلافا للناضي عبد الجبار وأتباعه . (انظر ، إرشاد الفحول ص ١٠٥) .

ويكون الخلاف بين الفريقين لفظياً^(١) ١ هـ .

(و) الصحة (في معاملة ، ترتب أحكامها) أي أحكام المعاملة (المقصودة بها) أي بالمعاملة . (عليها) وذلك لأن^(٢) العقد لم يوضع إلا لإفادة مقصود كمال النفع في البيع ، ومليك البضغ في النكاح ، فإذا أفاد مقصوده فهو صحيح ، وحصول مقصوده ، هو ترتب حكمه عليه ، لأن العقد مؤثر لحكمه ، وموجب له^(٣) .

قال الأمدئي ، « ولا بأس بتفسير الصحة في العبادات بهذا »^(٤) .

قال الطوفي ، « لأن مقصود العبادة رسم التميد ، وبرائة نعمة العبد منها ، فإذا أفادت ذلك كان هو معنى قولنا ، إنها كافية في سقوط القضاء ، فتكون صحيحة »^(٥) .

(١) قال علماء الأصول ، والقضاء واجب على القولين . ومن هنا نرى أن الخلاف بينهما لفظي لا حقيقي . لأن الصحة على قول المتكلمين في موافقة الأمر للتوجه على المكلف في الحال . وأن القضاء يجب بأمر جديد . كما أن الصلاة على قول الفقهاء غير مجزئة . فليست صحيحة . ويجب قضاؤها . ولذلك قال القرافي ، « فاتفقوا على أنه لا يجب القضاء إذا لم يطلع على الحدث . وأنه يجب عليه القضاء إذا اطلع » (شرح تنقيح الفصول ص ١٧) ونظر ، المستصفى ١ / ٩٥ . نهاية السؤل ١ / ٧٥ . شرح الوراقات ص ٣٠ . تيسير التحرير ١ / ٣٣٥ . المدخل إلى مذهب أحمد ص ٩٩ . مختصر الطوفي ص ٣٣ .

(٢) انظر ، المستصفى ١ / ٩٤ . فوائح الرحموت ١ / ١٢٢ . شرح تنقيح الفصول ص ٧١ . للوافقات ١ / ١٩٧ . شرح الوراقات ص ٣٠ . الأحكام . الأمدئي ١ / ٣١ . حاشية البناني على جمع الجوامع ١ / ١٠٠ . مناهج العقول ١ / ٧٣ . التعريفات للجرجاني ص ١٣٧ . الروضة ص ٣٦ . مختصر الطوفي ص ٣٣ .

(٣) في ز ، أن .

(٤) انظر ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ١٠١ . نهاية السؤل ١ / ٧٤ . المدخل إلى مذهب أحمد ص ٩٩ .

(٥) عبارة الأمدئي ، « ولو قيل للمبادأة صحة بهذا التفسير فلا حرج » (الأحكام . له ١ / ١٣٦) .

(٦) في ش ، وسم .

(٧) قال الطوفي في مختصره ، « الصحة في العبادات ونوع الفعل كافياً في سقوط القضاء » (مختصر

(ويجمعُهما) أي ويجمعُ العبادةَ والمعاملةَ في حدِّ صحتِهما . قوله ،
 (تَرْتَبُ أثرُ مطلوبٍ من فَعَلٍ عليه) أي على ذلك الفعل^(١) . فالفقهاء فسروا
 الأثرَ المطلوبَ بإسقاطِ القضاء ، والمتكلمون بموافقةِ الشرع .
 (فبصحةِ عقدٍ يترتبُ أثرُهُ) من^(٢) التمكن من التصرف فيما هو له^(٣) .
 كالبيع إذا صحَّ العقدُ ترتبَ أثرُهُ من مِلْكٍ ، وجوازِ التصرف فيه من هبةٍ
 ووقفٍ وأكلٍ ولُبْسٍ وانتفاعٍ وغير ذلك . وكذا إذا صحَّ عقدُ النكاح والإجارة
 والوقف وغيرهما من العقود ، ترتبَ عليها أثرُها مما أباحه الشرعُ له به .
 فينشأ ذلك عن العقدِ .

وترتبُ العتق على الكتابةِ الفاسدةِ لوجودِ الصفةِ ، وترتبُ صحةُ
 التصرف في الوكالةِ والمضاربةِ الفاسدةِ لوجودِ الإذنِ في التصرفِ ، لا من جهةِ
 العقدِ في الثلاثِ .

(و) بصحةِ (عبادةٍ) يترتبُ (إجزاؤها ، وهو) أي إجزاؤها (كفايتها
 في إسقاطِ التبعيدِ)^(٤) .

(ويختصُّ) الإجزاء (بها) أي بالعبادةِ ، سواءً كانت واجبةً أو

مستحبةً^(٥) .

== العلوي ص ٣٣ . وانظر ، إرشاد الفحول ص ١٠٥ ، للدخل إلى منهج أحمد ص ٦٩ .

(١) انظر ، الإحكام ، للأمدي ١ / ٣١ ، حاشية البناني ١ / ٩٩ ، تيسير التحرير ٢ / ٢٣٤ .

(٢) في ض ، أي من .

(٣) انظر ، الموافقات ١ / ١٢٧ ، للحلي على جمع الجولم ١ / ١٠١ ، الإحكام ، للأمدي ١ / ١٣١ .

(٤) ساقطة من ز .

(٥) انظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٣١ ، للحلي على جمع الجولم ١ / ١٠٣ ، تيسير التحرير ٢ / ٢٣٨ .

نهاية السؤل ١ / ١٩٩ .

(٦) ذهب القرافي وغيره إلى أن الإجزاء وصف للعبادة الواجبة فقط . وأن النوافل من العبادات
 توصف بالصحة دون الإجزاء كالعقود . وقال الجمهور إن الإجزاء يشمل العبادة الواجبة
 والمستحبة . (انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٧٨ ، للحلي على جمع الجولم ١ / ١٠٣ وما
 ==

وتفسير إجزائها بكفايتها في إسقاط التعبد يُنقل عن التكلمين^(١).

قال في « شرح التحرير » ، وهو أظهر .

وقيل : الإجزاء هو الكفاية في إسقاط القضاء . ويُنقل عن الفقهاء^(٢).

فعلى القول الأول ، فعلى الأمور به بشروطه يستلزم الإجزاء بلا^(٣) خلاف . وعلى الثاني ، يستلزمه عند الأكثر .

قال ابن مفلح ، « وإلا لكان الأمر بعد الامتثال مقتضياً إما لما فعل ، وهو تحصيل الحاصل ، وإما لغيره ، فالجموع مأمور به . فلم يُفعل إلا بعضه ، والغرض خلافه »^(٤).

(وكصحة قبول ونفيه . كنفي إجزاء) يعنى أن القبول مثل الصحة . فلا يفارقها في إثبات ولا نفي . فإذا وُجد أحدهما وُجد الآخر . وإذا انتفى أحدهما انتفى الآخر . وهذا^(٥) اللقدم في « التحرير » والذي رجحه ابن عقيل

== بعدها . نهاية السؤل ١ / ٧٧ . تفسير التحرير ٢ / ٣٣٦) .

(١) انظر ، الموافقات ١ / ٩٧ . الإحكام . الأمدي ١ / ١٣٦ . تفسير التحرير ٢ / ٣٣٥ . للحلي على جمع الجوامع ١ / ١٠٣ . نهاية السؤل ١ / ٩٩ . إرشاد الفحول ص ١٠٥ . شرح تنقيح الفصول ص ٧٧ . المدخل إلى مناهج أحمد ص ٧١) .

(٢) الإجزاء في العبادة بمعنى الصحة . والفرق بينهما أن الصحة وصف للعبادة والمقود . أما الإجزاء فهو وصف للعبادة فقط فالصحة أعم من الإجزاء مطلقاً . وقيل ، الإجزاء يشمل العبادة وغيرها . فعلى هذا فهما متساويان (انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٧٧ - ٧٨ . نهاية السؤل ١ / ٧٧ وما بعدها . شرح الوراقات ص ٣٦ . الإحكام . الأمدي ١ / ١٣٦ . تفسير التحرير ٢ / ٣٣٥ . للحلي على جمع الجوامع ١ / ١٠٣ . مناهج المقول ١ / ٧١) .

(٣) في ش ، ولا .

(٤) في ع ، يكون مقتضياً .

(٥) انظر أدلة الجمهور على سقوط القضاء بمجرد الإتيان بالأمور به على وجهه . وأدلة للخالفين ومناقشتها في (إرشاد الفحول ص ١٠٥ . تفسير التحرير ٢ / ٣٣٨ . نهاية السؤل ١ / ٩٩) .

(٦) في ش ، وهو .

في « الواضح » .

وقيل : إن القبول أخص من الصحة . إذ كل مقبول صحيح ولا عكس .
واستدل لذلك بقول النبي ﷺ : « من أتى غزافاً لم تقبل له صلاة أربعين صباحاً »^(١) و « إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة حتى يرجع إلى مواليه »^(٢) و « من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين صباحاً »^(٣) ونحو ذلك . فيكون القبول هو الذي يحصل به الثواب . والصحة قد توجد في الفعل ولا ثواب فيه^(٤) .

لكن قد أتى نفي القبول في الشرع قارة بمعنى نفى^(٥) الصحة . كما في

(١) ساقطة من ز ع ب ض .

(٢) رواه مسلم وأحمد . وهو حديث صحيح . وقد خص الممد بالأربعين . على عادة العرب . للتكثير . وخص الليلة لأن من عادة العرب ابتداء الحساب بالليالي . وخص الصلاة لكونها عماد الدين . ومعنى عدم القبول عدم الثواب لا استحقاق العقاب . فالصلاة المقبولة يستحق فاعلها الثواب . والصلاة غير المقبولة لا يستحق الثواب ولا العقاب . كما قال النووي . وقيل . إن عدم القبول يحبط تضييف الأجر مع براءة الذمة من اللطالبة . (انظر . صحيح مسلم ١ / ١٧٥ . فيض القدير ٦ / ٢٧ . مسند أحمد ٤ / ٦٨) .

(٣) حديث صحيح رواه مسلم عن جرير . والمعنى أن لا يثاب عليها مع صحتها لعدم التلازم بين القبول والصحة . فالصلاة غير مقبولة لا قترانها بمعصية . وصحيحة لوجود شروطها وأركانها . (انظر . صحيح مسلم ١ / ٨٣ . فيض القدير ١ / ٢٣٨) .

(٤) ساقطة من ش ع ب ض .

(٥) رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه والطبراني وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال . صحيح الإسناد . ورواه أحمد وزاد . فإن مات مات كافراً . (انظر . تحفة الأحوي ٥ / ٦١ . سنن النسائي ٨ / ٢٨١ . سنن ابن ماجه ٢ / ١١٢ . الترغيب والترهيب ٣ / ٢٦٤ . فيض القدير ٦ / ١٥٨ . مسند أحمد ٢ / ١٧٦) .

(٦) انظر . للسودة ص ٥٢ .

(٧) ساقطة من ز .

حديث^(١)، « لا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهْوَرٍ . وَلَا صَدَقَةَ مِنْ غُلُولٍ »^(٢) . و
« لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ »^(٣) . و « لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَتْ
حَتَّى يَتَوَضَّأَ »^(٤) . ونحو قوله تعالى ، ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ
ذَهَبًا . وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾^(٥)

وقارئة بمعنى نفى القبول مع وجود الصحة . كما في الأحاديث السابقة
في الآتي ، وشارب الخمر ، وَمَنْ أَتَى غُرْفًا .
وقد حكى القولين في « الواضح » ، وَرَجَّحَ أَنَّ الصَّحِيحَ لَا يَكُونُ إِلَّا

(١) في ش ، الحديث .

(٢) رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد والدارمي . وغُثِّنَ به البخاري .
والطهَّور - بضم الطاء - المراد به للصراي التطهير . والمراد هنا ما هو أعم من الوضوء والغسل .
قال المناوي ، والقبول هنا يرادف الصحة . وهو الإجزاء وعدم القبول عدم الصحة .
والغُلُول ، ما يؤخذ من جهة الخيانة في الفدية أو الفسب أو السرقة . والمعنى أن الله تعالى لا
يقبل صدقة من مال غُلُول . (انظر ، صحيح مسلم ١ / ٢٠٤ ، سنن أبي داود ١ / ٤٧ ، سنن
النسائي ١ / ٧٥ ، سنن الترمذي مع تحفة الأحوذى ١ / ٣٣ ، صحيح البخاري ١ / ٢٨ ، سنن ابن
ماجه ١ / ١٠٠ ، سنن الدارمي ١ / ٧٥ ، فيض القدير ٦ / ٤١٥ ، مسند أحمد ٢ / ٢٠) .

(٣) رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة والحاكم وابن حبان عن عائشة
مرفوعاً ، وللمقصود بالحائض المرأة التي بلغت سن الحيض . والخمار ماتستر به الرأس . وخُصَّ
الحيض لأنه أكثر ما يبلغ به الإناث . لا للاحتراز . فالصبيبة للميزة لا تقبل صلاتها إلا بخمار .
(انظر ، تحفة الأحوذى بشرح الترمذي ٢ / ٣٧٧ ، سنن أبي داود ١ / ٢٤٤ ، سنن ابن ماجه
١ / ٢١٥ ، فيض القدير ٦ / ٤١٥ - ٤١٦ ، مسند أحمد ٦ / ١٥٠) .

(٤) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأحمد عن أبي هريرة مرفوعاً . والقبول هنا يرادف
الصحة أيضاً . ولما كان الإتيان بشروط الصلاة مظنة الإجزاء . وأن القبول ثمرته . غير عن
الصحة بالقبول مجازاً . (انظر ، صحيح البخاري ١ / ٢٨ ، صحيح مسلم ١ / ٢٠٤ ، سنن أبي
داود ١ / ٤٧ ، تحفة الأحوذى بشرح الترمذي ١ / ١٠٢ ، فيض القدير ٦ / ٤٥٢ ، مسند أحمد

٢ / ٣٠٨) .

(٥) الآية ٩١ من آل عمران .

مقبولاً ، ولا يكون مردوداً ، إلا ^(١) وهو باطل ^(٢) .

قال ابن العراقي ، ظهر لي ^(٣) في الأحاديث التي نفى فيها القبول ولم تنتف مع الصحة - كصلاة شارب الخمر ونحوه - أننا ننظر فيما نفى ، فإن قارنت ذلك الفعل معصية - كحديث شارب الخمر ونحوه - انتفى القبول ، أي الثواب ، لأن إثم المعصية أحبطه ، وإن لم تقارنه معصية ، كحديث : « لا صلاة إلا بطهور » ونحوه ، فانتفاء القبول سببه انتفاء الشرط ، وهو الطهارة ونحوها ، ويلزم من عدم الشرط عدم المشروط . اهـ .

(و) الصحة - باعتبار إطلاقاتها - ثلاث ،

- (شرعية ، كما هنا) وترسم بـ « ما أذن الشارع في جواز الإقدام على الفعل للتصيف بها » ، وهو يشمل الأحكام الشرعية إلا التحريم ، فإنه لا إذن فيه ، والأربعة الباقية ، فيها الإذن اتفاقاً ^(٤) في جواز الإقدام ^(٥) على الفعل للتصيف بها ^(٦) .

- (و) الثانية : (عقلية ، كإمكان الشيء وجوداً وغيماً) يعني بأن يتعقل ^(٧) وجود الممكن وعدم الممتنع .

- (و) الثالثة : (عادية ، كمشي ونحوه) كجلوس واضطجاع ، وقد اتفق الناس على أنه ليس في الشريعة منهي عنه ، ولا مأمور به ، ولا مشروع

(١) ساقطة من ش .

(٢) انظر ، للسودة ص ٥٢ .

(٣) في زع ض ، وقال .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) ساقطة من زع ب ض .

(٨) في ش ، يتعلق .

على الإطلاق . إلا وفيه الصحة العادية . ولنلك حصل الاتفاق^(١) على أن اللغة لم يقع فيها طلب وجود . ولا عدم . إلا فيما يصح عادة . وإن جَوَزْنَا تكليف ما لا يطاق .

(وبطلان وفساد مترادفان . يقابلان الصحة^(٢) الشرعية) سواء كان ذلك في العبادات . أو في المعاملات^(٣) .

فهما في العبادات^(٤) ، عبارة عن غَدم ترتب الأثر عليها . أو عدم سقوط القضاء . أو عدم^(٥) موافقة الأمر . وفي للمعاملات ، عبارة عن غَدم ترتب الأثر عليها^(٦) .

وفرق الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه بين البطلان والفساد^(٧) .

(١) في ع ، اتفاق الناس .

(٢) ساقطة من ش ز .

(٣) انظر ، الإحكام . الأمدي ١ / ١٣٦ . المحلى على جمع الجوامع ١ / ١٥٠ . نهاية السؤل ١ / ٧٤ .

شرح المضد ٢ / ٧ . للوافقات ١ / ١٩٨ . للسودة ص ٨٠ . للستصنى ١ / ٩٥ . الروضة ص ٣١ .

مختصر الطولي ص ٣٣ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٩ . التمهيد ص ٨ .

(٤) في ز ض ع ، العبادة .

(٥) في ب ، و .

(٦) في ع ، عدم .

(٧) انظر ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ١٥٠ . نهاية السؤل ١ / ٧٤ . الإحكام . الأمدي ١ / ١٣٦ .

شرح الورقات ص ٣١ . للستصنى ١ / ٩٥ . شرح تنقيح الفصول ص ٧٦ . التعريفات للجرجاني

ص ٤٣ . للدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٩ .

(٨) يرى الحنفية أن الفساد والبطلان بمعنى واحد في العبادات . ولكنهم يفرقون بينهما في

المعاملات . فقال أبو حنيفة ، الفساد ، هو ماكان مشروعاً بأصله دون وصفه . وبغيد لللك عند

اتصال القبض به ، والبطلان مالم يشرع بأصله ولا بوصفه . (انظر ، التعريفات للجرجاني ص

١٧٠ . شرح المضد على ابن الحاجب ٧ / ٧ . تيسير التحرير ٢ / ٣٣٦ . شرح تنقيح الفصول ص

٧٧ . المحلى على جمع الجوامع ١ / ١٠٦ . نهاية السؤل ١ / ٧٥ . التمهيد ص ٨ . السودة ص ٨٠ .

القواعد والفتاوى الأصولية ص ١١٠ . الإحكام . الأمدي ١ / ١٣٦ . الفروق ٢ / ٨٢) .

وفُرّق أصحابنا وأصحاب الشافعي بين الباطل والفساد في الفقه في مسائل كثيرة^(١).

قال في « شرح التحرير » ، قلت ، غالب المسائل التي حكموا عليها بالفساد إذا كانت مُخْتَلَفًا فيها بين العلماء ، والتي حكموا عليها بالبطلان إذا كانت مُجْمَعًا عليها ، أو الخلاف فيها شاذٌ ، ثُمَّ وجدتُ بعض أصحابنا قال ، الفساد من النكاح ما يَسُوغُ فيه الاجتهاد ، والباطل ما كان مجعماً على بطلانه^(٢).

(فوائد) :

(النفوذ^(٣) ، تصرف لا يَقْدِرُ فاعله على رُفْعِهِ) كالعقود اللازمة من البيع والإجارة والوقف والنكاح ونحوها^(٤) ، إذا اجتمعت شروطها ، وانتفت موانعها^(٥) ، وكذلك العتق والطلاق والفسخ ونحوها .
وقيل ، إنه مرادف للصحة^(٦).

(١) إن التفريق بين الفساد والباطل عند الجمهور بسبب الدليل . وليس كما يقول الحنفية ، « إن الباطل ما لم يشرع بالكلية ، والفسد ما شرع أصله . وامتنع لاشتماله على وصف محرم » .
ولذلك قال الجمهور ، المنهي عنه فسد وبطل . سواء كان النهي لعينه أو لوصفه .

ومن المسائل التي فرق فيها الجمهور بين الفساد والباطل الحج والنكاح والوكالة والغلغ والإجارة (انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١١١ وما بعدها ، التمهيد ص ٨ ، شرح الورقات ص ٣٢ ، نهاية السؤل ١ / ٧٤ ، الفروق ٢ / ٨٢) .

(٢) انظر ، المدخل إلى مذهب أحمد ص ٧٠ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١١٢ .

(٣) في د ، المقود .

(٤) ومناسبة هذه القائمة أن الإجزاء يختص بالعبادة عند الأكثر ، والنفوذ يختص بالمقود . عند

الأكثر . (انظر ، شرح الورقات ص ٣١) .

(٥) انظر ، المدخل إلى مذهب أحمد ص ٧١ .

(٦) انظر ، شرح الورقات ص ٣١ .

قال ابن الفَرَكَاح^(١) : « نفوذُ العقْدِ ، أصله من نفوذ السَّهمِ ، وهو بُلُوغُ المقصود من الرمي ، وكذلك العقْدُ إذا أفاد المقصودَ المطلوبَ منه ، سُمِّيَ بذلك نفوذاً ، فإذا تَرَتَّبَ على العقْدِ ما يُقْصَدُ منه ، مثل : البيع إذا أفاد الملكَ ونحوه ، قيل له ، صحيحٌ ويُعتدُّ به ، فالاعتدَادُ بالعقدِ هو للراءِ بوصفه بكونه نافذاً^(٢) . »

وقال في « متن الُورقات » ، والصحيحُ ، ما يتعلقُ به النفوذُ^(٣) .
(والعزيمةُ لغةً ، القصدُ للوَكْدِ) .

قال في « القاموس » ، « عَزَمَ على الأمرِ يَعْزِمُ عَزْماً^(٤) - وَيَضْمُ - وَمُعْزِماً وَعُزْماً^(٥) - بالضم - وعزيماً وعزيمةً^(٦) وعَزَمَهُ واعتزمه^(٧) ، وعليه ، وَتَعَزَّمَ أرادَ فِعْلَهُ ، وقطعَ عليه ، أو^(٨) جَدَّ في الأمرِ ، وعَزَمَ الأمرُ نفسه عَزَمَ عليه ، وعلى

(١) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم ، الشيخ برهان الدين بن الفَرَكَاح ، الفزاري . العلامة فقيه الشام ، شيخ الشافعية في زمانه ، قال ابن السبكي ، « وكان ملازماً للشغل بالعلم والإفادة والتعليق سديد السيرة ، كثير الورع ، مُجِماً على تقدمه في الفقه ومشاركته في الأصول والنحو والحديث » أخذ الكثير عن والده ، وخلفه في تدريس الطلبة والإفتاء ، وعرض عليه القضاء فامتنع ، وتولى الخطابة بعد موت عمه ، له مصنفات كثيرة ، منها ، « لتعليقة » على التنبيه للشيرازي في عشر مجلدات ، و « تعليقة على مختصر ابن الحاجب » في الأصول ، وعلق على « المنهاج » توفي بمدينة سنة ٧٣٩ هـ . (انظر ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١ / ٣١٢ . الدرر الكامنة ١ / ٣٥ . شذرات الذهب ٦ / ٨٨ . للنهل الصافي ١ / ٨٠ ، طبقات الشافعية ، للإسنوي ٢ / ٢٩٠ ، مرآة الجنان ٤ / ٢٧٩ ، الفتح للبين ٢ / ١٣٥) .

(٢) في ش ز ، ويكونه .

(٣) انظر ، شرح الُورقات ص ٣٦ .

(٤) كذا في القاموس وع . وفي ش ز ب ض . عزمة . وهي صواب لغة ، كما جاء في (لسان العرب ١٢ / ٣٩٩) .

(٥) في ش ز ب ، وعزماً .

(٦) في ش ض ، وعزمة وأعزمه .

(٧) كذا في القاموس . وفي ش ز ض ع ب ، و .

الرجل ، أقسم ، والراقي قرأ العزائم ، أي الرقى ، وهي آيات من القرآن تُقرأ على ذوي الآفات رجاء البرء ، وأولو العزم من الرسل ، الذين عزموا على أمر الله فيما عهد إليهم ، وهم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله وسلم عليهم أجمعين »^(١).

(و) العزيمة (شرعاً) أي في عرف أهل الشرع ، (حكم ثابت بدليل شرعي ، خالٍ عن مفارض راجح)^(٢) .

(فتمثل)^(٣) الأحكام (الخمسة) ، لأن كل واحد منها حكم ثابت بدليل شرعي ، فيكون في الحرام والمكروه على معنى الترك ، فيعود المعنى في ترك الحرام إلى الوجوب^(٤) .

وقوله ، « بدليل شرعي » ، احتراز عن^(٥) الثابت بدليل عقلي ، فإن ذلك لا يستعمل فيه العزيمة والرخصة .

(١) كنا في التاموس ، وفي ش . وفي ، وفي ز ع ب ، في .

(٢) في ض ، إذ .

(٣) التاموس المحيط ٤ / ١٥١ ، وانظر ، للصبح للنير ٢ / ٦٢٦ ، لسان العرب ١٢ / ٣٩٩ .

(٤) ساقطة من ز .

(٥) في ض ، فتشمل .

(٦) قال الطولي ، « إن العزيمة تشمل الواجب والحرام والمكروه » . وقال الأمدي وابن قدامة ، إن العزيمة تخص بالواجب . وقال القرافي ، تخص بالواجب وللتنويب ، وقال الحنفية ، العزيمة تشمل الغرض والواجب والسنة والنفل . (انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١١٤ وما بعدها ، الأحكام ، الأمدي ١ / ١٣١ ، الروضة ص ٣٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٧ ، فوائد الرحمتي ١ / ١١٩ ، التوضيح على التنقيح ٣ / ٨٢ ، كشف الأسرار ٢ / ٣٠٠ ، حاشية البناني على جمع الجوامع وتقريرات الشريفي ١ / ١٣٣ ، تيسير التحرير ٢ / ٢٢٩) وانظر مناقشة التفاضل في لقرافي والحنفية في (التلويح على التوضيح ٣ / ٨٣) .

(٧) في ع ب ض ، من .

وقوله ، « خالٍ^(١) عن معارض » ، احتراز عما^(٢) يثبت^(٣) بدليل ، لكن
لذلك الدليل معارض ، مساو أو راجح ، لأنه إن^(٤) كان للمعارض مساوياً لزم
الوقف^(٥) ، وانتفت العزيمة ، ووجب طلب المرجح الخارجي ، وإن كان
راجحاً لزم العمل بمقتضاه ، وانتفت العزيمة ، وثبتت الرخصة ، كتحريم
الميتة عند عدم المَخَصَّة ، فالتحريم فيها عزيمة ، لأنه حكم ثابت بدليل
شرعي خالٍ عن معارض ، فإذا وجدت للمخصَّصة حصل للمعارض^(٦) ، لدليل
التحريم ، وهو راجح عليه ، حفظاً للنفس ، فجاز الأكل ، وخضعت
الرخصة^(٧) .

(والرخصة لغة ، السهولة) .

قال في « المصباح » ، يقال ، رخص الشارع لنا في كذا ترخيصاً ،
وأرخص إرخاصاً ، إذا يسره وسهله ، وفلان يترخص في الأمر إذا لم
يستصر ، وقصيب رخص أي طري^(٨) لين ، ورخص البدن - بالضم - رخصة

(١) ساقطة من ز .

(٢) في ز ض ع ب ، مما .

(٣) في ب ، ثبت .

(٤) في ش ، إذا .

(٥) في ش ، التوقف .

(٦) في ش ، وثبت .

(٧) في ز ، المعارض .

(٨) انظر في تعريف العزيمة (الإحكام ، الأمدي ١ / ١٣٦ ، جمع الجوامع وحاشية البناي ١ / ١٢٤ ،

كشف الأسرار ٢ / ٣٩٨ ، أصول الرخصي ١ / ١٣٧ ، نهاية السؤل ١ / ٩١ ، مناهج العقول

١ / ٨٩ ، التمرينات للرجزاني ص ١٥٥ ، للسنفي ١ / ٩٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١١٤ ،

مختصر الطوفي ص ٣٤ ، الروضة ص ٣٧ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٧١ ، شرح تنقيح الفصول

ص ٨٥ ، ٨٧ ، التوضيح على التنقيح ٣ / ٨٢) .

(٩) في ش ، طرف .

وَرُخُوصَةٌ ، إِذَا نَعَمْ وَلَآنَ مَلَمْسُهُ . فَهُوَ رَخِصٌ ^(١) .

(و) الرخصة (شراً ، ماثبتة على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح ^(٢)) .

فقوله ، « ماثبت على خلاف دليل شرعي » ، احتراز عما ثبت ^(٣) على وفق الدليل ، فإنه لا يكون رخصة ، بل عزيمة ، كالصوم في الحضر ^(٤) .
وقوله ، « لمعارض راجح » ، احتراز عما ^(٥) كان لمعارض غير راجح ، بل إما مساوٍ ، فيلزم الوقف على حصول المرجح ، أو قاصر عن مساواة الدليل الشرعي ، فلا يؤثر ، وتبقى العزيمة بحالها ^(٦) . وهذا الذي في المتن ذكره الطوفي في « مختصره » ^(٧) .

(١) كذا في الصباح للنير ١ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ . وفي جميع النسخ ، رخيص . لكن جاء في الصباح للنير ، رخص الشيء رخصاً فهو رخيص من باب قرب ، (وانظر ، القاموس المحيط ٢ / ٣١٦) .

(٢) انظر في تعريف الرخصة (نهاية السؤل ١ / ٨٧ ، للمستفي ١ / ٩٨ ، تيسير التحرير ٢ / ٢٢٨ ، شرح المضد على ابن الحاجب ٢ / ٧ ، كشف الأسرار ٢ / ٢٩٨ ، الأحكام ، الأمدي ١ / ١٣٢ ، التلويح على التوضيح ٣ / ٨١ ، للوفقات ١ / ٢٠٥ ، أصول السرخسي ١ / ١١٧ ، مناهج العقول ١ / ٨٧ ، التعريفات ص ١١٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٥ ، حاشية البناني ١ / ١٢٠ ، المدخل إلى مذهب أحمد ص ٧١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١١٥ ، الروضة ص ٢٢) .

(٣) في زع ب ض ، مما .

(٤) في ع ب ، يثبت .

(٥) قال الإسنوي ، « هذا تقسيم للحكم باعتبار كونه على وفق البليل أو خلافه » (نهاية السؤل ١ / ١٨٩) .

(٦) للمعارض هو المنع (مناهج العقول ١ / ٨٧) .

(٧) في زع ب ض ، مما .

(٨) في ش ، التوقف .

(٩) إن الرخصة لا تثبت إلا بدليل ، وإلا يلزم ترك العمل بالدليل الأصلي السالم عن المعارض . (انظر ، نهاية السؤل ١ / ٨٩ ، الأحكام ، الأمدي ١ / ١٣٢) .

(١٠) مختصر الطوفي ص ٣٤ .

وقال الطوفي في « شرح مختصره »^(١) ، « فلو قيل^(٢) ، استباحة المحظور شرعاً مع قيام السبب الحاضر^(٣) ، صح ، وسأوى الأول » .
 وقال الفسقلاني في « شرح مختصر الطوفي » ، « أجود ما يقال في الرخصة ، « ثبوت حكم لحالة تقتضيه ، مخالفة مقتضى دليل يعمها » ، وهذا الحد لا ينحصر في « القنع » .
 (ومنها) أي من^(٤) الرخصة (واجب) كأكل الميتة للمضطر . فإنه واجب على الصحيح الذي عليه الأكثر . لأنه سبب لإحياء النفس . وما كان كذلك فهو واجب^(٥) . وذلك لأن النفوس حق لله تعالى ، وهي أمانة عند المكلفين .^(٦) فيجب حفظها^(٧) . الله سبحانه وتعالى حقه منها بالعبادات والتكاليف . وقد قال الله سبحانه وتعالى ، ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾^(٨) . وقال تعالى ، ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾^(٩) .
 (و) منها (مندوب) كقصر للمسافر الصلاة^(١٠) إذا اجتمعت الشروط .

(١) في ب ، شرحه .

(٢) في ش ، قيل .

(٣) انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١١٥ . كشف الأسرار ٢ / ٢٩٨ . ٢٩٩ . وفي ع ض ، الحاضر .

(٤) ساقطة من ع ض ب .

(٥) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٧ . الإحكام . الأمدي ١ / ١٣٢ . التوضيح على التنقيح ٢ / ٨٣ . تيسير التحرير ٢ / ٣٢٢ . حاشية البنائي على جمع الجوامع ١ / ١٣١ . التمهيد ص ١٢ .
 الروضة ص ٣٣ . مختصر الطوفي ص ٣٥ . القواعد والفوائد الأصولية ص ١١٧ .

(٦) ساقطة من ز .

(٧) في ز ، ليوفي .

(٨) الآية ١٩٥ من البقرة .

(٩) الآية ٢٩ من النساء .

(١٠) ساقطة من ض .

وانتفتت الموانع^(١).

(و) منها (مباح) كالجمع بين الصلاتين في غير عرفة ومزدلفة^(٢).
وكذا من أكره على كلمة الكفر^(٣). وكذا بيع الغرايا^(٤). للحديث في ذلك^(٥).

وفهم مما تقدم ، أن الرخصة لا تكون محرمة ولا مكروهة^(٦) ، وهو
(١) خلافاً للحنفية ، فإنهم يعتبرون القصر للمسافر عزيمة ، وليس له أن يصلي أربعاً . (انظر ،
مناهج العقول ١ / ٨٨) :

(٢) إن الجمع بين الصلاتين في عرفة ومزدلفة مباح ورخصة للمكلف عند الجمهور ، خلافاً للحنفية
الذين يمنعون الجمع إلا في مزدلفة وعرفة . (انظر ، نهاية السؤل ١ / ١٩٠ ، التمهيد ص ١٣) .
(٣) في ع ، لن :

(٤) يرى بعض العلماء أن الأفضل عدم النطق بكلمة الكفر ، والنطق بها خلاف الأولى ، والأولى
الصبر وتحمل الأذى في سبيل الإيمان . (انظر ، القواعد والقواعد الأصولية ص ١٨ ، فوائده
الرحموت ١ / ١٧٧) .

(٥) انظر ، القواعد والقواعد الأصولية ص ١٢٠ ، كشف الأسرار ٢ / ٣٢٢ ، تيسير التحرير ٢ / ٢٢٨ ،
المضد على ابن الحاجب ٢ / ٩ ، حاشية البناني ١ / ١٣١ ، التمهيد ص ١٣ ، الروضة ص ٣٣ ،
مختصر الطوفي ص ٣٥ .

(٦) وهو ما رواه البخاري والترمذي وأحمد عن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة ، وروى
البخاري ومسلم ومالك حديثاً بلفظ ، « إلا أنه رخص في بيع العرية ، النخلة والنخلتين
ياخذهما أهل البيت بغيرها تمراً ، يأكلونها رطباً » . والعريّة في الأصل ثمر النخل دون
الرقة ، كانت العرب في الجذب تتطوع بنبلك على من لا تمر له . وقال مالك ، العريّة ، أن
يمري الرجل النخلة ، أي يهبها له ، أو يهب له ثمرها ثم يتأذى بدخوله عليه . ويرخص
للوهب له اللواهب أن يشتري رطبها منه بتمر يابس . (انظر ، نيل الأوطار ٥ / ٢٢٥ ، مسند
أحمد ٤ / ١٢٠ ، اللوط ٢ / ٦٢٠ ، تحفة الأحوذى بشرح الترمذي ٤ / ٥٢٧ ، فتح الباري بشرح
البخاري ٤ / ٣١٣ ، صحيح مسلم ٣ / ١١٦٨) .

(٧) قال البجلي ، « ومن الرخص ما هو مكروه . كالسفر للترخص » (القواعد والفوائد الأصولية ص
١٨ ، ١١٩) ، ولقنط ، أصول السرخسي ١ / ١٨ ، ١١٩ ، التوضيح على التنقيح ٣ / ٨٥ ، تيسير
التحرير ٢ / ٢٢٨ ، حاشية البناني ١ / ١٣١ ، فوائده الرحموت ١ / ١١٧ ، التمهيد ص ١٣ ، مختصر
الطوفي ص ٣٥ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٧٢ .

ظاهر قوله ﷺ ، « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَةٌ »^(١).

وعَلِمَ مما تقدم أَنَّ مَاخَفَفَ عَنَا مِنَ التَّغْلِيظِ الَّذِي كَانَ^(٢) عَلَى الْأُمَمِ قَبْلَنَا لَيْسَ بِرُخْصَةٍ شَرْعِيَّةٍ ، لَكِنْ قَدْ يُسَمَّى رُخْصَةً مجازاً^(٣) ، بِمَعْنَى أَنَّهُ سَهَّلَ عَلَيْنَا مَا شَدَّدَ عَلَيْهِمْ ، رَفَقاً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَرُخْمَةً بِنَا ، مَعَ جَوَازِ إِيْجَابِهِ عَلَيْنَا ، كَمَا أَوْجَبَهُ عَلَيْهِمْ ، لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّا اسْتَبَخْنَا شَيْئاً مِنَ الْمُحَرَّمِ^(٤) عَلَيْهِمْ ، مَعَ قِيَامِ الْمُحَرَّمِ فِي حَقِّنَا ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ، لَا عَلَيْنَا ، فَهَذَا وَجْهُ التَّجَوُّزِ ، وَعَدَمُ كَوْنِ الْأَوَّلِ لَيْسَ بِرُخْصَةٍ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ عَلَى النِّعَمِ مِنْ ذَلِكَ دَلِيلٌ^(٥).

(والائْتِنَان) أَيِ الْعَزِيمَةِ وَالرُّخْصَةِ (وَصِفَانِ لِلْحَكَمِ) لَا لِلْفِعْلِ ، فَتَكُونُ الْعَزِيمَةُ بِمَعْنَى التَّكْيِيدِ فِي طَلَبِ الشَّيْءِ ، وَتَكُونُ الرُّخْصَةُ بِمَعْنَى التَّرْخِصِ^(٦) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ ، « فَاقْبَلُوا رُخْصَةَ اللَّهِ »^(٧) ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَمِّ

(١) رواه أحمد وأبو يعقوب عن ابن عمر ، ورواه الطبراني عن ابن عباس وابن مسعود ، وهو حديث ضعيف ، وقال ابن طاهر ، وقفه على ابن مسعود أصح . (انظر ، فيض القدير ٢ / ٢٩٢ ، مسند أحمد ٢ / ١٨) .

(٢) ساقطة من ش ز .

(٣) انظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٣٣ ، للمستصفي ١ / ٩٨ ، فوائد الرحموت ١ / ١٨ ، أصول السرخسي ١ / ١٣٠ ، تيسير التحرير ٢ / ٣٣٢ ، مختصر الطوفي ص ٣٤ . (٤) في ض ، التزيم .

(٥) انظر ، الموافقات ١ / ٢٠٧ ، أصول السرخسي ١ / ١٣٠ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٨٦ ، كشف الأسرار ٢ / ٣٢٠ ، تيسير التحرير ٢ / ٣٣٢ ، للمستصفي ١ / ٩٨ .

(٦) انظر ، للمستصفي ١ / ٩٨ ، ١٠٠ ، حاشية البناي ١ / ١٢٤ ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٣١ ، تيسير التحرير ٢ / ٣٢٨ ، التمهيد ١٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٦ ، للدخل إلى منح أحمد ص ٧١ .

(٧) رواه مسلم بهذا اللفظ ، وروى عنه أصحاب السنن وأحمد في صيام السافر . (انظر ، صحيح مسلم ١ / ٤٧٨ ، ٢ / ٧٨٦ ، سنن النسائي ٤ / ١٤٧ ، فيض القدير ٥ / ٣٨١ ، تفسير ابن كثير ٢ / ٣٧٤ ، مسند أحمد ٥ / ٥٨ ، تحفة الأحوذ بشرح الترمذي ٢ / ٣٦٧ ، سنن أبي داود ٢ / ٤٣٦ ، سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٦) .

عطية^(١)، « نُهِينَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ، وَلَمْ يُعَزَّمْ عَلَيْنَا »^(٢).

وقيل ، هما وَضَفَانٍ لِلْفِعْلِ^(٣).

ثم اختلف الفاعلون بآتهما وَضَفَانٍ لِلْحَكْمِ ، فَقَالَ جَمْعٌ ، هُمَا وَضَفَانٍ لِلْحَكْمِ (الْوَضْعِي)^(٤) « أَيُ فَيَكُونَانِ مِنْ خُطَابِ الْوَضْعِ ، لَا مِنْ خُطَابِ التَّكْلِيفِ »^(٥) ، مِنْهُمُ الْأَمَدِيُّ^(٦) ، وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ حَمْدَانَ فِي « مُقَيِّمِهِ »^(٧) . وَقَالَ جَمْعٌ ، لِلْحَكْمِ التَّكْلِيفِي^(٨) لَمَّا فِيهِمَا مِنْ مَعْنَى الْاِقْتِضَاءِ^(٩).

(١) هي نَسِيبَةُ بَنْتِ الْحَارِثِ الصَّحَابِيَّةِ . أَسْلَمَتْ وَبَايَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . وَشَارَكَتْ بِالْجِهَادِ . قَالَ ، « غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ . وَكَتَبْتُ أَخْلَانَهُمْ فِي الرِّحَالِ . وَأَصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ ، وَأَقُومُ عَلَى اللَّرْضِ . وَأُدَلِّي الْجُرْحَى » . رَوَتْ عَنْهُ أَحَادِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا . (انظر ، الإصابة ٤ / ٤٧٦ ، الاستيعاب ٤ / ٤٧١ ، صفة الصفوة ٢ / ٧١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٣٦٤) .

(٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه وأحمد ، (انظر ، صحيح البخاري ١ / ٢٢١ ، صحيح مسلم ٢ / ٢٤٦ ، سنن أبي داود ٣ / ٣٧٤ ، سنن ابن ماجه ١ / ٥٠٢ ، مسند أحمد ٥ / ٨٥ ، الفتح البراني ٨ / ٣١) .

(٣) وهو قول ابن الحاجب والرازي وغيرهما ، وقالوا ، إن الفعل الذي يجوز للمكلف الإتيان به إما أن يكون عزيمة أو رخصة . (انظر ، مختصر ابن الحاجب وشرح العضد عليه ٢ / ٨ ، التمهيد ص ١٢ ، حاشية البناني ١ / ١٢٤) ، وقارن ما نقله البعلبي عن الرازي وابن الحاجب في (القواعد والفوائد الأصولية ص ١١٦) .

(٤) في ش ، وصف .

(٥) ساقطة من زع ض ، لكن كتبت في ع بعد سطرين .

(٦) الإحكام ، له ١ / ١٣٦ .

(٧) انظر ، للمستصفي ١ / ٩٨ ، للواقعات ١ / ١٢٢ ، للمودة ص ٨٠ ، فوائد الرحموت ١ / ١١٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١١٦ .

(٨) في ع ، التكليفي أي فيكونان من خطاب الوضع ، لا من خطاب التكليف .

(٩) وهو رأي ابن السبكي والاسنوي والعضد من الشافعية ، وصدر للشرعية من الحنفية . (انظر ، جمع الجوامع مع حاشية البناني ١ / ١١٩ ، كشف الأسرار ٢ / ٢٩٨ ، شرح العضد على ابن الحاجب وحاشية الفتازلي ٢ / ٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١١٦) .

(فُضِّل)

(التكليف ، لغة ، إلزامٌ ^(١) مافيه مشقةٌ) ، فالإلزام الشيء . والإلزام به ، هو تضيُّره لازماً لغيره . لا يَنْفَكُ عَنْهُ مطلقاً ، أو وقتاً ما .

قال في « القاموس » ، « والتكليف ، الأمرُ بما يُشَقُّ . وَيُكَلِّفُهُ ، تَجَسُّمُهُ » ^(٢) ، وقال أيضاً ، « أَلْزَمَهُ إِيَّاهُ فَالْتَزَمَهُ . إذا لَزِمَ شيئاً لا يَفَارِقُهُ » ^(٣) .

(و) التكليف (شرعاً) أي في اصطلاح علماء الشريعة ، (إلزامٌ مُقتَضَى خطابِ الشرع) ، فيتناولُ الأحكامَ الخمسةَ ، الوجوبَ والندبَ الحاصلين عن الأمر ، والحظرَ والكراهةَ الحاصلين عن النهي ، والإباحةَ الحاصلةَ عن التخيير ، إذا قلنا ، إنها من خطابِ الشرع ، ويكونُ معناه في اللباغ وجوبُ اعتقادِ كونه مُباحاً ^(٤) ، أو ^(٥) اختصاصُ اتصافِ فعلِ المكلفِ بما دونَ فعلِ الصبيِّ والمجنونِ ^(٦) .

(١) في ع ، الإلزام .

(٢) في ع ، ولا .

(٣) القاموس للحيط ، ٣ / ١٧٨ ، وانظر ، الصباح للنير ٢ / ٨٢٨ .

(٤) القاموس للحيط ٤ / ١٧٧ ، وانظر ، الصباح للنير ٢ / ٨٥٢ .

(٥) وهذا من مقتضيات الخطاب للذكور . وفي قولٍ إنَّ الإباحةَ ليست تكليفاً ، لأنَّ التكليف هو الخطاب بأمرٍ أو نهْيٍ . (انظر ، للدخل إلى منهج أحمد ص ٥٨ ، مختصر الطوفي ص ١١ ، الفروق ١ / ١٦١ ، تهذيب الفروق ١ / ١٧٦) .

(٦) في ع ، و .

(٧) انظر تعريف التكليف في (التمرينات ص ٥٨ طبعة الحلبي . للدخل إلى منهج أحمد ص ٥٨ ، الروضة ص ٣٦ ، مختصر الطوفي ص ١١ ، الفروق ١ / ١٦١) .

(والمحكوم به ^(١)) على التكليف (فَقُلْ بشرط إمكانه ^(٢)) .
الحكم الشرعي في أصول الفقه يتعلق بالبحث فيه النظر في أشياء ،
- الأول : النظر في الحاكم ، وهو الله سبحانه وتعالى .
- الثاني : النظر في المحكوم عليه ، وهو العبد للتكليف .
- الثالث : النظر في المحكوم به ، وهو الفعل ، وشرطه أن يكون
ممكنًا ^(٣) .

ويستدعي ذلك ، أن الفعل "غير المقدور" عليه هل يصح التكليف به أو لا ؟
ويسمى التكليف به ، التكليف بالتحال ، وهو أقسام ،
- أحدها ، أن يكون مُمتنعاً لذاته ، كجمع الصّدين ، وإيجاد
القديم وإعدامه ونحوه ، مما يمتنع تصوّره ، فإنه لا يتعلق به
قدرة مطلقاً ^(٤) .

- ثانيها ، ما يكون مقدوراً لله تعالى ، كالتكليف بخلق الأجسام
وبعض الأغراض ^(٥) .

- ثالثها ، ما لم تجر عادة بخلق القدرة على مثله للعبد مع جوازِهِ ،
(١) للمحكوم به هو فعل للتكليف ، وذلك لأن فعل للتكليف يوصف بأنه مأمور به أو منهي عنه .
بينما يطلق أكثر علماء الأصول على المحكوم به لفظ " للمحكوم فيه " لأن الشارع جعل الفعل
محكوماً فيه بالجوب أو بالتحريم . (انظر ، المستصفى ١ / ٨٦ ، التوضيح على التنقيح
٣ / ١٢٩ ، تيسر التحرير ٢ / ١٨٤ ، فوائح الرحموت ١ / ١٢٣ ، مناهج القول ١ / ٨١ ، المضد
على ابن الحاجب ٢ / ٩ ، للسودة ص ٨٠) .
(٢) في ض ، إحكامه .

(٣) انظر ، المستصفى ١ / ٨٦ ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ٩ ، إرشاد الفحول ص ٩ ، الروضة ص
٢٨ ، مختصر الطولي ص ١٥ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٥٩ .

(٤) في زع ض ب ، الغير مقدور .

(٥) انظر ، نهاية السؤل ١ / ١٨٥ ، للسودة ص ٧٩ .

(٦) في ش ، لا تجزيه .

كالشيء على الماء ، والطيران في الهواء^(١) .
- رائجها : مالا قدرة للعبد عليه حال^(٢) توجه الأمر ، وله القدرة^(٣) عليه
عند الامتثال ، كبعض الحركات^(٤) .

، خامسها : ما في امتثاله مشقة عظيمة كالتوبة بقتل النفس^(٥) .
إذا تقرر هذا (فيصح) من ذلك التكليف (بمحال لغيره) (إجماعاً ،
كتكليف مَنْ عَلِمَ اللهُ سبحانه وتعالى أَنَّهُ لا يُؤْمَنُ - بالإيمان ، وذلك
لأنَّ^(٦) الله تعالى أنزل الكتاب ، وبعث الرسل بطلب الإيمان والإسلام من
كل واحد ، وعلم أن بعضهم لا يؤمن^(٧) .

و (لا) يصح التكليف من ذلك^(٨) بمحال (لذاته) ، وهو المستحيل
العقلي ، كالجمع بين الضدين ، (و) لا بمحال (عادة) كالطيران في
الهواء ، والشيء على الماء ، ونحوهما ، عند الأكثر^(٩) ، واختارَ ابنُ الحاجب

(١) انظر ، نهاية السؤل ١ / ٧٥ .

(٢) في ز ب ع ض ، بحال .

(٣) في ض ، قدرة .

(٤) انظر ، نهاية السؤل ١ / ٧٥ .

(٥) للرجع السابق .

(٦) في ش ، أن .

(٧) انظر ، نهاية السؤل ١ / ٧٥ ، ٧٨ . شرح تنقيح الفصول ض ١٤٣ ، للحلي وحاشية البناني

١ / ٣٠٦ ، ٣٠٨ . فوائح الرحموت ١ / ١٣٧ ، المضد على ابن الحاجب ، وحاشية التفتازاني ٢ / ٩ .

الإحكام ، الأمدي ١ / ١٣٤ ، تيسير التحرير ٢ / ١٣٩ ، ١٤٠ ، إرشاد الفحول ص ٩ ، للسودة ص

٧٩ ، الروضة ص ٢٨ ، مختصر الطوفي ص ١٥ .

(٨) في ش ، جهة . وفي ب ، سقطت « من ذلك » .

(٩) انظر ، للواقعات ٢ / ٧٦ ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٣٥ ، تيسير التحرير ٢ / ١٣٧ ، للمستصلي

١ / ٨٦ ، للحلي على جميع الجوامع ١ / ٣٠٦ ، فوائح الرحموت ١ / ١٣٣ ، المضد على ابن الحاجب

٢ / ٩ ، إرشاد الفحول ص ٩ ، الروضة ص ٢٨ ، مختصر الطوفي ص ١٥ ، للدخل إلى منجيب

أحمد ص ٥٩ ، نهاية السؤل ١ / ٧٦ ، للسودة ص ٧٩ .

والأصفهاني ، وأكثر المعتزلة . وحكي عن نصر الشافعي ، وأبي حامد وأبي
المعالی ، وابن خندان في « نهاية المبتدئين »^(١) .

وقال أكثر الأشعرية والطوق من أصحابنا ، بصحة التكليف بالمحال
مطلقاً^(٢) . قال الأمدي ، وهو لازم أصل الأشعري في وجوب مقارنة القدرة
للمقدور بها ، وأنه مخلوق لله تعالى^(٣) .

وقال الأمدي وجمع من العلماء ، يجوز التكليف بالمحال عادة^(٤) . ولم
يشتنبوا^(٥) (إلا) المحال (عقلاً) وإلى هذا القول أشير في المتن بقوله^(٦) (في
وجه) .

وجه المذهب الأول - وهو المنع في المحال لذاته عادة^(٧) - قوله تعالى : ﴿ لَا
يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾^(٨) . وروى مسلم من حديث أبي هريرة رضي

(١) وهو رأي الحنلية وأبيه ابن السبكي . (انظر ، فوائذ الرحموت ١ / ١٣٣ . للحلي على جمع
الوجوه وحاشية البناني ١ / ٢٠٧ ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ٩ . نهاية السؤل ١ / ٨٦) .

(٢) أي سواء كان محالاً لذاته (عقلاً) أم محالاً للعادة ، أم محالاً لغيره . وهو اختيار الإمام الرازي
ومن تبعه . (انظر ، نهاية السؤل ١ / ٨٥ . التمهيد ص ٢٤ . للستفي ١ / ٨٦ . الأحكام .
الأمدي ١ / ١٣٣ ، إرشاد السؤل ص ٩ . مختصر الطوفي ص ١٥) .

(٣) في ض ، الله .

(٤) وقد عبر الأمدي بـ لازم الأشعري إذ لم يثبت تصريح الأشعري بالتكليف بالمحال . وإنما أخذ
من مضمون كلامه . (انظر ، الأحكام . الأمدي ١ / ١٣٤) . وانظر ، المضد على ابن الحاجب
١ / ٨٦ ، ٩ ، ١١ . للستفي ١ / ٨٦ .

(٥) الأحكام . الأمدي ١ / ١٣٤ ، للحلي على جمع الوجوه وحاشية البناني ١ / ٢٠٧ .

(٦) في ز ، يثبتوا .

(٧) في ز ب ع ض ، بقولي .

(٨) انظر ، نهاية السؤل ١ / ٨٦ ، ٨٧ . الأحكام . الأمدي ١ / ١٣٥ ، الروضة ص ٢٨ وما بعدها .

(٩) الآية ٢٨٦ من البقرة .

(١٠) هو عبد الرحمن أو عبد الله بن صفخر النوسي . صاحب رسول الله ﷺ . قدم المدينة سنة
سبع . وأسلم . وشهد خيبر مع رسول الله ﷺ . وكنى بأبي هريرة لأنه وجد مرة فحلها في

الله تعالى عنه ، أنه لما نَزَلَ ، ﴿ وَإِنْ تَبُوءُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ ^(١) ، اشتد ذلك على الصحابة ، وقالوا ، « لَا نَطِيقُهَا » ^(٢) ، وفيه ، « أَنْ اللَّهَ تَعَالَى نَسَخَهَا » ^(٣) ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، ﴿ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ^(٤) ، لَهَا مَا كَسَبَتْ ، وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ، رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَاْنَا ، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلُنَا ، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَالًا طَاقَةً لَنَا بِهِ ، وَاعْفُ عَنَّا ، وَارْحَمْنَا ، أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٥) ، وفيه عَقِبَ كُلُّ دَعْوَةٍ ، « قَالَ ، نَعَمْ » ^(٦) ، وفي رواية ، قال ، « قَدْ فَعَلْتُ » ^(٧) .

قال بعضُ أصحابنا ، قيل ، المرادُ به مَا يَثْقُلُ وَيَشْقُ ^(٨) ، كقوله ﷺ في

== كنه . وإزِمَ رسولُ الله وولَّيْبُ عليه رغبة في العلم . وكان أحفظُ الصحابة . وقد شهد له رسولُ الله ﷺ بأنه حريصٌ على العلم والحدِيث ودعا له بالحفظ . روى عنه أكثرُ من ثمانمائة رجل . توفي بالمدينة سنة ٥٧ هـ . وهو ابن ٧٨ سنة . (انظر ، الاستيعاب ٢٠٢ / ٤ . الإصابة ٢٠٢ / ٤ . صفة الصفوة ١ / ٦٨٥ . مشاهير علماء الأمصار ص ١٥ ، شذرات الذهب ١ / ٦٣) .
(١) الآية ٢٨٤ من البقرة .

(٢) هذا جزء من حديث رواه الإمام أحمد ومسلم . وتكلمته ، قال رسولُ الله ﷺ ، أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم ، سمعنا وعصينا ؟ بل قولوا ، سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير . قالوا ، سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير . فلما اقترأها القوم ذلك بها أَلْسِنَتُهُمْ (انظر ، صحيح مسلم ١ / ١١٥ . مسند أحمد ٢ / ٤١٣ ، تفسير ابن كثير ١ / ٦٠٠) .
(٣) ونصها ، « فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالى فَأَنْزَلَ . . . » (صحيح مسلم ١ / ١١٥) .

(٤) في ز ع ض ب ، إلى آخر السورة . والتكملة من صحيح مسلم . ومن ش .

(٥) الآية ٢٨٦ من البقرة .

(٦) أي قال الله تعالى . (انظر صحيح مسلم ١ / ١١٦) .

(٧) صحيح مسلم ١ / ١١٦ .

(٨) انظر ، للمتصفي ١ / ٨٧ ، الروضة ص ٢٩ .

الملوك ، « لا يَكْلَفُ من العمل مالا يُطِيقُ » . رواه مسلم ^(١) ، وكقوله ^(٢) ، « لا تَكْلَفُوهم ما يَغْلِبُهُمْ ، فَإِنْ كَلَفْتُمُوهم فَأَعِينُوهم » متفق عليه ^(٣) .
 واحتجت الأشمريّة بسؤال رَفَعَ التَّكْلِيفَ ^(٤) على جواز التَّكْلِيفِ بالمستحيل لغيره ^(٥) .

واحتج بعض أصحابنا والآمدئي وغيرهما ^(٦) ، بأنّه لو صحَّ التَّكْلِيفُ بالمستحيل لكانَ مطلوبُ الحصولِ ، لأنّه معناه ، وهو محالٌ ، لعدم تصوُّر وقوعه ، لأنّه يلزَمُ تصوُّر الشيء على خلافِ ماهيته ، واستدعاء حصوله فرغَ تصوُّر وقوعه ^(٨) .

(١) رواه مسلم عن أبي هريرة . وأوله ، للمملوك طمانه وكسوته . ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق ورواه أحمد والبيهقي ومالك والشافعي ، ومعنى : لا يكلف ، نفى بمعنى النهي .
 إلا ما يطيق الدوام عليه . (انظر ، صحيح مسلم ٣ / ١٢٨٤ ، للوطأ ٢ / ٩٨٠ . مسند أحمد ٢ / ٢٤٧ ، فيض القدير ٥ / ٢٩٢) .
 (٢) في ز ، ولقوله .

(٣) رواه البخاري ومسلم وأحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه عن أبي ذر . وهذا لفظ البخاري وابن ماجه . قال للناوي ، ولا يكلفه ، من التَّكْلِيفِ وهو تحميل الشخص شيئاً معه كلفة ، وقيل ، هو الأمر بما يشق ، أي لا يكلف من العمل (ما يغلبه) أي يحجز عنه ، وتصير قدرته فيه مغلوبة . يحجزه عنه لمظمه أو لصعوبته . فيحرم ذلك . (انظر ، صحيح البخاري بإحاثية السندي ١ / ١٥ ، صحيح مسلم ٣ / ١٢٨٣ ، تحفة الأحوذني بشرح للترمذي ٦ / ٧٥ ، سنن أبي داود ٤ / ٤٦٢ ، سنن ابن ماجه ٢ / ١٢٦١ ، فيض القدير ١ / ٢٣٦ ، مسند أحمد ٥ / ١٥٨) .
 (٤) أي رفع التَّكْلِيفِ بما لا يطاق في قوله تعالى ، « ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به » البقرة ٢٨٦ .

(٥) انظر ، نهاية السؤل ١ / ١٨٨ ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٣٥ ، ١٣٨ ، الروضة ص ٢٨ .

(٦) الإحكام ، له ١ / ١٣٥ .

(٧) في ض ، وغيرهم .

(٨) انظر ، فوائذ الرحموت ١ / ١٢٣ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ٩ ، تيسير التحرير ٢ / ١٣٨ .
 إرشاد الفحول ص ٩ ، مختصر الطوفي ص ١٥ .

فلأن قيل ، لو لم يُتَصَوَّرْ لم يُحَكَمْ بكونه محالاً . لأن الحكم بصفة الشيء فرع تصوُّره^(١) ؟

قيل ، الجمع للتصور المحكوم بنفيه على الضدين ، هو جمع المَخْتَلِفَات التي ليست بمتضادة . ولا يلزم من تصوُّره منفيًا عن الضدين تصوُّره ثابتًا لهما ، لاستلزامه التصور على خلافٍ للماهية^(٢) .

وحيث قيل بجواز التكليف بالمحال لذاته ، فعند الأكثر أنه لم يقع^(٣) .

قال ابن الزاغوني والمجد ، « للحال لذاته ممتنع سمعاً إجماعاً ، وإنما الخلاف في الجواز العقلي والاسم اللغوي »^(٤) .

والقول الثاني ، أنه واقع^(٥) ، قال أبو بكر عبد العزيز من أصحابنا ، « الله تعالى يتعمد خلقه بما يطيقون ، ومالا يطيقون ، وكذا قال أبو إسحاق بن شاذل^(٦) ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ وَيُلْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا

(١) انظر ، الإحكام . الأمدي ١ / ٣٦ ، نهاية السؤل ١ / ٨٧ ، المضد على ابن الحاجب ١ / ٩٠٢ .
تقريرات الشرييني على جمع الجوامع ١ / ٢٠٧ ، فواتح الرحموت ١ / ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٢) يقول التفتازاني ، « فحاصله أن المستحيل هو الخارجي . وليس الذهني ، وهو ظاهر ، وللتصور هو الذهني لأنه الحاصل في العقل ، فليس المستحيل هو للتصور . (حاشية التفتازاني على المضد ١ / ٩٠٢) وانظر ، الإحكام . الأمدي ١ / ٣٦ . المضد على ابن الحاجب ١ / ٩٠٢ ، إرشاد الفحول ص ٩٠ .

(٣) انظر ، نهاية السؤل ١ / ٨٦ ، للوافقات ٢ / ٧٦ ، فواتح الرحموت ١ / ١٣٣ . المضد على ابن الحاجب ٢ / ١١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣ ، تيسير التحرير ٢ / ١٣٧ ، ١٣٩ ، للسودة ص ٧٩ ، إرشاد الفحول ص ٩٠ .

(٤) انظر ، للسودة ص ٧٩ .

(٥) وهو قول الإمام فخر الدين الرازي . (للراجع السابقة هـ ٣٠٢) .

(٦) هو إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حملان بن شاذل ، أبو إسحاق البزاز . كان جليل القدر ، كثير الرواية ، حسن الكلام في الأصول والفروع . شيخ الحنابلة في وقته ، وهو تلميذ أبي بكر

يَسْتَطِيعُونَ^(١) .

وعلى القول بجواز التكليف بالمتنع عادة ، قيل ، إنه واقع ، وقيل ،
لم يقع^(٢) .

(ولا) يصح التكليف (بغير فعل)^(٣) .

(وشرط) لصحة التكليف بالفعل (عِلْمٌ مُكَلِّفٍ حَقِيقَتَهُ^(٤)) أي حقيقة
الفعل الذي كُلفَ به ، وإلا لم يتوجه قصده إليه ، لعدم تصور قصد مالا يعلم
حقيقته ، وإذا لم يتوجه قصده إليه لم يصح وجوده منه ، لأن توجه القصد
إلى الفعل من لوازم إيجاده ، فإذا انتفى اللازم - وهو القصد - انتفى الملزوم ،
وهو الإيجاد^(٥) .

= عبد العزيز ، وكان له حقتان في بغداد ، توفي سنة ٣٦٩ هـ عن ٥٤ سنة . (انظر ، للنهج
الأحمد ٢ / ٦٤ ، شذرات الذهب ٣ / ٦٨ ، طبقات الحنابلة ٢ / ١٢٨ ، للدخل إلى مذهب أحمد
ص ٢٠٦ ، للطلوع على أبواب اللغز ص ٤٢٩) .

(١) الآية ٤٢ من القلم .

(٢) انظر ، نهاية السؤل ١ / ١٦٦ ، المعذ على ابن الحاجب ٢ / ١١ ، فوائذ الرحموت ١ / ١٢٣ .

(٣) وضع علماء الأصول قاعدة أصولية وهي : « لا تكليف إلا بفعل » . (انظر ، القواعد والفوائد
الأصولية ص ٦٢ ، المعذ على ابن الحاجب ٢ / ١٢٣ ، الإحكام . الأمدى ١ / ١٢٧ ، للمستصفي
١ / ٩٠ ، للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢١٣ ، فوائذ الرحموت ١ / ١٢٢ ،
تيسير التحرير ٢ / ١٣٥ ، للسودة ص ٨٠ ، مختصر الطوفي ص ١٧ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص
٥٩) .

(٤) يشترط في التكليف شروط ، بعضها يتعلق بالكلف به ، وهو الفعل للحكوم به ، وبعضها
يتعلق بالكلف للمحكوم عليه ، وقد شرع للصنف بشروط الفعل ، وسبق له بيان أحد شروطه
(ص ١٨٤) ، وهو أن يكون الفعل ممكناً ، ثم ذكر شروط الكلف فيما بعد ، (انظر ، الروضة
ص ٢٦ ، مختصر الطوفي ص ١١ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٥٨) .

(٥) في ز ، حقيقة .

(٦) انظر ، للمستصفي ١ / ٨٦ ، الروضة ص ٢٨ ، مختصر الطوفي ص ١٥ ، القواعد والفوائد الأصولية
ص ٥٧ - ٥٨ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٥٨ .

(و) مِنْ شَرْطِهِ أَيْضاً ، أَنْ «يَعْلَمَ لِلْكَفْلِ (أَنَّهُ) أَيْ الْفِعْلُ (مَأْمُورٌ بِهِ ، (و) أَنَّهُ (مِنْ اللَّهِ تَعَالَى) وَإِلَّا لَمْ يَنْتَصِرْ مِنْهُ قَصْدُ الطَّاعَةِ وَالْإِمْتِثَالِ بِفِعْلِهِ^(١) .
وإذا لم يَنْتَصِرْ مِنْهُ قَصْدُ الطَّاعَةِ (فلا يَكْفِي مجرَّده) أي مجرد حصول
الفعلي منه من غير قصد الامتثالِ بفعله^(٢) ، لقوله ﷻ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ
بِالنِّيَّاتِ »^(٣) .

(ومتملِّكه) أي متعلِّقٌ للمأمورِ به (في نهيه)^(٤) ، نحو قوله تعالى ، ﴿ وَلَا
تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾^(٥) ، (كَفَّ النَّفْسَ)^(٦) عند الأكثر .

(١) في ز ، أنه .

(٢) انظر ، المستصفى ١ / ٨٦ ، الروضة ص ٢٨ ، مختصر الطوفي ص ١٥ ، للدخل إلى منهج أحمد
ص ٥٩ .

(٣) أضاف الفزالي شرطاً في الفعل للحكوم به ، وهو ، أن يكون الفعل مبدءاً ، إذ إيجاد الموجود
محال ، وتبينه ابن قدامة والطوفي فيه . كما أضاف الفزالي شرطاً آخر ، وهو ، أن يكون الفعل
مكتسباً للعبد حاضلاً باختياره . (انظر ، للمستصفى ١ / ٨٦ ، الروضة ص ٢٨ ، مختصر الطوفي
ص ١٥ ، نهاية السؤل ١ / ١٧٢ ، فوائذ الرحموت ١ / ١٣٢ ، للحلي على جمع الجوامع ١ / ٣١٦) .

(٤) هذا طرف من حديث مشهور رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن وأحمد وغيرهم . عن عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً ، والحديث مجمع على صحته ، وهو أحد الأحاديث التي
عليها مدار الدين ، والفرض أن ذات الفعل الخالي عن النية موجود ، والمراد نفى أحكامها
كالصحة والفضيلة . (انظر ، صحيح البخاري بحاشية السنني ١ / ٦ ، صحيح مسلم ٣ / ١٥١٥ ،
سنن أبي داود ١ / ٥١٠ ، تحفة الأحوذني بشرح الترمذي ٥ / ٢٨٣ ، سنن النسائي ١ / ٥٠ ، سنن
ابن ماجه ٢ / ١٤٣ ، كشف الغفا ١ / ١١ ، فيض القدير ١ / ٣٠ ، جامع العلوم والحكم ص ٥ ،
مسند أحمد ١ / ٢٥) ، وفي ج ب ، بالنية ، ورواية الحديث وردت باللفظين .

(٥) إن متعلق التكليف هو الأمر والنهي ، وكلاهما لا يكون إلا فعلاً ، وبما أن التكليف في الأمر
ظاهر ، لأن مقتضاه إيجاد فعل مأمور به كالصلاة والصيام ، فتركه المصنف ، وشرع في متعلق
التكليف في النهي . (انظر ، للمستصفى ١ / ٩٠ ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ٣ ، مختصر
الطوفي ص ٧ ، للدخل إلى منهج أحمد ص ٥٩) .

(٦) الآية ١٥١ من الأتعام .

(٧) إن كف النفس عن النهي عنه فعل ، والتكليف في النهي عنه تكليف بفعل إذن . (انظر ،

وهو الأصح عند الفقهاء من أصحابنا وغيرهم^(١).
وقيل^(٢) معناه ، فعلٌ ضدٌّ للنهي عنه ، ونُسِبَ إلى الجمهور^(٣).
قال الكوراني ، هذا عَيْنُ الأول ، إذ كَفَّ النفس من جزئيات فعل
الضدِّ .

قال في « شرح التحرير » ، وهو كذلك .
قال في « الرُّوضَةِ » ، « وقيل ، لا يقتضي الكفُّ إلا أَنْ يَتَلَبَّسَ بضدِّه .
فيثابَّ عليه ، لا على الترك »^(٤) .

قال ابنُ مفلح ، وذكره بعضُ أصحابنا قولُ الأشعري والقدرية وابنِ
أبي الفرج المقدسي^(٥) وغيرهم ، قالوا في مسألة الإيمان ، التركُ في الحقيقة
فعلٌ ، لأنَّه ضِدُّ الحالِ التي هو عليها^(٦) .

المضد على ابن الحاجب ١٤ / ٢ . للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢١٤ / ١ .
تيسير التحرير ١٣٥ / ٢ ، الأحكام ، الأندلس ١٤٧ / ١ ، مختصر الطوفي ص ١٧ ، المدخل إلى
منهجه أحمد ص ٥٩ .

(١) انظر ، تيسير التحرير ١٣٥ / ٢ ، للسودة ص ٨٠ ، الروضة ص ٢٩ ، مختصر الطوفي ص ١٧ ،
المدخل إلى منهجه أحمد ص ٥٩ .

(٢) ساقطة من ز ع ب ، وفي ض ، فعلٌ .

(٣) انظر ، المستصفى ٩٠ / ١ ، للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢١٥ / ١ ، السودة ص ٨٠ ،
الروضة ص ٢٩ ، مختصر الطوفي ص ١٧ ، التمهيد ص ٢٠ .

(٤) الروضة ص ٢٩ ، وانظر ، المستصفى ٩٠ / ١ ، السودة ص ٨٠ .

(٥) هو عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد بن علي ، شيخ الإسلام ، أبو القاسم . المعروف بابن
الحنبل . البقية الواقعة للفسر ، له مصنفات في الفقه والأصول . منها ، « المنتخب » في الفقه ،
و « لفردات » و « البرهان » في أصول الدين ، و « رسالة في الرد على الأشعرية » ، كان شيخ
الحنابلة بالشام في وقته . وهو ابن شيخ الإسلام أبي الفرج المقدسي الزاهد ، توفي سنة ٥٣٦ هـ .
بدمشق . (انظر ، ذيل طبقات الحنابلة ١ / ١٩٨ ، طبقات المفسرين ١ / ٣٦٢ ، شذرات النخب
١١٣ / ٤) .

(٦) انظر ، السودة ص ٨٠ .

إذا تقررَ هذا ، فوجه القولِ الأولِ الذي في المتن ، أنه لو كُلفَ بنهي الفعلِ لكان مُستندعى حصوله منه ، ولا يُتَصَوَّرُ ، لأنَّه غيرُ مقدورٍ له ، لأنَّه نهيٌ محضٌ ، وردَّه أبو هاشم فقال ، بل هو مقدورٌ^(١) ، ولهذا يُمدَّحُ بترك الزنا ، وردَّوه بأنَّ عدمَ الفعلِ مستمرٌ ، فلم تُؤثِّرِ القدرةُ فيه^(٢) .
(ويصغُ) التكلِيفُ (به) أي بالفعلِ (حقيقةً) أي على الحقيقة لا المجازِ ، (قبلُ حدوثه) أي الفعلِ^(٣) .

قال الأمدِيُّ ، « اتفقَ الناسُ على جوازِ التكلِيفِ بالفعلِ قبلُ حدوثه ، سوى شذوذٍ من أصحابنا »^(٤) .

قال ابنُ عقيل ، إذا تقدَّم الأمرُ على الفعلِ كانَ أمراً عتدنا على الحقيقة .
قال القاضي عبد الوهاب المالكي^(٥) ، تقلُّ الأكثرونُ^(٦) أنَّه حقيقةٌ ، نقله

(١) يقول أبو هاشم ، إن متعلق التكلِيفِ في النهي ، هو المدم الأصيلي ، لأنَّ تارك الزنى ممدوح حتى مع الغفلة عن ضدية ترك الزنا ، وردَّ عليه بأنَّ للحدِّ إنما يكون عن كف النفس عن المعصية . (انظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٤٧ ، تفسير التحرير ٢ / ١٣٥ ، الشهيد ٢٠ ، مختصر الطوفي ص ١٧) .

(٢) انظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٤٧ ، للمستغنى ١ / ٩٠ ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٤ .

(٣) انظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٤٨ ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٤ ، فوائح الرحموت ١ / ٣٤ ، تفسير التحرير ٢ / ١٤١ ، المسودة ص ٥٥ ، إرشاد الفحول ص ٦٠ .

(٤) الإحكام ، له ١ / ١٤٨ .

(٥) هو عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين ، البغدادِي . أبو محمد ، الفقيه المالكي الأصولي الشاعر ، الأديب العابد الزاهد ، تولى القضاء بالمراق ومصر . له مؤلفات في الفقه ، منها ، « المعونة في شرح الرسالة » و « التنصرة لمنهـب مالك » مائة جزء ، و « الإشراف على مسائل الخلاف » ، و « شرح للمونة » ، وله مؤلفات في الأصول منها ، « أوائل الأدلة » و « الإنادة » و « التلخيص » و « التلقين » ، وله « عيون للسائل » توفي سنة ٤٢٢ هـ بمصر (انظر ، الديباج للذهب ٢ / ٣٦ ، وفيات الأعيان ٢ / ٢٨٧ ، شذرات الذهب ٣ / ٢٣٣ ، الفتح للبين ١ / ٢٣٠ ، فوات الوفيات ٢ / ٤٤) .

(٦) في ع ، أكثرون .

ابن قاضي الجبل .

وقيل ، أمرٌ بإعلام وإيدانٍ ، لا حقيقة^(١) . وضَّفه إمام الحرمين في « البرهان » بعد أن نقله عن أصحاب الأشعري بما معناه ، إنه يلزم تحصيل الحاصلي ، وأنه لا يرتضيه لنفسه عاقل^(٢) .

وقال قومٌ ، منهم الإمام الرازي ، لا يتوجه الأمرُ بأن يتعلّق بالفعل إلزاماً إلا عند المباشرة له .

وذكر بعضهم أن هذا القول هو التحقيق . إذ لا قدرة عليه إلا حينئذ^(٣) .

وما قيل ، من أنه يلزم عدم العصيان بتركه ؟

فجوابه ، أن الملام قبل المباشرة على التلبس بالكف عن الفعل النهي ذلك الكف عنه^(٤) .

وهذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدر على هذا القول الأخير . تقديره ، أن القول به يؤدي إلى سلب التكليف ، فإنه يقول ، لا أفعل حتى أكلف . والفرض أنه لا يكلف حتى يفعل^(٥) .

وجوابه ، أنه قبل المباشرة متلبسٌ بالترك ، وهو فعلٌ . فإن كَف النفس عن الفعل فقد باشرَ الترك ، فتوجه إليه التكليف بترك الترك حالة

(١) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٧ .

(٢) انظر ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٢١٧ ، فوائج الرحموت ١ / ١٣٤ . نهاية السؤل ١ / ١٧٨ .

تيسير التحرير ٢ / ١٤٢ .

(٣) وهذا ما أيدته البيضاوي في « النهاج » . والسبكي في « جمع الجوامع » . لكن الإنسوي رده وضَّعه ، كما ضَّعه البناني . (انظر ، نهاية السؤل ١ / ١٧٥ . المحلى على جمع الجوامع . وحاشية البناني عليه ، ١ / ٢١٧ . متاهج المقول ١ / ١٧٥) .

(٤) انظر ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٢١٧ - ٢١٨ .

(٥) انظر ، نهاية السؤل ١ / ١٧٧ .

(٦) في ع ب ، فإنه .

مباشرة للترك ، وذلك بالفعل ، وصار اللام على ذلك ^(١) . وهنا جوابٌ نفيسٌ أشار إليه أبو المعالي في مسألة تكليف مالا يطاق .

(ولا يَنْقُطُ) التكليف (به) أي بحدوث الفعل عند الأشعري والأكثر ^(٢) ، لأنَّ الفعل في هذه الحالة مقدورٌ للمكلف ، وكلُّ مقدور يجوز التكليف به ، والتكليف هنا ، تعلقٌ بمجموع الفعل من حيث هو مجموع ، لا ^(٣) بأول جزء منه ، فلا ينقطع التكليف إلا بتمام الفعل ، ويكونُ التكليف بإيجاد مالم يوجد منه ، لا بإيجاد ما قد وُجد ، فلا تكليفٌ بإيجاد موجود ، فلا محال ^(٤) .

واختلف العلماء في صحة الأمر بالفعل للوجود ، والأصحُّ عندهما ^(٥) . قال المجذبي « السوداء » ، وتبعه ابنُ مفلح ، « لا يصحُّ الأمرُ بالوجود عند أصحابنا والجمهور » ^(٦) . اهـ .
لكن لا ينقطع التكليف إلا بتمام الفعل كما تقدم ^(٧) .

(١) انظر ، تقريرات الشرييني على حاشية البناني ٢٨ / ١ .

(٢) خلافاً للمعتزلة وإمام الحرمين ومن وافقهم من الحنابلة ، وقد صرح الطوفي وابن بدران بانقطاع التكليف حال حدوث الفعل . (انظر ، الأحكام ، الأمدي ١ / ١٤٨ ، تيسير التحرير ٢ / ١٤١ ، ١٤٢ ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٧ ، إرشاد الفحول ص ١١ ، مختصر الطوفي ص ١٥ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٥٩) .

(٣) ساقطة من ض .

(٤) انظر ، الأحكام ، الأمدي ١ / ١٤٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٧ ، فوائح الرحموت ١ / ١٣٤ ، تيسير التحرير ٢ / ١٤٢ وما بعدها ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٤ ، إرشاد الفحول ص ١١ .

(٥) انظر ، السوداء ص ٥٧ .

(٦) السوداء ص ٥٧ .

(٧) قد يتبادر للقارئ التناقض بين منع الأمر بالوجود ، وبين استمرار التكليف بالفعل بعد حدوثه ، والواقع أنه لا تناقض .. لأنَّ للنوع منحصر في ابتداء الأمر حال الوجود ، لما استمرار التكليف فيمنع أن الأمر تقدم على الفعل . ويستمر هنا الأمر إلى تمام الفعل . (انظر ، السوداء ص ٥٦ ، تيسير التحرير ٢ / ١٤١ ، إرشاد الفحول ص ١١) .

(و) يصح التكليف (بغير ما عِلِمَ أمر ومأمور انتفاء شرط وقوعه)
فيصح بما عِلِمَ أمر وحده انتفاء شرط وقوعه في وقته عند الأكثر^(١).

قال ابن مفلح في « أصوله » ، يجوز التكليف بما يعلم الله سبحانه
وتعالى أن للكلف لا يمكن منه مع بلوغه حال التمكن عند القاضي وابن
عقيل وأبي الخطاب ، وقال ، إنه يقتضيه مذهب أصحابنا ، فهذا يعلم
الكلف بالتكليف قبل وقت الفعل ، وفقاً للأشعرية وغيرهم ، وذكره بعض
أصحابنا إجماع الفقهاء^(٢) . اهـ .

وقال الموفق وغيره ، يُبنى على النسخ قبل التمكن^(٣) .

قال بعضهم ، تشبهها ، لأن ذلك رفع الحكم بخطاب ، وهذا بتعجيز ،
وبنيه^(٤) ابن عقيل عليه .

ونفى ذلك أبو المعالي والمعتزلة^(٥) .

وزعم غلاة القدرية منهم ، ومن غيرهم ، كمقبيد الجهنمي^(٦) ، وعمرو بن

(١) انظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٥٥ ، نهاية السؤل ١ / ١٨٠ ، للحلي على ابن الحاجب وحاشية
البناني عليه ١ / ٢٧٨ ، فواتح الرحموت ، ١ / ١٥١ ، تيسير التحرير ٢ / ٢٤٠ ، القواعد والفوائد
الأصولية ص ١٨٩ ، إرشاد الفحول ص ١٠ ، للسودة ص ٥٢ ، ٥٤ .

(٢) انظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٥٥ ، تيسير التحرير ٢ / ٢٤٠ ، للسودة ص ٥٢ .

(٣) في زع ، ينهني .

(٤) وعبارة الموفق ، « ولا يمد النسخ قبل التمكن من الامثال » (الروضة ص ٢٨) ، وانظر ،
السودة ص ٥٢ ، تيسير التحرير ٢ / ٢٤٠ ، الإحكام ، ابن حزم ١ / ٤٧٢ - ٤٧٤ ، بينما قال
للمعتزلة ، « لا يجوز نسخ الشيء قبل وقته » (للمتمد ١ / ١٠٧) .

(٥) في ع ، وتبمه .

(٦) انظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٥٥ ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ٦٦ ، للحلي على جمع الجوامع
١ / ٢١٩ ، للسودة ص ٥٢ .

(هو عبد الله بن عكيم أو عديم . تابعي . روى عن أبي زر ومعاوية ، وهو أول من تكلم
بالقدر ، قال أبو حاتم ، كان صدوقاً في الحديث ، وكان أول من تكلم بالقدر بالبصرة ، قدم

عُبِيد^(١)، أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَعْمَالُ الْعِبَادِ حَتَّى فَقَلَّوْهَا^(٢)، وَهَذَا كَفَرٌ، لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى قَاتِلِهِ إِنْ لَمْ يَتَّسَبْ.

وَمِنْ فَوَائِدِ الْخُلَافِ، الْإِبْتِلَاءُ وَوَجُوبُ الْكَفَّارَةِ فِي تَرْكِهِ مِنْ جَامِعٍ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، ثُمَّ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ النَّهَارِ، وَكَذَا مَنْ عُلِقَ طَلَاقُ زَوْجَتِهِ بِشُرُوعِهِ فِي صَوْمٍ أَوْ صَلَاةٍ، وَاجْبِينَ، وَمَاتَ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا تَطْلُقُ إجمالاً^(٣).

وَجْهُ الصَّحَّةِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجُزْ التَّكْلِيفُ لَمْ يَفْصَحْ أَحَدٌ، لِأَنَّ شَرْطَ الْفِعْلِ إِرَادَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِيَّاهُ، لِاسْتِحَالَةِ تَخَلُّفِ الْمُرَادِ عَنْ إِرَادَتِهِ تَعَالَى، فَإِذَا تَرَكَهُ^(٤) عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ^(٥) لَا يَرِيئُهُ، وَأَنَّ الْعَاصِيَ لَا يَرِيئُهُ.

قَالَ الْمَخَالِفُ، لَوْ جَازَ التَّكْلِيفُ مَعَ عِلْمِ الْأَمْرِ انْتِفَاءً شَرْطَ وَقُوعِهِ لِحَاجَازٍ

== لِلْمَدِينَةِ فَأُنْفِدَ فِيهَا أَتْسَالًا، وَكَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ، إِيَّاكُمْ وَمَعِيدٍ، فَإِنَّهُ ضَالٌّ مُضِلٌّ، قَتَلَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ فِي الْقَدْرِ، وَصَلَبَهُ سَنَةَ ٨٠ هـ، وَقِيلَ، بَلْ عَذَبَهُ الْحِجَابُ ثُمَّ قَتَلَهُ، (انظر، تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٢٥، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ٨٩، شذرات الذهب ١ / ٨٨، للملوف ص ٦٢٥، جوهرة أنساب العرب، ابن حزم ص ٤٤٥، الجرح والتعديل ٨ / ٢٨٠).

(١) هُوَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي، أَبُو عَثْمَانَ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَأَصْلُهُ مِنْ كَابِلٍ، كَانَ مُتَكَلِّمًا زَاهِدًا مَشْهُورًا، وَهُوَ مِنْ جَلَّةِ أَصْحَابِ الْحَسَنِ، كَانَ مُتَمَبِّدًا، وَكَانَ شَيْخَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي وَقْتِهِ مَعَ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ، لَهُ رِسَائِلُ وَخُطَبٌ، وَكِتَابٌ فِي التَّفْسِيرِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَالرَّدُّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ، وَكَلَامٌ كَثِيرٌ فِي الْعَمَلِ وَالتَّوْحِيدِ، تُوْفِيَ سَنَةَ ١٤٤ هـ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَكَّةَ، (انظر، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ٦٨، طبقات للمعتزلة ص ٣٥، وفيات الأعيان ٣ / ١٣٠).

(٢) انظر، للسُّودَةِ ص ٥٩، الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ الْأَصُولِيَّةُ ص ١٨٩،

(٣) فِي ز، فَإِنَّهُ.

(٤) انظر، الْإِحْكَامُ، الْأَمْدِيُّ ١ / ١٥٧، الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ الْأَصُولِيَّةُ ص ١٨٩، لِلْسُّودَةِ ص ٥٣، شَرْحُ الْمُصَدِّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ ٢ / ١٧.

(٥) فِي زَعَب، عَلَّمَ اللَّهُ أَنَّهُ.

(٦) فِي ع، انْتَهَى.

مع علم للأمور بذلك ، اعتباراً بالأمر ، والجامع ، العلمُ بعدم الحصول^(١)
 رُدُّ بأن هذا يمتنع امتثاله ، فلا يَغْزَمُ ، ولا يُطْبَعُ ، ولا يَقْصَى ، ولا
 ابتلاء ، بخلاف مسألتنا^(٢) ، وقد قطع الأصوليون بعدم صحة تكليف ما علم
 أمر ومأمور انتفاء شرط وقوعه^(٣) .
 (ويصح تعليق أمر باختيار مكلف في وجوب وعدمه) ذكره القاضي
 وابن عقيل وابن خُمدان وغيرهم^(٤) .
 وقيل ، لا .

لفظ ابن عقيل : « يجوز أن يرد الأمر من الله تعالى مُعلِّقاً على اختيار
 المكلف بفعله أو بتركه ، مُفَوَّضاً^(٥) إلى اختياره ، بناءً على أن المندوب مأمور
 به ، مع كونه مخيراً بين فعله وتركه^(٦) .
 (لا أمر بموجود) فإنه تحصيلُ الحاصل^(٧) .
 (وشرط) بالبناء للمفعول (في محكوم عليه) وهو المكلف بالفعل
 (عقل وفهم خطاب)^(٨) .

(١) انظر ، حاشية البناني ٢٢٠ / ١ ، فوائح الرحموت ١ / ١٥٣ .

(٢) في ز ب ع ، فلا .

(٣) انظر ، فوائح الرحموت ١ / ١٥٣ .

(٤) انظر تفصيل للموضوع في (تيسير التحرير ٢ / ٢٤٠ - ٢٤٣ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية
 البناني عليه ١ / ٢٢٠ ، فوائح الرحموت ١ / ١٥١) .

(٥) انظر ، السودة ص ٥٤ .

(٦) في ع ، منوطاً .

(٧) انظر ، للسودة ص ٥٤ .

(٨) انظر ، السودة ص ٥٧ .

(٩) انظر ، أصول السرخسي ٢ / ٣٤٠ ، للمستصفي ١ / ٨٣ ، مناهج العقول ١ / ١٧٠ ، المضد على ابن
 الحاجب ٢ / ١٥ ، الإحكام ، الأمدى ١ / ١٥٠ ، فوائح الرحموت ١ / ١٤٣ ، ١٥٤ ، تيسير التحرير
 ٢ / ٢٤٣ ، التلويح على التوضيح ٣ / ١٤٣ ، إرشاد النحول ص ١١ ، الروضة ص ٢٦ ، مختصر
 الطوفي ص ١١ ، المدخل إلى منهج أحمد ص ٥٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥ .

لما فَرَّغَ من أحكام المحكوم به وأحكام المحكوم فيه . شَرَعَ في أحكام المحكوم عليه ، وهو الأدمي . فَيُشْتَرَطُ فيه العقلُ وفهمُ الخطاب . لأنَّ التكليفَ خطابٌ ، وخطابٌ من لا عقلَ له . ولا فهمَ ، محالٌّ^(١) ، ولأنَّ المكلفَ به مطلوبٌ حصوله من المكلفِ طاعةً وامتناعاً ، لأنه مأمورٌ ، والمأمورُ يجبُ أن يَقْصِدَ إيقاعَ المأمورِ به على سبيلِ الطاعةِ والامتناعِ ، والقصدُ إلى ذلك إنما يَتَصَوَّرُ بعَدِ الفهمِ ، لأنَّ مَنْ لا يفهمُ لا يَقَالُ له ، افهم ، ولا يَقَالُ لمن لم يَسْمَعْ ، اسمع ، ولا لمن لا يَبْصُرُ ، أبصر^(٢) .

فلا يَكْلَفُ مَراهُقَ على الصحيح من المذهب ، لأنه لم يَكْمُلْ فهمه فيما يتعلقُ بالمقصود^(٣) ، فجَعَلَ الشارعُ البلوغَ علامةً لظهورِ العقلِ ، بقوله ﷺ ، « رَفَعَ الْقَلَمَ عَنْ ثَلَاثَ ، عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَكْبَرَ - وَفِي رِوَايَةٍ ، حَتَّى يَحْتَلِمَ ، وَفِي رِوَايَةٍ ، حَتَّى يَبْلُغَ - وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَقْعَلَ »^(٤) ، وَلأنَّ غَيْرَ الْبَالِغِ ضَعِيفُ الْعَقْلِ وَالْبَنِيَّةِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ

(١) انظر ، مناهج القول ١ / ١٧٠ ، للمستصفي ١ / ٨٣ ، الروضة ص ٢٦ .

(٢) كذا في جميع النسخ ، ولعل الصواب ، لا .

(٣) في ع ، لم .

(٤) انظر ، للمستصفي ١ / ٨٣ ، الأحكام ، الأمدي ١ / ١٥٠ ، أصول الرخسي ٢ / ٣٤٠ ، فوائد

الرحموت ١ / ١٥٣ ، للسودة ص ٣٥ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥ ، ١٦ ، الروضة ص ٢٦ ،

مختصر الطوفي ص ١١ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٥٨ ، إرشاد النحول ص ١١ .

(٥) انظر ، الأحكام ، الأمدي ١ / ١٥١ ، المضد على ابن الحاجب ١ / ١٥ ، المرجع السابقة .

(٦) ساقطة من ز ب ع .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم عن عائشة وعلي وغير بالفاظ متقاربة .

قال السيوطي ، حديث صحيح . (انظر ، سنن أبي داود ٤ / ١٧٨ ، سنن الترمذي مع تحفة

الأحوني ٤ / ٦٨٥ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٨٨ ، للستدرك ٤ / ٢٨٩ ، كشف الخفا ١ / ٤٣٤ ، فيض

القدير ٤ / ٣٥ ، مسند أحمد ٦ / ١٣٠) .

ضابط يضبط الحد الذي تتكامل فيه بنيته وعقله ، فإنه يتزايد تزايداً خفياً
التدريج ، فلا يعلم بنفسه ، والبلوغ ضابط لذلك ، ولهذا تتعلق به أكثر
الأحكام^(١) .

وعن الإمام أحمد رضي الله عنه رواية ثانية : أن المراهق مكلف
بالصلاة .

وثالثة : أن ابن عشر مكلف بها .

ورابعة : أن المميز مكلف بالضوم^(٢) .

و (لا) يشترط في محكوم عليه (حصول شرط شرعي) لصحة الفعل ،
كاشتراط الإسلام لصحة العبادات ، والطهارة لصحة الصلاة^(٣) .
(والكفار مخاطبون بالفروع) أي بفروع الإسلام^(٤) ، كالصلاة والزكاة

(١) انظر ، الأحكام ، الأمدي ١ / ١٥١ ، المستصفي ١ / ٨٤ ، فوائح الرحموت ١ / ١٥٤ ، تيسير التحرير
٢ / ٢٤٨ ، التوضيح على التنقيح ٣ / ١٥٠ ، أصول السرخسي ٢ / ٣٤١ ، إرشاد الفحول ص ١١ .
(٢) انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦ ، ١٧ ، الروضة ص ٣٦ ، مختصر الطوفي ص ١٢ ، وانظر
أحكام الصغير للميزي (أصول السرخسي ٢ / ٣٤١ وما بعدها ، تيسير التحرير ٢ / ٢٤٨ وما
بعدها ، ٢ / ٢٥٥ ، الأشباه والتفاهير ، ابن نجيم ص ٣٠٦) .

(٣) انظر ، المستصفي ١ / ٩١ ، للحلي على جمع الجوامع ١ / ٢١٠ ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢ ،
الإحكام ، الأمدي ١ / ١٤٤ ، إرشاد الفحول ص ٦ ، مختصر الطوفي ص ١٤ .
(٤) في ب ، فروع .

(٥) هذه للسألة فرع ومثال للشرط السابق ، وهو حصول الشرط الشرعي ، وهل هو شرط بصحة
التكليف أم لا ؟ انظر ، التمهيد ص ٢٨ ، نهاية السؤل ١ / ١٩٥ ، المضد على ابن الحاجب
٢ / ١٢ ، للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢١١) ويرى الشاطبي أن الإيمان
ليس شرطاً للمعبدة والتكليف ، بل هو العمدة في التكليف ، لأن معنى العبادة هو التوجه إلى
المعبود بالخشوع والتعظيم بالقلب والجوارح ، وهذا فرع الإيمان ، فكيف يكون أصل الشيء
وقاعدته شرطاً فيه ؟ ثم يقول ، وإذا توسعنا في معنى الشرط ، فيكون الإيمان شرطاً عقلياً ،
وليس شرطاً شرعياً ، أو هو شرط في المكلف ، وليس في التكليف ، (للوافقات ١ / ١٨١) ، وانظر ،
تيسير التحرير ٢ / ١٤٨ - ١٤٩ ، حاشية التفاتاني على المضد ٢ / ١٢ - ١٣ .

والصوم ونحوها عند الإمام أحمد والشافعي والأشعرية وأبي بكر الرازي^(١) والكرخي^(٢) وظاهر مذهب مالك^(٣) - فيما حكاه القاضي عبد الوهاب ، وأبو الوليد الباجي -^(٤) .

(١) هو أحمد بن علي ، أبو بكر الرازي ، الإمام الكبير ، المعروف بالبصيص ، انتهت إليه رئاسة الحنفية ببغداد . قال الخطيب ، « كان إمام أصحاب أبي حنيفة في وقته ، وكان مشهوراً بالزهد والدين والورع » . له مصنفات كثيرة ، منها ، « أحكام القرآن » و « شرح الجامع » لمحمد بن الحسن ، و « شرح مختصر الكرخي » و « شرح مختصر الطحاوي » و « شرح الأسماء الحسنى » ، وله كتاب مفيد في أصول الفقه ، وكتاب « جوابات للسائل » ، و « للناسك » ، توفي سنة ٣٧٠ هـ ببغداد . (انظر ، شذرات الذهب ٧ / ٣ ، الجواهر للضيقة ٨٤ / ١ ، الطبقات السنية ١٧٧ / ١ ، الفوائد البهية ص ٢٧ ، تاج التراجم ص ٦ ، طبقات المفسرين ٥٥ / ١) .

(٢) هو عبيد الله بن الحسن بن دلال بن دهم ، أبو الحسن الكرخي الحنفي ، كان زاهداً ورعاً صبوراً على العسر ، صولماً قواماً ، وصل إلى طبقة المجتهدين . وكان شيخ الحنفية بالعراق ، له مؤلفات منها ، « المختصر » ، و « شرح الجامع الكبير » و « شرح الجامع الصغير » و « رسالة في الأصول » ، توفي سنة ٣٤٠ هـ ببغداد وعاش ثمانين سنة . (انظر ، الفوائد البهية ص ٢٨ ، تاج التراجم ص ٣٩ ، شذرات الذهب ٢ / ٢٥٨ ، الفتح للبين ١ / ١٨٦) .

(٣) انظر ، المستصفى ٩١ / ١ ، الحشد على ابن الحاجب ١٢ / ٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١١٢ ، نهاية السؤل ١٩٤ / ١ ، كشف الأسرار ٢٤٣ / ٤ ، فوائده الرحموت ١٧٨ / ١ ، تيسير التحرير ١٤٨ / ٢ ، الأشباه والنظائر ، ابن نجيم ص ٣٢٥ ، تخريج الفروع على الأصول ص ٣٥ ، الأشباه والنظائر ، للسيوطي ص ٢٥٣ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٤٩ ، التمهيد ص ٢٨ ، الروضة ص ٢٨ ، مختصر الطوسي ص ١٣ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٥٨ .

(٤) هو سليمان بن خلف بن سعد ، التجيبي ، أبو الوليد الباجي ، القرطبي المالكي ، أحد الأئمة الأعلام في الحديث والفقه والناظرة والأصول ، ولي القضاء في الأندلس ، وكان صالحاً ورعاً مخلصاً ، له مؤلفات كثيرة ، منها ، « المنتقى » شرح للوطأ ، و « الإشارات » في أصول الفقه ، و « الحدود في الأصول » و « أحكام الفصول في أحكام الأصول » و « النسخ والنسخ » توفي في الرباط سنة ٤٧٤ هـ : انظر ترجمته في (الديباج للذهب ١ / ٣٧٧ ، تذكرة الحفاظ ٣ / ١١٨٨ ، وفیات الأعيان ١ / ٢١٥ ، طبقات المفسرين ١ / ٢٠٢ ، شذرات الذهب ٣ / ٢٤٤ ، وفیات الأعيان ٢ / ١١٢ ، وفیات الوفيات ١ / ٣٥٦ ، الفتح للبين ١ / ٢٥٢ ، طبقات الحفاظ ص ٤٤٠) .

وذلك لورود الآيات الشاملة لهم . مثل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾^(١) . ﴿ يَاعِبَادُ فَاتَّقُونِ ﴾^(٢) . ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(٣) . ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾^(٤) . ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾^(٥) . ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾^(٦) ﴿ يَا أُولِي الْأَبْصَارِ ﴾^(٧) .

(ك) ما أنهم مخاطبون (بالإيمان) والإسلام . إجماعاً ، لإمكان تخصيص الشرط ، وهو الإيمان^(٨) .

وأيضاً ، فقد وَزَع الوعيد على ذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَلُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زُنْهَامَ عَذَابٍ فَوْقَ الْعَذَابِ ﴾^(٩) . أي فوق عذاب الكفر ، وذلك إنما هو على بقية عبادات الشرع^(١٠)

واحتج في « المدة »^(١١) و « التمهيد » بأن الكافر مخاطب بالإيمان ، وهو شرط العبادة ، ومن حُوطِب بالشرط كالطهارة كان مخاطباً بالصلاة ، وكذا احتج ابن عقيل بخطابه^(١٢) بصدق الرُّسل ، وهي مشروطة بمعرفة الله

(١) الآية ٢١ من البقرة .

(٢) الآية ١١ من الزمر .

(٣) الآية ٤٣ من البقرة .

(٤) الآية ١٨٣ من البقرة . وهذه الآية خارجة عن محل النزاع . ولا يصح الاستشهاد بها على مخاطبة الكفار ، لأن مطلعها خطاب للمؤمنين . قال تعالى ، « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ » .

(٥) الآية ٩٧ من آل عمران .

(٦) الآية ٣١ من الأعراف .

(٧) الآية ٢ من الحشر . وفي ب ض زيادة : « يَا أُولِي الْأَبْصَارِ » .

(٨) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ١١٢ ، وللراجع السابقة في الصفحة ٥٠١ هامش ٣ .

(٩) الآية ٨٨ من النحل .

(١٠) انظر ، الإحكام . الأمدي ١ / ١٤٥ وما بعدها . فوائذ الرحمت ١ / ١٣١ .

(١١) في ب ض ز ب ض ، المدة . وهو تصحيف .

(١٢) أي خطاب الله للكافر .

تعالى ، وهي على النظر ، وأن هذا لقوته مُفسِدٌ لكل شبهة للخصم^(١) .
(والفائدة) أي فائدة القول بأنهم مخاطبون بفروع الإسلام (كثرة عقابهم في الآخرة) لا للمطالبة بفعل الفروع في الدنيا ، ولا قضاء ما فات منها^(٢) .

قال النووي في « شرح للمذهب » ، اتفق أصحابنا على أن الكافر الأصلي لا تجب عليه الصلاة والصوم والحج وغيرها من فروع الإسلام ، والصحيح في كتب الأصول ، أنه مخاطب بالفروع ، كما هو مخاطب بأصل الإيمان قال ، وليس هو مخالفاً لما تقدم ، لأن المراد هناك غير المراد هنا ، فالمراد هناك ، أنهم لا يُطالبون بها في الدنيا مع كفرهم ، وإذا أسلم أحدهم لم يلزمه قضاء الماضي ، ولم يتعرضوا لعقاب الآخرة^(٣) ، ومرائهم في كتب الأصول ، أنهم يُعذبون عليها في الآخرة زيادة على عذاب الكفر ، فيُعذبون عليها وعلى الكفر جميعاً ، لا على الكفر وحده ، ولم يتعرضوا للمطالبة في الدنيا ، فذكروا في الأصول حكم طَرَفٍ ، وفي الفروع حكم الطَرَفِ الآخر^(٤) . اهـ .

وعن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه ، أنهم ليسوا بمخاطبين^(٥) .

(١) انظر ، الروضة ص ٢٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٥٠ ، نهاية السؤل ١ / ١٩٤ .

(٢) في ب ش ض ، منها في الآخرة .

وانظر ، كشف الأسرار ٤ / ٢٤٣ ، نهاية السؤل ١ / ١٩٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٥ .

فوائح الرحموت ١ / ١٣٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٥٠ ، إرشاد الفصول ص ٦٠ ، الروضة ص

٢٨ ، مختصر الطوفي ص ١٤ .

(٣) كذا في المجموع شرح للمذهب ، وساقطة من النسخ .

(٤) في ب ض ، الخطاب . .

(٥) للمجموع شرح للمذهب ٣ / ٤ ، وانظر نفس المرجع ٤ / ٣٢٨ .

(٦) وهو للشهور عن أكثر الحنفية أيضاً ، وهو قول للشافعي اختاره أبو حامد الاسفراييني والرازي

وعنه رواية **ثالثة** : أنهم مخاطبون بالنواهي دون الأوامر^(١) .
وقيل ، إنهم مخاطبون بما سوى الجهاد^(٢) .

وذكر بعضهم^(٣) أيضاً ، أن من فوائد القول بأنهم مخاطبون بالفروع ،
تيسير الإسلام على الكافر . والترغيب فيه ، والحكم بتخفيف العذاب عنه
بفعل الخير وترك الشر إذا علم أنه مخاطب بها أو بفعلها^(٤) .

(وملتزمهم) أي وملتزم من الكفار أحكام المسلمين ، وهو غير الحربي ،
حكمه (في إتلاف) المال غيره (وجناية) على آدمي . و ^(٥) بهيمة (وترتب
أثر عقيد) معاوضة وغيره (كمسلم) لكن هذه الأحكام من خطاب الوضع ،
لا من خطاب التكليف ، بل هم أولى من الصبي والمجنون في الضمان

== من الشافعية وأبو زيد والرخسي من الحنفية . (انظر ، فواتح الرحموت ١ / ١٣٨ . تيسير
التحرير ٢ / ١٤٨ . الأشباه والنظائر . ابن نجيم ص ٣٢٥ . كشف الأسرار ٤ / ٢٤٣ . نهاية
السؤل ١ / ١٩٤ . المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢ . شرح تنقيح الفصول ص ١٦٣ . المحلى على
جمع الجوامع ١ / ٢١٢ . التمهيد ص ٢٨ . الأشباه والنظائر . للسيوطي ص ٢٥٣ . الروضة ص
٢٧ . مختصر الطوفي ص ٢٤ . القواعد والفوائد الأصولية ص ٤٩ . الإحكام . الأمدي ١ / ١٤٤ .
إرشاد الفحول ص ١٠ . للمستصفي ١ / ٩١) .

(١) انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٣ ، للمحلى وحاشية البناني ١ / ٢١٢ . نهاية السؤل ١ / ١٩٥ .
التمهيد ص ٢٨ . الروضة ص ٢٧ . مختصر الطوفي ص ١٤ . إرشاد الفحول ص ١٠ .

(٢) وهناك قول خاس أن المرتد مكلف دين الكافر الأصلي . حكاه القرافي عن القاضي عبد
الوهاب في « للخص » . (انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٦ . للمحلى على جمع الجوامع
١ / ٢١٢ . التمهيد ص ٢٨ . نهاية السؤل ١ / ١٩٥ . القواعد والفوائد الأصولية ص ٥٠) .

(٣) وهو للقرافي في كتبه (انظر ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٥ وما بعدها) .

(٤) في ع ب ، و .

(٥) انظر ، نهاية السؤل ١ / ١٩٧ . شرح تنقيح الفصول ص ١٦٥ . المحلى على جمع الجوامع ١ / ٢١١ .
القواعد والفوائد الأصولية ص ٥٠ وما بعدها) .

(٦) في ب ع ، أو .

بالإتلاف والجناية^(١).

ولا بد من وجود الشروط في معاملاتهم . وانتفاء اللوائح . والحكم بصحتها . أو فسادها . وترتب آثار كل عليه . من بيع ونكاح وطلاق وغيرها . ويشهد لذلك أن أبا حنيفة رضي الله عنه قال : بصحة أنكحتهم . مع قوله : بعدم تكليفهم بالفروع^(٢).

(وَيُكَلَّفُ) العاقل (مع سُكْرٍ لَمْ يُقَدَّرْ بِهِ) وهو ما إذا استعمل ما يسكره مختاراً عالياً بأنه يُسْكِرُ^(٣).

قال الإمام أحمد رضي الله عنه في رواية ابنه^(٤) عبد الله : السكران ليس بمرفوع عنه القلم^(٥) . وفي رواية أبي بكر بن هانئ^(٦) : أن السكران ليس

(١) قال الإنسي : لا يشترط التكليف في خطاب الوضع . كجمل الإتلاف موجباً للضمان . ونحو ذلك . ولهذا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون والضمان بفعلهما . وفعل السامى والبعيمة (التمهيد ص ٢٥) . وانظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ١٦٦ .

(٢) اختلف العلماء في أنكحة الكفار على ثلاثة أقوال : أصحها : أنها صحيحة . والثاني : فاسدة . والثالث : إن اجتمعت شرائط المسلمين كانت صحيحة . وإلا ففسدة . (انظر : التمهيد ص ٣٠ .

القواعد والفوائد الأصولية ص ٥٥ . الأشباه والنظائر . ابن نجيم ص ٣٢٥ ، ٣٢٥) .

(٣) وهو رأي الحنفية . (انظر : التوضيح على التنقيح ٣ / ٢٥٥ . للسودة ص ٢٥ . الأشباه والنظائر . ابن نجيم ص ٣٦١) .

(٤) ساقطة من زع ب .

(٥) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٧ . للسودة ص ٣٧ .

(٦) هو أحمد بن محمد بن هانئ . أبو بكر الطائفي . ويقال الكلبي . الأثرم . الإسكافي . كان جليل القدر . حافظاً . إماماً . كثير الرواية عن الإمام أحمد . قال ابن حبان : كان من خيار عباد الله . وقال إبراهيم الأصفهاني : هو أحفظ من أبي زُرعة الرزقي . ولأنه له كتاب « الملل » . اختلفت في تاريخ وفاته . والغالب بمد سنة ٣١٠ هـ . قال ابن حجر ٣٦١ هـ . وقال الحافظ العراقي : توفي سنة ٣٧٣ هـ . (انظر : طبقات الحنابلة ١ / ٦٦ . للنهج الأحمد ١ / ٣٠٦ . شذرات الذهب ٢ / ١٤١ . للدخل إلى منهج أحمد ص ٢٠٥ . طبقات الحفاظ ص ٢٥٦ . الخلاصة ص ١٢ . تذكرة الحفاظ ٢ / ٥٧٠) .

(٧) ساقطة من ع ب .

بمرفوع عنه القلم^(١). فلا يسقط^(٢) عنه ماصن^(٣). وفي رواية حنبل^(٤)، ليس
السكران بمنزلة المرفوع عنه القلم. هذا جنايته من نفسه^(٥).

وحكى الإمام أحمد عن الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنهما أنه كان
يقول وجدت السكران ليس بمرفوع عنه القلم^(٦)، ونص عليه^(٧) في
الأم^(٨) أيضاً^(٩). فيكون حكمه حكم الصاحي في أقواله وأفعاله، وهنا
الصحيح من منهب أحمد^(١٠).

وعنه رواية ثانية* أنه كالمجنون^(١١)

(١) كذا في القواعد والفوائد الأصولية. وفي ش ز ض ب، فيسقط.

(٢) انظر، القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٧، للسودة ص ٣٧.

(٣) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل، أبو علي الشيباني، ابن عم الإمام أحمد وتلميذه. له
« تاريخ » حسن. وله عن أحمد - سؤالات - يأتي فيها بفرائب ويخالف رفاقه. وسمع للسند
كاملاً من الإمام أحمد، وكان ثقة ثبتاً. توفي بولط سنة ٢٧٣ هـ. (انظر، شذرات الذهب
١١٣ / ٢، طبقات العنابلة ١ / ١٤٣، للنهج الأحمد ١ / ١٦٦، للدخل إلى منهب أحمد ص ٢٠٧،
طبقات الحفاظ ص ٣٦٨، تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٠٠).

(٤) انظر، القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٧.

(٥) انظر، القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٧، نهاية السؤل ١ / ١٧١.

(٦) في ش، الإمام.

(٧) الأم، للشافعي ٥ / ٢٥٣.

(٨) انظر، القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٧، ٣٨، ٣٩، للسودة ص ٣٥، التمهيد ص ٣٥. وهو
رأي الحنفية. (انظر، كشف الأسرار ٤ / ٣٥٣، فواتح الرحموت ١ / ١٤٥).

(٩) هذه الرواية اقتصر عليها ابن بدران فقال: « ولا يكلف النائم والناسي والسكران الذي
لا يعقل، (للدخل إلى منهب أحمد ص ٥٨) وهو رأي ابن قدامة في (الروضة ص ٢٧)
والطوفي في (مختصره ص ١٢)، وهو رأي الغزالي والجويني والمعتزلة وأكثر للتكلميين والأندلي
وابن عقيل. (انظر، للستيفي ١ / ٨٤، القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٧، ٣٨، الإحكام،
الأندلي ١ / ١٥٢).

وعنه ثالثة*^(١) : أنه كالجنون في أقواله . وكالصاحي في أفعاله .

وعنه رابعة : أنه في الحدود كالصاحي ، وفي غيرها كالجنون^(٢) .

وعنه خامسة : أنه فيما يستقل به - كقتله وعتقه ونحوهما^(٣) - كالصاحي ، وفيما لا يستقل به كبيعته وشرائه ومعاضاته كالجنون^(٤) .

وعنه سادسة : لا أقول في طلاق السكران وعتقه شيئاً ، ولكن يبعه وشرأؤه جائز .

وعنه سابعة : لا تصح ركبته فقط .

وأما قضاء مافاته من العبادات زمن سكره فلم يقل بقدوم وجوبه إلا أبو ثور^(٥) والشيخ تقي الدين .

وحديث السكران الذي فيه الخلاف ، هو الذي يخلط^(٦) في كلامه ، ويُسقط

(١) ساقطة من ض ع .

(٢) انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٨ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) في ز ، ونحوها .

(٥) القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٨ .

(٦) هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان ، أبو ثور البغدادي الكلبي ، كان إماماً جليلاً ، وفتحاً ورعاً خيراً ، كان من أصحاب الرأي حتى حضر الشافعي إلى بغداد فاختلف إليه ورجع عن الرأي إلى الحديث ، وصار صاحب قول عند الشافعية ، وهو ناقل الأقوال القديمة عن الشافعي ، توفي سنة ٢٤٠ هـ ببغداد . (انظر ، وفیات الأعيان ١ / ٧ . طبقات الفقهاء ص ١١ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢ / ٧٤ . البداية والنهاية ١ / ٣٢٢ . شرات النجب ٢ / ٩٣ . طبقات الحفاظ ص ٢٢٣ . الخلاصة ص ١٧ . ميزان الاعتدال ١ / ٢٩ . طبقات المفسرين ١ / ٧ ، طبقات الفقهاء الشافعية ، المباهدي ص ٢٢) .

(٧) في ع ض ب ، يختلط .

تميّزه بين الأعيان، ولو كان يميز بين السماء والأرض، وبين الذكر والأنثى^(١).

(وَيُكَلِّفُ) العاقل أيضاً مع (إكراه، وَيُسَيِّجُ) الإكراه (ما قُبِحَ ابتداءً) أي ما قُبِحَ ابتداءً فعليه من غير إكراه، كالتلفظ بكلمة الكفر وشرب المسكر^(٢).

ومحل الخلاف في تكليف المكروه: إذا كان الإكراه (بضرب أو تهديد بحق أو غيره) وكون المكروه على هذه الصفة مكلفاً عند أكثر العلماء^(٣) - خلافاً للمعتزلة والطوفي^(٤) - لصحة الفعل منه، وصحة الترك، ونسبة الفعل إليه حقيقة، ولهذا يأتى المكروه بالقتل بلا خلاف^(٥)، قاله الموفق في «اللفني»^(٦)، مع أنه على أحد القولين لنا وللشافعية فيما إذا علق طلاقاً

(١) انظر، الأشباه والنظائر، ابن نجيم ص ٣١١، القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٨، التوضيح على التنقيح ٢ / ٢٠٧.

(٢) انظر، التمهيد ص ٢٨، للستصفى ١ / ٩٠، فوائح الرحموت ١ / ١٦٦، الإحكام، ابن حزم ٢ / ٧٩، نهاية السؤل ١ / ١٧٤، كشف الأسرار ٤ / ٢٨١، التوضيح على التنقيح ٢ / ٢٢٧، القواعد والفوائد الأصولية ص ٤٧، للسودة ص ٣٥.

(٣) وهو الذي أكرهه فبأثر الفعل بنفسه، وهذا زال الرضى فقط دون الاختيار، أما إذا زال الرضى والاختيار وصار كالألة فله حكم آخر سيذكره المصنف في الصفحة التالية، (انظر، نهاية السؤل ١ / ١٧٤، مناهج العقول ١ / ١٧٤، للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٧٢، التوضيح على التنقيح ٢ / ٢٢٧، فوائح الرحموت ١ / ١٦٦، تيسير التحرير ٢ / ٣٠٧، الإحكام، الأديني ١ / ١٥٤، للستصفى ١ / ٩٠، القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٥، التمهيد ص ٢٧، الروضة ص ٢٧، مختصر الطوفي ص ١٣، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٥٨، للسودة ص ٣٥).

(٤) وهو قول السبكي ومن تبعه، (انظر، جمع الجوامع وشرح للحلي وحاشية البناني ١ / ٧٣، نهاية السؤل ١ / ١٧٤، التمهيد ص ٢٧، مختصر الطوفي ص ١٧ - ١٣).

(٥) قال السبكي والحلي، يتمتع تكليفه حالة القتل والإكراه، وأثم القاتل لإيثاره نفسه بالبقاء على مكافئه، (الحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ١ / ٧٤).

(٦) للفتي ٨ / ٣٦٧، وانظر، الروضة ص ٢٧.

بقدم زيد ، فقديم مكرها ، لا يَحْتَسُ ، لزوال اختياره بالإكراه .

ومسألة أفعال المكره مُخْتَلَفَةٌ الحكم في الفروع^(١) .

قال في « شرح التحرير » ، والأشهرُ عندنا نفيه في حق الله تعالى ،

وثبوته في حق العبد ، وضابطُ المذهب أن^(٢) الإكراه لا يبيح الأفعال ، وإنما

يبيح الأقوال ، وإن اختلف في بعض الأفعال ، واختلف الترجيح^(٣) .

و (لا) يُكَلِّفُ (مَنْ) انتهى الإكراه إلى سلب قدرته ، حتى صار
(كَالَّذِي تَحْمِلُ)^(٤) .

قال ابن قاضي الجبل ، إذا انتهى الإكراه إلى سلب القدرة والاختيار ،
فهذا غير مكلف .

و^(٥) قال البرماوي ، المكره كالآلة يمتنع تكليفه ، قيل ، باتفاق ، لكن

الأمدي أشار إلى أنه يطرقه الخلاف من التكليف بالمحال^(٦) ، لتصور الابتلاء

منه ، بخلاف الغافل ، وحينئذ فلا تكليف بفعل الملجأ إليه ، لأنه واجب

الوقوع ، ولا بترك الملجأ إلى تركه ، لأنه ممتنع الوقوع^(٧) .

(١) انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٩ ، الروض للربع ٢ / ٣٦٢ ، التمهيد ص ٢٧ ، التوضيح

على التنقيح ٢ / ٢٣٧ وما بعدها ، كشف الأسرار ٤ / ٣٨٤ وما بعدها .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٩ ، التمهيد ص ٢٧ وما بعدها ، التوضيح على التنقيح

٢ / ٢٢٨ .

(٤) انظر ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناي ١ / ٧٠ ، نهاية السؤل ١ / ١٧٣ ، الإحكام ،

الأمدي ١ / ١٥٤ ، مناهج العقول ١ / ١٧٣ ، التمهيد ص ٣٦ ، مختصر الطوفي ص ١٢ ، للدخل إلى

مذهب أحمد ص ٥٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٩ ، وفي ع ز ، يحمل .

(٥) ساقطة من ع .

(٦) انظر ، الإحكام ، للأمدي ١ / ١٥٤ .

(٧) انظر ، تيسير التحرير ٢ / ٣٩٩ .

وقد عَلِمَ مما تقدم : أنه يصح التكليف مع سُكْرٍ لم يُعْتَزَرْ به ، وأما من
غَيْرِ السُّكْرِ ، كَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى شُرْبِ الشُّكْرِ ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَكْلُفٍ فِي حَالِ سُكْرِهِ
المَعْدُورِ بِهِ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشِيرَ بِقَوْلِهِ : (أَوْ غَيْرَ بِسُّكْرٍ)^(١) .

(و) كَذَا لَا يُكْلَفُ (أَكَلُ بَنَجَا ، وَمُعْمَى عَلَيْهِ ، وَنَائِمٌ وَنَاسٌ وَمُخْطِئٌ
وَمَجْنُونٌ وَغَيْرُ بَالِغٍ)^(٢) مِنْ ذِكْرِهِ وَأَنْشَى^(٣) :

قَالَ فِي « شَرْحِ التَّحْرِيرِ » ، ذَكَرْنَا فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ^(٤) مَسَائِلَ لَا يُكْلَفُ
صَاحِبُهَا عَلَى الْأَصَحِّ مِنَ الْمَذْهَبِ .

- [أَحَدُهَا^(٥)] : الْمَعْدُورُ بِالسُّكْرِ ، كَالْمَكْرَه . هَلْ يُكْلَفُ أَمْ لَا ؟ فِيهِ
خِلَافٌ ، وَالصَّحِيحُ^(٦) مِنَ الْمَذْهَبِ : أَنَّ^(٧) حُكْمَهُ حُكْمُ الْمُعْمَى عَلَيْهِ وَالْمَجْنُونِ ، فِي
تَكْلِيفِهِ وَعَلِمَهُ^(٨) . ثُمَّ قَالَ :

.. الثَّانِيَةُ : الْمُعْمَى عَلَيْهِ ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ غَيْرُ مَكْلُفٍ حَالِ

(١) انظر ، التوضيح على التنقيح ٢٠٤ / ٣ ، نهاية السؤل ١ / ١٣٦ .

(٢) هذه الموانع التي تمنع التكليف أو تسقطه يدرسها علماء الأصول . وخاصة الحنفية . بعنوان
عوارض الأهلية ، ويبحثون كلًّا منها على حده . وقد يجمعونها تحت عنوان : « منع تكليف
الغافل » . (انظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٥٢ ، ١٥٤ ، المستصفى ١ / ٨٤ ؛ للحلي على جمع
الوجوه وحاشية البناني ١ / ٦٨ ، فوائذ الرحموت ١ / ١٥٦ ، التوضيح على التنقيح ٣ / ١٦١ ،
أصول السرخسي ٢ / ٣٣٨ ، ٣٤١ ، تيسير التحرير ٢ / ٢٦٤ ، وما بعدها ، كشف الأسرار ٤ / ٢٦٢
وما بعدها ، نهاية السؤل ١ / ١٧١ ، الروضة ص ٢٧ ، مختصر الطوفي ص ١٧ ، للدخل إلى مذهب
أحمد ص ٥٩ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، للسودة ص ٢٥) .

(٣) في ع ، أو أنشى .

(٤) ساقطة من ز .

(٥) في ش ، أحدها .

(٦) في ع ، والأصح .

(٧) في ض ب ، أن للكره في عدم التكليف .

(٨) انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٩ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٢٠٤ ، كشف الأسرار

إغمائه . بل هو أولى من السكران المكره في غدم التكليف . ونص عليه الإمام أحمد^(١) . ثم قال ،

- الثالثة : أكل البنج ، والصحيح من المذهب ، أن أكله لغير حاجة إذا أزال العقل^(٢) كالمجنون ، ولا يقع طلاق من تناوله ، ونص عليه الإمام أحمد . لأنه لا لذة فيه^(٣) . ثم قال ،

- والرابعة والغامضة ، النائم والناسي . والصحيح من المذهب ، أنهما غير مكلفين حال النوم والسيان ، لأن الإتيان بالفعل المعين على وجه الامتنال يتوقف على العلم بالفعل للمأمور به ، لأن الامتنال عبارة عن إيقاع المأمور به على وجه الطاعة^(٤) .

ويلزم من ذلك علم المأمور بتوجيه الأمر نحوه . وبالفعل ، فهو مستحيل عقلاً لعدم الفهم ، كما تقدم في السكران ، بدليل عدم تحريمهم من المضار وقصد الفعل بلطف ومداواة ، بخلاف الطفل والمجنون ، فإنهما يفهمان ويقصدان الفعل عند التلطف^(٥) بهما ، ويحترزان من المضار ، بل والبهيمة كذلك ، ويخص النائم والناسي بقول النبي ﷺ : « رَفَعَ الْقَلَمُ عَنِ النَّائِمِ »

(١) انظر ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٥ . للتوضيح على التنقيح ١٦٨ / ٣ . كشف الأسرار ٢٨٠ / ٤ .

(٢) في ض ، زال عقله . وفي ب ، زال العقل .

(٣) وروى عن أبي حنيفة رحمه الله أيضاً أن الرجل إذا كان عالماً بفعل البنج فأكله يصح طلاقه وعقابه . (انظر ، التلويح على التوضيح ٢٠٥ / ٣ . كشف الأسرار ٣٥٢ / ٤) .

(٤) انظر ، التوضيح على التنقيح ١٦٧ / ٣ . تيسير التحرير ٢١٣ / ٢ وما بعدها . كشف الأسرار ٢٧٦ / ٤ . ٣٧٨ . نهاية السؤل ١ / ١٧١ . تخريج الفروع على الأصول ص ٣٢ . الروضة ص ٢٧ .

التمهيد ص ٢٤ . مختصر الطوفي ص ١٢ . القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٠ . الأشباه والنظائر .

ابن نجيم ص ٣٠٢ .

(٥) في ب ، التلطف .

حتى يستيقظ»^(١)، و «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»^(٢)، وألحق ابن خلدون في «مقننه» المخطئة بهما، وهو كما قال^(٣)، ١ هـ.

(ووجوب زكاة و) وجوب (نفقة و) وجوب (ضمان) متلف (من ربط الحكم بالسبب) لتعلق الوجوب بماله أو نعمته الإنسانية التي بها يستمد لقوة الفهم بعد الحالة التي امتنع تكليفه من أجلها، بخلاف البهيمية^(٤)).

(١) هذا طرف من حديث سبق تفريجه ص ٤٩٩.

(٢) رواه ابن ماجه والحاكم وابن حبان والطبراني عن ثوبان بألفاظ مختلفة. واضطربت أقوال العلماء في صحته وضعفه. قال للناوي: «رمز للصف (السيوطي) لصحته، وهو غير صحيح، فقد تعقبه الهيثمي، وقصارى أمر الحديث أن النووي ذكر أنه حسن، ولم يسلم له ذلك. وذكر عبد الله بن أحمد في الملل أن أباه أنكره». ورواه ابن ماجه عن ابن عباس بلفظ «إن الله وضع عن أمته الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» وفي زوائد ابن ماجه، إسناده صحيح إن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع، ورواه ابن ماجه عن أبي ذر بلفظ: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان...» وفي الزوائد إسناده ضعيف. لا تفاهم على ضعف أبي بكر الهذلي في سنده، بينما قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ورواه البيهقي عن ابن عمر بلفظ: «وضع...» وصححه، كما صححه ابن حبان، واستكره أبو حاتم. ورواه ابن عدي من حديث أبي بكر مرفوعاً بلفظ: «رفع عن هذه الأمة ثلاثاً، الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه» وضعفه، وقوله: «رفع عن أمتي الخطأ، أي إلهه، لا حكمه، إذ حكمه في الضمان لا يرتفع». (انظر، سنن ابن ماجه ١/ ٦٥٩، فيض القدير ٤/ ٢٤، ٦/ ٣٦٢، كشف الغطا ١/ ٤٣٣، تخريج أحاديث أصول البرزوي ص ٨٩).

(٣) وأيده الأمدى فقال: «وأما الخاطيء فغير مكلف إجماعاً، فيما هو مخطيء فيه» (الإحكام، له ١/ ١٥٤) - وانظر، تيسير التحرير ٢/ ٣٠٥، لتوضيح على التنقيح ٢/ ٢٢٤، كشف الأسرار ٤/ ٣٨٠، فوائح الرحموت ١/ ١٦٥.

(٤) أي هنا من خطاب الوضع. وقد سبق أنه لا يشترط في خطاب الوضع التكليف بالبلغ والمقل. (انظر، الإحكام، الأمدى ١/ ١٥٢، التمهيد ص ٢٥، شرح تنقيح الفصول ص ١١٥، للصفوى ١/ ٨٤، مناهج العقول ١/ ١٧٣، الروضة ص ٢٧، مختصر الطوفي ص ١٢، إرشاد الفحول ص ١١).

(ولا) يُكَلَّفُ (معدوم حال علمه) إجماعاً (ويعممه الخطاب إذا كُلف كغيره) أي كغير المعدوم من صغير ومجنون ، ولا يحتاج إلى خطاب آخر عند أصحابنا ، وحكي عن الأشعرية ، وبعض الشافعية ، وحكاها الأملئي عن طائفة من السلف والفقهاء^(١) .

وفي المسألة قول ثان ، ونُسِبَ للمعتزلة وجمع من الحنفية ، أن المعدوم لا يعممه الخطاب مطلقاً^(٢) .

واستدل للقول الأول ، وهو الصحيح ، بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَوْحَى إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾^(٣) ، قال السلف ، من بَلَغَ القرآن فقد أُنْذِرَ بإنذار النبي ﷺ^(٤) .

وقول من قال ، إذا امتنع خطاب الصبي والمجنون ، فالمعدوم أجدر ، ضعيف ، لأنه فهم عن الحنابلة تنجيز التكليف ، ولم يُفْلَم التعليق ، وأن حكَم الصبي والمجنون كحكم للمعدوم^(٥) .

(١) انظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٥٣ ، فواتح الرحموت ١ / ١٤٧ ، نهاية السؤل ١ / ١٦٥ ، منهاج العقول ١ / ١٦٥ ، المعتمد على ابن الحاجب ٢ / ١٥ ، للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٧٧ ، للمتصفي ١ / ٨٥ ، تيسير التحرير ٢ / ١٣٦ ، ٢٣٩ ، للسودة ص ٤٤ ، إرشاد الفحول ص ١١ ، منهاج السنة ٢ / ٨١ .

(٢) انظر ، أصول السرخسي ٢ / ٢٣٤ ، فواتح الرحموت ١ / ١٤٦ ، تيسير التحرير ٢ / ١٣٦ ، نهاية السؤل ١ / ١٦٧ ، للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ١ / ٧٨ .

(٣) الآية ١٩ من الأنعام .

(٤) انظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٥٣ ، تفسير ابن كثير ٣ / ١٢ ، تفسير القرطبي ٦ / ٣٩٩ ، تفسير الخازن ٢ / ١٠٢ .

(٥) في ع ، بتخير .

(٦) إن هذا الاختلاف ثابت بالنسبة للصبي والمجنون بتقدير فهمه . بل أولى ، من حيث إن الشرط في حقه الفهم فقط ، وفي حق المعدوم الوجود والفهم (انظر ، الإحكام ، الأمدي ١ / ١٥٣ ، تيسير التحرير ٢ / ١٣٦ ، للحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقريرات الشريني ١ / ٧٧ ، للمتصفي ١ / ٨٥ ، فواتح الرحموت ١ / ١٤٨) .

ومن الأدلة أيضاً : قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾^(١) ، وكالأمر بالصيغة لمعوم متأهل . وخيفة^(٢) للوصي الفوت لا أثر له^(٣)

ويحسن لو لم للمأمور في الجملة بإجماع العقلاء على تأخره عن الفعل مع قدرته^(٤) وتقدم أمره^(٥) .

ولأنه أزال^(٦) . وتعلقه بغيره جزء من حقيقته . والكل ينتهي بانتفاء الجزء . وكلام القديم صفته^(٧) . وإنما تطلب الفائدة في سماع المخاطبين به إذا وجد . ولأن التابعين والأئمة لم يزالوا يَحْتَجُونَ بالأدلة . وهو دليل التميم . والأصل عدم اعتبار غيره . ولو كان لنقل . قال المخالفون : تكليف ولا مكلف محال^(٨) .

(١) الآية ١٥٣ من الأنعام .

(٢) في ش ، خوف .

(٣) في ض ، الفوات .

(٤) انظر ، الإحكام . الأمدي ١ / ١٥٣ .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) هذا فرع عن تكليف للمعوم بأن ينجز التكليف عند البلوغ والقدرة . وإلا استحق اللوم . (انظر ، حاشية التفتازاني على المضد ٢ / ١٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٦) .

(٧) هذا الكلام جواب عن اعتراض المخالفين الذين قالوا ، الأمر بالمعوم فرغ قدم الكلام بأقسامه . وأنه محال . لأنه يلزم تعدد التقديم باعتبار أنواعه وأفراده . فإذن للمتلقي بزيد غير المتلقى بعمرو . والجواب ، أن التعدد هنا بحسب تعدد التعلقات . وأنه تعدد اعتباري لا يوجب تعدداً وجودياً . وذلك هو الحال . ومثاله الإبصار فإنه وصف واحد . لا يعتمد في الوجود بكثرة للبصرات . إنما يعتمد تعلقه . والوصف واحد (انظر ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٦ ، تيسير التحرير ٢ / ٣٣٩ . نهاية السؤل ١ / ١٦٨ . مناهج العقول ١ / ١٦٨) . قال التفتازاني : « هذه المسألة أغفض مسألة في أصول الفقه » . (شرح تنقيح الفصول ص ١٤٥ ، ١٤٦) .

(٨) هذا قول للعتزلة . (انظر ، تيسير التحرير ٢ / ٣٣٩ . نهاية السؤل ١ / ١٦٩ . المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٥) .

رُذُ بَأَنَّ هذا مبني على التخييل العقلي، ثم بالنوع في المستقبل، كالكتاب يُخاطَبُ من يكتبه بشرط وصوله، ويُناديه، وأمر الموصي والواقف حقيقة، لأنه لا يحسن نفيه^(١).

قالوا، لا يُقال للمعدوم ناسر.

رُذُ، بَأَنَّ^(٢) يُقال، بشرط وجوده.

قالوا، العاجز غير مكلف، فهذا^(٣) أولى.

رُذُ، بالنوع عند كل قائل بقولنا، بل مكلف بشرط قبرته وبلوغه وعقله^(٤)، وإنما رُفِعَ عنه القلم في الحال، أو قلم الإثم، بدليل النائم.

(ولا يجب على الله سبحانه وتعالى شيء) لا (عقلاً ولا شراً) عند أكثر أهل السنة، منهم الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه، بل يُثبِتُ المطيع بفضلِهِ ورحمته وكرمه^(٥).

قال ابن مفلح، ومعنى كلام جماعة من أصحابنا، أنه يجب عليه شراً بفضلِهِ وكرمه، ولهذا أوجبوا إخراج الموحدين من النار بوعده.

وقال ابن الجوزي^(٦) في قوله تعالى، ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ

(١) انظر، إرشاد الفحول ص ١٢، نهاية السؤل ١/ ١٦٩، تقريرات الشرييني ١/ ٧٧.

(٢) في ع ب، بل.

(٣) في ش ز ب، فهذا.

(٤) انظر، المضد على ابن الحاجب ٢/ ١٥.

(٥) كان المصنف جاء بهذه السألة كقصر ونتيجة على جواز التكليف للمعدوم، وجواز التكليف بالمحال عند من يقول به، من حيث أنه لا يقتض من الله شيء، ولا يجب عليه شيء.

(انظر، المستصفى ١/ ٨٧).

(٦) في ع ض ب، قال:

(٧) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد، جمال الدين، أبو الفرج، المعروف بابن الجوزي، شيخ وقته، وإمام عصره. يتصل نسبه بأبي بكر الصديق رضي الله عنه. حفظ القرآن، وكان

للمؤمنين ﴿^(١)﴾ ، أي واجباً أوجبَه هو^(٢) .

وذكره بعضُ الشافعية عن أهل السنة .

وقال^(٣) الشيخ تقي الدين ، أكثرُ الناس يُثبِتُ استحقاتاً زائداً على مجرد الوعد لهذه الآية ، ولحديث مُعَاذ^(٤) رضي الله عنه ، « أتدري ما حقُّ الله على العباد . وما حقُّ العباد على الله ؟ »^(٥)

محدثاً حافظاً مفهماً أصولياً واعظاً أدبياً إماماً زاهداً قارئاً . له مؤلفات كثيرة منها .
« الفتى » و « زاد السير » في التفسير . و « الأذكياء » و « مناقب عمر بن الخطاب » و
« مناقب عمر بن عبد العزيز » و « مناقب أحمد بن حنبل » و « الموضوعات » في الحديث .
و « منهاج الوصول إلى علم الأصول » وغيرها . توفي سنة ٥٩٧ هـ . ببغداد . انظر ترجمته في
(شذرات الذهب ٤ / ٣٢٩ ، ذيل طبقات الحنابلة ١ / ٣٩٩ ، وفيات الأعيان ٢ / ٣٢١ ، طبقات
اللفسين ١ / ٢٧٠ ، الفتح للبين ٢ / ٤٠ ، طبقات القراء ١ / ٣٧٥ ، طبقات الحفاظ ص ٤٧ ،
تذكرة الحفاظ ٤ / ١٣٤٢) .

(١) الآية ٤٧ من الروم .

(٢) زاد للسير في علم التفسير ٥ / ٣٠٨ .

(٣) في ع ، قال .

(٤) هو مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ بن عمرو بن أوس ، أبو عبد الرحمن ، الصحابي الأنصاري الخزرجي ،
الإمام المقدم في علم الحلال والحرام . قال أبو نعيم عنه ، « إمام الفقهاء ، وكنز العلماء ، شهد
العقبة وبردأ وللشاهد » وكان أفضل شباب الأنصار حليماً وحياءً وسخياً ، وكان جميلاً وسيماً .
وقال عمر ، « عجزت النساء أن يلدن مثل معاذ ، ولولا معاذ لهلك عمر » . أمره
النبي ﷺ على اليمن ولالية القضاء ، قدم من اليمن في خلافة أبي بكر . ولحق بالجهاد
والجيش الإسلامي في بلاد الشام ، وكانت وفاته بالطاعون سنة ١٧ هـ . وعاش ٣٤ سنة .
(انظر ، الإصابة ٣ / ٤٢٦ ، صفه الصفوة ١ / ٤٨٩ ، تهذيب الأسماء ٢ / ٩٨ ، شذرات الذهب
٢٩ / ١) .

(٥) هذا جزء من حديث رواه البخاري وسلم والترمذي وابن ماجه عن معاذ مرفوعاً . (انظر ،
صحیح البخاری بشرح السندي ٢ / ١٤٦ ، ٤ / ١٢٩ ، صحیح مسلم ١ / ٥٩ ، تحفة الأحوزي
بشرح الترمذي ٧ / ٤٠٣ ، سنن ابن ماجه ٢ / ١٤٣٥) .

وعند المعتزلة ، يجب عليه^(١) رعاية الأضلع ، وهي قاعدة من قواعدهم^(٢) .

[انتهى المجلد الأول من شرح الكوكب للنير ، ويليه المجلد الثاني وأوله ، الأدلة الشرعية .]

[والحمد لله رب العالمين .]



(١) ساقطة من ض .

(٢) انظر رأي أهل السنة في هذه المسألة في (اللوحة ص ٦٣ - ٦٥ . الإرشاد للجويني ص ٢٨٧ . غاية للرام ، الأمدي ص ٢٢٤ ، ٢٢٨ . نهاية الأقطام ص ٤٠٤ وما بعدها) .

الفهارس

- ١ - فهرس الآيات الكريمة ٥٢١
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية ٥٤٢
- ٣ - فهرس الشواهد الشعرية ٥٤٨
- ٤ - فهرس الحدود والمصطلحات ٥٥٥
- ٥ - فهرس الأعلام ٥٥٧
- ٦ - فهرس الكتب الواردة في النص ٥٧٨
- ٧ - فهرس للمذاهب والفرق ٥٨٢
- ٨ - فهرس للراجع ٥٨٤
- ٩ - فهرس الموضوعات ٦١٣



أولاً ، فهرس الآيات الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
(الله يشهدونهم)	١٥	١٩١
(ذهب الله بنورهم)	١٧	٢٦٨
(يجعلون أصابعهم في آذانهم)	١٩	٢٦١
(يجعلون أصابعهم في آذانهم من الشوايق)	١٩	٢٦٢
(يا أيها الناس اعبدوا ربكم)	٢١	٥٠٢
(هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً)	٢٩	٢٦٦ - ٢٦٦
(وعلم آدم الأسماء كلها)	٣١	٩٧ - ٩٨ - ٢٨٥
(ثم عرضهم على الملائكة)	٣١	٢٨٥
(بأسماء هؤلاء)	٣١	٢٨٦
(اسكن أنت وزوجك الجنة . وكلا منها رغدا حيث شئتما . ولا تقربا هذه الشجرة)	٣٥	٢٢٢
(فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه)	٣٦	٢٢٢
(فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه)	٣٧	٢٢٤
(ولا تشنوا بأيدي ثمناً قليلاً)	٤١	٢٦٩
(وأقيموا الصلاة . وآتوا الزكاة)	٤٣	٣٤٠ - ٥٠٢
(ولاتستبينوا بالعشر والصلاة)	٤٥	٢٣٨
(الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم .)	٤٦	٦٤
(آل فرعون)	٥٠	٢٧
(فتوينا إلى بارئكم فافتلوا أنفسكم)	٥٤	٢٢٢
(فلم تقتلون أنبياء الله)	٩١	١٨٦

١٧٥	٩٣	(وَأَقْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمَبُتِلَ)
٢٨٣	٩٦	(يَوْمَ أَخَذْتُمُ لَوْ يُعْطَى الْكَافِ سَهْ)
١٨٦	١٠٢	(وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ)
٢٤٨	١٠٢	(وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ مُبِينٍ)
١٧٣	١٣٧	(فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِغْتُمْ)
(هـ) ٣٢٠	١٤٢	(سِقُولِ الشُّعْبَةِ)
٣١٤	١٤٣	(وَمَا جَعَلْنَا الْقَبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ)
٢٤٧	١٧٧	(وَأَنَّى لِللَّهِ عَلَى خَيْهِ)
٣٥٦	١٨٠	(كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ لِلوُتْ . إِنْ تَرَكَ)
		خَيْرًا ، الْوَصِيَّةَ)
(هـ) ٥٠٢	١٨٣	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ)
٥٠٢ - ٣٤٣ - ٥٠٢	١٨٣	(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ)
١٧٥	١٨٤	(فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ)
		أُخْرَى)
٣٢١	١٨٥	(يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)
٢٤٨	١٨٥	(وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ)
٢٤٦	١٨٧	(أَلْبَسُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)
٤٧٩	١٩٥	(وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّمَلُّكِ)
٣٧٩	١٩٦	(فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ يَهْ أَذًى مِنْ زَلَمَةٍ فَعِدَّةٌ)
		مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ)
(هـ) ٣٧٩	١٩٦	(فَإِذَا أَنتُمُ مِنَ الْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ)
		بَيْنَ الصَّوْتَيْنِ . فَمَنْ لَمْ يُجِدْ فِصَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ)
		وَسَبَقَهُ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَلِمَةً . فَذَلِكَ لِمَنْ لَمْ)
		يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْحَجِّ الْحَرَامِ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ .
		وَلَعَلَّكُمْ أَنْ اللَّهَ شَدِيدَ الْعِقَابِ .)
١٩١	١٩٧	(الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ)
٣٥٢	١٩٧	(فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ)
(هـ) ٥٠٢	١٩٧	(يَا أُولِي الْأَلْبَابِ)
٣٥٦	٢١٦	(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ)
٢٤٣	٢٢٠	(وَاللَّهُ يَعْلَمُ يُفْسِدَ مِنَ الصَّالِحِ)

١٧٨ - ١٧٧	٢٢٢	(وَالْوَالِدَتِ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ)
٢٠١	٢٢٥	(وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خَطِيئَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ)
٢٥٠	٢٢٧	(فَتَضَفَّ مَا عَرَّضْتُمْ)
١٢٢ هـ	٢٢٨	(وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَاتِلَتَيْنِ)
٢٧ هـ	٢٤٨	(آلَ مُوسَىٰ وَآلَ هَارُونَ)
٢٢٥	٢٧١	(إِنْ تَبَيَّنُوا الضَّلَاقَاتِ فِيمَا هِيَ)
٢٤٠	٢٨٧	(وَلَقَدْ تَبَيَّنُوا إِذَا تَبَيَّنْتُمْ)
٤٨٧	٢٨٤	(وَإِنْ تَبَيَّنُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوا يُحْلِلْكُمْ بِهِ اللَّهُ)
٤٨٦ - ٢٩١	٢٨٦	(لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)
٤٨٧	٢٨٦	(لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ، لَهَا مَا كَسَبَتْ وعليها ما اكتسبت . زَيْنَا لَا تَوَاجِدُنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَاْنَا ، رَبَّنَا . وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ، زَيْنَا وَلَا تُحْمِلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ . وَاقْفُ عَنَّا ، وَاقْفُزْ لَنَا ، وَارْغَبْنَا ، أَنْتَ مَوْلَانَا . فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ)

سورة آل عمران

٢٢٥	٢	(اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ)
٢٧٥	٨	(يَقْدِرْ إِذْ هَدَيْنَا)
٢٤٤	١٠	(لَنْ نَقْضِيَ عَنْهُمْ أُمُورَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا)
٢٢٥	١٨	(شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)
٢٢٥	٢٨	(وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ)
٢٢٥	٣١	(إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي)
١٦٤	٤٧	(إِذَا قُضِيَ الْأَمْرُ)
٢٤٥ - ٢٤٦	٥٢	(مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ؟)
١٨٢	٥٤	(وَتَذَكَّرُوا لِلَّهِ)
٢٨٩	٥٤	(وَتَذَكَّرُوا لِلَّهِ)

٢٧٠	٧٥	(وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْتَتْهُ يَدِينَارٌ)
٤٧١	٩١	(فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحِبِّهِمْ مِلَّةَ الْأَرْضِ - فَعْبَا . وَلَوْ اقْتَنَى بِهِ)
٥٠٢	٩٧	(وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ)
١٦٥	١٠٧	(وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وَجُوهُهُمْ فَمِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)
٢٢٦	١١٥	(وَمَا يَقُولُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوا)
٢٦٩	١٢٣	(وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بَيْنَهُم)
٣٤١	١٣٠	(لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا)
٢٤٧	١٥٩	(فَلَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ)

سورة النساء

٢٣٥	١	(خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ)
٢٤٥	٢	(وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ)
٢٣١	٣	(فَاتَّقُوا مَا طَلَبَ لَكُمْ مِنَ الشَّيْءِ ثَلَاثَ وَرَبَاعَ)
٢٤٠	٦	(فَإِنْ أَنتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ... فَإِنَّا دَفَعْنَاهُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَلَتُبْهَلُوا عَلَيْهِمْ)
١٦٧	١٢	(وَلَكُمْ بَعْضُ مَا تَرَكَ الَّذِينَ خَلَوْا)
٢٩٥	٢٣	(وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ)
٤٦٤ (هـ)	٢٥	(وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْخَضَنَاتِ لِلَّذِينَ فِيكُمْ مِنْكُمْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ لِلْمُؤْمِنَاتِ)
٤٧٩	٢٩	(وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ)
٢٣٥	٣٨	(وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا)
٢٤٣	٥٨	(إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَوَلَّوْا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا)
	٧٨	(فَسَاءَ لِهَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ خَبِيرًا)

٢٤٤	٩٢	(فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَفْوٍ لَكُمْ . وَهُمْ مُؤْمِنُونَ)
١٦٦	٩٢	(فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)
٢٥٥	١٠٥	(لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ)
٢٥٠	١١٨	(لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا)
٢٣٣	١٥٢	(فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ
		جَهْرًا)
٢٦٨	١٦٠	(فَيُظْلَمَ مَنْ الَّذِينَ هَانُوا)

سورة المائدة

٢٩٩	٣	(وَمَا أَكَلَ السَّيِّئُ إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ)
٤١٦	٦	(إِنْ أَقْسَمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْلِبُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى
		الْمِرَاقِ وَاسْمِعُوا بَرْوَيْبَكُمْ وَلَوْ جَلَّكَتُمْ إِلَى الْكَثْبَيْنِ)
٢٤٦ هـ	٦	(وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمِرَاقِ)
٢٧١	٦	(وَاسْمِعُوا بَرْوَيْبَكُمْ)
٢١٠ - ٤٥٦	٦	(وَلَنْ كُنْتُمْ جُنْيًا فَلْفَهْرًا)
١٨٨	٦	(أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ)
٢٣٢	٦	(مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُجْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَرَجٍ . وَلَكِنْ يُرِيدُ
		لِيُطَهِّرَكُمْ . وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)
٢١٣	٢٢	(مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كُتِبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَاقِيلَ)
١٧٥	٢٢	(إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ)
٢٩٥	٢٣	(إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . وَيُشْفِقُونَ
		فِي الْأَرْضِ فَسَادًا . أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا . أَوْ تُقَطَّعَ
		أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ . أَوْ يُنْفَذُوا مِنَ الْأَرْضِ)
٢٧٨	٢٨	(وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ)
١٦٤	٤٢	(وَلَنْ حَكَمْتُ فَأَنْتُمْ)
٢٤٧	٤٥	(وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا)
٢٣٦	٥٤	(مَنْ يَزِدْكُمْ مِنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ)
٦٤	٨٣	(مِمَّا غَرَبُوا مِنَ الْخَقِ)
٢٦٤	٨٩	(فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا نَظَّمُونَ)

		أغلبكم أو كثرهم أو تحرير رقية)
١٨٨	٩١	(فَبَلِّغْ أَلَّامَ مَنَّهُونَ ؟)
٣٧٩	٩٥	(حِزْلَةٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ . يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِثْلُكُمْ . بِغَدَايَا بِأَلْفِ الْكَمِيَّةِ . أَوْ كَفَّارَةَ طَعَامِ مَسَاكِينَ . أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا . لِيُنْذِرَ الْبَالِغَةَ)
٣٧٩ (هـ)	٩٥	(عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ . وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ . وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ)
٣٤٣	٩٦	(أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ)
٢٣٥	١١٨	(إِنْ تَعَذَّبْتُمْ عَنْهُمْ غُلَامَهُمْ عِبَادَكَ . وَإِنْ تَنْفَرُوا لَهُمْ فَرَأَيْتُمْ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)
١٩١	١١٩	(تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ)

سورة الأنعام

٣٣٢ هـ	٢	(ثُمَّ قَضَى أَجَلًا . وَلِجَلِّ مَسْمَى عِنْدَهُ)
٢٥٢	١١	(قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ)
٢٣٥	١٧	(وَإِنْ يَنْشَأْ مِنْكُمْ نَفْسٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)
٥١٣	١٩	(وَأَوْحَى إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ . وَمَنْ يَبْلُغْ)
٢٨٦	٢٨	(مَا خَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ)
٢٨٩	٩٥	(فَالِقَ الْخَبِّ وَالنَّوَى)
٣٣٥ (هـ)	١٠٢	(اللَّهُ رَحِيمٌ . لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ)
١٧٣	١٢٢	(كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ)
٣٣١ - ٣٣١	١٢٥	(فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَفْرَحْ بِهِ ضَرْبَ الْوَسْطَى . وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَفْضُلْهُ يَفْضُلْهُ ضَرْبَ الْوَسْطَى . كَذَلِكَ يُضْفَى فِي السَّمَاءِ)
٢٩٨	١٤٥	(قُلْ لَا أُجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مَحْرُومًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ أَوْ ذِمًّا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمٍ جَنْزِيرٍ فَلَهُ رَحِمٌ أَوْ فُتْقًا أَوْ لَحْمٌ لَغِيرِ اللَّهِ بِهِ)
٣٣١	١٤٨	(سَيَقُولُ الَّذِينَ أَفْرَكُوا ، لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْرَكْنَا . وَلَا أَبَاؤُنَا . وَلَا حَرْمْنَا مِنْ شَيْءٍ)

٢٣٥	١٥٠	(فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مِنْهُمْ)
٤٩١	١٥١	(وَلَا تَتَّبِعُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ)
٥١٤	١٥٣	(وَإِنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ)

سورة الأعراف

٢٣٤	٤	(وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَنَبَّاهَا بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ)
٢٣٥	١١	(وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ)
١٨٥	٢٧	(يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا)
٥٠٢	٣٦	(يَا بَنِي آدَمَ)
٢٣٦	٣٢	(قُلْ، مَنْ عَزَّمْ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ)
		(وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ)
٢٥٣	٣٨	(لِيَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ)
١٨٦	٤٤	(وَنَادَى أَصْحَابَ الْجَنَّةِ)
٢٥٧	٥٧	(سَعْنَاءَ لِبَاسٍ مَجِيدٍ)
٢٧٥	٨٦	(وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُمْ)
٢٣٣	١٣٦	(فَانْتَقَبْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ)
٨٣	١٧٩	(لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا)
٢٣٥	١٨٩	(خَلَقْنَاكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ)
٥٨٤	١٩٥	(أَلَمْ يَأْمُرْ أَنْ يَمْشَوْا بِهَا أَمْ لَمْ يَأْمُرْ أَنْ يَمْشَوْا بِهَا)

سورة الأنفال

١٨٥	٢	(وَإِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتَهُ زَلَّتْهُمْ زُلُفَاتُهَا)
٢٧٨ (أ)	١٦ - ١٥	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا لَنَنبِّئُهُمُ الذِّينَ كَفَرُوا زُخْرًا فَلَا تَوَلَّوهُمْ الْأَنْبَايَ . وَمَنْ يَتَّبِعْهُمْ يَنصِبْ ذُرِّيَةً إِلَّا تُخْرَفًا)
		(لَقَتَالِ أَوْ مَخِيزًا إِلَى ثَغْيَةٍ فَفَدَّ بِأَنْفِهِ مِنَ اللَّهِ .)
		(وَمَأْوَاةٍ جَهَنَّمَ . وَبَلَسَ لِلصَّيْرِ)
٢٥٦	٢٣	(وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ . وَأَنْتَ فِيهِمْ)

سورة التوبة

٢٤٢	٣٨	(أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ)
٢٧٥	٤٠	(فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا)
٢٥٦	٦٠	(إِنَّمَا الضَّفَافَاتُ الْفُفْرَاءُ)
٢٧٤	٩٢	(وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ)
٦٤	١٠١	(لَا تَحْمِلُهُمْ نَحْنُ نَحْمِلُهُمْ)
٢٤١	١٠٨	(لِمَسْجِدٍ أُنْشِئَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ)
٣٧٨ (هـ)	١٢٢	(وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ لِيَنْفِرُوا كَأَفْئَةٍ)
٣٧٦ (هـ)	١٢٢	(فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ)

سورة يونس

١٨٢	٢١	(قُلِ اللَّهُ لَشَرِّ مُكَرَّمٍ)
٢١٠	٢٢	(حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَخَرَيْنَ يَمًا)
٤٢٧	٥٩	(فَجَعَلْنَاهُمْ مِنْهُ خَرَامًا وَمُخَلَّاتًا)

سورة هود

١٨٨	١٤	(فَبَلَّيْنَا آلَهُمْ مَنَافِعَهُمْ)
٢٥٣	٤١	(وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا)
٢٤٧	٤٤	(وَلَتَنْتَوِي عَلَى الْبُرُودِ)
٢٢٢	٤٥	(وَنَادَى نُوحٌ رَجُلَهُ فَقَالَ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَقْطَبِ)
١٨٢	٩٧	(وَمَا أُنْزِلُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ)

سورة يوسف

١٩٢ هـ	٢	(قَرَأْنَا عَرَبِيًّا)
٢٨٠	٧	(وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا ضَالِّينَ)

٢٣٥	٣٦	(إِنَّ كَانَ قَعِيضُهُ قَدْ مِنْ قَبْلُ فَصَدَقَتْ . وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ)
٢٥٢	٣٢	(فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ)
١٦٨ هـ	٣٦	(إِنِّي لَأَرَانِي أُعْصِرُ خُمْرًا)
٢٥٦	٤٣	(إِنَّ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)
٦٤	٥١	(مَا عَلَّمْنَا عَلَيْهِ مِنْ شَوْءٍ)
٢٣٥	٧٧	(إِنَّ يَسْرِقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ)
١٧٥ - ١٨١	٨٢	(وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ)
٢٧٠	١٠٠	(وَقَدْ أَحْسَنَ بِي)

سورة الرعد

١٧١	٣٥	(تَنْثُلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ لِلْمُتَّقِينَ)
-----	----	---

سورة إبراهيم

٢٥٤	٩	(فَذَرُوا آلَ إِبْرَاهِيمَ)
١٨٥	٣٦	(إِنَّهُمْ أَشْلَلْنٰ كَثِيرًا مِنَ الْفُلَسْ)

سورة الحجر

١٥٥ هـ	٩٤	(فَاصْصِعْ بِمَا تَوَصَّرَ)
--------	----	-------------------------------

سورة النحل

١٨٦ - ٢٧٥	١	(أَلَمْ يَأْتِ اللَّهَ)
٢٣٤	٣٦	(وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا)
٢٥٦	٧٢	(وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا)
٥٠٧	٨٨	(الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَلُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زُفْلَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ)
٤٠٦	٩٠	(إِنَّ اللَّهَ يَكْفُرُ بِالْقَتْلِ وَالْإِخْسَانِ)
٢٣٤	٩٨	(فَلَمَّا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعَ بِاللَّهِ)

(وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ السَّبِيحُ الْكَذِبَ هَذَا خَلْقٌ مِنْهُنَّ خُلِقَ)
 ٢٨٢ ١١٦

سورة الإسراء

(سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِمُوسَى لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)
 ٢٤١ ١

(وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْغِثَ رَسُولًا)
 ٣٠٩ - (هـ) ١٥

(فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ)
 ٢٠١ - ٢٠١ هـ ٢٢

(وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ)
 ١٩١ ٢٤

(وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَى)
 ٢٤١ ٢٢

(كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا)
 ٤٢٠ ٢٨

(جَاءَابًا مَسْتَوْرًا)
 ١٦٣ ٤٥

(وَلَمَّا مَسَّكُمْ اللَّسُوءُ فِي الْبَشَرِ)
 ٢٧٣ ٦٧

(أَتِمُّوا الصَّلَاةَ)
 ٣٣٢ - ٣٧١ ٧٨

(أَتِمُّوا الصَّلَاةَ لِلْمَلِكِ الْبَشَرِ)
 ٢٥٨ - ٢٥٨ (هـ) - ٤٤٧ ٧٨

(وَقُرْآنَ الْفَجْرِ)
 ٢٥٧ - ٢٥٧ ٧٨

(وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ)
 ٢٤١ ٧٩

(وَيَخْرُجِينَ اللَّاتِفَاتِ)
 ٢٨٧ ١٠٧

سورة الكهف

(إِنْ تَرَىٰ أَنَا قُلُّ مِنْكَ غَالًا فَوَلِّهَا عَصْفِي رَيْبِي أَنْ)
 ٢٣٥ ٣٩ - ٤٠

(يُولِّتَنِي)
 ٢٣٦ ٤٧

(وَيَوْمَ نَسِفُ الْجِبَالَ)

سورة مريم

(وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ خَلْقًا)
 ١٩١ ٤

(فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا)
 ٢٥٧ ٥

٢٧٦	١٦	(وَذُكِّرْ فِي الْكِتَابِ عَزِيمٌ إِذْ انْتَبَهَتْ)
٢٧٠	٢٥	(وَغَزِي إِلَيْكَ بِجَنَحِ النَّعْلَةِ)
٧٨	٣٨	(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)
٢٢٢ - ٢٢٣ هـ	٦٥ - ٦٦	(هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَيِّئًا . وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ)
٢٥٥	٧١	(كَانُ عَلَى رَبِّكَ خُشًا مَقْضِيًّا)
٧٧	٧٥	(فَلْيَنْتَفِذْ لَهُ الرِّجْعُ مَدًّا)

سورة طه

٢٧٢	٢٠	(فَالْتَمِصْ فُلَانًا هِيَ خِثَّةٌ تُنْفَسُ)
٢٥١ - ٢٥٢ هـ	٧١	(وَأَصْلَبْتُكُمْ فِي جُنُوحِ النَّعْلِ)
١٧٦	٨٨	(فَأَخْرِجْ لَهُمْ عِجْلًا خَسِدًا لَهُ خَوَلَرٌ)
٤٧٨	٩٦	(فَتَبَيَّنَتْ ثُبُتَةٌ مِنْ أَمْرِ الرَّسُولِ)
٣٨	١١٠	(يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ، وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا)

سورة الأضياء

٢٦١	٣٦	(وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلَى عِيسَى مَكْرُمُونَ)
٢٥٨	٤٧	(وَنَضَعُ لِلوَازِنِ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)
٢٠٢ - ٢٠٣ هـ	٦٣	(بَلَى فَعَلَهُ كَيْدُهُمْ هَذَا)
٢٤٤	٧٧	(وَنَعْرَضُهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا)
٣٦٤	١٠٧	(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ)
٧٨	١٠٨	(فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ؟)

سورة الحج

٤١٦ - ٤١٧	٢٩	(وَلِيُطَوِّفُوا بِالْبَيْتِ الْقَتِيقِ)
٨٢	٤٦	(أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا)

سورة المؤمنون

٢٦١	٦٢ - ٦٣	(وَلَدَيْنَا مَزَاجٌ يَنْبَغُ بِالْحَقِّ . وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ . بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَشَاةٍ)
٢٦١	٧٠	(أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ . بَلْ جَانَهُم بِالْحَقِّ)
١٣٠	٩٩ - ١٠٠	(قَالَ ، رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ . كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا)
٢٦٣	١١٣	(لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)

سورة النور

٣٥١	١٠	(سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا)
٢٨٨	٢	(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا)
٤٤٧	٢	(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةٍ)
٢٨٤	١٣	(لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِالْزَّيْفَةِ سُوءِلَهُ)
٢٥٢	١٤	(لِمَسْكُومٍ فِيمَا أَفْسَحْتُمْ فِيهِ غَنَابَ عَظِيمٍ)

سورة الفرقان

٢٦٩	٢٥	(زَيْدٌ تَفَقَّقَ الشَّمَاةَ بِالْفَنَامِ)
٢٦٩	٥٩	(فَخَلَّلَ بِهِ خَيْرًا)

سورة الشعراء

٢٨٠	١٠٢	(قُلْ لَنْ لَنَا كُوفَةٌ)
٢٩٤ هـ	١٩٥	(بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ)

سورة النمل

٢٨٤	٤٦	(لَوْلَا تَسْتَفْهِرُونَ اللَّهَ)
٢٦١	٦٦	(يَلِ بِالْأَرْكَ جَلْمَهُمْ فِي الْآخِرَةِ . يَلِ هُمْ فِي شَكْرِ مِنْهَا . (يَلِ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ)
٢٥٧	٧٢	(رَدِفَ لَكُمْ)
٢٣٦	٩٠	(وَمِنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوعُهُمْ فِي النَّارِ)

سورة القصص

٢٢٠	٧	(إِنَّا رَالُوهُ إِلَيْكَ وَجَعَلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ)
٢٥٦	٨	(فَالْتَفَلَحَ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَغَرَضًا)
٢٣٤	١٥	(فَوَكَّرَهُ مُوسَى فَخَفَى عَلَيْهِ)
٢٥٣	٧٩	(فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ)
٢٥١	٨٥	(إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَالُكَ إِلَى مَعَادٍ)
١٦٦	٨٨	(كُلُّ شَيْءٍ عَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ)

سورة العنكبوت

٢٢٩	١٥	(فَتَجِدُنَا وَأَنْصَابَ الشَّيْئَةِ)
٢٦٨	٤٠	(فَكَلَّا أَخْلَدْنَاهُ بَيْنَهُ)

سورة الروم

٢٥١	٤ - ١	(الْم . غَلَبَتِ الرُّومُ . فِي لُغْنَى الْأَرْضِ . وَهُمْ مِنْ نَفْدٍ عَلَيْهِمْ سَيِّفَاتِينَ . فِي بَضْعِ سِنِينَ)
٢٤١	٤	(لَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ نَفْدٍ)
٢٨٦	٢٢	(وَالْخِلَافَ السَّيِّئَتِكُمْ)
٢٧٢	٢٥	(ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ قُوَّةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ)
٢٨٨	٢٨	(هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِيمَا رَزَقْنَاكُمْ)

١٦٥	٢٥	(أَمْ أَنْزَلْنَاهُمْ شُرَكَاءَ فَقَوْلِيهِمْ يَتَكَلَّمُ)
٥١٦	٤٧	(وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)

سورة لقمان

١٦٢	١١	(عِذَا خَلَقَ اللَّهُ)
-----	----	--------------------------

سورة الأحزاب

١٦٧	٢٧	(وَلَوْ رِئَاكُمْ أَنْفُسَهُمْ وَدَارَهُمْ وَأَنْوَالَهُمْ)
٢٤٩	٣٧	(أَنْتَ عَلَى رُؤُوسِهِمْ)
٣٥١	٣٨	(مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرْجٍ فِيمَا غَرَضَ اللَّهُ لَهُ)
١٥٥ هـ	٤٦	(وَنَادَى إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا)
٢٦	٥٦	(خَلَقُوا عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا)

سورة طه

٢٣٦	١	(أَوَّلَى أَجْنَبَةٍ مُتَنَفِّسِينَ وَأَثَلْتَ أَرْبَابًا)
٣٢٤	٢٤	(وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ)
٢٤٣	٤٠	(أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ)

سورة الصافات

٢٠٣ هـ	٨٩	(إِنْ هِيَ إِلَّا سَعِيرٌ)
٣٣٤ هـ	٩٦	(وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ)
٢٦٩	١٣٨ - ١٣٧	(وَأَنْتُمْ لَنُفُوتٍ عَلَيْهِمْ مُصْحِفِينَ وَإِلَّا يَلِي)
٢١٠	١٤٠	(إِذْ أَتَى إِلَى الْفُلْكِ لَشُعُونَ)
٢٦٤	١٤٧	(وَأَنْتُمْ إِلَى مَلَأَةٍ لَأَبِ أَنْ تُبْزِلُون)

سورة الزمر

٥٠٢	١٦	(يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ)
٢٤٤	٢٢	(فَوَيْلٌ لِلْعَالِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ)
١٦٨	٣٠	(إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ)
٢٧٠	٣٦	(أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)
٢٣٥	٦٢	(اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ)
٢٩٦	٦٥	(لَئِنْ لَمْ تَرْكُتْ لَيَحْطَبُنَّ عَمَلُكَ)
١٨٦	٦٨	(وَنَبِّخُ فِي السُّورِ)

سورة غافر

٢٧٥	٧١ - ٧٠	(فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ، إِذَا الْأَعْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ)
-----	---------	---

سورة فصلت

(هـ) ٢٩٠	٣٧	(لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ ، وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ)
هـ ١٩١	٤٤	(وَلَوْ جَمَلْنَاهُ قِرَاءَةً عَرَبِيًّا لَجَعَلْنَاهُ لِقَالِهِمْ فَلَوْلَا فَصَلت آيَاتِهِ ، أَلْعَجِبِي وَعَرَبِي)
هـ ٢٢٤	٤٩	(وَإِذَا مَثَى الشَّرِّ فَتَبَسَّوْا فَنُفِثَ)
٢٧٣	٥١	(وَإِذَا مَثَى الشَّرِّ فَتَبَسَّوْا فَنُفِثَ)

سورة الشورى

٢٢٩	٣	(كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ)
١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ هـ	١١	(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)
١٧٣ هـ : ١٧٤		

٢٥	١١	(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ . وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)
٢٥٤	١١	(يَفْرُقُكُمْ فِيهِ)
١٩١	٤٠	(وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا)
٢٤٣	٤٥	(يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ)

سورة الزخرف

٢٧٦	٢٩	• وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ •
٢٤٢	٦٠	• وَلَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ •

سورة الاحقاف

٢٥٩	١١	• وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ •
٢٧٦	١١	• وَإِذْ لَمْ يَبْتَئُوا بِهِ فَيَقُولُونَ •

سورة محمد

٤٥١٠	١٨	• فَبَلِّغْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْخُذَهُمْ نَفْثَةٌ . فَقَدْ جَاءَ الْوَعْدُ لَهَا •
٤٦	١٩	• فَلَقَلَّمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ •
٤٠٨ (هـ)	٣٣ - ٣٢	• إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَلُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ . وَشَاقُّوا الرَّسُولَ مِنْ بَيْنَمَا تَبَيَّنَ لَهُمْ الْهُدَى . أَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا . وَيَخْبِطَ أَعْمَالَهُمْ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَطِيقُوا اللَّهَ وَالْطَّيِّبِينَ الرَّسُولَ . وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ •
٤٠٨	٣٣	• وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ •

سورة الفتح

٢٥٧ - ٢٥٧	٢٧	• مُخْلِقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ •
-----------	----	--

سورة الحجرات

٣٣	١	• لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ •
----	---	--

سورة ق

٨٣	٣٧	• إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ •
٢٥٧	٢٩	(وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ)

(إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ)

٤٢

١٩٢

سورة الفاريات

(والسماء بينناها)

٤٧

٢٨٩

(فنعم للهائون)

٤٨

٢٨٩

سورة الطور

(أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ)

٢٨

٢٥٢

سورة النجم

(والنجم إذا هوى)

١

٢٧٤

سورة الرحمن

(فبأي آلاء ربكما تكذبان)

١٣ - ١٦ - ١٨ - ٢٩٧

٢١ - ٢٣ - ٢٥

٢٨ - ٣٠ - ٣٢

٣٤ - ٣٦ - ٣٨ ... إلخ

(يَخْرُجُ مِنْهُمَا النَّؤُؤُ وَالرُّجَانُ)

٢٢

١٩٧

سورة الواقعة

(لَأَكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُكُومٍ . فَمَالَتْ مِنْهَا النُّفُوسُ .

٥٢ - ٥٤

٢٢٤

فشاربون عليه من الحميم)

(أَمْ نَحْنُ الْزَّارِعُونَ)

٦٤

٢٨٩

(لَا يَسْئَلُ إِلَّا لِلطَّافِرِينَ)

٧٩

١٩٧

سورة الحديد

(وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ)

٢٦

٢٢٩

سورة المجادلة

- ٢٩٦ ٢ (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّهَا
قَالُوا . فَتَحْرِيزُ وَقَبْهٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا)

سورة العنكبوت

- ٥٠٢ ٢ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا)
٣١٣ ٧ (كَيْلًا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ)

سورة الممتحنة

- ٦٤ ١٠ (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)

سورة الجمعة

- ٣٧٤ ١١ (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا)

سورة المنافقون

- ٢٨٤ ٦ (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَخْلَقَ)

سورة التغابن

- ٣٢٦ ٢ (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْكُمْ كَثِيرًا وَمِنْكُمْ مُؤْمِنًا)
٣١٦ ١٦ (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا لَسْتُمْ بِتَلْقَتْكُمْ)

سورة الطلاق

- ٤٥٣ ٦ (وَإِنْ كُنَّ لَوَلَاتٍ فَأُولَئِكَ أَكْثَرُ فَاتَّقُوا اللَّهَ)

(يا أولي الألباب)

٥٠٢ (هـ)

سورة الملك

١	١٥٨ هـ	(تبارك الذي بيده الملك)
١٦	٢٥٢	(أَلَمْ نَكُنْ مِنْ فِي السَّمَاءِ)
٣٠	٢٧٥	(قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا . فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ معين ؟)

سورة القلم

٦	١٦٢	(بِأَيِّكُمْ الْفِتْنُ)
٤٣	٤٩٠	(وَيُنْعِمُونَ إِلَى التُّجَدِ فَلَا يُسْتَطَاعُونَ)

سورة العاقة

٨	١٨٨	(قُلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ؟)
٢١	١٦٣	(عِشَّةً رَاضِيَةً)

سورة القيامة

٢٢ - ٢٣	١٨٨	(وَجْهٌ يُؤْمَذُ نَاصِرَةً . إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ)
٣٦	٢٢٣	(أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى)

سورة الإنسان

٦	٢٧٨	(عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)
٢٤	٢٨٨	(وَلَا تَطْلُعُ مِنْهُمْ آثَمًا أَوْ كَفُورًا)

سورة المرسلات

١٥ . ١٦ . ٢٤	٢٩٧	(وَيُلَىٰ يُؤْمَذُ لِلْمُكَذِّبِينَ)
٢٨ إلخ		

سورة البروج

٢٥٦	١٦	(فقال لما يريد)
٢٥١	١٩	(بل الذين كفروا في تكذيب)

سورة الطارق

١٦٣	٦	(من ماء دلق)
-----	---	----------------

سورة الأعلى

٧٨	٥ - ٤	(والذي أخرج المرعى . فجعله غثاء أحوى)
----	-------	---

سورة الفجر

٢٢٢	٤ - ١	(والفجر . وليال عشر . والشفع والوتر . والليل إذا يسر)
٢٥٨	٢٤	(يا ليتني كفنت لحيتي)

سورة البلد

٢٩٦	١	(لا أقسم بهذا البلد)
-----	---	------------------------

سورة الشمس

٣٣٦	٨ - ٧	(ونفس وما سواها . فأنهما فجوزها وتجاوزا)
-----	-------	--

سورة الليل

٢٧٤	١	(والليل إذا يفسى)
-----	---	---------------------

سورة الصلق

٢٨٦	٥	(علم الإنسان ما لم يعلم)
-----	---	----------------------------

سورة القمر

٢٢٨ ٥ (حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ)

سورة الزلزلة

٢٥٧ ٥ (بَلِّغْ رَّبِّكَ نُوحًى لَهَا)

سورة القارعة

١٦٣ ٧ (عِشَّةً رَاضِيَةً)



ثانياً : فهرس الأحاديث الشريفة

الحدث	الصفحة
« أبغض الحلال إلى الله الطلاق »	٤٢٧ (هـ)
« أتدري ما حق الله على العباد . وما حق العباد على الله ؟ »	٥١٦
« اتقوا النار ولو بشق تمره »	٢٣٨
« الإثم ما حاك في الصدر . وإن أفتاك الناس وأفتوك »	٣٣١
« إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة حتى يرجع إلى مولاه » :	٤٧٠
« إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »	٣٦١
« إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه . ثم خرج غامداً إلى المسجد . فلا يشك بين أصابعه . فإنه في صلاة »	٢٤١
« إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين »	٤١٩ (هـ)
« اذهبها . ولا تصلح لتفرك »	٣٣٧ (هـ)
« ألسلك موجبات رحمتك »	٣٤٥
« استاكوا »	٣٤٠
« أصدق كلمة قالها الشاعر . كلمة لبيد . ألا كل شيء ما خلا الله باطل »	١٧١
« أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله »	٣٥٠ (هـ)
« إلا أن يؤتي الله عبداً فهما في كتابه »	٣٣٢

٨٦ « أليس شهادة إحدائكم مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلن . بلى . قال .
فذلك من نقصان عقلها »

٢٨١ « التمس ولو خاتماً من حديد »
١٣٢ « أمرنا بالسكوت . ونهينا عن الكلام »

٢٦ « أنا سيد ولد آدم ولا فخر »
١٠٢ « انتدب الله لمن يخرج في سبيله »

٣١٢ « إِنْ شِئْتَ فَتَوْضَأْ . وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَوْضَأْ »
٤٨١ « إِنْ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تَوْتِيَ رَحْمَةً »

٣٤٣ « إِنْ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِأَيْمَانِكُمْ »
٣٥٠ (هـ) « إِنْ مِنْ الْفَنُوبِ فَنُوبًا لَا تَكْفُرُهَا الصَّلَاةُ وَلَا الصِّيَامُ وَلَا الصَّدَقَةُ .
وَلَكِنَّمَا يَكْفُرُهَا اللَّهُ عَلَى كَسْبِ الْعِيَالِ »

١٨ (هـ) « إِنْ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذَكَورِ أُمْتِي حَلٌّ لِأَنَّهُمَا »
٤٩١ « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »

٣٧٧ « إِنَّهُ شَدِيدُ الْحُبِّ لِلَّهِ . لَوْ كَانَ لَا يَخَافُ اللَّهَ مَا عَصَاهُ »
٤٨٧ « إِنَّهُ لَمَّا نَزَلَ ، (إِنْ تَبَيَّنُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفَوْهُ يُحْلِبِيكُمْ بِهِ اللَّهُ)
اِشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الصَّحَابَةِ . وَقَالُوا ، لَا نَطِيقُهَا . وَفِيهِ ، (أَنْ اللَّهَ تَعَالَى
نَسَخَهَا) . فَانْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا
وَسْعًا - إِلَى آخِرِ السُّورَةِ) . وَفِيهِ عَقِبَ كُلُّ دَعْوَةٍ ، قَالَ ، نَعَمْ . وَفِي
رَوَايَةٍ ، « قَدْ قُلْتُ »

٣١ « أُوتِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ . وَاخْتَصِرَ لِي الْكَلَامُ اخْتِصَارًا »
١٧٧ « أَيْمًا رَجُلٌ وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَقْلَسَ . فَصَاحِبُ الْبَيْتِ أَحَقُّ
بِمَتَاعِهِ »

« بَيْعُ الْمَرَايَا = انْظُرِ الْمَرَايَا »
٣٥٠ (هـ) « حَتَّى الْقِسْمَةُ تَضُمُّهَا فِي رِزْقِكَ صَدَقَةٌ »

الكوكب النير (٣٥٠)

- ١٧٦ « تحلفون وتستحقون دم صاحبكم »
- ١٦٦ « يحيى في علم الله ستاً أو سبعاً »
- ٣٥٦ « خمس صلوات كتبهن الله على العبد في اليوم واليلة »
- ٢٥٣ « دخلت امرأة النار في هرة »
- ٣٥٠ (هـ) « دينار أنفقته في سبيل الله . ودينار أنفقته في رقية . ودينار تصدقت به على نسكين . ودينار أنفقته على أهلك . أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك »
- ٢٨١ « ردوا السائل ولو بظلف محرق »
- ١٣٦ (هـ) . ٥١٢ « رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »
- ٤٩٩ . ٥١٢ « رفع القلم عن ثلاث ، عن النائم حتى يستيقظ . وعن الصبي حتى يكبر . وفي رواية ، حتى يحتلم . وفي رواية ، حتى يبلغ . وعن المجنون حتى يعقل »
- ٣٥٠ (هـ) « السعي على نفقة العيال جهاد في سبيل الله »
- ٣٦٤ . ٣٥٥ . ٣٦٩ « شاتان أو عشرون درهماً »
- ٣٩٠ (هـ) « شغلني لأهل الكبار من أمي »
- ٤٠٨ (هـ) « الصائم للتطوع أمير نفسه . إن شاء صام . وإن شاء أفطر »
- ٢٥٨ « صوموا لرؤيته . وأفطروا لرؤيته »
- ٣٣٨ (هـ) « ضج بها كنت »
- ٤٨٠ « العرايا . بيع العرايا . إلا أنه رخص في بيع العرية »
- ١٦٦ « على اليد ما أخذت حتى تؤديه »
- ٤٨١ « فاقبلوا رخصة الله »
- ٢٦ « فُضلت على من قبلي بست . ولا فخر »

- « فليتبوأ مقعده من النار » ٢٨٧
 « فليكن أول ما تدعوهن إلى أن يوحدوا الله . . . » ٣٠٩
- « في اللحية شاتان أو عشرون درهماً » ٢٦٤ . ٣٥٥ . ٣٧٩
 « في النفس للؤمئة مائة » ٢٥٣
- « كان ينوي صوم التطوع ثم يُفطر » ٤٠٧
 « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع » ٢٢
- « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتز » ٢٢
 « كل مسكر خمرة » ١٦٤
- كل مولود يولد على الفطرة » ٣٠٩ (هـ)
 « كنا نحيض فنؤمر بقضاء الصوم » ٣٦٧ (هـ)
- « لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات » ٢٠٣
 « ليؤتيني منكم أولو الأحلام والنهى » ٢٩٧
- « ما سكنت عنه فهو علو » ٣٣٧
 « ما يسرنى بها حمر النعم » ٣٦٩
- « من أتى عرفاً لم تقبل له صلاة أربعين صباحاً » ٤٧٠
- « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » ٣٦٥ (هـ) ٤١٣ (هـ)
- « من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة » ٤١٣ (هـ)
 « من أعظم للسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يُخبرم فخرم لأجل مسأله » ٣٣٧
- « من خلف على يمين » ٢٤٨
 « من زغب عن سنتي فليس مني » ٤٦١

- ٤٧٠ « من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين صباحاً »
 ٢٣٧ (هـ) « من شهد له خزيمة فهو خشيته »
- ٤١٤ « من صلى على جنازة في المسجد فليس له من الأجر شيء »
 ٣٦٦ « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ، فإن ذلك وقتها »
- ٣٠٧ « نسخ الصلاة ليلة المراج إلى خمس »
 ٢٩٨ « نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع . وعن كل ذي مخلب من الطير »
- ٢٠١ « نهى رسول الله ﷺ عن التضحية بالعمرة والمرجاء »
 ٤٨٢ « نهينا عن اتباع الجنائز . ولم يعزم علينا »
 ٤٠٩ « هل عليّ غيرها ؟ قال : لا . إلا أن تطوع »
- ٣٧٢ « الوقت بينهما »
 ٢٥٧ « واشترط لي الولاء »
- ٢٨٦ « وعلمك أسماء كل شيء »
 ٤١٣ (هـ) « والله ، إن شاء الله . لا أحلف على يميني . ثم أرى خيراً منها . إلا كفرت عن يميني . ولحيث الذي هو خير »
- ٢٤٤ « ولا ينفع ذا الجند منك الجند »
 ٣٧٩ . ٣٥٥ . ٢٦٤ « ومن لزمته بنت مخاض . وليست عنده . أخذ منه ابن لبون »
- ٢٥٢ « يقول الله تعالى ، ما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضته عليه »
- ٢٢٤ (هـ) « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق . وفي رواية قائمين على الحق »
 ٤٧١ « لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ »
 ٤٧١ « لا تقبل صلاة حائض إلا بخمار »

٤٨٨

« لا تكلفوهم ما يقبلهم . فإن كلفتموهم فأعينوهم »

« لا صلاة إلا بطهور » انظر ، « لا يقبل الله صلاة بغير طهور »

(٤٣٧ هـ)

« لا طلاق ولا عتاق في إغلاق »

١٦٠

« لا يفض الله فاك »

٣٩٩

« لا يقبل الله صلاة بغير طهور »

٤٧٦ . ٤٧٧

« لا يقبل الله صلاة بغير طهور . ولا صدقة من غلول »

٤٨٨

« لا يكلف من العمل ما لا يطيق »



ثالثاً : فهرس الشواهد الشعرية

أ - الأبيات

البيت	القبائل	الصفحة
إذا نزل السماء بأرض قوم	رعيناه وإن كانوا غشياً	١٣٧ . ١٥٨
فإن أهلك فني لهب لظاه	عمود الحكماء	
وناز لو تفطت بها أضامت	عليك يكاد يلهب التهاها	٢٣٦
قوم إذا حاربوا شقوا ما زوهم	ريجة بن مقروم الضبي	٢٣٧
فوق إذا حاربوا شقوا ما زوهم	ولكن أنت تنفخ في رماد	
أياها العاذل دع من علكا	فون النساء ولو باتت بالظهار	١٥٩
وهل يعمن من كان أحدث عهد	الأخطل	١٧٢
ليس العطاء من الفضول سماحة	مثلي لا يصغي إلى مثلكا	
وكنيت إذا غمزت قتاة قوم	ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال	٢٥٤
قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم	امرؤ القيس	
لا يسلون أخلهم حين يندبهم	حتى تجود وما لديك قليل	٢٣٩
إن من ساد ثم ساد أبوه	للقنع الكندي	
	كسرت كموبها أو تستقيما	٢٦٥
	زيد الأعجم	
	طاروا إليه زرافات ووحدانا	٢٩١
	قريط بن أنيف	
	في الثغالب على ما قال برهانا	٤٠٢
	قريط بن أنيف	
	ثم ساد قبل ذلك جده	٢٣٧
	أبونواس	

- ولم أقل مثلك أعني به غيرك يا فرد بلا شبه
 ١٧٢ التتبي
 إذا رضيت علي بنو قشير ليمر الله أعجبي رضاها
 ٢١٨ القحيف العقيلي
 ألقى الصحيفة كي يخفف رحله . والنزاد حتى نملأ ألقاها
 ٢٣٩ أبو مروان النهوي
 لشاب الصغير وأقنى الكعبير كثر الغداة ومرو العشي
 ١٨٤ الصلتان العبدي

ب - الأعجاز

- فأما هي إقبال وإدبار
 الخفاء ١٦٠
 فبينما العسر إذ دارت ميلير
 حريث بن جبلة الغنري ٣٧١

ج - الصدور

- غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها
 ٢٤٩ مزاحم العقيلي
 مشتقة من رسول الله نبعته
 ٢٠١ الفرزدق
 وبلدة ليس بها أنيس
 عامر بن الحارث (جران العمود) ٣٣١

رابعاً ، فهرس الحدود والمصطلحات

		(الألف)	
٤٤ . ٣٨	أصول الفقه		
٤٦	الأصولي		
٣٨٠ هـ . ٣٦٥	الإعادة	٣٤٢	الإباحة
٧٤	الاعتقاد	٣٣٦	الإثم
٧٥ . ٧٤	الاعتقاد الصحيح	٤٦٩	الاجزاء
٧٦ . ٧٤	الاعتقاد الفاسد	٣٩٤	الإجماع
٧٧		٣٠٠	الأحكام
٣٥	الأعراض الفريةية	٤٣٠	الأحكام الشرعية الخمسة
٣٦٧	الإصاق	٤٣٠	الأحكام العقلية
٩٨	الألفاظ المترادفة	٣٦٥	الأداء
٩٨	الألفاظ للتواردة	٣٦٩ . ٣٧٨	الإعارة الإلهية
٣٧	الآل	٣٣٦	
٥٣	الأمانة	٤٣٦	الإسامة
٣٣٠ . ٣٣٩	الإلهام	٧٧٨	الاستثناء للنقطع
٣٣٦ . ٣٣٠	الأمر المطلق	٣٦٦	الاستدراك
٣٤٠	الإيجاب	١٠٧	الاستعمال
٣٦	الإيجاز	١١٢	الاسم
١٥٠	الإيمان	١٤٧	اسم الجنس
١٥٢ هـ	إيمان للوفاة	٢٠٤ هـ	الاشتقاق
		٢١١ . ٢٠٦	الاشتقاق الأصغر
(الهاء)		٢١١	الاشتقاق الأكبر
		٢١١	الاشتقاق الأوسط
٣٣٦ هـ	البر		
٣٧٩	بنت البون	٣٩ . ٣٨	الأصل
٥٠ هـ	البيان	٤٠ هـ	

البيع للطلق

٢٣٦

(العام)

(التاء)

٢٠٠ هـ	الحاكم		
٩٠ ، ٨٩ ، ٧٥	الحذ		
٩٧	الحذ الحقيقي التام	٧٠	التباين
٩٤	الحذ الحقيقي الناقص	٣٤٩	التحريم
٩٥	الحذ اللفظي	٤٢٠	ترك الأولى
٣٨٦	الحرام	٧٠	التساوي
٢٣٩ ، ١٨٣	الحرف = الحروف	٥٩ ، ٥٨ هـ	التصديق
٢٣٨ ، ٢٣٧		٥٩ ، ٥٨ هـ	التصور
		٣٦٥ هـ	التسجيل
٣٠٩	الحسن	٢٠٢	التعريض
٢٠٠	الحسن	٢٣٣	التطيق
٣٧٩ هـ	الحقه	٣٦٢	تعليق الأحكام
١٤٩	الحقيقة	٤٨٣	التكليف
١٥٠	الحقيقة الشرعية	٣٦٩ هـ ، ٤٨٤	التكليف بالاحمال
١٥٠	الحقيقة المرفقة		
١٤٩	الحقيقة المنفوعة		

(الجيم)

٢٣٣ ، ٢٠٠ ، ٤٣	الحكم		
٢٤٥ هـ	الحكم التكليفي	٤٢٩	الجلال
٢٤٥ ، ٢٣٣ هـ	الحكم الشرعي	١٣٨	الجامد (غير للشتق)
٤٢	الحكم الشرعي الفرعي	٢٤٤ هـ	الجلد
٢٤٢ هـ	الحكم الوضعي	١٣٦ ، ١٣٥	الجزئي
٤٤٤	حكمة الحكم	١٣٦	الجزئي الإضافي
٢٤ ، ٢٣ هـ	الحد	٢٣٠	الجمع للطلق
١٥٥	الحمل	٩٤ هـ	الجنس
٧١ هـ	الحيوان	٧٧	الجهل البسيط
		٧٧	الجهل المركب
(الغاء)		٣١ هـ	جوامع الكلام
٩٤ هـ	الخاصة	٦٩ هـ	الجواهر

(الراء)	٣٣٩ . ٣٣٤	الخطاب
	٣٤٢	خطاب التكليف
٤٧٨	٣٤	خطاب الشرع
٩٥	٣٤٢ . ٣٤٣	خطاب الوضع
٩٥	٤٣٤	
	٤٣	الخلاف
(السين)	٤١٩	خلاف الأولى
	٦٩ . ٦٨	الخلافان
٣٥٩ هـ . ٤٤٥	٢٢١	الخلفي
٤٥١		
٤٥٠	السبب الوقفي	(النال)
٤٥٠	السبب للمعوي	
٥٠٧	السكران	الدال
٣٧٤	سنة المعين	الدلالة
٣٧٤	سنة الكفاية	دلالة الالتزام
٧٧	السهو	الدلالة باللفظ
	١٢٦	دلالة التضمن
(الشيخ)	١٢٥	الدلالة العقلية
	١٢٦	الدلالة اللفظية
٢٣٧ هـ	١٢٦	دلالة للطائفة
٢٥٩ هـ . ٤٥٢		
٤٥٤	الشاهد	الدلالة الوضعية
٤٥٤	الشرط	الدليل
٤٥٤	شرط الحكم	
٤٥٤	شرط السبب	٥١ . ٥٢ . ٥٣
٤٥٥ . ٣٦٠	شرط الشرعي	٥٥
٤٥٥ . ٣٦٠	الشرط المادي	٢٠١ هـ
٣٦٠	الشرط العقلي	دليل الخطاب
٤٥٥	الشرط المعنوي	
٣٧٧	الشروع بالواجب	(النال)
٤٠٧	الشروع في التنبؤ	٩٣ هـ
٧٦ . ٧٤	الشك	٤٠
٢٤ . ٢٣	الشكر	٢٤٥ هـ

(الصاد)		العباد	
الصحابة	٢٧	الفرض	٢٨٤
الصحة الشرعية	٤٧٢	الفرض العام	٦٩ هـ . ١٣٩
الصحة المادية	٤٧٢	العزيمة	٤٧٦
الصحة العقلية	٤٧٢	العقل	٧٩ هـ . ٨١
الصحة في العبادة	٤٦٥	العقل الغريزي	٨٢ هـ . ٨٢
الصحة في للماملة	٤٦٧	العقل المكتسب	٨٧ هـ
الصرف	٤٩٠ هـ	العلم	٩٠ هـ . ٦١ . ٦٣
الصفة	١٣٩		٦٤ هـ . ٧٥
الصالح والأصلح	٣١٤ . ٣١٣	العلم	١٤٦
الصلاة	٢٥	علم الجنس	١٤٧
الصوت	١٠٤ . ١٠٣	علم الشخص	١٤٦
(الضاد)		العلم الضروري	
الضابط	٣٠	علم اللغة	٤٩ هـ
الضمان	٦٨	العلم النظري	٦٦ هـ . ٦٧
ضروري الوجود	٤٣٠	الملة	٤٣٩
(الطاء)		الملة الشرعية الكاملة	
الطاعة	٢٨٥	الملة الصورية	٢٧ هـ . ٤٤١
الطبع	٣٠٠ هـ	الملة التالية	٢٧ هـ . ٤٤١
		الملة الفاعلية	٢٨ هـ . ٤٤١
		الملة للادية	٢٧ هـ . ٤٤١
(الظاء)		العموم والخصوص المطلق	
		العموم والخصوص من وجه	٧١ هـ
		التناق	٢٣٧ هـ
الظن	٧٢ . ٧٤	الموارض الذاتية	٢٤

(الكاف)	(الفين)
٢٤١	الكراهة
١٢٢	الكلام
١٢٠	الكلمة
١٢٣ هـ . ١٢٢	الكلبي
١٢٣ هـ . ٩٤	الكلبي الذاتي
١٢٣ هـ . ٩٤	الكلبي المرضي
١٩٩	الكناية
(اللام)	(الفاء)
١٠٢	اللفظة
١٠٤	اللفظ
(الميم)	(الهمزة)
٢٣٦	اللاء للطلاق
٤٥٦	للانفاد
٤٥٧	ماتع الحكم
٤٥٨	ماتع السبب
٤٢٣ هـ . ٤٢٦	للإباح
٦٩ هـ	للتعيز
١٤٢ هـ . ١٣٦	للتراخي
٣٨١ هـ . ١٣٤	للتواطىء
٦٩	للتلاني
١٥٤ هـ . ١٥٣	للجائز
١٨٠	للجائز الشرعي
الفئلة	٧٧
الدائبة	١٤٦
فحوى الخطاب	٢٠٩ هـ
الفرض	٣٥٠
فرض العين	٣٧٤
فرض الكفاية	٣٧٤
الفصل	٩٤ هـ . ٩٤
الفضائل	٢٣ هـ
الفعل	١٠
فعل للكلف	٣٣٧ هـ
الفقه	٤٠ هـ . ٤١
الفقيه	٤٢
الفكر	٥٧
الفهم	٤٠
الفواضل	٢٣ هـ
(القاف)	(الصاد)
القاعدة	٣٠ هـ . ٤٤
القبض	٣٠٠
القبض	٣٠٦
القربة	٣٨٥
القضاء	٣٦٣
القول	١٥٥
القوة القريبة من الفعل	٤١ هـ . ٤٢

للجواز العرفي	١٧٩	الفرد	١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠
للجواز المنفوي	١٧٩		١٢٠
محبة الله ورضاه	٣٦٨ ، ٣٦٩	مفهوم للخالفه	٢٠١ هـ
	٣٢٠	مفهوم للوافقه	٢٠١ هـ
للدرك	٣٠	مقتضى الحكم	٤٤١ هـ ، ٤٤٢
مدلول الخطاب	٣٣٢	للقدمه	٢٢
للمركب	١٠٩	مقدمه الواجب	٣٥٨ هـ
المركب التقينيدي	١٨	للكروه	٤١٣
مسائل العلم	٣٣	للكروه التحريمي	٤١٨ هـ
المستدل	٥٤ ، ٥٥ هـ	للكروه التنزيهي	٤١٨ هـ
للمستدل به	٥٦	للكلف	٣٢٨
المستدل عليه	٥٦	للمتجأ	٣٢٨ هـ
المستدل له	٥٦ ، ٥٧ هـ	للك للطلق	٣٦١
للمستعمل	١١٠ هـ	للمتنع	٤٣٠
للمشترك	١٣٧	للممكن	٤٢٩
المشتق	١٣٨ ، ٢١٠	للممكن الأقل	٤٣٠
الشخصات	٩٣ هـ	للممكن الأكثر	٤٣٠
للمشكك	١٣٣	للممكن للتساوي الطرفين	٤٣٠
المشكوك	٣٤٤	للممكن العام = الجاز	عند
للمشيئة الإلهية	٣٦٨ ، ٣٦٩	للفقهاء	٤٢٩
	٣٢٠ ، ٣٢١	للمنسوب	٤٠٢
		للمنفكس	٩١
للمطرد	٩١	للمهل	١١٠ هـ
مطلق الأمر	٣٣٠ ، ٣٣١	موضوع أصول الفقه	٣٦
مطلق البيع	٣٣١	موضوع العلم	٣٣
مطلق الجمع	٣٣٠	موضوع علم الفقه	٣٦
مطلق للاء	٣٣١		
مطلق لللك	٣٣١		
للمعرفة	٦٤ ، ٦٥	للتلطف	٩٣ هـ
معرفة الله	٣٠٨	التحوي	٤٩ هـ

(النون)

٢٨٨ . ٢٧٨	الواجب للخير	٢٤٠	التذب
١٧	الوضع	٧٧	النسيان
١٧	الوضع الخاص	٥٧	النظر
١٧	الوضع العام	٦٨	التقيضان
٢٤٢	الوضعي	٩٤ هـ	النوع
٣٦٣ هـ	وقت العبادة		
٧٦ . ٧٤	الوهم	(الواو)	

(لا)	٢٤٥ هـ . ٢٣٤	الواجب
	٢٧٦ . ٢٧٥	الواجب الكفائي
٢٠٤	لا حاكم إلا الله	٢٧٧

* * *

خامساً : فهرس الأعلام^(١)

الاسم	حرف الألف
- آدم (عليه الصلاة والسلام)	٢٢٢
- الأمدي = علي بن أبي علي بن محمد	
- إبراهيم (عليه الصلاة والسلام)	٢٢٧
- إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شقلا . أبو إسحاق	(٢٧٢) ، ٢٨٩
- إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان . أبو ثور البغدادي الكلبى	(٥٠٧)
- إبراهيم بن السري بن سهل . الزجاج	(٢٠٦) : ٢٩٠
- إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم . برهان الدين . ابن الفركاح	(٤٧٥)
- إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزبادي الشافعي . أبو إسحاق الشيرازي	(١٦١) ، ٢٢٢
	٤٣ ، ٢٨٢ ، ٢١٠
- إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي . نطفويه	(٢٠٥)
- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم . الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني	(٤٠٥)
- الأبهري لللكي = محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح . أبو بكر	
- إبليس	٢١٠
- الأثرم = أحمد بن محمد بن هاني . أبو بكر	
- أحمد بن إدريس الصنهاجي لللكي . القرافي	(٩١) ، ١١٥
	٢٣٨ ، ٢٥٥ ، ٢٢٦
	٤٥٢ ، ٤٥٩
- أحمد بن إسماعيل بن عثمان الرومي الحنفي . الكوراني	(٢٠٠) ، ٤٦١
	٤٩٢
- أحمد بن بشر بن عامر . الشيخ أبو حامد للروزي	(٢٢٥) ، ٤٠٧
	٤٢٧ ، ٤٨٦

(١) الأعلام مرتبة ترتيباً هجائياً . ولعلنا « ابن » و « أبو » من الاعتبار . والرقم بين القوسين يشير إلى الصفحة التي ترجم فيه للشخص . وقد يتكرر الرقم لتكرر الاسم في الصفحة

- أحمد بن الحسن بن عبد الله اللقنسي الحنبلي . ابن قاضي الجبل

(٦١) . ١٠٥

١٣٧ , ١٧٩ , ١٨٣

٢٨٥ , ٢٩٢ , ٣٠٢

٣٠٣ , ٣٠٦ , ٣١٢

٣٢٦ , ٣٩٤ , ٤٠٥

٤٢٠ , ٤٣٨ , ٤٩٤

٥٠٩

- أحمد بن الحسين بن علي النيسابوري . البيهقي

- أحمد بن حمدان بن شبيب الحراني (ابن حمدان)

(٦٨) . ٢٥٧

(٦٦) . ١٠٣

١٠٥ , ١٥٢ , ١٩٧

٢٦٦ , ٣٦٠ , ٣٦٩

٤٠٣ , ٤٠٥ , ٤٣٦

٤٧٩ , ٤٨٢ , ٤٨٦

٤٩٨ , ٥١٢

- أحمد بن حنبل

(٧١) . ٥١ , ٥٥

٦١ , ٦٣ , ٨٠ , ٨١

٨٤ , ١٥١ , ١٨٨

١٩١ , ١٩٢ , ٢١٤

٢٨٧ , ٣٠١ , ٣٠١

٣٢٢ , ٣٢٦ , ٣٢٢

٣٢٢ , ٣٥٢ , ٣٦٢

٣٦٧ , ٣٧٣ , ٣٧٦

٣٧٨ , ٣٨٩ , ٣٩١

٣٩٤ , ٣٩٥ , ٣٩٦

٣٩٧ , ٤٠٥ , ٤١٠

٤١١ , ٤١٤ , ٤١٩

٤١٩ , ٤٢٠ , ٤٢٠

٤٢١ , ٤٢١ , ٥٠٠

٥٠٣ , ٥٠٥ , ٥٠٩

٥١١ , ٥١١ , ٥٠٦

- أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ، تقي الدين بن تيمية
 ١٨٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٨١ ، ٨٨ .
 ١٩٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦ .
 ٢٢٢ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ .
 ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ .
 ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٦٢ .
 ٢٨٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ .
 ٤٣٦ ، ٤٣٣ ، ٥٠٧ .
 ٥١٦
- أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين ، ولي الله أبو زوعة . ابن المراتي
 ٤٧٢ ، (١١) ، ٤٢٥ .
- أحمد بن عبد الله بن أحمد ، أبو نعيم الأصبهاني
 (٢٧٧)
 - أحمد بن علي ، أبو بكر الرازي ، المعروف بالجهامي
 (٥٠١)
 - أحمد بن علي بن محمد ، المعروف بابن زُهْران
 (٢٨٧) ، ٤٢٥
 - أحمد بن علي بن محمد الكتاني الصقلاني ، ابن حجر
 (٢١٤) ، ٢١٥ ، ٢٨٨
- أحمد بن عمر بن سريج الشافعي البغدادي (ابن سريج)
 (٢٢٣) ، ٢٢٥
- أحمد بن فارس بن زكريا (ابن فارس)
 (١٩٣)
 - أحمد بن القاسم ، تلميذ الإمام أحمد
 (٢٩٦)
 - أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الشيبلي ، ابن الحاج
 (٢٨٠)
- أحمد بن محمد بن أحمد ، القاضي أبو المباس الجرجاني
 (٤٠٣)
 - أحمد بن محمد بن الحاج بن عبد العزيز ، الروزي
 (٢٨٧)
- أحمد بن محمد بن هارون ، أبو بكر الخلال
 (٣٩٥) ، ٤١٩
 - أحمد بن محمد بن هاني ، أبو بكر بن هاني الطائي ، الأثرم
 (٥٠٥)
 - أحمد بن نصر بن محمد ، أبو الحسن الجزري
 (٢٣٣)
- الأخفش الأوسط = سعيد بن مسعدة
 - الأرموي = محمد بن حسين بن عبد الله الأرموي
 - أبو إسحاق الإسفراييني = إبراهيم بن محمد بن إبراهيم
 - أبو إسحاق الشيرازي = إبراهيم بن علي بن يوسف

- الشيخ أبو إسحاق = إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي
 - أبو إسحاق بن شاذل = إبراهيم بن أحمد بن عمر
 (٧٨) ، ٣٥١
 - إسماعيل بن حماد الجوهري اللوزي
 (٩٠) ، ١١٢
 - إسماعيل بن علي بن الحسين البغدادي الحنبلي ، الفخر إسماعيل
 - الأسنوي = عبد الرحيم بن الحسين بن علي
 - الأشعري = علي بن إسماعيل ، أبو الحسن
 (٣٩٢)
 - أصغ بن الفرج بن سعيد ، أبو عبد الله المصري للكني
 - الأصمغاني = محمد بن محمود بن محمد بن عباد المجلي ، شمس الدين
 الأصمغاني
 - الأصمعي = عبد الملك بن قريب بن أجمع
 - إمام الحرمين = عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ، الجويني
 (٢٥٤)
 - امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي

حرف الباء

- الباجي (أبو الوليد) = سليمان بن خلف
 - الباقلائي = ابن الباقلائي = محمد بن الطيب
 - البخاري = محمد بن إسماعيل
 (١٢٢)
 - البراء بن عازب بن الحارث الأنصاري
 - البريهاري = الحسن بن علي بن خلف
 - أبو بزة = هانيء بن يثابر الأنصاري
 - البرمائي = محمد بن عبد القادر
 - ابن بزهان = أحمد بن علي بن محمد ، المعروف بابن بزهان
 - البغوي = الحسين بن مسعود بن محمد
 - أبو البقاء المكي = عبد الله بن الحسين
 - أبو بكر بن الباقلائي = محمد بن الطيب
 - أبو بكر الخلال = أحمد بن محمد بن هارون
 - أبو بكر الرازي = أحمد بن علي ، المعروف بالجناس

- أبو بكر الصديق = عبد الله بن عثمان بن عامر بن كعب ، القرشي ، التميمي
- أبو بكر عبد العزيز = عبد العزيز بن جعفر بن أحمد
- أبو بكر بن هانيء = أحمد بن محمد بن هانيء ، الطائي ، الأثوم
- البلخي = عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبي ، أبو القاسم
- البياضوي = عبد الله بن عمر بن محمد
- البيهقي = أحمد بن الحسين بن علي

حرف التاء

- التاج السبكي = عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي
- تاج الدين السبكي = عبد الوهاب بن علي
- التبريزي = يحيى بن علي بن محمد
- الترمذي = محمد بن عيسى بن سورة السلمي ، أبو عيسى
- الشيخ تقي الدين = أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية
- تقي الدين السبكي = علي بن عبد الكافي بن علي
- ابن التلمساني = عبد الله بن محمد بن أحمد ، الشريف أبو محمد بن الشريف التلمساني

٤٣

- أبو تمام
- التميمي (أبو الحسن) = عبد العزيز بن الحارث بن أسد
- التميمي (أبو محمد) = رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز
- التميمي (أبو الفضل) = عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث
- التميمي = أبو علي التميمي
- ابن تيمية = أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ، شيخ الإسلام
- ابن تيمية = عبد السلام بن عبد الله ، اللجد

حرف الشاء

- أبو ثور = إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان

حرف الجيم

- الجبالي (أبو علي) = محمد بن عبد الوهاب بن سلام . وهو المراد عند الإطلاق

- الجبالي (أبو هاشم) = عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب

٢٧١

- جبريل

- الجرجاني (أبو العباس) = أحمد بن محمد بن أحمد

- الجرجاني = عبد القاهر بن عبد الرحمن ، النحوي

- ابن جرير الطبري = محمد بن جرير بن يزيد

- الجزري = أحمد بن نصر بن محمد ، أبو الحسن الجزري

- ابن جني = عثمان بن جني

- ابن الجوزي = عبد الرحمن بن علي بن محمد ، أبو الفرج ، جمال الدين

- الجوهري = إسماعيل بن حماد

- الجويني = عبد الملك بن عبد الله بن يوسف

حرف الحاء

- ابن الحاج = أحمد بن محمد بن أحمد

- ابن الحاجب = عثمان بن عمرو بن أبي بكر

(٨٠)

- الحارث بن أسد الحلبي (الحارث الحلبي)

- ابن حامد = الحسن بن حامد بن علي

- أبو حامد = الشيخ أبو حامد = أحمد بن بشر بن عامر ، الروزي

- ابن حبان = محمد بن حبان بن أحمد

- ابن حجر = أحمد بن علي بن محمد ، ابن حجر المقلائي

(٢٥٧)

- حرمة بن يحيى بن عبد الله التجيبي المصري

٢٧١

(٢٥٧)

- الحسن بن أحمد بن عبد القفار النحوي ، أبو علي الفارسي

٢٨٢

- أبو الحسن الأشعري - علي بن إسماعيل
 - أبو الحسن التميمي = عبد العزيز بن الحارث بن أسد
 (١٩٢) ، ٣٣٧ ، الحسن بن حامد بن علي البغدادي ، (ابن حامد)
 ٤١٩
 (٢٥٠) الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، أبو سعيد ، السمرقاني
 (٨١) الحسن بن علي بن خلف الحنبلي ، أبو محمد البريهاري
 (٢٧٩) الحسن بن القاسم بن عبد الله المرادي المالكي ، بدر الدين
 - أبو الحسن الكرخي = عبيد الله بن الحسن بن دلال
 (٢٤٦) الحسن بن يسار البصري ، أبو سعيد (الحسن البصري)
 (٣١١) الحسين بن محمد بن الفضل ، الراغب الأصبهاني
 (٢٢١) ، ٣٢٠ الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي
 ٣٥١
 - الحلواني = محمد بن علي بن محمد بن عثمان ، أبو الفتح
 - الحلواني - الابن = عبد الرحمن بن محمد بن علي ، أبو محمد
 - ابن حنبلان = أحمد بن حنبلان بن شبيب
 - حنبل بن إسحاق بن حنبل ، أبو علي ، الشيباني ، ابن عم الإمام أحمد (٥٠٦)
 - أبو حنيفة = النعمان بن ثابت
 - أبو حيان = محمد بن يوسف بن علي

حرف الغاء

- ابن خروف = علي بن محمد بن علي
 (٢٢٧) خزيمة بن ثابت الأنصاري
 - أبو الخطاب = محفوظ بن أحمد بن الحسن
 - ابن الخطيب = محمد بن عمر ، الفخر الرازي
 - الغلال = أحمد بن محمد بن هارون ، أبو بكر
 (٢٠٥) الغليل بن أحمد الفراهيدي

حرف الـ

- الديوسي (أبو زيد) = عبد الله أو عبيد الله بن عمر بن عيسى
- ابن درستويه = عبد الله بن جعفر
- ابن دقيق العيد = محمد بن وهب . تقي الدين القشيري . أبو الفتح

حرف الراء

- الرازي = محمد بن عمر بن الحسين . الفخر الرازي
- الرازمي = عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم . القزويني . أبو القاسم
- الراغب الأصبهاني = الحسين بن محمد بن الفضل
- رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز . أبو محمد التميمي (١١٥)

حرف الزاي

- ابن الزلفوني = علي بن عبيد الله بن نصر
- الزجاج = إبراهيم بن السري بن سهل
- الزركشي = محمد بن بهادر بن عبد الله
- الزمخشري = محمود بن عمر بن محمد
- زيد بن خالد الجهني (١٢٧)
- أبو زيد (الديوسي) = عبد الله أو عبيد الله بن عمر بن عيسى

حرف السين

- سالم بن مقبل . أبو عبد الله . مولى أبي حذيفة (١٢٧)
- السبكي (تاج الدين) = عبد الوهاب بن علي
- السبكي (تقي الدين) = علي بن عبد الكافي بن علي
- السبكي الكبير = علي بن عبد الكافي بن علي . تقي الدين

- ابن سريج = أحمد بن عمر بن سريج
(٨٦)
- سعد بن مالك بن سنان ، أبو سعيد الخدري
(١٩٤)
- سعيد بن جبير الكوفي
- أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك بن سنان
(٢٣٦) ، ٢٤٩
- سعيد بن سماعة للجاشعي البلخي ، الأخفش الأوسط
- السكاكي = يوسف بن أبي بكر بن محمد
- السلامي = يحيى بن إبراهيم
(٨٢)
- سليم بن أيوب بن سليم الرازي ، أبو الفتح ، (سليم الرازي)
(٥٠٩)
- سليمان بن خلف بن سعد ، التجيبي ، أبو الوليد الباجي
- سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم ، نجم الدين الطوفي
(٨٤) ، ٨٧ ، ٨٩
٩٢ ، ١٨٣ ، ٢٨٥
٣٧ ، ٢٤٤ ، ٣٤٦
٣٥٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦
٤٠٥ ، ٤٣٥ ، ٤٣٨
٤٤٢ ، ٤٦٢ ، ٤٦٧
٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٦
٥٠٨
(٢٥٠)

- سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي اللقي ، ابن الطراوة
- ابن السمائي = منصور بن محمد
- سيويه = عمرو بن عثمان
- السيرافي = الحسن بن عبد الله بن الرزبان

حرف الشين

- الشافعي = محمد بن إدريس بن النبال
- ابن شاذل = إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاذل ، أبو إسحاق
- شرف الدين بن أبي الفضل = محمد بن عبد الله بن محمد
(١٧٧)
- شريح بن الحارث بن قيس الكندي ، (القاضي شريح)
- الشلوبين = عمر بن محمد بن عمر
(٢٩٢) ، ٢٩٩
- أبو شمر الحنفي
- الشيخ = عبد الله بن أحمد بن محمد ، موفق الدين بن قدامة

- الشيرازي (أبو إسحاق) = إبراهيم بن علي بن يوسف
- الشيرازي (أبو الفرج) = عبد الواحد بن محمد بن علي

حرف الصاد

- ابن الصباغ = عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد
- الصفي الهندي = محمد بن عبد الرحيم بن محمد ، الملقب بصفي الدين الهندي
- الصيرفي = محمد بن عبد الله البغدادي

حرف الضاد

(٩٨)

- الضحاك بن مزاحم الهلالي

حرف الطاء

- أبو طالب = الشيخ أبو طالب = عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم ، البصري
- ابن طاهر = محمد بن أحمد بن طاهر
- طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري الشافعي ، القاضي أبو الطيب (٣١٦) ، ٣٨٤
- الطبري = محمد بن جرير الطبري
- الطبري = طاهر بن عبد الله بن طاهر ، أبو الطيب
- ابن الطراوة = سليمان بن محمد
- الطولي = سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم
- أبو الطيب الطبري = طاهر بن عبد الله بن طاهر ، الطبري
- القاضي أبو الطيب = طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري

حرف العين

(٣٩٤)

- عباد بن سليمان الصيمري للمنزلي

- ابن عباس = عبد الله بن عباس
- أبو العباس الجرجاني = أحمد بن محمد بن أحمد . القافى

(١٦٠)
- العباس بن عبد المطلب
- ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر . الحافظ أبو عمرو

- عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الأيجي . عضد الدين
(١٧٣) . ١١٢ . ١٢٩ .
٢٣٢ . ٢٣٣

- عبد الرحمن بن صخر الدؤسي . أبو هريرة الصحابي . وقيل ، عبد الله
- عبد الرحمن بن علي بن محمد ، جمال الدين ، أبو الفرج بن الجوزي (٥١٥)
- عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم ، الشيخ أبو طالب البصري (١٠٤)

- عبد الرحمن بن محمد بن علي ، أبو محمد ، الحلواني (٤٩٦)
- عبد الرحمن بن محمد بن قورن ، أبو القاسم القزويني (٤٦٠)

- عبد الرحيم بن حسن بن علي للصري الشافعي . الإسوي (١٤٠)
- عبد السلام بن عبد الله بن تيمية . أبو البركات ، اللجد بن تيمية
(١٩٣) . ١٩٧ . ٣٩٠ .
٤٣٠ . ٤٨٩ . ٤٩٥

- عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، أبو هاشم . المتزلي
(٣١٩) . ٣٢٠ . ٣٩١ .
٣٩٩ . ٤٩٣

- عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد الشافعي . ابن الصباغ (٨٢)

- عبد العزيز بن جعفر بن أحمد الحنبلي ، أبو بكر . غلام الخلال (١٩٢) . ٤١٩ . ٤٨٩

- عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي ، أبو الحسن (٨٤) . (٢٠٢) . ٣٢٥

- عبد العزيز بن عبد السلام السلمي . الشافعي . (المز بن عبد السلام) (١٧٣) . ٢٠٠

- عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي ، أبو منصور البغدادي (٢٣٣)

- عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، النحوي (٢٦١)

- عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني ، أبو القاسم ، الرافعي (٤٦٠)

- عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك النيسابوري . التفهيري (٢٨٩) . ٣٣٩

- عبد الله بن أحمد بن حنبل (٢٣٤) . ٥٠٥

- عبد الله بن أحمد بن محمد القنسي الدمشقي الحنبلي . موفق الدين (١٨٣) . ١٩٧ . ٢٨٥ .
بن قدامة . ٣٧٧ . ٤٠٥ .

٤٢٨ . ٤٣٨ . ٤٤٢ .

٤٥١ . ٤٩٦ . ٥٠٨ .

(٤٢٤) . ٤٢٥ .

(٢٠٦) . ٢٤١ .

(٤٨) . ٢٥١ . ٢٨٢ .

(١٧٢) . ٢١٤ . ٢١٩ .

(٩٧) . ٩٨ . ١٩٤ .

(٦٢٩)

(٤٩٦)

(٣٢٠) . ٣٣٠ .

(١١٤) . ٢٥٧ . ٢٥٢ .

٢٤٦

- عبد الله بن محمد بن أحمد . الشريف الحسني . أبو محمد . ابن الشريف

(٤٣١)

(٣٩٨)

(١٥١)

(٢٢٤) . ٢٣٩ .

(٢٠٥) . ٢٧١ .

- عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني . أبو للمالي . إمام الحرمين (٢٧٠) . ٣١١ . ٣٢٠ .

٣٩٢ . ٣٩٩ . ٤٢٥ .

٤٨٦ . ٤٩٤ . ٤٩٥ .

٤٩٦

- ابن عبد الوارث = محمد بن الحسين بن محمد

(٩٢)

- عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي . أبو الفضل

(١) بدا لنا أن التصود بابن التلمساني هو شرف الدين . أبو محمد . عبد الله بن محمد بن علي .

النهرسي . المعروف بابن التلمساني . للتوفى سنة ٦٤٤ هـ . وهو الذي شرح كتاب . للمام . في أصول الفقه للنضر
الرازبي .

- عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي القنسي الحنبلي . أبو الفرج . ٢٢٥ . (٢٨٥)

- عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد بن علي . أبو القاسم . ابن أبي الفرج القنسي (٤٩٢)

- عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي . تاج الدين . ٣٦٦ . ٣٧٨ . (١١٤) ٣٩٦)

- عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين . أبو محمد (القاضي عبد الوهاب المالكي) ٥٠١ . (١٩٣)

- عبيد الله بن الحسن بن دلال بن طهم . أبو الحسن الكرخي . ٣٧٠ . ٣٧٦ . ٤١١ . (٥٠١)

- أبو عبيد = القاسم بن سلام

- أبو عبيدة = معمر بن اللثمي

- عثمان بن جثي اللؤلؤي . النحوي . أبو الفتح . ٢٠٩ . ٣٧١ . (١١٠) ٢٩١ . ٣٧١ . ٣٧٢

- عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي . المعروف بابن الحاجب . (٩١) ١٣٤ . ٣٧٢ . ٣٧٢ . ٤٦٤ . ٤٨٥

- ابن العراقي = أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين

- ابن العربي = محمد بن عبد الله بن محمد

- المسقلاني = أحمد بن علي بن محمد الكتاني . المعروف بابن حجر

- المسقلاني = علي بن محمد بن علي الكتاني المسقلاني الحنبلي . علا الدين

- العز بن عبد السلام = عبد العزيز بن عبد السلام

- العضد = عضد الدين = عبد الرحمن بن أحمد بن عبد القفار

(١٩٤)

- عطاء بن أبي رباح للكني

- أم عطية - نسيبو بنت الحارث الصحابية

(٣٢٨)

- عقبة بن عامر الجهني

- ابن عقيل = علي بن عقيل بن محمد

- المكبري (أبو البقاء) = عبد الله بن الحسين

(١٩٤)

- عكرمة بن عبد الله

- علاء الدين المسقلاني = علي بن محمد بن علي الكتاني الحنبلي

- علي بن إسماعيل بن إحقاق البصري . أبو الحسن الأشعري

(١٢٣) ٢١٤ ، ٢١٥

٢٠٧ ، ٢١٦ ، ٢١٩

٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣٩

٤٨٦ ، ٤٩٢ ، ٤٩٤

٤٩٥

(٢٣٦)

(١٢٧) ١٢٤ ، ١٢٤

٢٥٠ ، ٢٣٩ ، ٤٢٥

٤٥١ ، ٤٦٧ ، ٤٨٢

٤٨٦ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨

٤٩٢ ، ٥٠٩ ، ٥١٣

(٩١)

- أبو علي التميمي

- أبو علي الجبائي - محمد بن عبد الوهاب بن سلام

- علي بن سليمان الرمداني الحنبلي

- علي بن عبد الكافي بن علي . أبو الحسن . تقي الدين السبكي

- علي بن عبيد الله بن نصر بن الزاغوني الحنبلي

- علي بن عقيل بن محمد البغدادي الحنبلي . أبو الوفا

(٩٠٦) ٢٧٨ ، ٢٨٠

(٢٢٧) ٤٨٩

(٥٥) ٨٦ ، ٤٥١

١٩٢ ، ٢١٦ ، ٢٢٢

٢٢٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٠

٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣

٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢

٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٩٦

٣٩٨ ، ٣٩٨ ، ٤١٠

٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧

٤١٦ ، ٤٢١ ، ٤٢١

٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٣

٤٦٩ ، ٤٩٣ ، ٤٩٦

٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٤٩٨

٥٠٢

- أبو علي الفارسي - الحسن بن أحمد بن عبد الفتار

(٨٦) . ٦٢ . ٢٨٧

٣٩٢

(٢٤٩)

(٣٠)

(٨٩) . ٤٧٩

(٣٢٩)

(٢٥٠) . ٣١٩

(٤١٧)

(١٢١) . ٢٥٥ . ٢١٠

٢٤٣ . ٢٢٦ . ٢٢٥

٣٥٠ . ٢٥٧ . ٢٦٧

٢٧٦ . ٢٧٨

- علي بن محمد بن حبيب البصري ، للأوردي ، القاضي

- علي بن محمد بن علي بن خروف الأندلسي

- علي بن محمد بن علي الطبري ، الكيا الهراسي

- علي بن محمد بن علي الكناني المقلاني الحنبلي ، علاء الدين

- عمر بن الخطاب بن نفيل المدوني ، أبو حفص ، الفاروق

- عمر بن محمد بن عمر الأندلسي الإشبيلي ، الثلوبين

- عمرو بن عبيد بن باب ، أبو عثمان

- عمرو بن عثمان بن قنبر ، سيويه

حرف الفين

- القزالي = محمد بن محمد بن محمد

- غلام الخلال = عبد العزيز بن جعفر بن أحمد ، أبو بكر

حرف الفاء

- ابن فارس = أحمد بن فارس بن زكريا

- الفارسي (أبو علي) = الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، النحوي

- الفخر إسماعيل = إسماعيل بن علي

- الفخر الرازي = محمد بن عمر بن الحسين

- الفراء = يحيى بن زياد بن عبد الله

- أبو الفرج (ابن الجوزي) = عبد الرحمن بن علي بن محمد

- أبو الفرج الشيرازي = عبد الواحد بن محمد بن علي

- أبو الفرج المقدسي = عبد الواحد بن محمد بن علي

- ابن أبي الفرج المقدسي = عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد ، أبو

القاسم

- الفزذق = همام بن غالب
- ابن الفزكاح = إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم . برهان الدين
- ابن أبي الفضل = محمد بن عبد الله بن محمد للرسى . شرف الدين
- أبو الفضل التميمي = عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث
- الفوثنى = عبد الرحمن بن محمد بن فوران . أبو القاسم
- ابن فورك = محمد بن الحسن بن فورك

حرف القاف

- ابن القاسم = أحمد بن القاسم
- القاسم بن سلام البغدادي . أبو عبيد
- القاضي = محمد بن الحسين بن محمد . أبو يعلى
- ابن قاضي الجبل = أحمد بن الحسن بن عبد الله
- ابن قدامة = عبد الله بن أحمد بن محمد . موفق الدين
- القرافي = أحمد بن إدريس الصنهاجي
- القشيري = عبد الكريم بن هوزان بن عبد الملك
- قطرب = محمد بن السستير بن أحمد
- ابن قيم الجوزية = محمد بن أبي بكر بن أيوب

حرف الكاف

- الكرخي = عبيد الله بن الحسن بن دلال بن دليم . أبو الحسن
- الكعبي = عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي . أبو القاسم
- ابن كلاب = عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب
- الكوراني = أحمد بن إسماعيل بن عثمان
- لكيا الهلبي = علي بن محمد بن علي

حرف اللام

- لبيد بن ربيعة العامري . الشاعر

حرف الميم

- ابن ماجه = محمد بن يزيد بن ماجه
- ابن مالك = محمد بن محمد بن عبد الله . بدر الدين

- مالك بن أنس بن مالك الأصبحي . الإمام مالك

(٢٩٢) . ٢٩٥ ، ٤٠٩

٤١٢ ، ٥٠١

- للآوردي = علي بن محمد بن حبيب

- للبرد = محمد بن يزيد بن عبد الأكبر

(١٩٤)

- مجاهد بن جبر المكي

- المجد بن تيمية = عبد السلام بن عبد الله بن تيمية

- محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوني الحنبلي . أبو الخطاب

(٥٤) . ١٩٢ ، ٢١٧

٢٢٤ ، ٢٥٥ ، ٣٠٢

٣٠٥ ، ٣٦٨ ، ٣٢٥

٣٢٥ ، ٣٢٥ ، ٣٨٤

٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٦

٤٠٧ ، ٤٦٦ ، ٤٩٦

- أبو محمد = عبد الله بن محمد بن أبي بكر . الزيراني

(٢٤٩)

- محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي (ابن طاهر)

- محمد بن إدريس بن العباس القرشي الملقب . الإمام الشافعي

(٨٠) . ٨٦ ، ١٥١

١٩٢ ، ٢٢٣ ، ٢٥٧

٣٧٠ ، ٣٧٦ ، ٣٩٢

٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥

٤٧٤ ، ٤٨٦ ، ٥٠١

٥٠٦

(٢١٥) . ٢٢١

- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي

- أبو محمد البريهاري = الحسن بن علي بن خلف

- محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي النمشي . ابن قيم الجوزية

(١٤١) . ٣٠٢ ، ٣١٢

(٢٨٢)

- محمد بن يهادر بن عبد الله . بدر الدين الزركشي الشافعي

- أبو محمد التميمي = رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز

(٩٧) . ١٩٣

- محمد بن جرير بن يزيد الطبري

(٢٢)

- محمد بن حبان بن أحمد

(٢٢٣)

- محمد بن الحسن بن فورك

(٢١١)

- محمد بن حسين بن عبد الله الأرموي

(٢٦٠)

- محمد بن الحسين بن محمد . أبو الحسن الفارسي . ابن عبد الوارث

- محمد بن الحسين بن محمد الفراء الحنبلي ، القاضي أبو يعلى

(٥٤) . ٦٦ . ٨١ .

٨٧ . ١٦٧ . ١٩٢ .

١٩٧ . ٢١٦ . ٢١٧ .

٢٢١ . ٢٢٢ . ٢٨٧ .

٢٨٨ . ٣٠٥ . ٣١٠ .

٣٢٣ . ٣٢٤ . ٣٢٥ .

٣٢٥ . ٣٢٦ . ٣٢٧ .

٣٣٠ . ٣٥٣ . ٣٥٣ .

٣٥٧ . ٣٦٢ . ٣٨٤ .

٣٩٦ . ٤٠٧ . ٤١١ .

٤٢١ . ٤٢٥ . ٤٣١ .

٤٩٦ . ٤٩٨ .

- محمد بن الطيب الباقلائي ، القاضي أبو بكر (الباقلائي)

(٨٢) . ١١٧ . ١٨٣ .

١٩٣ . ٢٢٤ . ٢٨٧ .

٢٨٨ . ٣٣٦ . ٣٤٦ .

٣٥٣ . ٣٧٩ . ٣٩٣ .

٣٩٣ . ٣٩٣ . ٣٩٤ .

٣٩٤ . ٣٩٤ . ٣٩٥ .

٤٠٥

- محمد بن عبد الدايم بن موسى النعيمي الشافعي ، البرماوي

(١١٦) . ٢٢٠ . ٣٣٨ .

٣٦٣ . ٣٩٨ . ٤٢٧ .

٤٥٩ . ٤٦٦ . ٥٠٩ .

(٢٩٣) . ٤٣١ .

(٢٧٤)

(١١١) . ١١٥ . ١٤٦ .

٢٣٠ . ٢٤١ . ٢٤٣ .

٢٥٢ . ٢٥٧ . ٣٦٢ .

٢٦٤ . ٢٦٦ . ٢٧٥ .

٢٨٢

- محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح ، أبو بكر الأبهري المالكي

(٣٢٧)

- محمد بن عبد الله بن محمد البرقي ، شرف الدين بن أبي الفضل

(١٧٤)

- محمد بن عبد الله بن محمد للماعري الأندلسي . للمروف باين العربي (٢٧١) . ٤٠٣
- محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبالي البصري . أبو علي . للمتزلي (٢١٩) . ٢٢٠
- محمد بن علي بن محمد بن عثمان . أبو الفتح . الحلواني . (٢٠٥) . ٢٢٧ . ٢٢٩
- ٢٥٢ . ٢٥٣
- محمد بن عمر بن الحسين الرازي الشافعي . للمروف بالفخر الرازي (١٠٥) . ١١٤ . ١١٥
- ٢٢٦ . ٢٢٣ . ٢٢٤
- ٢٥٢ . ٢٨٨ . ٢٠٢
- ٢٣١ . ٢١٥ . ٢٣٦
- ٢٣٦ . ٢٩٢ . ٤٢٠
- ٤٩٤
- محمد بن عيسى بن سورة السلمي . أبو عيسى الترمذي (٢٤١)
- محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك . (بدر الدين بن مالك) (٢٦٢) . ٢٨٠
- محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي . حجة الإسلام (٩٠) . ١١٧ . ١٢٣
- ٢٨٨ . ٢٣٦ . ٢٣٨
- ٤٦٠
- محمد بن محمود بن محمد بن عباد المجلي . شمس الدين الأصفهاني . أبو عبد الله (٤٢٣) . ٤٧٨ . ٤٨٦
- محمد بن الستير بن أحمد البصري . للمروف بطرب (٢٠٥)
- محمد بن مفلح بن محمد للنقسي الجنبلي . للمروف باين مفلح (٤٧) . ١٠٢ . ١١٧
- ١٢٧ . ١٢٨ . ١٢٢
- ٢٢٤ . ٢٤٧ . ٢٦٠
- ٢٦١ . ٢٦٢ . ٢٦٨
- ٢٧٦ . ٤٠٠ . ٤٠٥
- ٤١٣ . ٤٢٨ . ٤٦٩
- ٤٩٢ . ٤٩٥ . ٤٩٦
- ٥٥٥
- محمد بن وهب . تقي الدين القشيري . أبو الفتح . للمروف باين تقي العبد (٤٦٦)
- محمد بن يحيى بن هشام النضرلوي (٢٨٢)
- محمد بن يزيد بن عبد الأكبر البصري . للمروف بللبرد (٢٤١) . ٢٦٠
- محمد بن يزيد بن ماجه القزويني . أبو عبد الله (٢٤١)
- الركب للنير (٣٧)

- محمد بن يوسف بن علي بن حيّان الأندلسي . أبو حيّان
(٢١١) . ٢٤١ . ٢٤٧
(٢١٧) محمود بن سبكتكين . ملك خراسان
(٢٥٨) محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي . جابر الله . الزمخشري
- الرازي = الحسن بن القاسم بن عبد الله
- للردوي = علي بن سليمان
- للروذي = أحمد بن محمد بن الحجاج
(٤٠٨) . ٤٨٦ . ٤٨٨ مسلم بن الحجاج بن مسلم . أبو الحسين . القشيري النيسابوري
- أبو للظفر بن السمائي = منصور بن محمد
(٥١٦) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس . أبو عبد الله . الصحابي
- أبو للمالي = عبد الملك بن عبد الله بن يوسف . الجويني
- عبد الجهنى = عبد الله بن عكيم أو عديم
(١٩٣) . ٢٤٦ - عمر بن الحسن التيمي البصري . أبو عبيدة
- ابن مفلح = محمد بن مفلح بن محمد
- للقنسي (أبو الفرج) = عبد الواحد بن محمد بن علي
- للقنسي (أبو القاسم) = عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد .
أبو أبي الفرج للقنسي .
- أبو منصور البغدادي = عبد القاهر بن طاهر بن محمد
(٢٨٢) . ٣٣٠ . ٣٩٣ - منصور بن محمد بن عبد الجبار التيمي . أبو للظفر بن السمائي
٤١٥ . ٤١٦
- ابن للنس = نصر بن فتيان بن مطر
- للوق = الشيخ للوق = موفق الدين = عبد الله بن أحمد بن محمد بن
قلمة

حرف النون

- نجم الدين الطوفي = سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم
(٤٨٢) - نُسَيْبَةُ بنت الحارث . أم عطية الصحابية
(٣٨) - نصر بن فتيان بن مطر . أبو الفتح . للمروف بابن للنس
(١٥١) . ٣١٤ . ٤٠٩ - النعمان بن ثابت الكوفي . الإمام أبو حنيفة
٤٧٣ . ٥٠٥

- أبو نعيم الأصبهاني = أحمد بن عبد الله بن أحمد
- نطوطيه = إبراهيم بن محمد بن عرفة
- النوي = يحيى بن شرف بن مري . أبو زكريا

حرف الهاء

- أبو هاشم الجبلي = أبو هاشم للمتزلي = عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب
- (٢٣٧) هاشم بن زيار الأنصاري . أبو زُرَّة الصحابي
- ابن هيرة = يحيى بن محمد بن هيرة بن سعد
- أبو هيرة = عبد الرحمن بن صخر
- ابن هشام = عبد الله بن يوسف بن هشام
- ابن هشام الضراوي = محمد بن يحيى بن هشام
- (٢٠٤) همام بن غالب بن صمصمة . المشهور بالفزذق
- الهندي = محمد بن عبد الرحيم بن محمد . صلي الدين

حرف الواو

- أبو الوفاء بن عقيل = علي بن عقيل بن محمد
- (٢٩٧) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤلسي
- أبو الوليد الباجي = سليمان بن خلف بن سعد التجيبي

حرف الياء

- (١٧٤) يحيى بن إبراهيم السلامي
- (٢٨) . (٢٣٤ . ٢٨٢) يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي . المعروف بالفراء
- (٤٦٠) . (٥٠٤) يحيى بن شرف بن مري . أبو زكريا ، النوي
- (٢٨٢) يحيى بن علي بن محمد الشيباني . المعروف بالثيريزي
- (١٧٤) يحيى بن محمد بن هيرة بن سعد
- أبو يملى = محمد بن الحسين بن محمد
- (٢٠٢) يوسف بن أبي بكر بن محمد الخوارزمي . المعروف بالسكاكي
- يوسف بن عبد الله بن محمد . أبو عمر . الحافظ . المعروف بابن عبد البر (٤٩)
- (٢٤٣) يونس بن حبيب الضبي التحوي البصري

سادساً : فهرس الكتب الواردة في النص

الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
٤٧	ابن حمدان	- آداب للفتى
٦١		- أصول ابن قاضي الجبل
٤٧ , ٦٢ , ٢٢٤ , ٤١٥ , ٤٩٦		- أصول ابن مفلح
٣٧٦ , ٣٩٩ , ٥٠٦	للإمام الشافعي	- الأم
		- البدر للير - انظر ، للصباح للير
٣٧٠ , ٤٩٤	الجويني	- البرهان
٩١	لأبي علي التميمي	- التذكرة في أصول الدين
٢١ , ٢٨ , ٨٩ , ٩٦ , ١٢٧	للردائي	- تحرير النقول وتهذيب علم
٢٠٠ , ٤٦٩		الأصول
٤٦١	للتوي	- التحقيق
٢٦٨ , ٢٧٨	لابن مالك	- التمهيد
٤٣٧		- تلمذة الشيخ أبي حامد
٣٢٠		- تفسير البغوي
٩٧		- تفسير ابن جرير الطبري
٩٧		- تفسير وكيع
٢٢٤	للبلقائي	- التريب
٢٠٢	للقزويني	- التلخيص
٥٤ , ٢٥٥ , ٢٩٦ , ٤٣١ , ٥٠٢	لأبي الخطاب	- التمهيد
٣٠		- جامع الأنوار لتوحيد الملك الجبال الشيرازي
٣٢٠ , ٤١٦	لابن السبكي	- جمع الجوامع
٣١١	للأرموي	- الحاصل

٣٥٥ ، ٤٠٤	أبي طالب عبد الرحمن بن عمر ابن أبي القاسم البصري الحنيلي	- الحاوي
٣٧٧	أبي نعيم الأصبهاني	- المعالي
٣١٨	للبيهقي	- حياة الأنبياء في قبورهم
٣٣٨	للمعري	- حياة الحيوان الكبرى
٣٩١	لابن جني	- الخصائص
٣٢٢	للبخاري	- خلق أفعال المباد
٣٢٦ ، ٤٣٨ ، ٤٩٢	لابن قدامة	- الروضة
٤٦٠	للتنويري	- الروضة = روضة الطالبين
٧٩		- روضة الفقه
١٤١	لابن قيم الجوزية	- روضة اللجين
٣٦٢	لبدر الدين بن مالك	- شرح الألفية
٣٧٩	للمرداوي	- شرح الألفية
		- شرح البخاري = انظر فتح الباري
٤٧ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥		- شرح التحرير = التحرير في
٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٦٤ ، ٩١ ، ٩٥		للمرداوي شرح التحرير
٩٦ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٦		
١١٨ ، ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٩٠		
٢٩٢ ، ٣٦٠ ، ٣٢٣ ، ٣٤٤		
٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٤		
٣٥٥ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٤٦١		
٤٣٨ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩ ، ٤٧٤		
٤٩٢ ، ٥٠٩ ، ٥١٠		
٣٤٤ ، ٩٥	للقرافي	- شرح تنقيح النصول
٣٨٣	للتزكشي	- شرح جمع الجوامع
٩٢ ، ٣٤٤ ، ٣٣٥ ، ٤٤٢		- شرح الطوفي المختصره في أصول الفقه
٤٦٢ ، ٤٧٩		
٣٧٩		- شرح الكافية
٣٨٣	للتشيرازي	- شرح اللمع

٤٣٣	للأصفهاني	- شرح المختصر
٤٧٩ . ٨٩	للمستقلاني	- شرح مختصر الطوفي
٣٦٦	للتفتازاني	- شرح المقاصد
٥٠٤ . ٤٦٠	للتنوي	- شرح المذهب = المجموع
٤٦٠	للمرافعي	- شرح الوجيز = فتح الميز
		شرح الوجيز
٣٥١	للمجوهري	- الصحاح
٢٢		- صحيح ابن حبان
٢٨٩	للمبخاري ومسلم	- الصحيحان
٥٤ . ٣٢٧ . ٤٣٦ . ٥٠٢	للقاضي أبي يعلى الفراء	- الأدلة
١٧٤	ليحيى بن ابراهيم السلامي	- العدل في منازل الأئمة الأربعة
٣٦٢	لاين عقيل	- عمدة الأدلة
٢٨٨ . ٢١٤	لاين حجر المستقلاني	- فتح الباري = شرح البخاري
٢٤٧ . ٣١٨ . ٣٩٦ . ٤١٣	لاين مفلح	- الفروع
٣٩٨	لأبي محمد الزويراني	- الفروق
٧٨ . ٢٤٥ . ٤٣٦ . ٤٧٥ . ٤٨٣ .	للفيروزابادي	- القفوس للحيط
٢٨٢	لاين السمعي	- القواطع = قواطع الأدلة
٢٠١	للمنخشي	- الكشاف
٢٠٠	للمز بن عبد السلام	- كتاب للجاز
٣٢٥	للقاضي أبي يعلى الفراء	- للجرد
٣٩٢ . ٣٤٦	للإمام الرازي	- للمصنوع
٢٢	لاين النجار الفتوح	- المختبر البكر شرح المختصر
٨٩ . ٢٤٦ . ١٧٨	للطوفي	- مختصر الروضة
٣٨١ . ٣٩٠ . ٤٣٣ . ٤٩٥	للأبي تيمية	- للسودة
١٧١ . ١٧٢ . ٣٤٥ . ٣٥٥	للقوسمي	- للصباح للنير
٤٢٢ . ٤٣٦ . ٤٣٠ . ٤٥٢ . ٤٧٧		
٥٠٨	لاين قدامة	- للفني
٢٢٤ . ٢٢٩	لاين هشام	- مفتي اليب

١٢٠	٢٨٥	٤٠٢	٤٣٦	٤٧٩	لاين حمدان	- اللقنع
٤٨٢						
٣٤٦					للنسب للرازي أو أحد تلامذته	- المنتخب = منتخب للحصول
٦٦	٩٠	١٥٢	٣٦٠	٣٦٩	لاين حمدان	- نهاية المبتدئين
٤٨٦						
٢٤٧					لأبي حيان	- النهر
٥٥	٤٣٦	٤٧٠	٤٧١		لاين عقيل	- الواضح
٤٧٥					للجويني	- الورقات



سابعاً : فهرس المذاهب والفرق

٢٢٩ , ٢٣٠ , ٢٣٧ , ٢٧٢ , ٤١١ , ٤٢٤	الأئمة الأربعة = الأربعة
٣٧٩	أئمة الفقه
٣٩٠	أئمة للمذاهب
٨٩ , ٢١٥ , ٢١٧ , ٢٢٢ , ٢٨٥ , ٢٨٨ , ٣٠١ , ٣٠٦ , ٣١٧ , ٣٨٠ , ٣٩٨	الأشعرية
٤٨٦ , ٤٨٨ , ٤٩٦ , ٥٠١ , ٥١٣	
٧٥ , ١٠٨ , ١٠٩ , ١٥٠ , ٢١٩ , ٤٠٦ , ٤٥٢ , ٤٩٨	الأصوليون = علماء الأصول
٨٣ , ٤٣٩	الأطباء
٢٢١	أهل الأثر
٢٣٠	أهل الحق
٦٣ , ٢١٤ , ٢١٧ , ٢٢٠ , ٢٢١ , ٢٠٩ , ٢١٢ , ٢١٣ , ٢٨٧ , ٢٨٨	أهل السنة
٢٨٩ , ٤٠٩ , ٥١٥ , ٥١٦	
٤٤٥	أهل الشرع
٤٤٥	أهل اللغة
٢٤٩ , ٢٥١ , ٢٥٩ , ٢٧٠	البصريون
١٩٩ , ١٨٧ , ١٨٣	البيهقيون = علماء البيان
٥١٤	التابعون
٢١٩ , ٢٩١	التبليغية
٢١٧ , ٢١٩ , ٢٢٢	الجهمية
١٦٥	الحكماء
٥١٣	الحنابلة
٨٤ , ١٠٨ , ١١٩ , ١٤١ , ٢١٦ , ٢٨٧ , ٣٠٧ , ٣٠٤ , ٣٢٥ , ٣٣٠ , ٣٥٢	الحنفية
٢٧٠ , ٢٧١ , ٢٨٤ , ٤٠٦ , ٤١٥ , ٤١٦ , ٤١٧ , ٥١٣	
٢٢٠	الخلف
٢٩١	الزيدية

ثامناً : فهرس مراجع التحقيق

- ١ - الإتياع لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي للتوفى سنة ٢٥١ هـ .
حققه وشرحه العلامة عز الدين التنوخي .
طبع مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م
- ٢ - الإتيان في علوم القرآن للحافظ جلال الدين السيوطي للتوفى سنة ٩١١ هـ .
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
مطبعة للشهد الحسيني بالقاهرة سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ٣ - الأحكام في أصول الأحكام لسيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الأمدي . للتوفى سنة ٦٢٦ هـ .
طبع مؤسسة النور للطباعة بالرياض سنة ١٣٨٧ هـ .
- ٤ - الأحكام في أصول الأحكام للحافظ أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري . للتوفى سنة ٤٥٦ هـ .
مطبعة العاصمة بالقاهرة - نشر زكريا علي يوسف .
- ٥ - أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبد الله . المعروف بابن العربي . للتوفى سنة ٥٤٢ هـ .
تحقيق علي محمد البجلوي
- الطبعة الأولى بمطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .
- ٦ - اختلاف الحديث للإمام محمد بن إدريس الشافعي . للتوفى سنة ٢٠٤ هـ .
تحقيق محمد زهري النجار .
- شركة الطباعة الفنية للتحدة بالقاهرة . سنة ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م (مطبوع مع الأم للشافعي)
- ٧ - أدب الدنيا والدين لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري .
للتوفى سنة ٤٥٠ هـ .
- للطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة - سنة ١٣٧٨ هـ / ١٩٢٠ م .
- ٨ - الإرشاد إلى قولم الأدة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف . الجويني . للتوفى سنة ٤٧٨ هـ .
- تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى . علي عبد النعم عبد الحميد

مطبعة السعادة بمصر . نشر مكتبة الخانجي سنة ١٩٥٠ م .

٩ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي الشوكاني . التوفى سنة ١٢٥٠ هـ .

طبع مصطفى البياي الحلبي بالقاهرة . سنة ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م .

١٠ - الأربعين في أصول الدين لفخر الدين محمد بن عمر الرازي . المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .
الطبعة الأولى - حيدر آباد الدكن - الهند . سنة ١٢٥٢ هـ .

١١ - الأزهية في علم الحروف لملي بن محمد النحوي . الهروي . التوفى سنة ٤١٥ هـ .
تحقيق عبد المين للموحي .

طبع مجمع اللغة العربية بدمشق . سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .

١٢ - الاستيعاب في أسماء الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النعمري
القرطبي المالكي . المعروف بابن عبد البر . للتوفى سنة ٤٦٣ هـ .

الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٦٨ هـ . (مطبوع ببلخ الإصاابة) .

١٣ - أسد الغابة في معرفة الصحابة لمز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري للتوفى سنة ٦٣٠ هـ .

مطبعة النجاة بمصر

١٤ - أسرار البلاغة لمبد القاهر الجرجاني

تحقيق أحمد مصطفى للراعي

مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م .

١٥ - الأسماء والصفات للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي للتوفى سنة ٤٥٨ هـ .

تحقيق العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري .

تصوير دار إحياء التراث العربي - بيروت .

١٦ - الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع كَلْجَاز شيخ الإسلام عز الدين عبد العزيز بن عبد

السلام . للتوفى سنة ٦٦٠ هـ .

مطابع دار الفكر بدمشق .

١٧ - الأنشاه والنظائر على منهج أبي حنيفة للشيخ زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم

للتوفى سنة ٩٧٠ هـ .

طبعة مؤسسة الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م .

١٨ - الأنشاه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي .

- للتوفى سنة ٩١١ هـ
 طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م .
- ١٩ - الإصابة في تمييز الصحابة لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني . للتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
 الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٨ هـ .
- ٢٠ - أصول الدين لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي للتوفى سنة ٤٢٩ هـ .
 الطبعة الأولى في لستنبول (مطبعة الدولة) سنة ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٨ م .
- ٢١ - أصول السرخسي لأبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي . للتوفى سنة ٤٩٠ هـ .
 تحقيق أبي الوفاء الأصفهاني
 مطابع دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٧٢ هـ . نشر لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد
 الدكن . الهند
- ٢٢ - أصول الفقه للشيخ محمد الخضري
 طبع للكتبة التجارية الكبرى ببصر - الطبعة الخامسة - سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م
- ٢٣ - أصول مذهب الإمام أحمد بن حنبل . الدكتور عبد الله بن عبد الحسن التركي .
 مطبعة جامعة عين شمس بالقاهرة سنة ١٣٦٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ٢٤١ - أعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم
 الجوزية . للتوفى سنة ٧٥١ هـ .
 تحقيق عبد الرحمن الوكيل
 شركة الطباعة الفنية للتحفة بالقاهرة سنة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م
- ٢٥ - الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني
 طبع دار الثقافة ببيروت سنة ١٩٥٨ م
- ٢٦ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب . لابن السيد البطليوسي
 طبع بيروت سنة ١٩٧٣ م .
- ٢٧ - أحذية الرسول ﷺ لمبد الله محمد بن فرج اللامي القرطبي
 مطبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة سنة ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٧ م .
- ٢٨ - الاكتفاء في مناقب رسول الله والثلاثة الخلفاء . للإمام سليمان بن موسى الكلاعي
 الأندلسي . للتوفى سنة ١٢٤ هـ .
 تحقيق مصطفى عبد الواحد .
 مطبعة السنة للحمدية بالقاهرة سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م .
- ٢٩ - الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي للتوفى سنة ٢٠٤ هـ .
 تحقيق محمد زهرى النجار

- شركة الطباعة الفنية للتحفة بالقاهرة سنة ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م .
- ٣٠ - إغلاء منن به الرحمن من وجوه الإعراب والقرائن في جميع القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله المكبري . للتوفى سنة ٦١٩ هـ .
تحقيق الأستاذ إبراهيم عطوة عوض .
- طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م .
- ٣١ - إنباء الرواة على أنباء النحاة جمال الدين علي بن يوسف القنطري . للتوفى سنة ٦٤٦ هـ .
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
- مطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- ٣٢ - الأنساب للسماني . أبو سعد . عبد الكريم بن محمد بن منصور بن السماني للتوفى سنة ٥٦٢ هـ .
- نشره مصورا مرجليوث - ليندن . بلندن ١٩١٢ م
- ٣٣ - الإنصاف في معرفة الراجح من منهب الإمام أحمد بن حنبل لملاء الدين علي بن سليمان الرادي الحنبلي للتوفى سنة ٨٨٥ هـ .
- تحقيق محمد حامد الفقي
- الطبعة الأولى بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م
- ٣٤ - أوضح المسالك إلى آفة ابن مالك للإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري . للتوفى سنة ٧٦١ هـ .
- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م .
- ٣٥ - الإيضاح في الماني والبيان والبديع للغطيب القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني
- طبعة محمد علي صبيح بالقاهرة .
- ٣٦ - إيضاح للهم من معاني السلم للشيخ أحمد الدمشوري
- طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م .
- ٣٧ - إيضاح للكتون في الذيل على كشف الطنون للمام إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي للتوفى سنة ١٣٣٩ هـ .
- مشورات مكتبة اللثني ببغداد
- ٣٨ - لإيمان للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام . للتوفى سنة ١٢٤ هـ .
- تحقيق محمد ناصر الدين الألباني .

للطبعة العمومية بمشق .

٣٩ - الإيمان للإمام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني للتوفى سنة

٧٢٨ هـ .

طبعة للكتب الإسلامي بمشق سنة ١٣٨١ هـ .

٤٠ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكلماني الحنفي .

للتوفى سنة ٥٨٧ هـ .

مطبوعة الجمالية بمصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م

٤١ - البداية والنهاية في التاريخ لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي للتوفى سنة ٧٧٤ هـ .

مطبوعة السعادة بمصر سنة ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م .

٤٢ - البحر الطالع بحسن من بعد القرن السابع للملازمة محمد بن علي الشوكاني التوفى

سنة ١٢٥٠ هـ .

الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٤٨ هـ .

٤٣ - بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة للمحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي

للتوفى سنة ٩١١ هـ .

تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .

طبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م

٤٤ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة لمحمد بن يعقوب الفيروزبادي . للتوفى سنة ٨٧ هـ .

تحقيق محمد للصري .

طبعة دمشق سنة ١٧٧٢ م .

٤٥ - البيان والتبيين للجاحظ أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ . للتوفى سنة ٢٥٥ هـ .

تحقيق حسن السنوسي

مطبوعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٩٤٧ م .

٤٦ - التاج والإكليل على مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف . الشهير بالموثق .

للتوفى سنة ٨٩٧ هـ .

مطبوع على هامش مولعب الجليل

مطبوعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٩ هـ .

٤٧ - تاج التراجم في طبقات الحنفية لأبي المنذر زين الدين قاسم بن قطلوبغا . التوفى

سنة ٨٧٩ هـ .

مطبوعة المائتي - بغداد سنة ١٩٦٢ م .

٤٨ - تاريخ بغداد للمحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي . للتوفى سنة

٤٦٣ هـ .

طبعة الخانجي بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ / ١٩٣٦ م
٤٩ - تاريخ الخلفاء للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي للتوفي سنة ٩١١ هـ .

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

الطبعة الرابعة - بالكتبة التجارية الكبرى ، مصر سنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

٥٠ - تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة التوفي سنة ٣٧٦ هـ .

تحقيق الأستاذ سيد أحمد صقر

الطبعة الثانية بمطبعة الحضارة العربية بالقاهرة سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

٥١ - تبين كذب للفنري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لمؤرخ الشام الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الممشقي . للتوفي سنة ٥٧١ هـ .

مطبعة التوفيق بدمشق - نشر القنسي سنة ١٣٤٧ هـ .

٥٢ - تحرير القواعد للمنطقية لقطب الدين محمود بن محمد الرازي ، للتوفي سنة ٧١٦ هـ .

وهو شرح للرسالة الشمسية لنجم الدين عمر بن علي القزويني . للتوفي سنة ٤٩٣ هـ .

ومعه حاشية الشريف علي بن محمد الجرجاني للتوفي سنة ٨١٦ هـ على الشرح للذكر

طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٤ م

- تحفة الأحوذى - انظر سنن الترمذي .

٥٣ - التحقيق في اختلاف الحديث للحافظ عبد الرحمن بن علي بن أحمد . المعروف بابن

الجوزي . للتوفي سنة ٥٩٧ هـ .

الطبعة الأولى بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .

٥٤ - تخريج أحاديث أصول البزدوي للحافظ أبي العدل زين الدين قلم بن فطكو بفا .

للتوفي سنة ٨٧٩ هـ .

نشر نور محمد كارخانه تجارت - كتب آرام باغ - كراتش .

مطبوع على هامش أصول البزدوي .

٥٥ - تخريج الفروع على الأصول لشهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني . للتوفي سنة

٩٥٦ هـ .

تحقيق الدكتور محمد أديب صالح

مطبعة جامعة دمشق سنة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م .

٥٦ - تدريب الراوي في شرح تقريب التولوي للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي

بكر السيوطي للتوفي سنة ٩١١ هـ .

تحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف

- الطبعة الأولى بالقاهرة سنة ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م .
- ٥٧- الترغيب والترهيب للإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنزري .
للتوفى سنة ٦٥٦ هـ .
طبع إدارة الطباعة للنميرية بمصر
- ٥٨- التعريفات للملاحة علي بن محمد الشريف الجرجاني الحنفي . للتوفى سنة ٨١٦ هـ .
طبعة مكتبة لبنان بيروت سنة ١٩٦٩ م .
- ٥٩- تفسير البحر المحيط لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأنباري .
الشهر بأبي حيان . للتوفى سنة ٧٤٥ هـ .
مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٩ هـ .
- ٦٠- تفسير البغوي (معالم التنزيل) للإمام أبي محمد الحسين الفراء البغوي . للتوفى سنة ٥١٦ هـ .
طبع المكتبة التجارية الكبرى بمصر بهاش تفسير الخازن .
- ٦١- تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل) لملاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم المعروف بالخازن . للتوفى سنة ٧٢٥ هـ .
طبع المكتبة التجارية الكبرى بمصر وبهاش تفسير البغوي
- ٦٢- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل أي القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري للتوفى سنة ٣٢٠ هـ .
- الطبعة الثانية بمطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م
- ٦٣- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي للتوفى سنة ٦٧١ هـ .
طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م
- ٦٤- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي للتوفى سنة ٧٧٤ هـ .
طبع دار الفكر - الطبعة الثانية سنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠ م .
- ٦٥- تفسير النهر للملك من البحر لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأنباري الشهر بأبي حيان . للتوفى سنة ٧٤٥ هـ .
مطبوع بهاش البحر المحيط .
- ٦٦- تقريرات الشرييني لشيخ الإسلام عبد الرحمن الشرييني . (لتظر حاشية البناني على جمع الجوامع)
- ٦٧- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين

- المرآتي التوفي سنة ٨٠٦ هـ .
- طبع مطبعة الماسحة بالقاهرة سنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- ٦٨ - التكملة لوفيات النقلة للحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي للنوري . للتوفي سنة ٦٥٦ هـ .
- تحقيق بشار عواد معروف
- مطبعة الآداب في النجف سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ٦٩ - التلخيص في علوم البلاغة لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني . مع شرح الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي .
- الطبعة الثانية بالمطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٥٠ هـ / ١٩٣٠ م
- ٧٠ - التلويح على التوضيح للإمام سعد الدين . مسعود بن عمر التفتازاني التوفي سنة ٧٩٢ هـ .
- الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية بمصر سنة ١٣٣٢ هـ .
- ٧١ - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول . لعبد الرحيم بن الحسن القرشي الإنسي الشافعي . للتوفي سنة ٧٧٧ هـ .
- طبعة مكتبة دار الإضاءة الإسلامية بمكة المكرمة سنة ١٣٨٧ هـ .
- ٧٢ - تهذيب الأسماء واللغات للفتية الحافظ أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي . للتوفي سنة ٦٧١ هـ .
- طبع إدارة الطباعة النورية بمصر . تصوير دار الكتب العلمية ببيروت .
- ٧٣ - التوضيح على التنقيح لأصدر الشريعة . عبيد الله بن مسعود . للتوفي سنة ٧٤٧ هـ .
- الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية سنة ١٣٣٢ هـ (مطبوع مع التلويح) .
- ٧٤ - توضيح للقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بابن أم قاسم التوفي سنة ٧٤٩ هـ .
- تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان .
- الطبعة الأولى بالقاهرة سنة ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .
- ٧٥ - التيسير بشرح الجامع الصغير لعبد الرؤوف المناوي
- تصوير للكتب الإسلامي بمشق عن طبعة بولاق بمصر
- ٧٦ - تيسير التحرير لمحمد أمين . للمعروف بألمير ياشاه الحنفي . شرح كتاب التحرير .
- لكمال الدين . محمد بن عبد الواحد بن الهمام للتوفي سنة ٨٦٦ هـ .
- مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٠ هـ .
- ٧٧ - جامع العلوم والحكم لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين بن رجب الحنبلي
- الكوكب للنشر ٢٧٨

- المتوفى سنة ٧٩٥ هـ .
 مطبعة البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٤٦ هـ .
 ٧٨ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي
 طبع حيدرآباد بالهند سنة ١٣٧١ هـ .
 ٧٩ - جبهة أنساب العرب لابن حزم أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي
 الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .
 طبع دار المعارف بالقاهرة سنة ١٣٨٢ هـ .
 ٨٠ - الجنى الداني في حروف ألماني الحسن بن قاسم المرادي . للتوفى سنة ٧٤٩ هـ .
 تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل .
 طبع المكتبة العربية بطبع سنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م .
 ٨١ - الجواهر المضية في تراجم الحنفية لمبد القادر القرشي
 طبع حيدرآباد بالهند سنة ١٣٣٢ هـ .
 ٨٢ - حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار) لمحمد أمين عابدين بن عمر
 عابدين للتوفى سنة ١٢٥٢ هـ .
 مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٦ م .
 ٨٣ - حاشية البناني على شرح للحلي على جمع الجوامع
 مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر .
 ٨٤ - حاشية السوقي على الشرح الكبير للمردير على مختصر خليل لمحمد عرفة السوقي
 للتوفى سنة ١٢٣٠ هـ .
 للطبعة التجارية الكبرى بمصر - توزيع دار الفكر بيروت .
 ٨٥ - حاشية العموي على القرشي (أبي عبد الله محمد القرشي للتوفى سنة ١١٠١ هـ) للشيخ
 علي العموي للتوفى سنة ١١٨٩ هـ .
 للطبعة الأميرية الكبرى ببلاط سنة ١٣٣٧ هـ .
 ٨٦ - حاشية الشيخ محمد عيش على شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على إيساغوجي في
 علم للنطق .
 مطبعة النيل بالقاهرة سنة ١٣٢٩ هـ .
 ٨٧ - الحدود في الأصول لأبي سليمان بن خلف الباجي الأندلسي المتوفى سنة ١٧٤ هـ .
 تحقيق الدكتور نزيه حماد .
 طبعة بيروت سنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م .
 ٨٨ - حسن للحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للمحافظ جمال الدين عبد الرحمن السيوطي

- التوفى سنة ٩١١ هـ
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
طبع دار الكتب العربية بالقاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م
٨٩ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني .
التوفى سنة ٨٣٠ هـ .
مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م
٩٠ - حياة الحيوان الكبرى للدميري . محمد بن موسى . للتوفى سنة ٨٠٨ هـ .
طبعة بولاق بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ
٩١ - الحيوان لأبي عثمان عمرو بن الجاحظ . للتوفى سنة ٢٥٥ هـ .
تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون
طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٨ م .
٩٢ - خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب لمبد القادر بن غمر البغدادي للتوفى سنة
١٠٩٣ هـ .
طبع بولاق بالقاهرة سنة ١٣٩٩ هـ .
٩٣ - الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني . للتوفى سنة ٣٩٢ هـ .
طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة .
تحقيق الأستاذ محمد علي التجار .
٩٤ - خلاصة تذهيب تذهيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ صفى الدين أحمد بن
عبد الله الخزرجي الأنصاري للتوفى بعد سنة ٩٢٢ هـ .
تصوير عن الطبعة الأولى بالطبعة الأميرية ببولاق ١٣٠١ هـ .
نشر مكتب للطبوعات الإسلامية بحلب سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
٩٥ - خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل لأبي عبد الله محمد بن
إسماعيل البخاري للتوفى سنة ٢٥٦ هـ .
مطبعة النهضة الحديثة بمكة للكرنة سنة ١٣٩٠ هـ .
٩٦ - درة الجمال في أسماء الرجال لأبي القباس أحمد بن محمد الكنكسي . الشهر بابن
القاضي . للتوفى سنة ١٢٢٥ هـ .
تحقيق محمد الأحمدى أبو النور .
الطبعة الأولى بالقاهرة سنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م
٩٧ - درر الحكام في شرح غرر الأحكام للقائني محمد بن قراموز . الشهر بمنلا خسرو .
التوفى سنة ٨٨٥ هـ .

- وبهاش حاشية الشرنبلالي على درر الحكام .
 المطبعة الشرقية بمصر سنة ١٣٠٤ هـ .
- ٩٨ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ أحمد بن حجر المستطاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
- مطبعة المئني بالقاهرة سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ٩٩ - الديباج للذهب في معرفة أعيان علماء الذهب لابن فرحون ، القاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليمري اللامي المتوفى سنة ٧٩٩ هـ .
 تحقيق الدكتور محمد الأحمد أبو النور
 طبع دار التراث للطبع والنشر بالقاهرة سنة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ١٠٠ - ديوان امرئ القيس تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم
 طبع دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٥٨ م
- ١٠١ - ديوان الخنساء .
- طبعة دار صادر ودار بيروت بيروت سنة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م
- ١٠٢ - ديوان الفرزدق
 طبع دار صادر ودار بيروت بيروت سنة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م
- ١٠٣ - ديوان للتنبي طبع بيروت سنة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م
- ١٠٤ - ديوان أبي نولس الحسن بن هاني
 تحقيق أحمد عبد الجواد الخزالي
 طبع بمطبعة مصر بالقاهرة سنة ١٩٥٢ م
- ١٠٥ - ذكر أخبار أصبهان للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠ هـ .
 طبعة لايدن سنة ١٩٣٤ م .
- ١٠٦ - ذم الهوى لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي . المتوفى سنة ٥٩٧ هـ .
 تحقيق الدكتور مصطفى عبد الواحد
 مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م
- ١٠٧ - ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب . زين الدين . أبو الفرج . عبد الرحمن بن أحمد البغدادي الدمشقي الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ .
 صححه محمد حامد الفقي .
- مطبعة السنة للحمدية سنة ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م
- ١٠٨ - الرد على الجهمية والزندقة للإمام أحمد بن حنبل . المتوفى سنة ٢٤١ هـ .
 تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة

مشور ضمن مجلة أضواء الشريعة التي تصدرها كلية الشريعة بالرياض . في المند الثامن . جمادى
الأخرة ١٣٩٧ هـ . من ص ٢٠٩ - ٢٦٠ .

١٠٩ - الرد على المنطقيين لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني . للتوفي سنة
٧٢٨ هـ .

طبعة إجازة ترجمان السنة بلاهور باكستان سنة ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م

١١٠ - الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي للتوفي سنة ٢٠٤ هـ .

تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر

طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٨ هـ / ١٩٤٠ م

١١١ - رصف المباني في شرح حروف للمباني للإمام أحمد بن عبد النور اللبكي . للتوفي سنة
٧٠٢ هـ .

تحقيق أحمد محمد الخراط .

طبع مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م

١١٢ - الروض الربع بشرح زاد المستق في فقه الإمام أحمد للإمام منصور بن يونس
اليهودي . للتوفي سنة ٦٥١ هـ .

الطبعة السلفية بالقاهرة - الطبعة السابعة ١٣٩٢ هـ .

١١٣ - روضة الطالبين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي للمبني للتوفي سنة
٦٧٦ هـ .

طبع للكتب الإسلامي بدمشق

١١٤ - روضة المحبين ونزهة المشتاقين لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية .
التوفي سنة ٧٥١ هـ .

تحقيق أحمد عبيد

مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٣٤٩ هـ

١١٥ - روضة الناظر وجنة الناظر في أصول الفقه لوفيق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة
للمقسي . للتوفي سنة ٦٢٠ هـ .

الطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م

١١٦ - زاد المسير في علم التفسير للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن
محمد الجوزي البغلي للتوفي سنة ٥٩٧ هـ .

طبع للكتب الإسلامي بدمشق . الطبعة الأولى سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م

١١٧ - سبل السلام لمحمد بن إسماعيل الصنعاني للتوفي سنة ١١٨٢ هـ .

طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٦ هـ / ١٩٦٥ م

- ١١٨ - سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني النحوي المتوفى ٣٩٢ هـ .
تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين
الطبعة الأولى بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م .
- ١١٩ - سطر اللآلئ شرح الأمالي للوزير أبي غنيد البكري الأندلسي
تحقيق الأستاذ عبد العزيز اليعني
طبع مطبعة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م .
- ١٢٠ - السنة للإمام أحمد بن حنبل . رواية ابنه عبد الله . المتوفى سنة ٢٤٠ هـ .
للطبعة السلفية ومكتبتها بمكة المكرمة سنة ١٣٤٩ هـ .
- ١٢١ - سنن الترمذي . مع شرحه تحفة الأحوزي للعلامة محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم
للباركقوري المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ .
- مطبعة النجالة الجديدة بالقاهرة سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ١٢٢ - سنن الدار قطنى علي بن عمر . للتوفى سنة ٢٨٥ هـ .
طبع دار الحاسن للطباعة بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ١٢٣ - سنن الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي . للتوفى سنة
٢٥٥ هـ .
- تحقيق محمد أحمد دهمان
طبع دار إحياء السنة النبوية .
- ١٢٤ - سنن أبي داود . سليمان بن الأشعث السجستاني للتوفى سنة ٢٧٥ هـ .
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- مطبعة المعادة بالقاهرة سنة ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .
- ١٢٥ - السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي . للتوفى سنة ٤٥٨ هـ .
الطبعة الأولى بحيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٣٥٥ هـ .
- ١٢٦ - سنن الترمذي أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب . المتوفى سنة ٢٣٠ هـ .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م ومعه زهر الربى على
للجنتى للسيوطى .
- ١٢٧ - السيرة النبوية لأبي محمد عبد الملك بن هشام . للتوفى سنة ٢١١ هـ .
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- طبع دار الفكر بيروت .
- ١٢٨ - الشامل في أصول الدين لإمام الحرمين أبي للمالي عبد الملك بن عبد الله بن
يوسف . الجويني . للتوفى سنة ٤٧٨ هـ .

- تحقيق الدكتور علي سلمي النشار ، وفيصل بدير عون وسهر محمد مختار .
نشر منشأة المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٦٩ م .
- ١٢٩ - شجرة النور الزكية تأليف العلامة محمد بن محمد مخلوف .
طبعة بالأوقست عن الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ .
للمطبعة السلفية بالقاهرة . نشر دار الكتاب العربي ببيروت .
- ١٣٠ - شفرات الذهب في أخبار من ذهب لمجد الحى بن العماد الحنبلي . للتوفى سنة ١٠٨٩ هـ .
طبعة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٠ هـ .
- ١٣١ - شرح أبيات سيويه يوسف بن الحسن بن عبد الله بن الزريان السرياني . للتوفى سنة ٣٨٥ هـ .
تحقيق الدكتور محمد علي الرّيح هاشم .
مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة سنة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ١٣٢ - شرح أبيات مغني اللبيب لمجد القادر بن عمر البغدادي . للتوفى سنة ١٢٩٣ هـ .
تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد بن يوسف دقاق .
طبع دمشق سنة ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ١٣٣ - شرح الأصول الخمسة لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمناني الأسد أباذي .
للتوفى سنة ٤١٥ هـ .
تأليف الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم من ولد زيد بن الحسين .
حققه الدكتور عبد الكريم عثمان .
مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م .
- ١٣٤ - شرح تنقيح الفصول، الإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرطبي للتوفى سنة ٦٨٤ هـ .
حققه طه عبد الرؤوف سعد .
الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م نشر مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر .
- ١٣٥ - شرح ديوان الحملة لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي . للتوفى سنة ٤٢١ هـ .
تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون .
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٣ م .
- ١٣٦ - شرح الشيخ أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي . الشهير بالخطيب لديوان أئمة الحملة . التي اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي .

- طبع بولاق بمصر سنة ١٢٩٦ هـ .
- ١٣٧ - شرح صحيح مسلم للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي للتوفى سنة ٦٧١ هـ .
- للطبعة للصربية ومكتبتها بالقاهرة .
- ١٣٨ - شرح شافية ابن الحاجب للعلامة رضى الدين الاسترأبادي . للتوفى سنة ٦٨٨ هـ . مطبعة حجازي بالقاهرة سنة ١٣٥٦ هـ .
- ١٣٩ - شرح شواهد شروح الألفية لمحمود الميمني . مطبوع بهامش خزنة الأدب للبغدادى في بولاق سنة ١٢٩٩ هـ .
- ١٤٠ - شرح شواهد للفني لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي التوفى سنة ٩١١ هـ .
- طبع دار مكتبة الحياة ببغروت سنة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ١٤١ - شرح العبادي الشيخ أحمد بن قاسم العبادي الشافعي على شرح جلال الدين محمد بن أحمد للحلي على الوراق في الأصول . لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني للتوفى سنة ٤٧٨ هـ .
- طبع مصطفى البابي الحلبي . بالقاهرة سنة ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م . مطبوع بهامش إرشاد الفحول .
- ١٤٢ - شرح المضد على مختصر ابن الحاجب للقاضي عضد الله والدين المتوفى سنة ٧٥٦ هـ . نشر مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م .
- وبهامش حاشية التفتازاني للتوفى سنة ٧٩١ هـ وحاشية الشريف الجرجاني للتوفى سنة ٨١٦ هـ .
- ١٤٣ - شرح للحلي على جمع الجوامع لجلال الدين . محمد بن أحمد للحلي . التوفى سنة ٨٦٤ هـ .
- مطبوع على هامش حاشية البيناني .
- مطبعة دار إحياء الكتب العربية . عيسى الحلبي .
- ١٤٤ - شرح ممانى الآثار لأبي جعفر . أحمد بن سلامة الطحاوي . التوفى سنة ٣٢١ هـ . مطبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م .
- ١٤٥ - شرح للقاظ في علم الكلام لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني . طبع لستانبول سنة ١٣٠٥ هـ .
- ١٤٦ - الشعر والشعراء لابن قتيبة عبد الله بن مسلم بن قتيبة . للتوفى سنة ٣٧٦ هـ . تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر .
- طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٦٤ هـ .
- ١٤٧ - شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام لتقي الدين محمد بن أحمد بن علي الفاسي الكلي

- المالكي للتوفى سنة ٨٣٢ هـ .
- طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٥٦ م .
- ١٤٨ - الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية تكليف طاش كبرى زاده . للتوفى سنة ٩٦٨ هـ .
- طبع دار الكتاب العربي بيروت سنة ١٣٦٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ١٤٩ - الصاحبى في فقه اللغة لأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا . للتوفى سنة ٣٩٥ هـ .
- تحقيق الدكتور مصطفى الشويبي .
- طبع مؤسسة بدرن في بيروت سنة ١٩٦٣ م / ١٣٨٢ هـ .
- ١٥٠ - الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري . للتوفى في حدود ٤٠٠ هـ .
- تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .
- مطابع الكتاب العربي بالقاهرة سنة ١٣٧٧ هـ .
- ١٥١ - صحيح البخاري مع حاشية السندي، الإمام الحافظ أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري للتوفى سنة ٢٥٦ هـ .
- تصوير دار الفكر بيروت عن طبعة سربايا بأثونيسيا .
- ١٥٢ - صحيح مسلم لأبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري . للتوفى سنة ٢٦١ هـ .
- تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- طبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- ١٥٣ - صفة الصفوة لجمال الدين أبى الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي . للتوفى سنة ٥٩٧ هـ .
- تحقيق محمود فاخوري ومحمد رولس قلعه جي .
- نشر دار الوعى بحلب - الطبعة الأولى بمطبعة الأصيل سنة ١٣٨١ هـ / ١٩٦٩ م .
- ١٥٤ - صفة الفتوى والفتى والمستفتي لأحمد بن حمدان الحراني الحنبل . للتوفى سنة ٦٩٥ هـ .
- الطبعة الأولى بدمشق سنة ١٣٨٠ هـ .
- ١٥٥ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي للتوفى سنة ٩٢٠ هـ .
- طبع القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٥ م .
- ١٥٦ - ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي .
- طبع دار الفكر بدمشق سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .

- ١٥٧ - طبقات الحفاظ للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . التوفى سنة ٩١١ هـ .
تحقيق علي محمد عمر .
الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م . نشر مكتبة وهبه بالقاهرة .
- ١٥٨ - طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي التوفى
٥٢٦ هـ .
مطبعة السنة للحمدية بالقاهرة . سنة ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٢ م .
تحقيق محمد حامد الفقي
- ١٥٩ - الطبقات السنية في تراجم الحنفية لثقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الفزي
الحنفي . التوفى سنة ٦٠٥ هـ .
تحقيق عبد الفتاح محمد العلوي .
طبع للجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
- ١٦٠ - طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي .
التوفى سنة ٧٨٨ هـ .
تحقيق الأستاذين عبد الفتاح العلوي ومحمود الطنحاني .
طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .
- ١٦١ - طبقات الفقهاء لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الفيوزبادي الشافعي . التوفى
سنة ٤٧٦ هـ .
تحقيق الدكتور إحسان عيسى .
نشر دار الرشد للرائد العربي ببيروت سنة ١٩٧٠ هـ .
- ١٦٢ - طبقات الفقهاء الشافعية لأبي عاصم محمد بن أحمد العبادي . التوفى سنة ٤٥٨ هـ .
طبعة لندن سنة ١٩٦٤ م .
- طبقات القراء انظر ، غاية النهاية في طبقات القراء .
- طبقات للمتزلة انظر فرق وطبقات للمتزلة .
- ١٦٣ - طبقات المفسرين للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي . التوفى
سنة ٩٤٥ هـ .
تحقيق علي محمد عمر .
مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة سنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
نشر مكتبة وهبه - طبعة أولى .
- ١٦٤ - طبقات المفسرين للعلامة جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي . التوفى سنة
٩١١ هـ .

- طبعة لايدن .
- ١٦٥ - طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي . للتوفى سنة ٣٧١ هـ .
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
- طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣ م .
- ١٦٦ - طبقات ابن هداية (طبقات الشافعية) لأبي بكر بن هداية الله الحسيني . للكتب بالمصنف . المتوفى سنة ١٢٤١ هـ .
- الطبعة الأولى سنة ١٩٧١ م .
- ١٦٧ - الطراز المضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى بن حمزة بن علي العلوي اليميني للتوفى سنة ٧٤٩ هـ .
- مطبعة المقتطف بمصر سنة ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م .
- ١٦٨ - العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين للإمام أبي الطيب التقي محمد بن أحمد الحسني للكي القاسي . للتوفى سنة ٨٣٧ هـ .
- تحقيق فؤاد سيد
- مطبعة السنة للحمدية بالقاهرة .
- ١٦٩ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري . لبدر الدين محمود بن أحمد العميني . للتوفى سنة ٨٥٥ هـ .
- الطبعة للنيرة بالقاهرة .
- ١٧٠ - غاية المرام في علم الكلام لسيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الأمدي . للتوفى سنة ٦٣١ هـ .
- تحقيق حسن محمود عبد اللطيف
- طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ١٧١ - غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري . للتوفى سنة ٨٣٣ هـ .
- نشر ج . برجسترلر .
- تصوير عن مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣ م .
- ١٧٢ - الفائق في غريب الحديث للعلامة جابر الله محمود بن عمر الزمخشري . للتوفى سنة ٥٢٨ هـ .
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد الجبالي
- طبعة غيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ١٧٣ - فتاوى الكبرى لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن زيمية الحراني .

- للتوفى سنة ٧٧٨ هـ
 نظر مجموعة الفتاوى
 ١٧٤ - فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني . للتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
 الطبعة الأولى بالطبعة الخيرية سنة ١٣٢٩ هـ
 ١٧٥ - الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل تأليف أحمد بن عبد الرحمن البنا . الشهير بالساعاتي
 مطبعة الفتح الرباني . الطبعة الأولى سنة ١٣٥٧ هـ .
 ١٧٦ - فتح الرحمن شرح شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الشافعي للتوفى سنة ٩٢٦ هـ . على لقطه المجلان وبلة الظلمان في فن الأصول للشيخ محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي . وبهامشه حاشية يلين زين الدين العلمي الحمصي على الشرح للذكور طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م .
 ١٧٧ - فتح العزيز شرح الوجيز للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرانعي للتوفى سنة ١٢١٣ هـ . طبع دار الطباعة النورية بالقاهرة بهامش المجموع شرح المذهب
 ١٧٨ - الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير كلاهما للجلال السيوطي . مزجهما الشيخ يوسف النبهاني .
 طبع دار الكتب العربية الكبرى بمصر سنة ١٣٥٠ هـ .
 ١٧٩ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين للشيخ عبد الله مصطفى الرانعي .
 الطبعة الثانية ببيروت سنة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
 ١٨٠ - الفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر البغدادي الإسفراييني . التوفى سنة ٤٢٩ هـ .
 تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد
 مطبعة المدني بالقاهرة .
 ١٨١ - فرق وطبقات المتزلة للقاضي عبد الجبار بن أحمد للمتزلي . التوفى سنة ٤١٥ هـ .
 تحقيق الدكتور علي سامي النشار والأستاذ عصام الدين محمد .
 دار للطبوعات الجامعية بمصر سنة ١٩٧٢ م / ١٣٩٢ هـ .
 ١٨٢ - الفروع للشيخ الإمام العلامة شمس الدين المقدسي أبي عبد الله محمد بن مفلح .
 للتوفى سنة ٧١٣ هـ . ومعه تصحيح الفروع لفلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان الرادوي .
 التوفى سنة ٨٨٥ هـ .
 الطبعة الثانية سنة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م
 دار مصر للطباعة .

٧٢ - الفروق للعلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرطبي . التوفى سنة ٦٨٤ هـ .

وبهامشه تهذيب الفروق والقواعد السنية . لمحمد علي حسين مفتي المالكية بمكة المكرمة . الطبعة الأولى سنة ١٣٤٤ هـ .

٧٤ - الفصل في اللل والأهوال والنحل للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأنلسي الطاهري المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

الطبعة الأولى بالمطبعة الأدبية بالقاهرة سنة ١٣٢٠ هـ .
وبهامشه لللل والنحل للشهرستاني

٧٥ - فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة تأليف أبي القاسم البلخي المتوفى سنة ٣٩٩ هـ والقاضي عبد الجبار التوفى سنة ٤١٥ هـ والحاكم الجشمي المتوفى سنة ٤٩٤ هـ .

تحقيق فؤاد سيد
نشر الدار التونسية . بتونس سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٤ م .

٧٦ - الفقه الإسلامي في أسلوبه الجديد للدكتور وهبة الزحيلي

طبع دار الفكر بدمشق

٧٧ - الفهرست لابن النديم أبي الفرج محمد بن إسحاق المعروف بالوراق . التوفى سنة ٣٨٠ هـ .

تحقيق رضا تجدد

طبعة طهران سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .

٧٨ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي (فرغ منه سنة ١٢٩٢ هـ) .

تصوير دار المعرفة بيروت .

وبهامشه التعليقات السنية .

٧٩ - الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان لشمس الدين محمد بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ .

الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٧ هـ .

٨٠ - فوات الوفيات لمحمد بن شاکر بن أحمد الكتبي المتوفى سنة ٦١٤ هـ .

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد

مطبعة السعادة سنة ١٩٥١ . نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .

٨١ - فوائذ الرحموت للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري

شرح مسلم الثبوت للعلامة محب الله بن عبد الشکور المتوفى سنة ١١١٩ هـ .

- الطبعة الأولى بالطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٢ هـ . مطبوع بهامش المصنفى
- ١٩٢ - فيض القدير شرح الجلع الصغير، عبد الرؤوف النانوي
الطبعة الأولى بمطبعة مصطفى محمد بالقاهرة سنة ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٨ م
- ١٩٣ - القاموس المحيط لجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبدي . للتوفى سنة ٨١٧ هـ .
طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م
- ١٩٤ - قواعد الأحكام في مصالح الأنام لشيخ الإسلام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام .
التوفى سنة ٦٦٠ هـ .
- دار الشرق للطباعة بالقاهرة سنة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م
- ١٩٥ - القواعد والقوائد الأصولية لابن اللحام البجلي الحنبلي . علاء الدين أبي الحسن
علي بن عباس . التوفى سنة ٨٠٣ هـ
- مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٧٥ / ١٩٥٦ م
- تحقيق محمد حامد الفقي
- ١٩٦ - الكامل لأبي المباس محمد بن يزيد البرد
تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم والسيد شعانه
مطبعة نهضة مصر بالقاهرة .
- ١٩٧ - الكتاب (في النحو) لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر . للتوفى سنة ٨٠ هـ .
طبعة بولاق سنة ١٣٦٦ هـ .
- ١٩٨ - كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد أعلى بن علي التهانوي . للتوفى سنة ١١٥٨ هـ .
- طبع كلكتا بالهند سنة ١٨٦٢ م
- ١٩٩ - لكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لجار الله محمود بن عمر الزمخشري . للتوفى
سنة ٥٢٨ هـ
- طبع دار الكتاب العربي ببلنات
- ٢٠٠ - كشاف القناع عن متن الإقناع للعلامة منصور بن يونس بن إريس اليهودي للتوفى
سنة ١٠٥١ هـ .
- مطبعة الحكومة بمكة سنة ١٣٩٤ هـ .
- ٢٠١ - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي لملاء الدين عبد العزيز بن أحمد
البخاري . للتوفى سنة ٧٣٠ هـ .
- مطبعة در سمات بلستانبول سنة ١٣٠٨ هـ .
- ٢٠٢ - كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأخاديت على أئمة الناس للشيخ
إسماعيل بن محمد المجلوني الجرجاني . للتوفى سنة ١١٦٢ هـ .
- طبعة القسي بالقاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .

- ٢٠٣ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله الشير بهاجي خليفة . وكاتب جلبي .
طبعة استنبول - الطبعة الأولى سنة ١٣١٠ هـ .
- ٢٠٤ - الكليات لأبي البقاء الكفوي الحسيني الحنفي .
طبعة بولاق بالقاهرة سنة ١٣٥٣ هـ .
- ٢٠٥ - اللامات لأحمد بن فارس بن زكريا تحقيق الدكتور شاكرا النعام .
طبع مجمع اللغة العربية بدمشق
- ٢٠٦ - اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري . علي بن الأثير للتوفى ٦٣٠ هـ .
طبعة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٦٩ هـ .
- ٢٠٧ - لسان العرب لأبي الفضل . جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور . للتوفى سنة ٧١١ هـ .
طبعة دار صادر ودار بيروت سنة ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٥ م
- ٢٠٨ - لسان الميزان للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني للتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
الطبعة الأولى بجمهورية أباد الدكن بالهند سنة ١٣٢٠ هـ .
- ٢٠٩ - اللع في أصول الفقه لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الفيروزبادي للتوفى سنة ٤٧١ هـ .
طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م .
- ٢١٠ - مائة العقل . ومعناه واختلاف الناس فيه للحارث الحلبي للتوفى سنة ٢٤٢ هـ .
مطبوع مع كتاب فهم القرآن للمؤلف بعنوان « العلم وفهم القرآن » .
تحقيق الأستاذ حسين القوتلي .
- طبعة دار الفكر بيروت سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ٢١١ - مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن النشئ . للتوفى سنة ٢١٠ هـ .
تحقيق الدكتور فؤاد سيزكين
- طبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٩٥٤ م .
- ٢١٢ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي . للتوفى سنة ٨٠٧ هـ .
طبعة القدسي سنة ١٣٥٢ هـ .
- ٢١٣ - المجموع شرح للذهب للعلامة أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي للتوفى سنة ٦٧٦ هـ .
طبع إدارة الطباعة للنشرية بالقاهرة

ويهامشه فتح العزيز شرح الوجيز

٢١٤ - مجموعة الرسائل والمسائل لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحرانی . للتوفی سنة ٧٢٨ هـ
تصویر لجنة التراث العربی .

٢١٥ - مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تیمیة الحرانی . للتوفی سنة ٧٢٨ هـ .

جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد العاصمي النجدي الحنبلي .
الطبعة الأولى بمطابع الرياض ١٣٨١ هـ .

٢١٦ - مختصر ابن الجابب (مختصر المنتهى) لأبن الحاجب الأمولي المالكي . للتوفی سنة ٦٤٦ هـ .

نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م
مراجعة وتصحيح شعبان محمد إسماعيل

٢١٧ - مختصر روضة الناظر للعلامة سليمان بن عبد القوي الطوفي الصرصري الحنبلي للتوفی سنة ٧١٦ هـ .

طبع مؤسسة النور للطباعة بالرياض سنة ١٣٨٣ هـ (طبع باسم البلبيل)

٢١٨ - مدارج السالكين للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية
للتوفی سنة ٧٥١ هـ .

تحقيق محمد حامد الفقي

مطبعة السنة الممعدية سنة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م

٢١٩ - للدخل إلى منهج الإمام أحمد بن حنبل للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى ..
للمعروف بأبن بدران دمشقي

طبعة إدارة الطباعة-النشرية بالقاهرة :

٢٢٠ - للدخل الفقهي العام للأستاذ مصطفى أحمد الزرقا

الطبعة المشرقة بمطبعة طربين بدمشق سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م

٢٢١ - مرآة الجنان وعدة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان للإمام أبي محمد

عبد الله بن أحمد بن علي الباقمي اليمني الكلي للتوفی سنة ٧٢٨ هـ .

منشورات مؤسسة الأعظمي ببيروت . الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م

٢٢٢ - مسائل الإمام أحمد لأبي دلود سليمان بن الأشعث السجستاني للتوفی سنة ٢٧٥ هـ .

الطبعة الثانية ببيروت

٢٢٣ - للسنترك على الصحيحين في الحديث للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله .

للمعروف بالحاكم النيسابوري . للتوفی سنة ٤٠٥ هـ .

طبع حيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٣٣٥ هـ

٢٧٤ - للتصفي من علم الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي . للتوفى سنة ٥٠٥ هـ .

الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببغداد سنة ١٣٢٢ هـ .

٢٧٥ - مسند الإمام أحمد بن حنبل للطبعة للجنة بالقاهرة سنة ١٣٧٣ هـ

٢٧٦ - المسودة في أصول الفقه تتابع على تصنيفه ثلاثة من أئمة آل نيمية (١) مجيد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله . (٢) شهاب الدين أبو الحسن عبد الحليم بن عبد السلام (٣) شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم . جمعها وبيضا أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحراني الدمشقي للتوفى سنة ٧٤٥ هـ .

مطبعة المدني بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

٢٧٧ - مشاهير علماء الأمصار لأحمد بن حبان البستي . للتوفى سنة ٣٥٤ هـ .

نشر م . فلا يشهر

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م

٢٧٨ - الصباح للنير لأحمد بن محمد بن علي البكري الفيضي . للتوفى سنة ٧٧٠ هـ .

الطبعة الثانية بالمطبعة الأميرية بمصر سنة ١٩٠٩ م

٢٢٩ - الطلوع على أبواب الفتن للإمام شمس الدين محمد بن أبي الفتح البجلي الحنبلي للتوفى سنة ٢٠٩ هـ .

طبع للكتب الإسلامي للطباعة والنشر بدمشق سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م

- معالم التنزيل - انظر تفسير البغوي .

٢٢٠ - مثالات الإسلاميين لشيخ الإسلام والجماعة . الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل

الأشعري . للتوفى سنة ٣٢٠ هـ .

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد

الطبعة الأولى ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م

٢٣١ - ملخص إبطال القياس والرأي للإمام الحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن

حزم الأندلسي للتوفى سنة ٤٥٦ هـ

تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني

مطبعة جامعة دمشق سنة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م

٢٣٢ - اللؤلؤ والنحل للإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني للتوفى سنة ٥٤٨ هـ

الطبعة الأولى بالطبعة الأدبية بالقاهرة سنة ١٣٢٠ هـ مطبوع بهامش الفصل في اللؤلؤ

٢٣٣ - للمعارف لابن قتيبة أبي محمد عبد الله بن مسلم . للتوفى سنة ٢٧٦ هـ

تحقيق الدكتور ثروت عكاشة

الكوكب للنشر ٢٣٧

- الطبعة الثانية بدار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩ م
٣٢٤ - معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء . المتوفى سنة ٢٠٧ هـ .
تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي التتار
مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م
٣٢٥ - معترك الأقران في إعجاز القرآن للمحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر
السيوطي . المتوفى سنة ٩١١ هـ .
تحقيق علي محمد البجاوي
طبع دار الفكر العربي بالقاهرة سنة ١٩٧٣ م
٣٢٦ - المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري . المتوفى سنة
٤٣٦ هـ
تحقيق الدكتور محمد حميد الله
المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة ١٩٦٤ م / ١٣٨٤ هـ
٣٢٧ - معجم الأدباء لياقوت بن عبد الله الحموي . المتوفى سنة ٦٢٦ هـ .
طبع الدكتور أحمد فريد الرفاعي
بمطبعة دار المأمون بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م
٣٢٨ - معجم المؤلفين ، تراجم مصنفى الكتب العربية وضعه عمر رضا كحالة
مكتبة الشئ بلبنان ودار إحياء التراث العربي ببيروت
٣٢٩ - العرب من الكلام الأعجمي لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي
المتوفى سنة ٥٤٠ هـ
تحقيق الأستاذ أحمد شاكر
طبع طهران سنة ١٩٦٦ م مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .
٣٤٠ - اللغني على مختصر الخرقني (المتوفى سنة ٣٢٤ هـ) للعلامة أبي محمد عبد الله بن
أحمد بن قفلة الحنبلي . المتوفى سنة ٦٢٠ هـ .
تحقيق الدكتور طه محمد الزيني
مطابع سجل العرب
نشر مكتبة القاهرة بمصر سنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م
٣٤١ - مخني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى سنة
٧١١ هـ .
تحقيق الدكتور مازن المبارك والأستاذ محمد علي حمد الله
طبع دار الفكر بدمشق سنة ١٩٦٩ م
٣٤٢ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لأحمد بن مصطفى الشهر بطاش

- كبرى زاده المتوفى سنة ٩٦٨ هـ .
 مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة سنة ١٩٦٨ م
 ٢٤٣ - مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي للتوفى
 سنة ٦٣٦ هـ .
 الطبعة الأولى بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م
 ٢٤٤ - المفردات في غريب القرآن للعلامة الحسين بن محمد بن الفضل . الملقب بالرغب
 الأصبهاني للتوفى سنة ٥٠٢ هـ .
 مطبعة نور محمد بكراتشي سنة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م
 ٢٤٥ - للفضليات تحقيق الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون
 طبع دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م
 ٢٤٦ - مقنة التفسير للرغب الأصبهاني الحسين بن محمد بن الفضل للتوفى سنة ٥٠٢ هـ .
 مطبعة نور محمد بكراتشي سنة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م (مطبوع مع المفردات في غريب القرآن
 للمصنف)
 ٢٤٧ - مناقب الإمام أحمد بن حنبل للمحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي للتوفى سنة
 ٥٩٧ هـ .
 مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ .
 ٢٤٨ - مناهج العقول في شرح مناهج الأصول للإمام محمد بن الحسن البخشي
 مطبعة السعادة بمصر
 (مطبوع مع نهاية السؤل) .
 ٢٤٩ - للتنظيم في تاريخ الملوك والأمم لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي . للتوفى
 سنة ٥٩٧ هـ .
 الطبعة الأولى بحيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٣٥٩ هـ .
 ٢٥٠ - المنتقى شرح اللوط لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي . للتوفى سنة
 ٤٧٤ هـ .
 مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٣٢ هـ .
 ٢٥١ - للنخول من تعليقات الأصول لحجة الإسلام محمد بن محمد الغزالي . للتوفى سنة
 ٥٠٥ هـ .
 تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو
 الطبعة الأولى . مطبعة دار الفكر بدمشق سنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
 ٢٥٢ - للنطق في شكله العربي لمحمد المبارك عبد الله شيخ علماء السودان
 مطبعة محمد علي حبيش بالقاهرة سنة ١٣٦١ هـ / ١٩٥٧ م .

- ٢٥٢ - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والفقهاء لشيخ الإسلام أبي المباسم بقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني . للتوفى سنة ٧٢٨ هـ .
الطبعة الأولى - للطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣٢١ هـ .
وإذا اعتمدنا على طبعة للدني . تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم . الذي أكمل النصوص . بينا ذلك
- ٢٥٤ - للمنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد لجير الدين عبد الرحمن بن محمد العلمي المتوفى سنة ٩٢٨ هـ .
الطبعة الأولى بمطبعة للدني بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م
٢٥٥ - للنهل الصافي وللتوفى بعد الوافي لجمال الدين يوسف بن تفرج بردي الأتابكي .
للتوفى سنة ٨٧٤ هـ .
طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م
٢٥٦ - للذهب في فقه الإمام الشافعي لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الفيروزي الشافعي للتوفى سنة ٤٧٦ هـ .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م
٢٥٧ - للوائقات في أصول الأحكام لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشافعي . للتوفى سنة ٧٩٠ هـ .
مطبعة محمد علي صبيح بمصر
٢٥٨ - للوطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي للتوفى سنة ١٧٩ هـ .
تحقيق محمد مؤلف عبد الباقي
طبع غيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٢٠ هـ / ١٩٥١ م
٢٥٩ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي .
للتوفى سنة ٧٤٨ هـ .
تحقيق علي محمد الجبجاري
طبع عيسى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م
٢٦٠ - نزعة الخلط شرح روضة الناظر للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى الدومي ثم الدمشقي الشيرازي بدين .
طبع للطبعة الثانية بمصر سنة ١٣٤٢ هـ .
٢٦١ - نصب الراية لأحاديث الهداية للحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي للتوفى سنة ٧٢٢ هـ .
مطبعة دار المأمون بالقاهرة . بعناية المجلس العلمي بالهند سنة ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م
٢٦٢ - نكت الهميان في نكت العميان للامامة صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي . للتوفى

سنة ٧٦٤ هـ .

المطبعة الجمالية بالقاهرة سنة ١٣٢٩ هـ / ١٩١١ م

٢٦٣ - نهاية الأقدام في علم الكلام لعبد الكريم الشهرستاني

حرره وصححه الفرد جيوم

تصوير مكتبة للثنى ببغداد

٢٦٤ - نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول لعبد الرحيم بن الحسن القرشي

الإنسوي الشافعي للتوفى سنة ٧٧٧ هـ .

مطبعة السعادة بالقاهرة

٢٦٥ - النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين للبارك بن محمد بن الأثير الجزري

التوفى سنة ٦٠٦ هـ .

تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي

طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م

٢٦٦ - نهاية المحتاج إلى شرح للنهاج، شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة بن شهاب

الدين الرملي المصري . الشهر بالشافعي الصغير للتوفى سنة ١٠٠٤ هـ .

طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م

٢٦٧ - نور القبس المختصر من للقبس في أخبار النخاة والأدباء والشعراء والعلماء . تأليف

أبي عبيد الله محمد بن عمران الرزباني . التوفى سنة ٢٨٤ هـ . واختصار أبي الحسن يوسف بن

أحمد بن محمود الحافظ الفيضوري . التوفى سنة ٦٧٣ هـ

تحقيق رولف زلهاييم

طبعة ثيسان سنة ١٩٦٤ م / ١٣٨٤ هـ .

٢٦٨ - نيل الإبتهاج بتطريز الديباج لأبي العباس أحمد بن أحمد بن أحمد بن عمر

ابن محمد أقيت . للمروفي بيايا التتبيكتي .

الطبعة الأولى - مطبعة الملهاد بالقاهرة - سنة ١٣٥١ هـ .

٢٦٩ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني للتوفى سنة

١٢٥٠ هـ .

مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م

٢٧٠ - همع الهولع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي للتوفى سنة ٩١١ هـ .

تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون والدكتور عبد المال مكرم

مطبعة الحرية ببيروت سنة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٥ م

٢٧١ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن

خلكان للتوفى سنة ٦٨١ هـ .

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٩ م
- الورقات - انظر شرح العبادي



تاسعاً : فهرس الموضوعات

١٢ - ٥	مقدمة التحقيق
٥	التعريف بال مؤلف (نسبه - حياته - علمه - مصنفاته)
٧	التعريف بالكتاب (أهميته - طبعته - نسخه للخطوط)
١١	منهاج التحقيق
٢١	خطبة الكتاب
٢٢	البسملة والحمد
٢٣	تعريف الحمد والشكر في اللغة والاصطلاح والملاقة بينهما
٢٥	الصلاة والسلام على النبي ﷺ
٢٦	أفضلية النبي ﷺ
٢٧	التعريف بالآل والصحب
٢٨	التعريف بأصل المختصر . ومنهاج المختصر . واصطلاحاته
٣٠	الفرق بين القاعدة والضابط والدرك
٣٢	مقدمة الكتاب
٣٢	معنى المقدمة
٣٣	موضوع العلم ومسائله والملاقة بينهما
٣٤	المواضع الثمانية
٣٥	الأعراض الغريبة
٣٦	موضوع علم أصول الفقه
٣٦	موضوع علم الفقه
٣٦	طالب أي علم لا بد له من ثلاثة أمور
٣٧	كل ممدوم يتوقف وجوده على أربع علل
٣٨	تعريف أصول الفقه (بمعناه الإضافي)
٣٨	معنى الأصل في اللغة والاصطلاح

٣٩	يطلق الأصل على أربعة أشياء
٤٠	الفقه في اللغة . وحقيقة الفهم
٤١	الفقه في الاصطلاح الشرعي
٤٢	من هو الفقيه ؟
٤٣	للطلوب في فن الخلاف
٤٤	تعريف أصول الفقه (بمعناه اللغوي)
٤٤	تعريف القاصدة وأمثلتها
٤٥	من هو الأصولي ؟
٤٦	غاية أصول الفقه
٤٧	حكم تعلم أصول الفقه
٤٨	ما يستمد منه أصول الفقه
٥١	الدال والدليل
٥١	للتدلل
	الدال هو الله تعالى . والدليل القرآن . وللهين الرسول . وللتدلل أولو
٥٥	العلم
٥٦	للتدلل عليه وللتدلل به وللتدلل له
٥٧	النظر والفكر
٥٨	التصور والتصديق
٦٠	هل يُخَدِّ العلم ؟
٦١	تعريف العلم
٦١	تفاوت العلم
٦٢	زيادة الإيمان وتقصه
٦٣	يطلق العلم على أربعة أمور
٦٤	إطلاق للعرفة والظن بمعنى العلم
٦٥	العلاقة بين للعرفة والعلم
٦٥	علم الله قديم
٦٥	لا يوصف الله سبحانه بأنه عارف
٦٦	تقسيم العلم إلى ضروري ونظري
٦٨	للمؤمن إما تيقن أو خلاق أو ضدان أو مثلاًن
	النسبة بين حقيقتين (إما التساوي أو التباين

٧٠	أو العموم والخصوص المطلق أو العموم والخصوص من وجه)
٧٣	ما عنه الذكر الحكمي (مفهوم الكلام الخيري)
٧٤	العلم والاعتقاد الصحيح والفساد
٧٤	الظن والوهم والإشك
٧٧	الجهل البسيط والمركب
٧٩	تعريف العقل
٨٠	العقل غريزة
٨٣	محل العقل
٨٥	اختلاف العقول وتفاوتها
٨٧	لا يختلف الإدراك بالحواس ولا الإحساس
٨٩	الحد لغة واصطلاحاً
٩١	شروط الحد الصحيح
	الحد خمسة أصناف (حقيقي تام - حقيقي ناقص - رسمي تام - رسمي ناقص - لفظي)
٩٢	الكلليات الخمس (ت)
٩٤	يرد على الحد في فن الجدل النقض والمعارضة لا للنقض

فصل : في اللغة

٩٧	اللغة توقيف ووحى لا اصطلاح وتواطؤ
٩٨	تقسيم الألفاظ إلى متولدة ومتراكفة
٩٩	لم يمت النبي ﷺ بلسان العرب ولم يمت بجميع الألسنة ؟
١٠٠	فائدة اللغة وسبب وضعها
١٠٢	لا تخلو اللغة من الألفاظ التي يحتاج إليها الناس ، ويجوز خلوها مما لا يحتاجون إليه أو تقل حاجتهم إليه .
١٠٣	حقيقة الصوت
١٠٤	تعريف اللفظ
١٠٥	حد القول في اللغة والاصطلاح
١٠٧	الوضع نوعان : خاص وعام

١٠٧	الاستعمال والعمل
١٠٨	للفرد في اصطلاح النحاة وعند الناطقة والأصوليين
١٠٩	للكرب في اصطلاح النحاة وعند الناطقة والأصوليين
١١٠	للفرد من حيث هو قسمان ، مهمل ومستعمل
١١١	الفعل ثلاثة أنواع ، ماضٍ ومضارع وأمر
١١٢	أحوال تجرد الفعل عن الزمان
١١٢	الاسم
١١٣	الحرف
١١٤	للكرب من حيث هو قسمان ، مهمل ومستعمل
١١٦	الركب نوعان ، جملة وغير جملة
١١٧	لا يتألف الكلام إلا من اسمين أو اسم وفعل من متكلم واحد
١١٧	اشتراط اتحاد الناطق في الكلام والخلاف فيه وثمرة ذلك
١٢٠	الجملة التي لم توضع لإفادة نسبة
١٢٠	يطلق للفرد عرفاً في مقابل الجملة ومقابل للثنى والجمع ومقابل
١٢٠	للكرب
١٢٠	يراد بالكلمة الكلام وعكسه
١٢٢	قد يراد بالكلام الكلم الذي لم يفد
١٢٢	يشتمل الكلام والقول عند الإطلاق اللفظ والمعنى
١٢٢	جميعاً (وخلاف للتكلمين في المسألة)

فصل : في الدلالة

	تقسيم الدلالة إلى لفظية وغير لفظية ، وكل منهما إلى
١٢٥	وضعية وعقلية وطبيعية
١٢٦	دلالة للطابقة والتضمن والالتزام
١٢٨	النسبة بين الدلالات الثلاث (للطابقة والتضمن والالتزام)
١٢٩	الدلالة باللفظ
١٣٠	الفرق بين دلالة اللفظ والدلالة باللفظ
١٣٠	لللازمة التي تكون بين مدلول اللفظ ولازمه الخارج

فصل : في الكلي والجزئي

١٣٢	الكلي قسمان ، ذاتي وعرضي
١٣٣	المشكك
١٣٤	التواطؤ
١٣٥	الجزئي واندرج للضمير فيه
١٣٦	النوع للندرج تحت الجنس جزئي إضافي
١٣٦	للترادف
١٣٧	للمشترك
١٣٨	اللفظ قسمان ، مشتق وجامد
١٣٩	يتقسم اللفظ إلى صفة وغير صفة
١٣٩	اللفظ الواحد يكون متواطئاً ومشتركا باعتبارين
١٣٩	يكون اللفظان متباينين ومترادفين باعتبارين
١٣٩	اللفظ المشترك وقع لغة ، والخلاف في السكّة
١٤١	مسألة وقوع الترادف في اللغة ، وخلاف العلماء فيها
١٤٢	نوعا الترادف في كلام ابن القيم
١٤٣	لا ترادف في حدّ غير لفظي وسجنود ، ولا ترادف في الإتيان
١٤٥	لا ترادف في تأكيد
١٤٥	يقوم كل مترادف مقام الآخر في التركيب

فائدة : في العلم

١٤٦	العلم قسمان ، علم شخص وعلم جنس
١٤٧	اسم الجنس
١٤٧	العلاقة بين علم الجنس وعلم الشخص
١٤٨	الفرق بين علم الجنس واسم الجنس

فصل : في الحقيقة والمجاز

١٤٩	تقسيم الحقيقة إلى لغوية وعرفية وشرعية
-----	---------------------------------------

١٥١	مسألة الاستثناء في الإيمان وخلاف العلماء فيها
١٥٢	قد تصير الحقيقة مجازاً وبالعكس
١٥٢	للجواز في اللفظ (حقيقة واشتقاقه والتجاوز فيه)
١٥٤	حد للجواز في الاصطلاح
١٥٥	أسباب المنول إلى المجاز

أنواع المجاز

١٥٧	النوع الأول (إطلاق السبب على السبب)
١٥٧	السبب أربعة أقسام ، قاطبي وصوري وفاطمي وغالي
١٥٩	النوع الثاني (إطلاق الملة على للمول)
١٥٩	النوع الثالث (إطلاق اللازم على للزوم)
١٦٠	النوع الرابع (إطلاق الأثر على المؤثر)
١٦٠	النوع الخامس (إطلاق للحل على الحال)
١٦١	النوع السادس (إطلاق الكل على البعض)
١٦٢	النوع السابع (إطلاق للتملق على للتملق)
١٦٣	النوع الثامن (إطلاق ما بالقوة على ما بالفعل)
١٦٤	النوع التاسع (إطلاق للسبب على السبب)
١٦٤	النوع العاشر (إطلاق للمول على الملة)
١٦٥	النوع الحادي عشر (إطلاق للزوم على اللازم)
١٦٥	النوع الثاني عشر (إطلاق المؤثر على الأثر)
١٦٥	النوع الثالث عشر (إطلاق الحال على المحل)
١٦٦	النوع الرابع عشر (إطلاق البعض على الكل)
١٦٦	النوع الخامس عشر (إطلاق للتملق على للتملق)
١٦٧	النوع السادس عشر (إطلاق ما بالفعل على ما بالقوة)
١٦٧	النوع السابع عشر (أن يتجاوز باعتبار وصف زائل)
١٦٨	النوع الثامن عشر (أن يتجاوز بوصف يؤول قطعاً أو ظناً)
١٦٩	النوع التاسع عشر (أن يكون الكلام مجازاً باعتبار زيادة)
١٧٥	النوع العشرون (أن يكون الكلام مجازاً باعتبار نقص لفظ من الكلام للركب)

- النوع الحادي والعشرون (أن يكون الكلام مجازاً باعتبار مشابهة
شكل) ١٧٦
- النوع الثاني والعشرون (أن يكون الكلام مجازاً باعتبار مشابهة في
اللعنى في صفة ظاهرة) ١٧٦
- النوع الثالث والعشرون (أن يكون الكلام مجازاً باعتبار إطلاق اسم
البديل على للبديل) ١٧٦
- النوع الرابع والعشرون (أن يكون الكلام مجازاً باعتبار إطلاق اسم
مقيد على مطلق) ١٧٧
- النوع الخامس والعشرون (أن يكون الكلام مجازاً باعتبار نقل اسم
لمعلاة مجاورة) ١٧٨
- أنواع أخرى من اللجاز باعتبار التقدم والتأخر أو الاستثناء
من غير الجنس أو ورود الأمر بصورة الخبر وعكسه . ١٧٨
- يشترط لصحة استعمال اللجاز للنقل عن العرب في النوع لا في الأحاد ١٧٩
- تقسيم اللجاز إلى لغوي وعرفي وشرعي ١٧٩
- بم يعرف اللجاز ؟ ١٨٠
- يشئى للجاز ويجمع . ويكون في مفرد وفي إسناد وفيهما معاً ١٨٤
- يكون للجاز في الفعل بالتبعية وبدونها ١٨٦
- يكون للجاز في المشتق ١٨٧
- يكون للجاز في الحرف ١٨٨
- الاحتجاج بالمجاز ١٨٨
- لا يقاس على اللجاز ١٨٩
- الجاز يتنازم الحقيقة ولا عكس ١٨٩
- إيفضا الحقيقة والجاز حقيقتان عرفاً ومجازان لغة ١٨٩
- تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز حادث بعد القرون الثلاثة الأولى ١٩٠
- كون اللفظ حقيقة أو مجازاً من عوارض الألفاظ . وليس منها لفظ ١٩٠
- قبل استعماله ولا علم متجدد ١٩٠

فصل : في أنواع المجاز وتعارضه مع الحقيقة

- المجاز واقع في اللغة والقرآن والحديث ١٩١
- ليس في القرآن لفظ غير عربي . وخلاف العلماء في السألة ١٩٢

- رأي أبي عبيد بالتوفيق بين المنهين في خلو القرآن من الكلام
 ١٩٤ الأعجمي
 ١٩٥ تعارض الحقيقة والمجاز . وتقسيم للسألة إلى أربعة أقسام
 إذا لم ينتظم الكلام إلا بارتكاب مجاز زيادة أو مجاز نقص .
 ١٩٦ فأينما يقدم ؟ أربعة أوجه

فصل ، في الكناية والتعريض

- ١٩٩ هل الكناية حقيقة أو مجاز ؟ أربعة أقوال
 ٢٠٢ حد التعريض . وهو حقيقة

فصل ، في الاشتقاق

- أهمية الاشتقاق ومعناه في اللغة
 ٢٠٤ الاشتقاق في اللغة
 ٢٠٥ حد الاشتقاق الأصغر
 ٢٠٦ أركان الاشتقاق
 ٢٠٧ الاشتقاق خمسة عشر نوعاً . . . والتعريف بكل نوع منه
 ٢١٠ تعريف المشتق
 ٢١١ شروط الاشتقاق ، الأصغر والأوسط والأكبر
 ٢١٢ قد يطرأ الاشتقاق وقد يختص
 متى يكون إلتحاق الوصف للمشتق على شيء مجازاً ومتى يكون
 ٢١٣ حقيقة ؟
 صفات الله تعالى قديمة وحقيقة . وحكاية ابن حجر أقوال
 ٢١٤ المتكلمين في السألة
 للمشتق حال وجود الصفة حقيقة وبعد انتضائها مجاز . وخلاف
 ٢١٦ العلماء في ذلك
 ٢١٨ يستثنى من محل الخلاف ثلاث مسائل
 ٢١٩ شرط للمشتق صدق أصله عليه

- ٢٢٠ كل اسم معنى قائم بمحل يجب أن يشتق محله منه اسم فاعل
 ٢٢٠ المشتق لا يُشمار له بخصوصية الذات
 ٢٢١ الخلق غير المخلوق

قائمة : في القياس في اللغة

- ٢٢٣ تثبت اللغة قبلاً فيما وضع لمعنى دلر منه وجوداً وعملاً
 ٢٢٤ يمتنع القياس في علم ولقب وصفة وكذا مثل إنسان ورجل ورفع فاعل

فصل : في بيان معنى الحروف

- ٢٢٦ قول النحاة إن الحرف لا يستقل بالمعنى .. إشكاله وحله
 ٢٢٩ معاني : الواو »
 الفرق بين مطلق الشيء والشيء المطلق . ومطلق الجمع والجمع المطلق . ومطلق الأمر والأمر المطلق . ومطلق البيع والبيع المطلق . ومطلق اللك واللك المطلق ... الخ
 ٢٣٠ معاني : الفاء »
 ٢٣٣ معاني : ثم »
 ٢٣٨ معاني : حتى »
 ٢٤١ معاني : من »
 ٢٤٥ معاني : إلى »
 ٢٤٧ معاني : على »
 ٢٥١ معاني : في »
 ٢٥٥ معاني : اللام »
 ٢٦٠ معاني : بل »
 ٢٦٣ معاني : أو »
 ٢٦٦ معاني : لكن »
 ٢٦٧ معاني : الباء »
 ٢٧٢ معاني : إذا »

٢٧٥	معاني : إذ :
٢٧٧	معاني : لو :
٢٨٤	معاني : لولا :

فصل : في مبدأ اللغة وطريق معرفتها

٢٨٥	مبدأ اللغات توقيف من الله تعالى وخلاف العلماء في ذلك
٢٨٧	أسماءه تعالى توقيفية لا تثبت بقبلى
٢٩٠	طريق معرفة اللغة تسمان ، النقل ، والركب من النقل والعقل
٢٩١	تعرف اللغة بالقرائن
٢٩٢	الأدلة النقلية قد تقيد اليقين
٢٩٢	لا يعارض القرآن غيره بحال
٢٩٣	لا مناسبة ذاتية بين اللفظ ومطلوه

الترجيح في الاحتمالات

٢٩٤	إذا دار اللفظ بين الحقيقة والجاز فيحمل على الحقيقة
٢٩٥	إذا دار اللفظ بين العموم والخصوص فيحمل على عمومه
٢٩٥	إذا دار اللفظ بين أن يكون مشتركاً أو مفرداً ، فيحمل على إنفراده
٢٩٥	إذا دار اللفظ بين أن يكون مضمرأ أو مستقلاً فيحمل على استقلاله
٢٩٦	إذا دار اللفظ بين أن يكون مقيماً أو مطلقاً فيحمل على إطلاقه
٢٩٦	إذا دار اللفظ بين أن يكون زائداً أو متصلاً فيحمل على تأصيله
٢٩٦	إذا دار اللفظ بين أن يكون مؤخرأ أو مقدماً فيحمل على تقديمه
٢٩٧	إذا دار اللفظ بين أن يكون مؤكداً أو مؤسأ فيحمل على تأسيسه
٢٩٧	إذا دار اللفظ بين أن يكون مترادفاً أو متباينأ فيحمل على تباينه
٢٩٨	إذا دار الأمر بين نسخ الحكم وبقائه فيحمل على بقائه دون نسخه
٢٩٨	إلا لليل راجح
٢٩٩	يحمل اللفظ الصادر من متكلم له عرف على عرفه ومصطلحاته

الأحكام

٣٠٠

- الحكم

٣٠٠

٢٠٠	- الحسن والقبح
٢٠٠	- الملاحظات الخُصَن والقُبح
٢٠٠	١ - ملازمة الطبع ومنافقته
٢٠٠	٢ - صفة كمال ونقص
٢٠١	٣ - للحد والثواب . والدم والمقاب
٢٠٢	- التجسين والتبجح العقليين
٢٠١	- الخُصَن والقُبح شرعاً
٢٠١	- تعلق الخُصَن والقُبح
٢٠٧	- الخُصَن والقُبح عَرَفَا
٢٠٨	- فعل غير المكلف ليس خُصَناً ولا قبيحاً
٢٠٨	- شكر للنعم واجب شرعي
٢٠٨	- معرفة الله تعالى واجب شرعي
٢٠٨	- أول واجب على الإنسان (ت)
٢٠٩	- معرفة الله تعالى واجب عقلي عند المعتزلة
٢٠٩	- شكر للنعم فرع عن الحسن والقبح (ت)
٢١١	- الفرق بين شكر للنعم ومعرفة تعالى من جهة العقل
٢١٢	- تحليل أفعال الله تعالى وأحكامه
٢١٢	- التحليل وعدمه فرع عن الحسن والقبح (ت)
٢١٣	- ماهية الحكمة في أحكام الله تعالى
٢١٣	- أدلة التحليل والحكمة
٢١٤	- أدلة نفي التحليل والحكمة
٢١٤	- الأحكام الشرعية لتحقيق مصالح العباد (ت)
٢١٧	- إيجاد الأفعال بمشيئة الله
٢١٨	- التوفيق بين نفي التحليل وتقيام القياس على العلة (ت)
٢١٨	- مشيئة الله وإرادته ليستا بمعنى محبته ويُفَضَّه
٢٢١	- إرادة الله نوعان ، للشئنة وللحبة
٢٢٢	- إرادة الخلق وإرادة الأمر (ت)
٢٢٢	- الأعيان والمملكات قبل الشرع
٢٢٣	- حكم الأفعال قبل البعثة فرع عن الحسن والقبح (ت)
٢٢٣	- عدم خلو وقت عن حكم الشرع

- ٣٢٥ - الأصل في الأشياء الإباحة
- ٣٢٥ - التفريق بين حالة قبل ورود الشرع وحالة بعد ورود الشرع (ت)
- ٣٢٧ - القول بأنها محرمة . وأصله
- ٣٢٨ - الأفعال الاضطرارية لا خلاف فيها
- ٣٢٨ - أقوال أخرى في أفعال العبادة قبل الشرع (ت)
- ٣٢٩ - معرفة الحظر والإباحة بالإلهام
- ٣٢٩ - تعريف الإلهام
- ٣٣٠ - أقوال العلماء باعتبار الإلهام طريقاً شرعياً وعدم اعتباره

فصل : الحكم الشرعي

- ٣٣٣ - تعريف الحكم الشرعي
- ٣٣٣ - الفرق بين تعريف الفقهاء وتعريف علماء الأصول (ت)
- ٣٣٣ - تعلق الخطاب بالمعلوم متعلق معنوي (ت)
- ٣٣٣ - الإيجاب والوجوب
- ٣٣٤ - الواجب (ت)
- ٣٣٤ - شرح تعريف الحكم الشرعي
- ٣٣٤ - نقد العلماء لتعريف الفزائي (ت)
- ٣٣٤ - للخطاب به هو كلام الله تعالى (ت)
- ٣٣٥ - خطاب الشرع مباشر وغير مباشر (ت)
- ٣٣٦ - تعلق الخطاب بفعل للكاتب (ت)
- ٣٣٦ - تعلق الخطاب بالأزلى وعدم تعلقه
- ٣٣٦ - الخلاف مبني على تفسير الخطاب (ت)
- ٣٤٠ - أقسام خطاب الشرع
- ٣٤٠ - الإيجاب
- ٣٤٠ - التندب
- ٣٤١ - التحريم
- ٣٤١ - الكراهة
- ٣٤٢ - الإباحة

- ٢٤٧ - الوضع
- ٢٤٧ - خطاب التكليف وخطاب الوضع
- ٢٤٢ - ما يشمل خطاب الوضع (ت)
- ٢٤٣ - أساليب الأحكام من النص أو الإجماع أو القياس
- ٢٤٢ - صيغ النص للدلالة على الحكم
- ٢٤٣ - اجتماع خطاب التكليف وخطاب الوضع
- ٢٤٤ - انفراد خطاب الوضع
- ٢٤٤ - عدم انفراد خطاب التكليف
- ٢٤٤ - الشيء للشكوك فيه ليس بحكم

فصل : الواجب

- ٢٤٥ - تعريف الواجب لغة وشروفاً
- ٢٤٥ - أقسام الحكم الشرعي (ت)
- ٢٤٥ - أقسام الحكم التكليفي (ت)
- ٢٤٩ - تعريفات أخرى للواجب
- ٢٤٩ - من الواجب ما لا ثواب على فعله
- ٢٤٩ - ثبوت الثواب على الواجب (ت)
- ٢٥٠ - من للحرم مالا ثواب على تركه
- ٢٥٠ - تعريف الفرض لغة
- ٢٥١ - الفرض يرافف الواجب شروفاً عند الجمهور
- ٢٥٢ - الفرض أكد في رواية لأحمد
- ٢٥٢ - الفرق بين الفرض والواجب عند الحنفية (ت)
- ٢٥٢ - آثار الفرق بينهما عند الحنفية (ت)
- ٢٥٢ - الثواب على الفرض والواجب
- ٢٥٤ - صيغ الفرض والواجب
- ٢٥٧ - ما لا يتم الوجوب إلا به
- ٢٥٨ - مالا يتم الواجب للطلق إلا به
- ٢٥٨ - الواجب للطلق (ت)
- ٢٥٨ - أقسام مقعدة الواجب (ت)
- ٢٥٩ - مقعدة الواجب تكون جزءاً منه أو خارجاً عنه

- ٣٦٠ - مسميات مقدمة الواجب
٣٦١ - سقوط بعض الواجب للمجز لا يمنع بقاء الوجوب للمقتدر

فصل : العبادة والوقت

- ٣٦٢ - تقسيم الواجب باعتبار الوقت (ت)
٣٦٢ - متى توصف العبادة بالأداء أو القضاء أو الإعادة
٣٦٢ - العبادة غير المؤقتة لا توصف بأداء أو قضاء
٣٦٢ - العبادة المؤقتة بدون تحديد
٣٦٢ - تعريف القضاء
٣٦٤ - تأخير القضاء لا يسمى قضاء القضاء
٣٦٥ - العبادة المؤقتة بوقت محدد
٣٦٥ - تعريف الأداء
٣٦٥ - تعريف الإعادة (ت)
٣٦٦ - الوقت الثاني للعبادة
٣٦٧ - قضاء العبادة
٣٦٧ - فوات العبادة بمنز أو لغيره
٣٦٨ - عبادة الصغير لا تسمى قضاء ولا إعادة
٣٦٨ - تعريف الإعادة
٣٦٨ - الإعادة عند الحنفية في حالة الخلل فقط (ت)
الواجب المؤقت
٣٦٨ - أقسام الوقت للمقتدر للعبادة
٣٦٩ ١ - للضيق
٣٦٩ ٢ - للوسع
٣٦٩ - كيفية تعلق العبادة بالوقت للوسع
٣٦٩ - التكليف بالمحال (ت)
٣٦٩ - وجوب العزم على الفعل في الواجب للوسع
٣٧٠ - قول من لم يشترط العزم (ت)
٣٧١ - تحقيق قول الحنفية في تعلق الواجب بالوقت للوسع (ت)
٣٧٢ - تأخير العبادة مع ظن المنع لأدائها
٣٧٢ - سقوط الصلاة على من مات أثناء الوقت

٢٧٣	- الأمر الذي أريد به التراخي . ثم مات للأمر به بعد تمكنه منه وقيل الفعل (ت)
٢٧٤	- فرض العين وسنة العين
٢٧٤	- فرض الكفاية وسنة الكفاية
٢٧٤	- الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية
٢٧٥	- انقصد من فرض الكفاية وسنة الكفاية
٢٧٥	- فرض الكفاية واجب على الجميع
٢٧٥	- تعلق الواجب الكفائي بجميع المكلفين (ت)
٢٧٦	- سقوط الطلب في فرض الكفاية بفعل البعض
٢٧٦	- الواجب الكفائي يتعين على من ظن تعلقه به
٢٧٦	- الواجب الكفائي ينقلب إلى واجب عيني (ت)
٢٧٧	- إذا فعل الجميع الواجب الكفائي كان فرضاً في حقهم
٢٧٧	- فرض العين أفضل من فرض الكفاية
٢٧٧	- لا فرق بين فرض العين والكفاية ابتداء
٢٧٧	- لزوم فرض العين والكفاية بالشرع مطلقاً
٢٧٨	- تقسيم الواجب من حيث نوع الفعل المطلوب (ت)
٢٧٨	الواجب المخير
٢٨٠	- الواجب للخير يتمين بفعل المكلف
٢٨٠	- متعلق الوجوب في الواجب للخير
٢٨٢	- أدله جميع الأشياء للخير فيها
٢٨٤	- ترك جميع الأشياء للخير فيها
٢٨٤	- تنبيه : العبادة هي الطاعة
٢٨٥	- الأنفال والتزوك عبادة
٢٨٥	- الطاعة واللمعية
٢٨٥	- كل قرينة طاعة

فصل : الحرام

٢٨٦	- الحرام ضد الواجب
٢٨٦	- تعريف الحرام

٢٨٩	- أسماء الحرام
٢٨٧	- النهي عن واحد لا بعينه
٢٨٧	- التقاضي يمنع النهي عن واحد لا بعينه (ت)
٢٨٧	- للمتزلة ممنوا ذلك أيضاً
٢٨٩	- اشتباه للحرم بمباح
٢٨٩	- الثواب والعقاب في الشخص الواحد
٢٩٠	- الوجوب والحرم في الفعل الواحد
٢٩١	- الفعل الواحد في الشخص من جهة
٢٩١	- الفعل الواحد في الشخص من جهتين
٢٩٢	- الصلاة في المنصوب (ت)
٢٩٦	- حكم الثواب على الصلاة في المنصوب
٢٩٧	- توبة الخارج من الأرض للمنصوبة
٤٠٠	- حكم السقط على جريح

فصل : المندوب

٤٠٢	- تعريف المندوب لغة وشرعاً
٤٠٣	- أسماء للمندوب
٤٠٤	- مراتب للمندوب
٤٠٤	- أقسام للمندوب
٤٠٥	- للمندوب تكليف شرعي
٤٠٥	- للمندوب مأثور به
٤٠٦	- تقسيم الأمر إلى أمر واجب وأمر مندوب (ت)
٤٠٦	- للمندوب طاعة (ت)
٤٠٧	- الأمر في للمندوب للضرورة والتكرار
٤٠٧	- الشروع في للمندوب
٤٠٩	- إبطال الأعمال بالكبائر عند للمتزلة
٤٠٩	- رد أين للنهي على للمتزلة (ت)
٤١٠	- وجوب إتمام التطوع في الحج والعمرة
٤١٠	- مساواة النية والكفارة في الحج الواجب والنفل

- ٤١١ - فرع : الزائد على قدر الواجب نقل
 ٤١١ - التمييز بين الزيادة للتميزة والزيادة غير للتميزة (ت)
 ٤١١ - حكم اقتداء الفترض بمقتل (ت)
 ٤١٢ - من أدرك الركوع أدرك الركعة
 ٤١٢ - من مكن يديه من ركبتيه فقد أدرك الركعة عند مالك (ت)

فصل : المكروه

- ٤١٣ - المكروه ضد الندوب
 ٤١٣ - المكروه ضد الواجب (ت)
 ٤١٣ - تعريف للمكروه لغة وشرعاً
 ٤١٣ - عدم الثواب في فعل المكروه
 ٤١٤ - المكروه تكليف شرعي
 ٤١٤ - للمكروه منهي عنه حقيقة
 ٤١٤ - مقارنة بين للندوب والمكروه (ت)
 ٤١٥ - الأمر لا يتناول المكروه
 ٤١٧ - الأمر والنهي في شيء واحد (ت)
 ٤١٧ - تحقيق قول الحنفية في الصلاة في الأوقات للمكروه (ت)
 ٤١٨ - إطلاق للمكروه على الكرعة التنزيهية
 ٤١٨ - تقسيم الحنفية للمكروه ، تحريماً وتنزيهاً (ت)
 ٤١٩ - تقسيم الشافعية للمكروه إلى قسمين ، مكروه وخلاف الأولى (ت)
 ٤١٩ - إطلاق المكروه على الحرام
 ٤٢٠ - إطلاق المكروه على ترك الأولى
 ٤٢٠ - فاعل المكروه

فصل : المباح

- ٤٢٢ - تعريف للمباح لغة وشرعاً
 ٤٢٢ - المباح والواجب نوعان للحكم
 ٤٢٤ - للمباح ليس مأموراً به
 ٤٢٥ - دعوى إنكار للمباح

- ١٢٥ - البياح ثابت بالإجماع (ت)
 ١٢٥ - فعل غير المكلف ليس من البياح
 - مسألة : فعل غير المكلف : فرع عن كون البياح حكماً شرعياً
 ١٢٥ (ت)
 ١٢٦ - أسماء للبياح
 ١٢٧ - إطلاق للبياح والحلال على غير الحرام
 ١٢٧ - الإباحة الشرعية والمقتضية
 ١٢٨ - إطلاق الإباحة الشرعية بمعنى التقرير والإذن
 الجائز
 ١٢٩ - تعريف الجائز لغة واصطلاحاً
 ١٢٩ - إطلاق الجائز
 ١٣٠ - الأحكام الشرعية ونظائرها من الأحكام العقلية
 ١٣٠ - إذا نسخ الوجوب بقي الجواز ، وهو النسخ أو الإباحة أو هما معاً
 ١٣١ - إذا نسخ الوجوب رجع الحكم إلى البراءة الأصلية في قول (ت)
 ١٣٣ - إذا صرف النهي عن التحريم بقيت الكراهة

فصل : خطاب الوضع

- ١٣٤ - تعريف خطاب الوضع اصطلاحاً
 ١٣٤ - سبب تسمية خطاب الوضع بذلك
 ١٣٥ - معنى الوضع
 ١٣٥ - معنى الإخبار
 ١٣٥ - الفرق بين خطاب الوضع وخطاب التكليف
 ١٣٦ - عدم اشتراط العلم والتدبر
 ١٣٦ - طلاق المَكْرَه (ت)
 ١٣٧ - اشتراط العلم والتدبر في سبب العقوبة
 ١٣٧ - اشتراط العلم والتدبر في نقل الملك
 ١٣٨ - الاسم خطاب الوضع
 ١٣٨ - القسم الأول : الملة
 ١٣٨ - الاختلاف باعتبار الملة من خطاب الوضع

- ٤٣٨ - أصل الاختلاف في ذلك (ت)
- ٤٣٩ - تعريف العلة أصلاً
- ٤٤٠ - تعريف العلة عقلاً
- ٤٤٠ - معاني العلة شرعاً
- ٤٤١ - أجزاء العلة العقلية
- ٤٤١ - الآين ليس سبباً في إعدام الأب (ت)

القسم الثاني : السبب

- ٤٤٥ - تعريف السبب لغة وشرعاً
- ٤٤٦ - السبب يوجد الحكم عنده لا به
- ٤٤٦ - السبب صار سبباً بجعل الشارع له (ت)
- ٤٤٧ - الأسباب معارف وعلامات على الأحكام
- ٤٤٨ - إطلاقات السبب عند الفقهاء
- ٤٤٨ - ١ - ما يقابل للباشرة
- ٤٤٩ - ٢ - علة العلة
- ٤٤٩ - ٣ - العلة الشرعية بدون شرطها
- ٤٤٩ - ٤ - العلة الشرعية كاملة
- ٤٥٠ - أقسام السبب
- ٤٥٠ - ١ - السبب الوقتي
- ٤٥٠ - ٢ - السبب المنوي

القسم الثالث : الشرط

- ٤٥١ - تعريف الشرط لغة
- ٤٥٢ - تعريف الشرط شرعاً
- ٤٥٣ - إطلاقات الشرط
- ٤٥٣ - ١ - الإطلاق الأصولي ، مقابل السبب وللتع
- ٤٥٣ - ٢ - الإطلاق اللغوي ، صيغ التعليق
- ٤٥٣ - ٣ - الإطلاق الثالث ، جعل الشيء قيداً في شيء
- ٤٥٤ - أقسام الشرط باعتبار المشروط
- ٤٥٤ - ١ - شرط السبب
- ٤٥٤ - ٢ - شرط الحكم

٤٥٥	- أنواع الشرط باعتبار العلاقة مع للشروط
٤٥٥	١ - الشرط العقلي
٤٥٥	٢ - الشرط الشرعي
٤٥٥	٣ - الشرط المنفوي
٤٥٥	٤ - الشرط المادي
٤٥٦	- استتمالات الشرط المنفوي

القسم الرابع : المانع

٤٥٦	- تعريف المانع لغة وشرعاً
٤٥٧	- أقسام المانع
٤٥٧	١ - مانع الحكم
٤٥٨	٢ - مانع السبب
٤٥٨	- إغادة العلة والسبب والشرط والمانع لخصائصها حكم شرعي

فوائد :

٤٥٩	- الأولى : التباس السبب بالشرط
٤٦٠	- الثانية : التباس الشرط بعدم المانع
٤٦٠	- هل ترك الناهي من شرائط الصلاة ؟
٤٦١	- المشكوك كالمعلوم في الشريعة (ت)
٤٦١	- الثالثة : سبب السبب بمنزلة السبب
٤٦٢	- جزء الشرط وجزء العلة
٤٦٢	- أجزاء العلة والمعلل للمتعدة
٤٦٣	- الرابعة : أنواع الموانع الشرعية
٤٦٣	١ - ما يمنع ابتداء الحكم واستمراره
٤٦٣	٢ - ما يمنع ابتداء الحكم فقط
٤٦٣	٣ - ما اختلف فيه

الصحة والفساد

٤٦٤	- أقوال العلماء باعتبارهما من خطاب الوضع أم من غيره
-----	---

- ٤٦٥ - الصحة في العبادة عند الفقهاء وعند التكلمين
- ٤٦٦ - وجوب القضاء على القولين
- ٤٦٧ - الخلاف بين القولين لفظي (ت)
- ٤٦٧ - الصحة في المأكلة
- ٤٦٨ - ترتيب الأثر المطلوب في العبادة والمأكلة
- ٤٦٨ - الأجزاء في العبادة
- ٤٦٨ - الفرق بين الصحة والأجزاء (ت)
- ٤٦٩ - القبول وتقبه
- ٤٧٢ - إطلاقات الصحة
- ٤٧٣ ١ - شرعية ٢ - عقلية ٣ - عادية
- ٤٧٣ - البطلان والفساد مترادفان . ويقابلان الصحة الشرعية عند الجمهور
- ٤٧٣ - تفريق الحنفية بين البطلان والفساد .
- ٤٧٤ - التفريق بين الفساد والبطلان عند الجمهور أحياناً

فوائد

- ٤٧٤ - معنى النفوذ

المزينة

- ٤٧٠ - تعريف المزينة لغة
- ٤٧١ - تعريف المزينة شرعاً
- ٤٧١ - شمول المزينة للأحكام الخمسة
- ٤٧١ - أقوال العلماء في شمول المزينة (ت)

الرخصة

- ٤٧٧ - تعريف الرخصة لغة
- ٤٧٨ - تعريف الرخصة شرعاً
- ٤٧٩ - أنواع الرخصة
- ٤٨١ - هل المزينة والرخصة وصفان للحكم أم للعمل ؟
- ٤٨٢ - هل المزينة والرخصة وصفان للحكم الوضعي أم للحكم التكليفي ؟

فصل : التكليف

- ١٨٣ - تعريف التكليف لغة وشرعاً
- ١٨٤ - للحكم به
- ١٨٤ - الحكم والحاكم والحكوم عليه وللحكم به
- ١٨٤ - للحكم به فعل ممكن
- ١٨٤ - أقسام التكليف بالحال
- ١٨٥ - صحة التكليف بالحال لغيره
- ١٨٥ - لا يصح التكليف بالحال لذاته
- ١٨٦ - يصح التكليف بالحال مطلقاً عند جماعة
- ١٨٦ - يصح التكليف بالحال عدا الحال العقلي في قول
- ١٨٩ - الاختلاف في وقوع التكليف بالحال لذاته
- ١٩٠ - لا تكليف إلا بفعل
- ١٩٠ - شروط صحة التكليف بالفعل
- ١٩١ - متعلق التكليف في النهي كف النفس
- ١٩١ - شروط زائدة للتكليف بالفعل (ت)
- ١٩٣ - التكليف بالفعل قبل حدوثه
- ١٩٥ - التكليف لا ينقطع إلا بتمام الفعل
- ١٩٥ - حكم الأمر بالفعل للوجود
- ١٩٦ - التكليف بغير ما علم أمر ومأمور انتفاء شرطه
- ١٩٨ - حكم تعليق الأمر باختيار للكلف
- ١٩٨ - الأمر بالموجود تحصيل للحاصل
- ١٩٨ - شروط الكلف للحكم عليه
- ١٩٩ - حكم تكليف للراعي
- ٥٠٠ - اشتراط حصول الشرط الشرعي . وهو الإيمان
- ٥٠٠ - هل الكفار مخاطبون بفروع الإسلام
- ٥٠٠ - رأي الشافعي في المسألة السابقة (ت)
- ٥٠٢ - الكفار مخاطبون بالإيمان والإسلام
- ٥٠٣ - الفقهاء من خطاب الكفار بالفروع
- ٥٠٣ - الإيمان النووي يجمع بين قول الفقهاء وقول الأصوليين
- ٥٠٤ - حكم الإلتلاف من النميمين . وحكم الضمان عليهم

٥٠٥	- حكم أنكحة الكفار وبقية معاملاتهم
٥٠٥	- حكم تكليف السكران
٥٠٨	- حكم تكليف الكزّه
٥٠٩	- حكم أفعال للكره
٥٠٩	- حكم الكزّه المألوف القدرة
٥١٠	- موانع التكليف (ت)
٥١٠	- حكم تكليف المنعمى عليه
٥١١	- حكم تكليف أكل البنج
٥١١	- حكم تكليف التائم والناسي
٥١٢	- حكم تكليف للخطي
٥١٢	- تعلق خطاب الوضع بغير الكلف
٥١٣	- حكم تكليف الممنوم
٥١٤	- الصلة بين تكليف الممنوم وقدم الكلام
٥١٥	- لا يجب على الله شيء
٥١٧	- رعاية الأصلح عند المتزلة

تمت - والحمد لله تعالى - فهارس الجلد الأول من شرح الكوكب النير، والله
ولي التوفيق، وله الفضل أولاً وآخرأ.



